لستر ثورو

مستقبل الرأسمالية

كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد



عزيز سباهي

Bibliotheca Alexandrina
0097799



مستقبل الرأسمالية

لستر ثورو



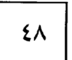
كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد

ترجمة: عزيز سباهي



منشورات





اسم المؤلف : لستر ثورو
عنوان الكتاب : مستقبل الرأسمالية
ترجمة : عزيز سباهي
الناشر : دار المدى للثقافة والنشر
الطبعة الأولى : ١٩٩٨
الحقوق محفوظة

Author : Lister Thoro
Title :Future of Capitalism
Translator: Aziz Sibahi
Al Mada : Publishing Company
First Edition 1998
Copyright © Al mada

دار المدى للثقافة والنشر

سوريا - دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٧٧٧٢٠١٩ - ٧٧٧٦٨٦٤ - فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢
بيروت - لبنان صندوق بريد : ٣١٨١ - ١١ فاكس : ٤٢٦٢٥٢ - ٩٦١١

Al Mada : Publishing Company F.K A.
Nicosia - Cyprus , P O.Box . · 7025
Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 . Tel: 7776864 , Fax· 7773992
P O. Box : 11 - 3181 , Beirut - Lebanon, Fax : 9611- 426252

All rights reserved. No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system , or transmitted in any form or by any means , electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior permission, in writing, of the publisher.

مقدمة المترجم

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية السابقة في أوربا الشرقية ودعاة الرأسمالية ما برحوا يجأرون من منابرهم الدعائية الضخمة على أن نهاية التأريخ قد حلّت ، وأن المنافسة بين الفكرين الرأسمالي والاشتراكي قد حسمت لصالح الأول الى الأبد ، وأن الرأسمالية هي التعبير المنطقي والطبيعي لسير الأمور ،وأنها السبيل الأصلح الذي توصلت اليه البشرية للتقدم الذي يستجيب الى طبيعة الانسان وغريزته في حب التملك .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يردد فيها ايديولوجيو الرأسمالية هذه الادعاءات . لكنهم يحاججون هذه المرة من مواقع قوة بعد انهيار التجارب الأولى للاشتراكية ، وبضراوة تحركها الرغبة الجامحة في مطاردة الاشتراكية لا كنظم أو منظمات وأحزاب سياسية فقط وإنما كفكر من الأساس أيضاً . انها فرصة العمر التي لا يصح التفريط فيها... من هنا تنطلق النيران الحامية على الماركسية ، بل وعلى كل تلاوين الفكر الاشتراكي من كل الجهات . وتُساق المبررات لتزويق الرأسمالية وأنظمتها الاقتصادية والسياسية : الرأسمالية أثبتت قدرتها على تجاوز الأزمات... التطور التكنولوجي العاصف في ميدان المعلوماتية ونظم الاتصالات والمواصلات يمكن أن يوفر المعالجات الوظيفية للمشكلات الانتاجية والمالية... التقدم التكنولوجي الذي وفرته الرأسمالية يمكنه ارضاء الحاجات المتعاظمة في ميداني الانتاج والاستهلاك ، وبالتالي زيادة قناعة الناس ورضاهم... الحكم الطبقي التقليدي ورموزه يخلي المكان لحكم التكنولوجيا ومن يمتلك ناصيتها... الرأسمالية تعلمت كثيراً من تجربتها ومن التحديات التي طرحتها الشيوعية ولم تعد ثمة مصاعب لا يمكن ان تتخطاها... الايديولوجيات تخلي المكان لعقلانية التكنولوجيا المعلوماتية... ليست هناك من حدود قومية أو إثنية أو ايديولوجية ، دينية أو غيرها ،

يمكن أن تصمد أمام زحف رأس المال الاحتكاري المظفّر في العالم ممثلاً بشركاته العابرة للقارات والجنسيات... لا صوت يعلو فوق صوت العولمة... والحصيف من يسبق غيره في ركوب موجتها والاقتداء بالنمور الآسيوية الأربعة! .

لقد ظل الحديث عن قدرة الرأسمالية على تجاوز العقبات التي تتولّد بفعل قوانينها هي ما يصدر باستمرار عن دعاة الرأسمالية منذ أن استطاعت المجتمعات الرأسمالية أن تتجاوز الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات والنهوض باقتصاداتها المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية والانطلاق في الموجة التكنولوجية الحديثة منذ السبعينات ، وشاع في الأدب الاقتصادي البورجوازي القول بأن الرأسمالية قادرة بطبيعتها على التكيّف للأوضاع الجديدة... وذهب بعضهم الى القول بأن النظام الرأسمالي القائم لم يعد «رأسمالياً» على النحو الذي حدده كارل ماركس في (رأس المال) ، وأطلق عليه بعض هؤلاء اسم «الرأسمالية الاداروية» Managerial Capitalism ، مستلهمين في ذلك التقنيات الكنيزية وتدخلات الحكومات الرأسمالية لضبط بعض التناقضات ، ومحاولات المؤسسات الاحتكارية لضبط العمليات الاقتصادية في إطار المؤسسة ، واجراءات الضمان الاجتماعي في ما بات يعرف بدولة الرفاه الاجتماعي ، وغيرها من الأنظمة التي اضطرت المجتمعات الرأسمالية الى اتخاذها منذ الكساد العظيم وكرد على الضغوط العمالية والاشتراكية . وقد غدا الايمان بالقدرة الكلية للتكنولوجيا هو الشكل المفضل للايديولوجيا البورجوازية في الرأسمالية المعاصرة . ان منظم الانتاج الرأسمالي السابق ، الفرد المغامر العنيد يخلي المكان الآن الى فريق الخبراء ومجالس الادارة .

والحق نقول ان القول بقدرة الرأسمالية على التكيف إزاء تناقضاتها المتأصلة لم تصدر عن ايديولوجيي الرأسمالية وحدهم ، وانما شاركهم في ذلك بعض دعاة الفكر الاشتراكي منذ أن خرج إدورد برنشتاين ليبشر بالتكيف التدريجي للرأسمالية وقدرتها على تلطيف تناقضاتها الداخلية ، والتحول الى «اقتصاد مختلط» يمكن أن تلتقي في اطاره المصالح الطبقية للرأسمالية والعمال على السواء . وعلى ذات المنوال سارت الحركة الاشتراكية الديموقراطية في أوربا الغربية منذ الحرب العالمية الأولى ، وقد ذهب ستراتشي (حزب العمال البريطاني) في الخمسينات الى حد الدفاع الحار عن نصيب الرأسمالي مما يتم تحقيقه من فائض قيمة والتأكيد على أن ما يناله الرأسمالي الآن هو بعض ما كان يناله أسلافه من الرأسماليين من قبل . وكانت البورجوازية ولاتزال ترى في ما يدعو له الاشتراكيون الديموقراطيون لا يخرج عن كونه اجتهاداً خاصاً في إطار النظرة الواحدة

والمصلحة الواحدة ، ولم تجد غظاظة في أن يعتلوا سدة الحكم في البلدان الرأسمالية الصناعية إسوة بممثلي البورجوازية الآخرين .

بيد أن بعض عقلاء الرأسمالية وكتّابها الذين يحرصون على موضوعيتهم لا يرون في ما انتهت اليه الرأسمالية في نهاية القرن العشرين ما يختلف في الجوهر عما جاء به كارل ماركس في (الرأسمال) . «كلما أمضيت مدة أطول في الوول ستريت ازدادت قناعتي في أن ماركس كان على حق» ، «واقتنعت بشكل مطلق أن تناول ماركس للرأسمالية هو الأفضل في النظر اليها» . لم يصدر هذا القول عن اقتصادي متحزب للماركسية ، وانما عن رجل أعمال بريطاني يعمل في تنظيم اصدارات الأسهم في الوول ستريت درس الاقتصاد في جامعة اكسفورد على يد أساتذة لا يخفون عداءهم للماركسية . ويكتب السير جون هِكس John Hicks ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد : «انه لأمر غريب أنه بعد مئة عام من صدور «الرأسمال» لكارل ماركس لم يبرز سوى الشيء القليل جداً»* .

ان الذين نادوا بتغيّر طبيعة النظام الرأسمالي بفعل القوانين التي تصدرها الحكومات الرأسمالية أو بتأثير التنظيمات الخاصة التي تدخلها الاحتكارات في الانتاج والتوزيع ، أو بتأثير كليهما ، تناسوا أن كل هذه الاجراءات لم ولن تلغي عمل قانون القيمة ، وما تنبثق عنه من تناقضات عميقة .

لقد حدد ماركس أسلوب الانتاج الرأسمالي بثلاثة شروط :

١ـ ان المنتجين لا يملكون وسائل الانتاج ، بل هم ملزمون ببيع قوتهم العاملة الى مالكي وسائل الانتاج ، ويدخل طرفا المعادلة في تناقض وصراع دائم بينهما .
٢ـ ان مالكي وسائل الانتاج هؤلاء مُنظمون في شركات منفصلة تتنافس في ما بينها حول ميادين الاستثمار والأسواق والمواد الخام... الخ وان هذه المنافسة ستدفع بهم الى الاحتكار والانتقال بالمنافسة الى مستوى أعلى .
٣ـ مالكو وسائل الانتاج هؤلاء ملزمون بحكم المنافسة فيما بينهم باستحصال أقصى فائض قيمة ممكن من المنتجين ، أي العمال ، من أجل أن يراكموا ويراكموا مزيداً من رأس المال في ظل أتمتة متعاظمة وتشريك اجتماعي للعمل وتعاظم الرأسمال العضوي وتزايد الاغتراب العام .

في اطار هذه الشروط الثلاثة أكد ماركس أن الرأسمالية ستبسط هيمنتها على مزيد من البلدان ، وستعجل في نشر رأس المال الى كل زوايا الأرض ، وستزيد من اللا مساواة

بين صفوف المجتمع الواحد وبين شعوب الأرض وستقود الى مزيد من التقدم التكنولوجي ومزيد من الفساد السياسي والى انحدار الثقافة وشيوع الوهن في المجتمع الحديث ، وقال بأن النقود ستغدو هي القيمة المكوّنة الذاتية لكل الأشياء ، وستجرد العالم بأسره من قيمه الخاصة ، بشراً وطبيعة : «النقود هي الجوهر المغترب لعمل الانسان ووجوده ، وهذا الجوهر المغترب سيسود الانسان ، وهذا سيعبده بدوره» ، «ان البورجوازية لا تعيش الا اذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الانتاج ، وبالتالي على علاقات الانتاج ، أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها ، وبعكس ذلك ، كانت المحافظة على أسلوب الانتاج القديم ، الشرط الأول لحياة الطبقات الصناعية السالفة . هذا الانقلاب المتتابع في الانتاج ، وهذا التزعزع الدائم في كل العلاقات الاجتماعية ، وهذا التحرك المستمر وانعدام الاطمئنان على الدوام ، كل ذلك يميز عهد البورجوازية عن كل العهود السابقة . فان كل العلاقات الاجتماعية التقليدية الجامدة ، وما يحيط بها من مواكب المعتقدات والأفكار التي كانت قديماً محترمة ومقدسة ، تنحلّ وتندثر ؛ أما التي تحل محلها فتشيخ ويتقادم عهدها قبل أن يصلب عودها ، وكل ما كان تقليدياً ثابتاً يطير ويتبدد كالدخان ، وكل ما كان مقدساً يعامل باحتقار وازدراء ويضطر الناس في النهاية الى النظر بظروف معيشتهم ، وعلاقاتهم المتبادلة بعيون يقظة لا تغشاها الأوهام» . (البيان الشيوعي)... كما أكد ماركس أن الفقر والاملاق بين صفوف العمال يزدادان بسرعة تفوق سرعة ازدياد نمو الثروة .

حقاً لقد أدخلت الرأسمالية كثيراً من التغيّرات في بنيتها العامة ، سواء كان ذلك بفعل منطق قوانينها الخاصة أو بحكم التنافس مع الاشتراكية والضغوط التي واجهتها داخلياً وعالمياً... ولكن بعد أن زال أخطر منافسيها ممثلاً بالتجارب الاشتراكية الأولى... هل تطمئن الرأسمالية على مستقبلها ، وهل وجدت سبيلها الى حل التناقضات العميقة المتأصلة فيها ؟ .

ان من يقرأ كتاب لستر ثورو (مستقبل الرأسمالية) ، والمؤلف اقتصادي أمريكي محترف مرموق لا يضمر الود للاشتراكية ، ولا يخفي شماتته لسقوط تجاربها الأولى ، لا يخرج الا بقناعة ، ان الرأسمالية العالمية ، وليست الأمريكية وحدها ، عاجزة عن الصمود ازاء التحديات العديدة التي تواجهها بقوة ، ولا مخرج لها من تناقضاتها المتأصلة والمعقدة ، وهي تجر العالم الى مستقبل مرعب مجهول . ان الرأسمالية في حاجة الى رؤية جديدة تنير لها السبيل نحو المستقبل ، وهي لا تملك مثل هذه الرؤية ولن تستطيع توفيرها طالما ظلت

تقوم على قيمها الفردية المطلقة . ان قصر النظر داء متأصل في الرأسمالية يدفع اليه البحث الدائب عن الربح العاجل ، ويحول دون أن تمد نظرها بعيداً في المستقبل ، الا أن حدة التشريك الاجتماعي الموضوعي للعمل الذي يصاحب التقدم التكنولوجي يُصدم مباشرة وبحدة بالأطر الضيقة التي تمليها الملكية الخاصة . ان أزمة علاقات الانتاج الرأسمالية تبدو كأزمة في الشروط الرأسمالية للملكية .

لقد أكد ماركس في مقدمة كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» أن أي نظام اجتماعي لا يهلك أبداً اذا كانت لاتزال أمام جميع قواه الانتاجية فرصة للتقدم وقبل أن تنضج الشروط المادية لوجود علاقات انتاجية أعلى وجديدة في رحم المجتمع القديم .

ان الرأسمالية تتخبط في تناقضاتها الخاصة ، وهي تواجه حرباً بين متطلبات استمرار بقائها وتقدمها من جانب وقيمها الرأسمالية الخاصة من جانب آخر ، وينعكس هذا الصراع واضحاً فيما يورده لستر ثورو لا في المجتمع الأمريكي وحده ، وانما في كل المجتمعات الرأسمالية . ان الرأسمالية تبحث عن التوازن... لكنها لا تجد مثل هذا التوازن في كل شيء .

ان المؤلف ، وهو يتابع تحليله ، استناداً الى البيانات والمعطيات والوقائع الحسيّة يلحظ أن الرأسمالية باتت تفتقر الى النمو والعمالة الكاملة والاستقرار المالي والأجور الآخذة بالارتفاع حقاً... كل شيء من هذه يأخذ بالتلاشي... فنسب النمو الاقتصادي تتدنى أكثر فأكثر طوال العقود الأخيرة ، والبطالة باتت مستحكمة وآخذة بالازدياد ، والأسواق المالية تضطرب بعنف منذرة بانهيارات كبيرة في عديد من البلدان ، ومعدلات الأجور آخذة بالتدني ، واذا وجد أنها تحتفظ بمستوياتها السابقة الى حد ما ، فبصعوبة وعلى حساب الابقاء على مستويات عالية من البطالة ، والعُجوز التجارية الضخمة تهدد بانفجار الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية... ان شيئاً ما في الرأسمالية قد تغيّر وأدى الى هذه النتائج المخيفة ، ولا بد من أن يتغيّر شيء فيها اذا ما أريد لها البقاء... ولكن ما هو هذا الشيء الذي لا بد أن يتغيّر... ومن دونه لا تعود الرأسمالية قادرة على البقاء ؟ .

ان عزاء المؤلف الوحيد هو في كون الرأسمالية ـ كما يعتقد ـ لم تعد تجد المنافس القابل للحياة والنمو يمكن أن يندفع الناس نحوه حين تخيب آمالهم... إذ الرأسمالية لا تدمر نفسها كما يرى ، والخطر يكمن في الركود وليس في الانهيار التام على غرار ما حدث لأوربا في القرون الوسطى .

لكن الاشتراكية العلمية ترى أن الثورة الاشتراكية تكشف عن نفسها ، قبل كل شيء ، في الفوضى المتنامية للرأسمالية التي تجر النظام الى طريق مسدود ، كما تكشف عن نفسها في التشريك الاجتماعي العام لعملية الانتاج ، الا أن هذه الاشتراكية لا تحدث من دون تعاظم الوعي البروليتاري العام بضرورة الثورة ، لقد أفلحت الرأسمالية كثيراً في اضعاف الوعي الثوري للطبقة العاملة ، وجاء انهيار التجارب الاشتراكية الأولى ليعزز كثيراً من هذا الوضع... ولكن الى أي حد تستطيع أن تنزع الرأسمالية من رؤوس الفقراء حلمهم في المساواة والعدالة الاجتماعية ، لا سيما وان التربة والأدوات والفكر والعوامل الأخرى التي أدت الى سعي الناس الفقراء من أجل الاشتراكية لاتزال كلها قائمة ؟ .

المترجم

نحن كسمكة كبيرة سُحبت من الماء فشرعت تتقافز وتتلبّط بعنف بحثاً عن سبيل يعيدها الى مجرى الماء . في مثل هذه الظروف لن تتساءل السمكة مطلقاً أين ستؤدي بها اللبطة التالية . ما تدركه فقط ان وضعها الراهن لا يُطاق ولابد من تجربة شيء آخر .

مثل صيني سائر

اقتبسه بيري لنك *Perry Link* في كتابه «الصين في مجرى التحول» *China in transformation, Dedalus, (Spring 1993)*



الفصل الأول

لعبة جديدة، قواعد جديدة، ستراتيجيات جديدة

منذ مطلع الثورة الصناعية ، حين صار النجاح يُعرّف بارتفاع مستويات المعيشة المادية ، لم يكن أي نظام اقتصادي غير الرأسمالية قد طُبّق بنجاح في أي مكان . لا أحد يعرف كيف تُدار اقتصادات ناجحة طبقاً لمبادئ أخرى . السوق ، والسوق وحدها ، هي التي تحكم ، وفي هذا لا يشك أحد . الرأسمالية هي وحدها التي تنقر على المعتقدات الحديثة بشأن الفردية وتستغل ما قد يعتبره البعض أحط الحوافز البشرية ، الطمع والمصلحة الشخصية ، لخلق مستويات متنامية للمعيشة . فحين يُراد تزويد متطلبات ورغبات كل فرد ، مهما بدت هذه المتطلبات تافهة بالنسبة للآخرين ، ليس هناك من نظام يحقق حتى نصفها بمثل ما تفعل هي . وقد انتهى كل منافسي الرأسمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين ـ الفاشية والاشتراكية والشيوعية .

ولكن حتى مع كون المنافسة قد تلاشت وغدت في بطون كتب التأريخ ، فإن شيئاً آخر يلوح أنه يهز أسس الرأسمالية ، هذا الشيء هو الآخر يبدو وكأنه السمكة الصينية التي تتلبّط بحثاً عن سبيل يعيدها الى المجرى .

في الستينات نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٥٪ سنوياً بالاسعار الثابتة[١] . لكن النمو هبط في السبعينات الى ٣,٦٪ في السنة . وفي الثمانينات انخفض الى ٢,٨٪ في السنة . وفي النصف الأول من التسعينات استطاع العالم أن يحقق نمواً بمعدل ٢٪ في السنة فقط[٢] . هكذا فقدت الرأسمالية خلال عقدين من السنين ٦٠٪ من زخمها .

في جميع بلدان أوربا الغربية لم تخلق أية فرصة عمل صافية جديدة منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٩٤[٣] . وخلال المدة ذاتها أوجدت الولايات المتحدة ٣٨ مليون فرصة عمل جديدة رغم أن سكانها يقلّون بنسبة الثلث . في الخمسينات والستينات كانت معدلات البطالة الأوربية

نصف ما كانت عليه في الولايات المتحدة ، لكنها في منتصف التسعينات ارتفعت الى ضعف معدلاتها في الولايات المتحدة (١٠,٨٪ مقابل ٥,٤٪ في آذار (مارس) ١٩٩٥)[٤] . واذا ما أدخلنا في الحساب الأوربيين الذين أُبعدوا عن القوة العاملة رغم كونهم في سن عمل طبيعية ، فان البطالة الأوربية ستغدو لا أقل من ٢٠٪ .

في اليابان هبطت سوق الأسهم من ٣٨٩١٦ طبقاً لمؤشر نيكي في كانون الأول ١٩٨٩ الى ١٤٣٥٩ في آب ١٩٩٢ ـ وهو هبوط يفوق في الشروط الفعلية ذاك الذي شهدته سوق الأسهم الأمريكية ما بين ١٩٢٩ و١٩٣٢[٥] . وقد أدى هذا الانهيار بالاضافة الى انهيار مماثل في أقيام الممتلكات العقارية ، الى ركود ياباني يتواصل ، كما يبدو ، دون انقطاع . في عام ١٩٩٤ كان الانتاج الصناعي الياباني يقل بثلاثة في المئة عما كان عليه في عام ١٩٩٢[٦] . وفي كل عام يتوقع المتنبئون أن النمو سيستعيد عافيته في السنة التالية . ولكن في منتصف ١٩٩٥ واجه أولئك الذين توقعوا في منتصف ١٩٩٤ نمواً في العام الذي يليه ان الاقتصاد الياباني لم يسجل أي نمو ، وأجّلوا توقعهم الى عام ١٩٩٦ . من بعض الوجوه كان يبدو للمتنبئين انهم على حق ، ولكن ثاني اكبر اقتصاد عالمي قد تعطّل ـ وبات عاجزاً عن إعادة تشغيل محركه الاقتصادي .

ان نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة بالاسعار الثابتة (اي بعد تعديل المؤشرات وفقاً للتضخم) ارتفع بمقدار ٣٦٪ في الفترة ما بين ١٩٧٣ ومنتصف التسعينات . ومع ذلك فالأجور الحقيقية للساعة الواحدة بالنسبة للعمال الذين لا يشرفون على أحد (nonsupervisory) (وهم أغلبية واسعة من القوة العاملة) انحدرت بنسبة ١٤٪[٧] . في عقد الثمانينات ذهبت المكاسب المتحصلة الى ٢٠٪ من القوة العاملة العاملة التي تؤلف القمة . والمدهش ان ٦٤٪ منها تراكمت لدى الـ ١٪ في أعلى القمة[٨] . تُرى كم سيتعاظم قبل ان ينهار النظام ؟ .

في صيف ١٩٩٤ كانت المكسيك قد فعلت كل شيء على وجهه الصحيح ـ وازنت الميزانية ، حوّلت أكثر من ألف شركة كانت تملكها الدولة الى القطاع الخاص ، قلصت الانظمة والقوانين الحكومية ، إنضمت الى النافتا ، وافقت على خفض التعريفات ونظم الكوتا بشكل مثير ، تدفق رأس المال الخاص . ولكن بعد ستة أشهر انهارت المكسيك . في نيسان ١٩٩٥ فقد نصف مليون عامل مكسيكي أعمالهم ، وذهبت التوقعات الى أن ربع مليون عامل آخر سينضم قريباً الى صفوفهم . ومرة أخرى ظهرت صورة الرئيس ساليناس على غلاف كل مجلة ـ ولكن كمنفي هذه المرة ، واتهم بعدم الكفاية و/أو بالفساد

١

وباحتمال تواطئه مع مهربي المخدرات ، وفقد فرصته في رئاسة منظمة التجارة العالمية . لماذا باتت السياسات عاجزة عن العمل ؟ كانت تلك السياسات بالذات هي ما ينصح بها في الغالب القادة الذين يرغبون في ادارة اقتصاديات السوق .

والنقاش الفكري الذي يدور حول أحداث كهذه يتخذ طابع القصة الهندية الرمزية التي تقول بأن دزينة من العميان يتحسس كل واحد منهم جانباً من جسم فيل ـ الذيل ، الخرطوم ، الانياب ، الأرجل ، الأذنين ، الظهر ، الجوانب... وكل واحد منهم يعتقد أنه يتحسس حيواناً خاصاً... وحين شرع كل واحد منهم يتحدث عما تحسس... وصفوا حيوانات مختلفة جداً عن بعضها... أما الفيل فلم يظهر في تحليلهم مطلقاً .

ان الحقائق الخالدة للرأسمالية ـ النمو ، العمالة الكاملة ، الثبات المالي ، ارتفاع الأجور الحقيقية ـ يبدو أنها قد اختفت تماماً مثلما اختفى أعداء الرأسمالية . ان شيئاً ما ضمن الرأسمالية ذاتها قد تغيّر مسبباً هذه النتائج... وان شيئاً لا بد من تغييره من أجل تعديل هذه النتائج غير المُرضية اذا ما أريد للرأسمالية البقاء . ولكن ما «هو» هذا الشيء ؟ و«كيف» يمكن تغييره ؟ .

من أجل فهم الفيل الضمني من الضروري اختبار القوى التي تغيّر بُنية الاقتصاد العالمي الذي نعيش فيه . ما هي القوى الأساسية ؟ كيف تتفاعل مع بعضها ؟ الى أين تدفع هذه القوى ؟ كيف تغيّر طبيعة اللعبة الاقتصادية ولمن سيكون الفوز ؟ ان إسقاط ما يجري راهناً من تيارات على المستقبل هو خاطئ دائماً . فإسقاطات كهذه تغفل نقاط الانعطاف في الأحداث الانسانية .

وكما تتقافز وتتلبّط السمكة الصينية في المقتبس الذي افتتحنا به الكتاب كذلك فان البشر قد يُلقى بهم بعيداً عن بيئة آمنة يعرفون كيف يوظفون فيها . ولهذا فالوصول الى بر السلامة يتوجّب أن نفهم البيئة الجديدة التي وجدنا أنفسنا فجأة فيها .

للتعرف على الأسباب تنبغي العودة الى تفاعلات التكنولوجيات الجديدة والايديولوجيات الجديدة . انها القوى التي تدفع بالنظام الاقتصادي في اتجاهات جديدة . وهي تولّد معاً لعبة اقتصادية جديدة لها قواعد جديدة . ولكسبها يتطلب ستراتيجيات جديدة .

ان الـ « كيف » مسألة غامضة . كيف يتكيّف نظامٌ ، يعتقد أنه يدخل حلبة المنافسة لجعل الشركات العاملة في اطار الرأسمالية ذات كفاءة ، الى بيئة متغيرة ويحتفظ ، مع ذلك ، بكفاءته ، اذا كان نظام الرأسمالية ذاته يفتقر الى المنافس ؟ ربما تكون الرأسمالية التي أخرجت كل المنافسين عن ميادين المنافسة قد فقدت قدرتها على التكيف وفقاً للظروف الجديدة ؟ .

ان أولئك الذين يحكمون النظام القائم ، هم محافظون اجتماعياً مهما كانوا يساريين أو ثوريين في ايديولوجياتهم السياسية . لقد اختارهم النظام ليحكموا ، ولذلك ينبغي أن يكون هو النظام «الصحيح» .ومهما كانت الأخطار الداخلية أو الخارجية التي تهدد النظام القائم ، فان كل التغيرات تقلل من احتمالات استمرارهم في الحكم مستقبلاً . وطالما هم يعرفون أنهم يحكمون بفضل قواعد اليوم فانهم يعارضون التغيير بالغريزة ـ وربما يستطيع آخرون أن يحكموا اذا كانت القواعد مختلفة . هذا المبدأ يبدو أكثر وضوحاً مما كان في العالم الشيوعي القديم . ان الجيل الثاني والثالث من القادة كانوا لايزالون شيوعيين ايديولوجياً ، لكنهم أصبحوا أشد العناصر محافظة في مجتمعاتهم . ان النظم الاجتماعية تبني دفاعات ضد التغيير مثلما يبني الجسم مناعته ضد الأمراض[١٠] .

تأريخياً ، كانت الأخطار العسكرية الخارجية ، والاضطراب الاجتماعي الداخلي ، والايديولوجيات البديلة ، قد استخدمت لتبرير المصالح المكتسبة في الأمر الواقع . وكانت هذه ما سمح للرأسمالية في البقاء والازدهار . ان الأثرياء هم أذكى مما كان يعتقد ماركس . وقد فهموا أن بقاءهم على المدى الطويل يعتمد على تصفية الشروط الثورية ـ وهذا ما فعلوه . فبسمارك المحافظ الارستقراطي في ألمانيا هو الذي ابتدع نظام المعاشات التقاعدية ، والرعاية الصحية العامة في ثمانينات القرن التاسع عشر . وونستن تشرتشل ، ابن دوق بريطاني ، طرح لأول مرة نظام الضمان الاجتماعي الواسع ضد البطالة عام ١٩١١[١١] . وكان فرانكلين روزفلت ، الرئيس الارستقراطي ، هو الذي صمم نظام المساعدات الاجتماعية الحكومية الذي أنقذ الرأسمالية من الانهيار في أمريكا . ما كان من هذا ليحدث لو لم تتعرض الرأسمالية للخطر .

لقد مرّت أزمان كانت الانظمة الاجتماعية السائدة فيها دون منافس ـ مصر القديمة ، الامبراطورية الرومانية ، العصور المظلمة ، اليابان حتى وصول الأميرال بيري ، المملكة الوسطى في الصين . في جميع هذه الحالات فقد النظام الاجتماعي السائد قابليته على التكيّف . ولما كانت التكنولوجيا والايديولوجيات قد تغيرت ، لم يستطع أي من هذه الانظمة الابقاء عليهما سوية ـ أو أن يعيدهما الى ما كانتا عليه .

وكانت الاشتراكية قد ابتدعت بُعيد الرأسمالية كعلاج لما كانت تعانيه رأسمالية القرن التاسع عشر من نواقص ظاهرة كاللامساواة المتزايدة والبطالة المتعاظمة وقوة العمل المنبوذة والتي يتزايد حجمها . ولمعالجة هذه العيوب ، اعتقد الاشتراكيون ان من الممكن في ظل الاشتراكية بناء كائن بشري جديد ـ «فرد اجتماعي» يغدو «حجر الأساس للانتاج

والثروة»[١٢] . لكن الشيوعية فشلت لأن ما من أحد نجح عملياً في ايجاد هذا الكائن البشري . لقد ثبُت أن من المستحيل تحفيز أغلب الناس للكدح من أجل أهداف اجتماعية لفترة طويلة . في العشرينات والثلاثينات كان بالوسع تحفيز السوفيتيين لبناء الاشتراكية . وفي الاربعينات كان يمكن تحفيزهم لدحر هتلر ، وفي الخمسينات والستينات لاعادة بناء ما دمرته الفاشية . في أواخر الخمسينات بدا الاتحاد السوفيتي انه يواصل العمل ـ اذ فاقت معدلات النمو فيه المعدلات المماثلة في الولايات المتحدة . ولكن بعد سبعين عاماً من التجربة لم يعد بالوسع تحفيز السوفيتيين لبناء الاشتراكية وانهار النظام . وفي المنافسة بين القيم الفردية والقيم الاجتماعية فازت الأولى .

ولكن خلال المباراة لم تكن النتيجة مؤكدة الى هذا الحد . ففي ٨ كانون الثاني ١٩٤١ ، حين دخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، كانت هي وبريطانيا على حافة الاندحار العسكري[١٣] . أما بقية العالم كان اما فاشياً أو شيوعياً أو مستعمرات اقطاعية من العالم الثالث . والأزمات المالية في العشرينات والكساد الكبير الذي حل في الثلاثينات قد أوصلا الرأسمالية الى حافة الانقراض . ان الرأسمالية التي تبدو اليوم نظاماً لا يقاوم كاد بخطوات قلائل فقط ان يختفي من الوجود .

اما الطريق الثاني ، الشيوعية ، وما أطلق عليه الأوربيون الطريق الثالث ، دول الرفاه الاجتماعي ، فقد كفّا عن أن يكونا بدائل قابلة للحياة والنمو عملياً . ففي الوقت الذي لم تسقط دولة الرفاه الاجتماعي كما هي الحال مع الدولة الشيوعية ، الا أنها تسير نحو الافلاس جوهرياً . فحتى في السويد ، حيث تحظى دولة الرفاه الاجتماعي بأكبر دعم ، يتراجع هذا النظام . وتقف الرأسمالية ، نظام «البقاء للأصلح» وحدها ، ولا بديل لها . في الحكم تتبنى الأحزاب السياسية اليسارية (الاشتراكيون الفرنسيون والاشتراكيون الاسبان) ذات السياسات التي تسير عليها أحزاب اليمين (المحافظون في بريطانيا وألمانيا) .

حين توقفت الحرب العالمية الثانية تجزأ العالم الثالث . وضمن هذا العالم الآن ثمة رابحون بشكل واضح (النمور الصغار في هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية) ، ومَنْ يحتمل أن يربح كتايلاند وماليزيا ، وأولئك الذين يندمجون بسرعة ضمن الرأسمالية العالمية (الصين) ـ وهناك الخاسرون (أفريقيا)[١٤] . وهكذا ذهب العالم الثالث تماماً مثلما ذهب العالم الثاني .

هكذا تتغير الطوبوغرافيا الاقتصادية للعالم أمام أنظارنا .

القوى التحتية

لكي نفهم ديناميّات هذا العالم الاقتصادي الجديد ، من المفيد أن نستعير مفهومين من العلوم الفيزياوية ـ طبقات الأرض أو ألواح الأرض التكتونية Plate tactonic من الجيولوجيا ، والتوازن المنقّط punctuated equilibrium من البايولوجيا . في الجيولوجيا تنشأ الهزات الأرضية وانفجار البراكين بفعل الحركات غير المنظورة للطبقات القاريّة التي تعوم على النواة الذائبة للأرض . فالأزمة الاقتصادية المكسيكية كانت عنيفة وغير متوقعة كأي انفجار بركاني . ان تنحيف الشركات (تسريح أو تقليص أعداد كبيرة من العاملين فيها) يهزّ الأسس البشرية (التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادي للعاملين) بعمق تماماً مثلما تفعل أية هزة أرضية . ولكن ما من أحد يفهم البراكين أو الهزات الأرضية بمجرد النظر اليها . ويتعيّن على الفيزياويين الجيولوجيين أن يسبروا غورها للنظر الى القوى التي تتولد تحت سطح الأرض بفعل الطبقات أو الالواح القارية . وعلى الشاكلةِ نفسها ، لا أحد يستطيع أن يفهم ما حدث في المكسيك بمجرد النظر الى الأخطاء الغبيّة التي ارتكبها صانعو السياسة في مدينة المكسيك . ان الذين يجدون أنفسهم فجأة وسط دوّامة الهزة الأرضية الاقتصادية لا يمكنهم أن يتحدثوا عن السبب الذي دفع اليها مثلما لا يستطيع ذلك من يجد نفسه وسط هزة أرضية حقيقية .

بيد أن الطبقات التكتونية للأرض تسبب كذلك تغيرات أبطأ لا تلحظها الحواس ، اذ تحدث تغييرات في سطح الأرض خلال فترات من الزمن قصيرة بالنسبة للجيولوجيا . ففي الطبقات التكتونية القاريّة ثمة ما يبدو ثابتاً ، بينما يتغير سطح الأرض ، في الواقع ، تغيراً متواصلاً . فالطبقة الهندية تدفع تحت الطبقة الأوربية ـ الآسيوية مسببة ، بتأثير الثقل والحجم ، ارتفاع اكبر السلاسل الجبلية في العالم ، ناگا باربات في الهملايا ، بما يزيد عن قدمين كل مئة عام[١٥] . وبسرعة نسبية يحدث شيء ذو أهمية وهو أن ناگا باربات يصبح أطول وكذلك أوسع جبل في العالم .

والأمر كذلك مع الطبقة الاقتصادية التكتونية . فالسطح الاقتصادي للأرض ، توزيع الدخل والثروة ، يبدو ثابتاً ، ولكن في فترة قصيرة نسبياً يحدث ما لايكاد يُحس به في أية سنة معينة (انخفاض الأجور الحقيقية للعمال الذين لا يرأسون أحداً ، أي القاعدة ، بما يقل عن ١٪ في السنة على مدى عشرين عاماً) ويغير جوهرياً التوزيع في القدرة الشرائية . وفي

نهاية القرن تعود الأجور الفعلية للعمال في القاعدة الى ما كانت عليه في منتصف القرن ، الى ما كانت عليه قبل خمسين عاماً ، رغم أن معدل توزيع الناتج المحلي الاجمالي على السكان قد تضاعف خلال الفترة ذاتها .

وتحت السطح الاقتصادي للأرض الذي تجري إعادة صنعه من الأساس ، الذي يعاني الآن وبشكل مثير من الهزات والبراكين التي يمكن مشاهدتها ، تتحرك خمس طبقات اقتصادية . خمس طبقات اقتصادية لا يمكن مقاومتها مشابهة للطبقات الجيولوجية تماماً .

لكي نفهم كيف تفعل هذه القوى وما يتطلبه تعديلها ، من الضروري أن نستعير هنا مفهوم التوازن المنَقط punctuated equilibrium من بيولوجيا التطوّر[١٦] . في العادة ، يسير التطور بوتيرة بطيئة تتعذر ملاحظتها بمقياس الزمن الانساني . فالأنواع الأقدر على نيل الغذاء ، أي تلك التي تقف في قمة سلسلة الغذاء ، والأصلح للبقاء ، هي التي تغدو سائدة ـ أكبر وأقوى . ولكن يحدث بين الحين والآخر شيء يطلق عليه البيولوجيون اسم «التوازن المنَقط» فالبيئة تتغير فجأة ، وما كان سائداً من الأنواع يفنى بسرعة لتحل بدلاً عنه أنواع أخرى . ويتخذ التطور طفرة جزئية . والانتخاب الطبيعي ، الذي يعمل عادة في الهامش ، يغيّر نواة النظام فجأة .

خير مثال على هذا ، بالطبع ، هو الداينوصورات . كانت هذه قد سادت على سطح الأرض ١٣٠ مليون عام . لكنها انقرضت جميعاً فجأة (أو ربما تحولت الى طيور ؟) . النظريات الحديثة تشير الى مذنّب ضرب الأرض قرب شبه جزيرة ياكوتيا بقوة فسبّب انفجار البراكين الكبريتية في الجانب الآخر من الأرض[١٨] . وقد نشأ عن غيوم الغبار الكبريتي تدمير البيئة التي كانت تسمح للداينوصورات بالحياة . ولأسباب لاتزال غير واضحة ، استطاعت اللبائن أن تدبر حالها مع هذه البيئة الجديدة وغدت هي الأنواع السائدة في الأرض . لكن ما حدث قد حدث بسرعة وأوجد تغييراً عميقاً في مَنْ يسود ـ ومَنْ غدا منقرضاً .

على غرار فترات التوازن النقطي هذه يشاهد المرء فترات مماثلة في التأريخ البشري . فبرغم أن نابليون قد جاء بعد ألفي عام من يوليوس قيصر الا أن جيوش الأول لم تكن تسير بسرعة تفوق سرعة جيوش الثاني ـ كلاهما اعتمد على الخيول والعربات . ولكن بعد سبعين عاماً من وفاة نابليون صار بوسع القاطرات البخارية أن تسير بسرعة ١١٢ ميلاً في الساعة[١٩] . وقامت الثورة الصناعية كذلك ، وعصر الفترة الزراعية الذي دام لمئات السنين وفقاً لقاعدة البقاء للأصلح حل محله العصر الصناعي في أقل من قرن واحد . والنظام الاقطاعي الذي دام لمئات السنين وفقاً لقاعدة البقاء للأصلح حلت محله الرأسمالية بسرعة .

ان الأنظمة البيولوجية أو الاجتماعية أو الاقتصادية تدخل فترات التوازن المنقّط-بتطور بطيء ولكن ببنية راسخة . وهي تبرز من فترات التوازن المنقط ببُنياتٍ مختلفة اختلافاً جذرياً تأخذ بدورها بالتطور البطيء . والخصائص التي يتعيّن توفرها لتغدو كاسباً في جانب من فترات التوازن المنقط تختلف اختلافاً كبيراً عن الخصائص التي يتعيّن توفرها لتغدو رابحاً في الجانب الآخر . وفي فترات التوازن المنقط وكل شيء في حالة تغيّر ، ويغدو عدم التوازن هو القاعدة ويسود عدم الاستقرار والشك(٢٠) .

والعالم اليوم في فترة من التوازن المنقط ـ الذي حدث بسبب حركات جرت في آن واحد على خمسة سطوح اقتصادية . وفي النهاية ستبرز لعبة جديدة بقواعد جديدة تتطلب ستراتيجيات جديدة . ان بعضاً من لاعبي اليوم سيتكيّف ويتعلم كيف يحرز الفوز في هذه اللعبة الجديدة . وسيكون هؤلاء مَنْ يعرف حركة السطوح التكتونية الاقتصادية وسيغدو هؤلاء الأفراد والشركات الأمم الأصلح للبقاء . وسيصبحون تأريخياً المعادل الاقتصادي للبائن .

الألواح التكتونية الاقتصادية الخمسة

نهاية الشيوعية

مع نهاية الشيوعية فان ثلث البشرية وربع مساحة العالم التي كانت تدار من جانب ذلك النظام سينضمان الى العالم الرأسمالي . وأولئك الذين كانوا يعيشون في السابق في ظل الشيوعية سيعيشون في عالم مجموعة مقاييسه بشأن النجاح والفشل تختلف اختلافاً كبيراً . ولكن أولئك الذين قد عاشوا في ظل الرأسمالية سيجدون ان استيعاب هذه الكتلة من البشر والجغرافيا سيغيّر تغييراً عميقاً في شكل عالمهم الاقتصادي .

انتقال تكنولوجي الى عصر تسوده صناعات طاقة الذكاء الصناعي التي صنعها الانسان

في المجتمعات الصناعية للقرن التاسع عشر والقرن العشرين كان للصناعات مواطن جغرافية وهبها الله . وكانت هذه المواطن تتحكم فيها المصادر الطبيعية وامتلاك رأس المال . فالفحم لا يمكن أن يستخرج إلاّ حيث يوجد الفحم ؛ وعدد كبير من الموانئ البحرية لديها مرافئ طبيعية جيدة .ومنتجات العمل الكثيف صنعت في البلدان الفقيرة . أما

منتجات الرأسمال الكثيف فتصنع في البلدان الغنية . عكس ذلك ، فان الصناعات التي تعتمد طاقة الذكاء الصناعي لا تمتلك مواطن قد قررتها الطبيعة سلفاً . انها حرّة جغرافياً - يمكن أن تُقام في أي مكان من سطح الكرة الأرضية . فمن يسود اقتصادياً سيكون قادراً على خلق وتعبئة وتنظيم الطاقة الدماغية التي تقرر مواقعها .

ديموغرافيا لم تُشاهد من قبل

ان سكان العالم آخذ بالنمو والتحرك وتطول فيه الأعمار . ان السكان يتكاثرون بوفرة في أفقر بلدان العالم . ان الطرد الذي ينشأ عن الظروف البائسة في الوطن والجذب الذي تولده مستويات المعيشة العالية في الخارج يؤديان بعشرات الملايين من الناس الى الانتقال من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية في الوقت الذي لم تعد هناك في البلدان الغنية الصناعية حاجة الى العمل غير الماهر . والعالم يطور أيضاً طبقة جديدة من البشر - جماعة واسعة جداً من كبار السن ، أناساً فائضين نسبياً ، أغلبهم لا يعمل ويعتمد دخلهم على ما يُدفع من معاشات الرعاية الاجتماعية .

اقتصاد عالمي

ان التحول في التكنولوجيا والنقل ونظام الاتصالات يوجد عالماً يمكن أن يصنع فيه أي شيء في أي مكان على وجه الأرض . ان الاقتصادات الوطنية تذوي ، وينشأ إنفصام جوهري بين شركات الأعمال العالمية ذات نظرة عالمية والحكومات الوطنية التي تركز اهتمامها على رفاه ناخبي«ها» . البلدان تتشظّى ، والكتل التجارية الاقليمية تتكاثر ، والاقتصاد العالمي يغدو مترابطاً أكثر فأكثر .

عصر لا تسود فيه قوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية واحدة

ان أحكام ونظم التجارة العالمية كانت تكتب وتفرض من جانب الاقتصادات المهيمنة - بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين . لكن القرن الحادي

والعشرين لن يشهد قوة مهيمنة قادرة على أن تصمم وتنظم وتفرض قواعد اللعبة الاقتصادية . لقد انتهى العالم الاقتصادي ذو القطب الواحد الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة ، ويحل الآن عالم متعدد الأقطاب . ولكن كيف ستُصمم وتُنظم وتُواصل اللعبة الاقتصادية في عالم متعدد الأقطاب ؟ .

الصُهارة الاقتصادية

في الجيولوجيا ، تُساق الحركات في الألواح القارية بفعل تيارات اللب الداخلي المذاب للأرض ، صُهَارتها MAGMA . كذلك الشأن مع الطبقات أو الألواح الاقتصادية الخمسة التي تتحكم في شكل عالمنا الاقتصادي ، فانها تطفو فوق مزيج ذائب من التكنولوجيا والايديولوجيا . فالتغيرات ضمن هاتين القوتين ، التفاعلات فيما بينهما ، تولد التيارات التي تدفع الطبقات الاقتصادية نحو بعضها البعض .

في الفترة الأخيرة من التوازن المنقّط ، حين برزت الرأسمالية من الاقطاعية ، نشأت الحاجة الى تغييرات في كل من التكنولوجيا والايديولوجيا ، اذ احتاجت الرأسمالية ، تكنولوجياً ، مصدراً للطاقة غير الحية يمكن أن يضاف اليه معدّات كثيرة . وحين كانت مصادر الطاقة الوحيدة المتيسرة هي الانسان والحيوان ، فان المعدات الرأسمالية التي يمكن أن تضاف اليهما محدودة جداً بحيث لا تسمح بتوليد الرأسمالية . ليوناردو دافنشي ، على سبيل المثال ، توصل الى كثير من المخترعات العجيبة على الورق ـ لكن أية واحدة منها لم تُبْنَ دون مصدر للطاقة خارج نطاق تخيّله .

وكان المحرّك البخاري هو الحلقة المفقودة . فمع هذا المحرك يمكن استخدام عدد هائل من المعدّات الرأسمالية في موقع واحد (معامل النسيج ـ مثلاً) ، أو في عمليات مترابطة لكنها متباعدة جغرافياً (سكك الحديد) . وقد خلقت سكك الحديد البخارية امكانية الأسواق الوطنية . اما المصانع المدارة بالبخار فانها جعلت في الامكان تأسيس شركات بحجوم تستطيع استخدام هذه الأسواق الوطنية . وبفضل المحرك البخاري والعدد الكبير من المعدات التي يمكن أن تلتحق به ، أصبح بوسع الانتاج ان يصل الى مستوى الاقتصاد ذي المقياس الأوسع ، وصار بالوسع أن ترتفع المخرجات بسرعة تفوق نسبياً سرعة نمو المدخلات . وقاد ارتفاع الانتاجية الى ارتفاع الأجور والأرباح وهذا بدوره أدى الى ازدياد البيع في البضائع الجارية والقدرة على أن يغمر المرء نفسه في ترف جديد سرعان ما انتهى الى أن

يصبح من الضروريات . وكان تراكم رأس المال ، ومن ثم ملكية رأس المال ، مركزياً في تسخير القوة الانتاجية للطاقة الميكانيكية .

ثم حلت الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي أخيراً محل البخار كمصدر أساس للطاقة - جاعلاً في الامكان زيادة أشكال الانتاج غير الممركز - لكنهما لم يغيرا النظام من حيث الأساس ، وإنما كانا أكثر كفاءة وحسب .

بسبب قوة البخار حلّ بدلاً من النظام الاقطاعي ، الذي يتولى فيه مالكو الأرض اتخاذ القرارات المهمة ، النظام الرأسمالي الذي يتولى فيه من يملك المشروع والمعدات اتخاذ القرارات المهمة . ان الرأسمالية أعطت من يملكون الرساميل سلطة اتخاذ القرارات بالضبط لأنهم يسيطرون على الجزء الأساس من النظام الجديد أعني به مصدر الطاقة . كان الجنرالات في قيادة الرأسمالية : هم الذين يستأجرون ويسرّحون القوات (العمال) ، وهم الذين يرقّعون أو ينزلون من مرتبة الضباط الأدنى (المدراء) ، وهم الذين يقررون أين تجري المعارك (الانتاج) جغرافياً ، وهم الذين يقررون أين ينبغي شن الهجوم أو الذين يأمرون بالتراجع (الأسواق التي يحاولون احتلالها أو الأسواق التي يتجاهلونها) ، وهم الذين يختارون الأسلحة (التكنولوجيات) التي تحقق لهم النصر (الأرباح) . والعمال ليسوا هم من يتخذ القرار ،لا في الاقطاعية ولا في الرأسمالية ، طالما كانت الأرض هي الجزء الأساس في الاقطاعية ، والطاقة الميكانيكية هي الجزء المكوّن الأساس في الرأسمالية . وفي مجرى القرن التاسع عشر ، حل «البارونات اللصوص» للرأسمالية محل البارونات الاقطاعيين للنظام القديم . ان الرأسمالية أعطت سلطة اتخاذ القرار الى من يملك رأس المال لأنهم بالضبط مَنْ يسيطر على الجزء المكون الأساس في النظام الجديد - رأس المال .

لكن الرأسمالية احتاجت الى تغييرات في الايديولوجيا . في العصور الوسطى كان الجشع أشد الخطايا شراً ، والتاجر ما كان ليحظى برضا الله[٢١] . لكن الرأسمالية غدت في حاجة الى عالم يصبح فيه الجشع فضيلة والتاجر هو الأقرب الى قلب الرب . وصار الفرد في حاجة الى الاعتقاد بأنه أو بأنها لا يمتلك أو تمتلك الحق فقط وانما من واجبه أو واجبها أيضاً جمع الأموال قدر المستطاع . ان فكرة كون الاستهلاك الأقصى هو الأمر المركزي لرفاه الفرد لا يزيد عمرها عن مئتي عام[٢٢] . ومن دون اعتقاد كهذا فان البنية المثيرة للرأسمالية لا معنى لها ، والنمو الاقتصادي لا هدف له[٢٣] .

في فترات التوازن المنقط لا تسير الايديولوجيات والتكنولوجيات ، القديمة والجديدة ، جنباً الى جنب بانسجام . فقبل أن يجري التوصل الى صنع محرك احتراق - ذاتي

اقتصادي وجيد كان يتعيّن أن تغدو الاثنتان متناغمتين ومتينتين ثانية . تلك كانت عملية معقدة ، لأن ما هو ممكن يعتمد اعتماداً قوياً على ما نعتقده . فالمعتقدات ترشح التجارب ، وتكيّف الرؤية للواقع ، وتعدل التكنولوجيات التي يراد استخدامها . في المقابل ، تؤثر التكنولوجيات الجديدة في المعتقدات مقدمة بدائل جديدة .

ان الانظمة القديمة التي ترسخت تعاني في العادة من فشل ملحوظ قبل أن يغدو بوسعها أن تتكيف لبيئة جديدة . ومن دون الفشل الملحوظ تنغلق أغلب العقول معظم الوقت . الفشل يفتح نوافذ للعقل للتفكير في السبل الجديدة لصنع الأشياء . ولكن التحرك بعد أن تبرز أزمة ما يعني في العادة أن التغيرات المطلوبة هي أكثر ايلاماً مما تكون عليه لو أن الظرف الجديد قد فهم والتكيفات الضرورية قد اتخذت قبل حلول الأزمة .

والمجتمعات تزدهر حين تتطابق المعتقدات مع التكنولوجيات ، وتنحدر حين لا تتطابق التغيرات المحتمة في المعتقدات والتكنولوجيات . هذه الحقيقة يمكن ملاحظتها عند النظر الى تأريخ المجتمعات الناجحة في الماضي ـ فكثير منها بُنيَ على قيم مختلفة جداً وكانت تستخدم تكنولوجيات مختلفة جداً عما يستخدم الآن . لكنها احتاجت جميعها هذا التطابق لكي تنجح .

لقد بدأت الزراعة في وادي النيل الأعلى مذ كان الانسان القديم لا يعرف كيف يحرث الأرض ولم يتعلم بعدُ الحاجة الى السماد ـ كان يومها يفتقر الى تقنيّتين أساسيّتين[٢٤] . ولكن عند النيل ذي الفيضان السنوي وما يحمله من غرين ، كانت الحراثة والتسميد غير ضروريتين[٢٥] . يكفي أن يبذر المرء البذور . كان الغرين الليّن والجديد يلغي آلياً الحاجة الى الحراثة والتسميد . كانت الطبيعة توفر التكنولوجيا للاقتصاد الزراعي الناجح المزدهر .

بيد أن الاقتصاد الزراعي الجديد كان في حاجة الى قيم صحيحة لكي يتطور ويحل محل حضارة الرعي البدوية ـ في حاجة الى ايديولوجيا تقنع عدداً كبيراً من البشر لكي يبنوا بشكل جماعي السدود المشتركة ويحافظوا عليها من أجل أن تواصل تزويدهم بالطمي والماء وتبقيهما على ضفتي النيل ولا تعود الى النهر من جديد . كل ذلك كان يتم في أرض تكاد لا تعرف المطر . وكان هذا يتطلب ضبطاً هائلاً لادارة أنظمة الرواء الضرورية لتنمية المحاصيل .

ربما يكون المصريون القدماء قد طوّروا بسبب ثبات المناخ وفيضان النيل ايديولوجيةً تختلف جداً عن ايديولوجيتنا . بؤرة الحياة كانت تتركز على الموت . والاعتقاد بحياة بعد الموت أكثر واقعية من حياتهم ذاتها قادهم الى تطوير ضبط اجتماعي ينحو الى استثمار

المستقبل الذي جعل من يخلفهم من بعد أقزاماً . عاش الفراعنة في قصور مبنيّة من الطين لكنهم دُفنوا في مبانٍ حجرية ضخمة . وكان حظ هذه الاهرامات من وقت المصريين ومواردهم يفوق ما نتصور[٢٦] ، حين كان وادي النيل ينغمر خلال الفيضان السنوي تحت الماء كانت تُعبأ القوة العاملة بكاملها لنصف العام من أجل بناء أنصاب لازالت حتى اليوم تبعث على الدهشة حتى بالقياس الى التكنولوجيات الحديثة (هرم الجيزة الأكبر أعلى من كنيسة القديس بطرس في روما)[٢٧] . وكان الفراعنة يجمعون وبكل عناية كل ما كانوا يمتلكون من أجل أن يبنوا لأنفسهم أضرحة صغيرة تعينهم على القيام بذات الرحلة الى حياة الأبدية على نحو ما يفعل فرعون في ضريحه[٢٨] .

كانت الحاجات الجماعية أكثر أهمية من الفردية ـ لم يكن هناك ، كما نعرف ، اختبار ذاتي أو آراء شخصية[٢٩] . كانت ايديولوجيتهم القائمة على الاهتمام بالمستقبل البعيد والانصراف عن الاهتمام بما هو فردي مهمة جداً بالنسبة الى نجاحهم على المدى الطويل كأهمية الطمي الذي يحمله النيل .

على خلاف ذلك ، لم يحقق الرومان نجاحهم بفضل تكنولوجيتهم وانما بفضل ايديولوجيتهم . فكما يلاحظ أحد معاصريهم ، المراقب العسكري فيجيتوس : «كان الرومان أقلّ إنجاباً من الغال وأقصر قامة من الألمان وأضعف بدناً من الاسبان وليسوا بالثراء والدهاء الذي كان عليه الأفارقة ، ودون الاغريق في التكنولوجيا وفي العقل المستخدم للشؤون الانسانية . كان كل ما يتمتعون به هو القدرة على الانتظام والموهبة للسيادة»[٣٠] .

مجموعة فريدة من القيم قادتهم الى تكوين جيوش ذات ضبط لا يُضاهى تخضع الى الأوامر فيما كانت تعجز الأخرى[٣١] . كانت اتصالاتهم ونظام السيطرة لديهم من الفخامة[٣٢] بحيث انتصروا في حروبهم رغم انهم لم يكونوا يملكون اطلاقاً تفوقاً عسكرياً تكنولوجياً لم يكن يملكه أعداؤهم . لم يكونوا يُعنون بالتقدم التكنولوجي ، وخلال خمسة قرون لم يدخلوا سوى تحسينات قليلة ، وغالباً ما كانوا يرفضون تلك التحسينات (رفض أحد أباطرة الرومان عامداً أداة ميكانيكية لتحريك الأعمدة الحجرية)[٣٣] .

وقد نتج عن تنظيمهم الاجتماعي بناء الجسور والطرق والقنوات التي لاتزال قائمة . بعد تسعة قرون من بناء فيا آبيّا ، دعاهم المؤرخ بروكوبيوس ، أحد أعظم المعالم في العالم ، ولاحظ أن أحجارها لم تنكسر أو تبلى رغم مئات السنين ودون صيانة[٣٤] . ومن بين ما نشأ عن تلك الايديولوجيا نظام للنقل يمكنه أن يحمل الى روما من جميع أنحاء البحر

الأبيض المتوسط من القمح ما يكفي لمدينة يزيد سكانها عن مليون نسمة بالخيول والعربات[٣٥] . وكان لديهم زراعياً ، الهياكل الضرورية لمعالجة الأسمدة ونشرها في حقولهم سنوياً . كان الروماني العادي يتمتع بمستويات مادية للعيش لم تُشاهد من بعد حتى ظهور العصر الصناعي في القرن الثامن عشر ، ولم يصل الرومانيون في القاعدة الى التفاهة البائسة التي انحط اليها الأوربيون العاديون في العصور المظلمة[٣٦] .

لقد أعطى التنظيم أكُلهُ . اذ قامت امبراطورية ضمت مئة مليون من البشر وامتدت الى ما يقرب من ثلاثة آلاف ميل من الشرق الى الغرب وألفين ومئتي ميل من الشمال الى الجنوب[٣٧] .

لكن روما لم تحقق كل هذا بمعتقداتنا . لم يكن لدى الرومان الايمان بحرية كل فرد بغض النظر عما اذا كان حراً أو عبداً (وكان الكثيرون عبيداً) . وحتى بالنسبة الى الأحرار فإنهم لم يكونوا متكافئين في الحقوق[٣٨] ـ كان الجميع يتوزعون على طبقات ورتب . ولم تكن للفرد من قيمة سوى القليل . لم يكن ثمة معنى لـ«ذات تخدم كحصن ضد ما يفرض على الفرد من أحكام من جانب الجماعة»[٣٩] ولم يكونوا يمجّدون أو يشيدون بالمنشقين . وكان دينهم لا يحبذ الفردية وانما يحضّ على قيمة الانتماء الى الجماعة ـ على عكس ما يدعو اليه ديننا[٤٠] .

يدين الرومان القيم التجارية «المبتذلة والوضيعة» التي تؤلف اليوم لب الرأسمالية[٤١] . فالرجل الحر لم يكن يستطيع العمل بأجر إذ كان ذلك يهبط بمنزلته الى رتبة رجل قريب من العبد[٤٢] . ومثلما يقول شيشرون «العامل الأجير خسيس وليس نداً للحر»[٤٣] . في روما ذاتها كان نصف السكان يتلقى القمح مجاناً أو بأثمان مدعومة . كان هنالك ثمن «عادل» والسعر لا يحدده السوق[٤٤] . وطبقاً للقانون والتقاليد لم يكن بوسع الشيوخ الرومان (السناتور) ان يصبحوا من رجال الأعمال . واذا ما انصرفوا الى العمل كان يتعين عليهم أن يخفوا هذه الأعمال ، مستخدمين في الغالب عبيدهم لادارتها . وما كان اعتبار الروماني أو هيبته يتقرر بدخله أو بدوره في الاقتصاد وانما بنجاحاته العسكرية .

غالباً ما كانت الفتوحات العسكرية تقود الى الثروة العظيمة . لكن هذه الثروة لا تزيد من وقار الشخص من خلال الاستهلاك الشخصي ، وانما بمنح العطايا والهبات الى سكان مدينتهم (وهذه تتخذ في العادة شكل ابنية عامّة تدوّن عليها اسماؤهم) . ولم يكن من عادة القادة أن يشيدوا القصور لأنفسهم... تلك كانت عادة المستبدين الشرقيين[٤٥] . وكانت الهيبة التي تنشأ عن منح العطايا العامة للناس من الرفعة بحيث لم يكن يُسمح الا

للامبراطور ذاته ببناء الأبنية العامة . لم يكن هدف الروماني أن يصبح غنياً ويتمتع بمستوى عالٍ من الرفاه . كان الهدف العام للروماني أن تُبنى امبراطورية خالدة وهذا أسمى بكثير من مستوى عيشه الخاص[٤٦] .

في رأي أرسطو أن «الرجل الرائع مَنْ يهب العطايا» وليس من يكدس الثروة[٤٧] . كانت الهدايا واجباً أخلاقياً ، لكنها لم تكن كما نفهم نحن من الاحسان للمحتاج . كان يراد من الهبة تمجيد الامبراطورية والواهب . وهي تؤكد كون الواهب رجلاً بارزاً[٤٨] . ان يدوّن اسم المرء على مبنى عام معناه نيل الخلود[٤٩] . وبالتالي كانت بيوت القياصرة متواضعة بالقياس الى ما يشيدون للصالح العام[٥٠] .

ان نموذجاً لمدينة روما الامبراطورية يكشف توازناً مختلفاً جداً بين الأبنية العامة والخاصة عما نراه اليوم في أية مدينة حديثة . فمن حيث التناسب كانت المباني العامة تشغل مساحات أكبر مما تشغله الخاصة[٥١] . والغالب في الأبنية هي العامة[٥٢] ، عكس ما هي عليه في مجتمعاتنا . الخاص كان سلبياً فيما العام هو الخير[٥٣] . لم يكن لدى الأغنياء ماء جارٍ ، بينما كان يتوفر هذا الماء في الحمامات العامة[٥٤] . وكما يقول شيشرون «الرومان شعب يكره الترف الخاص ، فيما هم يحبون الرفعة العامة» . وهذا ما لا يمكن قوله عن أي مجتمع راهن[٥٥] . انهم لم يبنوا امبراطورية بقيمنا نحن .

في الجانب الآخر من الكرة الأرضية ، اخترعت الصين كل الضرورات التكنولوجية التي تتطلبها الثورة الصناعية قبل قرون من حدوثها في أوربا . فقبل ثماني مئة عام من أوربا ، اخترعت الصين الأفران العالية والمنافيخ ذات المكابس لصنع الفولاذ ؛ والبارود والمدفع للاحتلال العكسري ؛ والبوصلة والدفة للاستكشافات العالمية ؛ والورق والمطابعة المتحركة والمطبعة لنشر المعرفة ؛ والجسور المعلقة ؛ والبورسلين (الخزف) ؛ والمحراث المعدني ذا العجلات ؛ وطوق الحصان ؛ وماكنة الدراسة الدوّارة الباذرة الميكانيكية لتطوير المحاصيل الزراعية ؛ ومثقباً مكنهم من الحصول على الطاقة من الغاز الطبيعي ؛ والنظام العشري ؛ والأرقام السالبة ؛ ومفهوم الصفر لتحليل ما يفعلون ؛ واستخدموا عربة متواضعة ذات عجلة واحدة لدفع الحمولات الصغيرة ؛ والثقاب... كل هذه قبل قرون من استخدامها في أوربا .

لو سئل المؤرخون عمن يختارونه لاحتلال واستعمار بلدان العالم الأخرى عسكرياً ودفعها اقتصادياً للتحول من القاعدة الزراعية الى القاعدة الصناعية في القرن الخامس عشر لكانت الصين هي المرشحة . فقد كانت أوربا ، المحتل الفعلي ، مجموعة إمارات صغيرة

متناحرة تتخلف وراء الصين من حيث التكنولوجيا ، ولا تملك أية منظمات اجتماعية أو سياسية متكاملة .

لكن ذلك لم يحدث . اذ لم يكن لدى الصين الايديولوجيات السليمة . لقد رفض الصينيون ولم يستخدموا ونسوا التكنولوجيات التي كان يمكن بعينها ان توفر لهم الهيمنة على العالم . كان يُنظر الى التكنولوجيات الجديدة كخطر وليس كفرصة ، ويُحرّم الاختراع . وفي النصوص القانونية التي أوحى بها كونفوشيوس الحل لكل معضلة .

نادراً ما تكون الخيارات مستقيمة ومباشرة وعقلانية . وهناك دائماً وفرة من الأفكار المتصارعة حول ما هو «أسلم» والطرق لتنظيم العمل . وحتى في إطار الشركات التي هي جزء من الثقافة الوطنية تتأثر الخيارات التكنولوجية الى حد بعيد بسياسات السلطة الداخلية ، والقيم الداخلية ، والتأريخ ، وثقافة الشركات الفردية[٥٧] . ان التكنولوجيات الجديدة تؤثر في الانجاز لكنها تؤثر كذلك في الوضع القائم ، والتقييم الذاتي والنفوذ والسلطة والصلاحيات . هكذا يحدثنا التأريخ .

خطوط الصدع الأرضي الأساسية

سنرى في الفصول اللاحقة أن الرأسمالية ستواجه في عهد صناعات طاقة الذكاء الصناعي الحاجة الى استثمارات عامة طويلة الأمد جداً في مجالات البحث والتطوير والتعليم والبنية التحتية . ولكن حين يجري اتخاذ القرار في الرأسمالية ، فانها لا تنظر أبداً أبعد من ثماني أو عشر سنوات الى الأمام ، وفي العادة لا تنظر الا الى ثلاث أو أربع سنوات . والمسألة توضع ببساطة على هذا النحو : الرأسمالية تحتاج بشكل ملحّ الى ما يقوله منطقها الداخلي الخاص وليس الى ما عليها أن تتخذ .

كان هذا صحيحاً دائماً الى حد ما... لكن المشكلة قد تعقدت بانتهاء الحرب الباردة وبايديولوجيا فردية جذرية وبعهد العجوزات (جمع عجز) في الميزانيات الحكومية حيث الحكومات لم تعد توظف استثمارات طويلة المدى . ان الدور السليم للحكومة في المجتمعات الرأسمالية في عهد صناعات طاقة الذكاء الصناعي هو أن تمثل مصالح المستقبل في الوقت الراهن .

في ظل طاقة الذكاء الصناعي بصفتها مصدر الميزة التنافسية الستراتيجية ، ينبغي للشركات ان تدمج بقوة اكبر قوتها العاملة الماهرة في تنظيماتها . لكنها بسياسة التنحيف

(أي بتقليص القوى العاملة فيها) تفعل عكس ذلك تماماً . يقال للعمال من مختلف مستويات المهارة ان شركاتهم ليست ملزمة بالولاء لهم ـ وضمناً ، انهم ليسوا ملزمين بالولاء لها . في ظل هذه القيم كيف تستطيع الشركات التي تعتمد طاقة الذكاء الصناعي ان تواصل عملها وتوسع مصدر قوتها الستراتيجي الوحيد ؟ .

كيف يستطيع نظام رأسمالي أن يعمل في عهد طاقة الذكاء الصناعي حين لا يمتلك طاقة الذكاء الصناعي ؟ ان معظم الشركات التي تتميز بهذا الطابع اليوم (الشركات القانونية ، شركات المحاسبة ، بنوك الاستثمار) لا تدار من جانب مالكين رأسماليين غائبين . انها تستأجر وتدفع وترقّي وتتخذ القرارات وتختار القادة بطريقة مختلفة جداً عن الطريقة التي تسير عليها جنرال موتورز وجنرال الكتريك . فحين تسعى الشركات التي تسودها طاقة الذكاء الصناعي الى ان تستفيد من المالكين الرأسماليين الغائبين ستعجز عن العمل . ان «صانعي المطر» rainmakers (أولئك الذين يولّدون المال) ينقلون مهاراتهم الى مكان آخر . فالرأسمالي لا يوفر لهم شيئاً مما يحتاجون .

كيف تستطيع الدول ـ الأمم أن تفرض أنظمتها حين يكون بوسع الشركات أن تنتقل (وغالباً الكترونياً) الى مكان آخر على سطح المعمورة حيث لا توجد هذه الانظمة ؟ كيف تستطيع منظمات دولية مصممة للعمل في عالم ذي قطب واحد تسوده قوة واحدة أن تعمل في عالم متعدد الأقطاب ولا تسوده قوة واحدة ؟ .

ومثلما سنرى ، اذا كانت هناك قاعدة واحدة تسري على جميع الاقتصادات الدولية فهي ان ما من بلد يمكنه أن يستمر بعجز تجاري كبير الى الأبد . ان العجز التجاري يحتاج الى تمويل وهذا ببساطة يستحيل اعتماداً على الاستدانة بفائدة مركبة . ومع ذلك ، فان كل التجارة العالمية ، لا سيما تلك التي تجري عند حافة المحيط الهادئ ، تعتمد على ما تحققه من فوائض في تجارتها مع الولايات المتحدة لتسديد عجوزاتها التجارية مع اليابان . ولكن حين يتوقف إقراض أمريكا ، وهذا ما سيحدث يوماً ما ، ماذا سيحصل حينئذ لتدفقات التجارة الدولية الراهنة ؟ .

ان المجتمعات البشرية تحتاج من أجل أن تزدهر الى نظرة أفضل . اليوتوبيات لا يمكن تحقيقها بالتأكيد ، لكنها توفر العناصر التي يمكن أن تدخل في انظمتنا الاقتصادية الراهنة التي هي ليست كاملة لكي تتكيّف الى الظروف الجديدة . طوال القرن والنصف الماضي ، كانت الاشتراكية ودولة الرفاه الاجتماعي قد وفرتا هذا المصدر من الأفكار الجديدة . كانت العناصر تؤخذ من كليهما ويجري تبنّيها في هيكل الرأسمالية . لكنّ

الاشتراكية ودولة الرفاه الاجتماعي كلتيهما قد انهارتا في عديد من الأقطار التي وصلت الى نقطة التوقف الطبيعية . فمن أين ستأتي الرؤية لمجتمعات بشرية أفضل ؟ اذا كانت هذه الرؤية لم تعد قائمة فماذا سيحدث لمجتمعاتنا ؟ هل فقدت جميع المجتمعات البشرية القدرة على التوصل الى ما تحتاجه بالحاح ـ وهو القدرة على التبنّي والتكيف ؟ .

ان الديموقراطية تؤمن بـ« شخص واحد ، صوت » (المساواة في السلطة السياسية) ، فيما تؤمن الرأسمالية بمبدأ دع السوق يحكم (وهذا في التطبيق يؤدي الى اللامساواة في القدرة الاقتصادية) . في القرن العشرين ، هذا التعارض الايديولوجي بين أسس المساواة التي تقوم عليها الديمقراطية وحقيقة اللامساواة التي تقوم عليها الرأسمالية قد أمكن ترقيعه بتطعيم الرأسمالية والديمقراطية بالاستثمارات الاجتماعية ودولة الرفاه الاجتماعي . فشبكة الضمان الاجتماعي التي تمولها الدولة تصون أولئك المعرضين (كبار السن والمرضى والعاطلين والفقراء) لخطر الانقراض الاقتصادي ، والاستثمارات الاجتماعية في ميادين التعليم تقلّص الفجوة في الدخول التي تولّدها السوق . ولكن الاستثمارات الاجتماعية في ميدان التعليم تزاحمها ميزانيات الحكومة للمعاشات التقاعدية والمصروفات في مجال صحة المسنّين ، ان ايديولوجيا الاحتواء inclusion تذوي وتحل محلها ايديولوجيا البقاء للأصلح الرأسمالية .

والخاسرون الذين أبعدوا ولا يستطيعون أن يجعلوا النظام يعمل ينكصون الى الأصولية الدينية ، حيث يستبدل عالم الشك بعالم اليقين . لكن قيم الأصولية الرأسمالية لا تتوافق كلية مع حاجات رأسمالية القرن الحادي والعشرين . أحدهما يريد أن يقمع النشاطات المنحرفة بينما يحتاج الآخر هذه النشاطات المنحرفة ليقرر ماذا ستكون عليه الخصائص الجديدة للبقاء للأصلح .

عصر التوازن المُنقّط

حين لا تمتزج التكنولوجيا والايديولوجيا بيُسر ، تتدفق الصُهارات (magma) الاقتصادية ، وتندفع الألواح التكتونية بعنف احداها في الأخرى ـ براكين ، انفجارات ، هزات أرضية تشقق القشرة الأرضية (وتحدث فيها الصدوع) وتنثرها ، جبال تظهر ، ووديان تغور . ولن تعود هناك امكانية لدى الأنواع التي تتجه نحو الانقراض (تحت وطأة صراع البحث عن الغذاء والبقاء للأصلح) لأن تعود الى مجرى التيار مهما تقافزت وتلبّطت بعنف ، ان ضفاف النهر تتحرك والمياه باتت تجري في اتجاهات جديدة . ان فترة من التوازن المنقّط تحل .

ان السطح الاقتصادي للأرض ، وتوزيع الدخل والثروة ، تجري إعادة صوغها من الأساس . والخاسرون اقتصادياً يجري تقيؤهم في بركان اجتماعي يدعى بالأصولية الدينية . ان هزة اقتصادية عنيفة قد نثرت الاقتصاد المكسيكي بدداً ، الاقتصاد الصيني ينخفض ، والاقتصاد الياباني ينحدر ، النمو العالمي يتباطأ بصورة مثيرة ، تهبط الأجور الفعلية لأغلب الأمريكيين . أوربا لا تستطيع أن تخلق فرص عمل جديدة للشباب . ستراتيجيات الأعمال القديمة الناجحة (المركزة على احتياجات الطبقة الوسطى) تفشل . لا أحد يعرف ما الذي سيرغب المستهلك في شرائه وما لا يرغب في شرائه وهو يستخدم التسوق الالكتروني . كبار الموظفين الاداريين في الشركات الكبرى يفقدون وظائفهم بوتائر لم تعرف من قبل . ان فترة من التوازن المنقّط تحل .

ان عالماً من طراز جديد بفرص من طراز جديد قد حلّ ، في الوقت الذي لا يمكن دفع الطبقات الاقتصادية الى وراء لاعادة خلق الظروف القديمة (وليس عسيراً فهم حركاتها التي لا مرّد لها) وقد تكيفت نشاطاتنا ومؤسساتنا لتسمح لنا بالازدهار .

ان هذا الكتاب محاولة لفهم حركة الطبقات أو الألواح الاقتصادية الكامنة تحت السطح المرئي من أرضنا الاقتصادية لكي يغدو في قدرة الذين يفهمون ما يجري لهم أن يرسموا اتجاهات جديدة تمكنهم من البقاء والازدهار . ان فترات التوازن المنقّط تقدم ميادين جديدة لكنها غير مكتشفة . انها أيام مثيرة . وفي الأيام الاعتيادية ، حين يكون قد استكشف كل ما يمكن استكشافه ، لا يعود ثمة نفع في دراسة الطبوغرافيا .

ربما خير وسيلة للتفكير في ما هو كامن في الأمام أن تتخيل أنك كولومبس . هناك ثروة يمكن الحصول عليها في الهند الشرقية وانك تعتقد أنك قد سلكت طريقاً جديدة أفضل لبلوغها ـ الابحار غرباً بدلاً من السير شرقاً . ومثلما كان لدى كولومبس خارطة ، لديك خارطتك ، لكن نصف المناطق على هذه الخارطة مؤشر عليها بعبارة « Terra incognita » ـ بقاع مجهولة . في الغرب عالم مجهول أساساً ، ولكن لابد من بناء سفينة تستطيع أن تواجه الأعاصير التي لا تُعرف شدتها ؛ مزودة بأشرعة تسرّع وصولها الى أهدافها غير الواضحة تماماً ، ومزودة بكميات كافية من المياه والغذاء لرحلة لا يعرف مداها .

ما هي ديناميات العالم الجديد الذي نوشك على الابحار اليه ؟



رسم خريطة للسطح الاقتصادي للأرض

ان توزيع الدخل والثروة يماثل ، اقتصادياً ، سطح الأرض . فهو يتحكم في طقسنا الاقتصادي . في الاقتصاديات الرأسمالية يتحكم توزيع القدرة على الانفاق بما ينبغي انتاجه ، ومَنْ ينبغي أن يدفع ، ومَنْ يستخدم البضائع والخدمات الاقتصادية . ومن دون القدرة على الانفاق لا يستطيع الأفراد البقاء بالمعنى الحرفي للكلمة . وبالنسبة الى أغلب الأفراد تعتمد القدرة على الانفاق على ما يحصلون عليه من مال في الماضي والحاضر . فعلى سبيل المثال ، تؤلف هذه بالنسبة إلى الذكور ما بين ٢٤ و٤٠ عاماً حوالي ٩٣٪ من دخلهم[1] . «العمل» هو اسم اللعبة الاقتصادية .

ولكن حين يتعلق الأمر بالعمل والأجور ، فان السطح الاقتصادي للأرض تجري عليه تحولات الآن بوتائر غير معهودة من قبل . اذ تبرز طبوغرافيا مختلفة جداً ومن طراز جديد .

في كل مكان تقريباً تنبثق اللامساواة

لا عجب ، أن ضاقت اللامساواة في الدخول إبّان الكساد العظيم . فقد اختفت بصورة جوهرية الثروة الرأسمالية مع افلاس جماعات أصحاب الأعمال . لقد هبط دخل وثروة كل واحد ، ولكن الذين كانوا في القمة قد تدهوروا الى أبعد مما حل بالذين كانوا في القاعدة . فكثير ممن كانوا في القاعدة كان بوسعه أن ينتقل الى أقاربه في مزارع العوائل حيث يحصل على ما يوفر له الاحتياجات الأساسية للعيش . ولا عجب أيضاً أنه خلال الحرب العالمية الثانية ، حين كان اثنا عشر مليون أمريكي يقاتلون ويحاربون من أجل وطنهم (نشاط مساواتي فطري) استخدمت السيطرة الحكومية على الأجور والأسعار عن قصد للتقليل من اللامساواة في الدخول .

لكن ما يثير العجب ، انه حينما رفعت السيطرة على الأسعار والأجور بعد الحرب الثانية وحين عاد الاقتصاد الى ازدهاره ، لم تعد اللامساواة في الدخول الى ما كانت عليه من سعةٍ في العشرينات . وساد الاستقرار في الخمسينات والستينات . وكان يتعيّن على الذين يُدرّسون اقتصاديات توزيع الدخل في ذلك الوقت أن يجاهدوا ليوضحوا لماذا لم يتغير توزيع الدخول رغم أن الاقتصاد كان يتغير بطرائق ملحوظة .

ولكن في عام ١٩٦٨ ، وكما هي الحال في الاندفاع المفاجئ للجليد الذي طال سكونه ، بدأ التفاوت يندفع فجأة[٢] . وطوال العقدين التاليين انتشر هذا الجَيَشان في اللامساواة واشتد حتى برزت اللامساواة في ما بين المجموعات وضمنها وبسرعة في كل المجاميع الصناعية والمهنية والديموغرافية (العمر والجنس والعنصر) والجغرافية . وفي ما بين الذكور ، وهي المجموعة التي تأثرت بشكل أكثر حدة ، تضاعفت اللامساواة في الدخول خلال عقدين[٣] .

في عقد الثمانينات ، ذهبت المنافع في مكاسب الذكور الى العشرين بالمئة الأعلى من القوة العاملة . والمدهش أن ٦٤٪ منها ذهب الى الـ ١٪ في القمة[٤] . ولو نظرنا الى الدخول بدلاً من المكاسب فان الـ ١٪ في القمة حصلوا على أكثر من ذلك ـ ٩٠٪ من مجموع الدخل المتحصل[٥] . ان معدل ما يدفع الى المدراء التنفيذيين العامين للشركات الكبرى الخمسمئة ارتفع من ٣٥ الى ١٥٧ مرة بالقياس الى عامل الانتاج[٦] . وارتفعت مرتبات المدراء التنفيذيين العامين (CEO) في فرنسا وايطاليا وبريطانيا الى ثلاث مرات ، وتضاعفت في ألمانيا بمرتين ، خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٢ . ان ما ظهر جدير بأن يوصف بـ «الرابح يأخذ كل» المجتمع[٨] .

أما ما تحصل عليه الاناث فانه يسير على منوال ما جرى للذكور مع تخلف في الزمن يتفاوت ما بين ١٠ الى ١٥ سنة . في البداية كان توزيع ما تحصل عليه الاناث في السبعينات أميل الى التساوي مما هو عليه عند الذكور . فما تحصل عليه المرأة المتخرجة من كلية لم يكن ليزيد عما تحصل عليه المرأة المتخرجة من المدرسة الثانوية . ببساطة ، لم تكن الاناث يحصلن على الأعمال ذات الأجر العالي المعروضة أمام الرجال المتخرجين من الكليات . وفي بداية التسعينات أصبح بعض هذه الأعمال على الأقل يتيسر للمرأة . وأخذ توزيع الدخول يميل الى التباين على نحو ما كان يحدث للرجال .

وعاماً بعد عام ، وبالرغم من الجهد الشاق لملايين الزوجات اللواتي التحقن بالعمل للتعويض عن الخسائر التي لحقت بما يحصل عليه الأزواج ، فان نصيب خُمس العوائل في

القمة (٢٠٪) ارتفع ، لكن نصيب الخمس المقابل في القعر قد هبط[٩] . في النهاية ، ارتفع التفاوت بين القمة والقاعدة بمقدار الثلث . لم يحدث في أي سنة من السنين أن كانت التغيرات بهذه السعة ، ولكن كما هو الشأن مع الارتفاع العنيد لنانگا پاربات (الهملايا) فان التأثيرات المتصاعدة كانت واسعة . في عام ١٩٩٣ ضربت أمريكا أرقاماً قياسية لم تسجلها من قبل حين شرع الخُمس في قمة العوائل يحصل على ١٣,٤ مرة قياساً الى دخل الخمس في القاعدة[١١] .

والغريب ، أن أغلب التباعد المتزايد في الأرباح والأجور يحدث ضمن جماعات العاملين الذين يُفترض فيهم التجانس . والحقيقة الاحصائية المركزية أن الفجوة الآخذة بالاتساع في الأجور هي ليست بين الماهرين وغير الماهرين ، أو المتعلمين وغير المتعلمين وانما هي بين الماهرين ذاتهم وبين غير الماهرين ذاتهم ، أو بين المتعلمين ذاتهم ، أو بين غير المتعلمين ذاتهم .فبالنسبة للعمر فان ٨٥٪ من تنامي اللامساواة يحدث بين أولئك الذين هم في سن واحدة بدلاً من أن يكون بين ذوي الأعمار المختلفة . وبالنسبة للتعليم ، فان ٦٩٪ من الارتفاع في عدم التكافؤ يحدث بين أولئك الذين هم على مستوى واحد من التعليم ، بدلاً من بين مَنْ هم في مستويات تعليمية مختلفة . أما في الصناعة ، فان ٨٩٪ من الزيادة في اللامساواة حدثت بين أولئك الذين هم في ذات الصناعة بدلاً من أن يكونوا في صناعات مختلفة[١٢] .

ان التغيرات في الثروة المادية تعكس تلك التي تحصل في الأجر والأرباح والدخول عامة . وان نصيب نصف الواحد بالمئة من قمة السكان من مجموع الثروة الصافية ارتفع من ٢٦٪ الى ٣١٪ في السنوات الستة فقط ما بين ١٩٨٣ و١٩٨٩ . وفي أوائل التسعينات كان نصيب ما يملكه ١٪ في قمة السكان (أكثر من ٤٠٪) قد تضاعف جوهرياً عما كان عليه في منتصف السبعينات وعاد الى ما كان عليه في أواخر العشرينات قبل ادخال الأنظمة الضريبية التقدمية .

الأجور الحقيقية تهبط بالنسبة للكثيرين

في عام ١٩٧٣ شرعت الأجور الحقيقية للذكور(والمعدلّة وفقاً لنسب التضخم) بالهبوط . هنا انتشر تدريجياً خفض الأجور الفعلية بين القوة العاملة حتى أوائل التسعينات حين كانت أجور الذكور تنخفض بالنسبة إلى كل الأعمار والصناعات والمهن وكل المجاميع

المتعلمة بمن فيهم أولئك الذين نالوا الدرجات العالية من التحصيل(١٤) . فقد هبط المعدل الوسطي لما يحصل عليه الذكور الذين يعملون عملاً كاملاً طوال العام بنسبة١١٪ (من ٣٤٠٤٨ دولاراً الى ٣٠٤٠٧ دولاراً) ما بين ١٩٧٣ و١٩٩٣ برغم ان معدل الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة ٢٩٪ في ذات الفترة الزمنية(١٥) . وبالنسبة الى العمال الذكور من ذوي الياقات الذين يعملون طوال العام عملاً كاملاً كانت الحال أسوأ ـ اذ عانوا من انخفاضٍ في الأجور بمقدار ١٤٪(١٦) . والذكور المتخرجون من الكليات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٥ و٥٤سنة والذين بلغوا قمة ما يحصلون عليه طوال سنيّ عملهم فانهم كابدوا انخفاضاً يكاد لا يصدق وهو ثلث معدل أرزاقهم(١٧) . مع اننا لا نملك معطيات تفصيلية عن عام ١٩٩٤ ومطلع ١٩٩٥ غير أن الملاحظ أن وتيرة الإنخفاض آخذة في التسارع حتى بلغت ٢,٣٪ سنوياً في المعدل .

في العقدين الأخرين ،كان الخُمس في قمة القوة العاملة هو وحده الذي شهد مكاسب في الأجور الفعلية (إنظر الجدول ٢ـ١) . ولكننا كلما نزلنا في التوزيع ، تصبح الإنخفاضات أكبر ـ إنخفاض ١٠٪ بالنسبة إلى الخمس الرابع نحو الأسفل ، و ٢٣٪ بالنسبة للخمس في القاعدة .

جدول ٢-١

التغيرات في الأجور الفعلية والدخول (١٩٧٣ - ١٩٩٢)

الخُمس (من الأسفل إلى الأعلى)	الذكور الذين يعملون عملاً كاملاً طوال العام (الأجور)	الأسرة (الدخول)
في القاعدة	- ٢٣٪	- ٣٪
الثاني	- ٢١٪	- ٣٪
الثالث	- ١٥٪	- ٥,٠٪
الرابع	- ١٠٪	+ ٦٪
القمة	+ ١٠٪	+ ١٦٪

المصدر : المكتب الأمريكي للاحصاء ، تقارير السكان الجارية ، دخل المستهلكين (واشنطن دي سي ، مطبعة الحكومة الرسمية ١٩٧٣ ، ١٩٩٢) ص ص ١٣٧-١٤٨ .

والانحدار في قدرة الكسب كان حاداً عند الشباب بشكل خاص[١٩] . فبرغم الزيادات في معدل التحصيل العلمي ، فان أولئك الذين تتفاوت أعمارهم ما بين ٢٥ ،٣٤ سنة قد شهدوا انخفاضاً بنسبة ٢٥٪ في ما يحصلون عليه . وبالنسبة إلى العمال الذكور الذين يعملون طوال العام عملاً كاملاً وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٤ سنة وغالبيتهم ممن تخرجوا من المدارس الثانوية فان نسبة الأجور التي تقل عن ١٢١٩٥ دولاراً (وفقاً لسعر الدولار في التسعينات) ارتفعت من ١٨٪ عام ١٩٧٩ الى ٤٠٪ عام ١٩٨٩[٢٠] . كانت أجور البداية الفعلية أوطأ والشباب لا يحصلون ببساطة على الترقيات التي كان بوسعهم أن يتوقعوها في الماضي .

ان ما حدث لا يمكن تفسيره كتحول من الدخل النقدي الى منافع اضافية[٢١] . من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩ هبطت نسبة القوى العاملة ذات المنح الخاصة من ٥٠٪ الى ٤٣٪ ، ونسبة الذين يحصلون على تأمين صحي من ٦٩٪ الى ٦١٪[٢٢] . بينما لم تهبط الا بصورة طفيفة نسبة أولئك الذين يؤلفون الخمس الأعلى من المستخدمين بأجر والذين يحصلون على تغطية للصحة ، في المقابل عانى الخمس في القاعدة من استقطاعات أساسية جداً[٢٣] . في ما بين ١٩٧٨ و١٩٩٣ اتسعت الفجوة في تغطية المعاشات ما بين العاملين الذكور الذين لم ينهوا تحصيلهم الثانوي وأولئك الذين نالوا الدبلومات من الكليات الى ما يقرب الثلاثة أضعاف[٢٤] .

لم يحدث في أي وقت منذ أن شُرع بجمع المعلومات الاحصائية أن هبط المعدل الأمريكي لأجور العاملين الذكور الفعلية وبثبات لفترة عقدين من السنين . ولم يحدث اطلاقاً أن عانت أغلبية العمال الأمريكان من انخفاضات في الأجور فيما يرتفع المعدل الوسطي من الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد[٢٥] . ان شيئاً مختلفاً جداً يجري للاقتصاد الأمريكي .

بالنسبة الى النساء ، بدأت انخفاضات الأجر الفعلي متأخرة عن الرجال . ولكن مع حلول ١٩٩٢ كانت الأجور الفعلية للاناث تهبط بالنسبة الى جميع العاملات ماعدا اللواتي حصلن على أربع سنوات أو أكثر من التعليم الجامعي[٢٦] . فيما كانت أجور العاملين الذكور تهبط باستمرار وأجور العاملات ترتفع أغلب سنوات السبعينات والثمانينات ،فان المتوسط السنوي لما تحصل عليه العاملات اللواتي يعملن طوال العام وبكامل الوقت ارتفع من ٤١٪ الى ٧٢٪ عما كان يحصل عليه الذكور في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٩٣[٢٧] . لكن ذلك لم يكن سوى سلوى صغيرة بالنسبة الى العاملات . فلقد أردن أن تلحق أجورهن بأجور العمال الذكور من دون أن ينخفض ما يحصل عليه أزواجهن .

كان الرئيس جون كندي مغرماً بترديد «مَنْ يرتفع ويرفع معه كل القوارب» . ولكن مع مطلع السبعينات ما كان حقاً تقليدياً لم يعد تقليدياً حقاً . فالمد الاقتصادي ارتفع فعلاً ، ولكن أغلب القوارب قد غرقت . منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٩٤ ارتفع المتوسط الفعلي للفرد الأمريكي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٣٪ لكن الأجر الفعلي للساعة هبط بنسبة ١٤٪ والأجر الفعلي للأسبوع بنسبة ١٩٪ بالنسبة الى العمال الذين لا يشرفون على أحد (أي أولئك الرجال والنساء الذين لا يرأسون أحداً آخر)[٢٨] . وفي نهاية ١٩٩٤ عادت الأجور الفعلية الى ما كانت عليه في أواخر الخمسينات . وطبقاً للاتجاهات الراهنة ، فان الأجور الفعلية في نهاية القرن ستكون أوطأ مما كانت عليه عام ١٩٥٠ . نصف قرن يمضي دون أية مكاسب في الأجر بالنسبة إلى العامل الاعتيادي في القاعدة . لم يحدث هذا من قبل في أمريكا قطُّ .

نماذج الأجور هذه قائمة منذ أكثر من عقدين ، وهي لا تعود الى أطوار دورات الانتاج الرأسمالي . خذ أية مجموعة قياسات من قمة ازدهار اقتصادي الى قمة ازدهار اقتصادي تالٍ . أو من قاعدة أي ركود الى قاعدة الركود الاقتصادي التالي خلال هذين العقدين فستجد أن ذات النماذج تبرز للعيان . فحين كان المعدل الفعلي الذي يناله الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة ١٨٪ خلال السنوات العشرين الماضية ، كانت الأجور الأسبوعية الفعلية قد هبطت بقسوة في هذه السنوات العشرين نفسها[٢٩] .

تأريخياً ، كان العلاج الدائم لتدارك الأجور الواطئة هو المزيد من التعليم . أما اليوم ، فان هذا العلاج لم يعد جذّاباً جداً للذكور . فحين ينحدر ما يحصل عليه المتخرج من المدرسة الثانوية بأسرع مما يجري لخريج كلية ، فان التفاوت بين ما يحصل عليه خريجا الكلية والثانوية يأخذ بالازدياد ، وفي النتيجة تعود مقاييس التعليم إلى الارتفاع . ولكن حين تهبط الأجور الحقيقية لكلٍ من خريجي الثانوية والكلية ، فان الاستثمار في التعليم لا يعود قادراً على انتزاع المتخرج الفردي من السلم الهابط ونقله الى السلم الصاعد ، انه يحول فقط دون تدهور الفرد أكثر فأكثر على سلم هابط يحمل الجميع معه . وهكذا تحول الاستثمار التعليمي الى ضرورة دفاعية .

أما المرأة الأمريكية ، فكما رأينا من البيانات التي يعطيها الجدول ٢-١ بشأن دخول الأسرة ، فانها أقدمت على انقاذ الرجل الأمريكي في السبعينات والثمانينات[٣٠] . فبرغم الاستقطاعات الحادة في ما يحصل عليه الذكور ، فان الدخول الفعلية لم تهبط الا جزئياً بالنسبة الى فئة الـ ٦٠٪ الدنيا من الأسر ما بين ١٩٧٣ و١٩٩٢ ، والواقع أن دخول الأسر قد

زادت بنسبة ٣٢٪ بفضل ما أصبحت تحصل عليه المرأة سنوياً[٣١] . ان ثلث هذه الزيادة يعود الى معدلات أعلى في الأجر ، وثلثيها الآخرين الى الزيادة في ساعات العمل السنوية . ولكن اذا أخذنا بالاعتبار الـ ٨٠٪ من الأسر الأدنى ، فان النساء أصبحن يعملن أكثر خارج بيوتهن والزيادات في ما كنّ يحصلن عليه قد عوضت (بل وأكثر من التعويض في حالة الخُمس الرابع) عن الانخفاض الذي حصل في ما صار يناله الزوج[٣٢] . وفي منتصف التسعينات بات أكثر من نصف كل النساء المستخدمات (لاحظ أن الاحصاءات تدرج الأسر من دون الذكور) يزودن نصف دخول أسرهن على الأقل[٣٣] . ولكن رغم هذا الجهد الاضافي ، فان متوسط الدخول الحقيقية للأسر قد هَزُل عام ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩٤ هبط بنسبة ٧٪ عما كان عليه[٣٤] .

أما في المستقبل ، فليس هناك ما يبعث على الاعتقاد أن النساء سيصبحن قادرات على التعويض عن الهبوط الذي يلحق بالأجور الفعلية التي يحصل عليها أزواجهن . ان النساء ، لاسيما المتزوجات من أزواج يؤلفون الـ ٦٠٪ الأسفل من قائمة توزيع الدخول ، يعملن عملاً كاملاً ، وليس لديهن الآن من الوقت الاضافي في ما يسمح بزيادة جهد العمل[٣٥] . وفي السنوات الأخيرة ، فان معدلات الأجر الحقيقي الذي تحصل عليه الاناث ، قد هبطت هي الأخرى بالنسبة للجميع ، باستثناء النساء المتخرجات من الكليات . وفي المستقبل سيميل هبوط دخول الذكور الى الانعكاس في هبوط دخول الأسر .

تنحيف الشركات

Downsizing The Corporation

في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات اكتسحت موجتان لتصغير حجم الشركات عموم الاقتصاد مسببة في تصفية ٢,٥ مليون فرصة عمل جيدة[٣٦] . وارتفعت التنحيفات الرئيسية للشركات من ٣٠٠ ألف عام ١٩٩٠ الى ٥٥٠ ألف في العام التالي ، ثم هبطت الى ٤٠٠ ألف عام ١٩٩٢[٣٧] . لم تكن موجة التنحيفات هذه أمراً مفاجئاً ، فتسريح العمال تقليد أمريكي للرد على أي ركود اقتصادي . غير أن أمرين هنا جاءا مغايرين . فبدلاً من التسريح المؤقت للعمال ، أعلن عن تخفيضات ثابتة يجري فرضها . وبدلاً من تركيزها على العمال ذوي الياقات الزرقاء (عمال الانتاج) ، فان أعداداً كبيرة من عمال الياقات البيضاء والمدراء تم تسريحهم[٣٨] . في الركود الذي حل في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ سُرّح ثلاثة من عمال الياقات

الزرق مقابل عامل واحد من الياقات البيض[٣٩] . أما في ركود ١٩٩٠/١٩٩١ فان النسبة هبطت الى اثنين مقابل واحد[٤٠] . وفي نهاية الثمانينات ، وهي فترة لم تعرف الركود في النشاط الاقتصادي ، كان ٣٥٪ من العاملين المسرحين من المدراء ، و٣١٪ من الموظفين ، و٨٪ من الباعة و١٩٪ فقط من عمال الياقات الزرق[٤١] .

بيد أن موجة ثانية من التنحيفات قد عمّت ـ موجة لا علاقة لها ، كما هو واضح ، بركود ١٩٩١/١٩٩٢ ذلك لأنها حدثت في شركات ذات أرباح عالية ومتصاعدة بعد أن أمكن تخطي الركود . فقد زادت الاعلانات عن خفض العاملين في الشركات الى ٦٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٣ ، وفي شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٤ سُجّل رقم قياسي في عدد التخفيضات لشهر واحد ، اذ بلغت ١٠٤ آلاف ، وبلغ مجموع فرص العمل الملغاة للعام كله ٥١٦ ألف فرصة عمل[٤٢] . ويتواصل الضرب . في عام ١٩٩٥ سيقترب التخفيض من ٦٠٠ ألف فرصة عمل[٤٣] . بينما تحقق الشركات ، في الوقت ذاته ، أعلى أرباح حققتها طوال ربع قرن[٤٤] .

مثل هذه التخفيضات المثيرة في القوى العاملة تطرح لُغزاً اقتصادياً . كيف بوسع شركات مربحة ذات كفاءة أن تعلن أنها ستواصل خدمتها لمستهلكيها القائمين ولكنها تخفض في فترة قصيرة قوتها العاملة بنسبة ١٠-٣٠٪[٤٥] ؟ في أسواق تسودها المنافسة كيف تستطيع مؤسسات مربحة أن تغدو كفوءة وهي في ذات الوقت سمينة بشكل فاضح كما تشير الأرقام المعطاة ؟ ما حدث لا يمكن أن يُعزى الى نمو عالٍ غير معهود في الانتاجية في هذه الشركات التي تعلن التنحيف . ذلك لأنها لم تكن أقل انتاجية عن تلك الشركات التي لم تعلن عن التنحيف[٤٦] .

جواب واحد ، هو أن التنحيفات ما كانت بالسعة التي بدت فيها ، فبعض التنحيفات لا تعدو أن تكون انتقالاً الى مجهّزين خارجيين . فلو أن الاحصاءات تدخل اعداد العمال الذين يعملون لدى المجهزين هؤلاء حينئذ تصبح التنحيفات أقل إثارة . التنحيف ، هو الى حد ما ، كان تكتيكاً لتخفيض الأجور دون حاجة للتغلب على سوسيولوجية قوة عاملة غير سعيدة بسبب تخفيض أجورها . فاذا ما خفضت الأجور مباشرة في المشاريع الكبرى ، فان رغبة العمال في التعاون لخلق انتاجية أعلى قد تختفي . وللحيلولة دون ذلك ، يجري الاستغناء عن العمال ذوي أجر أدنى في الشركات الأصغر التي تتولى التجهيز . ان التنحيف مع التجهيز الخارجي سمح بالبحث عن مكاسب أسهل في الانتاجية (قوى عاملة ذات حافز أفضل ومستويات أعلى للتعاون) ، مع تخفيض الأجور الفعلية في الوقت ذاته .

يقال في تفسير ذلك التحول المفاجئ في التقنيات (يفترض أن تسمح نظم الاتصالات الحديثة وتكنولوجيات الكومبيوتر الجديدة للشركات بأن تشتغل ببُنية مختلفة جداً للقوى العاملة عما كانت عليه الحال في الماضي) ، بيد أن هذا التفسير لا يتفق ببساطة مع الحقائق : فلم تظهر هذه التكنولوجيا فجأة . اذ انها شرعت تدخل مجالات العمل تدريجياً منذ ثلاثين عاماً . ومن الصعب الاعتقاد ان تأثيراتها ظلت هاجعة طوال هذه العقود ــ ثم انفجرت مرة واحدة .

ان الشركات بتخلصها من الارث التقليدي ، وبدفع القرارات الى أدنى مستوى ممكن ، والعمل كمجموعات ، ربما تكون قد اكتشفت ان مستويات الانتاج القديمة يمكن أن تُنتج بعدد أقل كثيراً من العمال ــ توجد تقارير عن توصلات كهذه بالتأكيد ، ووربما خير مثال على ذلك ، التغيرات المثيرة في شركة كرايسلر ، ولكن اذا صح هذا فانه يدل على أن مسعى الشركة من أجل الكفاءة هو شيء يحدث «بعض الأحيان» بالذات . مثل هذه التغيرات يمكن ، وكان يجب ، أن يُصار اليها قبل زمن طويل .

ان الموجة الثانية من التنحيفات يمكن أن ينظر إليها كحيلة جديدة لتعاقد اجتماعي قاسٍ جديد بين المالكين والعاملين . في التعاقد الاجتماعي القديم الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية ، دفع أصحاب العمل الرئيسيون ما دعاه الاقتصاديون بالأجور المكافئة . كانت الأجور أعلى ما يمكن أن تكون عليه للحصول على قوى عاملة ذات مهارات حقة ، اذ أنهم أعطوا العمال أعلى من أجور السوق كحافز للتعاون الطوعي مع أصحاب العمل ، حافز لبذل جهد شاق ، حافز للحيلولة دون تركهم العمل ــ آخذين مهاراتهم معهم الى أصحاب عمل آخرين . ومن دون التهديد السياسي للاشتراكية أو التهديد الاقتصادي لاتحادات عمال قوية ، ربما لا تكون ثمة حاجة للأجور المكافئة . في المستقبل لن تكون الأجور المكافئة التي تفوق أسعار السوق هي الحافز الى التعاون وبذل الجهد ، وانما «الخوف» ــ الخوف من الفصل في اقتصاد عمّت فيه الأجور الفعلية المتناقضة .

ومهما كان الدافع ، فان التنحيف قد دمّر التعاقد الاجتماعي القديم الذي فُرض بعد الحرب العالمية الثانية ، حين كان كل واحد يتلقى أجراً سنوياً يتزايد ، وحيث كان الفصل الدوري المؤقت من العمل قاصراً على العمال ذوي الياقات الزرقاء ، أما العمال ذوو الياقات البيضاء والمدراء فتنظرهم عمالة طوال الحياة مادامت شركاتهم تحقق الأرباح وتنفيذهم الفردي موضع الرضا . أما في عالم اليوم الجديد الذي يتميز بالتحدي قد ينهي بعض العمال والمدراء أعمارهم دون أن يتعرضوا الى البطالة ، لكن القليل جداً من هؤلاء من يحصل على ضمانات مؤكدة .

رغم أن التنحيف قد بدأ في الولايات المتحدة ، الا أنه أخذ بالانتشار في أوربا ، وهو يهدد الآن اليابان . في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٤ أعلن عن تخفيضات في العاملين لحوالي ١٨٠ ألف في ألمانيا ـ وهو اقتصاد يعادل ربع الاقتصاد الأمريكي من حيث سعته[٤٧] . وفي عام ١٩٩٥ ، أعلنت شركات رئيسية في ألمانيا مثل البنك الألماني (دوتيش بانك) عن خفض ٢٠٪ من العاملين فيه ـ أي تصفية ما يزيد عن عشرة آلاف فرصة عمل في ألمانيا وحدها ـ في الوقت الذي أعلن فيه أنه قد حقق ربحاً يعادل ١,٧٥ مليار دولار في نصف السنة الأولى من العام[٤٨] . على العموم ، تتوقع ألمانيا أن تفقد نصف مليون فرصة عمل في القطاعات الرئيسية ، كصناعة السيارات ، معدات الماكنات ، والصناعات الكهربائية والكيماوية[٤٩] . في ايطاليا هبطت فرص العمل بمقدار ٢٠٠ ألف . وفي فرنسا التي هي أكبر صانعي الاطارات ، أعلن انها قد خفضت القوى العاملة في مصنعها الرئيس الفرنسي الى النصف في فترة ثلاث سنوات في وقت صنعت فيه من الاطارات ما لم تصنعه من قبل[٥٠] .

في الولايات المتحدة ، تلقّى العمال الذين سُرّحوا في هذه التنحيفات ضربة اقتصادية كبيرة . ففي الموجة الأولى لتخفيضات العمال ، خرج ١٢٪ من الذين فصلوا من الشركات من القوة العاملة تماماً ، و١٧٪ بقي عاطلاً طوال سنتين لاحقتين ، وان ٧١٪ من الذين أعيد تشغيلهم صار يتلقى ٣١٪ منهم أجوراً تقل بـ ٢٥٪ أو أكثر ، و٣٢٪ خفضت أجورهم الى ٢٥٪ ، و٣٧٪ فقط حصل على عمل دون أن تنقص أجوره[٥١] . ان العاملة أو العامل المفصول عن العمل والذي لم يتبقَ له كي يتقاعد سوى ١٥ سنة وحتى أكثر ، ويعيش في منطقة تتصف بالنمو البطيء ، واضطر الى التحوّل عن الصناعة التي يعمل فيها يخسر في العادة أكثر من ٥٠٪ مما كان يتلقّاه من أجر سابقاً[٥٢] . أما من زادت سنه عن ٥٥ عاماً فيرمي ببساطة خارج قوة العمل .

في دراسات حول تسريحات R J R Nabisco ظهر أن ٧٢٪ عثروا في النهاية على عمل لهم ولكن بأجور لا تزيد في المعدل عن ٤٧٪ مما كانوا يتلقّونه من قبل[٥٣] . وفي الموجة الثانية هذه فان حتى الذين احتفظوا بأعمالهم لم يواصلوا العمل الا بعد تخفيضات كبيرة في أجورهم . ان أوسع مؤسسات بيع الملابس في بوسطن مثلاً ، خفضت أجور جميع العاملين فيها بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٩٣ رغم انها كانت مربحة[٥٤] . وشركة برجستون ـ فايرستون للمطّاط واجهت اضراباً طويلاً لارغام القوة العاملة لديها للقبول بأجور أوطأ ويوم عمل أطول وربط كل زيادات في الأجر مستقبلاً بزيادات في الانتاجية[٥٥] .

تُطوّر الشركات الأمريكية في مجرى عملية التنحيف قوة عمل طارئة تتألف من عاملين

لبعض الوقت دون اختيارهم ، عمال مؤقتين ، عمال متعاقدين لفتراتٍ محددة ، مستشارين مستقلين قد فصلوا سابقاً ويعملون الآن بأجور تقل كثيراً عمّا كانوا يتلقونه في السابق . وحتى في شركة عالمية كشركة باكارد ـ هيوليت فان ٨٪ من القوة العاملة فيها الآن هي ذات مركز طارئ من هذا النوع(٥٦) .

ان الشركات باستخدامها العمال الطارئين تخفض من كلفة العمل وتتيسّر لها مرونة أكبر في الانتشار . ان العمال الطارئين يتلقون أجراً أدنى ، ومخصصات إضافية أدنى ، وأيام عطل مدفوعة الأجر أقل ، وعليهم أن يقبلوا بمخاطر اقتصادية أعظم ، ويقنعوا بعدم الاستقرار . وخلال العقد الأخير كانت ثلاثة أرباع الزيادة في العمل الجزئي (part-time) غير اختيارية . اذ بالنسبة للعاملين في العمل الجزئي فان احتمالية الحصول على معاشات تقاعدية أو تعويضات صحية هي أقل من ثلث ما يحصل عليه العمال الذين يعملون يوماً كاملاً ، وأجورهم المحددة بحسب مهاراتهم تقل كثيراً ، وأغلب فرص العمل المفتوحة أمامهم هي فرص عمل غير مستمرة(٥٧) . ان العمال المؤقتين الذكور يحصلون على نصف ما يمكن أن يحصلوا عليه لو كانوا عمالاً اعتياديين(٥٨) .

بروليتاريا رثّة

تولّد معظم الاقتصادات الصناعية المتقدمة كذلك ما ميّزه ماركس باسم بروليتاريا رثّة ـ أولئك الذين تكون انتاجيتهم المحتملة واطئة حتى انهم لا يجدون من يرغب في تشغيلهم في الاقتصاد الخاص بأي معدل من الأجر يقارب ما يسمح باعالة أنفسهم بأي شيء يماثل المستوى الاعتيادي للعيش . نحن ندعوهم اليوم بـ homeless ، جماعة طافية ، تقدر اليوم في الولايات المتحدة بحوالي ٦٠٠ ألف انسان في أية ليلة من الليالي ، وسبعة ملايين لفترة تمتد الى خمس سنوات(٥٩) .

بدأ هؤلاء بالظهور في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات . في البدء كانت بقية العالم الصناعي قد عرفت هؤلاء المشردين كظاهرة خاصة بالمجتمع الأمريكي ، لكنهم انتشروا اليوم في مختلف أرجاء العالم الصناعي(٦٠) . ففي فرنسا يقدر عددهم ما بين ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف(٦١) . ومن المألوف أن يُرى بعض الناس وهم ينامون في الشوارع في كل المدن الرئيسية تقريباً في العالم الصناعي الغني ـ وحتى في المنتزه الذي يمتد من فندق امبريال في طوكيو حتى قصر الامبراطور .

ومع أن هناك تداخلاً في تقدير هذه الفئة من الناس المشردين ، فان هناك ٥,٨ مليون من الذكور في الولايات المتحدة هم في السن المناسبة لتعدادهم ضمن القوة العاملة ، أو من كان في الماضي يُحسب ضمن القوة العاملة ؛ والذين هم ليسوا في المدارس ، ولكن ليسوا كباراً في السن لكي يدرجوا ضمن المتقاعدين ؛ ومَنْ يعيشون ولكن ليست لديهم وسيلة واضحة لاعالة أنفسهم اقتصادياً ؛ أو ممن كان الاقتصاد العامل الطبيعي قد لفظهم أو تخلفوا هم عنه[٦٢] . ان هذا تحلّل من الالتزام الاجتماعي على مقياس واسع . يمكن للمرء أن يناقش العلاقات الوثيقة بين هذه الجماعة والجريمة ، ولكن يصعب اقامة سيناريو بوسعها أن تؤدي الى شيء ايجابي[٦٣] . هنالك اليوم من الرجال في السجون أو في فترات «المراقبة» مَنْ هم أكثر من الرجال العاطلين[٦٤] . ان ٤٠٪ من المشردين من الرجال العزاب هم في السجون . وليس هناك ما يجعل من هؤلاء أفراداً صالحين .

ثمة أسباب مختلفة . ان غلق المستشفيات العقلية دون أن تُهيأ بالمقابل البيوت الخاصة وجماعات الرعاية الخاصة لهم ربما يفسر تلك المشكلة[٦٥] . كان لا بد أن يحدث شيء ما حين أقدمت نيويورك[٦٦] على تقليص قاطني المستشفيات العقلية فيها من ٩٣ ألفاً في الخمسينات الى تسعة آلاف في منتصف التسعينات . وقد أدى تجديد المدينة الى تدمير المساكن ذات الايجارات الواطئة . ولم تعد العوائل تعنى بمساكنها . ولكن السبب الأعظم يظل يكمن في الاقتصاد . ان الاقتصاد ، ببساطة ، لا يحتاج ولا يرغب في جماعة كبيرة من مواطنيه ولا يعرف كيف يستخدمهم .

كان الرئيس كلنتون على حق حين تحدث عن المشكلة قائلاً :

« ... المنبوذين والمنسحبين الذين أهملهم ازدهار الثمانينات والذين يعيشون الآن في عزلة . انهم لا يصوتون ، لا يعملون ، لا يخبرون عن الجرائم ، لا يرسلون أطفالهم بالضرورة الى مدرسة ، وأحياناً لا يملكون تلفوناً ، ولا يتلقون نداءات . وفي الفراغ الذي يعيشون فيه ليس واضحاً ما اذا كان للمجتمع أي شكوى ضدهم أو يملك السلطة لمراقبتهم... »[٦٧] .

قابلية العائلة على الحياة والنمو اقتصادياً

حين تصبح السلع أغلى ثمناً تقّل الرغبة في شرائها . والأطفال والعوائل ليسوا استثناءً . ان بُنية العائلة آخذة بالتحلل على نطاق عالمي[٦٨] . واليابان هي وحدها من يتحدى الاتجاه نحو المزيد من الطلاق وانجاب الأطفال خارج اطار الزوجية[٦٩] . اما في البلدان الأخرى فقد

ارتفعت الولادات لدى الأمهات غير المتزوجات كثيراً . فعلى النطاق العالمي تضاعفت تقريباً الولادات لدى الأمهات غير المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين العشرين والأربع والعشرين سنة في الفترة ما بين ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٢ . وارتفعت الى أربع مرات لدى الأمهات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة[٧٠] . والولايات المتحدة ليست هي التي تتصدر العالم في هذا الشأن ، وانما هي السادسة[٧١] . ومعدلات الطلاق آخذة بالتنامي في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ـ وتصبح المرأة هي مَنْ يرأس الأسرة . ففي بكين ارتفع معدل الطلاق من ١٢٪ الى٢٤٪ في السنوات الأربعة فقط ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤[٧٢] . وتصبح الأسر التي ترأسها المرأة ، أو الأسر التي تزود المرأة ٥٠٪ أو أكثر من دخلها الكلي ، هي النموذج في كل مكان .

ومع تناقص قدرة الرجال على أن يغدوا المزوّد الأساسي للدخل ، وتنامي حاجة الأطفال الى تكاليف التعليم المتزايدة ولفترات أطول ، وتقلص فرص اليافعين أكثر فأكثر للحصول على دخول العائلة الاضافية في حالة الأعمال الجزئية أو الموسمية (كما هي الحال حين يعيش بعض أفراد العائلة في الحقل) فأن تكاليف اعالة عائلة ترتفع بشكل حاد في الوقت الذي تهبط فيه قدرتها على نيل الرزق تماماً . ان الأطفال يصبحون من منظور التحليل الاقتصادي سلعاً استهلاكية عالية الأسعار وتغدو أكثر كلفة وبسرعة .

في امريكا ٣٢٪ من جميع الرجال الذين تتفاوت أعمارهم ما بين ٢٥ و٣٤سنة يحصلون على أرزاق تقل عن المقدار الضروري لاعالة عائلة من أربعة أفراد فوق خط الفقر ، ولذلك يتعين على المرأة أن تذهب الى العمل اذا ما أرادت العائلة أن تعيش في مستوى معاشي مقبول[٧٣] . لكن النساء يتلقين رسالة ذات وجهين : اذهبي الى العمل واحصلي على ما تحتاجه العائلة من مال ولكن ابقي في البيت وارعي الأطفال . انها تنضم الى القوى العاملة لتنقذ وضع العائلة الاقتصادي ، لكنها تواصل عملها في البيت مؤدية ضعف عمل زوجها[٧٤] . انها تشعر بالتوتر لأنها تتوتر بالفعل .

ليست الجوانب الاقتصادية هي وحدها المسؤولة ، بالطبع ، عن هذه التغيرات . ان الانجاز الفردي يحتل مكانة أسبق من انجاز العائلة في استفتاءات الرأي العام[٧٥] . ان «الفردية التنافسية» تتنامى على حساب «التضامن العائلي»[٧٦] . وثقافة استهلاك الـ «أنا» تزيح ثقافة استثمار الـ «نحن» .

والنتيجة الطبيعية تماماً هي تكوين عائلات أقل وولادة عدد أقل من الأطفال . ان نسبة العوائل ذات الأطفال في الولايات المتحدة قد هبطت من ٤٧٪ في عام ١٩٥٠ الى ٣٤٪ عام

١٩٩٢ . وفي حالة وجود الأطفال ، يصرف الوالدان وقتاً أقل معهم ـ ٤٠٪ أقل مما كانوا يفعلونه قبل ثلاثين عاماً[٧٧] . ان مليوني طفل تحت سن الثالثة عشرة يتركون تماماً في حالة المرأة التي تشارك في العمل دون أي رقابة من راشد قبل وبعد المدرسة[٧٨] . وفي الواقع لا ينصرف أحد للعناية بالأطفال ويتركون وحدهم لأن دفع ما تتطلبه العناية بالطفل سيأتي على معظم ما تناله الأم من أجر ، وينافي الغرض الذي من أجله تشارك في العمل في المقام الأول .

للأطفال في العالم الزراعي ، حيث العائلة تشارك في العمل كوحدة ، قيمة اقتصادية حقيقية منذ سنيهم المبكرة ، لاسيما في موسمي الغرس والحصاد . ويصبح في مقدور الأكبر سناً أن يرعى الأطفال الصغار ، وانجاز عمل بسيط . وبالنسبة الى كل واحد ، فان العائلة الممتدة نظام للرعاية الاجتماعية اذا ما مرض أو غدا عاجزاً أو شيخاً طاعناً في السن . الواحد يدعم العائلة ولا يميل الى تركها الا مكرهاً طالما كان من العسير العيش من دونها .

أما اليوم ، فان الأفراد أقل دعماً للعائلة لأنها أصبحت أقل ضرورة لبقائهم الاقتصادي الناجح . ولم يعد الناس يعملون كعائلة .وفي الغالب ، يندر أن يرى أحدهم الآخر ، ولكلٍ منهم جدوله الخاص في العمل والتعلم . وقد يكبر الواحد منهم ويعيش على بعد آلاف الأميال ، وقد أخذ كل سبيله الخاص . ومع تشتت الأفراد ، تمزقت العائلة الممتدة ، ولم تعد نظاماً للرعاية الاجتماعية ، وحلت الدولة محلها ، كذلك كفّت عن أداء هذه الواجبات حتى ولو انكفأت الدولة عن تقديمها . ان الأطفال في لغة الرأسمالية لم يعودوا «مراكز ربح» وتحولوا الى «مراكز كلفة» . الأطفال لايزالون يحتاجون الى الوالدين ، لكن الوالدين لم يعودوا يحتاجون الى الاطفال[٧٩] .

لم يعد للرجال حافز اقتصادي قوي ليتكلفوا بعلاقات العائلة ومسؤولياتها . حين يترك الرجال عوائلهم ، فان مستويات معيشتهم ترتفع بنسبة ٧٣٪ ـ رغم أن مستوى معيشة العائلة التي تركها تهبط بنسبة ٤٢٪[٨٠] . من بين العوائل ذوات الأطفال ٢٥٪ منها لا وجود للرجل بينها[٨١] . ان الرجال يفضلون الابتعاد سواءً بأبوتهم لعائلة دون رغبة في أن يكونوا آباءً ، أو بالطلاق وعدم الرغبة في دفع نفقة للزوجة أو لدعم الطفل ، أو لكونهم عمالاً ضيوفاً من العالم الثالث وبعد فترة قصيرة يعجزون عن ارسال دفعات إلى عوائلهم في البيت[٨٢] . ان المجتمعات اليوم تفشل في جعل الرجال آباءً[٨٣] . والرجال صاروا يرون رفاههم سابقاً لرفاه عوائلهم أو متخلفاً عنه[٨٤] . ومع ذلك ، فأين هي الضغوط من أجل القيم الاجتماعية التي تدفع الى التضحيات الضرورية لدعم نهوض العائلة ؟ ان القيم الراهنة تدعو الى الاختيارات بدلاً من الارتباطات . الطبيعة صنعت الأمهات ولكن المجتمعات يلزمها أن تصنع الآباء .

في الجانب الآخر من المعادلة ، لا تحصل النساء في الولايات المتحدة على الرفاه اذ لم يعد الأب موجوداً في البيت . ان المستويات الاقتصادية لمعيشة الأطفال الذين هم في رعاية الدولة في مراكز الرضاعة والتنشئة أعلى في الغالب مما لو بقوا في ظل عوائل آخذة بالتحلل . ان الأمهات المنفردات يمكنهن العمل ، ولكن العمل لسوء الحظ يكلف الدولة أكثر مما تمنحه الدولة من صكوك الرعاية الاجتماعية[٨٥] . ان انتاجيتهن الراهنة لا تبرر الأجور الخاصة التي يمكن أن تغطي الكلف الضرورية لمشاركتهن في العمل ، والمجتمع ، ببساطة ، غير راغب في دفع كلفة جعلهن قابلات للنمو والحياة .

تأريخياً ، لم يكن انفراد أحد الوالدين هو القاعدة في أي من المجتمعات ، ولكن الحظ الأبوي في الحياة قد انتهى أمره اقتصادياً اليوم . وغدت القيم العائلية هدفاً للهجوم ، ليس من جانب البرامج الحكومية التي لا تشجع تكوين العوائل (رغم وجود العكس في بعضها) ، وليس من جانب ما تطرحه أجهزة الاعلام التي تستخف بالعائلة (رغم وجود العكس أحياناً) ، وانما من جانب النظام الاقتصادي ذاته . ببساطة ، انه لا يسمح للعوائل أن تبقى على النحو القديم الذي كانت عليه ، أب يضمن للعائلة معظم رزقها وأم تنصرف الى أغلب ما تحتاجه من رعاية في البيت . هكذا تنقرض العائلة من الطبقة الوسطى ذات المعيل الواحد .

ان الترتيبات والأنظمة الاجتماعية لا تتقرر بالاقتصاديات ـ فهناك امكانيات عديدة في أية لحظة من الزمن ـ ولكن مهما كانت هذه الأنظمة ، فانها لا بد أن تتناغم مع الحقائق الاقتصادية . بيد أن الانظمة العائلية التقليدية ليست كذلك . وفي النتيجة ، فان العائلة كمؤسسة آخذة بالذوبان وتحت الضغط[٨٦] . والمسألة ليست من صفات «تقدم الشخصية» وانما هي مسألة مصلحة ذاتية اقتصادية متزمتة أو بصورة أدق وضع المرء مصلحته الذاتية في المنزلة الثانية من مصلحة العائلة[٨٧] . لكن الأسئلة الأساسية حول كيفية تنظيم العائلة قد فرضتها الحقائق الاقتصادية . ان التغيرات الجارية في الرأسمالية تجعل العائلة والسوق أقل فأقل توافقاً .

الطبقة الوسطى

لما كان العمال ذوو الأجور الأوطأ لم يتكلفوا شخصياً ، بالمرة ، بتوفير معاشاتهم التقاعدية أو ما تحتاجه نظم الرعاية الصحية ، فانهم لا يمكن أن يخسروها ، ولأنهم لا يتوقعون ولا يتلقون ترقية ولا يعتقدون مطلقاً بأن أجورهم سترتفع طوال حياتهم ، فان تطلعاتهم لا يمكن أن تتبدد . ولا تؤلف البروليتاريا الرثة وزناً ذا قيمة من الناحية السياسية .

انهم لا يسببون الثورات ؛ انهم مجموعة هامدة . بل وفي الولايات المتحدة لا يصوت الفقراء .

ما يشغل البال هو تطلعات الطبقة الوسطى . فالخيبات التي تلحق بتطلعات الطبقة الوسطى هي التي تسبب الثورات ، وما يقال للطبقة الوسطى الآن هو ان تطلعاتها القديمة قد عفى عليها الزمن[٨٨] . قلة منهم يصبح الآن قادراً على ابتياع دورهم[٨٩] . انهم مقبلون على العيش في عالم مختلف جداً حيث يزداد التفاوت وحيث تهبط الأجور الحقيقية بالنسبة لأغلبهم . ان عهد الزيادات السنوية في الأجور قد ولّى ؛ ولذلك لا يسعهم أن يتوقعوا ارتفاعاً في مستويات معيشتهم طوال حياتهم أو حياة أطفالهم .

ان الطبقة الوسطى ترتعب وينبغي أن ترتعب . فهي لا تملك ثروة موروثة ويجب أن تعتمد على المجتمع لتأمين الضمان الاقتصادي ، وهذا هو بالضبط ما لن تحصل عليه[٩٠] . فالحكومة تتراجع عن تعهداتها بشأن الضمان الاقتصادي ، والشركات تعاملهم كـ« شقاوات » أو « قبضايات » لضمان الأمن ، مستأجرين بمنافع ثانوية آخذة بالتضاؤل .

الأغنياء ذوو الدخل العالي يدفعون لحرّاسهم الخاصين بينما يتنقل أبناء الطبقة الوسطى في الشوارع غير الآمنة ، ويؤمون مدارس سيئة ، ويعيشون في محلات تتراكم فيها القاذورات ، ويتنقلون بوسائط نقل متدهورة[٩١] . وكما يضع الأمر بشكل مناسب المحلل المحافظ كيفن فيلبس : «الطبقة الوسطى هي نظرة اجتماعية أكثر من أن تكون مستوىً محدداً من الرفاه المادي» ، ولكن شيئاً فشيئاً ستتكون لدى بعض أفراد هذه الطبقة هذه النظرة الاجتماعية ، اذ لابد أن تجد هذه النظرة الاجتماعية شيئاً من الصحة في الواقع[٩٢] .

ان الحقيقة تتسرب ببطء وتغيّر المدركات الحسية . في عام ١٩٦٤ كان ٢٩٪ من السكان فقط يقول ان البلاد تُدار لمصلحة الأثرياء ، ولكن في عام ١٩٩٢ بات ٨٠٪ يعتقدون بأن البلاد تدار لمصلحة الأثرياء[٩٣] . وحين يُنظر الى النتائج الاقتصادية التي حصلت خلال السنوات العشرين الماضية ، من تُرى يستطيع أن يقول انهم كانوا على غير حق ؟ .

انظمة اجتماعية مختلفة
مظاهر مختلفة على السطح

ما بدأ في أمريكا ينتشر الآن بوضوح الى باقي أجزاء العالم الأول . في مطلع الثمانينات شرعت المملكة المتحدة تعاني اللامساواة التي كانت قد بدأت في الولايات المتحدة قبل عشر سنوات . فبينما ارتفع معدل الدخول أكثر من الثلث من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٣ ،

هبطت أجور الـ ١٠٪ الذين هم في القاعدة بمقدار ١٧٪[٩٤] . بعد عقد من ذلك بدأ الاتجاه ذاته يظهر في أوربا القارّية[٩٥] . ففي بداية التسعينات كانت الفجوة ما بين الـ ١٠٪ في قمة القوة العاملة ومثيلتها في القاعدة قد اتسعت من ١٢٪ الى ١٧٪ في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي الأوربية لتبلغ أرقاماً قياسية ـ ازدادت في المعدل من ٧,٥ ـ الى ـ واحد لتصبح ١١ ـ الى واحد عام ١٩٩٢[٩٦] .

بل وبدأت تظهر تخفيضات صغيرة في الأجور الحقيقية حتى في تلك الأماكن التي ما كان يُتوقع أن يحدث فيها كألمانيا[٩٧] . والأجور الفنلندية هبطت في أربعة من الأعوام الخمسة الأولى للتسعينات[٩٨] . وكرمز للأزمنة الراهنة ، أعلن القسم الفرنسي من شركة IBM بعد أعياد الميلاد تماماً عام ١٩٩٤ تخفيضات بنسبة ٧,٧٪ في الأجور النقدية[٩٩] . وقد أعطي للمستخدمين فرصة الاختيار بين أمرين : اما تخفيضات في الأجور أو تقليصات دائمية في عدد العاملين ، وقد صوت ٩٥٪ من العاملين الأربعة آلاف الى جانب خفض الأجور ، وحتى دون أن يستشيروا نقاباتهم الفرنسية .

لكن شيئاً ما كان يحدث في أوربا حتى قبل أن تبدأ الأجور الحقيقية بالانخفاض . في أوربا يَحرف التشريع الاجتماعي والحقائق المؤسساتية الضغوط التكتونية ذاتها ، التي تولّد الانخفاض في الأجور في الولايات المتحدة ، الى بطالة مرتفعة[١٠٠] . ان التشريع الاجتماعي الأوربي يجعل من الباهظ جداً ، بل ومن المستحيل في الغالب ، فصل العمال . ولما كان من المتعذّر فصل العمال يغدو بمقدورهم أن لا يقبلوا بخفض الأجور الحقيقية أو « التقاعد » على غرار ما يُفرض على العمال الأمريكان . وبالتالي ، فان الأجور والمنافع الاضافية في القارة الأوربية ترتفع بينما هي تنخفض في الولايات المتحدة . ففي منتصف التسعينات كانت أجور أغلب بلدان أوربا الغربية أعلى بكثير مما في الولايات المتحدة . وتأتي ألمانيا في قمة اللوحة ، اذ يصل معدل أجر الساعة الواحدة أكثر من ٣٠ دولاراً اذا ما أدخلت الفوائد الاضافية و١٧ دولاراً اذا ما استثنيت هذه[١٠١] . اذا ما أدخلت الكلف الاجتماعية ، فان تكاليف العمل المصنعية في ألمانيا هي أكثر بثلثين بالمقارنة مع مثيلاتها في الولايات المتحدة[١٠٢] .

ولما كان من الباهظ أو المستحيل فصل العامل ، فان شركات الأعمال ذات الأرباح العليا تحجم عن استئجار العمال . فخلال الخمسينات والستينات ، عملت الاقتصادات الأوربية بمعدلات بطالة هي أقل من مثيلاتها في الولايات المتحدة . غير أن الولايات المتحدة شهدت في ذات الوقت تقريباً بداية الهبوط في الأجور الفعلية ، بينما كانت البطالة

تأخذ في الارتفاع في أوربا[١٠٣] . وفي منتصف التسعينات ، ارتفعت معدلات البطالة الأوربية الى ضعف ما هي عليه في الولايات المتحدة (١٠,٨٪ مقابل ٥,٤٪ في آذار ١٩٩٥) ـ وفي بعض البلدان كأسبانيا ٣٢,٢٪ ، وايرلندا ١٤,٣٪ ، وفنلندا ١٦,٨٪ ، أي ما يعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف .

يقول الأوربيون الجنوبيون ان معدلات البطالة المسجلة في بلدانهم هي ليست حقاً بالسوء الذي تبدو فيه ، اذ أن كثيراً من العمال هم في الواقع يُستخدمون لدى الاقتصاد الأسود (اقتصاد لا تدفع فيه الضرائب ويجري فيه تجاهل نظم العمل الحكومية) لكنهم يسجلون أنفسهم كعاطلين في الاقتصاد (الشرعي) . ومع ذلك فان معدلات البطالة في أوربا الغربية هي أسوأ بشكل واضح من تلك التي يجري تسجيلها . فمع نظم للعجز سخية جداً ، في كثير من الأقطار كهولندا ، هناك أعداد هائلة من المؤهلين لأن يصبحوا عمالاً (١٥٪) هم خارج القوة العاملة رسمياً لأنهم يتلقون معونات حكومية للعجز[١٠٥] . وقليل جداً منهم هم عجزة في الواقع ولا يستطيعون العمل . . ولو عُدّ هؤلاء ضمن العاطلين ، والذين هم كذلك في الواقع ، لارتفع كثيراً مقياس البطالة[١٠٦] .

ثمة في أوربا عوامل أخرى قيد العمل الى جانب الرعاية الاجتماعية ، وكذلك فان معدلات المساهمة في العمل هي أدنى بكثير . على العموم ، فان من بين الذين هم في سن العمل يعمل في الولايات المتحدة ٧٧٪ فيما لا يعمل في أوربا سوى ٦٧٪[١٠٧] . فلو ان هذا الفارق ـ العشرة بالمئة من النقاط الاضافية ـ يعكس الناس الذين يرغبون في العمل والذين يعملون فعلاً في الولايات المتحدة ، لأصبح معدل البطالة الحقيقية المقارن في أوربا أربعة أضعاف مثيله في الولايات المتحدة .

في أوربا يظل العاطل عن العمل بطّالاً لفترة طويلة من الزمن ـ الى حد أن من الأفضل اعتباره منبوذاً عن العملية الانتاجية بدلاً من عاطل . في فرنسا هناك ٣٩٪ من العاطلين لا يعملون لأكثر من عام ؛ وفي ألمانيا تبلغ البطالة لفترة طويلة من الزمن حوالي ٤٦٪ من المجموع الكلي للبطالة ، وفي ايرلندا يتضخم هذا الرقم الى ٦٠٪.[١٠٨] . على العكس من ذلك لا يبلغ العاطلون عن العمل في أمريكا لأكثر من سنة سوى ١١٪[١٠٩] .

تتركز البطالة أيضاً وبشكل عالٍ بين الشباب .في بعض بلدان أوربا لا يجد العمل ٦٠٪ من الشباب الذين تركوا المدرسة . وهذا يخلق في المدى البعيد قوة عاملة لا تجد فرصتها للتدريب الذي ينبغي أن تحصل عليه ، وجيلاً من الشباب دون خبرة . أما ما يحدثه هذا بالنسبة الى المهارات ولعادات العمل في المدى البعيد فانه يبقى في حاجة الى التأمل ، ولكن

يصعب على المرء أن يضع سيناريو لما تحدثه البطالة المستديمة بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والخامسة والعشرين من منافع ايجابية[١١٠] . ان توقعات غير سليمة تطرح حول سير حركة العام ، وفي المدى البعيد ستكلف هذه التوقعات ما يفوق كلفة نظام الرعاية الاجتماعية الذي يُبقي الشباب مسالمين الى الآن .

ان المشكلة الأوربية لم تنشأ عن خسارات في فرص العمل . في الثمانينات فقدت الولايات المتحدة ٢٪ من فرص العمل كل شهر بينما كانت أوربا لا تفقد سوى ٤ , ٠٪[١١١] . المشكلة نشأت بسبب النقص في توسيع العمل . ففيما لم تسجل أوربا الغربية فرص عمل صافية جديدة منذ ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٤ ، فان الولايات المتحدة أوجدت ٣٨ مليون فرصة عمل جديدة[١٢٢] .

والأسباب في هذا واضحة تماماً . لقد أدّت السياسات المضادة للتضخم الى سياسات مالية متحفظة ولّدت البطالة عن عمد . على المدى الطويل لم يعد للبطالة الطويلة سوى تأثير يقل تدريجياً على زيادات الأجور (وبدون خبرة في العمل وتطور في المهارات غدا هؤلاء أقل قدرة على المنافسة مع أولئك الذين يعملون) ، وباتت المستويات الأعلى من البطالة ضرورية للحصول على ذات التأثيرات المضادة للتضخم[١١٣] . ومع المنافع السخيّة للضمان الاجتماعي ضد البطالة ، أصبح العمال أبطأ في البحث عن فرص عمل جديدة ويرفضون فرص العمل ذات الأجور الأدنى[١١٤] .

في فرنسا يبلغ الحد الأدنى للأجر لقاء ٣٩ ساعة عمل من الأسبوع ١٢١٥ دولاراً شهرياً مع ٤٠٪ في صورة خدمات اجتماعية[١١٥] . ان التشريع الاجتماعي بفرضه مثل هذه الأجور والممارسات الاجتماعية ، قد أوجد في أوربا اقتصادات ذات توزيع مضغوط جداً في المكاسب نجم عنه أن العشرة بالمئة التي تشغل أسفل القوة العاملة لم تعد تحصل الا على ٨٠٪ زيادة على ما تحصل العشرة المماثلة لها في الولايات المتحدة[١١٦] . وبالتالي ، فان مجموعة كاملة من الصناعات والخدمات ذات الأجر الواطئ التي وجدت وتوسعت في الولايات المتحدة لا يمكن أن توجد وتتوسع في أوربا[١١٧] .

حين يكتب الآسيويون عن نظام الرعاية الاجتماعية الأوربي للذين هم في سن العمل ، فانهم لا يخفون شكهم[١١٨] . اذ لا يمكنهم الايمان بـ : خمسة اسابيع عطلة! اكرامية شهر بمناسبة أعياد الميلاد! ٨٠٪ من الأجر يدفع عند البطالة كضمان! ان هذا الشك هو أحد الأسباب التي تجعل النظام عاجزاً عن الاستمرار . فالشركات يمكن أن تنتقل الى الشرق الأقصى وتتجنب كل تكاليف المنافع الاضافية الأوربية هذه .

فمع المعدلات والحد الأدنى من الأجر المرتفعين وظفت الشركات الأوربية المعدات الرأسمالية الضرورية لرفع الكفاءة والاستمرار في دفع الأجور التي يتعين عليها أن تدفعها ، لكن دون أن تكون لها مصلحة في توسيع العمالة . فالتكاليف الكلية هي ، ببساطة ، عالية جداً قياساً الى مثيلاتها المدفوعة في أنحاء العالم الأخرى[١١٩] . ولو احتاجت شركة ما الى التوسع ، فان أمامها أماكن أخرى أكثر ربحاً وأدنى أجراً . في عام ١٩٩٤ استثمرت المانيا أكثر من ٢٦ مليار مارك في الخارج بينما لم يستثمر الأجانب في ألمانيا سوى ١,٥ مليار مارك[١٢٠] . وشركات الصناعة السويدية زادت انتاجها في السويد بنسبة ١٦٪ لكنها في ذات الوقت زادت انتاجها بنسبة ١٨٠٪ في أنحاء العالم الأخرى[١٢١] . وبنقلها انتاجها الى الأباما وكارولينا الجنوبية (الولايات المتحدة) خفضت شركتا مرسيدس و BMW تكاليف العمل الالمانية الى النصف . كذلك أرادتا بذلك أن تعرف القوة العاملة الموحدة في ألمانيا هذه الحقيقة .

في الوقت ذاته ، قد عُرف عن ألمانيا انها أدارت اقتصادها بنجاح ملحوظ الى جانب التزامها برعاية اجتماعية عالية جداً . ففي الصناعات الرئيسية كصناعة معدات المكائن استطاعت أن تحتفظ بحصتها في السوق بينما تخسر الولايات المتحدة أكثر من ثلث حصتها في السوق رغم انخفاض التزاماتها الاجتماعية[١٢٢] . وهكذا ، فطالما كانت هذه النجاحات تحدث في بعض القطاعات ، فلماذا يتوجب على العمال الألمان أن يقبلوا بتخفيضات في أجورهم على غرار ما يحدث للآخرين ؟ ان الأزمة التي تجعل الناس راغبين في التغير لم تحل بعد .

ان أوربا القارّية استطاعت أساساً أن تحافظ على أجور الذين ظلوا يواصلون العمل (تسعة أقطار في أوربا الغربية فيها الأجور هي أعلى بشكل جوهري عن مثيلاتها في الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ ، ودولتان أخريتان تتعادل فيهما الأجور مع مثيلاتها في الولايات المتحدة ، رغم أنه ليس هناك من قطر أوربي تعادل مستويات الانتاجية فيه مستواها في الولايات المتحدة) ولكن بتكاليف عالية جداً وببطالة وفقدان فرص عمل أعلى[١٢٤] . وبدلاً من نشر تخفيضات في الأجر الحقيقي بين صفوف القوى العاملة ، تُقلّص الأجور الى الصفر بالنسبة للعمال العاطلين . وبدلاً من التشارك في تخفيضات المكتسبات (الأجور وغيرها) كما هو الشأن في أمريكا ، يعمد الأوربيون الذين يمارسون العمل الى مشاركة العاطلين عن العمل في دخولهم في شكل دفع ضرائب أعلى لتمويل نظام سخي جداً لضمان العاطلين . ولو أخذ معدل مكافآت الأجور الأوربية والأمريكية مقسومة على العاملين والعاطلين ، فان

تخفيضات الأجور الحقيقية تبدأ في الوقت ذاته تقريباً وهي تتماثل في حجمها الى حد ما ـ نفس القوى التكتونية ، مظاهر سطحية مختلفة... نتائج متشابهة في القاعدة .

يمكن الآن مشاهدة تصدعات أوليّة في هذا النظام[١٢٥] . الوكالة الأوربية تصدر بانتظام تقارير تحثّ فيها على اجراء تغييرات في النظام الأوربي لمكافآت الرعاية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والأنظمة التي تحدد العمل الجزئي والضمان الاجتماعي ضد البطالة وسلطات النقابات وقوانين فتح المخزن ، وذلك لتوفير « مرونة » أكبر تجاه القوة العاملة . ورغم أنّ ما من موظف رسمي يرغب في المجاهرة بها ، فان « المرونة » هي كلمة السر لـ« الأجور المنخفضة »[١٢٦] . فلو وجدت هذه المرونة لدفع الأمر الى الاعتقاد تماماً بأن بُنية الأجور الأوربية ستتجه بسرعة ، ولا شك ، نحو الطراز الأمريكي . حين ألغت المملكة المتحدة مجالس الأجور فيها ، كفّ ٤٠٪ من القوى العاملة عن العمل بأجور تقل عن الحد الأدنى القديم للأجور[١٢٧] .

في النموذج الأكثر تشاركاً communitarian بين النماذج الرأسمالية والمطبّق في اليابان ، لا يشاهد حتى الآن الانخفاض في الأجور الفعلية الملاحظ في أمريكا ولا البطالة الآخذة بالتعاظم الملاحظة في أوربا . واليابان ، بتأمينها العمالة طوال الحياة تملك في الأساس نظاماً خاصاً (Private) للبطالة . ونتيجة ذلك ، أوجدت الشركات اليابانية عدداً ضخماً من العمال المتعطلين الذين يتعيشون على جدول رواتبها الخاص . ويعترف حتى اليابانيون أن كثيراً من هؤلاء العمال لا ينجزون أي عمل . فاذا ما أضيف هؤلاء الذين يتلقون معوناتهم من ضمان البطالة الخاص الى أولئك الذين ينتظمون رسمياً في عداد العاطلين ، حينئذ تصبح نسبة القوة العاملة اليابانية التي تعاني من البطالة قرابة ١٠٪ ـ وهي نسبة لا تتخلف كثيراً عن مثيلاتها في السوق الأوربية المشتركة .

ان النظام الاجتماعي الياباني اذ يحمي عماله مما يكابده العمال في المناطق الأخرى من العالم الصناعي ، فانه قد دفع ثمناً باهظاً في ميدان الربحية . تقليدياً ، تحصل الشركات اليابانية على ربح يقل عما تحصل عليه الشركات في أماكن أخرى . ولكن في السنوات الأربعة الأولى من التسعينات ، أدار اليابانيون ، أساساً ، اقتصادياً « خالياً من الربح » . فمقابل تلك الشركات التي تحقق أرباحاً هناك شركات تعمل بخسارة . ان الرأسمالية ، حتى في النموذج الياباني ، لا يمكنها أن تواصل العمل الى الأبد هكذا . في الصحافة اليابانية الموجهة لأصحاب الأعمال يدور كثير من الحديث الآن عن الحاجة الى تخفيض الأجور لتحتفظ الشركات بالقدرة على المنافسة ، وثمة أمثلة على الشركات التي ابتعدت لأول مرة عن قواعد الانتاج على السواحل لتقلل كلف الأجور فيها[١٢٩] .

تتابع الرأسمالية بدقة التغيرات الحاصلة في الدخول . فحين يطرأ تغيّر ما على توزيع الدخل يسارع من يبيع سلعة الى غيره الى التكيُف . ان تحوّل التسويق والانتاج يتركز على تلك الجماعات التي تحصل على القوة الشرائية ويبتعد عن تلك التي تخسرها .

مثل هذا الانتقال يشاهد الآن في مجال البيع بالمفرد . ان مخازن الطبقة الوسطى (Gimbels, Macy`s, Sears ... الخ) تعاني جميعها من مشاكل اقتصادية (تُبعد عن العمل ، تفقد حصصها في السوق) في الأعوام الخمسة عشر الماضية بينما تسير المخازن الراقية (Bloomingdale`s) والمخازن في القاعدة (wal-Mart) سيراً حسناً جداً . ان أولئك الذين استعدوا من أجل أن يستغلوا على نحو أفضل الانتقالات التي تجري في توزيع القدرة الشرائية ربحوا في عالم البيع بالمفرد في الثمانينات والتسعينات . أما أولئك الذين يتمسكون بقوة بالأسماء التجارية الموجهة للطبقة الوسطى ، وأفضل مثال لهم Sears صار من المستحيل عليهم في الواقع الانتقال الى الفئات العليا أو الدنيا وباتوا يعانون من مشاكل عميقة .

لم يحدث هذا الانتقال لمجرد أن يكون رؤساء مخازن الطبقة الوسطى بالمصادفة أناساً أغبياء وان العباقرة وجدوا بالمصادفة على رأس المخازن التي تقع على الطرفين . ان المستهلكين ذوي الدخول المتوسطة يقل عددهم ـ قلة تصعد السلّم مع ارتفاع دخولهم لكن الغالبية تتحرك نحو الأسفل مع انخفاض دخولهم . ويطلق أحياناً في عالم الاعلان على هذا الانتقال اسم «نهاية رجل المارلبورو» .

في العقود القادمة يُتوقع أن تعاني المخازن على غرار wal-Mart من المشاكل . فلكي تنجح هذه ، كما حدث لول مارت ، يتوجب أن تكون جيدة والمنافسة بينها ليست عالية ، وان تكون القوى الأساسية في الاقتصاد لصالحهم . ان سوق Wal-Mart هو الـ٦٠٪ من العوائل التي تحتل قاعدة المجتمع ، مع الهبوط الجاري في ما يكسبه كل من الذكور والاناث من هذه العوائل ، فان القوة الشرائية لدى زبائنهم الحاليين ستأخذ بالانحدار . لا أحد يستطيع أن يبيع أكثر لِمَن يحصل على أقل . واذا كان نصيب سوق المفرد واسعاً جداً الآن بين هذه الطبقة من المستهلكين (حالة Wal-Mart) سيغدو من الصعب كثيراً الموازنة بين مبيعات تهبط بالنسبة للفرد الواحد وحصة سوق آخذة بالارتفاع .

واذا كان معدل ما يناله المرء من الدخول آخذ بالارتفاع بينما تأخذ الأجور بالهبوط

فان أحداً ما لا بد هو الذي يستحوذ على ذلك الدخل الاضافي . ومثلما سنرى في الفصل الخامس فان هؤلاء هم المسنّون . لقد تضاعف نصيب هؤلاء من الدخل خلال العقدين الأخيرين . هؤلاء يصبحون هم الرابح الاقتصادي الأكبر . وهم الذين سيدفعون النظام الاقتصادي في المستقبل .

ان الانتقال في القدرة الشرائية نحو كبار السن يكمن وراء النجاح الاقتصادي العظيم في صناعة الرحلات السياحية المعروفة باسم (cruise) . ان هذا النوع من الرحلات السياحية هو عطلة مناسبة تماماً لمن هم في سن الشيخوخة والذين يتوفر لهم الوقت الكافي ، وباتت حركتهم ضعيفة ، وعلى غرار هذه ستجري تطورات انتاجية في صناعات أخرى لتماشي الانتقال المتزايد في التركيز على المواطنين المسنّين . وخير مثال على هذه التسويق الالكتروني حتى البيوت .

من الناحية التكنولوجية كل مخزن للبيع بالمفرد في أمريكا بوسعه أن يغلق أبوابه اليوم وكل شيء يمكن ابتياعه الكترونياً غداً . وما يمكن شراؤه الكترونياً يعتمد على ما يرغب الأمريكان في شرائه كخبرة اجتماعية وما يرغب الأمريكان في شرائه فعلاً . ولهذا فان أسواق التسوّق اليومي منشغلة الآن في تخصيص منصّات خاصة للطعام وساحات للتسلية ومساطب للراحة والزيارة ، بعبارة أخرى تشجيع الناس على القدوم اليها وتمضية يومهم فيها . ربما يبحث الشباب عن خبرة اجتماعية مع التسوّق فيما يميل الشيوخ ذوو الحركة المحدودة الى ابتياع ما يحتاجونه من الطماطم وهو يشاهدون التلفزيون . ان سوق التسوّق الالكتروني ربما لن يكون من عشاق الكومبيوتر وانما من المسنّين . ولكن هذا يعني أن توفير التجهيزات والاجراءات التي تلاقي الارتياح لدى المسنين .

ربما ستُلاحظ أكبر التغيرات في برامج التلفزيون . تقليدياً ، يرغب المعلنون في البرامج التي يتسجيب إليها من هم في الثامنة عشرة والخامسة والعشرين من العمر . ان هؤلاء لم تتكون لديهم بعدُ مسؤوليات عائلية ولديهم دخول كبيرة يتصرّفون فيها بحرية ويُتوقع أن تنمو بسرعة ، ولم يكوّنوا بعدُ عاداتهم الشرائية ، ولذلك أصبحوا الهدف المفضل لدى شركات الاعلان . ولكن كل الافتراضات القديمة لم تعد صحيحة . فمع الهبوط الحاد في الدخول الحقيقية ، لم يعد لدى الشباب الدخل الكافي الذي يتصرفون فيه بحرية كما كانت الحال في السابق ، ليست هناك آفاق لارتفاع دخولهم بسرعة في المستقبل . مازال لدى الشباب كثير من الأفضليات الاستهلاكية المطواعة ، ولكن لم يعد ينفع تكييف الافضليات لدى أولئك الذين لا يملكون سوى القليل من الدخل الذي يمكن التصرف فيه .

ان الصعوبات في نبذ «الحقائق» القديمة والاستجابة الى «الحقائق» الجديدة تكمن في كون من يوجّه التلفزيون لايزال ينظر الى أولئك الذين تتفاوت أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين ـ رغم أن هذه النظرة قد فات أوانها[١٣١] . لكنهم سيتعلمون في النهاية . فمع انتقال الدخول التي يمكن التصرف فيها بحرية من الشباب الى الشيوخ ، سينتقل اهتمام المعلنين . وبرامج التلفزيون التي تركز اليوم على الشبيبة ستنقل تركيزها الى الشيوخ . وسيتعلم المسوّقون انه برغم الصعوبة التي تواجههم في جعل كبار السن من زبائنهم ، فإن هؤلاء اذا انتقلوا الى شراء سلعةٍ ما فانهم لن يتحوّلوا عنها بسرعة الى منتجات غيرهم . وحالما يصبحون زبائن لك فان الصعوبة في تحويل ما يفضلون ستغدو لصالحك بدلاً من أن تكون عائقاً أمامك .

استنتاجات

الاستنتاجات بسيطة . ليس هناك من بلد لم يجرب ثورة أو اندحاراً عسكرياً مع احتلال تالٍ سببت أو سبب تزايداً سريعاً وواسعاً في اللامساواة الذي شهدته الولايات المتحدة ، خلال العقدين الماضيين . لم يشاهد الأمريكان من قبل مطلقاً النموذج الراهن من التخفيضات في الأجور الحقيقية في وقت يتصاعد فيه معدل الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي . في الفصول الستة القادمة سنناقش لماذا يحدث هذا .

الفصل الثالث

اللوحة الأولى: نهاية الشيوعية

ان الهزة الأرضية التي أتت على الشيوعية أرسلت ١,٩ مليار انسان ليضطربوا ويتقلبوا في العالم الرأسمالي .

جغرافية اقتصادية

بالنسبة الى ثلث البشرية الذين كانوا يعيشون في ظل الشيوعية القديمة ، ستتغير اقتصاديات الحياة اليومية لديهم تغيراً عميقاً . ستعطى لهم الفرص ليتخذوا قراراتهم الخاصة التي لم تتوفر لهم مطلقاً في الماضي ، ولكن سيُسألون ماذا كانوا سيغامرون (لو يتعرضون الى البطالة ، دخولهم تنخفض أو ترتفع) ويأخذون على عاتقهم نشاطات معينة (البحث عن صفقات أو شقق ، الشروع بأعمال جديدة) لم يكونوا يقدمون عليها في الماضي . ستتوفر لهم الفرص ليصبحوا أغنياءً ولكن تؤخذ منهم الأشياء الجيدة في الحياة (رعاية أطفال ذات مواصفات عالية وجاهزة دائماً ، أشكال من الدعم الواسع لانجاز الفنون ، تعليم مجّاني) . فمن دون المساعدات الضخمة التي كان يحصل عليها مسرح البولشوي في العهد الشيوعي لن يعود بوسعه أن يقدم عروضه الجيدة ثانية مطلقاً .

ولكن ضمن العالم الرأسمالي القديم ستتغير الحياة الاقتصادية اليومية بعمق مماثل . فالصناعات تقدم ، وستقدم في المستقبل ، على حركة جغرافية . أشياء أعتيد قولها في الماضي لم تكن صحيحة مطلقاً . فالقول بأن «العربية السعودية هي المنتج الأول للنفط في العالم» لم يكن صحيحاً بالمرة . اذ كان الاتحاد السوفييتي هو أكبر منتج للنفط في العالم (بلغ انتاجه ١٩٪ من الانتاج العالمي في سنة ١٩٨٧) ولكن كان يمكن تجاهل هذه الحقيقة

طالما كان يذهب ما يصدره من النفط الى العالم الشيوعي ، وجزء صغير منه فقط كان يصدر الى العالم الرأسمالي القديم[١] .

أما اليوم ، فالمرء لا يسعه حتى التفكير بصناعة النفط دون أخذه بالاعتبار تجهيزات النفط التي ستتدفق من الأقطار التي كانت تؤلف الاتحاد السوفييتي القديم . وربما سيغدو بحر القفقاس في النهاية أكثر أهمية من الخليج . وبعيداً في الساحل الشمالي لسيبيريا ربما سينشأ هناك ما هو أكبر . ان التجهيزات الجديدة للعالم الشيوعي القديم من النفط قد دمرت بشكل مؤثر السلطة الاحتكارية للأوبك والتي كانت بلدان الخليج تتمتع بها . ان أولئك الذين هم في صناعة النفط حيث يستثمر المرء أمواله في الآبار أو أنابيب النقل ، والذين يتعيّن أن يتفاوض معهم ويتفق اياهم على أسعار النفط في المستقبل يختلفون اختلافاً أساسياً عن أولئك الذين كانوا يشرفون على هذه الصناعة في العهد الشيوعي .

ولكن ما هو صحيح بالنسبة الى صناعة النفط صحيح أيضاً ، وبالقدر ذاته ، في كل مكان . في عام ١٩٩٣ ، غادرت الاتحاد السوفييتي القديم ١,٦مليون طن متري من الالمنيوم الى العالم الرأسمالي القديم[٢] . فكان أن أقدمت كل الشعوب التي كانت تنتج الالمنيوم في العالم الرأسمالي القديم على ايقاف مصاهرها للألمنيوم أو طالبت حكومتها بفرض الحماية . ربما تكون مصاهرها للألمنيوم من النرويج أكثر كفاءة من قرينتها في روسيا ، لكن المصاهر النرويجية هي المرشحة للغلق . لم يكن يدير المصاهر الروسية رأسماليون ، وكانت تستخدم معدات مستهلكة اذ لم يكن بوسعها أن تستبدلها بمعدات جديدة... وما بدا للروس سعراً بالدولار في غاية الروعة بدا للنرويجيين ثمناً خاسراً .

واذا كان مصدرو الألمنيوم الروس قد قُيّدوا بنظام الكوتا من جانب الحكومات الرأسمالية القديمة ، فان المفاجأة جاءت هذه المرة مع حجم صادرات الروس من النيكل[٣] . ومن قبل ، كان التيتانيوم الروسي يذهب ، في العادة ، الى الغواصات الذرية السوفيتية المقاومة للصدأ . أما اليوم فانه يمكن أن يعثر عليه في لوالب متسلقي الجبال الأمريكية - استخدام واطئ القيمة جداً لما كان في العادة معوناً عسكرياً ذا قيمة عالية جداً[٤] . وفي عام ١٩٩٥ دارت القصة حول الصوف . ففي ثمانية عشر شهراً فقط قفز تصدير الصوف الروسي من تسعة ملايين كيلوغرام الى ١٨٦ مليون كيلوغرام - مدمرين بذلك المنتجين الرأسماليين القدامى في البلدان التي تصدر الصوف كأستراليا ، لأن الصوف الروسي كان يُباع بربع الثمن الاعتيادي فقط[٥] .

من كان المنتج والمصدر الأكبر في العالم لمنتجات القمح في القرن التاسع عشر ؟ لم تكن الولايات المتحدة ، ولا كندا ، أو الارجنتين أو استراليا ـ الذين هم أكبر مصدري القمح اليوم . كانت الامبراطورية الروسية ـ اوكرانيا وما حولها . فلأوكرانيا امكانية لأن تصبح أفضل مكان في العالم لزراعة القمح . تربة جيدة ، وأمطار جيدة ، تتعايش مع أفضل نظام للنقل الطبيعي في العالم ـ عدد من الأنهار التي تجري نحو الجنوب الى البحر الأسود ، وهكذا ، فالقمح يمكن أن يصدر بنقل مائي رخيص دون ان يتحمل تكاليف نقل غالية وطويلة لآلاف الكيلومترات من سكك الحديد التي توجد في البلدان الأخرى التي تنتج القمح .

لم تبدأ أوكرانيا نشاطها بعد ، ولكن ما الذي سيحدث حين تفعل ذلك ؟ ستسارع جون دير وفيات وهما أكبر صانعي الآلات الزراعية الى تأسيس شركات للأقراض على غرار ما فعلت جنرال موترز (General Motors Accepance Corporation) لاقراض النقود الى أولئك الذين يملكون الأرض لشراء المكائن ، ومقابل ذلك سيتقبلون القمح لبيعه في الأسواق العالمية . والبائعون سيعتصرون ملايين الدولارات من مزارعي القمح الأقل انتاجية في جميع أنحاء العالم . في الولايات المتحدة واضح من هو الذي سيخرج عن العمل . انظر خط طول ٨٩ وتذكر أن ثلث كانساس هي الى الشرق من هذا الخط ، وارسم خطاً من الحدود الكندية حتى خليج المكسيك ؛ ثم تحول غرباً نحو جبال الروكي ؛ كل مزارعي القمح في هذا الجزء من الولايات المتحدة سيبعد من زراعة القمح . فالتربة أسوأ ، ونزول الأمطار أسوأ ، ونظام النقل أدنى بكثير مما عليه في اوكرانيا . لن يحدث هذا غداً... لكنه سيحدث ولا شك .

التهديد الحقيقي لمزارعي القمح في فرنسا لن يأتي من أمريكا ، وانما من شرقي أوربا ، وسيتعلم الفرنسيون أكل «الكراوسة» من القمح الاوكراييني ، والا سيتلفتون حولهم ليجدوا مليوني اوكراييني يعيش في باريس . وما يصح على الزراعة يصح على غيرها . ان أوربا الغربية ستتعلم شراء هذه المنتجات التي يستطيع الأوربيون الشرقيون صنعها (وستعمد الى خلق تسهيلاتها الخاصة بانتاج هذه المنتجات) ، والا فان الأوربيين الشرقيين سيتحركون بالملايين نحو الغرب بحثاً عن عمل بأجر أعلى .

كان الاتحاد السوفيتي القديم مجتمعاً ذا علم عالٍ قادراً على بناء أكثر الأسلحة العسكرية تعقيداً ـ أطلقوا الى الفضاء أكثر من ضعف المركبات الفضائية الأمريكية . لم يخفق المهندسون والعلماء . وقد شرعت شركات أمريكية في تنظيم مجموعات هندسية في سان بطرسبرغ وموسكو يمكن أن تدار الكترونياً من كاليفورنيا أو ماسوشستس . ان

الفيزياويين الروس قادرون تماماً على التدريس في الجامعات الأمريكية ، وهم يقدمون الآن طلبات لأعمال تعليمية بالعشرات فور الاعلان عن مثل هذه المناصب . لماذا ينبغي أن يدفع أحدٌ ما الى فيزياوي أمريكي يحمل شهادة الدكتوراه ٧٥ ألف دولار في العام حين يمكن استخدام فيزياوي فاز بجائزة نوبل في الاتحاد السوفيتي القديم بمئة دولار شهرياً فقط ؟ ان الأجور العلمية قد استجابت منذ الآن الى هذا المصدر الجديد والرخيص من العمل الماهر والعالي الى حد بعيد .

في كل نظام اجتماعي هناك أشياء يحسن انجازها ، وأخرى تنجز بشكل سيء . الشيوعية أدارت اقتصادات سيئة لكنها كانت تملك نظاماً مدرسياً جيداً . كان تؤمن بالتعليم العام والشامل وحاولت أن تطبق ما كانت تؤمن به . في عدد من البلدان كانت تبني أسساً تعليمية كانت في الواقع قوية جداً (هنغاريا مثلاً) . وفي بلدان عديدة أخرى (ومنها الصين) مطعمة بثقافة (كونفشيوسية) ذات ايمان قوي وحي بأهمية التعليم . خذ أي بلد شيوعي ستجد أنه متعلم أفضل من جيرانه . كوبا متعلمة بشكل أفضل من بلدان أمريكا اللاتينية . الصين من الهند . وحين يدور الحديث عن المهارات المنهجية التي يمكن أن تُعلَّم في المدارس فان أوربا الشرقية قد تكون أفضل من أوربا الغربية . ان مواطني العالم الشيوعي القديم لم يمتلكوا بعد مهارات عمل الكونكريت أو معرفة كيف يلعبون لعبة شائعة في الغرب ، لكنهم سيتعلمون .

افترض أن أحداً أعطى امتحاناً شاملاً لجميع خريجي المدارس الثانوية في أمريكا لاختبار مؤهلاتهم التعليمية ثم أعطي ذات الامتحان لكل واحد في العالم الشيوعي القديم (١,٩ مليار انسان) . فكم سيجتاز الامتحان من الأخيرين بدرجات تفوق الوسطيين من خريجي المدارس الثانوية الأمريكية ؟ الجواب سيكون أساساً : « غير محدد » ـ مئات الملايين من السكان يتفوقون على الأمريكي الوسطي .

لماذا يتعين على المرء أن يدفع للأمريكي من خريجي المدارس الثانوية ٢٠ ألف دولار سنوياً ، حين يكون بالوسع الحصول على صيني ذي تعليم أفضل بـ٣٥ دولاراً شهرياً ويعمل بهمةٍ ٢٩ يوماً كل شهر واحدى عشرة ساعة في اليوم في الصين ؟ وحين يتجه المرء شرقاً من ألمانيا سيصل بسرعة الى بلدان ذات مستويات تعليمية مساوية لما في المانيا ولكن بأجور لا تزيد عن ٥-١٠٪[٦] .

ان العرض الرأسمالي الفعال والمنتشر في كل أنحاء العالم من العمل المتعلم قد اتسع الى حد بعيد ، وان العرض الجديد سيؤثر تأثيراً كبيراً على صناعات الموارد الطبيعية والعمل

العلمي ، فسيكون للصين تأثير مماثل في الصناعات التي تستخدم المهارات ذات المستوى الواطئ والمتوسط . وحيث يمكن تعليم مهارات الانتاج الى عمال أذكياء ، وحسني التعليم نسبياً ، وطموحين وكدودين فستكون الصين اللاعب المباشر في الاقتصاد العالمي كما هي الحال في صناعات النسيج والأحذية والأجزاء الالكترونية . إن كثيراً من الصناعات العالمية ذات المهارة الواطئة والمتوسطة ستزحف نحو الصين . سيؤثر هذا على فرص العمل في العالم الصناعي الغني ، لكنه سيؤثر أيضاً على فرص العمل المتاحة في البلدان النامية ذات الأجور المتوسطة . فصناعة الأحذية الجلدية التي انتشرت في جنوب البرازيل وشمال الأرجنتين تواجه الآن ضغطاً تنافسياً شديداً من جانب الصين(٧) .

فاذا نظرنا الى الصين من أعالي الكون فان كل العالم سينتفع من التقدم الصيني ، لكننا اذا ارتفعنا الى أعلى من ذلك قليلاً فسيبدو هذا التقدم مهدِّداً .

الصين

تتحرك الصين اقتصادياً (تنمو بمعدل يزيد عن ١٠٪ سنوياً منذ أكثر من خمسة عشر عاماً) ويتعين على العالم الرأسمالي القديم أن يحول نفسه بسرعة اذا شاء أن لا يصاب بعسر الهضم واذا ما أراد أن يتمثل ١,٢ مليار صيني في الاقتصاد العالمي . ونظراً للأهمية التي يحظى بها هذا البلد الذي يضم أكثر من خُمس البشرية ، من الضروري تفحّص حالته عن قرب(٨) .

في الوقت الذي لا يوجد من يضارعني في تفاؤلي بالصين ، آخذاً بالاعتبار التقييمات المفرطة في تفاؤلها التي كثيراً ما تظهر في صحافة الأعمال ، فمن المهم أن أبدأ بجرعة من الواقع . ان معدلات النمو الماضية ليست جيدة على النحو الذي تبدو فيه ، ولن يكون المستقبل جيداً بالقدر الذي كان عليه في الماضي . ان معدلات النمو المنشورة تبالغ في نجاحات الصين . ان المسؤولين المحليين في الصين يحصلون على علاوات بمقدار ما يتحقق من نمو في مناطقهم ، وهؤلاء الموظفون أنفسهم مسؤولون عن جمع الاحصاءات الاقتصادية . ويتطلب أن يكون المرء قدّيساً لكي لا يبالغ بنجاحاته ، والموظفون المحليّون الصينيّون ليسوا قدّيسين . ولذلك تلجأ بكين بين الحين والآخر الى معاقبة هذا الموظف المحلي أو ذاك لمبالغته في الانجاز الاقتصادي لمنطقته لكي تُبقي على النزاهة الظاهرية للنظام . ولذلك يلزم أن تُخفّض الاحصاءات المنشورة قليلاً لتدارك المبالغة في الاحصاء(٩) .

في كل بلد ، اذا ما قُوِّم التضخم بأقل مما هو في الواقع ، فان الانتاج يُقوَّم بأعلى مما هو عليه . ذلك لأن الناتج الفعلي هو مجرد مقياس للناتج الاقتصادي محسوباً بالنقود بعد طرح الأثر التضخمي . وبينما كان التقليل في تقييم التضخم وما ينجم عنه من تضخم في تقييم الناتج غير ثابتين من عام لآخر ، فانه في السنوات الأخيرة بدا واسعاً . لتعديل الأثر التضخمي بالنسبة للانتاج الصناعي تخفض الاحصاءات الرسمية لنمو الناتج المحلي الاجمالي من ١٤,٣٪ الى ٩٪ في عام ١٩٩٤ ، ومن ١١,٨٪ الى ٧٪ عام ١٩٩٣(١٠) . مثل هذه التعديلات في قطاعي الزراعة والخدمات ستدفع الى تخفيضات أبعد في مكاسب الناتج المحلي الاجمالي المقاسة .

ان الشيوعية قد استثمرت في مشاريع هي في غير محلها نتجت عنها أشياء سيئة ـ أشياء ما كان الشعب يريد أن تتم باثمان باهظة وبخسارة قياساً الى البلدان الرأسمالية ، ان كثيراً من هذه المشاريع تخسر الآن مبالغ كبيرة ولا تستطيع أن تواصل عملها دون دعم من الدولة . ونظراً الى أن هذه الشركات في حاجة الى تحقيق أرباح وفقاً لمتطلبات السوق ، لذلك فان هذه المشاريع لا مستقبل بعيد لها . ان ثلث هذه الصناعات الحكومية لابد أن يُغلق في النهاية(١١) . وحين تغلق هذه المشاريع ستُطرح من احصاءات النمو الاقتصادي . ان الاغلاقات المحتملة غير محصورة بالمشاريع التي تتعرض للخسارات الآن . في ظل الشيوعية كان كثير من الأشياء اما مجانية أو مدعومة دعماً كبيراً من جانب الدولة (النقل ، المواد الخام ، الطاقة ، على سبيل المثال لا الحصر) . وحين تكمل الصين تحركها نحو السوق ، فان كثيراً من المدخلات التي تبتاعها الصناعات سترتفع أسعارها ارتفاعاً مثيراً ، وما يبدو أنها مشاريع مربحة الآن ستصبح مشاريع غير مربحة يتوجب غلقها حينذاك .

يعود كثير من الانجاز السيء في أوربا الشرقية الى اغلاق المشروعات وطرحها من النمو الاقتصادي الذي جرى بالفعل . أما بالنسبة الى الصين فان أغلب هذه لاتزال في الانتظار . وحين تقدم على هذه الخطوة سيتباطأ النمو .

في ظل الشيوعية لم يكن الذين ينهضون بالتخطيط المركزي يُقوِّمون الخدمات ، ولم تكن هذه تدخل ضمن حساب المخرجات في الاحصاءات الشيوعية(١٢) . ونتيجة لذلك ، كان يجري تخفيض تجهيز الخدمات بالجملة ، وما كان يجري تقديمه من خدمات لا يدخل في الحسابات . إحسبْ ما كان يتوفر منها دائماً ، ودع القطاع الخاص يزود ما كانت الشيوعية لا تسمح له بتزويده ، حينئذ سيكون هناك تعاظم غير معهود في انتاج الخدمات بدون أن

تكون هناك حاجة الى استثمارات في الغالب . لكن هذه النواقص السابقة في الشيوعية سيجري التغلب عليها في النهاية وستظهر حاجة الى الاستثمارات في الخدمات اذا ما أريد لها أن تتواصل . وحينئذ يتباطأ النمو .

هناك أيضاً غموض احصائي مركزي يتدفق من أرياف الصين . فمع انصراف ٧٣٪ من العاملين الصينيين الى الزراعة سيكون من الصعب تحقيق معدلات وطنية سريعة للنمو اذا لم تتقدم الزراعة تقدماً سريعاً معقولاً[١٣] . في العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الأولى من الانتقال الى اقتصاد السوق ، ازدهرت الزراعة . وبالغاء الكوميونات تحسنت البنية المحفزة وأدت الى قفزة كبيرة في الناتج الزراعي دون استثمارات في الزراعة والأسمدة والمكائن والمبيدات أو النقل . لكن هذه المكاسب السهلة لا يمكن أن تستثمر الى الأبد . فعاجلاً أو آجلاً سيُقضى على أوجه القصور في الزراعة الشيوعية وستعتمد المكاسب الاضافية على الاستثمارات التي تتطلبها المدخلات الاضافية .وقد ظهرت هذه الحقيقة بالفعل . في السنوات الخمس الى العشر الماضية اصيب الناتج الزراعي بالركود باقرار بكين (هبطت الدخول الزراعية من ٥٨٪ الى٣٨٪ عن الدخول الحضرية) . ومع ذلك فلم يسجل انخفاض على معدلات النمو الوطنية المنشورة[١٤] . وبالتالي فان معدلات النمو المنشورة قد تكون قاصرة على معدلات النمو الحضري وليست المعدلات الاجمالية للنمو .

حين كانت الشيوعية حية اقتصادياً لم يستحوذ السكن الا على ١٪ فقط من دخول الأسر . كما لم يكن يدفع مقابل التدفئة ناهيك عن الانشاء والصيانة . غير أن الأجور ، في ظل الشيوعية ، كانت تنخفض مقابل السكن المجاني . حين أعيد تسعير السكن والبضائع والخدمات الأخرى ، وشرع ببيعها بأسعار السوق ، غدا لزاماً رفع الأجر لغرض التعويض . ورفع الأجور معناه أن العمل لن يكون رخيصاً في الصين كما هي الحال الآن . وحين ترتفع الأجور لتغطية تكاليف الحياة الفعلية ستكفَ الصين سريعاً عن تقديم العمل ذي الكلفة الأقل في العالم . واذّاك ستنتقل الشركات التي تبحث عن مجرد العمل ذي الكلفة الرخيصة الى بلد آخر . لذلك يلزم للصين أن تنتقل الى التكنولوجيا ذات المستوى الأعلى لتبرر الارتفاع في الأجور – وهي عملية أصعب وأبطأ من مجرد جذب المستثمرين الخارجيين الذين يبحثون عن الأجور الواطئة .

مع عدم كفاءة الكميونات التي صُفيّت ومع الفجوات الواسعة في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية فان الابقاء على٨٠٪ من الصينيين الذين يعيشن في الأرياف دون الانتقال

الى المناطق الحضرية (حوالي ٥٠ مليون من الناس قد انتقلوا فعلاً حتى الآن) يتطلب استثمارات هائلة في الأسمدة ومواد المكافحة والمكائن والنقل والاتصالات والكهرباء من أجل رفع انتاجية ودخول الأرياف . ولا يمكن توفير مثل هذه الأموال الاستثمارية الا على حساب تلك الموظفة لدعم التصنيع الخفيف في المواقع الساحلية وحين يحدث ذلك فان مقاييس النمو لابد أن تتباطأ .

ولا بد لهذه الاستثمارات في المناطق الريفية أن تتم اذا ما أريد الحفاظ على السلم الاجتماعي . ان ما يحصل عليه المزارعون هو ما يدفعه القاطنون في المناطق الحضرية ناقصاً تكاليف النقل والتوزيع . وهما عاليان الآن الى حد أنهما يأتيان ، في العادة ، على معظم قيمة انتاج المزارعين . وبالنسبة للكثيرين فان التكاليف من الارتفاع بحيث يعجز الفلاح أحياناً عن ارسال محاصيله وبيعها . وهو يُرغم على البقاء كفلاح يعيش على ما ينتجه لا علاقة له بالاقتصاد النقدي . ان النمو السريع الذي حصل خلال العقدين الماضيين هو ، الى حد ما ، مقياس على عدم كفاءة الشيوعية أكثر من كونه للطاقات الكامنة على المدى الطويل للرأسمالية الصينية . لقد أقدم الشيوعيون على استثمارات جسيمة لم تعط مردوداً وذلك بسبب البنية الضعيفة للحافز . ان تصحيح أوجه القصور للشيوعية مع نظام أفضل للحافز سيجعل الاستثمارات السابقة تعطي مردودات عالية بشيء قليل جداً من الاستثمار الاضافي . فبناية فندق قائم منذ زمن بعيد اذا ما توفرت لها ادارة جيدة وخدمات جيدة تصبح فندقاً حقيقياً . والأمر الى حد ما يشابه اصلاح جسر على نهر الراين بعد الحرب . فاصلاح جسر واحد كان يسمح لكثير من الاستثمارات الموجودة في السابق أن تعود الى الانتاج .

ان المصانع الشيوعية غير الكفوءة يمكن أن تُدار لتعطي مستويات انتاجية أعلى بكثير اذا ما استخدمت تقنيات ادارية أفضل . ان التكاليف واطئة لأن المصانع قائمة بالفعل . لكن المصانع القائمة التي يمكن اعادة تأهيلها هي في خاتمة الأمر تدار بكفاءة عالية . ومقدار الاستثمار الضروري لدعم أي معدل خاص بالنمو يأخذ بالتضخم .

في البدء كان يسمح بتطور النمو مع امتداد الساحل حيث الحاجة الى البنية التحتية قليلة ، لاسيما ذلك الجزء من الساحل الذي يمكن أن يستخدم البنية التحتية لهونغ كونغ . ولكن الصين بلد كبير ، قارة .

ولا يمكن أن يسمح لمليار من الصينيين أن ينتقلوا الى الساحل ـ وهو ما سيحدث اذا لم توظف استثمارات كبيرة في البنية التحتية ، والدخول ترتفع عند الساحل بينما تظل على

حالها في الداخل . لذلك يتعين على الصين أن توظف استثمارات جسيمة في بنية تحتية جديدة لتدفع الازدهار الاقتصادي نحو وسط وغرب البلاد .

ان الصين بسبب ما مرّ بها من تأريخ تمتلك بنية تحتية (اتصالات ، نقل ، كهربة...) تقل عما يملكه بلد آخر ، افقر وأصغر ، كالهند . الصين تعادل ثلاثة أضعاف الهند من حيث المساحة ، ومع ذلك فان أطوال سكك الحديد فيها تقل بـ ٢٠٪ عما هي عليه في الهند[١٥] . لقد بنى الجيش البريطاني في الهند سكك الحديد منذ القرن التاسع عشر لكي يستطيع الدفاع عنها بكفاءة . بينما لم تنتفع الصين من وضعها كشبه مستعمرة سابقاً ، اذ لم تأخذ البلدان التي أسهمت في استغلالها (كبريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة) على عاتقها مسؤولية بناء بنيتها التحتية الوطنية .

اضافة الى ذلك ، فان الرئيس ماو ، استناداً الى تجاربه في محاربة اليابان خلال الحرب الثانية ، آمن بالاكتفاء الذاتي للمناطق ، ولم يبنِ البنية التحتية الثقيلة التي بنيت في البلدان الشيوعية الأخرى كالاتحاد السوفييتي لربط المناطق ببعضها . ان الصين فريدة في بابها من حيث النقص في البنية التحتية الحديثة . ولذلك فما يتوجّب فعله جسيم بحق .

وقد زاد في الطين بله من يمكن وصفهم بالاقطاعيين الاقتصاديين الاقليميين . ان الاداريين في أقاليم الصين يسعون الى تعبئة النمو الاقتصادي لصالح أقاليمهم ، في ذات الوقت الذي يُبدون الرغبة في انفاق الأموال بحوزتهم على مشاريع البنية التحتية الاقليمية المشتركة التي من شأنها ان تخفض التكاليف بالنسبة لكل فرد في المدى البعيد . فبينما تحتاج الصين مزيداً من الموانئ والمطارات لديها الآن موانئ ومطارات لا يجري استغلالها بشكل كامل لأنها بنيت في مواقع خاطئة ، وخير مثال على هذا المطارات الأربعة التي بنيت أو التي يجري بناؤها في منطقة هونغ كونغ . فمطار واحد مع اتصالات عالية السرعة في سكك حديد تمتد الى المدن والمناطق الرئيسية سيجعل كليهما أرخص ويزود منطقة واسعة بشبكة للمواصلات . لكن هذا لم يحدث . اما ما هو مقبل على الظهور فدين كبير وطاقة كبيرة لن تستعمل أرسيت في أماكن خاطئة . ان الصين لا تحتمل الانفاق على تسهيلات متكررة أو تسهيلات لم يحسن اختيار مواقعها .

يتعين على الصين ، وهي تنظر الى أمام ، ان تأخذ بعض الأموال التي تستثمر الآن في الصناعات الخفيفة ذات المردود السريع لتوظفها في استثمارات بعيدة المدى في البنية التحتية والزراعة . وحين سيحدث هذا فلابد للنمو أن يهبط .

لكل هذه الأسباب ، لابد لمعدل النمو في الصين أن ينخفض بشكل جوهري في المستقبل ، الى ما دون ما كان عليه في الماضي . وحين يجري التفكير بمعدلات راسخة للنمو ، اطرح وقتها أربع نقاط منوية على الأقل من الأرقام التي يجري نشرها الآن .

تبالغ المقالات الشعبية من جانبها وبوجهٍ عام من السرعة التي تحقق الصين فيها نموها للحاق بالدول المتقدمة . خذ أولاً نصيب الفرد الواحد من سكان الصين من الناتج المحلي الاجمالي مقاساً بالقيم النقدية العالمية والذي يبلغ ٣٧٠دولاراً للفرد الواحد ، أما ما يناله الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي (١٦٠٠دولاراً) مقاساً بمقدار ما يكلف الفرد الامريكي شراؤه من بضائع تعادل ما يشتريه الصيني في المتوسط (وهو ما يدعوه الاقتصاديون حسابات القدرة الشرائية المتكافئة purchasing power parity calculation)[١٦] . في اليابان يبلغ نصيب الفرد الواحد من الناتج الاجمالي ٣٨ألف دولار اذا ما قُيم الين بمئة للدولار الواحد . فلو فرضنا أن اليابان تتقدم بنسبة ٣٪ في السنة (وهذه النسبة تقل في الغالب بواحد في المئة عما أمكن تحقيقه خلال المئة العام الماضية) ، وافترضنا أن الصين تنمو بمقدار ٦٪ سنوياً (ما يزيد عن ٥٠٪ عما حققه أي قطر واسع آخر خلال فترة المئة العام الماضية) . أدخلْ نقاط الابتداء هذه في تقييم الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد وتلك التي تفترض في معدلات النمو في المستقبل في حاسبة يدوية ، ودع البرنامج يجهد نفسه في حساب الأرقام حتى نهاية القرن الأول من الألف الثالث (٢١٠٠م) على أساس الفائدة المركبة (١٠٤ سنوات من الآن) ، فإن الناتج المحلي الاجمالي للصين يبقى حتى ذلك الحين أقل من ٢٠٪ مما هو عليه في اليابان اذا ما أخذ الـ ٣٧٠دولاراً كنقطة البداية ، وأقل من ٧٠٪ اذا أخذنا الـ ١٦٠٠ كنقطة البداية .

وسيكون للصين بالطبع ناتج محلي اجمالي أكبر مما لدى اليابان حين يكون دخل الفرد الواحد عشر الفرد الياباني فقط ، لأن اليابان تضم ١٢٣مليون نسمة بينما يعيش في الصين ١,٢مليار نسمة . ان الصين ستغدو قوة عظيمة سياسياً وعسكرياً في القرن الحادي والعشرين . ربما هي الآن القوة العسكرية العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة . ان القوة العسكرية تعتمد على الحجم المطلق . لكن لكي يغدو البلد لاعباً اقتصادياً يلزمه أن يمتلك معدلاً عالياً من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، وان يكون ذا تكنولوجيا عالية . فالهند تمتلك مجموعاً عالياً من الناتج المحلي الاجمالي يفوق ما تمتلكه هولندا ، لكن هولندا لاعب عالمي (أي لها تأثيرات على الآخرين) فيما ليست الهند كذلك . ان معظم الناتج المحلي الهندي هو غذاء وضرورات بسيطة أخرى تُنَمى محلياً وتُستهلك محلياً . واذا ما أخذنا المستوى الذي بلغته الصين الآن ، فانها تحتاج الى أكثر من قرن

لتصبح بلداً متقدماً . وقد احتاجت اليابان هذه المدة الطويلة لتصبح ما عليه الآن ، ولن يستطيع أي بلد تحقيق هذا التقدم بأسرع من ذلك .

قد لا تصبح الصين في المدى الطويل بلداً متقدماً ـ رغم أنني شخصياً أراهن أنها ستكون ولكي تفعل ذلك تحتاج الى عقدين من الانجاز الناجح . ان أمريكا اللاتينية من البلدان التي قطعت عقدين جيدين اقتصادياً ثم انهارت . وبوسع المتشائمين أن يشيروا منطقياً الى تاريخ مضطرب للصين يستبعد أن تحقق الصين الماراثون الاقتصادي المطلوب بنجاح . ربما ستكون على غرار أمريكا اللاتينية : عدّاء اقتصادي ينهار قبل أن يبلغ خط النهاية . أنا لا أعتقد أن الأمر سيكون هكذا ، لكن ما من أحد يزعم أن مثل هذه النتيجة مستحيلة . غير أن الصين لن تنفجر من الداخل على نحو ما حدث في الاتحاد السوفييتي ، أو كما تنبأ أحد رجال المخابرات الأمريكية مؤخراً[١٧] . ان بقاء بلد موحد ومتماسك آلافاً من السنين يعني الكثير بالنسبة لمن يتنبأ بتحلل مقبل .

لا شيء من هذا يقلل أساساً من شأن ما تحققه الصين الآن . فما أنجزته كان ممتازاً حتى الآن . ومشاكلها (التوترات الريفية التي تبرز بوضوح ، هجرة كثير من الناس الى المدن ، الازدهار لا ينتقل الى الغرب بالسرعة الكافية) تعكس نجاحاتها .

يثير هذا سؤالاً ممتعاً : لماذا تتحرك الصين بهذه السرعة والسهولة نحو اقتصاد السوق فيما تعاني بقية العالم الشيوعي كثيراً وهي تفعل ذلك ؟ ثمة أربعة أسباب رئيسية للنجاح الصيني قياساً الى ألوان الفشل التي واجهت أوربا الوسطى والشرقية .

أولاً ، برهن الصينيون هم أيضاً أن بوسع مجتمع لا يزال فقيراً جداً ان يوفر باختياره ، ومن ثم يوظف نسبة عالية من ناتجه المحلي الاجمالي ـ قرابة ٤٠٪[١٨] . هذا يعني أن الاستثمار الخارجي شيء هام ، ولكن ليس أساسياً . فلو أن الصين كانت تتعرض الى ما تعرضت له المكسيك في عام ١٩٩٤ من هروب رأس المال ، لما تأثرت بالصورة التي تأثرت فيها المكسيك ، وذلك بسبب معدلاتها العالية للتوفيرات الداخلية . وسواء وجدت الاستثمارات الأجنبية أو لم توجد ، فان الموارد التي يتطلبها بناء المستقبل تتوفر في الصين ذاتها . التكنولوجيا الأجنبية والادارة أساسيتان ؛ أما الأموال الأجنبية فليست كذلك .

ثانياً ، في الصين حكومة فعّالة يمكنها أن تصنع الستراتيجيات . وحالما تتم الموافقة على هذه الستراتيجيات ، يمكنها أن تصوغ القرارات وتنفذها . ان الانتقال من الشيوعية الى الرأسمالية أمر صعب ولا يمكن أن يحصل دون حكومة فعّالة . في أوربا الشرقية ، حيث

انهارت الحكومات أساساً وحيث لا يثق المواطنون بنشاط الحكومات «التقى السوق بما يناسبه»[١٩] ـ وافق شنٌ طبقه ـ انحدرت الاقتصادات بقوة نحو الأسفل لسنوات عديدة ، واليوم فقط يبدو أنها قد اصطدمت بالقعر وشرعت تتحرك الى الأعلى ببطء .

بدأت الصين اصلاحاتها في أواخر السبعينات في الريف بالغاء التعاونيات واعطاء كل فلاح نصيبه من الأرض ـ نظام المسؤولية العائلية . من الناحية الفنيّة وضعت الأرض التي تزرع بالمحاصيل السنوية باجازة الفلاحين لخمس عشرة سنة ، ولخمسين عاماً بالنسبة للأرض التي تزرع بالأشجار ، وذلك مع الحق في نقل (بيع) الاجازة في عام ١٩٨٨[٢٠] . لكن كان يدرك كل فلاح أن الأرض قد إصبحت ، في الواقع ، في حيازته بشكل دائم ، ولن يُصار الى استرجاعها من جانب الدولة . وبفعل حوافز أفضل في الأعوام الستة التالية من ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٤ ، ارتفع الانتاج الريفي في الصين بمقدار الثلثين[٢١] ان تحويل الصناعة الحضرية الى القطاع الخاص مع مخازن ممتلئة بالغلال كما الحال في الصين يختلف ، ببساطة ، اختلافاً كبيراً عن خوصصة الصناعات الحضرية ومخازن الغذاء الفارغة كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي القديم .

الى اليوم ، لاتزال الزراعة في الاتحاد السوفيتي القديم لم تُحوّل الى القطاع الخاص . فايديولوجيتهم لا تسمح بذلك حتى الآن . لقد ألغيت المزارع التعاونية رسمياً ، ولكن لم يحل بدلاً منها أي شيء الى الآن . فقادة التعاونيات لا يشاؤون ترك أعمالهم ، وهم يتجاهلون الأوامر الصادرة من موسكو . ان قوانين ضبابية للملكية تؤدي بالوضع الى حيث لا يعرف أي واحد مَنْ يملك الأرض ، وبالتالي تتعفن ٤٠٪ من الحبوب الموصودة في الحقول . ان الحكومة تخشى من الاضطرابات في المدن ، لذلك فانها تبقي على أسعار الحبوب في مستويات واطئة لا تحفز الفلاحين على زراعتها . وفي النتيجة شهد عام ١٩٩٥ أسوأ حصاد للحبوب منذ ثلاثين عاماً ـ أسوأ مما كانت عليه الحال في العهد الشيوعي[٢٢] . ولكن اذا شئنا الحق ، ينبغي أن نضيف ان تحويل الزراعة الى القطاع الخاص في الصين هو أسهل بالضرورة بعد ثلاثين عاماً من الحكم الشيوعي مقابل سبعين عاماً من الشيوعية في روسيا ، اذ لايزال في الصين من الفلاحين من يذكر كيف يدير مزرعة خاصة ، بينما لم يبق أحد من هؤلاء في الاتحاد السوفييتي القديم .

في الميدان الصناعي ، حصرت الصين تجاربها بشأن الأسواق بمناطق اقتصادية خاصة بدلاً من محاولة تطبيق اقتصاديات السوق بضربة واحدة تغطي البلاد بأسرها . كانت ستراتيجية الصين تتلخص بالتقدم تدريجياً من نجاحات تغذي نجاحات أخرى . فتحويل

الزراعة الى القطاع الخاص قاد الى خوصصة الخدمات وهذه بدورها ادت الى خوصصة المحلات الصغيرة للبيع بالمفرد وهي بدورها أدت الى تحويل المصانع الصغيرة الى القطاع الخاص . مع توسع المناطق الاقتصادية الخاصة توسع مدى السوق .

وتجري الآن خوصصة مشاريع الاسكان . ولكن لماذا يقدم المرء على شراء شقته اذا كان لا يدفع الآن سوى ١٪ من دخله للشقة التي يشغلها ؟ في اليوم الأول كانت الشقق الحقيرة المزدحمة نفسها ، لكن المال الجديد صار لزاماً عليه أن يدفع لقاء التدفئة والصيانة والضرائب . في الرأسمالية يكلف السكن ما بين ٣٠ و٤٠٪ من دخل العائلة . في السكن لا يمكن استخدام السوق للانتقال الى اقتصاد السوق .

ولكن لأن الحكومة الصينية قادرة على اتخاذ قرارات فعالة ، طلبت أساساً من مواطنيها وجوب ابتياع بيوتهم الراهنة . ولقد التقيتُ في زمن ليس بالبعيد بمجموعة من موظفي الخدمة الأجنبية قيل لها أن تشتري شققها الراهنة . سمح لهم بشرائها بما يقرب من ثلث تكاليف انشائها (صفقة رائعة من وجهة النظر الرأسمالية) ولكن دخلهم المتبقي الذي ترك لابتياع سلع استهلاكية أخرى خُفِض بمقدار كبير في النهاية . لم يكونوا يرغبون في الشراء ، لكنهم اضطروا لابتياعها لأنهم لم يملكوا خياراً آخر اذا شاءوا أن لا يفقدوا أعمالهم .

لكي تنجح اقتصاديات السوق تحتاج أن تعرف من يملك الشيء . في ظل الشيوعية كانت الدولة تملك كل شيء . أما بالنسبة الى لعبة اقتصاد السوق فانها تتطلب البدء بتوزيع أولي للدخل والثروة ، وان تكون الحكومات قادرة على اتخاذ القرارات ووضعها موضع التطبيق .

واذا كانت الطريقة الصينية في فعل ذلك دون العملية الكاملة . فان الحكومة الصينية قادرة على اتخاذ قرارات كهذه[٢٣] . بينما لم تكن كذلك حكومات عديدة في أوربا الشرقية . هناك كانت عملية الخوصصة في الغالب قد اتخذت أساساً شكلاً تلقائياً ، احتراقاً داخلياً عنيفاً استحوذ الأقوياء (الشيوعيون القدامى عادة) خلالها على موجودات الدولة . هذه الخوصصة غير النزيهة وَلّدت شعوراً بأن كل واحد وكل شيء فاسد . ان الأثرياء ليسوا أولئك الذين يمكنهم أن ينظموا الانتاج الجديد ، وانما أولئك الذين يحسنون الامساك بالممتلكات التي كانت تستخدمها الدولة ـ الممتلكات العامة . وسرعان ما بدا أن السوق ليست عادلة ، وسقط الدعم السياسي الذي حظيت به الخوصصة الرسمية . وربما يمكن القول ان كثيراً من الجرائم في روسيا سببها الخوصصة الخاصة (Private Privatization) .

في ميدان الثقافة ، تدعم الشيوعية والكونفشيوسية مصالح كل منهما في التعليم أيضاً . وبالمقارنة مع البلدان النامية الواسعة الأخرى كالهند أو اندونيسيا أو البرازيل ، فان الصين هي أفضل تعليماً ، وكذلك أكثر توسعاً فيه . ولذلك فان تعليم مهارات الانتاج الحديث لأولئك الذين يتحلون بالتعليم الأساسي الجيد هو أسهل نسبياً من تعليم الأميين .

الميزة الثالثة للصين هي الصينينون في ما وراء البحار . ان وظائف الادارة تختلف اختلافاً كبيراً في الشيوعية عما هي عليه في الرأسمالية . في ظل الشيوعية ، كان المدراء أساساً أشبه بضباط اقتصاديين شبه عسكريين . كانت هناك خطة اقتصادية مركزية ، خطة معركة ، توضع في موسكو أو بكين . كان يقال للمدراء ما يفعلونه وترسل لهم المواد الضرورية ، والاجزاء المكوّنة ، والناس سيعاقبون (أحكام عرفية) اذا لم يكن الانتاج جاهزاً . لم يشتر المدراء أي شيء اطلاقاً ، ولم يبيعوا أي شيء اطلاقاً ، ولم يساوموا أو يفاوضوا أي امرئ ، ولم يدرسوا ، على الاطلاق ، أية معلومات عن السوق ، ولا تشغل بالهم مطلقاً الأرباح أو الخسائر ، ولم يحدث أن تكلموا مع زبون . كانوا عقداء عسكريين في جيش اقتصادي يفعلون ما يأمرهم به الجنرالات .

ما هي نسب النجاح الأمريكي في تحويل عقداء الجيش الى رجال أعمال ؟ صفر تماماً . ان الأعمال (business) تتطلب عقلية مختلفة تماماً . في روسيا يستخدم النظام عقداء الجيش القدامى ولذلك لم تمشِ الأمور . في الصين استعيض عن عقداء الجيش هؤلاء بالصينيين في ما وراء البحار الذين يتقنون اللعبة الرأسمالية لأنهم ترعرعوا في اقتصادات رأسمالية . ان مدراء المصانع هم من صينيي ما وراء البحار في الغالب ووظائف المقرات يمكن أن تُؤدى في هونغ كونغ أو من جانب الذين يستقرون في تايوان ويدخلون أموالهم أو مواهبهم عبر قنوات هونغ كونغ . هؤلاء الصينيون في ما وراء البحار (يعيشون في هونغ كونغ ، تايوان ، البلدان الأمريكية ، جنوب شرقي آسيا ، سنغافورة) يجلبون الأموال والتكنولوجيا ، ولكن ما يجلبونه حقاً وذا قيمة عظمى هما المعرفة والصلات الضروريتين للعبة الرأسمالية .

ان الثقة التي تتولد عن العلاقات العائلية تمكّنهم بدورها من تعليم صينيي جمهورية الصين الشعبية كيف تلعب اللعبة بأسرع مما يمكن ان يتعلمه صينيو جمهورية الصين الشعبية من الأمريكان والأوربيين أو اليابانيين والذين هم غير متأكدين ممن يثقون أو لا يثقون به .

الميزة العظمى الرابعة للصين تنبع من أن ١٨٪ فقط من الصينيين كانوا يستخدمون من

جانب المشاريع الحكومية الكبيرة بينما كان أضرابهم من الروس يبلغون ٩٣٪ . لدى الصين تسهيلات كبيرة جداً (مصانع الحديد الصلب في بكين تستخدم ٦٢ ألف عامل ، ويمكن السماح للاقتصاد الوطني بالنمو حولها قبل أن يحل أوان غلقها بالضرورة[٢٤] . تستطيع الصين أن تؤجل التعامل مع هذه المشكلة العويصة ، لكن روسيا لا تستطيع . في الوقت ذاته ، في الصين كان ٧٢٪ من القوة العاملة في المزارع التعاونية بينما كان لا يوجد في الاتحاد السوفيتي من هؤلاء سوى ٦٪[٢٥] . كذلك أسهل أن تنقل اقتصاداً يقوم على ممتلكات صغيرة الحجم نحو السوق من أن تنقل اقتصاداً يقوم على ممتلكات كبيرة الحجم .

لقد لعبت خصوصيات الآباء الشيوعيين المؤسسين دوراً في هذا الفارق الرئيسي . تعلم ستالين اقتصاده في العشرينات حين كان يُفترض أن يعثر على سر الرأسمالية في الاندماج العمودي وفي المقاييس الاقتصادية العملاقة . في العشرينات كانت تجري محاكاة مشروع فورد Rouge في دترويت ، في كل مكان ـ الحديد والفحم يدخلان من بوابة واحدة في طرف المشروع ، ١١٢ ألف عامل ومستخدم يعملون في المشروع ـ لتخرج السيارات من البوابة في الطرف الآخر . لقد أغرم ستالين بمصانع كهذه ، وهكذا باتت ٧٧٪ من السيارات التي كانت تنتج في الاتحاد السوفيتي وهو بلد ذو ٢٨٠ مليون نسمة تصنع في مصنع واحد ، مصنع واحد عملاق[٢٧] .

سرعان ما تعلم الرأسماليون ان مشروعاً كهذا لا ينفع . ولكن كيف يمكن تحويل اقتصاد مؤلف من مثل هذه المشاريع الى القطاع الخاص ؟ كل امرئ يعيش في ظل الرأسمالية يعرف ان مشاريع كهذه لابد أن تغلق . اذا كانت هذه المشاريع تعمل فعلاً ، وانتقلت ملكيتها الى شخص آخر ، فان هذا سيتمتع باحتكار خاص . ان المنتجين المحتكرين الفرادى لا يقودون اقتصاد سوق تنافسي . الأسوأ من ذلك ان الاتحاد السوفيتي أصبح الآن خمسة عشر بلداً . كل واحد منها يملك فائضاً كبيراً مما ينتج ولكن يعوزه ما ينتجه الآخرون ، وليس هناك من سبيل للمتاجرة بين بلد وآخر . في الاتحاد السوفيتي أُرسيت مشاكل مادية في صورة كونكريت ومعدات جعلت من الصعب جداً ان تبني اقتصاد سوق .

على العكس من ذلك ، تعلّم الرئيس ماو تسي تونغ اقتصاده في الأساس خلال حربه ضد الجيش الياباني في الحرب العالمية الثانية . لاحظ أن الصين اذا لا تملك شيئاً حيوياً يمكن تدميره واحتلاله ، فان الصين أوسع من أن تُحتل . كان يمكن لليابانيين أن يضعوا في كل قرية ونصف صينية جندياً واحداً ، ومع ذلك فان نصف الصين يظل بلا جنود يابانيين . وقادت ماو خبرته العسكرية الى التأكيد على الاكتفاء الذاتي . كل منطقة تنتج كل شيء ـ

الثقاب ، الدراجات ، الطعام . وكانت مصاهر الفولاذ الصغيرة جزءاً من ستراتيجيته . فكان أن انتشرت اللااقتصادية في حجوم المشروعات ؛ هذه اللااقتصادية ربما تكون قد قاربت من حيث الخسارة في الكفاءة تلك التي عانت منها عملاقية ستالين ، لكنها أدت الى نشوء مشاريع ذات حجوم صغيرة أسهل نسبياً عند الخوصصة .

في الوقت الذي لا يمكن أن يحسب الفقر ميزة بالتأكيد ، فان الصين ، وهي على هذه الشاكلة ، راغبة سايكولوجيا أن تسلّم بأنها ليست بلداً من العالم الأول يتعيّن عليها أن تستنسخ تجارب الآخرين . بينما رفض كثير من دول أوربا الشرقية أن تُسلّم سايكولوجياً بأن عليها أن تتعلم فنون الادارة والتكنولوجيا من العالم الأول .

لاتزال هناك ظنون بالتأكيد . كيف ستستطيع الصين أن تدفع بالازدهار نحو داخل البلاد وكيف تستطيع أن تخلق رفاهاً ريفياً ؟ ففي الوقت الذي لم يمت فيه دينك خياو بنغ بعد الا أنه خارج حلقة صانعي القرارات كما هو واضح ، وان اعادة نظر تجري في علاقات القوى ـ دون ارباك النمو الاقتصادي كما يبدو . في أوائل التسعينات ، كانت الصين تنمو بسرعة فيما كان باقي دول العالم الصناعي وسط ركود أو في فترة نمو بطيء . قد عزز هذا الأمر موقع الصين على المسرح الاقتصادي العالمي بحيث بولغ في أهميتها وفي ما أنجزته . ان الصين ، وفقاً لمعدلات سوق الصرف ، تشغل ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي . ان نمو الصين سيتباطأ ، بينما أخذ النمو يتسارع في باقي أنحاء العالم ، وسيتسارع أكثر . فالركود الذي بدا أن لا نهاية له في اليابان سيبلغ خاتمته ، لكن الصين ستظل قصة رئيسية في اعادة هيكلة السطح الاقتصادي للأرض .

ان أولئك الذين يدرسون الهزّات الأرضية الحقيقية يذهبون الى الصين . ففيها ، ببساطة ، تجري من الهزّات الأرضية فوق ما يجري في أي بلد آخر على سطح المعمورة . والذين يُعنون بدراسة الهزات الأرضية الاقتصادية ربما تُقدم لهم نفس النصيحة .

نهاية إحلال الوارد والاشتراكية في الظاهر في العالم الثالث

لاحظ اللورد كينز مرة «ان الناس العمليين الذين يحسبون أنفسهم بعيدين عن أي تأثير ثقافي آخر هم في العادة عبيد لأحد الاقتصاديين الميتين»[٢٨] . في العالم الثالث كان السيد العبد هو راؤول بريبتش Raul Prebish ، الذي ترأس اللجنة الاقتصادية في أمريكا

اللاتينية في الخمسينات . كان يقول بأن طريق النمو ينبغي أن يُبنى على أساس إحلال الوارد والاشتراكية في الظاهر . ضع تعريفات كمركية عالية ، ونظام كوتا على ما يُستورد من العالم المتقدم ، وأقم تعاونيات ترعاها الدولة لصنع ما كان يُستورد في السابق ، استبدل المستوردات بالانتاج المحلي طالما قد وجدت سوقاً للمنتجات بالفعل ، حينئذ سيتحقق النمو .

لقيت نظريته رواجاً ـ ووجدت القبول في كل مكان من العالم الثالث تقريباً . لم يجد الرواج السريع للنظرية ما يعترضه من جانب السادة الاستعماريين القدامى الذين كانت استيراداتهم تتعرض للتخفيض ، ولا من جانب الشيوعية الثورية التي كانت تنمو ، كما يبدو ، بأسرع مما تنمو فيه الرأسمالية في الخمسينات . لسوء الحظ فان احلال الوارد شبه الاشتراكي لم يفعل فعله في كل مكان قد جرب فيه اذ ظلت المشاريع الخاصة ـ العامة في الظاهر ، قائمة ببساطة خلف التعريفات العالية والكوتا وتحظى بالدعم الحكومي ، وتحصل على كثير من الأرباح وتواصل عملها بشكل جيد ، ولم تخشَ مطلقاً من منافسة الكفاءة التي يتمتع بها العالم المتقدم .

في السبعينات والثمانينات كانت هناك أربعة بلدان ترفض هذه الستراتيجية من الأساس وتوجهت نحو التصدير . باستثناء هونغ كونغ ، كانت مشاريع الأعمال فيها تجد الحماية في أسواقها الداخلية حيث التعريفات ونظم الكوتا والارشاد الاداري تحول دون منافسة منتجات العالم الأول ، لكن هذه الحماية لا تُعطى الا للمشاريع التي تصدّر في ذات الوقت وتتنافس مع العالم المتقدم من حيث الكفاءة . كان يُعتقد أن ما ينبغي أن تفعله هذه المشاريع للاستمرار في الأسواق العالمية ـ أي أن تغدو كفوءة ـ سيعود في النهاية على نشاطاتها الداخلية بالفائدة . وقد ثبت أن هذا الاعتقاد كان في محله . فقد أصبح نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان الأربع بالذات الفقيرة سابقاً ما يجعلها تخرج من نطاق العالم الثالث : في هونغ كونغ بلغ نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي ١٨٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠ دولار عام ١٩٩٣ ، وكوريا الجنوبية من ٨٠٠٠ الى ٩٠٠٠ دولار في العام ذاته[٢٩] .

من المهم ادراك ان نجاح هذه البلدان الصغيرة الواقعة عند حافة المحيط الهادي ، بالاضافة الى سقوط الشيوعية والاشتراكية ، أوجد ثورة ثقافية في العالم الثالث ، منظمة النافتا NAFTA مثلاً ، ما كان يمكن أن تظهر لولا هذه الثورة . فلعقود ظل المكسيكيون يحاولون عزل أنفسهم عن اقتصاد الولايات المتحدة . وكانت لديهم شروط

صارمة على استخدام المدراء الأمريكان والرأسمال الأمريكي في بلادهم . أما اليوم فان المكسيكيين يرغبون في المشاركة بذات اللعبة العالمية . وهذا لدى كل بلد آخر من بلدان العالم الثالث .

تطرح بعض البلدان (اندونيسيا وماليزيا) ايديولوجيتها السابقة أسرع من غيرها (الهند ومصر) ، لكنهم جميعاً يتخلون عن معتقداتهم بشأن احلال الوارد والاشتراكية الظاهرية ، وكل واحد منها يريد أن يتحوّل الى بلد مصدر . وبدلاً من ٦٥ مليون نسمة في أربعة بلدان يلعبون لعبة التصدير ، سيكون هناك ثلاثة مليارات انسان في مختلف أنحاء العالم الثالث يتوقون الى لعب لعبة التصدير . مهما كانت درجة المنافسة من بلدان العالم الثالث ذات الأجر الواطئ في نهاية القرن العشرين ، فان هذه سترتفع أكثر كلما تحركنا في القرن الحادي والعشرين . وان بعضاً من المنافسة بين الأجور الواطئة تتجه كذلك نحو التركيز على فرص العمل ذات المهارة العالية . على سبيل المثال هنا ان أجهزة تكساس تصمم أرقى رقائق (chips) الكومبيوتر في الهند وتصمم معدات موتورولا (MOTOROLA) في كل من الهند والصين .

الشرق الأوسط

الجغرافيا الاقتصادية في تغيّر مستمر . تأمل حال الشرق الأوسط لو استتب السلم ـ ثلاثين مليون من العمال ذوي الأجر المنخفض في مصر ، تكنولوجيا في اسرائيل ، الفلسطينيون أفضل المتعلمين من العرب . مستهلكون ومستثمرون أثرياء في منطقة الخليج . لن يحدث هذا غداً ، لكن خلال عقد أو عقدين سيقوم اقتصاد ممتع جداً في هذا الجزء من العالم .

في بعض الصناعات كالسياحة سيتم هذا الأمر بصعوبة أسرع . تخيّل سائحاً يبدأ بالآثار القديمة لمصر ، ثم يعرّج على المواضع الدينية في الأرض المقدسة ، ليزور من بعد بترا في الأردن ويمضي بضعة أيام في أجمل السواحل العالمية على البحر الأحمر . لا يحتاج المرء الى الكثير من السلم في الشرق الأوسط ليكون أكثر من فلوريدا ـ حينئذ سيغيّر ملايين الناس من خططهم لتمضية عطلهم هناك . تأملْ بالمثل استتباب السلم في جبال القفقاس . ان جبال القفقاس تتفوق على الألب من حيث فرص التزحلق ـ فهي أعلى ، وأكثر ثلجاً ، وأفضل طقساً ، وبيئة لم تتعرض للتلوث . فلماذا لا يزيد المتزحلق تحليقه لساعة أو ساعتين ليصل

الى هناك بدلاً من التوقف عند الألب ؟ . ان الشركات النمساوية شرعت منذ الآن تعلن عن برامجها للتزحلق المشمس في جبال القفقاس وتتوقع أن يجذب من المتزحلقين ما يفوق عددهم في كندا .

هناك أيضاً سوق مشتركة تركية تنتظر الانشاء بين الشعوب التي تتكلم التركية وتعيش في المنطقة الواقعة بين أوربا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى .قد لا ترى هذه السوق النور ، لكنها ربما تقام أيضاً .

جغرافيا سياسية

الحدود السياسية مهمة للاقتصاديات لأنها تؤشر الخط الذي تُجمع فيه التعريفات الكمركية ، وتُقام عنده نُظم الحصص (الكوتا) ، وتطبق أنظمة الضرائب ، والأنظمة القانونية المختلفة ، وتقام الاستثمارات الاجتماعية ، وتُعطى التوجيهات الادارية . خلال الحرب الباردة كان بوسع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن يتفقا على شيء واحد : كان من الخطر أن يُسمح بتغييرات في الحدود الوطنية ، لأن القوتين العظميين كانتا في عرضة تماماً لأن يُجرّا الى نزاعات على الحدود بين توابعهما . فأي جانب يشعر أنه يخسر في النزاع على الحدود سيلجأ الى طلب المعونة من القوة العظمى الحليفة له ، وكان من الصعب جداً تجاهل هذا الطلب اذا ما أريد الاحتفاظ بالتضامن التحالفي . اذا ما أقدمت واحدة من القوتين العظميين على مد حليفتها بالمعونة سارعت الأخرى بالتأكيد على فعل الشيء ذاته . وبالتجربة تعلم كلاهما انه حيثما يحاول أحد تحريك الحدود بالقوة (سواء في كوبا ، كوريا الجنوبية ، فيتنام ، أفغانستان) يقترب النزاع بين القطبين من الانفلات من السيطرة . وحيثما لم يكن بالوسع الوصول الى اتفاق حول حدود ما (كما هي الحال في كوريا الجنوبية أو ألمانيا) كان يتعيّن على الجانبين أن يحتفظا بجيوش كبيرة عند تلك الحدود لتثبيت الوضع .

وما كان بوسع الدولتين ان تسمحا لوكلائهما أن يُزدروا من جانب وكلاء الطرف المنافس ، وكلاهما كان يدرك انه اذا جُرّ الى نزاعات حدودية محلية من جانب وكلائه تنشأ فرصة عظيمة كذلك لأن تتطاير الصواريخ باتجاه واشنطن وموسكو .

مع نهاية الاستعمار تبدلت غالباً الأسماء على خارطة العالم ، لكن الحدود لم تتغير أو تكاد . ومع نهاية الشيوعية تتغير الحدود وكذلك الأسماء . بعض هذه الأقطار الجديدة لم

تكن قد وجدت كدولة قومية لقرابة نصف أو ثلاثة أرباع القرن (بولندا مثلاً) ، وبعضها لا يملك سوى تأريخ قصير جداً (جمهوريات البلطيق التي لا يمتد وجودها الا للفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية) ، وبعضها لم يوجد لمئات من السنين (أوكرانيا) والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى التي كانت روسيا قد احتلتها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر و(بلدان القفقاس التي لم تعرف الاستقلال منذ قيام الامبراطورية العثمانية) وبعضها لم يعرف الوجود بالفعل اطلاقاً (بيلوروسيا) . بعضها أقيم بسلام (جمهورية التشيك وسلوفينيا) وبعضها يظهر ويختفي في غمار الحرب (جورجيا ، اذربيجان ، ارمينيا ، كرواتيا ، صربيا ، البوسنة ، مسدونيا) وستواصل أمم بالكاد تعرف أسماؤها (شيشان) سعيها للانفصال أو تحاول الانفصال عن الأمم القديمة (روسيا) . بعض الأوطان القائمة اليوم قد لا تبقى كأوطان لمدد طويلة (بيلوروسيا ؟) .

ضمن العالم الشيوعي القديم يجري تكوين بلدان جديدة وحكومات جديدة من حطام الشيوعية . ليس من السهل اطلاقاً بناء الأوطان . يتعيّن أن تكتب الأحكام ، ويلزم ارساء تقاليد . قواعد السلطة السياسية لاتزال مائعة ولم تستقر بعد . ويتوقع حدوث الاضطرابات والفوضى .

كانت الايديولوجيات القوية والقادة الثوريون القساة ضروريين من أجل تماسك الجماعات الاثنية المتحاربة في وسط وشرق أوربا . وكانت الشيوعية مثل هذه الايديولوجية ، وستالين قائداً كهذا ـ جورجي يحكم الروس . لا فرق أن تكون من أي جماعة اثنية ، سواء كانت جماعته اثنية أو غيرها ، الجميع كان يضطهد . تيتو كان فظاً هو الآخر- كرواتي يحكم الصرب مستخدماً جيشاً صربياً . مع زوال الايديولوجيا الشيوعية وموت هؤلاء القادة الثوريين القساة ، وجدت الجماعة الاثنية في شرق أوربا وآسيا الوسطى انه لم يعد بوسعها العيش معاً . وجدت نفسها كأنها تخرج من عصر جليدي ، نشطت ، بدأت تقاتل بعضها بعضاً ثانياً ناسية عقود السلم التي عاشتها معاً .

ولكن مع نهاية الحرب الباردة أخذت تثار مسألة الحدود خارج العالم الشيوعي القديم أيضاً . كل حدود أفريقيا هي في موضعها الخاطئ من الأساس ـ المواضع التي حدث ان التقت فيها الجيوش البريطانية والفرنسية ليس غير . ان الحدود القائمة لا تعني شيئاً من الناحية الجغرافية ، أو الاثنية ، أو اللغوية ، أو التأريخية ، أو الاقتصادية . فما جرى في الصومال ورواندا ليس سوى النزاعات الجغرا ـ سياسية الأولى في أفريقيا . ان المرء اذا نظر الى الموافقة الأمريكية المكشوفة التي أعطيت للأتراك لغزو القسم الكردي من العراق ، الذي

تجري حمايته من جانب القوة الجوية الأمريكية ضد الجيش العراقي ، في الوقت الذي يشجع الأكراد الايرانيون على التمرد ضد الحكومة في طهران ، لبدا له واضحاً وبشكل مثير التعقيد والسخف في ما يجري .

لم تكن الهند بلداً واحداً يوماً ما ما عدا الفترات التي وُحّدت فيها من جانب الغزاة الخارجيين (المغول أو البريطانيين) . ان الهند شبه قارة ، كثيرة الأديان واللغات والجماعات الاثنية وألوان البشرة . انقسمت الهند البريطانية الى ثلاثة أقطار (باكستان والهند وبنغلاديش) وستظهر أقطار كثيرة أخرى . فالاضطرابات القومية ليست قاصرة على السيخ والكشميريين . لقد لعب الايمان بالاشتراكية والحاجة الى التخطيط المركزي الصادر من نيودلهي كواحد من العوامل الموحدة في الهند ، وقد ذاب هذا العامل مع زوال الشيوعية . يعيش في بومبي والاقليم المحيط بها من الناس ما يمكن أن يجعلها وحدها واحدة من أوسع أقطار العالم . ما تطرحه نيودلهي على الجدول الاقتصادي الآن هو الاعتقاد بأن التخطيط المركزي عقبة أكثر من أن يكون مساعدة .

ان ايديولوجية الجماعات الاثنية الصغيرة لا تنحصر في العالم الثاني أو الثالث . فحزب العمال في بريطانيا يَعِد ببرلمانات منفصلة في ويلز واسكتلندا . تتحدث الجامعة الشمالية في ايطاليا عن تقسيم ايطاليا الى شمال وجنوب والباسك في كاتالونيا يطالبون بالاستقلال السياسي في اسبانيا . ويتذمر البرتيون والكرسيكيون في فرنسا ، والشيء ذاته يفعله الكوبيكيون في أمريكا الشمالية . ولا تعرف بورتوريكو ماذا تريد أن تفعل .

من يحادث الكوبيكيين سيلحظ أن تغيراً عميقاً في المواقف قد طرأ . ففي النهوض السابق للقومية قبل عقدين أو ثلاثة ، كانت هناك مشاعر من القلق عن الأضرار التي ستلحق بالنجاحات الاقتصادية جراء الانقسام . وكان يمكن للكوبيكيين أن يتخذوا موقفاً حاداً اذا ما انخفضت مستويات معيشتهم بسبب الانفصال عن كندا الناطقة بالانجليزية وتكوين دولة مستقلة . لذلك صوت ٦٠٪ من الناخبين ضد الانفصال عن كندا . أما اليوم فان مثل هذا الاعتقاد لم يعد قائماً . ففي آخر استفتاء صوت ٥٠,٤٪ ضد ٤٩,٦ لصالح البقاء في اطار كندا . أما ما بين المتحدثين بالفرنسية فكان المصوتون ٦٠٪ ضد ٤٠٪ لصالح الانفصال عن كندا[٢١] . والراسخون في مواقفهم في الدفاع عن كندا الموحدة هم ١٨٪ الذين لا يتحدثون بالفرنسية .

تلاحظ الدول الصغيرة أن بعض أغنى البلدان في العالم (على سبيل المثال سويسرا ، النمسا ، النرويج ، السويد) وان بعض أسرع الدول في التقدم (سنغافورة ، هونغ كونغ ،

تايوان) هي بلدان صغيرة ـ أحياناً لا تزيد عن دولة ـ المدينة . يداخلها الاعتقاد ان ما فعلته هذه يمكن أن تفعله هي أيضاً ، ولذلك فهي ترغب في السير على منوال هذه الدول الصغيرة الغنيّة . وطالما يمكن السماح لكويبك للبقاء ضمن اطار (النافتا) فان الكويبكيين يعتقدون ، وهم على حق ، انهم يمكن أن يكسبوا مهما كانت الحجوم الاقتصادية ، وانه يمكنهم الحفاظ على مستويات معيشتهم دون أن يضطروا الى الاتحاد مع كندا الناطقة بالانجليزية . إن معظم صادرات كويبك تذهب الى الولايات المتحدة وليس الى أنحاء كندا الأخرى على أية حال .

ان الحاجة الى المساومة لنيل مزيد من الحقوق في الأسواق العالمية قد سببت في ذات الوقت ظهور تلك المجموعات التي لا ترغب في العيش مع من يسكن جوارها ، وانما في الانضمام الى مجموعات اقتصادية اقليمية أكبر كما هو الشأن مع السوق الأوربية المشتركة ، أو اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة (نافتا) . وهي ترى في هذا التجمع الاقليمي الاقتصادي الأوسع ضماناً اقتصادياً يؤمن مشاركتها في الاقتصاد العالمي . أن يُحكم جزئياً من مكان بعيد من جانب أولئك الذين تكاد لا تعرفهم هو ببساطة خير من أن تحكم كلياً من جانب الذين يجاورونها وتعرفهم جيداً .

ان دينامية جبّارة تفعل فعلها . الاقتصاد يدفع البلدان الى التفكك ، ويدفع الاقاليم الى التكامل في الوقت ذاته . والأحداث والمؤسسات في جزء من العالم تؤثر في الاحداث والمؤسسات في جزء آخر منه . فلو ان السوق الأوربية المشتركة لم تكن قائمة ، فان أحداً لن يقترح اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ولو ان هاتين الاتفاقيتين لم توجدا فان أحداً لن يتحدث عن مجمعة تجارية عند حافة الهادي .

ان التغييرات الجيوسياسية التي تشاهد على وجه الخارطة في السنوات السبع الماضية منذ تحطيم جدار برلين ـ تبعث على الفزع ، لكنها البداية فقط ، وليست خاتمة المطاف ، في عملية أساسية لرسم الخطوط السياسية على وجه البسيطة .

لا منافسون

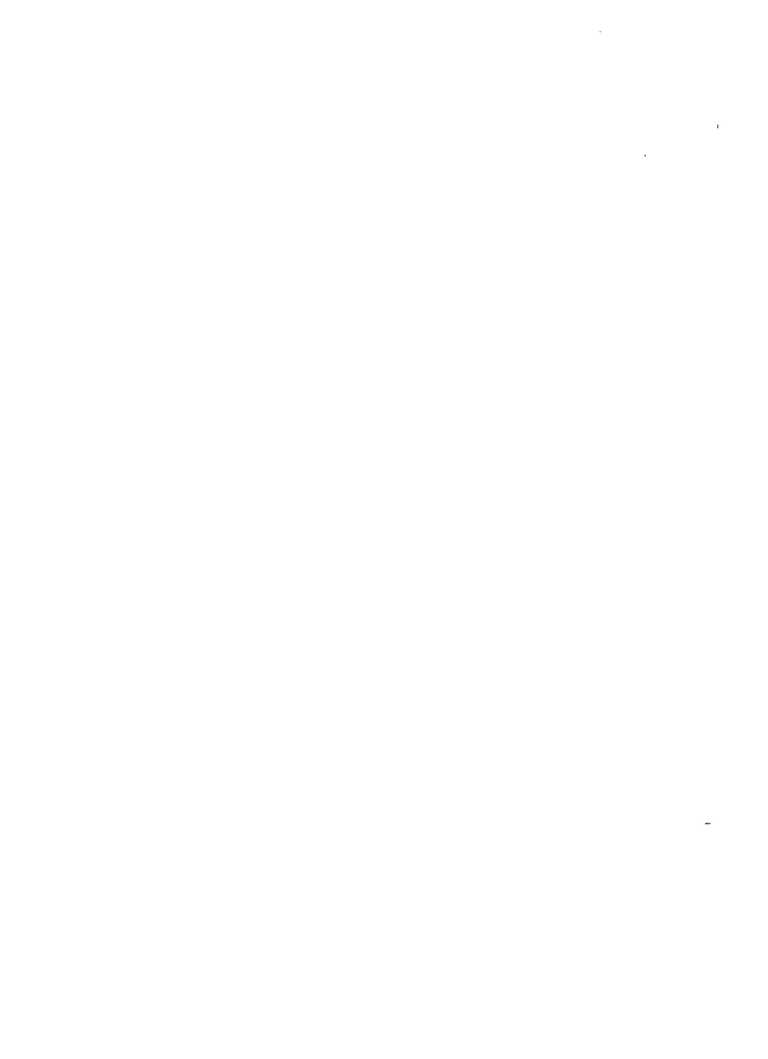
ان الرأسمالية والديمقراطية تعيشان الآن في فترة فريدة حيث لا تجدا منافسين لهم القدرة على النمو ويستحوذون على ولاء مواطنيهم . لقد دُعي ذلك بـ «نهاية التاريخ» .

من الناحية العسكرية ، ليست هنالك تهديدات نظامية ضد الديمقراطيات الرأسمالية

الرئيسية في العالم . ولا يملك أحد القوة على غزو واحتلال أية واحدة منها . وليس هناك خطراً عسكرياً حقيقياً يهدد الولايات المتحدة يمكن أن تتخيله العسكرية الأمريكية لتبرر ميزانيتها . وهي مضطرة الى التراجع حين تجادل حول مواقع الدفاع كجمهوريات البلطيق ، حيث ليس هناك ما يلوح أن أحداً يتهددها ـ ان الولايات المتحدة لن تقدم على الدفاع عنها مهما حدث من أمر .

من الناحية السياسية ، فان الدكتاتوريات المتسلطة لاتزال قائمة وستواصل وجودها لكنها غير مدعومة بايديولوجية ما (كالنظرات الطوباوية للنازية أو الشيوعية) ، يمكن أن تتحكم بالولاء الطوعي لأي امرئ أو مدعومة بالتقاليد التأريخية الاقطاعية (ارستقراطية مقبولة من جانب الرأي العام) وليس لديها أرض ميعاد تَعدُ بها .

ظلت الرأسمالية عقوداً طويلة من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين تواجه الاشتراكية في الداخل والشيوعية في الخارج . لكن هذه الايديولوجيات لم يعد لها مستقبل الا في كتب التأريخ . الرأسمالية تقف وحدها الآن .



اللوحة الثانية: عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي
إختفاء المزايا التفاضلية الكلاسيكية

تطورت النظرية الكلاسيكية حول المزايا التفاضلية لتفسير الموقع الجغرافي في الصناعة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وفقاً لنظرية المزايا التفاضلية هذه ، يعتمد موقع الانتاج على عاملين ـ ما يتمتع به البلد من موارد طبيعية وعامل التناسبات (الوفرة النسبية من رأس المال أوالعمل)[1] . فالبلدان التي تتمتع بالنفط تزود النفط . والبلدان الغنية برأس المال (أي التي تملك وفرة من رأس المال مقابل كل عامل) تتجه الى المنتجات كثيفة رأس المال ، بينما تتجه البلدان ذات الوفرة في اليد العاملة (أي التي تملك القليل من رأس المال مقابل كل عامل) تنتج المنتجات التي تتطلب كثافة باليد العاملة .

وطوال القرن التاسع عشر ، وأغلب القرن العشرين فسرت نظرية المزايا التفاضلية ما كان في حاجة الى التفسير . فالولايات المتحدة زرعت القطن في الجنوب لأن المناخ والتربة هناك يناسبان زراعة القطن ، واتجهت نيوانكلاند الى صناعة الأقمشة لأنها تملك الطاقة المائية لتحريك المصانع ، والرأسمال لتمويل مصانع النسيج . نيويورك أكبر مدينة في أمريكا لأنها تملك أفضل ميناء طبيعي على الساحل الشرقي وتملك رأس المال لانشاء طريق مائي ـ Erie canal ـ يربطها بالوسط الغربي . وكانت بتسبرج عاصمة الحديد والفولاذ لأنها تملك موقع الفحم الأمريكي وأكبر خامات الحديد والأنهار والبحيرات ، وكانت المكان الذي تنخفض فيه كلف الانتاج الى حدها الأدنى . وفي عصر سكك الحديد تطورت شيكاغو لتصبح عاصمة النقل الأمريكي وقصّاب الخنازير بالنسبة للعالم . وتخصصت تاكساس بالنفط ، وفرض توفر الكهرباء أن يُصنع الألمنيوم على نهر كولومبيا في ولاية واشنطن .

انظر القائمة التالية التي تضم أكبر اثنتي عشرة شركة في أمريكا من الأول من كانون

الثاني ١٩٠٠ : شركة زيوت القطن الأمريكية ، شركة الفولاذ الأمريكي ، شركة تنقية السكر الأمريكية ، كوتنتال تباكو ، فيدرال ستيل ، جنرال الكتريك ، ناشنال ليد ، باسفيك مَيْل ، بيبلز غاز ، تنسي كول أند آيرن ، يو أس رَبَر[٢] . عشر من هذه الشركات الاثنتي عشرة كانت شركات مورد طبيعي . كان الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين اقتصاد موارد طبيعية .

بيد أن هناك شيئاً يثير الاهتمام في هذه القائمة . لم يبق الا أجزاء صغيرة من كل واحدة من هذه الشركات داخل شركات أخرى باستثناء شركة واحدة منها ، هي جنرال الكتريك ، التي ظلت قائمة الى اليوم . احدى عشرة منها لم تستطع أن تعمّر حتى القرن التالي ككل قائم بذاته . ومغزى القصة واضح تماماً ، الرأسمالية هي عملية هدم خلاّق حيث تحل شركات صغيرة دينامية باستمرار محل الشركات الكبيرة القديمة التي عجزت عن التكيّف للأوضاع الجديدة .

والصورة ذاتها تكررت في خارج الولايات المتحدة . قبل الحرب العالمية الأولى كان أكثر من مليون عامل يكدحون في مناجم الفحم في بريطانيا العظمى - أي ٦٪ من مجموع قوة العمل[٣] . كان الفحم ملكاً . وكان القوة الدافعة التي تحكم العالم . أما اليوم فان أقل من ٣٠ ألف عامل فقط يكدحون في نفس تلك المناجم .

في عام ١٩١٧ كان التصنيع في نهوض ولكن ثلاثة عشر من أكبر عشرين مشروع صناعي من حيث موجوداتها لاتزال شركات تقوم على قاعدة المورد الطبيعي . يونايتد ستيتز ستيل ، ستاندرد أويل ، بيتلهم ستيل ، آرمور أند كومباني ، سوفت أند كومباني ، ميدفيل ستيل أند اوردنانز ، انترناشنال هارفستر ، أي . أي . دوبونت دي نيمور أند كمباني ، يونايتد ستيتنر رَبَر ، سيونج مشين كومباني ، فورد موتور كومباني ، وستنكهاوس ، أمريكا توباكو ، جونز أند نوفلين ستيل ، يونيون كاربايد ، واير هوسر[٤] .

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت تلك البلدان التي تملك موارد طبيعية ، كالأرجنتين وشيلي ، بلداناً غنية ، فيما كانت تلك التي تفتقر الى الموارد الطبيعية بلداناً كُتب عليها الفقر[٥] . وكل بلد غدا غنياً في القرن التاسع عشر والقرن العشرين يملك مثل هذه الموارد .

حتى اذا أصبح البلد ثرياً استمر على ثرائه . فلأنه يحصل على دخل أعلى يوفر أكثر ، واذ يوفر أكثر يستثمر أكثر ، ولأنه يستثمر أكثر يعمل في مشاريع ومعدات أكبر وأكثر ؛ والعمل بمزيد من رأس المال يؤدي الى تنامي انتاجيته ، وارتفاع الانتاجية يقود الى ارتفاع

مقابل في الأجور . ان الذين أصبحوا أثرياء دخلوا في دائرة فعّالة تقودهم الى مزيد من الثراء . ولأنهم أصبحوا أغنياء انصرفوا الى انتاج المنتجات كثيفة رأس المال ، التي تولّد بدورها مستويات أعلى من انتاجية العمل وأجوراً أعلى وهكذا دواليك .

بالمقابل تأمل القائمة التي أعدتها وزارة التجارة والصناعة في اليابان عام ١٩٩٠ حول الحدود التي ستبلغها الصناعات التي تنمو بسرعة في التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين . (مايكرو الكترونيات ، التكنولوجيا البايولوجية ، صناعات المواد العلمية الجديدة ، الاتصالات عن بعد ، صناعة الطيران المدني ، أدوات المكائن والروبوت ، الكومبيوتر ـ هاردوير وسوفت وير)[٦] . جميعها صناعات الذكاء الصناعي الذي صنعه الانسان والتي يمكن أن تقام في أي مكان من الأرض . والمكان الذي ستقام فيه يعتمد على مَنْ ينظّم طاقة الذكاء الصناعي للسيطرة عليها .

هكذا خرجت ثروات الموارد الطبيعية من معادلة المنافسة . ان المنتجات الحديثة تستخدم أقل المواد الطبيعية ليس إلاّ . فالجسور والسيارات باتت تحتوي على أطنان أقل من الفولاذ ، أما الأدوات كالكمبيوتر تكاد لا تستخدم شيئاً من الموارد الطبيعية . وان تكاليف النقل الحديث أوجدت عالماً يمكن فيه نقل الموارد وبتكاليف زهيدة الى أي مكان يحتاجها . واليابان خير مثال على ذلك . ففي اليابان تسود صناعة الفولاذ العالمية غير أنها لا تملك الفحم ولا خامات الحديد . وهذا ما كان ليحدث في القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين .

ان أسعار المواد الطبيعية المعدلة وفقاً للتضخم العام قد هبطت بما يقرب من ٦٠٪ ما بين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات[٧] . وكن واثقاً انها ستنخفض بنسبة ٦٠٪ أخرى خلال الأعوام الخمسة والعشرين القادمة . وستتدفق المواد الخام من العالم الشيوعي القديم ، بل وما هو أكثر أهمية ، ان العالم على حافة ثورة علمية في المواد ستقلب من الأساس المواد التي ستدخل في التصميم . ان التكنولوجيا البايولوجية مقبلة على تسريع الثورة الخضراء في الزراعة . قلة فقط من الذين سيصبحون أغنياء في القرن الحادي العشرين اعتماداً على امتلاكه المواد الخام فقط .

وتوفر رأس المال خرج هو الآخر من حلبة المنافسة . فمع تطور سوق عالمي للمال ، بات كل واحد يقترض من أسواق المال في نيويورك أو لندن أو طوكيو . لقد غدا بوسع أي صاحب عمل في بانكوك أن يبني مشروعاً كثيف رأس المال تماماً كما هي الحال في الولايات المتحدة أو ألمانيا أو اليابان رغم انه يعيش في بلد معدل دخل الفرد الواحد فيه

يقل عن عُشر ما يحصل عليه الفرد في هذه الدول الثلاث . فبالنسبة الى الاستثمار لم يعد هناك بلد غني أو فقير في الرساميل . ان المنتجات كثيفة رأس المال لا تصنع آلياً في البلدان الغنية ، والعمال في البلدان الغنية لا يعملون آلياً برأسمال أكبر أو هم على مستوى أعلى من الانتاجية أو ينالون أجراً أعلى .

في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي ما عادت النسبة بين رأس المال والعمل ذات معنى ، لأن التمييز بين رأس المال والعمل قد انهار بكامله . فالمهارات والمعارف ، أي الرأسمال البشري ، صارت تُخلق بنفس صناديق الاستثمارات التي يُخلق فيها الرأسمال المادي . لايزال العمل الخام (الرغبة في التضحية بوقت العمل) قائماً ، لكنه أصبح أقل أهمية بكثير في العملية الانتاجية ، ويمكن الحصول عليه ، بأية حال ، بثمن رخيص جداً في وقت هناك عالم بكامله من العمال الفقراء تحت الطلب .

المهارات والمعارف تقف وحدها اليوم كمصدر وحيد للميزة التفاضلية . أصبحتا المكوّن الرئيسي في موقع النشاط الاقتصادي في نهاية القرن العشرين . ان وادي سيلكون SiliconValley والطريق ١٢٨ Route 128 باتا معروفين اليوم لأن طاقة الذكاء الصناعي تصنع هناك ، ولا شيء غير ذلك يفضلهما على غيرهما من المواقع .

ومع اختراع الصناعات ذات القاعدة العلمية في القرن العشرين ـ كانت البداية صناعات الهندسة الكيماوية في ألمانيا ـ أصبح الاختراع المقصود لمنتجات جديدة مهم جداً . ومن يتوصل الى اختراع منتجات جديدة سيشرع في انتاجها في المراحل الأولى بربحية عالية والأجور العالية من دورة حياتها . وسينتقل الانتاج في خاتمة المطاف الى العالم الثالث ، ولكن سيغدو المنتج اذّاك كثيف العمل ، وسلعة ذات أجر واطئ وربحية واطئة . صناعة الأقمشة المثال الكلاسيكي في هذا الشأن . كانت هذه الصناعة هي التي دعمت الثورة الصناعية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، لكنها اليوم نموذج لما يصنع في العالم الثالث .

ولكن ما كان يطلق عليه «دورة الانتاج» من قبل لم يعد قائماً . ان فن الهندسة العكسية الى جانب تنامي الشركات متعددة الجنسية التي تُعنى باستخدام تكنولوجياتها حيث تقل كُلف الانتاج أدّيا الى عالم تتدفق فيه تكنولوجيات الانتاج الجديدة بسرعة تقارب سرعة تدفق الموارد الطبيعية . والتكنولوجيات الجديدة الملائمة للانتاج لا تستخدم بالضرورة حيث اخترعت أو من جانب الذين اخترعوها .

خذ الفيديو كاميرا (آلة التصوير ذات الفيديو) والمسجّل (وكلاهما اختراع أمريكي) والفاكس (اختراع أمريكي أيضاً) والسي دي (اخترعت من جانب الألمان) . لكن حين بلغت

هذه مرحلة البيع والاستخدام والأرباح ، أصبحت جميعها منتجات يابانية ، رغم أن اليابانيين لم يخترعوا أياً منها . ان اختراع المنتج لا يعطي البلد الذي توصل اليه سوى ميزة اقتصادية صغيرة جداً اذا كان هذا البلد ليس هو المنتج الأقل كلفة أيضاً . ان التكنولوجيا لم تكن أكثر أهمية اطلاقاً ، لكن ما هو مهم أكثر أن يغدو قائد تكنولوجيات العملية ، وما يعني أقل أن يصبح الأبرز في تكنولوجيات المنتج الجديدة .

ان مسألة أقل المنتجين كلفة هي مسألة أجور الى حد ما ، لكن المسألة الأكبر هي أن يصبح سيد التكنولوجيا العملية ، أن يحصل على المهارات ويعرف كيف يجمع بين الأشياء الجديدة ، ويمتلك قابلية ادارة العمليات الانتاجية . ولكي يغدو المشروع الناجح سيد تكنولوجيات العملية ، عليه أن يتدبر الأمر بحيث تكون لديه شبكة لا نظير لها من الاختراعات والتصاميم والتصنيع وتقنيات البيع والمواصلات والخدمات التي يستطيع أن يوفرها المنافسون . ان سر التفوق يكمن ليس في أن تكون كثيف العمل أو كثيف رأس المال ، أو حتى تكون حازم الادارة ، وانما في الحصول على قاعدة المهارات في جميع أجزاء التنظيم بحيث يغدو هذا التنظيم الجزء المكون الأقل كلفة في جميع هذه النشاطات .

كثيراً ما تدرس النظرية الكلاسيكية بشأن المزايا التفاضلية كما لو أن كل واحد ينتفع من التجارة . تكنيكياً هذا ليس بالصحيح . فالدخل الكلي ينمو في أي بلد يستفيد من المزايا التفاضلية . ولكن هناك أفراداً في اطار البلد الواحد سيخسرون . ما تراه النظرية هو أن أولئك الذين يكسبون من التجارة الدولية يتلقون دخلاً اضافياً كافياً لقاء نشاطاتهم بحيث يستطيعون تعويض أولئك الذين يخسرون في التجارة الدولية . واذا كان هذا التعويض لا يعطي في الواقع (هو لا يعطي مطلقاً في الغالب) ، فمن المعقول جداً أن يعارض الخاسرون التجارة الدولية .

لكن الخسارات وفقاً للنظرية الكلاسيكية قليلة جداً في العادة . يفترض أولاً أن وجود العمالة الكاملة ، والتجارة الحرة ، لا يدفع أحداً ما الى البطالة . ويفترض ثانياً أن كلف النقل تعادل الصفر . وأن لا يكون رأس مال بشري أو مادي ـ اقليمي أو صناعي أو ما هو خاص بمشروع ما عرضة للدمار حين يرغم العمال على الانتقال بين الأقاليم والصناعات والمشاريع . ثالثاً ، يفترض أن تتساوى العائدات في كل مكان . فلكل صناعة ذات المعدل من العائد بالنسبة للرأسمال البشري أو المادي . وان كل مشروع يدفع ذات المعدل من الأجور للعامل الذي يرغب في اعطاء ساعة من وقته . بالتالي ، فانه اذا ما أجبر على الانتقال فان الأجور لن تتغير كثيراً ، أو لن تتغير أبداً .

في النظرية الكلاسيكية للمزايا التفاضلية ، لا دور للحكمة في تحديد مكان الصناعة . فهناك مكان «سليم» لأن تفعل أي شيء منحته الموارد الطبيعية وعامل التناسبات : فلو أن كل شيء تم بالشكل «السليم» فان انتاج العالم سيبلغ حده الأعلى . والحكومات الحكيمة تدرك أية محاولة لتغيير قرارات الموقع الخاص ستثقل ، ببساطة ، كاهل الاقتصاد بتكاليف الكفاءة الناجحة عن وضع النشاطات الاقتصادية في أماكنها «الخاطئة» .

هذه المجموعة من الأفكار قادت الى ما ينسب من كلمات خالدة لرئيس مستشاري الرئيس بوش الاقتصاديين ، مايكل بوسكن : «لا فرق بين أن يصنع القطر رقائق البطاطا أو رقائق الكومبيوتر»[٨] .

لكن ليس من بين هذه الافتراضات ما هو صحيح بالطبع . فالتجارة قد تسبب البطالة . فأولئك الذين يفقدون فرص عملهم حين تتسع الاستيرادات غالباً ما يبقون عاطلين لفترات طويلة . نظرياً ، تستطيع الحكومات أن تحفز اقتصاداتها للحيلولة دون بطالة أعلى ، لكنها لا تفعل ذلك في العادة . هناك تكاليف لنقل الناس بين الاقاليم والصناعات والمشاريع . وفي التجربة ، لا تتعادل الأجور ومعدلات العائد على الرأسمال حتى في الفترات الطويلة من الزمن .

في عام ١٩٩٢ كان معدل الأجور الامريكية في صناعة السيكاير يبلغ ٢٠,٦٨دولاراً ، وفي صناعة البيرة ١٩,٧٠دولاراً ، وبلغ ٥,٩٤دولاراً في صناعة ملابس النساء و٥,٢٩ في مؤسسات الغذاء والشراب[٩] . واذا ما حسبت المنافع الاضافية فان هذه التفاوتات تزيد بمقدار الربع[١٠] . والمعدلات الوسطية للعائد في الأسهم المشتركة تفاوتت ما بين ٢٧٪ في المواد الصيدلانية الى٢٦٪ في السالب في صناعة مواد البناء عام ١٩٩٢[١١] . والنظر في عوائد المشروعات بدلاً من الصناعة يضعنا أمام تفاوتات أكبر من هذه .

مثل هذه التباينات تستمر لفترات طويلة من الزمن . ان اقتصادات العالم ـ الفعلي دينامية ولا تستقر أبداً في صورة عالم متوازن للأجور المتساوية أو معدلات متساوية للعائد . لقد أصبحت المواد الصيدلانية قضية سياسية ساخنة لأنها ولدت أعلى معدل للعائد عن الرأسمال لكامل الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية أساساً . وقد دفعت صناعة البترول أجوراً تزيد عن المتوسط (+٢٩٪) ودفعت الخدمات المنزلية أدنى من المتوسط (-٣٦٪) بشكل ثابت . ان الاجور لا تعتمد تماماً على الانتاجية الفردية . ان الاقتصاديين الأمريكان من حملة شهادة الدكتوراه العاملين في فريق امريكي يحصلون أكثر بكثير مما يحصل أمثالهم العاملين في فرق بريطانية . ومعارفهم ليست أقل من معارفنا ، لكنهم يولدّون

عائداً أقل مما يبذلونه من نشاط بسبب انتاجية الأعضاء الآخرين في الفرق التي يعملون فيها . ان قيمة ما يمتلكه أي فرد من المعارف تعتمد على الشطارة التي تستخدم فيها في كامل النظام ـ قابليات تمثل المعارف لدى كل من البائعين والمجهزين . هذه الحقائق لا تغير من الاستنتاج القائل بأن هناك منافع صافية من التجارة الدولية ، ولكنها لا تعني ان الخسائر الاجمالية وان عدد الخاسرين لا يمكن أن يكون كبيراً . فلو أن الرابحين يعوضون الخاسرين فعلاً ، فان الرابحين ربما سيخسرون معظم ما نالوه من أرباح . الخاسرون هم في العادة كثيرون جداً ، هم يخسرون مقادير من دخولهم . والسعي للحيلولة دون خسائر كهذه ليس بالأمر المعقول .

ثمة طبقة أخرى من التعقيدات تُضاف للأمر حين تسود النظام صناعات طاقة الذكاء الصناعي التي تستند الى البحث والتطوير والمهارات البشرية . ان المستثمرين لا يستجيبون فقط الى مجموعة ثابتة من الفرص الاستثمارية . فاستثمارات البحث والتطوير تخلق مجموعة من الفرص الاستثمارية . والبلدان المختلفة . لا تملك ذات المجموعة من الفرص الاستثمارية .

يتعين اختراع صناعات المستقبل . ففي العصر المقبل يلزم البلدان توظيف الاستثمارات في حقول المعرفة والمهارات التي تخلق مجموعة من صناعات طاقة الذكاء الصناعي التي توفر لمواطنيها أجوراً عالية ومستويات معيشة عالية . على عكس ذلك كانت صناعات الموارد الطبيعية في الجوهر نوعاً من «حق المولد» . كان المرء يولد في بلد ما مع قدر كبير من الموارد الطبيعية وآخر يولد في بلد لا يملك منها شيئاً . اما صناعات طاقة الذكاء الصناعي فهي ليست من مثل هذا الحق . اذ لا يستطيع أي بلد أن يحصل عليها دون جهد ودون أن يوظف الاستثمارات الضرورية لخلقها .

لاتزال نظرية المزايا التفاضلية باقية . لكن الميزة التفاضلية لبلد ما انما تُخلق بما يحققه هذا البلد ـ أي بما تحققه الاستثمارات بالضبط . فاذا لم يحصل بلد ما على قاعدة المهارة الضرورية ، حملة شهادات الدكتوراه في المايكرو بيولوجيا فانه لن يحصل على صناعة التكنوبيولوجيا .

كثيراً ما يقلق المراقبين الأمريكان النمو المتعاظم في قطاع الخدمات ذي الأجور التي تنخفض عن المعدل . ان هذه الهواجس ، رغم كونها مفهومة ، الا أنها ليست مما يقلق حقاً .

تأريخياً ، كانت بياناتنا الاحصائية تقسم الصناعات الى زراعية واستخراجية وانشائية وتصنيعية وخدمية . وهي تقصد بالخدمية صنفاً متعدد الأجناس يضم كل شيء لا يدخل في

الاصناف الأربعة الأخرى . ان الخدمات متباينة كثيراً بحيث لا تعود صنفاً يثير الاهتمام . ان الصناعات الخدمية تدفع ، في المعدل ، أجوراً تقل بمقدار الثلث عن تلك التي تدفع في التصنيع . غير ان بعض صناعات الخدمات ، كالتمويل والأدوية ، تدفع أعلى الأجور في الاقتصاد .

ان المسألة الحقيقية لا تكمن في نمو الخدمات وانما تكمن في كون الاقتصاد يحقق أو لا يحقق انتقالاً ناجحاً من الصناعات ذات الأجر الواطئ والمهارات الواطئة (بعضها موجود في كل أصنافنا الاحصائية القياسية) الى صناعات ذات أجر عالٍ ومهارات عالية (بعضها موجود في كل أصنافنا الاحصائية القياسية) . ان اثنتين من الشركات الاثنتي عشرة الكبرى في عام ١٩٠٠ (باسفيك مَيْل وبيلز غاز) كانتا شركتي خدمات ، واثنتان من الصناعات التي تحظى لدى اليابانيين بأكثر الاهتمام بعد تسعين عاماً (صناعات الاتصال عن بعد ، والكومبيوتر سوفت وَيْر) هي صناعات خدمية أيضاً . ان النجاح أو الفشل انما يعتمدان على كون البلد يحقق انتقالاً ناجحاً الى صناعات طاقة الذكاء الصناعي للمستقبل أو لا ـ وليس على حجم أي قطاع خاص .

في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي ، الاقتصاد العالمي هو اقتصاد دينامي . وفي حالة انتقال مستديمة . اذ لا تمر فترات طويلة من الزمن دون تغير تكنولوجي تستطيع فيه المنافسة معادلة الأجور ومعدل مردود الأموال المستثمرة بحيث تغدو جميع النشاطات متساوية الربح ، ولا يعود ما يفعله المرء أمراً يشغل البال . فبينما توجد ، بالتأكيد ، قوى سوق تعادل المردودات فان بعض المشاريع والصناعات تواصل تحقيق أجور ومردودات تفوق المعدل لفترات طويلة من الزمن . وهي تحقق ذلك بالانتقال من منتج الى آخر ضمن العائلة التكنولوجية الواحدة وبسرعة بحيث لا تكون هناك فرصة تقريباً لأولئك الذين هم ليسوا من ذات الصناعة للدخول فيها بسرعة كافية (اذ هي تحتاج الى وقت معين لتطوير طاقة الذكاء الصناعي ومهاراتها) تسمح بتحقيق عائد أعلى من المعدل في هذه النشاطات . ففي الوقت الذي يدخل فيه الآخرون هذا الميدان يكون مَنْ سبقوهم قد انتقلوا الى مرحلة جديدة من نشاطاتهم لاستبدالها بنشاطات أكثر جدة وأعلى مردوداً .

ان حدود التكاليف من أجل الدخول في هذه النشاطات عالية ، الزمن الضروري للحاق بقادة السوق طويل . فللحاق بصناعة الطائرات الأمريكية على سبيل المثال ، تطلب من صناعات الايرباص الأوربية أكثر من عقدين من الزمن وأكثر من ٢٦ مليار دولار من الأموال العامة[١٢] .

ان المفهوم الاقتصادي بشأن التوازن نافع لأنه يميّز الاتجاه بعيد المدى للقوى الاقتصادية ، لكنه لا يعود مفهوماً نافعاً حين يُراد به وصف الواقع الاقتصادي في أية لحظة من الزمن . ففي كل لحظة يعمل الاقتصاد في فترة من عدم التوازن الدينامي قصيرة الأمد ، متحركاً باتجاه التوازن ، ولكن بتغيّر دينامي بسرعة تظل أقل نسبياً من الزمن الضروري للوصول الى التوازن بحيث لا تستطيع فترات عدم التوازن القصيرة الأمد ان تجد فرصة لتصبح فترات توازن طويلة الأمد .

خلال فترات عدم التوازن كهذه هناك فرصة للحصول على أجور عالية جداً ومعدلات عالية جداً لمردود الرأسمال المستثمر . فشركة Intel بسبقها الآخرين بجيل واحد من صنع الـ Microprocessor ، المعالج ، حققت أرباحاً تصل الى ٢٣٪ من المبيعات . وكان صافي عائداتها للموجودات قد بلغت ١٧٪ برغم انها وضعت جانباً ٥٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف تعديل خلل في رقائق البانتيوم Pentium chips[١٣] . لكن مايكروسفت بقفزة واحدة في ميدان (السوفت وير) حصلت على دخول صافية بلغت ٢٤٪ من مبيعاتها عام ١٩٩٥[١٤] . هذه العائدات فاقت التوازن وجعلت من بل غيتز Bill Gates أغنى شخص في الولايات المتحدة ، تبلغ ثروته الصافية ١٥ مليار دولار قبل أن يتجاوز الأربعين عاماً من عمره .

مثل هذا الأمر لن يدوم الى الأبد (في الكتابات الاقتصادية يعرف هذا بالريع الظاهري غير التوازني disequilibrium quasi-rents) . ولكن من الممكن أن يستمر لسنين طويلة ـ استمرت أرباح إنتيل Intel فوق المعدل لأكثر من عشر سنوات . ان هذه الفرص الربحية هي المعادل الحديث لاكتشاف إلدورادو ، مدينة الذهب . انه لجميل جداً أن تحصل عليها وهي تدوم وتولّد ثروة ثابتة لا تختفي بعد أن يكون منجم الذهب قد أعطى آخر قيراط من الذهب . من أحداث كهذه تصنع الثروات الشخصية والوطنية .

ان المشروع أو القطر الذي يرغب في الاحتفاظ بالموقع القيادي للتكنولوجيا لكي يولد أجوراً وأرباحاً تفوق مستوى التوازن ، يلزمه أن يشارك في العملية التطورية لصناعة طاقة الذكاء من أجل ان يظل في الموقع السليم للاستفادة من ميزة الثورات التقنية والاقتصادية التي تظهر بين الحين والآخر . ان ثمن الازاحة عن مثل هذه الصناعات ليس مجرد كلف نقل الناس والرأسمال الثابت من صناعة أو موقع جغرافي الى آخر ، أو مجرد الأجور الأوطأ التي سيحصل عليها من يُستغنى عنه من العمال حين يعاودون العمل في موضع أو صناعة أخرى . على المدى القصير والمتوسط ستكون الكلف الحقيقية خسارة الأجور والأرباح العالية التي

يمكن أن يحصل عليها المرء اذا ظل محتفظاً بالحافة القيادية لموجة التكنولوجيات الحديثة . اما في المدى البعيد فان الثمن سيكون سد الأبواب بوجه التطور المستقبلي والعجز عن المشاركة في فرص الأجور العالية التي ستبرز . ان البلدان التي لم تصنع الى الآن رقائق الذاكرة ، الرام ram (random access memory) لن يكون بوسعها أن تصنع المُعالج micro-pocessore .

واذ كفّت المواد الطبيعية عن السيادة على النشاط الاقتصادي في عالم صناعة طاقة الذكاء الصناعي ، وتوقف عامل التناسبات عن العمل في عالم اسواق المال العالمية والاتصالات العالمية ، وصار يتوالى ظهور المنتجات الجديدة بسرعة لا تعود فيها هناك فرصة كافية لتطور التوازن في أسواق العمل ورأس المال ، وغدا ثمن الانتقال باهظاً جداً ، وظلت البطالة العالية والمستديمة حقيقة عالمية في الحياة ، فان العالم الحقيقي قد تحرك بعيداً عن النظرية الكلاسيكية بشأن المزايا التفاضلية . ان التجارة لاتزال تعطي أرباحاً صافية كبيرة ، ولكن كيف اضطربت هذه المنافع ، ومن يتلقى المنافع والخسارات ، تلك مسألة يزداد تعقيدها أكثر فأكثر .

المهارات هي المورد الوحيد للمزايا التفاضلية الجوهرية على المدى البعيد

مع طرح كل شيء آخر عن المعادلة التفاضلية أضحت المعرفة المورد الوحيد في خاتمة المطاف للمزايا التفاضلية الجوهرية ، غير أن المعرفة لا يمكن استخدامها الا من خلال مهارات الأفراد . وكما هو الشأن مع كل شيء آخر ، فان المعرفة والمهارات تتحركان حول العالم ـ ولكن بأبطأ من أي شيء آخر . فالتعلم والتدرّب يحتاج الى وقت طويل لكي يتم ، وكثير من المهارات المناسبة لا تُدرّس في المعاهد التعليمية الرسمية ، ولكن مهارات العملية يمكن تعلمها في ظروف الانتاج . ان نظرية تصميم أشباه الموصلات (Semiconductors) هي سهلة نسبياً على التعلم . غير أن البناء الفعلي لأشباه الموصلات الى حد القدرة على الاحتمال المطلوبة (أقل من نصف جزء من الألف من المليمتر ـ نصف مايكرون) هو صعب جداً .

ان تقنيات النقل والاتصالات تعني اليوم ان العمال المهرة في العالم الأول يمكنهم أن يعملوا معاً وبفاعلية مع العمال غير الماهرين في العالم الثالث . فالمكوّنات التي تتطلب

المهارة يمكن ان تصنع في العالم الأول ثم تشحن الى العالم الثالث وتجمع هناك مع المكونات التي تتطلب مهارة واطئة والتي تصنع هناك . فمع وضع العمال الماهرين في العالم الأول معاً مع العمال غير الماهرين ذوي الأجر الواطئ في العالم الثالث ستنخفض التكاليف سامحة للأرباح بالارتفاع ، واعطاء الفرصة لبعض العمال المهرة في العالم الأول في نيل أجور أعلى أكثر مما يمكن أن يحصلوا عليها اذا استمروا في العمل مع العمال غير الماهرين ذوي الأجر العالي في العالم الأول .

يمكن جلب مهارات البحث والتصميم الكترونياً من العالم الأول . وما يباع يمكن ارساله بسرعة الى مصنع العالم الثالث ، وباعة المفرد يعرفون ان سرعة التوزيع لا تتأثر بشكل هام بالموقع الذي تم فيه الانتاج . ان الاتصالات الفورية والنقل السريع يعني أن الأسواق يمكن أن تخدم بصورة فعالة من نقاط الانتاج في الطرف الآخر من الكرة الأرضية .

والشركات متعددة الجنسية (أو متعدية الجنسية) تشغل المركز في هذه العملية ، لأن قراراتها بشأن المكان الذي ستحفظ وتطور فيه القيادة التكنولوجية هي القرارات المركزية التي تتحكم بتحديد الموقع الذي سيوجد فيه معظم فرص العمل الجيدة جداً[١٦] . ان الشركات متعددة الجنسية اذ تقرر وضع مهاراتها القيادية ذات الأجور العالية في الولايات المتحدة ليس بسبب كونها مشاريع أمريكية وانما فقط اذا كانت أمريكا تقدم أقل التكاليف لتطوير هذه المهارات التكنولوجية القيادية . ان البلدان التي تقدم الفرصة لتطوير القيادة والتكنولوجيا بأقل التكاليف ، هي تلك البلدان التي توظف الاستثمارات الأكبر في البحث والتطوير ، والتعليم ، والبنية التحتية (أنظمة الاتصالات عن بعد... الخ) الضرورية لاستغلال المواقع القيادية . والثروة الوطنية ستذهب الى تلك البلدان التي أقامت صروحاً للمهارات يقوي بعضها بعض .

سيصبح من اللازم انشاء وادارة منظمات ذات مهارات عالمية . وسيكون أولئك العاملون الماهرون في تأليف شبكات المعرفة العالمية الضرورية ، مؤهلين للحصول على أعلى الأجور التي تعطى لعمال المعرفة ـ نخبة النخبة .

في الماضي كان يمكن أن يحصل عمال العالم الأول مع مهارات العالم الثالث على أجور اضافية لمجرد أنهم يعيشون في العالم الأول . هنا هم يعملون بمعدّات أكثر ، وبتكنولوجيا أفضل ، ويعاونهم عمال أكثر مهارة من أولئك الذين يعملون مع العالم الثالث ويعيشون في العالم الثالث . ان هذه العوامل المتممة ترفع بشكل فعّال انتاجيتهم وأجورهم الى أكثر مما لو كانوا يعملون في العالم الثالث . ان هذه الأفضليات قد ولّت . ان ما يدفع لهم اليوم يعتمد

على مهاراتهم ـ ودون أن تقارن بمهارات جيرانهم . على العموم ، سيحصل أولئك الذين يمتلكون مهارات العالم الثالث في اقتصاد المستقبل أجور العالم الثالث حتى وان كانوا يعيشون في العالم الأول .

ان العمل غير الماهر سيشترى ببساطة حيثما يكون رخيصاً في أي مكان من العالم .

لو نظر المرء الى تلك الشركات التي حققت تقدماً مفاجئاً في المعرفة والتقنيات في أوائل التسعينات سيتضح له أن هناك كثيراً من الانتاجية أمكن الحصول عليها من خلال اختراق الجدران الوظيفية الفعالة والتقليدية لميادين مثل البحث والتطوير ، والتصميم ، والتصنيع ، أو البيع ، ومن خلال دفع اتخاذ القرار الى أبعد داخل المنظمة من أجل اختزال الموروث الاداري . لكن جميع هذه النشاطات تتطلب قوة عاملة في القاعدة أفضل تعليماً وأكثر مهارة بكثير . وعلى أولئك الذين يشغلون القعر أن يكونوا قادرين على فهم ستراتيجية الشركة بشكل جيد ، لأن معرفتهم المحلية الوثيقة تمكنهم من اتخاذ القرارات التي كان يتخذها «الرؤساء» في ظل النظام السابق .

لو أن شخصاً على رصيف التفريغ يدير نظاماً للسيطرة مبرمجاً على الكومبيوتر يسجل في الحال على الكومبيوتر الذي يمسكه بيديه المواد الموزعة ، ويوفر له الكومبيوتر فوراً ايصالاً (فاتورة) يعطيها لسائق الشاحنة ليأخذها معه ليسلمها الى شركته (متخلصاً بذلك من مكاتب المحاسبة ذات العدد الكبير من الموظفين التي تتولى عمليات البيع والشراء) حينئذ لا يعود هذا الشخص على رصيف التفريغ مجرد شخص يحرك الصناديق . لكن هذا الشخص ، رجلاً كان أو امرأة ، يتطلب أن يتقن مجموعة من المهارات المختلفة جداً .

كان مشغلو المصانع وعمالها من خريجي المدارس الثانوية عادة ، وربما الذين تسربوا من المدارس الثانوية ، أما اليوم فان ١٦٪ من هؤلاء ممن درس في الكليات دون أن يتخرج منها ، و٥٪ ممن تخرجوا منها . وفي الانتاج الذي يقوم على القياسات الدقيقة والأعمال البارعة بلغت نسبة الذين تسرّبوا من الكليات أو تخرجوا منها ٣٢٪[١٧] . والنسبة أعلى لدى العمال الجدد .

في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي ، تتطلب النجاحات الاقتصادية ، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو البلد ، مجموعة من المهارات المكثفة الأحدث ، تفوق ماكان يتطلب توفره في الماضي . ان المهارات بذاتها لا تضمن النجاحات ، وانما يتعيّن أن توضع معاً في تنظيمات ناجحة . ولكن لا تنظيمات ناجحة من دون مهارات .

ان ما ميّز الثورة الصناعية كونها استبدلت ببطء العاملين غير الماهرين بآخرين

ماهرين . ولكن في معظم مراحل تطورها ، كانت الاستثمارات العامة في حقل التعليم قد رفعت من عرض المهارات بسرعة طلب السوق على الأقل . وربما بأسرع منه . لم يحدث هذا مصادفة . لقد ابتدع التعليم العام الالزامي والشامل والجماهيري من جانب اقطاب صناعة الأقمشة في نيو إنكلاند الذين احتاجوا الى عمال أفضل تعليماً في مصانعهم . كانت دوافعهم انسانية الى حد ما واقتصادية من الجانب الآخر . كانوا يرغبون في دفع الضرائب لتمويل التعليم ، لكنهم كانوا عازفين عن دفع كامل التكاليف . كانا يرغبون في مساعدة دافعي الضرائب الآخرين . وقد مالت طبيعة الاستثمارات في حقل التعليم الى المساواة في عهد الحكومات الديمقراطية . وسمحت الاستثمارات الحكومية ، تأريخياً ، لغير الماهرين بالتحول تدريجياً الى عمال ماهرين ـ في البدء ، من خلال المدارس الابتدائية المجانية ، ثم من خلال المدارس الثانوية المجانية ، وأخيراً من خلال التعليم الجامعي المجاني (لائحة G1 ـ ٩١ مليار دولار كمنح و١٠٣ مليار دولار كقروض ـ بسعر الدولار اليوم) أو قليل الكلفة (العام) أو المدعوم (زمالات خاصة)[١٨] . ولولا الاستثمارات الحكومية في التعليم ، لظل التعليم دون شك حكراً على الأغنياء كما هو الشأن في البلدان التي خلت من الاستثمارات الحكومية في التعليم . لقد خلقت الاستثمارات الحكومية في ميدان التعليم الطبقة الوسطى .

تلت تلك فترة من التطور البطيء ولكن من نوع (التوازن المنقّط) حين أصبحت مجموعة المهارات التي يتطلبها الاقتصاد تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي كانت تُطلب في الماضي . هذه الحاجة المتنامية يمكن تلمّسها في الدراسات الراهنة ، التي تظهر أن معدلات العائد المتحققة من استثمارات المهارة أكثر من ضعفي تلك الاستثمارات في المشروع والمعدات[١٩] . بيد أن الدعم الذي تحظى به استثمارات المهارة المتساوية العامة يجري تخفيضه تخفيضاً كبيراً ـ تحل القروض محل الزمالات الخاصة وتزاد أجور الدراسة ، بشكل حاد ، في الجامعات العامة مع سحب صناديق دافعي الضريبة . وتحل القروض الفدرالية محل الزمالات الفدرالية ، ويجري تخفيض الانفاق العام على التعليم بأكثر من التخفيض النسبي على المستويين الاتحادي والولاية حيث يجري تخفيض الميزانية .

لا شك أن العرض الضروري من المهارات سيرتفع في العهد المقبل ، لكن هذه الاضافات في العرض لا تأتي بالضرورة ، وربما لن تأتي ، من العمال غير الماهرين الذن يعيشون الآن في العالم الأول . فمع القدرة على صنع أي شيء في أي مكان من العالم والبيع في أي مكان من العالم ، فان شركات الأعمال يمكنها أن تلتقط الماهرين أو مَنْ هم أسهل (أرخص) ليغدوا ماهرين من أي مكان وجدوا فيه . ان بعض بلدان العالم الثالث توظف الآن استثمارات ضخمة

في التعليم الأساسي . والشركات الأمريكية غير ملزمة باستنجار خريج المدرسة الثانوية الأمريكي اذا كان هذا المتخرج ليس في المستوى العالمي . وليس من مسؤوليتها ما يشكوه هذا المتخرج أو هذه المتخرجة من نواقص تعليمية . فربما يكون الاستثمار لتوفير المهارات الضرورية التي يتطلبها السوق عند خريج المدارس الثانوية الصيني والحسن التعليم أكثر جاذبية (أقل كلفة) من الاحتفاظ بالأمريكي الذي لم يكمّل الدراسة الثانوية أو الذي تخرج منها لكنه لم يتدرب جيداً . ان الاحصاءات بشأن مؤشرات الأجور الهابطة تشير الى أن العمال غير الماهرين في العالم الأول في طريقهم لأن يصبحوا عمالاً هامشيين .

في الاقتصاد العالمي ، ما يعرفه الاقتصاديون بـ «نظرية عامل تساوي الأسعار» يرى ان العامل الأمريكي الذي لا يعمل بموارد طبيعية تزيد عمّا يعمل بها العامل من كوريا الجنوبية (ولن يستطيع أحد ذلك لأن هناك اليوم سوق عالمية للمواد الخام تتساوى فرص الجميع في الحصول عليها) ، والذي لا يعمل برأسمال يفوق ما يعمل به الكوري الجنوبي (ولن يستطيع أحد ذلك ، لأن هناك اليوم سوق للرأسمال المالي العالمي حيث يستطيع أي امرئ أن يقترض من سوق المال في نيويورك أو لندن أو طوكيو) ، والذي يعمل بمعونة عمال متممين ماهرين يزيدون عمّن يعملون مع العامل الكوري الجنوبي (ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك طالما كان بوسع الشركات متعددة الجنسية أن ترسل المعارف والمهارات الى أي مكان في العالم تحتاج اليه) والذي لا يعمل بتكنولوجيا أفضل مما لدى الكوري الجنوبي (وقليل يستطيع ذلك ، لأن الهندسة العكسية شكل من الفن الدولي الذي تتحرك بواسطته تقنيات الانتاج الجديدة حول العالم بسرعة كبيرة ، وكوريا الجنوبية توظف الآن في مجال البحث والتصميم بمعدلات تفوق ما تفعله كثير من الدول المتقدمة ، وان الشركات متعددة الجنسية تستخدم تقنياتها الجديدة في كوريا الجنوبية اذا كانت هي المكان الأرخص بالنسبة إليها) ، هذا العامل الأمريكي سيجد أنه ينبغي أن يعمل في أي مستوى للمهارة بأجور تكافئ ما يحصل عليه أمثاله في المستوى في كوريا الجنوبية . وطبقاً للمهارات سترتفع الأجور الكورية الجنوبية وستنخفض الأجور الأمريكية حتى يتساوى الجانبان . في تلك النقطة سيحدث عامل توازن الأسعار .

حتى أوائل السبعينات لم يكن ثمة اقتصاد عالمي حقاً . وكان العمال الأمريكان غير الماهرين يتلقون أجوراً أفضل لأنهم كانوا أمريكان . كانوا يعملون في أعمال أكثر أتمتة وبمزيد من المواد الخام ، ويستخدمون عمليات كثيفة رأس المال ، ومعهم عمال ذوو مهارات أكثر ، ويستخدمون تقنيات أفضل مما كان يحصل عليها كلها العمال الكوريون الجنوبيون . غير أن هذه الأفضلية آخذة بالتلاشي ـ وستختفي في النهاية كلية .

ان أياً من صناعات طاقة الذكاء الصناعي التي عُرف بها اليابانيون ليست ذات وطن طبيعي ، والموقع الذي ستوجد فيه هذه الصناعات السبعة يتحدد بمن ينظم طاقة الذكاء الصناعي للاستحواذ عليها . ان تنظيم الذكاء الصناعي ليس مجرد انشاء نظام للبحث والتطوير يجعل من الأمة على الحافة القيادية للتكنولوجيا في أي من هذه الميادين السبعة ، وانما تنظيم قوة عاملة من القمة الى القاعدة لديها من طاقة الذكاء الصناعي ما هو ضروري للسيطرة على انتاج وتوزيع التقنيات التي تسمح لها بأن تصبح المنتج الأقل كلفة في العالم في هذه الميادين السبعة .

لقد أصبحت ستراتيجيات التكنولوجيا مركزية في لعبة الاقتصاد العالمي اليوم . وسيواجه الأمريكان منافسين آخرين لديهم ستراتيجيات للاستحواذ على الصناعات الستراتيجية الرئيسية في عالم الغد . وصناعة الايرباص الأوربي خير مثال على هذه الحقيقة في الوقت الراهن . في عام ١٩٩٤ تلقت الايرباص طلبات لبناء طيارات تفوق ما تلقته شركة بوينغ الأمريكية . فماذا كان الرّد الأمريكي على صناعة الايرباص ؟ ولكن مهما يسوقه الأمريكان للتدليل على أن أوربا قد «بدّدت» كثيراً من أموالها لتطوير الايرباص ، فان هذه الصناعة قائمة ولن تخلي الميدان . ويتعيّن على أمريكا أن تطور سياسات صناعية دفاعية لتعالج الأوضاع التي تستهدف فيها البلدان الأخرى واحدة من الصناعات الرئيسية الأمريكية ـ حتى وان قرر الأمريكان أن لن تكون لهم سياسات صناعية هجومية . فما هو صحيح في الرياضة صحيح أيضاً في الاقتصاد . ان من يتخذ موقف الدفاع في اللعب طوال الوقت ولن يلجأ الى الهجوم لن يكسب أبداً .

ان الستراتيجية التكنولوجية لا تعني أن الحكومة تنتقي الناجحين والخاسرين . فالسوق الأوربية المشتركة تنتقي ما تعتقد فيها أنها تكنولوجيات ساخنة ثم تعلن أن لديها أموالاً للتزاوج في برامج مثل Jessi أو Espirit أو Eureka بحيث اذا أقدمت ثلاث شركات على الأقل من بلدين مختلفين بمشروع جيد وبنصف المال المطلوب ، تبادر الحكومة الى اضافة نصف المال الآخر المطلوب . الحكومة لا تنتقي الرابحين أو الخاسرين وانما توسع الآفاق الزمنية وحجم العمليات وتجعل من الأرخص للشركات أن تلعب لعبة الغد .

ان السياسات التكنولوجية لبلد ما هي ستراتيجيتها الصناعية . فهي تقرر أين ينبغي للبلاد أن تلعب اللعبة . وبالعكس فان الاستثمارات التكنولوجية تتطلب ستراتيجية صناعية . ولكن ما هو الستراتيجي وما هو غير الستراتيجي ؟ .

من أجل أن توظف استثمارات البحث والتطوير R&D في موضعها الصحيح ، يتوجب

على أمريكا أن تحلل نقاط قوتها ونقاط ضعفها في المهارة والتكنولوجيا ، كذلك نقاط القوة والضعف لدى منافسيها . عليها أن تتفهم مفاتيح الموقع المناسب لتحقيق النجاحات الاقتصادية . فهل ان قيادة صناعات المستقبل في مجال الاتصالات عن بعد يمكن الحصول عليها من خلال تدعيم قيادة أمريكا المختبرية في التكنولوجيات الرئيسية أو في انشاء قاعدة لاختبارات الألياف البصرية كتلك التي يجري بناؤها الآن في ألمانيا الشرقية ؟ .

تكنولوجيات طاقة الذكاء الصناعي وطبيعة الشركة

ان تكنولوجيات الاتصالات كاستخدام الفيديو الرخيص والعالي النوعية للتحاور وعقد المؤتمرات بمشاركة المندوبين وهم في مواقع عملهم المتباعدة والمختلفة تحوّل «وستواصل تحويل) الاتصالات والقيادة ووظائف السيطرة الداخلية (أو ما يدعوه العسكريون C3) لعالم الأعمال . حين يجري تقديم التقارير من شخص لآخر ، فكم من الأشخاص يمكنه تقديم التقارير بشخصهم الى أشخاص آخرين ـ عشرون ؟ ثلاثون ؟ مهما كان العدد ، أقسم مجموع الناس العاملين في شركة ما على هذا العدد وستحصل على عدد المستويات الضرورية للتسلسل الهرمي . وحين يراد جمع أولئك ، الذين يقدمون التقارير لبعضهم ، معاً بحيث يلتقون وجهاً لوجه ، فان ضرورات الاتصالات والقيادة والاشراف تفرض كثيراً من المستويات الادارية أو التراتب الاداري ، ووجود مقرات واسعة للشركة .

ومع ذلك ، ففي عصر التفاعلات الالكترونية ، لا تتقرر بالضرورات المادية قضايا من يقدم التقارير للآخر ، وكم عدد الناس الذين يقدمون التقارير لكل مراقب ، وأين يكون موقع من يُقدم التقارير ، ومن تُقدم له . كما أن معرفة ما يدور من أحاديث في الشركة (من يرتقي ومن يهبط) والبحث عن عرّاب يساعد في تقدم سبيل الواحد للترقّي (وهما في العادة أهم سببين للرغبة في الحصول على مكتب في مقر الشركة) لا يعودان يتطلبان مكاناً مادياً في مقر الشركة بعد اليوم . وجغرافيا حلت انظمة الـ C3 المرنة ، كما يقول العسكر ، محل أنظمة الـ C3 الثابتة .

وكما أوضحت جو آن ييتز ، الاستاذة في MIT ، في كتابها الرائع حول الاتصالات في الشركة ، لاتزال ، والى حد مدهش ، انظمة الـ C3 في الشركة الحديثة تتشكل على الصورة التي ارستها سكك الحديد في القرن التاسع عشر[٢٠] مباشرة . كانت تلك هي المؤسسات

الأولى التي احتاجت الى أنظمة الاتصالات والقيادة والأشراف التي يمكن أن تعمل عبر مناطق جغرافية واسعة . كانت تواجه أيضاً مشكلة خاصة . فلكون القطارات قد اخترعت قبل التلغراف ، كانت هي أسرع وسيلة معروفة حينذاك للاتصالات . كيف كان بوسع العاملين آنذاك أن يوفقوا بين انتظام حركة القطارات على سكة واحدة ، وتجنيبها التصادم ببعضها في الوقت الذي كان القطار ذاته أسرع وسيلة للاتصال حتى ذلك الحين ؟ .

كان الحل هو التنظيم التسلسلي الذي يسير وفق الجدول الزمني ، وكتاب القواعد ، وساعة التوقيت . نزولاً كان التنسيق يتم من خلال قواعد وأوامر مكتوبة ؛ وصعوداً الاتصالات من خلال الخبرة وعرض التقارير عن التقدم الحاصل في الاجتماعات . لقد صمم لجعل نقل الأوامر بصورة مفصلة الى قاعدة الشركة أكثر فاعلية ، لأن الأوامر الصادرة الى القاعدة أكثر أهمية من صعود المعلومات لتسيير القطارات بأمان .

ان شركاتنا الحديثة لا تزال ، والى حد مدهش ، تسير على المنوال ذاته رغم أن مشاكلها تختلف جداً ، وتتوفر لديها أساليب مختلفة للاتصالات .

ان حلقات التسلسل الهرمي هي الى حد بعيد محوّلات فقيرة لنقل المعلومات الى الأعلى في المنظمة . فالمعلومة غير المنظمة أو غير المتبلورة تميل الى الضياع كلما صعدت الى الأعلى من شخص الى آخر . فكم من هم في الأسفل لا يودون إبلاغ رؤسائهم الأنباء السيئة (اذ يتلقون اللوم دائماً) والرؤساء لا يرغبون في أن يشعروا أنهم مجرد أحزمة نقل للمعلومات الصاعدة من الأسفل . فالتقارير الغامضة عن الكوارث المنتظرة تصبح ، عن قصد ، أكثر غموضاً كلما صعدت الى الأعلى في التنظيم . لكن اعطاء الأوامر الى المرؤوسين الذين في عهدتك بعد أن تصوغها كما لو كانت صادرة عنك وليس عن رئيسك يختلف جداً عن نقل ما حدثوك به الى رئيس هذا . فرئيسك يعتقد أنك أنت المسؤول عن الفشل الذي حدثك عنه مرؤوسوك . ان المعلومة تصعد الى الأعلى فقط في سلم الأوامر بالذات حين يقدم الواحد أنباءً جيدة ، أو حين يكون الأمر من السوء بحيث لا يمكن لأحد أن يخفيه .

اما أنظمة الاتصالات الحديثة فقد جعلت التنظيم الراهن في الشركات من مخلفات الماضي . فما هو السبيل الأفضل لتنظيم شركة حديثة ؟ من المحتمل أن لا يكون قد تم التوصل اليه بعد . فالشركات هي فترة تنزع عنها طبقات الادارة (ربما استعيد بعضها) وتجرب أنظمة مختلفة للمعلومات وتقديم التقارير . لكن ما نعرفه أن نظاماً مختلفاً جداً للاتصالات والقيادة والاشراف سيؤدي الى أشكال مختلفة جداً من تنظيم العمل .

اذا كانت المعرفة قوة ، وهي كذلك ، فان مَنْ يؤدون مهمة تشغيل المعرفة مقبلون على أن يكونوا مختلفين جذرياً في المستقبل . ومعْ هذا الاختلاف ستأتي كثرة من التغيرات في علاقات القوة . وهذا ما يُشاهد منذ الآن في تجارة المفرد (التجزئة) ، حيث خطوط الشفرة والمعرفة التي تتفق معها قد نقلت القوة الاقتصادية من شركات التصنيع ذات الأسماء والعلامات الفارقة المشهورة الى تجار المفرد الذين يشرفون على رفوف السلع ويعرفون ما يباع وما لا يباع ، أكثر وأسرع من أولئك الذين يصنعون المنتجات .

خير التطبيقات الراهنة تدعو الى تجزئة الأقسام الى مناطق وظيفية مثل التسويق ، والتصنيع ، والبحث والتطوير ، والتصميم ، وتدفع بمهمة اتخاذ القرارات الى أسفل التسلسل الهرمي قدر المستطاع . وبينما يتطلب هذا عمّالاً مختلفين جداً في القاعدة ، أناساً من الذكاء ما يكفي لاتخاذ القرارات الصحيحة ، فانه يتطلب كذلك أناساً مختلفين جداً في القمة ، أناساً قادرين على توصيل ستراتيجيات الشركات بشكل جيد بحيث يستطيع من هو في القاعدة أن يتخذ القرارات التي كان سيتخذها مَنْ هم في القمة ، لو توفرت لهم كل المعلومات التي يمتلكها من هم في القاعدة .

سِرْ في مقر أي ادارة شركة اليوم واحسب عدد المكاتب التي ليس فيها أحد ـ مكان فارغ ، كومبيوترات لم تشغل (٩٪ في الاستخدام الفعال) ، تلفون غير مستخدم[٢١] . من يشغلها اعتيادياً ، بعيداً عنها يفعل شيئاً آخر ـ اجتماع ، سفر ، بيع ، أي شيء كان . مع تكنولوجيا اليوم كل هذه الأمكنة والمعدات العاطلة لا ضرورة لها . فالمستخدمون يمكنهم أن يمشوا في مبنى شركتهم ، أن يجلسوا على أول مقعد فارغ ، يربطون تلفونهم الشخصي بالموصل الكهربائي (plug) ، ويستدعون فايلات كومبيوترهم ، يصدرون الأمر الى شاشة التلفزيون المثبة في الحائط لتظهر عوائلهم ، ويكونون في الحال ، في مجرى العمل تماماً ، كما لو كانوا في مكاتبهم الشخصية الخاصة بهم . ان المشكلات ليست تكنولوجية ـ فكل التكنولوجيا الضرورية موجودة ـ ولكن في تعلّم ما يصلح للعمل سوسيولوجياً . ان مكتب المرء هو كهفه . يكفي أن تصدر الأوامر للموظفين لترك مكاتبهم الشخصية لتحدث ثورة! ان الرابحين هم أولئك الذين يجدون وسيلة لتغيير السوسيولوجيا لجعل المكتب الموقت أشبه بكهف مادي يمكن للعامل أن يركن اليه . سيخفضون بأعداد مفزعة من الرؤساء ويكونون قادة الكلفة الجديدة .

في الوقت الذي لا يعرف فيه أحد ، وبالتأكيد ، شكل تنظيم الأعمال في المستقبل ، الا أننا واثقون من أنه سيكون مختلفاً جداً في المستقبل .

القِيَم في القرية العالمية المترابطة
الكترونياً

تولّد التكنولوجيا الجديدة ذاتها عالماً تتصادم فيه القيم والاقتصاديات خالقة شيئاً من طراز جديد . ولأول مرة يجري تشكيل الثقافة الانسانية والقيم الانسانية بوسائل اعلام الكترونية باحثة عن أقصى الأرباح . لم يحدث مطلقاً من قبل أن تترك المجتمعات ، وبشكل كلي تقريباً ، للأسواق التجارية أن تقرر قيمها ومن يصلح أو يكون القدوة الذي يتعين الاقتداء به . ان التلفزيون من حيث عمقه (مقدار الوقت المبذول لمشاهدة برامجه) ، وانتشاره (نسبة السكان الذين يشاهدونه) يولّد قوة ثقافية تغور عميقاً لم يرها الانسان من قبل . وغدت الأفلام شكل الفن الحديث . لقد استقال رئيس فرقة بوسطن بوبز لينصرف الى كتابة وعزف الموسيقى الخلفية للأفلام لأنه يعتقد أن في هذه يجد مستمعين أكبر .

لقد حل التلفزيون والأفلام محل العائلة في توليد القيم[٢٢] . ان المراهقين الأمريكان ينصرفون الى مشاهدة التلفزيون بمعدل ٢٣ ساعة في الأسبوع . بينما يقضي واحدهم خمس دقائق في الأسبوع مع أبيه أو أبيها ، وعشرين دقيقة مع الأم[٢٣] . وحين يبلغ هذه السن يكون قد شاهد ١٨ ألف مشهد قتل[٢٤] . والأمريكي الوسطي الذي زادت سنه عن الثامنة عشرة يشاهد التلفزيون بما لا يقل كثيراً عن المراهق ـ ثماني عشرة ساعة في الأسبوع ـ وربما هو يماثله من حيث التأثر به[٢٥] . قد يناقش المرء بشأن المدى الدقيق للدور الذي يلعبه التلفزيون في توليد العنف الفعلي ، وما اذا كانت مشاهد القتل في التلفزيون قد زادت أم لا... الا أن أحداً لن يشك بأن القيم قد تأثرت تأثراً بعيداً لما يُشاهد في التلفزيون[٢٦] . ولا يبعث على الدهشة كون المعدل الكلي لجرائم القتل يهبط بينما هو يرتفع بين الشباب .

فيما كنت في رحلة صحراوية عبر الصحراء العربية السعودية في أوائل ١٩٩٥ ، التقينا ، ابني الأكبر وأنا ، بمجموعة من أصحاب الجمال البدو وهم في خيامهم على بعد أميال عن أقرب طريق وعن خطوط الكهرباء ، لكنهم كانوا يستعينون بمولد كهربائي وصحن ساتلايت لمشاهدة ذات البرامج التلفزيونية التي نشاهدها أنت وأنا... ذلكم هو العالم الحديث .

ان عالم الاتصالات عبر الأشياء المكتوبة ، هذا العالم الذي وُجد منذ أن شاعت القراءة والكتابة ، يؤكد الحجج المنطقية الخطيّة التي تنتقل من نقطة الى ما يليها ، وكل منها مبني منطقياً على ما سبقها . ان المناشدات العاطفية ممكنة بالتأكيد ، لكنها على الورق أصعب

مما لو جرت جهاً لوجه . تتحرك وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، بكثير من الطرق ، الى الوراء ، الى عالم الأميّة . انها تعتمد على المناشدة المرئية العاطفية للمشاعر أو المخاوف ، وليس على الخطاب المنطقي والفكرة الباردة المجردة .

يمكن للمناشدات المنطقية أن تجري على وسائل الاعلام الالكترونية ، لكن هذه الوسائل وسط أفضل بكثير لتحريك العواطف بدلاً من نقل المعلومات العاطفية . على المرء أن يتعلم كيف يقرأ . ان هذا الأمر يتطلب عملاً ، ووقتاً ، واستثماراً ، فيما لا يحتاج المرء الى أن يتعلم كيف يشاهد التلفزيون ، ولا يحتاج منه جهداً . هذا الفارق كبير جداً . ومثلما تتقلص مفردات الذين يظهرون على شاشة التلفزيون تتقلص مفردات الذين يشاهدونهم . ان الانتقال من الكلمة المكتوبة الى الاعلام المسموع والمرئي سيغير تماماً الطرق التي نفكر فيها ونتخذ قراراتنا . لقد ولى خطباء وخُطب الاغريق والرومان القدامى ، كذلك هي الحال مع الخطباء الأمريكان المشهورين وخطبهم . ان المحاورات التي جرت بين وبستر وكالهون حول العبودية ، أو خطاب غيتسبرغ هي بكل بساطة مستحيلة اليوم .

لقد حلت الكتابة محل المحادثة الشفوية ببطء ، ذلك لأن التأثير الكامل للكتابة يتطلب شيوع القراءة والكتابة ، وهذا ما لم يحدث الا ببطء عبر آلاف السنين منذ أن اخترعت الكتابة . اما أجهزة الاعلام الالكترونية فسيكون لها تأثيرات جبارة كتأثيرات الكتابة ، لكنها ستأتي بسرعة كبيرة ، اذ لا يحتاج الواحد لأن يتعلم كيف يشاهد التلفزيون أو الأفلام . ان الوسائل الجديدة أكثر حرفية وأكثر عاطفية ، لكنها أيضاً ليست بيئة المقابلة الشخصية في القرية الأمية من الجانب الآخر .

ان هذه البيئة الحرفية والعاطفية لا يمكن الاشراف عليها من جانب شيوخ القرية والعائلة . وانما هي عاطفية يسيطر عليها مَنْ يريد أن يزيد ثروته - شيء مختلف جداً .

في الولايات المتحدة تبيّن الاعلانات السياسية السالبة وبأناقة التصادم بين الفكر العقلي والعاطفة . ويعبر الرأي العام عن سخطه على الاعلانات السياسية . انه يعتقد انها تفسد العملية السياسية وتجعله يسخر من كل السياسيين . لكن هذه الاعلانات السياسية السالبة تفعل فعلها - أن تكسب الانتخابات لمَنْ يستخدمها . فما يرفضه الرأي العام منطقياً ، تكسبه هي عاطفياً . فلا غرابة بعد هذا ، أن الساسة يستخدمون ما يحرك الناس لتغيير سلوكهم التصويتي وتجعلهم لا يصغون لما يقوله الرأي العام حول أفكارهم . ومع ذلك فكلاهما على حق . ان الاعلان السلبي يمكنه أن يفعل فعله من جانب (كسب الانتخابات) وفي الوقت ذاته يخلق مواطنين ساخرين يعتقدون أن كل سياسي هو فاسد ويمزق النظام .

ان كامرات التلفزيون التي تابعت زيارة غورباتشوف الى بكين ، أبقت في ذاكرة العالم ميدان تيانانمين . ولأن أعمال الرعب في كومبوديا وبورما لم تحظ بالتغطية التلفزيونية العالمية ، فانها بقيت مجهولة حتى ظهرت في فلمي ـ حقول القتل The Killing Fields وما وراء رانغون Beyond Rangoon . ولكن البوسنة لا يمكن تجاهلها كلية من جانب قادة العالم لأنها لم تختفِ اطلاقاً عن شاشات التلفزيون .

في ثقافة التلفزيون ما يعتقد المرء أنه حق ، هو في الغالب أكثر أهمية من الحقيقة الفعلية حين يمس الأمر فهم وتصور النشاطات الانسانية . ولا أدلّ على هذه القوة من أن معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة تهبط في المدن الأمريكية (وقد هبطت في بعضها بشكل حاد كما هي الحال في نيويورك ، وفي بعض الحالات ، كما هي في بوسطن مثلاً) انخفضت الجريمة الى المستوى الذي كانت عليه قبل ثلاثين عاماً ، ومع ذلك فان التقارير بشأن الجريمة تكاد تقنع كل انسان انها ترتفع بصورة مثيرة[٢٧] . وقد تدفع «الشعور» باتساع موجة الجريمة في البلاد الى تعاظم المطالبة من السلطات في اتخاذ اجراءات ملموسة . وباستفتاء عام أقرت كاليفورنيا اصلاحها المعروف باسم «ثلاث ضربات وأنت خارج القانون» . ان ما يشاهد على شاشة التلفزيون هو أكثر واقعية من الواقع[٢٨] . وقد أدى هذا «الواقع» غير الواقعي الى هذا الاهتمام بالجريمة الى الحد الذي دفع الى تقليص ميزانية جامعة كاليفورنيا لزيادة ميزانيات السجن .ان النظر الى الأمر بشكل عقلاني ، لا يدل على أن هناك مرتكبي جرائم يجوبون الشوارع على النحوالسابق . ان ما يعرف «ثلاث ضربات وأنت خارج القانون ، Three - strikes - and - you - are - out of low» انما هو في الجوهر نظام للتعويض عن جرائم قديمة . لقد تقلص عدد الطلبة ؛ بينما تضخم عدد نزلاء السجون . في عام ١٩٩٥ ، بلغت ميزانيات سجن كاليفورنيا ضعف ميزانيات جامعاتها ، وغدت مصروفات الدولة على كل فرد في السجن تفوق بأربع مرات المصروفات على كل شخص في جامعاتها[٢٩] .

في الأفلام ، كما هو الشأن مع (جفرسون في باريس) و(بوكهانتس) صار الناس لا يميزون بين ما هو تأريخي حقاً وما هو روائي[٣٠] . هل حقاً كان لجفرسون ربة بيت سوداء ؟ كم كان عمر بوكهانتس ؟ هل ان الهنود الأمريكان بينيون بالفطرة ؟ ولكن لأن كل واحد صار يعرف ما تجسده هذه الأفلام غدت هذه من الحقائق التأريخية ، حتى ولو لم تكن كذلك ، وحتى لو لم يتظاهر صانعوها بأنهم يعرضون حقائق تأريخية ، وغدت موضوعات للنقاش[٣١] .

لقد غدا الاعلام ديناً مدنياً حالاً محل التأريخ والثقافات القومية ، والأديان الحقيقية ، والعائلة والأصدقاء ، وبات القوة السائدة التي تخلق تصوراتنا العقلية عن الواقع . الا أن الاعلام ليس راسبوتين ببرنامجه الخفي أو المعلن . انها ليست يساراً أو يميناً . وليست لها ايديولوجية أو جدول عمل يحوي كل شيء .

يستطيع المرء أن يدينها كما فعل المرشح الجمهوري بوب دول («وصلنا الى نقطة باتت فيها ثقافتنا الشعبية تهدد طابعنا كأمة [منتجة] كوابيس التحريم») ، لكن الادانات غير مناسبة ، لأن الاعلام لا يهيمن عليه أي فرد أو جماعة من أفراد(٣٢) . ان الاعلام ببساطة يجهز ما يباع ـ كل ما يزيد الأرباح . فلو أن أحاديث مذيع يميني في الراديو لاقت التثمين فسيجد هذا نفسه مذيعاً لبرنامج على الهواء . واذا حدث ان لاقت أحاديث مذيع يساري ترحيباً أكثر فسيحل هذا محل الأول .

ما يباع هو الاثارة . فالمواطن الذي يصفق الى السناتور دول وهو يهاجم القيم التي تفصح عنها الأفلام والموسيقى الشعبية هو ذاته يسارع الى شرائها . واذا لم يبادر أمثال هذا الى شراء ما تقوله أجهزة الاعلام فانها لن تنتج . ببساطة ، لن يجدوا ما يثير في مشاهدة الأمثلة أو القدوات التي قدمها السناتور دول لقيم الماضي .

وما يبيعه هو الجذب السريع والفوري ـ ان عروض التلفزيون ينبغي أن تستكمل في ثلاثين أو ستين دقيقة ، والأفلام بساعتين . كلاهما ينبغي أن ينتقل بسرعة كبيرة جداً من حدث الى آخر . ان الاستهلاك الفردي يحظى بالتمجيد (كما هي الحال مع The lifetyles of the rich and famous) كما لو كان هو البؤرة الوحيدة للطموح الفردي ـ الانجاز الفردي هو الهدف المشروع الوحيد . وبالنسبة الى البطل التلفزيوني لا جود هناك للموت ولكل الحدود الواقعية ؛ وليس هناك من واجب أو تضحية ، ولا دور للجماعة ، ولا الصالح العام ؛ كل سلوك هو أمر مشروع ، المشاعر هي التي تعرض القيم وليس الأفعال ، انفعل ولا تفكر . بلّغ ولكن لا تقترف ؛ كن ساخراً لأن الابطال جميعاً حمقى في النهاية . «الحرية من...» لا تنطوي على «الالتزام تجاه...» . كل التنظيمات الاجتماعية ، بما فيها الحكومة ، هي تنظيمات اختبارية ، هي موجودة لكي تزود الفرد بالوسيلة التي تحقق أغراضه الخاصة . وحين لا يعود المشاهد يرغب في ما يعرض (مهما كان هذا) فستكون رسالة الاعلام : المشاهد يبقى والاعلام ينسحب(٣٣) .

تحت ضغط اعلام لا يؤمن بأية قيمة لتريث الرغبة ، فان نسبة أولئك الذين يؤمنون بقيمة العمل الشاق هبطت من ٦٠٪ الى ٤٤٪ في بحر السنوات العشر فقط(٣٤) . ان تخريب

الماضي ومحو الآليات الاجتماعية التي تربط تجربة المرء بتجارب الأجيال السابقة هو «ظاهرة مخيفة» لأواخر القرن العشرين[٣٥] .

في عالم اليوم ، يصبح الجار الذي غالباً ما يدعى الى بيتك جاراً حقيقياً . انها عائلة تلفزيونية أغنى بكثير من المعدل الوسطي الفعلي للعائلة الأمريكية (أغنى بحوالي أربعة أضعاف) تترك لدى العائلة الأمريكية الحقيقية فكرة عامة مبالغاً فيها ومضللة جداً عن الثراء الذي تنعم به العائلة الأمريكية الوسطية فعلاً . واذ يقارن المرء نفسه مع تلك العائلة الاسطورية ، ينتهي الى مشاعر الحرمان النسبي .

في عالم الاعلام لا يعمل أحد سوى رجال البوليس والمتعاطين ببيع المخدرات . ان عالم التلفزيون هو عالم استهلاك دون انتاج . لا شيء قد تم صنعه في الماضي لتوليد الاستهلاك في الحاضر . أما بالنسبة الى الاستثمار للمستقبل فهو ببساطة لن يحدث . رغم ان الاقتصادات الرأسمالية تحتاج الى استثمارات المستقبل اذا شاءت أن تبقى . ان الثقافة الرأسمالية وثقافة التلفزيون تتطابقان مع بعضهما بشكل متقن لأن كليهما معني بصنع المال . ومع ذلك فان قيمهما غير متلائمة مع بعضها البعض . فبينما ينبغي لأحدهما أن يركز بعض الشيء على المستقبل ؛ يرى الآخر أن ليس هناك من مستقبل يستحق التضحية[٣٦] . والمرء لا يستطيع سوى تغيير محتوى الاعلام لاقناع المواطنين بأن ما يعتبر الآن بليداً انما هو مثير . وهذا ما يصعب تحقيقه . ومن الصعب حتى تصور كيف يمكن صنع برنامج تلفزيوني مثير عن أفراد يتعمدون خفض استهلاكهم من أجل أن يوفروا استثمارات للمستقبل .

في منتصف القرن العشرين ، وضعت كتب (مثال ذلك جورج أورويل ـ ١٩٨٤ ، وكتاب ألدس هكسلي ـ عالم جديد شجاع) حول ما يمكن أن توفر تكنولوجيا الاتصال الحديثة للفكر السلطوي من سيطرة ولكنه يستخدمها باتجاه رجعي . ان التكنولوجيا الالكترونية الحديثة تشجع الفردية الجذرية ، والثقافة الجماهيرية تسيطر على قادة الأمة أكثر من سيطرة هؤلاء القادة على الثقافة الجماهيرية . ان الاعلام الالكتروني يغير القيم وهذه القيم ستغير بدورها طبيعة مجتمعنا .

إن القرية المحاطة بالاسلاك ستقود العالم ولا شك باتجاه ديموقراطيات أكثر مباشرة من الديموقراطيات التمثيلية . يمكن للمرء أن يجادل في أن الممثلين يتوفر لهم مزيد من الوقت للتفكير في القضايا . لكن الذين يفضّلون الديموقراطية المباشرة يمكن أن يردوا بأن هؤلاء خاضعين كذلك لجماعات الضغط (اللوبي) . واذا ما نظر المرء الى أماكن مثل

سويسرا أو كاليفورنيا ذات تقليد الديمقراطية المباشرة ، فسيصعب عليه القول بأنهما شكلان لأتعس الحكومات . انما هو شكل مختلف من الحكومة . الديمقراطية المباشرة في طريقها الى الوصول شئنا أم أبينا . وما تسمح به التكنولوجيا ستتطلبه ايديولوجياتنا[٣٧] . فلماذا يتعيّن على الناخبين أن يمرروا معتقداتهم من خلال مُرشّحات الممثلين المنتخبين حين لا تعود هناك ضرورة مادية لذلك ؟ .

ما يُتوقع له أن يكون أكثر صناعاتنا ربحية وأسرعها نمواً ، صناعة لم تجد تسميتها بعد ، ستظهر عن نقطة تقاطع التلفون والتلفزيون والكومبيوتر وفنون الاعلام ، وسيكون لها ، حتى منذ الآن ، تأثير جبار على الكيفية التي ستُمارس فيها أنشطة قديمة (كالتسوق المنزلي) ، وأنشطة جديدة (ألعاب الفيديو) لها تأثيراتها على المستهلك وتغريه بانفاق نقوده ، والأهم من ذلك ، تأثيرها على القيم التي ستدخل في استهلاكنا وانتاجنا .

اللوحة الثالثة: الديموغرافيا ـ نمو، انتقال ـ تزايد في العُمُر

النمو

كان السير توماس مالثوس مخطئاً بشأن معدلات نمو السكان الأوربي في القرن التاسع عشر . وحتى حين تحدث عن المجاعة التي توقع انها ستصيب السكان حتماً مع نمو معدلات السكان آنذاك ، فان تلك المعدلات كانت تهبط بصورة مثيرة . بعد مئة وخمسين عاماً ، أي مع نهاية القرن العشرين كان معظم الدول المتقدمة يشهد نمواً سالباً ، أي نسبة نمو تقل عن الصفر(أي الولادات تقل عن الوفيات) . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية ، سار العالم الثالث في طريق معاكسة[1] . فقد انتقلت معدلات نمو السكان هناك من الواطئة الى العالية ، اذ أن معدل الوفيات ، لاسيما في السنة الأولى من أعمار الأطفال ، هبط بصورة كبيرة نتيجة للطب الحديث واجراءات الصحة العامة (الماء النظيف ، الأمصال المضادة ، المضادات الحيوية) ، حتى انفجر السكان .

الهند ، على سبيل المثال ، بدأت من وضع كان يتعادل فيه بشكل عام معدل الولادات مع معدل الوفيات عند ٤٥ بالألف عام ١٩٤١ . الا أن معدل الوفيات هبط بشكل حاد حتى بلغ ٩,٩ بالألف عام ١٩٩١ بينما هبط معدل الولادت الى ٢٩ بالألف فقط . وفي النتيجة توقف نمو السكان عند ٢٪ طوال العقود الأربعة الأخيرة في بلد ينتظر أن يصبح أكبر بلدان العالم من حيث السكان في مطلع القرن الحادي العشرين[2] .

يتوقع البنك الدولي أن يرتفع سكان العالم من ٥,٧ مليار نسمة كما هو الآن الى ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٣٠[3] . ان ما يخيف في تنبؤ البنك الدولي ليست الزيادة بنسبة ٥٠٪ حتى ذلك الحين (٢,٨ مليار نسمة) وانما كون مليارات من هؤلاء الناس سيولدون في أقطار

يبلغ ما يكسبه الفرد الواحد من السكان فيها أقل من دولارين يومياً . هذه البلدان ستعجز ، ببساطة ، عن توظيف الاستثمارات الضرورية لتوفير المياه ولاطعام سكانها ، دع عنك تعليمهم وتوفير الأدوات التي تلزمهم في تحصيل معاشهم . واذا ما أضفنا الى هذا مشاكل أخرى كانتشار الايدز (تزداد العدوى بالايدز في زمبابوي بمعدل ٢٠ -٢٥٪) فليس عسيراً أن نتصور سعة الكارثة[٤] .

ليست المشكلة المباشرة في توفير الطعام ، وانما هي في توفير الماء . فمع توفر الماء يمكن تنمية الغذاء في الأراضي التي لم تستغل حتى الآن[٥] ، لذلك فمن دون الماء سيهبط انتاج الغذاء . ان ثمانين بلداً يعيش فيها ٤٠٪ من سكان العالم تعاني منذ الآن من نقص في المياه يمكن أن يتسبب في شل الزراعة فيها[٦] . على ان القول بان المشكلة تكمن في الماء لا يطرح المسألة على النحو الصحيح . المشكلة ليست في الماء بحد ذاته وانما في الماء الذي يمكن توفيره . فمع الأموال الكافية البحار يمكن تحليتها وانتاج الغذاء في بقاع لم تزرع من قبل ، هو ما فعلته العربية السعودية . غير أن كلفة تحلية المياه وما يتطلبه من بنية تحتية (أنابيب ومحطات ضخ) ضرورية لايصال المياه الى المكان الذي يحتاجها جسيمة[٧] . ولو جرى تحليل الطاقة التي تطلبها انماء الغذاء وسط صحراء العربية السعودية لاتضح أن الطاقة التي بذلت لايصال المياه العذبة الى الحقول هي أكبر من الطاقة التي تولدها الأغذية في هذه الحقول . ان البلدان الغنية جداً ، كتلك الواقعة في منطقة الخليج هي وحدها التي يمكن ان تحلم بتوظيف استثمارات كهذه ـ بل وهي غير معقولة حتى هناك . ان بلداناً أخرى غنية بمقاييس أخرى كهونغ كونغ قد توصلت الى ان الحفاظ على مشاريعها لتحلية المياه هو باهظ التكاليف حتى بالنسبة الى مياه الشرب .

واذا لم تنخفض معدلات نمو السكان في البلدان الفقيرة (وقليل ما يفعل لتخفيضها أولئك الذين يعيشون خارج مثل هذه البلدان) . فليس عسيراً ان تواجه بعض أجزاء العالم مستقبلاً مالثوسياً في القرن الحادي والعشرين . وأول من سيواجه هذه الحدود هي بلدان افريقيا الاستوائية . فالسكان هنا يرتفعون ارتفاعاً حاداً ، بينما تتخلف كثيراً تجهيزات الغذاء ، وقد باتت معدلات الدخول فيها بالنسبة الى السكان أقل مما كانت عليه في منتصف الستينات حين حصل كثير منها على استقلاله .

لقد قاد الانخفاض في معدلات نمو السكان في السبعينات الى تفاؤل زائف حول سكان العالم . كان الهبوط حقيقياً ، لكن هذا الهبوط جرى جميعه في الصين . اذ أن حجم سكان الصين (١,٢ مليار نسمة) وسياسة السيطرة على الولادات (طفل واحد لكل عائلة) كان له

تأثير مثير على معدل نمو السكان في العالم . لاتزال سياسة الصين هذه سارية ، لكن الانخفاضات الأبعد تعتمد الآن على التطورات خارج الصين . وفي الوقت الراهن توازن الانخفاضات والارتفاعات في نسب السكان في البلدان المختلفة بعضها بعضاً بصورة أساسية .

يمكن لعدد السكان أن ينمو في حده الأقصى بنسبة ٤٪ في السنة (بعض نسب السكان الراهنة هي ليست بعيدة عن هذا الحد) ، ولكن طوال القرن الماضي لم يبلغ معدل النمو الاقتصادي في أي بد بأفضل من ٣,٦٪ . ولو أن سكان الولايات المتحدة نما بنسبة ٣,٥٪ طوال القرن الماضي فان المعدل الوسطي لنمو الدخل كان سيهبط الى أقل مما كان عليه ابان الحرب الأهلية ، لأن معدل نموها الاقتصادي كان ٣,١٪ سنوياً طوال المئة عام الماضية .

ان الرياضيات البسيطة تتطلب أن يكون نمو السكان أقل من النمو الاقتصادي في البلد المعين ، اذا كان يراد للمعدل الوسطي للدخل أن يرتفع . فمع نمو في السكان في الشرق الأوسط وافريقيا بنسبة ٣٪ ، وبمعدل ٢٪ في جنوب آسيا وامريكا اللاتينية ، يمكن لهذه المناطق أن تحقق معدلات نمو حقيقية جوهرية ، لكنها مع ذلك لن تحقق ارتفاعاً في ما يحصل عليه الفرد الواحد من السكان من الدخل[٩] .

زد على ذلك ، فان الناس هم مصدر تلوث البيئة وتدهورها في المحصلة . فمع نمو عدد السكان ستتردى نوعية البيئة ولا شك . ان مشاريع البيئة تهدف الى ابطاء معدل الانحدار في أوضاع البيئة ليس غير . ففي مجرى حياة طفل امريكي مولود في عام ١٩٩٠ سيولد مليون كيلو غرام من الفضلات الجوية ، و١٠ ملايين كيلو غرام من الفضلات السائلة ، ومليون كيلو غرام من الفضلات الصلدة . واذا ما أخذنا بالمعدل الأمريكي للحياة ، فان الفرد الأمريكي يحتاج الى استهلاك ٧٠٠ ألف كيلو غرام من المعادن ٢٤ مليار من الوحدات الحرارية (٤٠٠٠ برميل من النفط) و٢٥ ألف كيلو غرام من الأغذية النباتية و٢٨ ألف كيلو غرام من المنتجات الحيوانية (أي ذبح ألفين رأس من الحيوانات)[١٠] .

وفي الوقت الذي يمكن للمرء أن يناقش في كون المجاعة ستحدث أو لا تحدث في العالم الثالث فإنه ليس هناك من مجال للمناقشة في ما تنطوي عليه معدلات نمو السكان من مخاطر على النجاح الاقتصادي بالنسبة الى تلك البلدان من العالم الثالث التي لم يخضع نمو السكان فيها الى السيطرة . لم ينجح أي قطر في الانتقال الى العالم المتقدم دون أن يكون معدل نمو السكان فيه ولمدة قرن ١٪ أو أقل . والأسباب بسيطة . فقبل أن ينمو معدل

الفرد الواحد من الدخل ، يتعين تزويد الناس الجدد بالموارد الانتاجية التي تسمح لهم بتوليد المعدل القائم من الدخل .

فلكي يغدو الأمريكي الجديد بالمستوى الوسطي الراهن للفرد الأمريكي ، ينبغي على الأمريكان الحاليين أن يزودوا الأمريكان الجدد بما يقارب ربع مليون دولار من الاستثمارات للفرد الواحد في ميادين التعليم والبنية التحتية والسكن والغرس وما يحتاجه من معدات ، والغذاء حتى يبلغ أشده ويغدو قادراً على العمل . مع نمو السكان بمعدل ٤٪ سنوياً (أي زيادة ١٠,٥ مليون نسمة كل عام) فسيتعين عليهم أن يوظفوا ٢,٧ ترليون دولار سنوياً للحيلولة دون هبوط معدل الفرد الواحد من الدخل ، في الوقت الذي يبلغ فيه المجموع الكلي للناتج المحلي الاجمالي الأمريكي سبعة ترليونات دولار فقط . معنى هذا ان ما يقرب من ٤٠٪ مما ينتج في أمريكا ينبغي أن يُكرّس لجعل الأمريكان الجدد في هذه الحالة في المستوى الوسطي الراهن . فاذا أخذنا بالاعتبار ما يحتاجه السكان الحاليون و/أو ما يبتغونه لاستهلاكهم الخاص ، حينئذ لن يتبقى من المال ما يكفي لتوظيفه في النشاطات الضرورية لرفع مستوى المعيشة لديهم .

على العموم الناس الذين يولدون في أقطار فقيرة مع معدلات سريعة في نمو السكان سيموتون في بلدان فقيرة . وليس هناك من مقدار للتنظيم الداخلي أو المساعدة الخارجية قادر على التغلب على معدلات نمو السكان العالية . ومهما يعتقد المرء بشأن قابلية العلم على تزويد الغذاء ، فان فجوات هائلة في الدخل ستظهر ليس فقط بين العالم الثالث والعالم الأول ، انما بين تلك الأجزاء في العالم الثالث التي يخضع فيها سكانها الى السيطرة وتلك الأجزاء التي تفتقر الى السيطرة على تحديد السكان .

في الوقت الذي يمكن فيه توقع كوارث اقليمية اذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة في نمو السكان في المستقبل أيضاً ، فمن المهم أيضاً ملاحظة أن توقعات السكان هي غير مؤكدة الى حد بعيد . ومهما كانت العوامل التي تفترض لتفسير توسع أو تقلص العائلة ، فان أمثلة معاكسة يمكن أن يعثر عليها في مكان آخر من العالم . والحكمة التقليدية تقول ان السكان المتحضرين الذين يعيشون في المدن والأثرياء الذين يصبحون أكثر تعلماً يميلون الى انخفاض معدلات الانجاب[١١] . ومع ذلك فبرغم أن بلدان الخليج تتميز بكل هذه الخصائص الا انها تشهد واحداً من أسرع معدلات نمو للسكان في العالم .

بينما هناك قدر كبير من الشك في نمو سكان العالم في المستقبل ، هناك يقين تام بشأن الانتقالات السكانية الواسعة التي تأخذ سبيلها الآن من العالم الثالث الى العالم الأول . في الثمانينات انتقل ٧,٩ مليون انسان الى الولايات المتحدة بصورة شرعية و٧,٣ مليون انسان انتقلوا قانونياً الى بلدان العالم الأول الأخرى[١٢] . في عام ١٩٩٢ قُدر عدد الغرباء غير القانونيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة بـ ٣,٤ مليون نسمة (مليونان منهم قدموا اليها في الثمانينات)[١٣] . في الستعينيات تزايدت الهجرة ، ففي عام ١٩٩٥ وُجد أن ٩٪ من جميع الأمريكان قد وُلدوا في الخارج ، مع انتشار متفاوت جداً بين الولايات ـ ٢٥٪ من سكان كاليفورنيا لم يكونوا من أهل البلاد[١٤] . وضمن العالم الثالث ينتقل ملايين الناس من بلدان فقيرة الى حد ما الى بلدان أغنى بعض الشيء ـ اكثر من مليونين سنوياً في آسيا وحدها[١٥] . أضف الى هذا ، هناك ٢٣ مليون لاجئ في العالم . بوجه عام ، يعيش حوالي ١٠٠ مليون انسان خارج البلدان التي وُلدوا فيها[١٦] .

لا شيء يُقارن بما يحدث الآن ما عدا الهجرات الجماهيرية التي جرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لكن هؤلاء المهاجرين (حوالي ٦٥٠ ألف شخص كانوا يأتون سنوياً الى الولايات المتحدة) ، كانوا مختلفين جداً[١٧] . بعض الأفراد الذين انتقلوا كانوا فقراء (الأمريكان يبالغون في رقم أولئك الذين كانوا فقراء حقاً) ، لكن أغلبهم كان من عوائل الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا من البلدان الغنية (بريطانيا ، ألمانيا ، ايطاليا) الى بلدان خالية (الولايات المتحدة ، الأرجنتين... الخ) . كانت هذه البلدان الخالية تحتاج الى الناس والى العمل غير الماهر . أما اليوم ، فان البلدان الصناعية لا تحتاج الى كلا الاثنين . ان الذين يهاجرون الآن هم نشطون بالتأكيد ، وغالباً ما يكونوا أذكياء ولكن قبل أن يصبحوا مواطنين نافعين في العالم المتقدم ، يحتاجون الى استثمارات هائلة لتطوير مهاراتهم .

لا شك أن سياسة هجرة يمكن أن ترسم لتسهم في النمو الاقتصادي الأمريكي بدلاً من أن تتحول الى عبء عليه . يمكن قبول الأفراد على أساس مهاراتهم والأموال التي يرغبون في توظيفها في أمريكا[١٨] . كما يمكن إبعاد أولئك الذين يحتاجون الى الخدمات الاجتماعية ، كالتعليم . يمكن قبول الشباب الماهرين فقط للحفاظ على نسبة العمال دافعي الضريبة الى المتقاعدين الذين يعتمدون على المعاشات التقاعدية أعلى من أن تكون العكس[١٩] . لكن

سياسة هجرة كهذه تأخذ في حسابها النمو ينبغي تبنّيها وفرضها ، غير أن هذه غير ممكنة كما يبدو . فليس من بين سياسات الهجرة الراهنة في أمريكا أية واحدة ركزت انتباهها على النمو ، وليس من بينها واحدة أمكن فرضها .

ان ما يدفع الى الهجرة هو ، من جانب ، الرغبة في الحصول على دخول أعلى في العالم الأول ، ومن جانب آخر هو الطرد الذي تسببه الظروف المزرية في العالم الثالث . واذا ما بلغت معدلات النمو الفعلية للسكان المستوى الذي يتوقعه البنك الدولي ، فان عوامل الطرد هذه ستكون جسيمة . ويمكن تلمّس تأثير هبوط مستويات المعيشة في الانتقالات ما بين المكسيك والولايات المتحدة في أعقاب أزمة المكسيك المالية ، وما نجم عنها من هبوط حاد في مستوى ومعيشة المكسيكيين في أواخر عام ١٩٩٤ . ففي الربع الأول من عام ١٩٩٥ تضاعف عدد الناس الذين كانوا ينشدون الجنسية الأمريكية ، وقد بلغت الاعتقالات التي قامت بها دوريات مراقبة الحدود المكسيكية ١,٤ مليون حالة ـ أي بارتفاع ٣٠٪ عن السنة السابقة لها . ولكن مقابل كل واحد اعتقل كان يفلح اثنان في الحد الأدنى في عبور الحدود دون اعتقال[٢٠] .

ولكن حتى لو كانت توقعات السكان الرهيبة للبنك الدولي خاطئة ، فان عوامل الجذب ستؤدي الى تعاظم انتقال السكان بشكل لم يشهده العالم من قبل . والأسباب بسيطة . فقد هبطت تكاليف النقل الى حد بعيد[٢١] . وغدا في قدرة حتى الفقراء نسبياً من الناس أن يحصلوا على بطاقة طيران الى الجانب الآخر من العالم . وبينما كانت هناك حدود واحدة يمكن عبورها سيراً على الأقدام من بلد في العالم الثالث الى بلد في العالم الأول (الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة) ، فمع نهاية الشيوعية هناك الآن أماكن كثيرة ذات فجوات اقتصادية هائلة (ما بين أوربا الشرقية والغربية مثلاً ، وبين الصين واليابان) بين الشعوب التي تختلف دخولها اختلافاً كبيراً ويعيشون قريباً جداً من بعضهم .

وأهم من ذلك ، فلأول مرة في تأريخ البشر ، يخلق الاعلام الالكتروني عالماً يشاهد فيه الناس حتى في أكثر القرى بدائية على وجه المعمورة على شاشات التلفزيون ، مستويات المعيشة لأولئك الذين يعيشون في أكثر أجزاء الكرة الأرضية ثراءً . ان طريقة الحياة التي تصور في التلفزيون ، ومستويات معيشة العائلة التلفزيونية الوسطية هي في الغالب أعلى بكثير من مستوى معيشة العائلة الأمريكية الوسطية ، لكن الناس الذين يشاهدونها في أجهزة التلفزيون في تلك القرية يعتقدون أن ما يشاهدونه هو واقع الأمريكي الوسطي . ان

العيش بفقر ومشاهدة أولئك الناس الأغنياء في التلفزيون ، تقنع القروي الفقير بأن من الجنون أن لا يحاول الانتقال! حتى اليابان التي لا يباريها أحد في السيطرات الاجتماعية ، يُعتقد الآن انها ستشهد مجيء أكثر من مليون عامل اليها بشكل لا شرعي[٢٢] .

تأمل قروياً مكسيكياً فقيراً ، لا تبعد عنه كاليفورنيا حيث يبلغ دخل الفرد فيها عشرين مرة بقدر نظيره المكسيكي . أي ضير يمكن أن يحدث اذا ما حاول أن يعبر الحدود مشياً على الأقدام ؟ يمكن أن يُضبط ، يوضع في باص ، ويرسل الى بيته . ستصيب اقدامه المتعبة راحة ، واذا ما ظل يحاول المرة بعد الأخرى ، سيوفق في النهاية . لن تُلقي به كاليفورنيا في غياهب السجن ، ذلك سيكلفها كثيراً . وعلى أية حال ، اذا ما تأمل الواحد المساحة المخصصة لكل نزيل في السجن ، الطعام ، التلفزيون ، معدات الرياضة... الخ ، فان مستوى العيش في سجن كاليفورنيا هو أعلى من مستوى حياة المكسيكي الفقير في القرية .

وما يحدث بين المكسيك والولايات المتحدة ، يتكرر بين شمال أفريقيا وأوربا . ان معدلات الولادة آخذة بالتصاعد ، دافعة الناس الى الخارج . والفجوة في الدخول واسعة تجذب الناس نحو الشمال . وكما هو الشأن في الولايات المتحدة هناك ، في العادة ، قدر كبير من العداء الموجه نحو الأعداد الكبيرة القادمة الى فرنسا واسبانيا وايطاليا[٢٣] .

ان الحركة من البلدان الفقيرة الى الغنية تختلف كثيراً جداً عن الحركة من البلدان الغنية الى الفراغ . تأريخياً ، المهاجر الوسطي في الولايات المتحدة هو أفضل تعليماً من الأمريكي الوسطي ابن الوطن . وأبناؤهم يبقون في المدارس مدة أطول ، وفي غضون خمسة عشر عاماً تصل دخولهم الى مستوى دخول الأمريكان أبناء البلد ، في فترة ثلاثين عاماً تتجاوز دخول أمثالهم من الأمريكيين هؤلاء . وهم دائماً أقل استعانة من أبناء البلد بالمعونة الاجتماعية .

لكن الهجرة باتت أكثر تعقيداً اليوم . فبالنسبة الى التعليم ، يدخل المهاجرون الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والعشرين في علاقة تناسب مزدوج مع الأمريكان المولودين في الولايات المتحدة . فمن جانب تؤلف نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس منهم الى اضرابهم من الأمريكان أبناء البلد ٤٢٪ بينما تؤلف نسبة الذين لم ينهوا الدراسة الثانوية الى أضرابهم الأمريكان ١١٢٪[٢٥] . ان المهاجر الوسطي اليوم أقل تعليماً وفي الغالب يكون قد تسرّب من المدرسة الثانوية ، ودخله لن يلحق بدخل الأمريكي ابن البلد كما يبدو (انظر الجدول ٥-١) .

اذا ما أخذنا التعليم بنظر الاعتبار ، المهاجرون الحديثون يبدأون بأجور هي أوطأ من تلك التي كان يبدأ بها من سبقهم في الهجرة . ان الاقتصاد اليوم يقل فيه الطلب كثيراً على العمل الخام غير الماهر . لا ريب أن كثيراً من مهاجري اليوم أناس طيبون جداً (لامعون ، حيويون ، كدودون) ، لكن قيمتهم الاقتصادية قليلة ما لم يتعلموا أو يتدربوا . من سيدفع لتوفير التعليم الضروري لهم لجعلهم أناساً منتجين ومكتفين ذاتياً ؟ لو نظر المرء الى اللائحة التي أقرّت في كاليفورنيا في انتخابات ١٩٩٤ والمعروفة باسم «مقترح ١٨٧» يتضح له أن الأمريكان من أهل البلد لا يرغبون في الدفع لتعليم المهاجرين . ولكن اذا عزف هؤلاء عن الدفع فمن سيدفع اذن ؟ فاذا جاء الجواب بأن لا أحد ، معناه أن أمريكا قد اتخذت قراراً بانشاء مجتمع عالم ثالث داخل مجتمعها هي . ان تجريد المهاجرين من التعليم لن يقنعهم بالعودة الى أوطانهم السابقة ، ناهيك عن أنهم لن يحصلوا على التعليم في هذه الأوطان أيضاً .

لم يكن المهاجرون ، في الماضي ، ينتقلون الى مجتمع ذي نظام للرعاية الاجتماعية . أما اليوم فالأمر ليس كذلك[٢٧] . في الوقت الذي لا ينتقل فيه الناس لمجرد تلقي الرعاية الاجتماعية (Welfare) ، فان المعونة الاجتماعية قللت في المقابل من خطر الانتقال . الهجرة قاسية ان ثلث الثلاثين مليون الذين هاجروا الى الولايات المتحدة بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى قد عاد الى وطنه السابق[٢٨] . وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان المهاجرون أقل استعداداً لاستخدام نظام المعونة الاجتماعية ، وبات الفرد الواحد الذي يتلقى المعونة من هؤلاء أكثر كلفة من أهل البلد (انظر الجدول ٥-١) . والنتيجة الصافية هي كلفة وسطية (أي لكل فرد) تعادل حوالي ضعف الكلفة التي تترتب على تعليم الأمريكي المولود في الولايات المتحدة[٢٩] .

هناك فوارق كبيرة في استخدام المعونة الاجتماعية بين الجماعات المهاجرة . بعضها يتصرف اقتصادياً بشكل جيد جداً ، بينما يتصرف غيرها بشكل سيء للغاية . ان ٧٧٪ من اللاووسيين والكومبوديين في كاليفورنيا يعتمدون على المعونة الاجتماعية ، والولايات السبعة التي يكثر فيها الغرباء غير القانونيين تنفق ما يقارب أربعة مليارات دولار على العناية الصحية والتعليم والحجز بينما هي لا تحصل الا على ما يقل عن مليارين من الضرائب يدفعها المهاجرون غير القانونيين[٣٠] . لقد تعهدت وثيقة «التعاقد مع أمريكا» الجمهورية ان تقطع جميع المساعدة عن المهاجرين القانونيين وكذلك عن المهاجرين غير القانونيين اذا ما كانوا في أعمار تقل عن الخامسة والسبعين[٣١] . ولكن ما هو الأثر السوسيولوجي والسياسي

لوجود أولئك الذين يحصلون على دخول في مستوى دخول العالم الثالث ويرفضون المساعدة الحكومية ويدفعون الضرائب ، جنباً الى جنب ، مع أولئك الذين تبلغ دخولهم ما هي عليه في العالم الأول ومع ذلك يتلقون المعونة الحكومية ودون أن يدفعوا الضرائب... هذا ما هو ليس بالواضح .

جدول ٥-١

الخصائص الاجتما ـ اقتصادية للمهاجرين وأبناء البلد

	١٩٧٠	١٩٩٠
أبناء البلد		
تعليم (بالسنوات)	١١,٥	١٣,٢
٪ استلام المعونة الاجتماعية	٪٦	٪٧,٤
المهاجرون		
تعليم (بالسنوات)	١٠,٧	١١,٦
٪ من يستلم المعونة الاجتماعية	٪٥,٩	٪٩,١
فارق الأجر مع أجر أبناء البلد	٪٠,٩+	٪١٥,٢-
المهاجرون الجدد		
تعليم (بالسنوات)	١١,١	١١,٩
٪ من يستلم المعونة الاجتماعية	٪٥,٥	٪٨,٣
فارق الأجر مع أجر أبناء البلد	٪١٦,٦-	٪٣١,٧-

المصدر : جورج . جي . بورجاس «المنافع الاقتصادية للهجرة» Journal of Economic Perspectives ، ربيع ١٩٩٥ ، ص٤ .

في جميع البلدان المتقدمة تنمو حركات معادية للهجرة كما ينمو الفطر . في الجولة الأولى من انتخابات ١٩٩٥ للرئاسة الفرنسية ، حصل جان ماري لوبان ، مرشح اليمين المتطرف ، على ٢٢٪ من أصوات العمال ذوي الياقات الزرق ، وعلى تأييد قوي في المناطق الغنية ، و١٥٪ بشكل اجمالي على برنامج يدعو الى طرد ثلاثة ملايين مهاجر من فرنسا[٣٢] .

ان حركات شعبية جماهيرية تنشأ الآن . من المحتمل ان لا يمكن ايقافها ، ولكن يمكن احتواؤها اذا ما كان الأمريكيون راغبين في اتخاذ عدد من الأشياء هم لا يرغبون في

اتخاذها الآن : ان يحتفظوا ببطاقة هوية وطنية تنطوي على عقوبات صارمة على كل واحدٍ يستأجر أحداً دون أن يمتلك هذه الهوية ؛ الفحص العشوائي المتكرر لبطاقة كل انسان للتأكد من أن وجوده في البلاد قانوني ؛ الترحيل السريع لكل من لا يملك البطاقة الضرورية . قد تتطلب بطاقات الهوية بانتظام نقاط أمن للفحص كتلك الموجودة في المطارات وفي مختلف الأشكال الأخرى للنقل . ويمكن استخدام أكشاك الرسوم في الطرق الخارجية الرئيسية لفحص الهويات بشكل عشوائي ، ويمكن تشييد أسيجة كهربائية عالية الفولتية على الحدود كالحدود المكسيكية الأمريكية . ومن دون سياسات كهذه لا يمكن ايقاف من يرغب في الهجرة .

تزايد المسنّين

يكمن الجزء المتفجّر حقاً من البركان الديموغرافي في تنامي الشيخوخة في سكان العالم . ان طبقة جديدة من الناس يجري خلقها . فلأول مرة في التأريخ البشري ستتكون في مجتمعاتنا جماعة كبيرة جداً من كبار السن غير الفعّالين اقتصادياً ، وناخبين ذوي نفوذ يتطلبون خدمات اجتماعية باهظة الكلفة كالرعاية الصحية ، ويعتمدون على الدولة في معظم دخولهم . انهم يسقطون دولة الرفاه الاجتماعي ، ويحطمون ماليات الحكومات ويهددون الاستثمارات التي تحتاج توظيفها كل المجتمعات من أجل مستقبل أفضل .

في عام ١٩٠٠ كان ٤٪ من سكان أمريكا في سن تزيد عن الخامسة الستين . أما اليوم فان هؤلاء يؤلفون ١٣٪ من السكان[٣٣] . وبعد عام ٢٠١٣ سيزداد عدد كبار السن في أمريكا بسرعة كبيرة ، اذ سيبلغ جيل الانفجار السكاني الذي يبدأ بأطفال ١٩٤٧ سن الخامسة والستين ، ويشرعون بالتقاعد . في الوقت الذي يعمل الآن ٤,٥ عامل في المعدل لدفع معاش تقاعدي واحد ، ففي عام ٢٠٣٠ سيتوفر ١,٧ عامل فقط لدفع الضرائب التي تكفي للمعاش التقاعدي الواحد[٣٤] .

في كثير من البلدان الغنية والفقيرة ستتنامى نسبة السكان الذين هم فوق الخامسة والستين من العمر في ٢٠٢٥ الى الضعف[٣٥] . في اليابان يتوقع أن يبلغ هؤلاء ٢٦٪ في ذلك العام . وفي الولايات المتحدة تعتمد نسبة المسنين ، والى حد بعيد ، على عدد المهاجرين ـ الذين هم مصدر الشباب ، لكن كبار السن لن يقلّوا عن ٢٠٪ من السكان[٣٦] .

تواجه الولايات المتحدة ما يمكن أن يدعى بـ «جالبة الأربعين نحساً» Double forty

whammy ان من تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة يستلمون في المعدل أكثر قليلاً من ٤٠٪ (٤١٪ بالضبط) من دخولهم من الحكومة[٣٧] . ما يقترب من ٤٠٪ (٣٨٪ بالضبط) من المسنين ، ذكوراً واناثاً ، يتلقون ٨٠٪ أو أكثر من دخولهم من الحكومة (٦٢٪ يحصلون على ٥٠٪ أو أكثر) . على العكس من ذلك ، ٣٥٪ منهم فقط يتلقى المال من المعاشات الخاصة[٣٨] .

لقد جعل هذا التحويل الجسيم للموارد من المسنين ناخبين لمسألة واحدة فقط : (هل تزيد الحكومة أو تخفض ما تدفعه لهم شهرياً من معاشات تقاعدية أو منافع الرعاية الصحية) . في البلدان الديمقراطية ، للذين يصوتون لمسألة واحدة فقط تأثير غير متناغم على العملية السياسية ، اذ هم يشقون أصواتهم بسبب المصالح المتضاربة في قضايا أخرى .

لقد هزت حاجات ومطالب المسنين دولة الرفاه الاجتماعي من الأساس ، ودفعت بها لأغراض عملية ، الى الافلاس . فلو أضاف المرء ما يدفع الى كبار السن الى الفوائد المترتبة على الدين الوطني (مع العلم ان العجز الراهن في الميزانية ناشئ عن الرغبة في دفع المصروفات الراهنة على المسنين) سيجد أن الفوائد زائداً الكوبونات والتحويلات الأخرى تلتهم الميزانيات الحكومية... فاذا تصورت الاعداد القادمة من هؤلاء المسنين أمكنك أن تلاحظ أن الحكومة مقبلة على الافلاس . انها تَعِد كبار السن بما يزيد عما تستطيع جمعه من ضرائب من أولئك الذين يعملون .

ان ما تدفعه الدولة للمعونات الاجتماعية زائداً ما يدفع للفوائد (وأغلبها تراكم في السنوات الأخيرة بفعل ما يدفع الى المسنين) يأتي على ٦٠٪ من المجموع الكلي لعائد الضرائب . (واذا ما استثنينا الفائدة على القرض الوطني ، فان نصف الميزانية الفدرالية يذهب الى كبار السن[٣٩] . وفي عام ٢٠٠٣ فانهم سيأتون على ٧٥٪ ، وفي ٢٠١٣ سيأتون على الميزانية برمتها اذا لم تتغير القوانين السارية[٤٠] . في أوربا الغربية تحتاج البرامج الراهنة لكبار السن الى ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي . أما في أوربا الشرقية فان المسألة أكثر سوءاً ، لأن الشيوعيين كانوا أكثر كرماً في الوعود للمسنين . فبولونيا تعطي ٢١٪ من ناتجها القومي الاجمالي الى المسنين وهذا ما يزيد على ما يعطيه أي بلد آخر في العالم[٤١] .

ان كل شيء يجري اقتطاعه في الميزانيات الحكومية لتوفير متطلبات المسنين . دع كبار السن على جنب وستجد حينئذ ان الانفاق الداخلي قد هبط من ١٠٪ الى ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات العشرين الأخيرة في الولايات المتحدة[٤٢] . لقد انفق في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الأويسد Oecd) والتي تضم مجمع الدول المتقدمة ،

لسد النفقات الاجتماعية على الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً خمسة أضعاف ما أنفق على الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة والستين(٤٣) . وأكثر من هذا فان المصروفات على كبار السن تضغط على الاستثمارات الحكومية في ميادين البنية التحتية ، والتعليم ، والبحث والتطوير ، وتخفضها من ٢٤٪ الى ١٥٪ من الميزانية الفدرالية في عشرين عاماً(٤٤) .

ليس الانفاق على المسنين مسألة عدالة أو حرمان . في عام ١٩٧٠ كانت نسبة المسنين الذين يعيشون في فاقة أكبر من أي قسم آخر من السكان . أما اليوم فان المسنين الفقراء هم أقل من أية مجموعة أخرى من السكان . ان مستويات المعيشة الحقيقية بالنسبة الى الكثيرين في الولايات المتحدة ترتفع في الواقع مع التقاعد . ان التوفيرات من دون عمل هي أكبر من التخفيضات التي تجري على أرزاقهم(٤٥) .

فاذا أخذنا بنظر الاعتبار حجم الأسرة ، وأرباح رأس المال ، والضرائب (على الصعيد الفيدرالي أو الولاية) ، والمنافع غير النقدية كالضمان الصحي ووجبات طعام الغداء في المدارس ، والمردودات المُنسبَة على أسهم ملكية البيت الذي يشغله المالك ، يتضح حينئذ أن كبار السن يحصلون على معدل للدخل الفردي يزيد بـ ٦٧٪ عن معدل دخل الفرد من السكان ككل(٤٦) . واذا نظرنا الى الدخل النقدي وحده في الستينات ، فان معدل ما ينفقه الفرد الوسطي من الذين تبلغ أعمارهم سبعين عاماً كان ٦٠٪ مما كان ينفقه ذو الثلاثين عاماً . اما اليوم فمن بلغ سبعين عاماً ينفق ٢٠٪ أكثر مما ينفق ذو الثلاثين عاماً(٤٧) . ما تنفقه الحكومة على كبار السن يعطي وحده هؤلاء من الدخول الفردية ما يعادل ٦٠٪ مما يحصل عليه الفرد الأمريكي المتوسط(٤٨) . أما في ألمانيا وفرنسا ، فان المخصصات التي تعطى لكبار السن توفر لهم دخلاً يعادل ٨٠٪ من معدل دخل الفرد العام(٤٩) .

المسنّون كذلك هم أغنى كثيراً من أولئك الذين لم يبلغوا سن الشيخوخة(٥٠) . فالذين تتفاوت أعمارهم ما بين ٦٥ و٧٤ عاماً لديهم ٢٢٢ ألف دولار ثرورة صافية في المعدل ، مقابل ٦٦ ألف دولار لمَنْ تتراوح اعمارهم ما بين ٣٥ و٤٤ عاماً(٥١) .

واضح ان المسنيّن لا يريدون ان تخفض منافعهم . والبديل لهذا هو رفع الضرائب ، لكن هذا بديل غير جذاب بالمرة . ان معدل ضريبة الضمان الاجتماعي اليوم تبلغ ١٥٪ ولكن لكي توفر المنافع التي وُعد بها يجب رفع هذا المعدل الى ٤٠٪ حتى عام ٢٠٢٩(٥٢) . أما اذا شئنا ان ندفع المسألة الى زمن أبعد ونفترض بقاء القوانين الراهنة دون تغيير ، فإن معدلات الضريبة على جدول الرواتب يمكن ان ترفع الى ٩٤٪ اذا لم تجر سيطرة على ما

ينفق لقاء الرعاية الصحية للمسنّين[٥٣] . ان ما يدعى بحسابات الأجيال يؤدي الى معدلات مضطربة جداً للضريبة في المستقبل . ان نظام الضرائب ينفجر من داخله .

طوال ربع القرن الماضي توفرت للكثير من برامج المعونات المجانية الأموال من تخفيضات الانفاق العسكري بعد ان بلغ ذروته في حرب ڤيتنام . ولكن حتى مع انتهاء الحرب الباردة والرغبة في خفض الميزانيات العسكرية (والاغلبية الجمهورية الجديدة في الكونكرس تعلن انها لا ترغب في الاقدام على تخفيضات أبعد) لم يبق هناك مجال كبير لمثل هذه التحولات . ان الانفاق العكسري قد هَبط الآن الى ما دون ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وحتى لو رغبت الولايات المتحدة في خفض الانفاق العسكري الى الصفر ، فإن يوم الحساب بالنسبة الى دولة الرفاه الاجتماعي يؤجل فقط الى بضع سنوات قلائل .

المعاشات التقاعدية هي مسألة منافع وارقام . كذلك فإن الرعاية الصحية لكبار السن هي مسألة تكنولوجيا . فكلما زادت التكنولوجيات الجديدة هنا ارتفعت التكاليف بالنسبة للفرد الواحد دائماً . فبينما تتفاوت تكاليف الفرد الواحد تفاوتاً كبيراً عبر البلدان ، فإن الانفاق الصحي كجزء من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع كثيراً في العقد الأخير في بلدان الأويسد باستثناء السويد وايرلندا اللتين تقاومان هذا الاتجاه[٥٤] .

لقد غيرت المصروفات على المسنين تغييراً أساسياً انظمتنا المالية . في الستينات أوجدت الحكومة ما دعي آنئذ بايرادات الأسهم المالية للدولة fiscal dividend . مهما كان العجز الحكومي الراهن كبيراً ، فان الحكومة اذا لم تفعل شيئاً ـ لا تصدر أية قوانين جديدة ، فانها ستوفر في غضون سنوات قليلة فائضاً في الميزانية . فمع النمو الاقتصادي ، نمت عوائد الضريبة بأسرع من الانفاق الحكومي . أما اليوم فالأمر على العكس . فحتى مع النمو الاقتصادي السريع وانعدام البرامج الجديدة ، ازدادت المصروفات الحكومية بسرعة تفوق سرعة نمو العوائد الضريبية وذلك بسبب تنامي مستحقات المسنين مع تزايد أعدادهم . واذا لم تفعل الحكمة أي شيء فان العجوزات ستنمو بسرعة .

ان كل التخفيضات في ميزانية الرئيس كلنتون ، والزيادات في الضريبة التي جرت في السنتين الأوليتين من ولايته لم تحقق سوى قدر صغير من فسحة لجذب الانفاس . وبحلول ١٩٩٦ سيرتفع العجز ثانية وبسرعة حتى لو لم يجر اقرار برامج جديدة للانفاق . ان ما واجهته حكومة الرئيس كلنتون واجه كل حكومة . فحتى في السويد ، التي هي في كثير من الوجوه الدولة التي أوجدت ما عرف بدولة الرفاه الاجتماعي ، والتي لاتزال في وضع تتمتع فيه بقدر من التأييد السياسي الكبير المعهود ، تواجه اليوم الحاجة الى خفض انفاقها[٥٥] .

وبدلاً من أرباح الأسهم المالية ، فان الحكومات في جميع أنحاء العالم تواجه اليوم عجوزات مالية بنيوية لا يمكن شفاؤها منها بالنمو الاقتصادي . فاذا ما نظر المرء الى مجموعة السبع (أكبر دول العالم من حيث الاقتصاد) في عام ١٩٩٣ سيلاحظ ان العجوزات المالية كانت ستبقى برغم ان اقتصاداتها كانت تُشغَل بعمالة كاملة محققة نمواً في الناتج المحلي الاجمالي تفاوت ما بين ٣٪ في ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وكندا و٥٪ في بريطانيا وأكثر من ٧٪ في ايطاليا[٥٦] . وكانت اليابان هي الوحيدة التي قلّ فيها العجز البنيوي عن ١٪ ، بيد أن اليابان تواجه أسرع نمو في عدد كبار السن بين الدول الصناعية . والعجز البنيوي الضئيل فيها اليوم سينمو سريعاً ليغدو عجزاً بنيوياً كبيراً في الميزانية في المستقبل .

في الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٩٤ شهدت بلدان OECD ارتفاعاً في الدين الحكومي تراوح ما بين ٣٥٪ و٧١٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا لا يشمل المعاشات غير المموّلة وديون الرعاية الصحية[٥٧] . وفي عام ١٩٩٥ كانت النرويج ، الغنية بالنفط ، هي البلد الوحيد الذي يتوقع أن يحقق فائضاً في الميزانية من بين كل دول الأويسد .

من الناحية التكنيكية ، يمكن للمسنين في الولايات المتحدة أن يناقشوا بأن المعاشات التقاعدية التي تؤلف جزءاً من مجموعة المنافع التي يحصلون عليها لا تساهم في الديون الحكومية ، لأن المعاش التقاعدي هو جزء من الرعاية الاجتماعية ، وهو يحقق فائضاً - عوائد الضريبة من الضرائب المفردة لهذا الغرض تزيد على المصروفات . لكن هذا ليس سوى وهم . فلتقويم تأثير الميزانيات الحكومية ، من الضروري النظر الى كل العوائد وكل المصروفات بصورة شاملة . فاذا كانت الحكومات تواجه عجزاً في ميزانيتها العامة ، فلن يغيّر من الأمر شيئاً كون أحد أجزاء هذه الميزانية يحقق فائضاً ، لأن الحساب المتبع يفرد لهذا القطاع من عوائد الضرائب ما يفوق احتياجاته . ومهما كانت التخصيصات ، فان الحكومات لا تحقق وفراً صافياً ، وهذا هو ما يؤثر في الاقتصاد . المهم هو ما يتحكم في جانب الانفاق من الميزانية ، والمتحكم أو المُسيّر هو الانسان كبير السن .

ان مشكلة تفاقم الديون لمواجهة الدفع للمسنين تتواصل . فلننظر الى المسألة من الزاوية الرياضية فقط : افرض ان الضرائب المُحصّلة تؤلف ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وافترض ان معدل الفائدة في السوق يبلغ ١٠٪ . فحين يصل الدين الحكومي الى ٣٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، فان جميع عوائد الحكومة يجب أن تستخدم لتسد دفوعات الفوائد على القرض غير المدفوع ، ولن يتبقى شيء آخر ، وبوسع بلجيكا وايطاليا وكندا أن ترى هذا الحد الذي ينتظرها . (انظر الجدول ٥-٢) .

في بلجيكا يبلغ الدين العام ١٤٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، اضافة الى ديون المعاشات التقاعدية التي تبلغ ١٦٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي (انظر الجدول ٥-٢) . في الوقت الذي لا تُدفع فيه فوائد على الديون التقاعدية غير المموّلة ، ولكنها اذا فعلت ذلك (وهذا ما يتوجب عليها اذا لم تشأ أن تفلس الميزانيات الحكومية المقبلة) في وقت يبلغ فيه معدل الفائدة ١٠٪ فانها ستحتاج الى جمع ٣٠,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في صورة ضرائب لمجرد دفع الفوائد على الديون . اضافة الى ذلك ، فانها تجمع ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي من الشباب لتسد بها المعاشات التقاعدية للمسنين . أضف الى هذا شيئاً ما للرعاية الصحية اذاك ستحتاج ان تجمع من الضرائب ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لمجرد أن تموّل دفوعات الفائدة والمسنين[٥٩] . فليس من العجب بعد هذا ، ان تزيح هذه المصروفات النشاطات الاستثمارية من ميزانية بلجيكا . والنتيجة أن البحث والتطوير (R&D) يتم بمستوىً أوطأ بكثير من مستوياته المعتادة في أوربا ، ولا يزيد عن ثلث ما هو عليه في الولايات المتحدة .

بينما لا تكرس كل الفوائد الاقتصادية للمسنين (هناك أشياء أخرى كالبوليس والمطافئ يتعيّن تمويلها) ، لا أحد يعلم كيف يمكن ايقاف نمو مستحقات المسنين في المجتمعات الديمقراطية . فهم برغم كونهم يؤلفون ١٢٪ من السكان فقط ، يتمتعون بقوة جبّارة تجعل أي حزب سياسي لا يرغب في التورط معهم .

ان وثيقة «التعاقد مع أمريكا» التي خرج بها زعيم الأغلبية في الكونغرس ، نيوت كنغوتيش ، لم تفعل سوى أنها استبعدت المسنين من تخفيضاتها . بل وانها وعدت بالانفاق أكثر على المسنين وذلك برفعها مبلغ الدخل الذي يمكن الحصول عليه قبل أن تشمله استقطاعات الضمان الاجتماعي وتخفيض الضريبة المفروضة على دخول الافراد العالية[٦٠] .

لقد اضطر وزير المالية الفرنسية المحافظ (ألن مادلن) على الاستقالة فور اقتراحه إرغام المستخدمين العاملين على زيادة مساهمتهم في استقطاعات تقاعدهم[٦١] .

وحتى قبل أن يصبح المسنون أكثرية تكنيكية من السكان ، فانهم تحوّلوا الى قوة سياسية لا يمكن صدها ، لأن أولئك الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة لا يمكنهم أن يصوّتوا قانونياً ، وأولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والثلاثين يميلون الى عدم التصويت . ان الديمقراطية مقبلة على مواجهة امتحانها النهائي حين ستضطر الى مواجهة المطالب الاقتصادية للمسنين . هل بوسع الحكومات الديموقراطية أن تستقطع من منافع جماعة من الناخبين هم على شك أن يصبحوا أغلبية ؟ .

انها لا تستطيع أن تفعل ذلك اليوم . فلقد عيّن الرئيس كلنتن هيئة من المستشارين لتقديم توصيات بالتغيرات التي يرونها في النظام ، لكن الهيئة أجابت «لا توافق على أية مقترحات محددة من شأنها أن تبطئ نمو الضمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية (medcare) أو برامج منافع حكومية أخرى» برغم أنها تقر بأن البرامج الراهنة سترفع العجز الحكومي الى ثمانية أضعاف ما هو عليه عام ٢٠٣٠ اذا لم يُفعل شيء .

جدول (٥-٢)

نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

البلد	٪ الدين الاجمالي	٪ مستحقات التقاعد غير الممولة عام ١٩٩٠	٪ المجموع
الولايات المتحدة	٨٥	٦٦	١٥١
اليابان	٧٩	٢١٨	٢٩٧
ايطاليا	١٢٣	٢٣٣	٣٥٦
المانيا	٥٣	١٦٠	٢١٣
فرنسا	٥٦	٢١٦	٢٧٢
كندا	٩٦	٢٥٠	٣٤٦
المملكة المتحدة	٥٢	١٨٦	٢٣٨
بلجيكا	١٤٢	١٦٥	٣٠٧

المصدر : OCED, Cited in publik sector finances, the Economist, july 8, 1995, p. 115.

لكن الديموقراطية ليست بقاء الأصلح من الأجناس . ففي حدود دَعْ كل واحد يصوت ، عمر الديموقراطية هو أقل من مئة عام . وستواجه امتحانها النهائي في مسألة المسنين . هل تستطيع أن تقتطع من المنافع التي تذهب الى أغلبية من الناخبين ؟ فاذا جاء الجواب بالنفي ، فلن يكون للديموقراطية مستقبل بعيد المدى . ان استثمارات أخرى ينبغي أن توظف ، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق ، ولن يتحقق ، اذا لم تتم السيطرة على هذه المنافع .

ان المشكلات السياسية لا تنشأ بالكامل عن القوة السياسية للمسنين الذين يزدادون باطراد . ان التحقق الرسمي من موارد الأشخاص الذين يتلقون المعونات قد

يؤدي الى توفيرات مؤثرة في الكلف (يفترض أن تنخفض المنافع من ارتفاع الدخل والثروة لدى الفرد) ، ولكن ليس عدلاً أن يعارض ذلك المسنون الذين تزيد دخولهم وثرواتهم عن المعدل . كلنا سنغدو مسنين في النهاية ، وجميعنا ، لاسيما من يقترب منا من الشيخوخة ، ننفق أموالنا على ترف الحياة تاركين للحكومة أن تدفع أثمان ضرورياتنا حين نبلغ سن الشيخوخة .ان البرامج الأقل سخاءً هي أقل سخاءً بالنسبة إلينا وليست فقط بالنسبة إليهم .

ان التحول نحو جعل المسنين يدفعون مزيداً من قوائم مشترياتهم يثير حفيظة حتى الشباب الذين لا يقلقهم التقاعد بعد . هذا التحول يعني أن الشباب ربما يضطرون أنفسهم الى دفع هذه القوائم ، أو يدفعهم الى الشعور بالذنب اذا لم يدفعوا بعضاً من تكاليف العناية بالأبوين اذا كان الأخيران لم ينظما ميزانيتهما على نحو سليم . والتحول أكثر ايلاماً بالنسبة الى أولئك الذين يملك أبواهم موجودات . فدفع المسنين الى المشاركة بالأعباء معناه انخفاض ميراثهم(٦٣) . ان المرء قد لا يرث البيت أو الأسهم التي يتوقع أن تؤول اليه كميراث ، اذا ما دفعت هذه لتسديد قوائم طبية أو اذا استخدمت للتعويض عن المعاشات التقاعدية . وخليق بالشباب ان لا يفقد ميراثه .

الرسالة السياسية بسيطة : توجيه المنافع نحو عوائل المسنين ذات الدخل الواطئ يقلل من التكليف ويحسّن الكفاءة الاقتصادية (توفير المال لمن يحتاجه أكثر) . لكن هذا سرعان ما يؤدي الى فقدان التأييد السياسي .

كثيراً ما يُطرح تعديل الميزانية باتجاه موازنتها كحل... الا أنه ليس كذلك في الحقيقة ، مثل هذا الاقتراح قد يحظى بالموافقة ، لكنه لن يكون ذا معنى اذا لم يكن السياسيون راغبين وقادرين على التسريع بخفض تخويلات المسنين . فاذا لم يرغب أولئك الذين يشرعون القوانين في طاعة روح قانونٍ ما فبوسعهم دائماً أن يتجنبوا فعل ذلك . بامكانهم أن ينفقوا ببساطة ما يزيد عن العوائد الواردة ويبررون ذلك ببعض القضايا الغامضة التي تصاحب أي تعديل لموازنة الميزانية .

كل تعديل لموازنة الميزانية ينبغي أن ينطوي على بعض الاستثناءات وعلى بعض شروط التطبيق . كيف يجري تخمين العوائد والمصروفات ؟ ماذا يجري لو حدث ركود غير متوقع ؟ ماذا يحدث لو انفجرت حرب كبيرة ؟ كيف ستحسب المصروفات ـ هل ستُحسب نفقات الشركات الحكومية مثل مصلحة البريد ؟ هل تحسب مبيعات الأصول كإيرادات ؟ هل تحسب استثمارات البنية التحتية الرئيسية كمصروفات جارية ؟ كيف تحسب ضمانات

القروض ؟ كل هذه «التفاصيل» تسمح لأية حكومة لا ترغب في الخضوع الى تعديل موازنة الميزانية ان تتملص منه . واذا ما أريد خفض الانفاق ، فان أولئك الذين جرى انتخابهم ملزمون بتخفيضه .

ليست مشكلة المسنين حكومية وحسب . فالشركات الخاصة تواجه المعضلة ذاتها في معاشات التقاعد الخاصة وبرامج الصحة بالنسبة للمسنين[٦٤] . فبرامج العناية الصحية في القطاع الخاص تخصص لها بصورة عامة ، أموال أقل ، وبرامج المعاشات التقاعدية في القطاع الخاص لا تموّل في الغالب بالكامل . في الولايات المتحدة ، هناك عجز بمقدار ٢٠٪ في خطط المعاشات التقاعدية الخاصة . ومع ذلك فان ٧٥٪ من الشركات ذات البرامج التي يقل تمويلها هي شركات ذات وضع مالي جيد . فالشركات الأقدم كشركات السيارات التي يكثر فيها المتقاعدون والمشاريع التقاعدية والصحية السخيّة لن يتبقى لها من الأسهم سوى القليل أو ربما تخسرها كلية لو أن هذه الالتزامات تنعكس بالكامل في دفاتر حساباتها .

ليس المسنون هم المنفقين الكبار كما يُصورون في بعض الأحيان (أي انهم ينفقون كل ما جمعوه من ثروة بحيث أنهم يموتون في اليوم الذي يستنفدون فيه آخر ما يملكون) ، لكنهم ليسوا ، كما هو مفهوم تماماً ، موفرين كباراً من أجل المستقبل . وهذا ما يمكن ملاحظته من معدلات الادخار . ففي دول الأويسد هبطت معدلات الادخار الاجمالية من ٢٤٪ الى ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ما بين ١٩٧٧ ١٩٩٢[٦٥] .

ان كثيراً من الهبوط في معدلات الادخار الشخصية في الولايات المتحدة (من حوالي ٩٪ في العقود التي تلت الحرب الثانية الى ٣٪ في التسعينات) يمكن أن يُعزى الى المسنين أو أولئك الذين هم على عتبة الشيخوخة[٦٦] . ان الأخيرين لكونهم أكثر ثقة بالمعاشات التقاعدية التي تزودها الحكومة والشركات الخاصة ، لا يدخّرون سوى القليل لأيام تقاعدهم ، والمسنين الذين يعرفون أنهم سيحصلون على صكوك المعاشات التقاعدية شهرياً وعلى تغطية صحية ينفقون أكثر من خلال تقاعدهم . ان معدلات الادخَار هبطت تماماً حين أصبحت صناعات طاقة الذكاء الصناعي تتطلب زيادة مهمة في الادخارات على نحو ما سنرى في الفصل الرابع عشر .

لو بحث المرء عن جماعة هي في حاجة ، لوجد أنها غير المسنين . ان المجموعة التي تؤلف النسبة الأعلى بين الذين يعيشون في الفاقة الآن هم الأطفال دون الثامنة عشرة من

العمر . ومع ذلك فالحكومة تنفق على الشخص الواحد من المسنين (الذين يصوتون فعلاً) تسعة أضعاف ما تنفقه على الشخص الواحد من الشباب (الذين لا يصوتون)[٦٧] . والمجموعة التي تحتاج أكثر من غيرها الى الاستثمارات اذا ما أريد للاقتصاد الأمريكي أن يكون ناجحاً في المستقبل هي بالضبط تلك المجموعة التي يُنفق عليها أقل من الجميع . كيف يا ترى سيستطيعون أن يدفعوا الضرائب لدعم المسنين اذا لم يحصلوا على المهارات لكسب دخولهم ؟ .

في السنوات القادمة ، يلزم أن يعاد تعريف أو تحديد الصراع الطبقي باعتباره ليس صراع الفقراء ضد الأغنياء ، وانما صراع الشباب ضد الشيوخ . وكما وضعت الأمر فتاة فرنسية خلال الاضرابات التي شنها الشباب احتجاجاً على القوانين الحكومية التي أريد منها تخفيض أجور الشباب : «لا مستقبل لنا!... لذلك نحن هنا»[٦٨] . هذا الصراع واضح منذ الآن في أمريكا . ان المسنين يصوتون بانتظام ضد ضرائب التعليم حين تتوفر لديهم الفرصة[٦٩] . لقد كوّن المسنون من أنفسهم جماعات (كوميونات) متقاعدين مقفلة ومنعزلة لا يسمح للشباب العيش معها حتى لا يضطرون الى الدفع للمدارس .

وحديثاً جاء مثال أكثر اثارة على ما يُنذر بصراع اجتماعي... ذلكم ما جرى في كالاسكا في ولاية مشيغن ، فقد محا المقترعون المسنون في مأوى للمتقاعدين ميزانية المدارس من الأساس لكي تحول الأموال الفائضة الى أشياء أخرى مثل جرف الثلج ، ثم من بعد ، رفضوا أن يصوتوا الى جانب المخصصات التي تسمح للمدارس بمواصلة عامها الدراسي . وهكذا أغلقت المدارس قبل أشهر من انتهاء العام الدراسي ، وفقد بعض أطفال ولاية مشيغن سنة دراسية[٧٠] . بينما لايزال يحتفظ المسنون باهتمامهم بأحفادهم هم ، الا أنهم لم يعودوا يعيشون في التجمعات ذاتها التي يعيش فيها أحفادهم هؤلاء . ان كل واحد من ناخبي كالاسكا المسنين يمكن أن يكون قد صوّت ضد تعليم بعض أحفاد الآخرين ، الا أنهم يقنعون أنفسهم بأن المقترعين في مناطق أخرى من الولايات المتحدة سيعاملون أحفادهم بطريقة مختلفة .

ان العقد الاجتماعي الضمني الذي أخذ به بعد الحرب العالمية الثانية يلزم الوالدين برعاية أطفالهم مقابل أن يتكفل المجتمع (دافع الضريبة) برعاية الوالدين . كلا جانبي المعادلة ينهار الآن . فالمزيد والمزيد من الآباء لا يرعون أطفالهم ، ودافع الضريبة سيضطر الى التخلّي عن وعده برعاية المسنين .

اذا كان واضحاً ما ينبغي اتخاذه اقتصادياً ، فانه من غير الواضح ما ينبغي اتخاذه سياسياً . ان سياسات القضية الواحدة حيث تتصارع جماعات انتخابية كبيرة حول توزيع الدخل ، هو أسوأ ما تعالجه الديموقرطيات[٧٠] . فساستنا المنتخبون ، الذين يعرفون السياسات أفضل من غيرهم ، في رغبتهم دائماً تجنيب المسنين آثار تخفيض الميزانية ، قد قرروا منذ الآن استحالة حل المسألة سياسياً . لكنه ينبغي أن تحل لأن أي مجتمع لا يمكن أن يعطي للمسنين عوائد الضرائب بكاملها . لا يمكن لأي مجتمع أن يدع أقساماً متزايدة من السكان تعيش في عطالة الى فترات لا متناهية من الزمن ، مهما كانت الوسيلة التي يدفع بها الى هذه الأقسام . ان المجتمعات يمكن أن تؤمّن التقاعد لعدد محدد من السنين (عشر سنين ، خمس عشرة سنة ، عشرين سنة) ، ولكن أي مجتمع منها لا يمكن بعدُ أن يؤمّن التقاعد في سن معينة مثل ٦٥ عاماً في وقت تمتد فيه الحياة كما هو المتوقع . كذلك ، ليس هناك من سبب يدعو اي نظام رعاية اجتماعية الى تحويل موارد كبيرة جداً الى جماعة تصل دخلها الى ما فوق المعدل . ان هذا الأمر يقود الى شيء من السخف الاجتماعي ، حيث أفراد المجتمع الأفقر يدفعون الضرائب لدعم الأغنى .

ان الجواب عمّا ينبغي فعله يلزم أن يبدأ ببعض الأهداف الواضحة . كم من دخل الشخص الذي يسبق التقاعد يمكن أن يستبدل بنظام للمعاشات التقاعدية الحكومية الالزامية ؟ والصورة التي يعكسها هذا السؤال هي : كم هو المتوقع لما يجب أن يوفره المرء اذا رغب أن يكون لديه مستوى للحياة أيام التقاعد يعادل مستوى حياته قبل التقاعد ؟ بغية تحفيز العملية الفكرية ، دعوني اقترح مجموعة من الأهداف .

ان أقصى ما يجب أن يكون عليه المعاش التقاعدي العام هو أن يضمن لزوج من المتقاعدين ما لا يزيد عن ثلثي الأجور الوسطية التي يحصل عليها العامل الوسطي (أي ما يعادل ٢٣٨٧٦ دولار عام ١٩٩٢) لأن الزوج الوسطي (رجل وامرأة) يعيل عائلة من ثلاثة أفراد[٧٢] . أما الحد الأدنى للمنافع يجب أن يكون معاشاً تقاعدياً يضمن لجميع عوائل المسنين دخلاً يعادل خط الفقر على الأقل . ومهما كانت عليه المكاسب التي كانت تحصل عليها أية عائلة قبل التقاعد ، يجب أن يضمن لهذه العائلة معاشاً تقاعدياً معادلاً لخط الفقر على الأقل . فوق هذا المستوى ، ينبغي أن تحصل العوائل على معاش تقاعدي يعادل نصف

الدخل الذي كانت تحصل عليه قبل التقاعد ولفترة العشر سنوات السابقة للتقاعد . وحين تكون الدخول التي كانت تحصل عليها العائلة قبل التقاعد قد بلغت ضعف معدل دخل الفرد الواحد من السكان ينبغي أن يضمن لها معاش تقاعدي معادلاً لثلثي ما يحصل عليه العامل الوسطي . أما الدخول التي تفوق هذه فلا ينبغي أن تنشأ عنها معاشات تقاعدية أعلى . فباستثناء العامل الفقير ، كل امرئٍ يُتوقع أن يدخر اذا شاء أن يكون لديه دخل تقاعدي معادل لما كان يحصل عليه قبل التقاعد .

أما العمر التقاعدي فمن السهل حسابه . كم هي الضرائب التي يرغب الناس في دفعها ؟ ما هي الخدمات الأساسية التي يلزم تزويدها ، وما هي الاستثمارات الأساسية التي يجب أن توظف ؟ اطرح الرقمين الأخيرين من الرقم الأول ، فما تبقى هي الأموال المتيسرة لدعم نظام الرعاية الاجتماعية . ثم قمْ بطرح آخر لكل ما يجب أن يتم في نظام الرعاية الاجتماعية عدا الانفاق على المسنين . خذ الأموال الناتجة والدخل السنوي الذي يُحتاج اليه في التقاعد للحصول على دخل لكل فرد يعادل ما يحصل عليه غير المتقاعد ، وعدد المسنين ، حينذاك يسهل عليك حساب الحد الأقصى من السنوات التي يُدعم فيها المتقاعد . واطرح هذا الرقم من معدل الحياة التي يتوقع أن يحياها المرء بعد الخامسة والستين (والآن أصبحت السبعين) تحصل على عمر التقاعد الذي يمكن أن يدعمه المجتمع .

ينبغي رفع العمر التقاعدي كما ينبغي الغاء التقاعدات المبكرة . حين حدد بسمارك العمر التقاعدي بخمس وستين عاماً في نظام التقاعد الألماني عام ١٨٩١ ، كان معدل العمر في المانيا آنذاك قد بلغ الخامسة والأربعين[٧٣] . وهذا يعادل اليوم ، وبصورة عامة ، القول بأن هناك معاشاً تقاعدياً حكومياً لكل الذين تجاوزوا الخامسة والتسعين من العمر . اذا كان هذا هو القاعدة فليست هناك أية مشكلة .

لن يحظى رفع السن التقاعدي بالشعبية . فبينما كان الخامسة والستين هو العمر المعتاد للتقاعد بالنسبة لأكبر عدد من الناس ، فانه يهبط اليوم الى الثانية والستين ، وحتى دون ذلك[٧٤] . ان معدلات المشاركين في قوة العمل من سن الحادية والستين تقل بـ ١٠٪ عن معدلات مشاركتهم حين كانوا في الخامسة والخمسين . ولكن ليس هناك من يستطيع أن يموّل نظاماً يرتفع فيه معدل توقع الحياة بينما يتجه سن التقاعد الى الهبوط .

يمكن للنقاد أن يتحدثوا عن فسح المجال أمام الناس للعناية بأنفسهم اختيارياً حين يبلغون سن الشيخوخة ، لكن هناك حقيقة بسيطة ـ وهي أن كثيرين يرفضون ذلك ، هناك

ستة عشر مليون أمريكي في سن التقاعد لا يملكون مدخرات طوعية ، ولا يملكون شيئاً لاعالتهم سوى معاشاتهم التقاعدية(٧٥) . ان معدل ما تملكه العائلة الأمريكية من متراكمات في الموجودات المالية الصافية لا يزيد عن ألف دولار ، ولتمويل دخل معاش المستقبل بما يعادل ما يستلمه المتقاعدون اليوم يحتاجون الى ادخار ما يعادل احدى عشرة مرة دخلهم الراهن(٧٦) . ويحتاج الذين أمامهم ثلاثون عاماً من العمل قبل أن يتقاعدوا أن يدخر الواحد منهم ثلث دخله قبل استيفاء الضريبة ولكل عام طوال الثلاثين سنة الباقية حتى يصل الى هذا الهدف .

يملك الذين تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة والأربعين والسادسة الخمسين ، والذين هم على وشك التقاعد أقل من ٧٠٠٠ دولار في شكل موجودات مالية صافية وهم حتى في أسوأ حال(٧٧) . كثيرون ، طبعاً ، يملكون أسهماً في دورهم ولكن مع قروض على الدار ، وأسهم السكن لا ترتفع قيمتها بسرعة كما كان يجري في الماضي . فاذا أدخلنا أسهم الدار ، فان الـ ٥٠٪ من أسر الذين تتراوح أعمارهم ما بين واحد وخمسين وواحد وستين عاماً لا تملك سوى ٩٩٣٥٠ دولاراً في موجودات متراكمة(٧٨) . ولذلك فان الاستهلاك الجاري للجيل الراهن الذي يقترب من الشيخوخة يجب أن يخفض تخفيضاً كبيراً اذا أراد هؤلاء أن يمولوا أنفسهم في تقاعدهم .

لا يتردد الأمريكان ، اذا توفرت لهم الفرصة ، عن سرقة مشاريعهم التقاعدية . ان ٣٨٪ من العمال الذين يغيرون فرص عملهم وتتوفر لهم الفرصة لأخذ المال من مشاريعهم التقاعدية ، يأخذون المال ويهربون(٧٩) . والعمال بوجه عام ، لاسيما ذوو الأجور المنخفضة ، لا ينتهزون فرصة كونهم معفيين من الضريبة ليدخروا . فجيل الانفجار السكاني الذي ولد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يستخدم القروض على أسهم الدار بانتظام من أجل رفع استهلاكهم الجاري(٨٠) (وهو نشاط يخفض تخفيضاً كبيراً مواردهم لما بعد التقاعد لأنهم يواصلون قدراً معيناً من الاستهلاك مهما كانت المكاسب الرأسمالية التي تتوفر لهم من بيوتهم قبل التقاعد) . واليوم ، فان هذا الجيل لا يدّخر سوى ثلث ما يحتاجه لكي يحصل على مستوى من الحياة بعد التقاعد ما يعادل ما يتمتع به أبواهم الآن(٨١) . ان ثلاثة أرباع الأمريكان يتوقعون أزمة بعد أن يتقاعدوا لأنهم لم يدخروا سوى القليل ، أو لم يدخروا شيئاً اطلاقاً(٨٢) .

ثمة حقيقة أساسية أخرى ، وهي أن الأمريكان لا يدخرون اذا لم يرغموا على الادخار . وأصحاب الأعمال ينفضون أيديهم من مهمة المساهمة في تمويل التقاعد . لقد خفضوا

مساهماتهم التقاعدية الى النصف (من ١٠٣٩ الى ٥٠٦ دولار لكل عامل) ما بين ١٩٨٠ و١٩٩١ . وهذا الاتجاه آخذ بالتزايد[٨٣] . والقضاء الذي يطالب أصحاب العمل بتمويل مشاريع التقاعد يجد أن هؤلاء قد نقلوا أعمالهم الى مكان آخر .

ان التاريخ سيسجل أنّ لي كوان يو قد فعل الشيء الصحيح في سنغافورة بصندوقه الحكيم (منافع الرعاية الاجتماعية الممولة ذاتياً) ، فيما أخطأ بسمارك في المانيا بنظامه للرعاية الاجتماعية لتحويلات ما بين الأجيال . Intergeneational transfers . في سنغافورة يجب أن يسهم كل شخص بـ ٢٠٪ من أجوره في حساب مدخرات شخصية تقابلها مساهمة ٢٠٪ أخرى من صاحب العمل . واستثمارات الحساب التي يُدبر بالمناصفة من جانب الشخص والحكومة لا يمكن استخدامها الا للرعاية الصحية والتعليم والسكن ولشيخوخة الشخص . ولا تُجنى الضرائب من الشباب لصالح المسنين . فالمسنون يعيشون على ما أرغموا على ادخاره والادخارات الأخرى التي وفّروها بمحض اختيارهم .

ولكن لو قُيّض لنظام التحويلات ما بين الأجيال أن يبقى ، لما كان بوسعه أن يتحرك الا على أساس التمويل الذاتي البطيء جداً . والقضية بسيطة . فالرابح الأكبر من نظام تحويلات ما بين الأجيال هو الجيل الأول . اذ هم يتلقون منافع في شيخوختهم دون أن يكونوا قد دفعوا شيئاً الى النظام حين كانوا شباباً . فالنظام لم يكن موجوداً حين كانوا شباباً . أخذوا دون أن يعطوا شيئاً . أما الخاسر الأكبر فهو الجيل الأخير . اذ يظل هذا يدفع الى الصندوق طوال حياته .

المتقاعدون اليوم هم أساساً ، الجيل الأول وهم الرابح الأكبر من الضمان الاجتماعي . في حين لن يكون هناك جيل آخر في الحدود البشرية ؛ فاذا كانت الأجيال تختلف جداً في حجمها أو أن مستويات المنافع قد اتسعت اتساعاً كبيراً ، فان الجيل الأصغر والأخير (جيل الانكماش السكاني baby dearth المولود بعد ١٩٦٣) سيكون الى حد ما هو الجيل الأخير الذي يتعين عليه أن يدفع للجيل الأكثر عدداً (جيل الانفجار السكاني المولود ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٣) الذي ينتظره .

في الوقت الذي تلقى المولودون في عام ١٩٠٠ ما معدله ١٢٪ من العائد (بعد تعديله وفق نسب التضخم) من مساهماتهم في الضمان الاجتماعي (وهو أكثر بكثير مما يمكن أن يحصلوا عليه في أسواق رأس المال الخاصة) ، فان المولودين في عام ١٩٧٥ سيتلقون ما يقل عن ٢٪ من معدل العائد الحقيقي[٨٤] . في السويد تلقى الجيل الذي تقاعد في الستينات

ستة أضعاف ما دفعه الى النظام . لكن الجيل الذي سيتقاعد في عام ٢٠١٠ يُتوقع أن يحصلوا على ما يقل عن ٨٠٪ مما دفعوه[٨٥] . هذا ببساطة أمر غير عادل ، ومع ذلك فان معظم المسنين قد اقنعوا أنفسهم بأنهم قد «دفعوا» للمنافع الراهنة ، وهم ليسوا على نظام الرعاية الاجتماعية . انهم «يستحقون» ما يحصلون عليه اليوم .

لا شيء يمكن أن يضاهي الحقيقة أو يتخطاها . ان المتقاعد (الذكر) الوسطي يتلقى الآن جميع ما دفعه من ضريبة للضمان الاجتماعي مع الفائدة في أقل من أربع سنوات[٨٦] . بعد هذا ، يظل على نظام الرعاية الاجتماعية تماماً بفس المعنى الذي تكون فيه امرأة أم مشمولة بالرعاية الاجتماعية عن حق .

بينما ينبغي تشجيع المزيد من الادخار لأغراض التقاعد ، الا أن المشكلة الراهنة لا يمكن حلها بهذه الاجراءات . بل هي تضاعفها في الحقيقة . فاذا كان العمال اليوم يجبرون («يشجعون») أساساً على الادخار من أجل تقاعدهم دون أن يُفعل شيء لتخفيض كلف النظام الراهن للانفاق على المسنين ، فان العمال الحاليّين ملزمون بتمويل كل من شيوخ اليوم وشيخوختهم هم في وقت واحد . ان أعباءهم الاقتصادية تتضاعف من الأساس . نتيجة لهذا ، فان الانتقال من نظام التحويل ما بين الأجيال الى نظام التمويل الذاتي لا يمكن أن يحدث الا ببطء شديد ـ على المرء أن يفكر بفترة تتراوح ما بين ٥٠ و٧٥ سنة . ان التحول الى مزيد من التمويل الذاتي ينبغي أن يتم ببطء في المدى البعيد ، لكن الاقدام عليه لن يغيّر من الحاجة الى تحقيق ما يجب أن يتم في المدى المتوسط .

ومهما كان هذا الذي يراد وضعه موضع التطبيق ، فان من الواجب الاعلان عنه أولاً وأن يتم هذا الاعلان قبل الشروع بتطبيقه من أجل أن تخطط العوائل لمواجهة تقاعدها . لن يستطيع أحد أن يغيّر من خططها للتقاعد بسرعة . ينبغي أن تعرف منافع التقاعد وسن التقاعد قبل خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً . ويجب أن لا تتجه القوانين الجديدة الى خفض المنافع الراهنة ، وانما اقتطاع الزيادات في جدول المنافع التي جرت برمجتها في القوانين الجارية . ويتعيّن أن يدفع المسنون مزيداً من مدخراتهم الخاصة على أن يتم ذلك تدريجياً وببطء . غير أن هناك حاجة الى اختيار بعض المنافع للاستقطاع من أجل أن يُستعاد التوازن بين ما يحصل عليه الفرد الواحد من المسنين مع معدل ما يحصل عليه الفرد غير المتقاعد . ببساطة ليس هناك من تبرير لنظام رعاية اجتماعية يجبي الضريبة من ذوي الدخول الأوطأ (الشباب) ليعطيها الى أناس ذوي دخل أعلى (المسنين) . ليست هناك حاجة الى استعادة «الأيام السيئة السابقة» حين كان المسنون يحصلون على أقل

مما يحصل عليه غير المسنين ، ولكن ليست هناك حاجة مقابلة لمواصلة تمويل عالم يكون فيه دخل الفرد الواحد من المسنين يزيد عن دخل أولئك الذين دونهم في السن بمقادير كبيرة .

ربما من غير الممكن اجراء تحقيقات مباشرة حول المنافع التي يحصل عليها المسنون والموارد الشخصية التي يحصلون عليها لأن ذلك يقلل من قدرة النظام السياسية . فان المسنين يجب أن يدفعوا ضرائب دخل تتوافق مع دخولهم . ففي الولايات المتحدة يدفع الزوجان اللذان يحصلان على ٣٠ ألف دولار ويعيلان طفلاً واحداً ٢٤٤٩ دولاراً كضريبة دخل فيدرالية . أما الزوجان المسنان اللذان يعيلان نفسيهما فقط ويحصلان على دخل يعادل ثلاثين ألف دولار (٤٠٪ منه يأتي من الضمان الاجتماعي) فيدفعان ٧٩١ دولاراً فقط كضرائب[٨٧] . ان المسنين الذين يعادلون غيرهم في الدخل العالي يجب أن يدفعوا ضرائب مساوية لما يدفعه أمثالهم هؤلاء .

لما كانت منافع المعاشات والرعاية الصحية نشاطات استهلاكية ، فان الضريبة على جدول الرواتب ليست هي أفضل طريقة للدفع الى صندوق المعاشات والرعاية الصحية للمسنين . ان الطريقة الأفضل هي ضريبة استهلاك ـ ضريبة تضاف على قيمة الأشكال الأخرى من الاستهلاك . واذا كان لا يراد أن تضغط المعاشات التقاعدية على الاستثمار ، فمن الأفضل أن تتجه نحو الضغط على الأشكال الأخرى من الاستهلاك . الضريبة الاستهلاكية التقدمية تعني أيضاً أن يواصل المتقاعد دعم معاشه التقاعدي بعد أن يكفَّ عن العمل اذا لم يكن راغباً في المساهمة مع المجتمع من خلال الادخار .

ان استخدام ضريبة جدول الرواتب (Payroll tax) لتمويل المنافع التي يحصل عليها المسنون يخلق ما يعرفه الاقتصاديون باسم إسفين الضريبة (Tax wedge) . حين ينظر أصحاب العمل الى العمال يرون فيهم عاملين باهظي الكلفة ـ تعويض عمل يتضمن : الأجور والمنافع الاضافية الخاصة والضرائب العامة على جدول الرواتب... أما حين ينظر العمال الى هذه الأعمال نفسها فانهم يرون فيها : أعمالاً واطئة الأجر ، لأن الجزء الوحيد من مجموعة التعويضات الملائم لهم هو ما يأخذونه الى بيوتهم في شكل أجور . أمّا ما تبقى منها فهو إما يذهب الى الآخرين (المسنين) أو يولّد منافع في مستقبل بعيد لا يدخل في حسابهم كلية .

كلا الطرفين منزاح ، أساساً ، من النظام الاقتصادي القائم على دفع الضرائب . صاحب العمل ينقل أعماله الى أجزاء أخرى من العالم حيث لا وجود للمنافع الاضافية

الخاصة والمنافع الاجتماعية العامة . ومن هناك ، من قواعد الانتاج الواقعة ما وراء البحار يواصل بيع منتجاته في أسواق البلاد القديمة ، لكنه لم يعد يصنع منتجاته أو يدفع ضرائبه في سوق وطنه . بهذا الشكل يخفض من كلف الانتاج ويرفع من الأرباح . أما العامل فانه يبحث عن وسيلة ليفعل الشيء ذاته . فهو يبحث عن أية منافع للرعاية الاجتماعية يمكن توفرها (تأمين ضد البطالة ، دفوعات ضد العجز...) وفي الوقت ذاته ينتقل الى الاقتصاد الأسود (غير الشرعي) حيث لا تُدفع الضرائب ، وحيث الأجور النقدية هي دائماً أعلى من الأجور بعد دفع الضرائب في الاقتصاد الأبيض الشرعي ، لأن أصحاب العمل هنا لا يواجهون دفع المنافع الاضافية العامة أو الخاصة .

ولكون الطرفان قد تخليا عن دفع الضرائب الضرورية لتمويل نظام الرعاية الاجتماعيَة ، ارتفعت تكاليف نظام الرعاية الاجتماعية بالنسبة الى الذين واصلوا البقاء فيه ، وازدادت نوازع هؤلاء من أجل تدبير الخلاص منه . وفي النهاية يغدو النظام لتمويل الصرف على الرعاية الاجتماعية من خلال الضريبة على جدول الرواتب غير قابل للحياة والنمو .

ومهما كان الشيء الذي يراد إجراؤه ، فمن الضروري التعجيل به ، اذ كلما تم بوقت أقرب كان أسهل على التحقيق . ان تحقيق التوازن في النظام يؤدي الى ديون أقل غداً ، ودفع الفائدة الأوطأ يعني انخفاض جمع الضرائب لتمويل النظام . اما من الناحية السياسية فان الحاجة قائمة الى سرعة تحقيق الأمر . اذ أن القوة الانتخابية للمسنين آخذة بالتزايد مع ازدياد أعدادهم . وكلما أدمن المسنون على تلقي المعاشات الحكومية غدا وقف هذا الادمان أكثر صعوبة . وما اعتاد الناس أخذه بسرعة يبدو حقاً وليس امتيازاً . مثل هذا الانتقال في المواقف يبدو منذ الآن واضحاً للعيان .

غير أن المسنين ليسوا المشكلة الكاملة للرعاية الاجتماعية . ففي السويد يتسلم ثلثا السكان أنواعاً من الصكوك المنتظمة من الحكومة[88] . واضح أن في شمال أوربا هناك مشكلة يمكن أن ندعوها بمشكلة «الجيل الثاني» . حين أُسست أنظمة الرعاية الاجتماعية لأول مرة ، كانت روح النظام آنذاك قد قيّدت استخدامه بحيث لا يستطيع الناس استخدامه الا اذا كانوا في حاجة ماسة اليه حقاً . مثل هذه المواقف لاتزال قائمة الى اليوم (فحتى الآن هناك ملايين من الناس في الولايات المتحدة لهم الحق في أن يكونوا على نظام الرعاية الاجتماعية ، وان مداخيل عوائلهم سترتفع اذا ما تسلموا من الرعاية المعونات إلا أنهم يخجلون من أن يدرجوا في نظام الرعاية الاجتماعية ولا يطالبون بمثل هذه المنافع التي هي من حقهم قانوناً) ، ولكن هذه المواقف قد قلت الى حدود بعيدة . بيد أن مثل هذه الموانع

الداخلية ، وما اعتبر في البدء نظاماً يستخدم عند الضرورة الملحة ، أضحى تخويلاً يمكن استعماله حيثما كان ملائماً .

ولكن هذه الموانع الباطنية ذاتها سمحت للساسة قبل عقود قليلة بالاعتقاد بأن تكاليف النظام الذي يصمّمونه سيغدو بعد مدىً طويل أقل كثيراً مما كان عليه في أزمانهم . ذلك لأن قليلاً من الناس استخدم هذا النظام في الجيل الأول ، وكانت الكُلف واطئة ، وكان بالوسع أن يكون النظام أكثر سخاءً ، اذ كان تقديم الزيادات في المنافع يجري بسهولة . ولكن مع مضي الوقت توسعت جوانب النظام الى الحد الذي باتت فيه المنافع تحقق معدلات بدل أجور أكثر من ٩٠٪ (في اليونان يتلقى أصحاب المعاشات التقاعدية ١٠٧٪ ، وفي المانيا ١٠٠٪ اذا كان المتقاعد عاجزاً أو معتدلاً ، وفي البرتغال تبلغ منافع الأمومة ١٢٤٪ ، وفي بلجيكا تصل منافع العجزة الى ٩٧٪) بحيث اذا انقضت مصروفات العمل ، يصبح من الأفضل لكثير من الناس أن يكفّوا عن العمل[٩٠] .

تتضح هذه العملية كثيراً في ما يدفع للعجزة والمعالجة المجانية في الأنظمة السكندينافية . في كل مجتمع هناك أناس يمرضون أو يصابون بعجز موقت أو دائم ولا يستطيعون العمل... فماذا يحدث لهم ؟ وضعت الدول السكندينافية أنظمة للرعاية الاجتماعية يتلقى فيها العاجزون ما يعادل ٩٠٪ من الأجور التي كانوا يحصلون عليها . وفي مجرى عقود من السنين لم يتغير سخاء القوانين التي تعالج العجز الا قليلاً جداً الا أن المواقف من هذه القوانين تغيرت تغيراً هائلاً . فما كان في الماضي يقتصر على المصابين بمرض خطير ، أو من هم في حاجة ملحة ، أصبح اليوم يستخدم من جانب ملايين العمال الاصحاء بالأساس لكي يحصلوا على تسعة عشر يوماً اضافياً كل عام أو على معاش تقاعدي للعجز في وقت مبكر[٩١] .

لقد تضخمت التكاليف بينما هبط دفع الضرائب . وما كان يوماً ما امتيازاً قابلاً للحياة اقتصادياً أصبح حقاً أو تخويلاً اقتصادياً . لقد غدا لزاماً للأنظمة السكندينافية التي ظلت تطبق النظام لفترة طويلة أن تعيد النظر فيه من أجل السيطرة على التكاليف . وحين جرت إعادة نظر في الانظمة بهدف موازنتها هبط التغيب عن العمل بشكل مثير ـ بمقدار الثلثين[٩٢] . ولكن هبطت كذلك بالطبع ، منافع أولئك الذين يحتاجون اليها حقاً .

مع كل الحديث عن دفع ضرائب أقل ، ربما يرد في الخاطر أن الأمريكان كانوا يرغبون في منافع اجتماعية أقل . المهم أن نتذكر أن لا شيء أبعد من الحقيقة . المسنون يريدون منافعهم ، وهم ليسوا وحيدين فالناخبون من الطبقة الوسطى بدلاً من أن يدفعوا للضمان

الصحي والضمان ضد الفيضان والعواصف والهزات الأرضية ، يطالبون الحكومة بأن تتولى هي دفع التأمينات الضرورية لهذه الأخطار . ولكن حين تدفع الحكومة بالفعل ، يشار الى أولئك الذين تعاقدوا على دفع أقساط التأمين ضد الهزات الأرضية والفيضان وغيرها كمغفلين - يدفعون هم ما تتطلبه تغطيتهم الخاصة ، وفي الوقت ذاته يدفعون الضرائب لتغطية تأمينات الآخرين . وفي كل حالة تقدم فيها الحكومة المعونات لكوارث الفيضانات والأعاصير وغيرها يتناقص عدد أولئك الذين يتعاقدون لتغطية تأمينات الكوارث والتي تحرمهم قانونياً من تلقي المساعدات العامة . ولكنهم ليسوا أغبياء . ففي المناطق التي تعرضت الى الفيضات في الوسط الغربي بات ٧٪ فقط يحملون تأميناً ضد الفيضان[٩٣] . الشيء ذاته يمكن ملاحظته في الضمان الصحي . ان ٥٠٪ من الذين تتم تغطية نفقاتهم الصحيّة بموجب نظام المساعدة الطبية Medicaid قطعوا تأمينهم الصحي الخاص في النهاية .

وبدلاً من الاهتمام ببوليصات التأمين التي لا تدفع الا الى الحوادث الكارثية غير المألوفة - تكاليف هائلة غير متوقعة لا يستطيع دفعها سوى القلة ولا ينتظرها أحد - تريد عامة الناس تغطية الدولار الأول بعد الخسارة المُهدَرة (deduction) فما فوق ، تريد أن تدفع الحكومة أو الشركات ليس فقط تأمينات المخاطر غير المألوفة ، وانما تدفع أيضاً النفقات المتوقعة اليومية التي يجب ويستطيع أغلب الناس دفعها بسهولة .

ان عدم الرغبة المتزايدة في العيش مع المخاطر في مجتمعنا الحديث ربما جاءت من الانتقال الى خارج الزراعة . في العالم الزراعي ، ترتفع المداخيل السنوية أو تهبط كثيراً اعتماداً على الطقس . وليس أمام الناس من خيار سوى العيش في عالم غير مستقر استناداً الى مداخيلهم السنوية . ان العيش مع مخاطر كبيرة لا يمكن القضاء عليها يجعل العيش مع المخاطر الصغيرة أمراً طبيعياً ، كما يبدو . ولكن في العالم الصناعي يبدو كل شيء خاضعاً للسيطرة أكثر . ربما توجد بعض الالتباسات ، لكنها التباسات يخلقها أناس آخرون ، وهي من حيث المبدأ مما يمكن تجنبه . ولأن المرء بات غير ملزم في العيش مع المخاطر الكبيرة التي تهدد دخله السنوي ولا يمكن تجنبها جعله ذلك أقل رغبة في العيش مع مخاطر صغيرة لا يمكن تجنبها في الحياة .

ان الايمان بالقضاء والقدر و«الشراء على ذمة المشتري» قد ولّتا واستبدلتا بدولة الضمان الاجتماعي[٩٥] . نتيجة لذلك حصل تزاوج خاطئ وهائل بين الرغبة في اعادة التوزيع والرغبة في دفع الضريبة لكي تدفع من بعد لمن يريدها .

استنتاجات

أحدثت اللوحة الديموغرافية تغيرات عميقة في طبيعة النظام الرأسمالي . فملايين المهاجرين غير الماهرين وذوي الدخل الواطئ كان لا بد أن يؤثروا على أجور ملايين المواطنين الأمريكان غير الماهرين وذوي الأجر الأعلى تماماً ، مثلما غدا لأجور ملايين من العمال ذوي التعليم الجيد والذين يعيشون في ما عُرف بالعالم الثاني من تأثير على أجور الأمريكان ذوي التعليم الأفضل . في النظام الرأسمالي يسود العرض والطلب ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك .

ان زيادة كبيرة في اعداد الناس المسنين قد غيرت تغييراً عميقاً من طبيعة النظام أيضاً . ان من لا يتوقع أن يعيش طويلاً لم يعد يعمل ، ليست له ، ولا ينبغي أن تكون له مصلحة ، في الاستثمار من أجل المستقبل . لكن الاستثمارات يجب أن توظف اذا ما أراد الشباب أن يظلوا قادرين اقتصادياً على توليد الدخل الضروري لتمويل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية للمسنين . ولا يمكن لأحد أن يجبي ضريبة مما هو غير موجود . لا شيء أكثر أهمية للشيوخ من النجاح الاقتصادي للشباب .

لقد التقينا بـ «العدو» المالي وهو شيخ«نا» في كل من القطاعين العام والخاص .



اللوحة الرابعة: إقتصاد عالمي

لأول مرة في تأريخ البشرية يمكن أن يصنع كل شيء في أي مكان من العالم ويباع في كل مكان . في الاقتصادات الرأسمالية يعني ذلك صنع أي جزء من الأجزاء المكوّنة للسلعة وانجاز أي نشاط اقتصادي في مكان ما على الأرض حيث يكون الأرخص ، وبيع ما ينتج من سلع أو خدمات حيثما تكون الأسعار والأرباح هي الأعلى . ان تخفيض التكاليف الى حدها الأدنى وتعظيم الأرباح الى حدها الأقصى ـ وهو لب الرأسمالية ـ ذلكم ما ينشده الجميع . اما الانشداد العاطفي الى جزء جغرافي ما من العالم فليس جزءاً من النظام .

من الناحية التكنولوجية ، هبطت كلف النقل والاتصالات هبوطاً مؤثراً بينما ارتفعت السرعة التي يتمّان بها اضعافاً مضاعفة ، وهذا ما جعل إحداث أنظمة جديدة تماماً للاتصالات والادارة والاشراف في إطار قطاع العمل أمراً ممكناً . ان مجمعات البحث والتصميم يمكن أن تتعاون في مختلف أرجاء العالم ؛ الأجزاء المكوّنة يمكن أن تصنع في أي مكان من العالم حيث يكون هو الأرخص وتشحن الى نقاط التجميع من أجل خفض مجموع التكاليف الى الحد الأدنى . والمنتجات المجمّعة يمكن شحنها بسرعة الى المكان الذي يحتاجها وفي الوقت المحدد ضمن إطار توزيع الحمولات الجوية ، والمبيعات يمكن أن تكون عالمية . في الفترة ما بين ١٩٦٤ و١٩٩٢ ارتفع انتاج العالم الأول بنسبة ٩٪ ، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة ١٢٪ والاقراض عبر الحدود بنسبة ٢٣٪[(١)] .

لكن الايديولوجيات كانت تضاهي التكنولوجيات من حيث الأهمية لتطوير اقتصاد عالمي . حين شرع الاقتصاد الرأسمالي العالمي في التطور بعد الحرب العالمية الثانية . لم تكن التكنولوجيات الجديدة التي يعتقد الآن أنها أساسية لاقتصاد عالمي قد وجدت بعدُ . لقد دفعت الايديولوجيا العالم الرأسمالي في الاتجاه العالمي وعزّزته التكنولوجيا من بعد . كانت

التكنولوجيات التي قُدّر لها توسيع واعادة ترتيب اقتصاد كوني من بعد ، لاتزال تتطور ، غير أن الايديولوجيا التأريخية قد عملت على تأخير استخدامها بالتأكيد ـ وربما منعتها بالكامل . لقد سرّعت التكنولوجيا من تطور الاقتصاد العالمي الراهن ، الا أن الاتجاهات الاجتماعية والمواقف الحكومية التي انبثقت عن هذه الاتجاهات أوجدت الاقتصاد العالمي .

كان يمكن للولايات المتحدة ، بما يعرف عنها ، من تأريخ في الانعزالية ، ان تصبح بعد الحرب العالمية الثانية وبسهولة مثيلاً حديثاً للمملكة الصينية في القرون الوسطى . كانت غنية ، وسائدة عسكرياً ، وتمتلك ظروف حماية مواتية من محيطات شاسعة في الشرق والغرب ، وبلدان مجاورة واسعة وصديقة لكنها ضعيفة عسكرياً في الشمال والجنوب . أما اقتصادياً فلم تكن في حاجة الى أي شيء من باقي بلدان العالم . كان هيّناً جداً على الولايات المتحدة أن تنكص ثانية الى عزلتها التأريخية . وحتى حين برزت الشيوعية كعدو ، وُجد قادة مهمون كانوا يحبذون أن تفعل ذلك .

سعى الأمريكان في فترة المكارثية الى أن يجعلوا من الشيوعية خطراً داخلياً ، وخلال الحرب الباردة نظروا الى الشيوعية كتهديد عسكري خارجي... لكن الشيوعية في حقيقة الأمر لم تكن مطلقاً خطراً سياسياً داخلياً ، يهدد بالاستيلاء على السلطة ، ولا قوة عسكرية تهدد باحتلال أمريكا مباشرة . كانت هناك اخطار سياسية داخلية وأخطار عسكرية خارجية تهدد مناطق أخرى من العالم (ايطاليا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، كوريا الجنوبية) لكنها كانت أخطاراً غير مباشرة ليس الا بالنسبة الى أمريكا اذا ما أرادت أن تصبح قائداً للحلف العسكري المناوئ للشيوعية الذي تسعى لتكوينه . واذا ما شاءت أن تتراجع القهقرى الى عزلتها ، فانها لن تواجه في هذه الحالة أي تهديد غير مباشر من جانب الشيوعية . وفي النهاية ربما كان التهديد غير المباشر للشيوعية العالمية الذي واجه الرأسمالية العالمية هو الذي قلب التوازن من الانعزالية الى الدولية .

لكن الأمر لم يقتصر على الولايات المتحدة فقط . ان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان سيختلف اختلافاً كبيراً لولا خطر الشيوعية . فلو أن أوربا لم تواجه تحديات اشتراكية من الداخل ولا تهديدات عسكرية خارجية من الشيوعية ، لكان ممكناً أن تحصل على التماسك الداخلي من جانب والموارد الاقتصادية من جانب آخر لاستعادة امبراطورياتها الكولونيالية السابقة ومواصلتها . فحتى مع تحديات الشيوعية الخارجية والاشتراكية الداخلية ،فان بلداناً مثل فرنسا وبريطانيا تراجعت عن امبراطورياتها الكولونيالية بامتعاض كبير ، وعلى مضض تحت التهديد العسكري ، وواجهت ضغطاً هائلاً من الولايات المتحدة ـ

ضغطاً ما كان ليُمارس لولا أن الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بأن الوجود الكولونيالي يلائم محاربة الشيوعية . ان الغزو البريطاني ـ الفرنسي لمصر لاستعادة قناة السويس وتراجعهما اللاحق تحت التهديد الأمريكي يجسد بشكل جلي ان كلا الدولتين كانتا ترغبان في فعل مافعلتاه ، وان لديهما القدرة على فعله بدون المساندة الأمريكية . فمن دون المساندة الأمريكية كان عليهما ببساطة ، التراجع من مستعمراتهما . لذلك فمن دون الشيوعية كان يمكن للكولونيالية ان تستمر لفترة أطول مما فعلت .

كان التهديد الشيوعي الخارجي ، ايديولوجية عالم واحد ، ذا أبعاد عالمية في آثاره « ecumenical » وليس حدثاً وطنياً[٢] . يرى ماركس ان الايديولوجيا الشيوعية العالمية ستزيح السياسات الوطنية وتخلق نظاماً اجتماعياً عالمياً موحداً ذا مستويات معاشية عالمية متساوية . وكان يرى في القومية أحد الأعداء الرئيسيين للشيوعيين . ولابد من القضاء على الانتماء القومي واستبداله بشيوعية عالمية . «كان أغلب اشتراكيي ما قبل الحرب العالمية الأولى ، شأن المسيحيين الأوائل ، مؤمنين بتغيير عظيم على غرار ما جاء في سفر الرؤيا الذي سيمحو كل ما هو شر ويحقق مجتمعاً لا مكان فيه للتعاسة والاضطهاد واللامساواة والظلم»[٣] . بل دار حديث جدي في أواخر الاربعينات أن الشيوعية بعد أن بسطت سطوتها على أوربا الشرقية والصين ، فان بلداً واحداً كبيراً سينشأ بانضمام كل هذه البلدان الى الاتحاد السوفيتي والذي سيمتد من بعد ليشمل كل واحد على سطح الكرة الأرضية .

وفي أعقاب اطلاق القمر الصناعي الأول (سبوتنيك) ، وحين كان خرشوف يضرب بفردة حذائه على منصة الأمم المتحدة ، وحين كان يُعتقد ان الاتحاد السوفيتي ينمو اقتصادياً بأسرع مما تنمو فيه الولايات المتحدة ، وحين كانت الصين نموذجاً لتقدم العالم الثالث ، وحين بلغت الشيوعية تواً نصف الكرة الغربي في كوبا ، أُخذ التهديد العالمي للرأسمالية على محمل الجد تماماً . لم يعد يكفي ، كما هو واضح ، أن ينبري بلد رأسمالي واحد للرد ، وان شيئاً عالمياً كان لا بد من ارسانه لـ«احتواء» الشيوعية العالمية .

واذ لم يعد العالم الشيوعي بلداً واحداً بمفرده ، فان وجود دعوة ايديولوجية منافسة تعظ بموقف عالمي فرضت على الاقتصادات الرأسمالية أن تتخذ موقفاً دفاعياً . عليك أن تصبح واحداً لمكافحة عقلية عالمية واحدة . ونشأت الحاجة الى تحالفات عسكرية ذات أبعاد عالمية . لقد غدا النمو الاقتصادي خارج الولايات المتحدة أكثر أهمية بالنسبة إليها

من النمو الاقتصادي الداخلي ، ذلك لأنها كانت في حاجة الى شركاء أغنياء يمكن أن يسهموا بنصيبهم في أعباء القوة العسكرية التي باتت ضرورية لاحتواء الشيوعية أكثر من حاجتها الى النهوض بمستوى الحياة الذي كان عالياً جداً في حد ذاته آنذاك .

قبل أن يُسدل الستار الحديدي تقرر انشاء نظام الغات ـ بريتن وودز (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، قاعد التجارة مع البلد الأكثر حظوة MEN) لكن الشكل الختامي (سلسلة من الجولات التجارية لالغاء التعريفات الكمركية ونظم الحصص ـ الكوتا ، قيادة وادارة الولايات المتحدة ، الولايات المتحدة كقاطرة اقتصادية عالمية ، فتح السوق الأمريكية أمام كل من يريد بيع بضاعته) قد صيغ في «حُمّى» الحرب الباردة . لقد كان مهماً بوجه خاص أن تفتح الولايات المتحدة أبوابها واسعة كسوق غنية . ذلك لأن من الأسهل كثيراً أن تصبح غنياً ببيعك أشياءك الى أناس أثرياء من أن تبيعها الى أناس فقراء . ولأن الولايات المتحدة كانت هي المجموعة الكبيرة الوحيدة من الناس الأغنياء على سطح الكرة الأرضية بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الدخول الى سوقها جائزة جديرة بأن تُكسب . كان بوسع الولايات المتحدة ان تستخدم تلك القدرة لتمنح اذن الدخول الى سوقها من أجل أن تربط الناس حيثما وجدوا في العالم بالنظام الأمريكي .

لو نظر المرء الى تلك البلدان التي غدت غنية منذ الحرب العالمية الثانية سيجد أنّ جميعها قد مرّت بفترة ركزت فيها صادراتها على السوق الأمريكية . في الستينات كانت ٣٥٪ من الصادرات اليابانية تتجه نحو أمريكا ، وفي الثمانينات اتجهت ٤٨٪ من صادرات التنين الآسيوي (هونغ كونغ ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة) الى الولايات المتحدة[٤] . والشيء ذاته تحققه الصين في التسعينات . ففي السنوات العشر الأخيرة ذهبت ٥٠٪ من الزيادة في صادراتها الى الولايات المتحدة .

على الرغم من أن مشروع مارشال لم يكن من الناحية الرسمية جزءاً من نظام الغات GATT ـ بريتن وودز ، فان القوى نفسها التي أوجدت الثاني أوجدت الأول بالمثل[٥] . لقد قدم المشروع مقادير هائلة من المال لمساعدة البلدان الغنية سابقاً والتي تدمرت بفعل الحرب . كان يتعين الاسراع باعادة إعمار كل من البلدان العدوّة سابقاً (المانيا ، اليابان ، ايطاليا) والحلفاء السابقين (بريطانيا ، فرنسا ، هولندا) من أجل الحفاظ على الرأسمالية وتمكينها من المساهمة في إسناد المؤسسات العسكرية الواسعة الضرورية لاحتواء الشيوعية .

أما بالنسبة الى الدول الفقيرة ، فان المساعدات الأجنبية لعبت الدور الذي لعبه مشروع

مارشال بالنسبة الى الدول الغنية . لم يكن لمصطلح «المساعدة الأجنبية» وجود قبل الحرب العالمية الثانية . كان الغرض من استعمار العالم الثالث هو اثراء القوى الاستعمارية وليس العكس . ولكن في سياق الحرب الباردة وضعت سياسة المساعدة الأجنبية بغية تحفيز بلدان العالم الثالث لتجرب التطور الرأسمالي وقت أن كان الكثيرون يؤمنون بأن التطور الاشتراكي هو السبيل الوحيد الممكن للحاق بالعالم الأول .

وراء تطور نظام الغات ـ بريتن وودز ومشروع مارشال والمساعدات الأجنبية كان يكمن خليط من دوافع مشتركة ، لكن معاداة الشيوعية هيمنت تدريجياً على هذا الخليط . فالدعم الاقتصادي والأسواق المفتوحة كانت تقدم لابقاء البلدان في فلك النفوذ الأمريكي وبعيداً عن فلك النفوذ السوفيتي . قد يقال أن من الأفضل الزعم بأن تلك المساعدة كانت تذهب الى الذين يؤمنون بالديموقراطية والرأسمالية ، لكن هذا القول غير سليم . فلقد اتجهت المساعدات الى تلك البلدان التي وافقت على أن تظل بعيداً عن الفلك الشيوعي بغض النظر عما اذا كانت دكتاتورية أو اذا كانت تؤمن باقتصاديات السوق . لقد جرى الدفاع عن سياسة المساعدات الأجنبية في الغالب بكونها أرخص وسيلة لشراء القوات المعادية للشيوعية .

أما بعد انتهاء الشيوعية ، فان التهديدات التي استخدمت كذريعة لخلق اقتصاد رأسمالي عالمي قد انتهت . لكن السُبُل التأريخية قد أوجدت فارقاً . واذا كان بناء اقتصاد عالمي دون وجود خطر شيوعي موضوعاً للمناقشة ، فان هذه المناقشة ، على أية حال ، لا تغيّر من الحقيقة القائمة اليوم ، وهي أن اقتصاداً عالمياً قد وجد فعلاً ، ربما لم يكن من الصعب ايقاف تطوره في البداية ، أما اليوم فان تفكيك هذا الاقتصاد سيكون في غاية الصعوبة ـ وفي الأغلب مستحيلاً . الاقتصاد العالمي هو الصورة التي تتجسد فيها نظرة أي امرئ نحو العالم وتكيّف ما نفكر فيه جميعاً . كل واحد يواجه حقيقة جديدة . بات كل واحد يعتمد على الآخر ويرتبط مع الآخرين بأنماط مختلفة جداً من العرض والطلب من دونها لم يعد بوسع أي منهم أن يعيش . والمؤسسات الجبّارة (البنوك العالمية ، الشركات متعددة الجنسية ، المؤسسات الدولية) هي في موضع ملائم يخوّلها الحق في السعي لادامة نفسها والبيئة التي تعمل فيها . ان التخلص من الاقتصاد العالمي الراهن يحتاج ، ولا شك ، الى نوع من اعادة تعديل بنيوي مؤلمة . اذ يتعيّن تقليص صناعات التصدير ، ويتعيّن أيضاً توسيع الصناعات التي تنافس الواردات ، ستفرض على أولئك الذين ينالون عيشهم من الصادرات أو الواردات في الاقتصاد العالمي الراهن خسائر اقتصادية جسيمة . ان أسعار

بعض المنتجات غير القادرة على الانتفاع من المزايا التفاضلية الكامنة في التجارة الدولية (كالنفط مثلاً) سترتفع ارتفاعاً حاداً ، وسيجد أولئك الذين يشترون مثل هذه المنتجات انهم قد خسروا كثيراً من دخولهم الحقيقية . لقد غدا الاقتصاد العالمي يتجسد مادياً في موانئنا ومطاراتنا وانظمتنا للاتصالات عن بعد . ولكن ما هو أهم من كل ذلك ، في أنماط تفكيرنا .

التكتلات التجارية الاقليمية

إن القفز من اقتصادات وطنية الى اقتصاد عالمي واحد هو طفرة لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة . ونتيجة لهذا فمن الطبيعي أن تظهر الآن تكتلات اقتصادية اقليمية كخطوات تمهيدية في مجرى التطور نحو اقتصاد عالمي حقاً . ومع ذلك ، فان هذه التكتلات تؤدي الى بعض الاتجاهات المتناقضة . فالتكتلات تسير نحو تجارة أكثر حرية ضمن اطار التكتل ، ولكن في الوقت ذاته تتطور ادارة حكومية أكبر في التجارة ما بين التكتلات . ان مؤشرات التجارة الحرة العالمية قد تتصاعد (تزايد التجارة الحرة في اطار التكتلات يفوق تزايد التجارة المقيّدة بين التكتلات) ، ولكن في الوقت ذاته ترتفع مؤشرات التجارة المقيّدة .

وفي عالم تسوده التكتلات التجارية الاقليمية يغدو أصعب فأصعب بالنسبة الى البلدان النامية بيع منتجات أحد منها لا ينتمي الى واحدة من الجماعات التجارية . ان دخول الأسواق يصبح امتيازاً ينبغي أن يُكسب وليس حقاً يُمنح أوتوماتيكياً . وسيغدو لزاماً أن تفاوض أغلب البلدان النامية للحصول على حق الدخول الى الأسواق العالمية الغنية . ولكن ماذا يحدث للبلدان التي لا يرغب أحد في انتمائها الى جماعته التجارية وليست ذات أهمية تكفي لطلب حق الدخول ؟ .

ان أقل من ثلث بلدان العالم الثالث سيحصل على الدخول الأوتوماتيكي . فالمكسيك قد دخلت منذ الآن في اتفاقية النافتا . ومصالح أوربا الستراتيجية ومخاوفها من الهجرة الواسعة لم تدع لها مجالاً سوى أن تتوصل الى نوع من الاتفاقيات الجماعية مع أوربا الشرقية وشمال أفريقيا[٦] . ان الفشل الاقتصادي بالنسبة الى كل من الشرق والجنوب سيدفع الى هجرة لا يمكن ضبطها نحو دول المجموعة الأوربية ، وربما الى حروب على حدودها . والذين يطالبون بالالتحاق سيتذرعون بأنهم جاءوا بشيء الى مائدة المفاوضات ـ وهو الجغرافيا في العادة . لكن بعضهم سيُرفض . من يرغب في ضم الخاسرين المهمشين اقتصادياً في العالم الى فريقه (قل : البلدان الأفريقية جنوب الصحراء) ؟ .

لم يغتنِ أي بلد بعد الحرب العالمية الثانية من دون التسهيلات التي أُعطيت له للدخول الى أسواق العالم الأول ـ أسواق أمريكا في الغالب ، لأن اليابان لا تستهلك من منتجات بلدان العالم الثالث الصناعية سوى القليل جداً ، ولا تستهلك أوربا من هذه ما يزيد كثيراً عن اليابان . وللحصول على حق الدخول يرغب كل بلد في أمريكا اللاتينية في الانضمام الى النافتا . ومن المحتمل أن يعرض حتى كاسترو طلب الالتحاق اذا اعتقد أن هناك فرصة لقبوله . وجميع بلدان وسط أوربا وكثير من بلدان شرقي أوربا تود الالتحاق بالسوق الأوربية المشتركة . أما الروس فهم ميّالون الى الطلب لكنهم يفضلون أن يعرض عليهم الآخرون الأمر .

لن تكون عملية التكتل الاقليمي منتظمة ـ خطوتان الى الأمام ، خطوة الى جانب ، وغالباً ما خطوة أو خطوتان الى الوراء . والبلدان لا تتخلى عن سلطتها وهي قانعة . ورغم ان العملية تسير بزخم لا مردّ له ، الا أن الجماعات التجارية الاقليمية ، موجة المستقبل ، ستبدو في الغالب مشابهة لموجة الماضي ـ كما فعلت في بداية ١٩٩٥ .

من بين الأقاليم التجارية الرئيسية الثلاثة التي كانت قائمة في مطلع ١٩٩٥ ربما كانت النافتا هي الأسوأ حالاً من الناحية الاقتصادية . فللحيولة دون انهيار المكسيك مالياً تعيّن على الولايات المتحدة ان تأخذ على عاتقها تقديم التزامات مالية ضخمة . لم تكن هذه الالتزامات شعبية سياسياً ، كما أنها أضعفت الدولار ، والركود المكسيكي الناجم وكذلك خفض استيراداتها كان يُتوقع أن يكلف الولايات المتحدة ١,٣ مليون فرصة عمل[٧] . وفي المكسيك ذاتها كان يُتوقع أن تكلف اجراءات التقشف التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ٧٥٠ ألف فرصة عمل ، وخفض القدرة الشرائية للعائلة المكسيكية الوسطية بمقدار الثلث[٨] .

لم تكن كندا موضع الانتباه الأبرز ، بيد أن الأسس التي تنهض عليها كانت أضعف من أسس المكسيك . فالعجز في ميزانيتها يعادل نسبياً ثلاثة أضعاف العجز الذي تعاني منه الولايات المتحدة ، والفائدة على الدين الفيدرالي تمتص ٤٠٪ من كامل مصروفاتها[٩] . ورغم ما يتوفر لها من فائض تجاري كبير مع الولايات المتحدة ، الا أن حساب العجز التجاري الكندي العام ، كان بما يعادل نسبياً ضعف العجز التجاري الأمريكي ، وواصل الدولار الكندي هبوطه بأسرع من نظيره الأمريكي[١٠] . وكان على الولايات المتحدة فعلياً ، أن تقترض مبالغ كبيرة من المال من أسواق المال العالمية لتعيد إقراضها الى كندا بغية تفادي تحولها الى مكسيك ثانية .

لم تكن مشاكل النافتا تبعث على الدهشة . فالرسوم المتبقية من مناطق التجارة الحرة هي واطئة جداً . اذ انهارت منطقة التجارة الأوربية الحرة (EFTA) أمام السوق الأوربية المشتركة . ان مناطق التجارة الحرة لم تستمر طويلاً جداً اطلاقاً . فقد فشلت جهود أمريكا الأولية لتأسيس ما هو في الجوهر منطقة تجارية حرة : بنود الكونفيدرالية (Articles of con-fedration) وتعين استبدالها بعد ثماني سنوات بدستور الولايات المتحدة الراهن مؤسساً دولة واحدة ذات سوق مشتركة كاملة تسري فيها التزامات متبادلة . ان النافتا اذا لم تُسند بنظرة أوسع حتى ولو كان مجرد اتحاد سياسي في المستقبل البعيد ، فان فرصها في البقاء على المدى البعيد ليست جيدة .

والأسباب واضحة تماماً . لقد هبط مستوى مناطق التجارة الحرة مع هبوط الأجور والأسعار ، بينما تستخدم الأسواق المشتركة الاستثمارات الاجتماعية للنهوض بمستوياتها . التجارة الحرة مؤلمة بالنسبة الى الكثيرين ، اذ تختفي شركاتهم وأعمالهم . لذلك ليس غريباً أن يكافحوا بضراوة ضد تأسيس مناطق للتجارة الحرة . أما الذين ينتفعون من التجارة الحرة ، فانهم يتزايدون باستمرار ، لكن مكاسبهم صغيرة جداً ، في العادة ، قياساً الى مجموع مداخيلهم . وفي النتيجة لا يؤلفون قوة سياسية ذات شأن رغم أنهم قد يؤلفون أكثرية .

لكن الأمر ينطوي على فوارق عديدة بالنسبة للحكومات التي تسعى الى اقناع ناخبيها بضرورة تحمّل تقييدات موجعة اذا استطاعت أن تشير الى منافع كبيرة ـ استثمارات اجتماعية ملموسة ومؤكدة وتحدث بانتظام . كان على اسبانيا أن تواجه منافسة المانية في اطار المجموعة الأوربية ، وأن تسمح لألمانيا بامتلاك شركات أعمالها ـ ولكن في المقابل حصل الاسبان على الأموال من هؤلاء الألمان أنفسهم لانشاء بنية تحتية واسعة جداً .

لكي تقنع مواطناً بتحمّل التقييدات يتطلب أيضاً نظرة أوسع من تلك التي توفرها الاقتصادات وحدها . للأسواق المشتركة نظرة أو رؤية نحو شيء أوسع ، بينما لا تتمتع مناطق التجارة الحرة بمثل هذه الرؤية . منذ البداية كان يُنظر الى السوق الأوربية كأداة لانهاء الحروب بين فرنسا والمانيا . ومن دون رؤية غير اقتصادية يراد تسويقها ، لن يوجد من يرغب في معاناة متاعب على المدى القريب ناشئة عن المتطلبات الاقتصادية للتجارة الحرة انتظاراً لمكاسب بعيدة المدى . ان الأمريكي الوسطي العملي ما كان ليرغب في معاناة الاستقطاعات من دخله الشخصي الراهن لو لم يعرف أنه باقدامه على مثل هذه التعديلات البنيوية سيقود الى مستقبل أفضل بالنسبة الى أقرانه .

تجتمع حكومات الدول الأمريكية بين حين لآخر لتناقش انشاء مناطق تجارة حرة في القارة الامريكية (FTAA) التي يمكن أن تضم جميع الأقطار الأمريكية ، ولكن كل ما تستطيع فعله هو التوصل الى وعدٍ بعمل شيء ما ، شيء ما لا يعرف كنهه أحد ، في عام ٢٠٠٥ . فاذا كانت المساعي جدية ، فان بلدان أمريكا اللاتينية ينبغي أن تُعطى الفرصة للانضمام الى منظمة النافتا حالما تكون أوفت بمقاييس الدخول الموضوعة من قبل بدلاً من محاولة تنظيم شيء جديد تماماً[١١] .

لدى المجموعة الأوربية رؤية سياسية وهي سوق مشتركة ، لكنها تعاني من مشاكل سياسية خارجية عويصة . فالبوسنة تقع في قلب المجموعة ، تماماً بين اليونان وايطاليا . في البدء كان يراد من التدخل في مشكلة البوسنة البرهنة على أن أوربا تستطيع أن تتوصل الى سياسة خارجية موحدة . في عام ١٩٩١ طلب جاك ديلو ، رئيس المجموعة الأوربية ، ان تتجنب الحكومة الأمريكية الدخول في المسألة وقال : «نحن لا نتدخل في الشؤون الأمريكية ، كذلك نثق بأن أمريكا لن تتدخل في الشؤون الأوربية»[١٢] . وقد سلّم الرئيس بوش بهذا الطلب ، وتجنب عامداً التدخل في المشكلة . ربما أراد بهذا أن يبرهن على عجز أوربا عن تسيير شؤونها دون قيادة أمريكية . وقد ثبت أنه كان على حق ، ولكن لم يعرف هو ، مثلما لم يعرفوا هم أيضاً ، ان أوربا لا تستطيع أن تحل مشاكل القارة وحدها ، وان هذه المشاكل ستزداد تعقيداً بينما يغدو دعوة أمريكا للمشاركة في حلها أصعب . واليوم ، فان البوسنة مشكلة أوربية ، ويتعيّن على أوربا أن تعثر على حل لها بمساعدة سطحية من جانب أمريكا ، رغم أن الولايات المتحدة قد رعت اتفاقية للسلم في أواخر ١٩٩٥ . اما اذا فشلت ، فان الوحدة الأوربية ستصاب بنكسة خطيرة ، ومن المحتمل أن تظهر بوسنيات أخرى في أعقابها .

ان الفشل الاقتصادي الأكبر بالنسبة الى أوربا الغربية هو ليس مشاكلها البادية للعيان ـ معدل البطالة يزيد عن ١٠٪ وهو سيزداد سوءاً ، منافسات نقدية متكررة على هذه العملة أو تلك من عملات الدول الأعضاء . ان فشلها الأكبر يتمثل في انها بالنسبة الى أوربا الوسطى أو الشرقية ينبغي أن تلعب دور صينيي ما وراء البحار بالنسبة للصين ، فيما هي لا تفعل ذلك . ينبغي أن تتحول الى دول مصدرة للمعدات الاستثمارية وسلع الاستهلاك الرفيعة الى البلدان الشيوعية السابقة في أوربا الشرقية بينما تقيّد استيراد المنتجات الصناعية الخفيفة والسلع الزراعية من هذه البلدان ذاتها . ولكن لا يلوح انها تمتلك التصور ولا القيادة الضرورية لتحقيق ذلك . ولكن ربما تكون شرقي المانيا في طريقها الى النهوض اقتصادياً .

وسيكون لدى الألمان المال والوقت والمصلحة الذاتية والتصور ليصبحوا صينيي ما وراء البحار بالنسبة الى أوربا الشرقية .

يلوم رجال الأعمال الحكومات بأنها لا تقدم التوجيه الواضح ، والحكومات تحدد المشكلة بالفوضى والافتقار الى النظام الحكومي في وسط وشرقي أوربا . غير أن الفوضى والاضطراب في أوربا الشرقية ليسا أعظم مما هما عليه في جمهورية الصين الشعبية . في حافة المحيط الهادي لم تتولّ الحكومات القيادة وانما شركات الأعمال ذاتها ، غالباً ما عارضت الحكومات ، كما هو الحال في تايوان ، الاستثمارات التي يوظفها رجال الأعمال في الصين الشعبية .

ولكن النظرة الى اتحاد أوربي أكبر لاتزال قائمة ولا يصح تناسيها . فقد جرى التوقيع على معاهدة ماستريخت ، ووعدت مجموعة من الدول التي وقعت على المعاهدة باصدار العملة المشتركة في حلول عام ١٩٩٩ . وفي النهاية ستفعل ذلك ، ليس لأنها ترغب في الأمر ، وانما الاحجام عن تحقيقه سيقود الى وضع مؤلم جداً سواء بالنسبة الى تلك التي أخذت بالعملة المشتركة أو التي بقيت خارجها . ان الذين ظلوا خارجها ولم يوفوا بمقاييس الانضمام (وتتمثل بمجموعة شروط مثل الحد الأقصى من العجز والقروض الحكومية) يصبحون مواطنين من الدرجة الثانية ، وسيعانون من الافتقار الى رأس المال ، وسيرغمون على رفع معدلات الفائدة ويتعرضون الى اندفاعات المضاربة . أما أولئك الذين سيضمهم اطار العملة المشتركة ، فانه يتعيّن عليهم مواجهة الخوف من انخفاض العملة التنافسي الذي سيفرض على من ظل خارجها[١٣] . مَنْ في الداخل سيخسر أسواق التصدير لصالح الذين لم يشاركوا في العملة الواحدة ، والذين سيضطرون الى خفض قيمة عملاتهم .

وفي النهاية ، صوت الشعب في ثلاثة من البلدان الأربعة التي جرى فيها الاقتراع عام ١٩٩٤ حول وجوب الانضمام الى الاتحاد الأوربي أو عدمه ، وبأغلبية كبيرة ، الى صالح الانضمام . وفي ٢٦ اذار ١٩٩٥ ، رفعت سبعة بلدان أوربية السيطرة الحدودية فيما بينها[١٤] . ورغم المشاكل ، فان المجموعة الأوربية تسير الى أمام . البريطانيون لايزالون ، بالطبع ، بريطانيين . فهناك أصوات يراد كسبها من وراء عرض « القضية ضد أوربا » بطريقة ساخرة يوصف فيها جاك مونيه ، أحد مصممي السوق المشتركة بعد الحرب العالمية الثانية ، بـ« بائع براندي فرنسي تحول الى بيروقراطي دولي » . لقد مزقت حكومة المحافظين نفسها حول القضية[١٥] . لكنهم في النهاية سيواصلون السير قدماً اذ لا خيار آخر أمامهم . فبريطانيا لا مستقبل لها خارج أوربا .

تبدو حافة المحيط الهادئ في حال أفضل ، اذا تجاهل المرء وبشكل انتقائي كلاً من الفيليبين ولاووس وكمبوديا وفيتنام وبورما . فبعض أجزاء المنطقة تنمو بسرعة . لكن هذه الأجزاء لا تمثل سوى ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، بينما تبلغ حصة جزء واحد منها ، اليابان ، ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، وإن شرعت هذه الحصة بالهبوط . على العموم فان السبعة بالمئة من النمو السنوي خارج اليابان يقابله ٨,١٪ من الانخفاض في اليابان . ونتيجة لذلك ،فان مجموعة بلدان حافة المحيط الهادي (بما فيها اليابان) نمت ببطء أكبر مما جرى في الولايات المتحدة في النصف الأول من التسعينات[١٦] .

في عام ١٩٩٤ وعدت ثماني عشرة دولة في مدينة بوكور (اندونيسيا) ، ومن بينها الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، بانشاء منطقة تجارة حرّة في حدود عام ٢٠٢٠ (واطلق عليها اسم منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي ـ الباسفيكي (APEC) . لكن الذي جذب انتباه المراقبين هو موعد التأسيس . فحين يعد الساسة بشيء من المستقبل البعيد دون اتخاذ أية خطوةٍ ملموسةٍ في الوقت الراهن فمعناه ان هؤلاء الساسة يدجّلون[١٧] . والقول بظهورها عام ٢٠٢٠ يعادل القول بأن منطقة تجارية كهذه لن تظهر في حياتك أو حياتي . اذ أن أغلب الذين قطعوا العهد يكونون قد ماتوا في ذلك العام ، ولن يكون أحد منهم في الحكم آنذاك . وحين اجتمع قادة البلدان نفسها بعد عام من ذلك ، لم يستطيعوا أن يتفقوا حتى على تحديد خريطة البلدان التي سيشملها المشروع بسبب «تنوع المجموعة» ، ومثلما وضع الأمر أحد المشاركين «ليس هناك اتفاق في الرأي»[١٨] .

على حافة المحيط الهادئ (Pacific Rim) لا توجد الى الآن أسس لكتلة تجارية . فكما هي الحال مع النافتا لا يملك أحد هنا نظرة أوسع للتوحيد السياسي . والبلدان هذه في مراحل مختلفة جداً من التطور الاقتصادي ، وهي تحتاج (ترغب) الى أنظمة تجارية مختلفة جداً . فالغني منها يبحث عن تجارة حرة في ميدان الخدمات ، بينما يرغب الفقير في الحماية .

وضم أمريكا الى المجموعة كأنما تضم حصان طروادة . فهي ليست ذات مصلحة في مجموعة تجارية متماسكة في آسيا . فلديها «نافتاها» الخاصة وكثير من الروابط الأوربية . اقسم وقس هذا هو اسم اللعبة . لكن أمريكا لا يمكن الاستغناء عنها ، فهي خير شريك تجاري لكل بلد منها . وعلى خلاف الأمر في المجموعة الأوربية أو النافتا ـ فخير شريك تجاري لا يوجد في الاقليم ذاته وانما هو بعيد في الولايات المتحدة . فالسوق الأكبر بالنسبة الى كل بلد منها هو الولايات المتحدة . ومن دون الدخول الى هذه السوق فانها ستنتهي الى

الفشل دون شك . كل واحد منها يتعرض الى ضغط السوق الأمريكية التي يحتاجها من جانب وضغط الأموال اليابانية التي يريدها من جانبِ آخر[١٩] .

كان من حسن حظ السوق الأوربية المشتركة ان تبدأ بثلاثة بلدان (ألمانيا ، فرنسا ، ايطاليا) متساوية تقريباً من حيث السكان ، ولا تختلف فيما بينها كثيراً من حيث النمو الاقتصادي ، وهي مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان . ولم يكن بوسع أي منها أن يسود . كان الاجماع ممكناً . إما النافتا فهي على العكس من ذلك . انها تجمع بين أكبر اقتصاد في العالم الى جانب اقتصاديين آخرين أصغر كثيراً ، وكان واضحاً مَنْ سيتخذ أغلب القرارات ، حتى ان كندا لم يؤخذ رأيها حين طلب الرئيس بوش من المكسيك الالتحاق .

ولكن كيف تتوزع سلطة تصويت الجماعة في كتلة تجارية تُقام عند حافة المحيط الهادي ؟ هناك بلد واحد عملاق اقتصادياً هو اليابان ، لكنه قزم عسكرياً . وكدولة لا يُبدي الا قليلاً جداً من الاهتمام في شؤون الآخرين في العالم ، حتى تلك البلدان التي تقع في آسيا . وفي المنطقة دولة واحدة (الصين) عملاقة من حيث سكانها ، وربما غدت القوة العسكرية الثانية في العالم ، هي تنمو بسرعة ، لكن اقتصادها لايزال أقل من ٧٪ من حجم اقتصاد اليابان . كيف سيتوزع الاثنان سلطات اتخاذ القرار ؟ من سيقود ؟ ومن سيتبع ؟ واذا ما أخذنا بالاعتبار العملاقين ما الذي ستحصل عليه البلدان الأخرى من سلطات التصويت ؟ البلدان المتبقية هي جميعاً بلدان صغيرة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وفي سكانها أيضاً . وهي سوية لا تؤلف معاً ما يعادل سكان الصين أو قوتها العسكرية ، ولا القوة الاقتصادية لليابان . واذا ما أضيفت الولايات المتحدة للكتلة يصبح توزيع قوة التصويت مستحيلاً تماماً . وحتى تتوفر أجوبة حقيقية على هذه التساؤلات ، فان الكتلة التجارية لحافة الباسفيك (الهادئ) ستظل سراباً ولا يراد من الحديث عنها سوى جعل مواطني هذه البلدان يشعرون بأن شيئاً ما يحدث (هم أيضاً يتحركون نحو التكتل الاقليمي) في حين أن شيئاً من هذا لا يحدث .

لو قارنا الآن بما كان يجري قبل خمس سنوات ، يوم أن صدر كتابي السابق : **رأس لرأس : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا** ، لبدت اليابان أضعف بكثير ، في عام ١٩٩١ لم يكن هناك من يعتقد أنها ستغوص كلية في حمأة ركود دون أن يكون لديها ستراتيجية للخلاص منه سوى الزمن والحظ السعيد . ما كان أحد يحسب أن أسواقها المالية يمكن أن تنهار وتمسح أكثر من ثلث ثروتها . مثلما لم يعتقد أحد ان النظام السياسي يمكن أن يتفجر أساساً في فضائح سياسية تاركة اليابان عاجزة عن صوغ

توجهاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية . وفي الوقت ذاته ، فان أي مجتمع له من الثقافة العالية كاليابان ، ومن دأب العمل كاليابان ، ويوظف من الأموال قدر ما برحت اليابان توظفه ، لايزال يملك الموجودات الأساسية المهمة للنجاح على المدى البعيد .

لقد بدت الولايات المتحدة أقوى مما كانت عليه في مطلع العقد . فصانعو السيارات وأشباه الموصّلات الأمريكان يحوزون مرة أخرى على أوسع الحصص في السوق العالمية . ولم يكن أحد ليزعم أنها ستنتزع من اليابان الموقع الأول . لقد كان للمنافسة والتنحيف الذي لا يعرف الرحمة آثار ايجابية . لقد أزيح الشحم عن النظام ، ولكن ليس واضحاً ، الى الآن ، ما إذا كان الأمريكيون راغبين في ايجاد قوة اقتصادية قوية على قاعدتهم الهزيلة . ان الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً لتصحيح مدخراتها ومعدلات استثمارها الواطئة . والوضع بعد هذا أسوأ مع التخفيضات الحادة في الاستثمارات الحكومية في مجالات التعليم والبنية التحتية والبحث . كذلك لم تفعل شيئاً من أجل الارتقاء بتعليم أولئك الذين لم يلتحقوا بالجامعات . ان بناء اقتصاد عالم أول فوق قوة عاملة هائلة لعالم ثالث لا يخلق أقوى قاعدة اقتصادية .

ان مشاكل أوربا هي سياسية . وقد تمزق نفسها بالنزاعات الاثنية . لكن هذه النزاعات لا تهدد تكاملها الاقليمي ، كما يبدو . بل وهي تزيد من قوتها ، لأن كل الاقطار الصغيرة التي تنبثق ترغب في الانضمام الى اتحاد اقتصادي أكبر . ان صانعي السياسة يلزمهم أن يكونوا راغبين في اعادة هندسة بلدانهم بحيث تستطيع النمو بمعدلات تخلق فرصاً للعمل وتخفض البطالة . وهم يتحدثون اليوم على هذا النحو وان لم يفعلوا شيئاً حتى الآن .

قلت في نهاية كتابي **رأس لرأس** ، ليست أوربا هي التي ستفوز بالمنافسة لتصبح المنطقة الصناعية القائدة في العالم في القرن الحادي والعشرين ، لكنها ستشغل موقعاً يمكنها منه أن تفوز بغض النظر عما فعله الآخرون ، اذا ما أحسنت استغلال موقعها الراهن على لوحة الشطرنج . مازلت أؤمن بأن ذلك صحيحاً ـ رغم أنني قد أكون آخر متفائل ـ بأوربا على وجه البسيطة .

التحديات العالمية للسياسات الاقتصادية الوطنية

يخلق الاقتصاد العالمي انفصالاً أساسياً بين المؤسسات السياسية الوطنية وسياساتها للسيطرة على الأحداث الاقتصادية والقوى الاقتصادية الدولية التي يراد السيطرة عليها . فبدلاً من عالم تتولى فيه السياسات الوطنية قيادة القوى الاقتصادية ، يدفع اقتصاد عالمي ما

الى ظهور عالم تتولى فيه قوى جيو ـ اقتصادية خارج الوطن فرض السياسات الاقتصادية الوطنية . ففي مجرى عملية التدويل تفقد الحكومات الوطنية كثيراً من عتلاتها التقليدية للسيطرة الاقتصادية .

فحين حاولت الحكومة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أن تنظم السندات المقوّمة بالدولارات من أجل تحسين عرضها المالي ، تطورت في الحال سوق لما عرف بالدولارات الأوربية (يورو دولار) في لندن . وتطورت المتاجرة بالسندات المقومة بالدولارات في لندن بدلاً من نيويورك ، لأن السلطات الأمريكية لم تستطع أن تضبط هذه التجارة لأنها لا تجري على الأرض الأمريكية . والأنظمة البريطانية بالمقابل لا تشمل المتاجرة بالسندات المقومة بالدولارات ـ كان بوسع السلطات البريطانية أن توسع أنظمتها لتشمل السندات المقومة بالدولار... لكنها لم تكن ذات مصلحة بذلك . اذ لم تؤثر هذه الأدوات المالية على السياسة المالية البريطانية ، كما أن المتاجرة بها أوجدت قدراً من فرص العمل في لندن . زد على هذا أنها كانت تعرف لو أنها حاولت أن تشمل هذه السندات باجراءاتها فان المتاجرة بها ستنتقل الى بلد آخر ولا شك .

كان ينبغي أن تصبح فرانكفورت ، العاصمة المالية لأقوى الاقتصادات الأوربية ، هي العاصمة المالية لأوربا ، لكن السلطات الالمانية أصرّت على ضبط التجارة المالية ، وكان هذا الاصرار العنصر الثاني في نجاح لندن لأن تصبح العاصمة المالية لأوربا . فمن دون السياسات التنظيمية الأمريكية والألمانية كان يمكن أن تغدو لندن مجرد عاصمة مالية اقليمية ثانية في أوربا .

حاولت الحكومة اليابانية في الآونة الأخيرة أن تحول دون المتاجرة ببعض البدائل المالية المعقدة الحديثة التي تعتمد على قيمة مؤشر نيكي Nikkei Index في طوكيو ، لكن ما حصل أن هذه التجارة انتقلت ببساطة الى سنغافورة حيث أصبح لديها هناك التأثير نفسه على سوق الأسهم اليابانية كما لو كانت تجري في طوكيو ذاتها . وقد اتضح هذا للعالم ، وبشكل مثير ، حين أقدم تاجر واحد على المتاجرة بسندات Barings في سنغافورة ويراهن بـ ٢٩ مليار على مؤشر نيكي ويخسر ١,٤ مليار دولار عندما لم يتاجر المؤشر بالحدود والاتجاهات التي توقعها .

نتيجة للانهيار المصرفي في عام ١٩٣٢ ، أصدرت الحكومة الأمريكية قوانين منعت بموجبها البنوك الأمريكية التجارية من التعامل بالنشاطات المصرفية الاستثمارية . كانت الحكومة لا تريد أن تتسبب الخسارات المصرفية الاستثمارية في خسارة المودعين

التجاريين لسنداتهم وحساباتهم المدّخرة . ويعني هذا اليوم ، وبكل بساطة ، أن يلجأ الستي بانك ، ثاني أكبر المصارف في الولايات المتحدة ، الى ممارسة العمليات الاستثمارية المصرفية من مكاتبه في لندن بدلاً من نيويورك ، حيث لا تكون خاضعة للنظم الأمريكية . لقد خسرت أمريكا فرص العمل الناجمة عن هذه دون أن تربح شيئاً من شروطها لتقليل المخاطرة ، طالما أن أنشطة فرع ستي بانك في لندن قد تُسبب ، وبسهولة ،في الحاق الضرر بستي بانك كما لو كانت صادرة عن فرع البنك في نيويورك .

خذ مثلاً قضايا مقاومة الترستات الاحتكارية . على مَنْ تنطبق اجراءاتها وأين ؟ لقد سمح للخطوط الملكية الهولندية (KLM) ان تتملك من أسهم شركة طيران نورث ويست الأمريكية ما يكفي للهيمنة عليها . وبوسع الخطوط الجوية البريطانية ، اذا شاءت ، ان تفعل الشيء ذاته مع شركة US Air . واضح ان شركتي الطيران هاتين ما كان بوسعهما أن يشتريا خطوط نورث ويست أو يو اس اير طبقاً للقوانين التي تحول دون الاحتكار . لقد عوملا معاملة مخالفة لأنهما «أجنبيات» . ومع ذلك ففي أمريكا سوق للنقل الجوي لا يُعنى المسافر عليها كثيراً بجنسية الخطوط وقد أدت هذه اللامبالاة الى السخف . فالخطوط الجوية الأمريكية تواجه التمييز ضدها في أسواقها الداخلية ومن جانب حكومتها هي ، والأنكى من ذلك ، ان الشركات ذات المقرات في البلدان الأخرى التي تستثنى من القوانين الأمريكية المضادة للاحتكار يمكن للأمريكان أن يمتلكوا من أسهمها ما يكفي للهيمنة عليها .

ان الاجراءات الالمانية الباهظة حول البايوتكنولوجيا (يبدو أن الرأي العام الألماني يعتقد أن البايوتكنولوجيا ستخلق وحشاً مرعباً على غرار فرانكشتاين) دفعت بالشركات الألمانية الكيمياوية وشركات الأدوية الألمانية أن تجريا أبحاثهما البايوتكنولوجيا في أمريكا ـ وكثير منها في بوسطن . وهذا ما يجعل فرص العمل في البحث الألماني (وحين يبدأ الانتاج ، فرص العمل الانتاجية) في أمريكا وليس في المانيا .

لقد ولّى زمن تحكّم قوانين الحكومة الوطنية بنشاطات الشركات . فالنشاطات هذه تذهب الى حيث لا تقيدها القوانين ، وفي الغالب يعاد توطين الأعمال دون أن ينتقل أحد من مكانه .فالنشاطات المالية والتأمين تنجز عبر الأجهزة الالكترونية في برمودا أو في جزر البهاما بينما يظل أغلب الذين يؤدون هذ الأنشطة في مكاتبهم في نيويورك أو لندن .

لقد حاولت أوربا كثيراً أن توفر للعمال حماية من التسريح والتنحيف بحجة الركود الاقتصادي سواء بجعل فصل العمال الحاليين باهظ التكاليف أو يتطلّب اجراءات طويلة من

الزمن . ولكن اذا كانت القوانين هذه قد جعلت فصل العمال باهظ التكاليف حتى ان قلة من الشركات هي التي تكلّف نفسها عناء توفير التكاليف المطلوبة ، فانها ، أي القوانين ، أدت الى ظهور اقتصاد أوربي لا يرغب أحد في ظله في استخدام عمال جدد ومواجهة الكلف المالية التي يتطلبها تسريحهم من بعد في دورة الركود التالية . وعمدت الشركات الأوربية الى نقل نشاطاتها التوسعية الى أجزاء أخرى من العالم حيث لا يكون تشغيل العمال وتسريحهم باهظ التكاليف . على هذا النحو نقلت مرسيدس بنز وبي ام دبليو كثيراً من نشاطها الى ألاباما وكارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة ـ وليس من قبيل المصادفة أن يوجد في الولايتين أقل القوانين الحكومية وأوطأ الأعباء الاجتماعية . لقد ركدت العمالة الأوربية عند مستواها ، وفي مجرى الوقت ، ارتفعت البطالة الى مستويات تزيد عما يمكن أن تكون عليه لو سمح للشركات بتشغيل العمال وفصلهم بحرية .

ولما كانت الكوارث المالية التي نشأت عن تدفقات رأس المال غير المنضبطة قبل الحرب ماثلة في أذهان الحكومات بعد الحرب ، عمدت جميعها ، باستثناء الولايات المتحدة الى انشاء سيطرات على تدفقات رأس المال من والى بلدانها . وظل كثير من السيطرات هذه ساريةً حتى أواخر السبعينات . كانت هذه السيطرات ممكنة لأن أي ايطالي ، مثلاً ، يرغب بتهريب أمواله الى سويسرا كان يكفيه أن يدس أمواله في جيبه ويعبر الألب ماشياً . عرفت الحكومات ، من حيث المبدأ على الأقل ، كيف توقف هذه الأنشطة . ولكن بفضل كل من التكنولوجيات والمؤسسات المالية المكلّفة بنقل الأموال باستخدام كمبيوتر شخصي ، بات من العسير فرض السيطرة على حركة رأس المال . يمكنك أن تشرّع القوانين ، لكنك لا تستطيع فرضها .

وطالما أصبح بوسع الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية أن تنتقل بشكل طبيعي الى البلدان ذات القوانين الأقل والأوطأ في أعبائها الاجتماعية ، صارت الحكومات تتنافس فيما بينها الآن مثلما تتنافس الولايات الأمريكية في ما بينها لاقناع شركات الأعمال بالانتقال الى ولاياتها . في الاقتصاد العالمي اذا ما كان البلد عالي الضرائب والمجتمع فيه عالي الانفاق ، كالسويد مثلاً ، تنتقل شركات الأعمال ببساطة الى المجتمعات التي تنخفض فيها الضرائب والانفاق كشرقي آسيا مثلاً ، لتجنب دفع الضرائب ، وستترك السويد بدون العوائد الضريبية الضرورية لتمويل مستوى الخدمات التي يطالب بها الناخبون .

ان برامج الانفاق الحكومي التي تعود بالفائدة على أصحاب الأعمال كتلك التي تموّل التدريب أو البنية التحتية لاتزال مفهومة ويمكن الدفاع عنها (ربما تكون الفوائد التي تحصل

عليها شركات الأعمال من هذه أكبر من التكاليف التي تضطر الى دفعها لها) ، بيد أن المنافع الاستهلاكية التي تذهب مباشرة الى المواطنين ، يصبح تمويلها بما يُجبى من ضرائب من شركات الأعمال أصعب فأصعب . ولكن بنقل مرسيدس وبي ام دبليو بعضاً من نشاطها الى أمريكا ، تقل المبالغ التي يتعيّن عليها أن تدفعها لتمويل نظام المعاش التقاعدي العام في ألمانيا .

تسعى المجموعة الأوربية الآن الى أن توجد الانسجام بين قوانينها وضرائبها ونفقاتها الاجتماعية ، بحيث لا يعود بوسع الشركات أن تتخذ قراراتها بشأن الموقع استناداً الى أن هذا القطر أو ذاك هو أقل بلدان المجموعة الأوربية ضرائب أو أكثرها . غير أن ايجاد الانسجام في الضريبة يستتبع اشاعة الانسجام في مستويات الانفاق ، لأن مجموع العبء الضريبي يجب أن يكون متماثلاً في الأساس . وتزيد شرط معاهدة ماستريخت من أجل ايجاد عملة مشتركة من هذا الضغط بما تتطلبه من التقاء في سياسات الميزانية الحكومية والقروض ، وفي النهاية تفقد الحكومات الوطنية كثيراً من سلطتها .

في السوق العالمية تُكبح كل الضغوط من أجل الانسجام ـ كثير من هذا ما نراه في هذهِ الولاية أو تلك من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتنافس فيما بينها لاغراء أصحاب الأعمال لنقل مشاريعهم اليها ، وتمنحهم اعفاءات ضريبية خاصة . والتشريعات التي تصدر بشأن الضرائب الواطئة أو التقييدات الأقل لا تواجه ضغطاً من أجل التغيير ؛ بينما تواجه التشريعات ذات التقييدات الكثيرة أو الضرائب العالية كثيراً من الضغط من أجل تغييرها .

لا يوشك النظام العالمي على الحيلولة محل النظام الوطني ، وليس بوسع أحد أن يوافق على مَنْ ينظم وماذا ينبغي أن ينظم أو كيف ينبغي أن ينظم . ومهما كان هذا الشيء الذي يتفق عليه فانه لن يكون ذا معنى كبير ، اذ لا بد أن يكون لدولة ما دائماً حافز لعدم تبني النظم المتفق عليها . واذا لم توافق هذه ، فان هذا الشكل من النشاطات الاقتصادية سينتقل ببساطة الى سلطان قضاء تلك التي لا توافق وتزيد في نجاحاتها الاقتصادية . ان بلداناً كهذه قد توافق ثقافياً على أن نظماً أو قوانين معيّنة من شأنها أن تساعد الاقتصاد العالمي ، لكنها مع ذلك لا تتبنى ، أو لا تفرض هذه النظم في المنطقة التي يمتد اليها سلطانها القضائي ، اذ برفضها هذا قد ترفع من دخول مواطنيها .

كثيرون يناقشون اليوم كون الضغوط العالمية من أجل نظم أقل وضرائب أقل هي ضغوط جيدة وليست سيئة . ومع ذلك فحسن أن نتذكر أن معظم نظامنا الراهن بشأن قوانين أو نظم الأعمال قد ظهر في تجربتين لعالم واقعي ـ عصر البارونات اللصوص للنصف الثاني

من القرن التاسع عشر والانهيار المالي والكساد العظيم في العشرينات والثلاثينات . ان من عاشوا في تلك الفترة رأوا أن هناك شيئاً ما في حاجة الى أن يُضغط . ونحن اليوم بلا نظم ضابطة ، وربما سنرى نحن أيضاً شيئاً ما يحتاج الى الضبط .

بيد أن عصر نظم الضبط الاقتصادية الوطنية يبلغ نهايته ، وفي الوقت ذاته لم يظهر بعد عصر النظم الاقتصادية العالمي . ان الرأسمالية ستواجه فترة ، على الأقل ، تعيش فيها بأقل نظمٍ للضبط الحكومي .

تحديات عالمية للمنظمات الدولية

ما اضافته الحرب العالمية الثانية الى الرأسمالية وقرار أغلب بلدان العالم الثالث في انتهاج السبيل الرأسمالي ، جعلا الاقتصاد العالمي أكبر وأكثر واقعية من أية فترة سابقة . ولكن لم تكن هنالك منظومة قواعد توجه هذا الاقتصاد . فنظام التجارة القائم ـ الغات ـ بريتن وودز ـ كان قد صُمّم لعالم واحد ذي قطب واحد والذي وجد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وليس لعالم اليوم ذي الأقطاب المتعددة . ولذلك يتعيّن أن يعاد النظر فيه ليلائم حقائق نظام تعدد الأقطاب الجديد ، بما فيها التكتلات التجارية الاقليمية[٢٠] . ان لب نظام الغات ـ بريتن وودز هو ما يعرف بالبلد الأكثر حظوة (MEN) ، وهذا يعني أن كل دولة ستمنح جميع البلدان مهما كانت ، حظوة في التعامل على غرار ما تمنحه الى شريكها التجاري المفضّل ـ البلد الأكثر تفضيلاً . وهذا هو بالضبط ما لا يرغب أي واحد أن يفعله . فألمانيا لا تمنح الولايات المتحدة التعامل الذي تمنحه الى فرنسا . فرنسا في السوق الأوربية المشتركة ؛ بينما ليست الولايات المتحدة كذلك . والولايات المتحدة لا تعطي البرازيل التعامل الذي تمنحه الى المكسيك ، لأن المكسيك في النافتا ، بينما ليست البرازيل عضواً فيها . لايزال النادي قائماً لكن لم يعد هناك للنادي طاقم من المبادئ يحدد ما يفعله الواحد .

اذا شاء أن يكون قانونياً ، فبوسعه أن يجادل بأن أحكام الغات الأصلية ربما تسمح للسوق الأوربية المشتركة ولكن ليس للنافتا . ثم شرط خاص في الاتفاقية يسمح بقيام اتحادات كمركية متى يكون الهدف النهائي لهذا الاتحاد الكمركي تكاملاً سياسياً . من هذا المنظور ، تغدو السوق الأوربية المشتركة ذات أهلية قانونية لأن بعض الأقطار المنتمية للسوق على الأقل تتحدث عن خلق دولة واحدة ، وانها وقّعت معاهدة لايجاد عملة واحدة .

لكن النافتا غير مؤهلة قانونياً . انها ببساطة منطقة تجارة حرّة دون أن يكون لها حتى ولو خطط غامضةً تؤدي في النهاية الى وحدة سياسية . حتى لو كانت السوق الأوربية المشتركة قانونية في ضوء هذه الأحكام ، الا أنها تدمّر هذه الأحكام لأنها استثناء ضخم للقاعدة التي يقوم عليها البلد الأكثر حظوة .

وقد بلغ نظام الغات ـ بريتن وودز خط النهاية من الناحية الاقتصادية كذلك . لقد تطلب ما يقارب عقداً من السنين للتفاوض بشأن الجولة التجارية الأخيرة ، وجرى التوقيع على جولة الأورغواي في مراكش عام ١٩٩٤ . ولكن لو تفحص المرء ما تم الاتفاق عليه سيجد ان ما وُقّع لا يعدو أن يكون وثيقة فارغة . وقد كشفت الصحافة ان التعريفات على السلع الصناعية قد خُفضت بنسبة تقارب ٤٠٪ ، ولكن تحت هذه الاحصاءات يكمن هبوط ما بين ٤,٧٪ و٣٪ . ان الفارق بين مثل هذين الرقمين الصغيرين ليس ذا بال بالنسبة للتجارة العالمية[٢١] . وقد توقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغات ان ما تم الاتفاق عليه في جنيف سيرفع من الناتج المحلي الاجمالي العالمي بمقدار ١٤٠-٢٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢[٢٢] . قد يبدو هذا جسيماً حتى يتساءل المرء عن حجم مقام الكسر . ان الناتج المحلي الاجمالي العالمي يبلغ حوالي ٣٠ الف مليار دولار . فحتى في حالة الحد الأعلى من الكسب ، أي ٢٧٤ مليار دولار فان هذه الزيادة تمتد على تسع سنوات ، وهذا يعني أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي تقل عن ١٪ . ان هذه المكاسب هي من الضآلة بحيث يمكن أن تحسب ضمن حدود الخطأ ـ ولا أحد سيعلم مطلقاً ما اذا كانت موجودة أم لا .

كان من الجميل ، بل ربما من المهم ، ان تدوّن حكومات العالم أسماءها على قصاصة من ورق . ولكن لم تكن هناك حتى قصاصة الورق هذه . ان تخفيض التعريفات وتقليص الكوتا (وهو ما فعلته الجولات التجارية) قد بلغت ببساطة نقطة التلاشي . اذ لم يتبقّ كثير من الكوتا والتعريفات لتخفّض . كان هناك حشد من الأشياء الحقيقية التي تستدعي التحقيق . كان يلزم تطوير نظام قواعد تجارية لضبط سلوك التكتلات الاقليمية ، ماذا يجوز أو لا يجوز أن تفعله الواحدة تجاه الأخرى ؟ ولكن كيف تُتخذ هذه القواعد ويجري فرضها ؟ وفي عالم تتعدد فيه الأقطاب ودون أن تكون هناك نقطة تركيز اقتصادية سائدة ، مَنْ سيدير النظام ؟ مَنْ سيكون المقرض الأخير الذي يوقف الذعر المالي وتدفقات رأس المال التي قد تودي بالنظام ؟ من سيوفّر الأسواق المفتوحة والهيّنة على الدخول بالنسبة الى أولئك الذين يرغبون في التطور ؟ .

اذا كانت بلدان العالم الثالث أو العالم الثاني تريد أن تتطور مستخدمة ستراتيجيات التصدير ، فان باقي العالم الغني ملزم باستيراد أكثر . ولكن لماذا تبدي هذه فجأة الرغبة في فعل ذلك ؟ فرنسا هي أكبر رابع اقتصاد عالمي ، ومع ذلك فان الموز هو أكبر استيراداتها من العالم الثالث . انها لا تشتري الصادرات المصنعة من العالم الثالث مثلما هي مغلقة بوجه الاستيرادات من أمريكا . والولايات المتحدة التي تؤلف ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي لا يمكنها أن تواصل دور سوق التصدير لكل واحد يرغب الآن في التطور . واذا كان يراد لفقراء اليوم أن يغدوا أغنياء من خلال بيع الواحد للآخر (أي البيع للفقراء الآخرين) ، فانهم لن يصبحوا أغنياء الا ببطء شديد ـ أو لن يصبحوا اطلاقاً .

وضمن العالم المتقدم ستصبح الحماية الثقافية مسألة مركزية . كثيراً ما تسخر الصحافة الأمريكية من جهود الفرنسيين لحماية الثقافة الفرنسية ـ السعي لابعاد الكلمات الانجليزية عن اللغة الفرنسية ، النضال لتحديد استيراد الأفلام الأمريكية ، وبرامج التلفزيون الأمريكية ، محاولة الحد من انتشار الانترنيت لأنها طريق واسع الكتروني انجليزي اللغة . كل ما يمكن فعله يبدو باعثاً على الهزؤ . ولكن المستقبل المضحك الوحيد الفعلي للحجة الفرنسية هو أن فرنسا هي رابع أكبر اقتصاد عالمي على الكرة الأرضية ، وهي مالك ثقافة جبّارة عريقة لا يمكن بأي حال أن تُهدد بثقافة الاعلام الانكلو ـ سكسوني .

واذا ما أرادت الاقطار الصغيرة الحفاظ على تراثها القومي فان لديها ما تخشاه جدياً . فمن المشروع أن يجادل المرء بأن الحفاظ على حضارة أحدٍ ما هي مسألة حياة أو موت بالنسبة الى المجتمعات البشرية . وقد طرح المشكلة جاك ديلو ، رئيس السوق الأوربية المشتركة ، بشكل مثير قائلاً : «أود أن أطرح مع أصدقائنا الأمريكان سؤالاً واحداً ألا وهو : هل لنا الحق في البقاء ؟ هل نملك الحق في صيانة تقاليدنا ، وتراثنا ، ولغاتنا . وهل يشمل الدفاع عن الحرية ما يبذله كل بلد لاستخدام مجاله البصري والسمعي لضمان الحفاظ على هويته ؟ »[٢٤] .

ولكن ليست هناك من طريقة سهلة لرسم خط فاصل بين الاقتصادات والثقافة . ان ٨٠٪ مما يعرض من أفلام في أوربا هي أمريكية ، مقابل هذا هناك ١٪ فقط من الأفلام التي تعرض في أمريكا هي أوربية[٢٥] . لم يبق أمام الفلم الأمريكي سوى نصف السوق الفرنسية خلال عقد .وفي عام ١٩٩٤ كانت الأفلام الخمسة التي تحتل المقدمة في فرنسا هي أفلام أمريكية[٢٦] . ان هذا غزو ثقافي بالتأكيد . الأفلام هي ثقافة ، لكن الأفلام ، وليس الطائرات ، هي أكبر الصادرات الاقتصادية الأمريكية . ان الصناعة التي تتطور عند تقاطع

التلفزيون والتلفون والكومبيوتر والفنون البصرية هي الصناعة الأسرع نمواً في العالم . الولايات المتحدة لا تتحمل حصرها في حدود ٤٠٪ من السوق الأوربية (وهو اقتراح فرنسي) وهي أكبر أسواق العالم ، في مجال أهم الصناعات التصديرية لديها . ولو قبلت أمريكا بهذا الحكم بالنسبة الى أوربا ، لبادر كل بلد آخر فوراً الى المطالبة بالشيء نفسه ، وتعرضت أوسع صناعاتها التصديرية الى الدمار . في النهاية ، لم يتبنَ الأوربيون قاعدة الـ ٤٠٪ الالزامية ، لكنهم وافقوا على السماح لبلدان منفردة بتحديد البرامج الاجنبية اذا شاءت .

اذا كانت هذه الحجج مشروعة فانها يمكن أن تستخدِم لحماية أي شيء تقريباً . يمكن للأمريكان أن يقولوا ، على سبيل المثال ، ان السيارة جزء من ثقافتهم الوطنية (وهي كذلك بالتأكيد) ، لذلك ، لهم الحق ، وعلى أسس ثقافية ، ان يبعدوا السيارات اليابانية أو الأوربية . انظر رياضات الاحتراف ـ هل هي ثقافة أو اقتصاد ؟ خلال سباقات كأس العالم في الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٤ طرحت أنا هذا السؤال على السيد بنجيمان ، وزير الصناعات في السوق الأوربية المشتركة . ناقش هو أن كرة القدم ثقافة ؛ بينما قال مساعده انها اقتصاد . والحقيقة انها ثقافة واقتصاد ولا يمكن رسم خط فاصل بينهما . ان الوفرة والالكترونيات حولت الثقافة أكبر الأعمال الرأسمالية الكبيرة .

وحيثما ينبغي رسم هذا الخط الفاصل ومهما كانت البلدان الصغيرة ترغب في ذلك ، فان العالم ربما يكون قد تجاوز نقطة اللاعودة حين تُطرح مسألة تحديد استيرادات الثقافة الالكترونية العالمية التي بات يعيش فيها كل واحد . فمع الأقمار الصناعية وصحون الستلايت التي لا تخضع لسيطرة الحكومات ، لا يبدو واضحاً كيف تستطيع الحكومة الفرنسية ، مثلاً ، أن تمنع الفرنسيين عن مشاهدة البرامج التي يرغبون في مشاهدتها . قد تلجأ ، افتراضاً ، الى ما لجأ اليه السوفييت أيام الحرب الباردة من التشويش الالكتروني ، للحيلولة دون دخول البرامج الاجنبية الى فرنسا ، ولكن حتى الاشارة الى هذه الامكانية هو ضرب من السخف .

ان بيع الملكية الثقافية بأعلى الأسعار الممكنة هو بالنسبة الى العالم المتقدم ، مسألة مركزية . أما بالنسبة الى العالم المتخلف ، فان شراء الملكية الثقافية بأقل الأسعار (وحتى الحصول عليها مجاناً وهو شيء أفضل) أمر مركزي . ما هي القواعد الصحيحة لحماية حقوق الملكية الثقافية ؟ ان أكثر من ٩٠٪ من أشرطة الفيديو والأغاني والكومبيوتر (سوفت وير) التي تستخدم في الصين هي مسروقة . الشركات الأمريكية تخسر

المليارات . ولكن الاستنساخ للحاق بسرعة خاطفة هو ما يتعيّن على كل فرد أن يلجأ اليه اذا شاء أن يلحق بالعالم الأول . لنتذكر هنا معامل النسيج التي استنسخها الأمريكان من البريطانيين .

في عالم صناعات طاقات الذكاء الصناعي ، لا بد من حافز لتطوير أفكار جديدة . والبراءات وحقوق النشر والتأليف ، هي دائماً في توتر داخلي ، في صراع بين الحاجة الى زيادة الحوافز للاختراع والتي تستلزم الاستنساخ السهل والمجاني . كلاهما ضروري من أجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي الوطني والعالمي الى أبعد الحدود .

ان الاقتصاد العالمي يشجع السبيل المجاني . لماذا يتوجب على بلد ما أن يدفع لقاء البحث الأساس والتطوير ، اذا كان بوسع شركاته أن تستخدم أية تكنولوجيات جديدة طُوّرت في مكان آخر من العالم ؟ دع دافعي الضريبة الآخرين يدفعون لذلك ، وكن راكباً مجانياً . والحكومات الذكية توجه أموالها المكرسة الى البحث والتطوير ، أكثر فأكثر نحو مجالات التطوير ، والأقل الأقل الى البحث الأساسي ، وذلك من أجل ايجاد فرص عمل أكثر وأجور أعلى ، وبذلك تضمن لنفسها إعادة الانتخاب . ولكن اذا سار كل واحد على هذه الستراتيجية ولا يقدم على الاستثمار في ميدان البحث والتطوير فان الصناعات الجديدة لن تتطور .

اقتصادياً ، قد يسوق أحدهم حجة مقنعة وهي أن من الواجب أن تكون للعالم قاعدة علمية عالمية تقتدي بمؤسسة العلم الوطني الأمريكي ، فهي تدفع للبحث الأساسي تاركة تكاليف التطوير للشركات الخاصة . لكن أياً من جانبي المعادلة هذه لا يجد القبول سياسياً . من سيدفع كذا وكذا ، وأين يجري البحث ؟ كلاهما لا يجد جوابه سياسياً . فحتى في الولايات المتحدة ، وبعد أن انتهت الحرب الباردة وبات الأساس المنطقي في الصرف لأغراض البحث والتطوير اقتصادياً وليس عسكرياً ، يجري كثير من الضغط لتوزيع الأموال الفيدرالية للبحث والتطوير على الولايات بشكل متساوٍ بدلاً من توجيه التخصيصات نحو المكان الأفضل للبحث .

والمسألة لا تتعلق بالحكومة وحدها فلدى الشركات متعددة الجنسية تصبح قضية كبيرة . إذ تميل هذه الى اجراء البحث والتطوير في وطن المقر (٨٧٪ في عام ١٩٩١) ، ولكن أغلب فرص العمل الناجمة عن هذا النشاط تحوز عليها تلك البلدان التي يجري فيها استخدام ما توصل اليه (البحث والتطوير)[٢٧] . ولما كانت الشركات تنقل حصيلة (البحث والتطوير) بسرعة أكبر حول العالم ، يزداد نفور الحكومات أكثر فأكثر من تقديم

المساعدات المالية لهذا الغرض . ويتعاظم الشعور بأن الشركات الوطنية تخون مواطنيها ـ تدفن تكاليف البحث في أسعار ما تبيعه مستخدمة إياها لرفع دخل الآخرين .

واضح تماماً ان العالم في حاجة الى نظام جديد للتجارة يستجيب الى واقع تعدد الأقطاب القائم اليوم ، نظام يمكنه أن يوجه المسائل المعاصرة المتعلقة بالصادرات الثقافية وحقوق الملكية الثقافية . نظرياً ، يُفترض أن تأخذ منظمة التجارة الدولية WTO التي أقيمت في مراكش على عاتقها تطوير هذه القواعد الجديدة ، لكنها منظمة فارغة دون قيادة ودون اجراء تصويتي (قطر واحد ـ صوت واحد) عاجزة عن وضع نظام جديد كهذا . ان منظمة دولية ذات ١١٧ عضواً ، فيها لمورشيوس من قوة التصويت ما للولايات المتحدة أو الصين ، ليست هي المنظمة القادرة على الوصول الى نتائج[٢٨] . وقد اقتضت جولة أورغواي للغات سنوات قبل أن تعلن المواعيد الجديدة ستكون أعسر على التفاوض والعالم لا يستطيع أن ينتظر عقوداً من السنين لوضعها .

لن ينتظر الاقتصاد العالمي انعقاد المؤتمر الصحيح . ففي غياب هذا المؤتمر يجري وضع قواعد النظام العالمي الجديد منذ الآن في بروكسل . ان السوق الأوربية المشتركة التي هي أوسع سوق في العالم ، وأولئك الذين يهيمنون على شروط الدخول في هذه السوق الكبرى ، قد كانوا يضعون باستمرار هذه القواعد للتجارة العالمية . وهو عين ما فعلته بريطانيا حين وضعت أحكام التجارة العالمية في القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة في القرن العشرين . ويمكن للمرء أن يتلمّس هذه الحقيقة في مقاييس السيطرة النوعية ISO 9000 والتي تسعى أغلب المشاريع الصناعية في العالم الى تحقيقها . ان ISO 9000 مقياس أوربي لكنه بات ينطبق على كل أنحاء العالم . قبل عشرين عاماً لو وجد مثل هذا المقياس لكان الذي وضعته هي الولايات المتحدة ومن ثم يفرض على أنحاء العالم الأخرى ، وما كان ليوضع في أوربا ويفرض من بعدُ على الولايات المتحدة .

ستصوغ السوق الأوربية المشتركة قواعد التجارة العالمية ، الى حد ما ، لمجرّد أنها المجموعة الدولية الوحيدة الآن التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة . وهي ملزمة بوضع هذه القواعد للدول الداخلة في الجماعة الأوربية ، وتخبر الدول غير المنتمية الى الجماعة بما يعود عليها من منافع من وراء الدخول فيها . ومهما كان هذا الذي تصنعه لغير أعضائها فانه سيستنسخ من جانب آخرين كما لو كانت هي قواعدهم ليطبقوها تجاه غيرهم .

بينما كانت القضايا التي انطوى عليها نظام الغات ـ بريتن وودز عصيبة وحاسمة ،

فان مؤسسات نظام ما بعد الحرب الثانية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي) كانا يتماثلان في التقلب . كلاهما كان يتخبط بحثاً عن دور . كان صندوق النقد الدولي قد صُمِّم من أجل أن يزود الدول الصناعية الغنية برصيد مؤقت لتسديد ديونها في صورة دفعات . لكن أي بلد صناعي رئيسي لم يقترض من الصندوق طوال العقدين الأخيرين . وتحوّل الى مُقرض الى بلدان العالم الثالث كملاذ أخير . لكن الصندوق لا يملك الموارد لوقف نزف رأس المال حين يحدث في بلد ما كما جرى في المكسيك . ان وظائفه الراهنة ضرورية ، ولكن لو فكر أحدهم بتصميم مؤسسة ما لأداء دوره الراهن ، فان ما من أحد سيصممها على غرار صندق النقد الدولي الراهن . ان نمو أسواق المال العالمية وقدرتها على نقل مبالغ جسيمة من المال من والى بلدان العالم الثالث ، ناهيك عن أي شيء آخر ، معناه أن يُبنى صندوق النقد الدولي على صورة مغايرة جداً مع أرصدة من المال تفوق كثيراً ما تحت تصرفه الآن(٢٩) .

أما البنك الدولي ، فقد صمم لتمويل المشاريع العامة ، الحكومية ، للبنية التحتية . ان العالم الثالث لايزال في حاجة الى بناء قطاع عام للبنية التحتية يعين القطاع الخاص للعمل بكفاءة . غير أن اقراض القطاع العام للبنية التحتية غالباً ما انتهى . وبشكل فعال ، الى أشياء أخرى لا علاقة لها بالبنية التحتية العامة . المال يمكن جمعه . فاذا موّل البنك الدولي مشروعاً جيداً ، فمن المرجح أن البلد سيتعهد بالمشروع على كل حال . وفي النتيجة يكون البنك الدولي قد حرر موارد البلاد ذاتها لكي تنفق على الأشياء التي ترغب فيها . غير أن هذا لا يحدث اذا كان البنك الدولي لا يموّل سوى تلك المشاريع التي لا يمكن للبلد أن يتعهد بها . على هذا النحو يكون قد موّل مشاريع هامشية ذات احتمالات عادية للفشل تدفع الى اتهام البنك بالغباء .

ولأن كثيراً من بلدان العالم الثالث قد آمنت بالاشتراكية حتى الآونة الأخيرة ، فما فعلته بمواردها الخاصة عندما تحررت مواردها بقرض من البنك الدولي (وغالباً ما اتجه هذا القرض الى شركات شبيهة بالعامة تنافس الشركات الخاصة) لا يستجيب الى هوى الكثيرين من الساسة أو من دافعي الضرائب ـ لاسيما الساسة الأمريكان المحافظين . ورداً على هذا النقد لجأ البنك الدولي الى فتح نافذة لاقراض القطاع الخاص . ولكن اذا كان الاقراض يتجه الى القطاع الخاص ، فما الحاجة الى بنك للقطاع العام ؟ اذ البنوك الدولية الخاصة ترحب بتمويل أية فرصة جيدة للقطاع الخاص .

بينما لا يتفاوض العالم حول سوق مشتركة عالمية ، فان جميع بلدان العالم لديها ، أساساً ، ذات الحاجات التي تقتضي التعاون والانسجام على غرار ما يجري داخل الجماعة الأوربية . في أوربا تدفع الايديولوجيا الاقتصادات ، أما في العالم فان الاقتصادات هي التي تدفع الايديولوجيا . ولكن مهما كان اتجاه القوى ، فان المكان الذي تدفع اليه واحد .

هناك حاجة الى سياسات تعاونية لجعل الاقتصاد العالمي يعمل بنجاح . غير أن التعاون يتطلب التنازل عن شيء من السيادة الوطنية . ان القاطرة التعاونية الكينزية قد حدّت كثيراً من حريات الحكومات للعمل بشكل مستقل في الميدان الاقتصادي . فمعدلات الفائدة وموازنة الميزانية تتطلب الاتفاق الجماعي بين مجموعة من البلدان . كذلك يتعيّن ايجاد الانسجام في الاقتصادات الجزئية Microeconomics للتنظيمات الحكومية . وحالما يتم التوصل الى اتفاق بشأنها لا يعود من الممكن تعديلها انفرادياً . وما يتطلبه العمل «التعاوني» لا يختلف ، بحالٍ ، عمّا يتطلبه عمل سوق مشتركة رسمية .

ولتمكين اقتصاد عالمي من العمل ، ثمة ضرورة لأن تتخلى البلدان عن شيء من سيادتها الوطنية ، بيد أن كلاً من اليسار واليمين السياسيين على حق حين يجادلان بأن هذا غير ديموقراطي . فليس من الديموقراطية في شيء أن تُحكم البلاد من قبل أجانب ، بل والأسوأ ، ان تحكمها البيروقراطيات الدولية . ومع ذلك ، فان كلاً من اليسار واليمين سيكونان أول من يعترض على هذا الحكم .

نتيجة لذلك ، فلفترة معينة من الزمن ، ستُلعب لعبة الاقتصاد العالمي في جو تكون فيه القواعد في حالة مائعة ـ وليست معروفة بوضوح . وحتى توضع هذه الأحكام على الورق وتغدو معروفة ، ليس من الواضح مَنْ سيفرضها . ان مستويات عدم الثقة تتصاعد الى حد بعيد في فترات التوازن المنقّط .



الفصل السابع

اللوحة الخامسة: عالم متعدد الأقطاب
ليست هناك قوة سائدة

انبثقت القيادة الأمريكية للرأسمالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بصورة طبيعية من الموقع العسكري الأمريكي في نهاية الحرب . وبالمعنى الحرفي تماماً ، كان الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد العالمي . كان على كل بلد أن يشتري أو يبيع مع الأمريكان ، لأنهم كانوا وحدهم من يملك مالاً للانفاق ، ولديهم ما يقارب ثلثي طاقة الانتاج الصناعي العالمية[1] . ولأن الولايات المتحدة قد طورت الأسلحة النووية والاقتصاد الوحيد غير الشيوعي القادر على اسناد مؤسسة عسكرية واسعة ، لذلك ما كان بوسع أي بلد آخر أن يزاحمها على القيادة العسكرية .

لكن الدور الاقتصادي الدقيق لأمريكا نشأ عن التتابع الخاص للأحداث التي أعقبت الحرب . كثيرون توقعوا أن يكون الانتقال من الشيوعية الى الرأسمالية سريعاً ودون ألم بعد انهيار جدار برلين وانفجار الاتحاد السوفيتي . على هذا النحو توقع الناس أن يجري الشفاء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية دون ألم وبسرعة . لكن الأمر لم يكن كذلك . ان نهاية الحرب لم تجلب معها هذا الشفاء السريع سواء للحلفاء القدامى أو الأعداء الذين وقعوا تحت الاحتلال تواً ، والمدخرات من العملة الأجنبية قد استنفدت في شراء التجهيزات الضرورية للحرب . ان أمريكا التي لم تدمرها الحرب ، كانت هي المكان الوحيد الذي تستطيع البلدان أن تشتري منه ما يُصلَح الاقتصادات التي دمرتها الحرب . وللحصول على الأموال الضرورية لابتياع ما تتطلبه اعادة البناء كان على البلدان الأخرى أن تبيع شيئاً للأمريكان . ولكن حتى ذلك الحين لم تكن هناك معدات قائمة وتستطيع الدوران ، وليس هناك من يملك شيئاً يعرض للبيع ويرغب الأمريكان في شرائه . كان النظام قد صدأ وتعطل عن العمل . ببساطة ، لم يكن هناك من سبيل أمام الأجانب

للحصول على المال الضروري لشراء المعدات التي ينبغي أن تشترى اذا ما أريد استعادة الانتاج السلمي .

وكان الجواب قفزة بداية حكومية عرفت باسم مشروع مارشال . الولايات المتحدة تمنح حلفاءها القدامى وأعداءها السابقين الموارد المالية التي يحتاجونها لتمويل مشترياتها من المعدات الضرورية لاعادة بناء المصانع التي دمرتها الحرب . وضع مشروع مارشال وشرع بتطبيقه ، يجب أن نتذكر أن هذا المشروع قد دشن في عام ١٩٤٨... أي بعد ثلاث سنوات بعد الحرب[٢] . وهكذا ، فلأدراك أن الانغمار في عملية الاحتراق الذاتي في محرك الرأسمالية لن يتم تلقائياً تطلب . الأمر فترة مهمة من الزمن . وربما كانت الأزمات الاقتصادية المتكررة ، وعجز الاقتصاد في بريطانيا ، الحليف الأوثق لأمريكا في الحرب ، عن استعادة عافيته بعد الحرب ، الأمرين الأساسيين اللذين أقنعا القيادة الأمريكية بضرورة عمل شيءٍ ما[٣] .

في البدء عرض المشروع على الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية ، الا أن المارشال ستالين رفض العرض . وكان هدفه المعلن بناء اقتصاد شيوعي عالمي لمنافسة الرأسمالية والتغلب عليها في الأخير .

تطلب مشروع مارشال مبالغ هائلة من المال . وقد بلغت دفعات المال ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي[٤] . وفي نهاية الاستلام بلغت الأموال المقدمة ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمتلقين . ان تحويل ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في صورة مساعدات اقتصادية انسانية و٥,٣ مليار دولار كمساعدات عسكرية ، أي ما يعادل ٣٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي[٥] . وما هو أكثر أهمية من المال تعهد أمريكا بحلٍ لسنوات عديدة ، وادراك العالم أن الولايات المتحدة تساندهم أساساً ، ولمدىً طويل لتحقيق مسيرتهم المنظمة نحو الرخاء . كانت المروءة هي ما حفز أمريكا من جانب ، ومن الجانب الآخر كان خوفها من الشيوعية ، قد ولد لديها الحافز للمشروع ، وفي مجرى الأيام ، لو نظر المرء الى الحماسة الخطابية التي كان يدافع بها الساسة عن المشروع لعظمت أمامه بواعث الخوف من الشيوعية ، ولهبطت قيمة التذرع بالمروءة . وفي النهاية أمكن ترويج بيع الدولية في بلدٍ عرف بالانعزالية التاريخية (الولايات المتحدة) كوسيلة لمحاربة الشوعية . لكن بعد نصف قرن من ذلك أصبحت لغة محاربة الشيوعية الخطابية التي استخدمت لترويج الدولية الأمريكي تلازم على نحو مقرف أولئك الذين يؤمنون بالدولية الأمريكية . فاذا كانت الشيوعية قد انتهت ، فلماذا يصرّ الأمريكان على أن يكون لديهم أفق دولي ؟ ان وثيقة الجمهوريين «التعاقد مع أمريكا» لا

تحتوي على أية كلمة عن الاقتصادات الدولية ، والتجارة الخارجية ، والاستثمار الخارجي[٦] ، ربما لا تدعو وثيقة «التعاقد مع امريكا» الى الانعزالية ، لكنها بالتأكيد تدعو الى تراجع أمريكي مهم عن القيادة العالمية .كانت القيادة الأمريكية للكتلة غير الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ضرورة بسيطة ، اذ كانت هي الاقتصاد الصناعي الكبير الوحيد الذي سلم من التدمير ، وظل واقفاً على قدميه ، وهو وحده كان يملك القوة العسكرية لمقاومة توسع الشيوعية العالمية . ولم يكن أمام أي بلد لا يرغب في الانضمام الى الكتلة الشيوعية من خيار سوى الالتحاق بالكتلة الأمريكية والقبول بالقيادة الأمريكية . وطالما كانت كل البلدان باستثناء كندا في أمريكا الشمالية وقليل من البلدان المحايدة في أوربا (السويد وسويسرا) تحتاج الى المساعدة الأمريكية ، فان الاقتصاد الرأسمالي لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وجد أن القيادة الأمريكية قد غدت في صلب «لحمته وسداه» . كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي لما بعد الحرب قد صمم ليلتف حول الولايات المتحدة تماماً ، مثلما صمم الاقتصاد الشيوعي لما بعد الحرب العالمية الثانية ليلتف حول الاتحاد السوفييتي القديم . وفي اطار الكتلة الشيوعية لم تكن هناك قوة رأسمالية رئيسية ، حتى ولا فرنسا ، قادرة على أن تكون مستقلة مثلما أصبحت الصين في النهاية مستقلة في اطار الكتلة الشيوعية . وحينما كان الحلفاء يهددون بعدم الانقياد الى القيادة الأمريكية ، كان يُلوح لهم بخطر الشيوعية للابقاء معاً على النظام العالمي[٧] .

واذا كان مشروع مارشال هو الاداة المحركة الأولى في الماكنة (starter) ، فان نظام الغات ـ برتين وودز كان ماكنة النمو الاقتصادي لما بعد الحرب . لذلك لم يكن مما يبعث على الدهشة أن يردد هذا النظام صدى ما كان يوضع في أمريكا للأسواق الداخلية . لقد صيغ قانونياً على الطريقة الانكلو ـ سكسونية ، وعلى رأسه الولايات المتحدة ، وفي المركز فيه أحكامٌ بدلاً من ارشادات ادارية حكومية (الانظمة المستخدمة في كل من اليابان وفرنسا) . كانت القوة الدافعة الاقتصادية قد جاءت من الولايات المتحدة . وتوجّب عليها أن توفر سوقاً مفتوحة وواسعة وغنية ومن السهل التصدير اليها . سياستها النقدية والمالية تقوم على أساس دورات قصيرة من الركود ونمو نشيط متصاعد .

ركزت الولايات على الحاجات العسكرية للتحالف الجغرا ـ سياسي (كانت اليابان حاملة طائرات لا تغرق على الحافة الآسيوية الشمالية ، وسهول أوربا الشمالية تقع على الخط الذي ينبغي أن يوقف الجيش الروسي عنده ـ وستكون كارثة عسكرية وسياسية اذا وقعتا كليهما في الفلك الشيوعي) وتركت شركاتها الخاصة واقتصادها ليتدبرا أمريهما بنفسيهما .

ولأنها كانت أكثر ثراءً ، وليست في حاجة الى القلق على ميزان مدفوعاتها ، كانت في غنى عن المطالبة بالحقوق المتبادلة في الأسواق الأخرى . وقد استطاع اليابانيون أن يحدوا من دخول الأمريكان الى السوق اليابانية ، ومنعت الأمريكان من شراء أغلبية الأسهم في الشركات اليابانية ، وفي الوقت ذاته حصلوا على دخول غير مقيدة في أسواق الولايات المتحدة ، والحق في شراء كل ما يرغبون من أمريكا . كان بوسع الحكومة اليابانية ان تتحرك ، وقد تحركت فعلاً ، كمشترٍ احتكاري للتكنولوجيا ، دافعة سعر التكنولوجيا المحصلة الى الأدنى ومصرة على اعطاء التراخيص لأي واحد – وليس الى مجرد بعض الشركات «الشريكة» . لكن أمريكا ، بدلاً من أن تلجأ الى تنفيذ قوانينها وسلطتها ضد الاحتكار أدارت وجهها نحو الجانب الآخر وتجاهلت الأمر .

أما الشركات الأمريكية فلم تكن ترغب في وضع الحكومة الأمريكية في موضع صعب لأنها لم تكن في حاجة الى اشراك الحكومة في ما هي فيه . على أية حال ، كانت الشركات الأجنبية تحتاج الى مساعدة الحكومة الأمريكية في التصدير الى السوق الأمريكية لكي تستطيع حكوماتها أن تحصل على العملة الأجنبية التي تحتاجها في الدفاع عن نفسها ضد الشيوعية . ان بعض الممارسات التي تبعد الشركات الأمريكية عن اليابان ، كتلك التي تسعى شركات السيارات الأمريكية الى تغييرها الآن ، انما ابتدعها فعلاً الجنرال ماك آرثر وضباط أركانه .

ولكن حين حل الهبوط الدوري المحتم في الرأسمالية ، غدا من مسؤولية أمريكا أن تصبح القاطرة الكنيزية العالمية من جانب واحد . وقد استخدمت سياسات نقدية أسهل (معدلات فائدة أوطأ) وسياسات مالية توسعية (ضرائب أقل أو انفاق أعلى) لتنشيط الاقتصاد الأمريكي خلال حالات الركود العالمي . ولما ازداد الطلب في الأسواق الأمريكية ، ارتفع التصدير الى أمريكا آلياً من باقي بلدان العالم ، مسبباً ذلك انتعاشاً في كل انحاء العالم . وحتى الانتعاش الذي حدث في عام ١٩٨٣/٨٢ عقب ركود ١٩٨١/٨٠ ، فان معظم التسريع الاقتصادي في كل من أوربا واليابان يمكن ارجاعه الى الزيادة في التصدير الى السوق الأمريكية .

كان الهدف واضحاً لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو خلق بيئة تستطيع فيها البلدان الأخرى أن تصبح غنية كالولايات المتحدة . وهذا ما حدث . ان المقاييس الدقيقة لمعرفة عدد البلدان الأغنى من الولايات المتحدة على أساس نصيب الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الاجمالي تعتمد ما اذا كان التقويم المستخدم يستعمل

أسعارالصرف في السوق أو تعادلات القدرة الشرائية لتحويل مختلف النواتج المحلية الاجمالي الى نوع من المقياس المشترك . ولكن باستخدام هذا المقياس أو ذاك ، هناك عدد مهم من البلدان متعادلة من حيث الثروة ، ووفقاً لكلا المقياسين البعض منها أكثر ثراءً .

كلا الحسابين يعكس جزءاً من الحقيقة . ان حسابات تعادل القدرة الشرائية power purchasing parity-ppp تقيس كم هو ثراء الأمريكان بالنسبة الى بلدان العالم الأخرى ، عندما ينفق الفرد من ماله في الداخل ، وهي تقيس الأثمان المحلية لشراء سلة متطابقة من السلع والخدمات في بلدان مختلفة ، وتبحث عن سعر الصرف الذي يجعل من مقدار الدخل الذي يحتاج اليه لشراء هذه السلع والخدمات متماثلاً لأن الناس في البلدان المختلفة لا يشترون بالضبط ذات السلة من السلع الخدمات ، فان المقاييس المضبوطة وفقاً لـ ppp تختلف فيما بينها استناداً الى ماهية سلة السلع والخدمات التي تستخدم .

أما حسابات سعر الصرف في السوق لنصيب الفرد الاحد من السكان من النواتج المحلية الاجمالية فتشير الى مستوى ثراء الناس حين ينفقون أموالهم في الخارج . فلو أن أمريكيا وسطياً أخذ دخله بالدولار الى اليابان وصرفه بالين ، فكم سيكون بوسعه أن يشتري قياساً الى ما يشتريه الياباني الوسطي ؟ بالعكس ، لو أن يابانية وسطية أخذت دخلها بالين الى أمريكا وصرفته بالدولار ، فكم سيكون بوسعها أن تشتري ؟

اليابان هي البلد الذي يختلف فيه المقياسان أكبر الاختلاف . فاذا استخدمنا ، كقاعدة ، المعدل الوسطي لدخل الفرد الأمريكي لعام ١٩٩٤ وهو ٢٤٨٤٧ دولاراً ، فان المعدل الوسطي لدخل الفرد الياباني محسوباً وفق حسابات تعادل القدرة الشرائية ppp سيعادل تماماً ٧٩٪ من المعدل الأمريكي أي ٢٠٥٢٦ دولاراً[٨] . ولكن حين يقوم هذا وفق سعر الصرف فان المعدل الياباني سيرتفع حينئذ بنسبة ٨٠٪ أي ، يصبح ما يعادل ٤٦٥٨٣ دولاراً (بسعر ٨٠ يناً للدولار الواحد) . أما حسابات القدرة الشرائية لدول OECD فكانت تشير الى أن سعر الصرف ما بين ١٨٠ و٢٥٠ يناً للدولار[١٠] . وفي النتيجة فان اليابانيين أغنياء في بلدهم لكنهم أغنياء جداً حين يسافرون الى الخارج .

بما أن العالم قد استرد عافيته بعد الخراب الذي حل به في الحرب العالمية الثانية وارتبطت بعض أجزائه بالولايات المتحدة اقتصادياً ، فان نصيب أمريكا من الناتج المحلي الاجمالي العالمي كان لابد أن يهبط بشكل واضح . فبدلاً من نسبة الـ ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي التي كانت عليها الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ أصبحت الآن تمثل

أقل قليلاً من ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وفقاً لحسابات معدلات سعر الصرف في السوق[١١] . وكان لابد للقيادة الأمريكية أن تتضاءل تدريجياً مع انخفاض نسبة اقتصادها الى الاقتصاد العالمي . كانت السنوات الخمس والعشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية فريدة في درجة الضعف الاقتصادي الذي كابدته بقية الدول الصناعية . ولم تعكس هذه الفترة التفوق الأمريكي وانما عكست دمار الحرب العالمية الثانية .

بالإضافة الى أن الولايات المتحدة الآن تمثل جزءاً من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، فانها أصبحت ثاني أوسع سوق عالمية ، بعد أن شغلت السوق الأوربية المشتركة الموقع الأول . ولأن هناك في العالم بضع دول متساوية الغنى واقتصاداً أكبر واحداً ، فلا عجب أن لا تبدي دول العالم الأخرى الرغبة القوية في السير وراء القيادة الاقتصادية الأمريكية في الوقت ذاته الذي تبدي فيه الولايات المتحدة رغبة أقل في عرض قيادتها . ان باقي العالم الرأسمالي ، ببساطة ، لا يحتاج الى الولايات المتحدة حاجته اليها في الماضي . وبات من السهل عليه أن يقول لا .

الانفجار الداخلي للاتحاد السوفييتي

مع انفجارالاتحاد السوفييتي الى خمسة عشر بلداً مختلفاً ، والانسحاب العسكري الروسي عن سط أوربا لآلاف الكيلومترات ، وعجز الجيش الروسي حتى عن فرض سلطانه الذي تقلص كثيراً في مناطق مثل شيشانيا ، لم يعد هناك خطر روسي عسكري يرغم البلدان الرأسمالية على الاحتشاد تحت الخيمة العسكرية الأمريكية . ولم تعد بلدان أخرى في حاجة الى الحماية العسكرية للولايات المتحدة .

كان ينظر الي الحلف الأطلسي (الناتو) في ذروة الحرب الباردة في أوربا ، كتحالف لأبعاد الروس وللابقاء على الأمريكان في أوربا والألمان في الأسفل . ولكن ما الذي يدفع الى البقاء على الأمريكان في داخله حين ذهب الروس وحين صعد الألمان ـ بعد أن توحدت ألمانيا وأصبحت أقوى قوة اقتصادية وعسكرية في أوربا . ومهما اعتقد المرء بشأن قدرة روسيا على استرجاع التوازن في الأخير ، والعودة كقوة عسكرية خطيرة ، فان هذه الامكانية تتطلب عقداً من السنين . انها تحتاج الى سنين طويلة لتبني اقتصاداً يمكنه أن يدعم جيشاً حديثاً كبيراً ، وسنين طويلة أخرى لبناء قوة عسكرية قد تحللت بشكل كامل .

في الشرق الأقصى تتعاظم ميزانيات الدفاع بسرعة كبيرة . فكوريا الشمالية تكشف بشكل رائع مشاكل القيادة الأمريكية . فمع امتلاك البلوتونيوم ، من السهل صنع الأسلحة النووية . ولكن أنظمة اطلاق القنابل النووية الى أهداف بعيدة صعبة جداً ومكلفة للانتاج . في الواقع ، لا تهدد القنبلة الكورية الشمالية سوى الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية . فاذا كانت هذه البلدان غير راغبة في اتخاذ اجراءات لمواجهة قنبلة كورية شمالية ممكنة ، فلماذا يأخذ الأمريكان المسؤولية على عاتقهم ؟ ان القنبلة الكورية الشمالية لن تهدد أمريكا . وخلال الحرب الباردة كان يتعين على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أن يتخذا مواقف صارمة من كوريا الشمالية ، لأنهما كانا يدركان أنها اذا ألقت قنبلة على كوريا الجنوبية فان احتمال انطلاق آلاف الصواريخ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هو ببساطة أمر لا يطاق .

ان تقلبات وتخبطات السياسة الخارجية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية شيء يبعث على الدهشة اذا أخذنا بالاعتبار انهيار الامبراطورية السوفييتية . ببساطة ، ليست هناك مصلحة أمريكية وطنية مباشرة معرضة للخطر . ما الذي يحل محل «الاحتواء» بوصفه لب السياسة الأمريكية ؟ ان القيادة الأمريكية المنطوية على ذاتها تود أن ينظر اليها كقيادة ، ولكنها غير راغبة في بذل الجهود العسكرية والدبلوماسية لحل المشكلة ، مع كلا الدولتين الكوريتين أو مع البلدان المجاورة لهما التي يهمها مباشرة هذا الحل . لقد اكتفي بالاعلان دبلوماسياً ان المشكلة «قد حلت» في الوقت الذي لم تحل كما هو واضح .

لم تشهد الحرب الباردة تهديدات صريحة (أمريكا لن تحميك عسكرياً اذا لم تسايرها اقتصادياً) لأن ما من ضرورة كانت تدفع اليها . ورغم ان أحداً لم يفصح عن نواياه الا أن الجميع كانوا يعرفون أن بوسع أي واحد الابتعاد عن القيادة الأمريكية دون أن يتعرض الى مشكلة . غير أن هذه الارتباكات الواضحة بشأن الخلافات مع قيادة الولايات المتحدة قد انتهت . وفي النتيجة ، لم تعد الولايات المتحدة قادرة بصراحة على استخدام قوتها العسكرية لدعم قيادتها .

لو نظرنا الى القوة العسكرية المجردة ، ربما يكون صحيحاً القول بأن ما من بلد يمتلك قوة عسكرية كبيرة تجاه عدو ممكن تصوره ، أو حتى ضد جميع دول العالم الأخرى ، كالتي تملكها الولايات المتحدة في التسعينات . أمريكا هي القوة العسكرية الجبارة الوحيدة ذات الأسلحة النووية وأنظمة الاطلاق المتطورة والقدرات اللوجستية العالمية . وهي بما تملكه من تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، وقابليتها على ارباك أنظمة الاتصالات لأي عدو أو

لجميع أعدائها واصدقائها ، لا يعود بمستطاع أي امرئ الاعتقاد بأنه يمكن أن يُلحق دمار جدي بالولايات المتحدة نفسها دون علم بأن الولايات المتحدة يمكن أن تمحوه وتمحوهم وتمحو بلده من وجه المعمورة .

لكن كل هذه القوة العسكرية لا تستخدم ولا محل لها من الاعراب في العصر المقبل . كان لدى الرئيس بوش ستراتيجيته للحفاظ على قيادة الولايات المتحدة وهي أن تصبح دركي العالم . وقد تدخل في الخليج الفارسي ليظهر كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تقود وماذا يمكن أن تفعل بأسلحتها الحديثة . ولم يتدخل في البوسنة ليظهر للأوربيين أنهم لايزالون في حاجة الى القيادة الأمريكية . كلا الدرسين صحيحان بشكل حي ـ لكنهما لا عقلانيان . فلكي تصبح دولة ما دركياً للعالم يلزمها أن تكون راغبة في استخدام القوة ، وحين تستخدم القوة فان بعضها سيموت ، وعلى الأقل ، يتعرض للخطر . لكن ، حين لا يعود بوسع القوى العظمى أن تضبط حتى الاقطاعيين العسكريين الصوماليين ، لأن الأمر كان يتطلب بعض التضحيات ، فان الأمر ، اذن ، قد تغير تغيراً مثيراً .

اذا أخذنا التأريخ الانعزالي لأمريكا بنظر الاعتبار ، اذن ، ربما تبدو نظرة الرئيس بوش هذه غير واقعية ، فالتلفزيون جعل من هذا الدور مستحيلاً . منطقياً ، قد لا يبدو ثمة فارق بين أن يتلقى المرء معلوماته عن موت جنود بلاده من أنباء الصحف المحلية أو من برامج التلفزيون . لكن الأمر يختلف بصرياً وعاطفياً اختلافاً كبيراً . فالناس يعيرون اهتماماً أكبر حين يشاهدون موت الجنود في وقت حقيقي على شاشة التلفزيون من قراءتهم نبأ وفاة هؤلاء الجنود في الصحف[١٢] . ونتيجة ذلك تقيّدت قدرة الحكومات ، والى درجة بعيدة ، في نشر قواتها ـ حتى في تلك النزاعات التي تنخفض فيها معدلات الموت الى درجات دنيا تماماً ، بل وحتى لو كانت هذه القوات تتألف من متطوعين يُفترض أنهم انخرطوا في القوات المسلحة طواعية وعن رغبة في احتراف حرفة خطرة . حتى الروس في حربهم مع الشيشان وجدوا أن خوض الحرب على شاشة التلفزيون يختلف جداً عن خوض الحرب في الصحف[١٣] . فالامهات الروسيات لا يرغبن في رؤية أبنائهن يموتون على شاشة التلفزيون مثلما لا ترغب الأمهات الأمريكيات ذلك .

لم يعد التلفزيون يعكس الحقيقة ، بل هو الحقيقة ذاتها . فحين يظهر الأطفال الصوماليون على شاشات التلفزيون وهم يتضورون جوعاً ، يودّ العالم لو فعل شيئاً . اما اذا لم يظهروا على شاشة التلفزيون فانهم ليسوا موجودين أصلاً ، ولا شيء يجري لانقاذهم! وفي الوقت الذي فرضت أجهزة الاعلام العالمية التدخل في الصومال ، كانت هناك بقاع أخرى

على سطح الكرة الأرضية الفوضى فيها أكثر ومجاعة الأطفال أشد . واليوم فان الفوضى في الصومال هي من السوء بقدر ما كانت عليه ، لكن أجهزة الاعلام اختفت ـ ومثلها اختفت القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة الأخرى . والنتيجة هي ضرب من الشيزوفرينيا . الرأي العام يطالب حكوماته بعمل شيء من أجل الصومال لكن لا يريد أن يُجرح أيٌّ من جنوده .

خذ البوسنة كمثال آخر . هي ليست فييتنام (بلد ذو ١٠٠ مليون نسمة ويمتد لأكثر من ألفي ميل من الشمال الى الجنوب) . انما هي بلد صغير جداً ، يعيش فيه أربعة ملايين نسمة . فاذا وجدت فيه قوات للحلف الأطلسي بتعداد نصف مليون ، مثلما كانت في حرب الخليج ، فسيكون هناك جندي أطلسي تحت كل شجرة في البوسنة ، مع ذلك لم يرغب أحد في أن يدفع بقواته الى هناك حتى أخذت التطهيرات العرقية والانهاك مجراهما هناك .

لقد اتخذ القائد العام للقوات المسلحة موقفه الى جانب أولئك الذين لا يرغبون في فعل أي شيء في البوسنة إدراكاً منه لخطر السقوط السياسي جرّاء الاصابات . ولكن اذا باتت الوفيات لا تحتمل فان القيادة العسكرية الأمريكية ستضطر الى مواجهة حقيقة ان الناخب الأمريكي سيدرك في النهاية أنه يدفع لمؤسسة عسكرية ضخمة لن تستخدم مطلقاً . ان جيشاً وبحرية وقوة جوية واسعة قد تكون ضرورية للولايات المتحدة اذا شاءت أن تكون قائدة للعالم ، وتستخدمها بين الحين الآخر على الأقل . ولكن اذا كانت مهمتها الوحيدة دحر الذين يهددون أمريكا مباشرة ، حينئذ لا تحتاج أمريكا إلاّ الى جيش وبحرية وقوة جوية صغيرة جداً . ليست هناك ، في الوقت الراهن ، تهديدات خارجية موجهة نحو أمريكا . وأخطار كهذه ستتطلب من أية دولة انشاء قوة عسكرية ضخمة يقتضي اعدادها وقتاً طويلاً . في مثل هذه الحالة سيكون لدى الولايات المتحدة الوقت الكافي في المستقبل لاعادة بناء مؤسستها العسكرية بعد أية تخفيضات حادة فيها . أخطار بعيدة غير معروفة في المستقبل ليست ذريعة لانفاق مبالغ ضخمة كالتي يجري انفاقها اليوم . لدى أمريكا قوة عسكرية ، لكنها عاجزة كلية عن استخدامها ما لم يهددها أحد مباشرة ، وليس هناك من يهددها .

ان المواقف وانماط الكلام تظل عالقة في الأذهان حتى بعد أن لا تعود تعكس الواقع . فمهما قيل من كلام كثير ينفي زوال دور الحلف الأطلسي ، فان (الناتو) سيضمحل كتحالف عسكري مهم يقوده الأمريكان . فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي لم تعد مشاكل أوربا ووجهات نظرها هي ذاتها مشاكل أمريكا ووجهات نظرها . ان دافعي

الضرائب الأمريكيين لم يعودوا ، ببساطة ، يدفعون المال للدفاع عن أولئك الذين هم أثرى منهم تجاه عدو لا يمكن تشخيصه أو تخيله . من الجانب الآخر ، لا تريد أوربا أن تواجه صدمة انسحاب أمريكي سريع ، لكنها لم تعد ترغب في أن تسيّر أمريكا السياسات العسكرية والخارجية لأوربا .

العجز التجاري الأمريكي

نظرياً ، للفائض أو العجز التجاري علاقة بسيطة بالقيادة العالمية ، أو ليس لهما أية علاقة بها . الاقتصاد الأمريكي يسير بشكل جيد . في المنتصف الأول للتسعينات كان هذا الاقتصاد هو الأسرع نمواً بين اقتصادات العالم الصناعي . وعجزه التجاري أشبه بذيل صغير جداً لكلب كبير جداً . أما من الناحية التقنية ، فالعجز التجاري الأمريكي ليس قيداً يمنعها من فعل أي شيء ترغب فيه . الواقع غير هذا . ان نفور الولايات المتحدة من عمل أي شيء بشأن عجزها التجاري سيحدّ ، في المدى البعيد ، من قدرتها على ممارسة قيادتها العالمية .

فلأن الولايات المتحدة سمحت لنظام معيّن بالتطور يؤدي مباشرة الى عجز تجاري مع اليابان وسمحت لبلدان العالم الأخرى بتمويل عجزها التجاري الواسع مع اليابان من الفوائض التي تولّدها تجارتها مع الولايات المتحدة ، أخذت أسواق الصرف الأجنبية تبادل الدولار مع العملات الأجنبية بأسعار تخفّض من قيمة الدولار بشكل فادح اذا ما نظر المرء للأمر من زاوية مقياس (تعادل القدرة الشرائية PPP) ، ولأن الأمريكان يدفعون لقاء الزيادة في ورداتهم على صادراتهم بالدولار ، فان مقادير هائلة من الدولارات تتدفق نحو الأسواق المالية العالمية في الوقت الذي لا يوازن هذا العرض من الدولار طلب مقابل عليه في هذه الأسواق ، وكان لا بد لهذا الفائض من الدولارات أن يضغط باتجاه خفض قيمة الدولار ونتيجة لهذا ، ستظل قيمة الدولار تهبط حتى تتم تصفية العجز الراهن في الحساب .

في الوقت الذي لا يؤثر فيه الدولار الهابط على مستويات معيشة الأمريكان كثيراً (هبوط قيمة الدولار بـ ٥٪ يرفع أسعار المستهلك بـ ٢ , ٠٪ فقط) فان انخفاض قيمة الدولار يزيد كثيراً من كلفة الفعاليات الدولية التي تنهض بها الولايات المتحدة . اذ تغدو للدولار قيمة شرائية دولية أقل ويتعيّن حينئذ انفاق دولارات أكثر . النفوذ يُشترى الى حد ما ، وشراء النفوذ يغدو أكثر كلفة لأمريكا . ان كلفة القوة السياسية والعسكرية الأمريكية

ببساطة أكثر بكثير اذا ما أريد لها أن تُمارس[١٤] . ولأن النفوذ بات أغلى لذلك أصبح الأمريكان يشترون منه الأقل . ان دولاراً يُقوّم بقيمة أقل يؤدي أساساً الى نفوذ أمريكي أقل مما يمكن أن يكون عليه اذا أُخذت بالاعتبار كفاءة أمريكا وانتاجيتها .

ودافع الضريبة الأمريكي بات يفهم من هبوط قيمة الدولار ما معناه أنه ملزم بدفع ضرائب أكثر لتمويل الأنشطة الأمريكية في الخارج . فهو إذ يدعم العالم صار يدفع أكثر لقاء نشاطات (القوات الأمريكية في أوربا واليابان ، التعامل مع الأسلحة الذرية الكورية الشمالية) تعود بالنفع على أولئك الذين يحصلون على دخل وسطي عالٍ أو حتى أعلى من دخله هو . انه يعيش في عالم يفقد فيه مزيداً من فرص العمل بسبب الاستيرادات بدلاً من أن يكسب هو من خلال التصدير . انه شخص مغفل! .

لقد ظهر الأمريكان وهم يطلبون الى اليابان والمانيا المساهمة في نفقات حرب الخليج ، كأنهم يطلبون الاحسان حتى ولو لم يفكروا هم على هذا النحو . والموقع الأول الذي كانت تحتله أمريكا في تقديم المساعدات الأجنبية قد احتلته اليابان ، ليس لأنها زادت من ميزانيتها للمساعدات الخارجية ، وانما لمجرّد ارتفاع قيمة الين الياباني لقاء الدولار[١٥] . وهكذا حلت اليابان محل الولايات المتحدة في شراء النفوذ في العالم الثالث بالمساعدات الأجنبية دون أن تبذل جهداً .

الخسارة ذاتها يواجهها القطاع الخاص . فمع هبوط قيمة الدولار يقل عدد الأجانب الذين يحتفظون بموجوداتهم من الدولار ، وهذا من شأنه أن يضعف قوة ونفوذ البنوك الأمريكية ، وغدت الاستثمارات الأجنبية أغلى على الشركات الأمريكية ، على العكس من هذا أصبح الاستثمار في أمريكا أقل كلفة بالنسبة للشركات الأجنبية . وحين تُطرح مسألة من يستطيع شراء هذه الموجودات فان ميزان القوى ينحرف بعيداً عن الأمريكان .

ولأن الفائض الياباني ازاء الولايات المتحدة وبلدان العالم الأخرى لم يُروّض (العجز الأمريكي لا يمكن أن يختفي إذا لم يختف الفائض الياباني) فان الدولار الهابط لم يفعل سوى القليل ، أو لم يفعل أي شيء لتصحيح العجز التجاري الأمريكي . في ضوء هذه الحقيقة ليس أمام الدولار سوى اتجاه واحد يسير فيه ، وهو الهبوط ، حتى وان كانت حسابات (تعادل القدرة الشرائية) تشير الى أنها قد قُومت بأقل من قيمتها بصورة إجمالية .

في نقطة معينة ، يدفع الدولار الهابط بقية العالم الى التخلي عن الاحتفاظ بالدولار كاحتياطي للصرف الأجنبي (كل واحد يحتفظ بالدولار سيحصل من بعد على أقل مما كان قد أودع من قبل) والتخلي عن تسعير تجارتها الخارجية بالدولار (اذ الأرباح تهبط مع هبوط

أسعار السلع التي يبيعها مع هبوط الدولار) ، والتخلي عن الاستثمار في أمريكا (الموجودات الأمريكية رخيصة لكنها ستغدو أرخص من بعد ، ومن يشتريها الآن سيتعرض الى خسائر كبيرة في الرأسمال من بعد) ، ويطالبون بتسديد ديونهم القائمة حالما تستحق الدفع . كل ردود الأفعال هذه تقلل من رغبة أمريكا وقابليتها على أن تصبح قائداً عالمياً .

ولو أن وحدة العملة الأوربية (تدعى الآن بـ : وحدة العملة الأوربية ECU ، لكنها في المستقبل ستعرف باسم EURO) قد وضعت موضع التداول لأوربا موحدة في شتاء ١٩٩٤ وربيع ١٩٩٥ ، لكان من المحتمل أن تحل محل الدولار كعملة احتياط في التجارة الدولية . في أعقاب الأزمة المكسيكية ، أراد الناس التخلص من الدولار لأنهم كانوا يتعرضون الى خسائر جسيمة في استثماراتهم المقوّمة بالدولار ، وفي عمليات المقاصّة ، ولكن لم يكن ثمة من مهرب إذ لم تكن هنالك عملة أوربية منفردة بالسعة الكافية لتوفر قدراً ضرورياً من السيولة ، والأسواق اليابانية المغلقة تجعل من المستحيل الحصول على الين الذي تحتاجه الحكومات أو الشركات اذا ما أصبح الين العملة الاحتياطية .

انطلاقاً من وجهة النظر القائلة بالحفاظ على القيادة العالمية ، يمكن للمرء أن يقول ، وعن حق ، ان على الأمريكان أن يفعلوا كل ما هو ضروري ، في الداخل والخارج ، للحفاظ على قيمة الدولار ، وإدامة دوره كعملة احتياطية عالمية باختيار الجميع[١٦] . أما اذا فقد الدولار كثيراً من موقعه كعملة احتياطية عالمية ،فان أمريكا تفقد كثيراً من حريتها في الحركة . بوسع أمريكا أن تستنفد احتياطاتها من العملات الأجنبية تماماً كما حدث للمكسيك في أواخر ١٩٩٤ ، اذاك ستجد أن دول العالم الأخرى تُملي عليها سياساتها الاقتصادية الداخلية تماماً مثلما أملى العالم على المكسيك سياساتها الداخلية في عام ١٩٩٥ . لكن أمريكا لا تعمل على هذا النحو .

في أنحاء العالم الأخرى تتخذ الحكومات سياسات مؤلمة توقف تدهور قيمة عملاتها أما في أمريكا فليست هناك ضغوط من أجل التحرك في هذا الشأن .

في البلدان الأخرى ، هبوط قيمة العملة يعني إفلاساً ممكناً للشركات الخاصة أو المؤسسات العامة التي تقوّم قروضها بالعملات الأجنبية . فلو هبطت قيمة البيزو المكسيكي بنسبة ٥٠٪ فان عوائد البيزو يجب أن تتضاعف بغية دفع الفائدة أو تسديد رأس المال المقترض وإلا فالشركة ستنتهي الى الافلاس . لا عجب أن يضغط أولئك الذين يُشرفون على الافلاس على حكوماتهم من أجل أن تحافظ على قيمة عملتها ـ لحماية وجود استثماراتهم وثرواتهم الشخصية . في الحالة الأمريكية ، ومع القروض المقوّمة بالدولار ، فان الذين

يعانون من الخسارة حين يغوص الدولار هم ليسوا المقترضين الأمريكيين وانما الدائنون الأجانب الذين تصبح قروضهم في هذه الحالة أقل كثيراً حين تُقوّم بعملاتهم هم ـ لكن هؤلاء لا يدلون بأصوات انتخابية في أمريكا .

وفي البلدان الأخرى أيضاً ، يتسارع التضخم حين تهبط قيمة العملة ، اذ أن أسعار الاستيرادات ترتفع ، ولما كانت هذه تؤلف جزءاً كبيراً من الاستهلاك ، فان مؤشر أسعار المستهلك يرتفع مع ارتفاع أسعار الواردات . وهذا من شأنه أن يقلص القدرة الشرائية الحقيقية ويطالب العمال بأجور أعلى تعويضاً عن الارتفاع في اسعار الواردات ومع الأجور الأعلى يزداد ارتفاع التضخم . والدخول الفعلية تنخفض بالضرورة لأن قدرة هذه الدخول على شراء البضائع والخدمات المنتجة في البلدان الأخرى تهبط مع هبوط قيمة العملة المحلية . ويطالب المواطنون الأجانب باتخاذ ما يلزم للحيلولة دون هبوط قيمة عملاتهم من أجل أن يحافظوا على القيمة الحقيقية لقدراتهم الشرائية .

لكن ما يجري في الولايات المتحدة مغاير لذلك تماماً . فلأن الشركات الأجنبية لا ترغب في التخلي عما تبيعه في أمريكا حين ترتفع أسعار عملاتها الوطنية تسعى للحفاظ على قيمة الدولار المنخفضة لصيانة مبيعاتها هذه . انها ترغب ، من حيث الجوهر ، في قبول ربح أقل (حين يقوم ما تحصل عليه في أمريكا بقيمة عملات بلادها) ككلفة ضرورية للابقاء على سوقها الأمريكية . فصانعو السيارات اليابانيون لا تؤلف خسارة ألف دولار في السيارة الواحدة سوى كلفة اضافية هامشية قد تكون أقل من خسارة بيع ثلاثة ملايين سيارة في أمريكا ، والشروع في اعادة هيكلة مؤلمة جداً . وفي النتيجة ترتفع أسعار الاستيرادات قليلاً نسبياً حتى مع هبوط قيمة الدولار .

فبينما هبطت قيمة الدولار بحسب وزنه التجاري الحقيقي بنسبة ٣٣٪ في العقد الممتد ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٤ ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ١١٪ فقط . ولما كانت أمريكا تستورد ما يقرب من ١٢٪ من ناتجها المحلي الاجمالي ، فان الواردات لم تضف سوى ١,٢ نقطة الى مجموع نقاط التضخم البالغة ٢٨ نقطة (مقاسة بالمخفّض السعري الضمني Implicit price deflator للناتج المحلي الاجمالي) الذي حدث في هذه الفترة[١٧] . ولو أن هذه الواردات قد تم صنعها في الصناعات المحلية (حيث بلغت الزيادة الوسطية في الأسعار ٣١٪ طوال العقد) لأضافت هذه الى معدل التضخم الأمريكي ٢,٥ نقطة . وفي المحصلة ، فان الواردات عملت على خفض الأسعار المحلية بدلاً من رفعها على الرغم من القيمة الهابطة للدولار .

ولكون هبوط قيمة الدولار لا تتسبب في تصاعد نسب التضخم الأمريكي ، فان أولئك الذين يعتقدون أنهم يخسرون حين يتسارع التضخم لا مصلحة لهم في المطالبة بتعزيز قيمة الدولار . بل هم يتعرضون الى خسائر من معدلات الفائدة الأعلى الضرورية لوقف هبوط قيمة الدولار أكبر مما يمكن أن يحصلوا على خدمات عامة أقل ـ وكلاهما سيكون ضرورياً لموازنة الميزانية ـ طبقاً لبرامج التقشف التي تطالب بها دول العالم الأخرى .

ولأن التذرع بالضرورة الاقتصادية المحلية غير ممكن لتبرير الدفاع عن وضع الدولار ، فان الحكومة الأمريكية تريد بهذا اقناع الرأي العام الأمريكي بأن القيادة الأمريكية للعالم تتعرض للمخاطرة وان الحفاظ على القيادة الأمريكية للعالم يبرر السياسات المؤلمة التي تخفض من مستويات المعيشة للأمريكان . ربما يتذرع بعض القادة بأن زيادة الواردات على الصادرات التي يتمتع بها المستهلك الأمريكي لا تعادل الثمن الذي يتوجب على الأمريكيين أن يدفعوه في النهاية . وفي الختام يجب أن تُسدد الديون الناجمة ببيع موجودات أمريكية بسعر أرخص (الارث الرأسمالي الأمريكي اذا شئت) والاكتفاء بنفوذ أقل وقيادة أقل في كل من القطاعات العامة والخاصة في الاقتصاد العالمي . لكن هذه الذريعة صعبة جداً ، سياسياً ، ولا تحظى بالقبول ، لأن الأمريكيين باتوا يعتقدون بأن قيادتهم للعالم «حق لهم منذ الولادة» رغم أنهم غير واثقين من رغبتهم في أن يكونوا قادة العالم على أية حال .

نظام جديد للتجارة العالمية

كان نظام الغات ـ بريتن وودز التجاري نظاماً تسوده أمريكا ويدور حولها كالدوامة . لكن هذا النظام بلغ نهاية حياته الطبيعية . ببساطة ، لم يعد هناك كثير من التعريفات الرسمية ونظم كوتا على المنتجات الصناعية يراد الغاؤها[١٨] . كان يمكن أن يوسع النظام ليشمل المنتجات الزراعية (وهو قطاع آخذ بالانحدار) ، الا أن تجارة الخدمات ، وهو قطاع النمو العالمي ، لا تجد فيه تعريفات وكوتا رسمية . صحيح أن التقييدات موجودة لكنها لا تؤلف جزءاً لا يتجزأ من النظم القانونية ومن الاجراءات الحكومية وممارسات الشركات التي لا يمكن أن تذعن بسهولة الى تحريمات نظمية كتلك التي تتطلب فرض تخفيضات على التعرفة .

ما هو مهم من قضايا الآن ، مثل بيع الأفلام في أوربا أو حقوق ملكية المؤلفات في الصين أو الفائض التجاري المتواصل لليابان ـ لا تستطيع منظمة الغات أن تحل أية واحدة

منها . كل واحدة من هذه المشكلات الثلاث تطلبت مفاوضات ثنائية في السنة التالية لجولة الأورغواي وما تمخض عنها لأن جولة الأورغواي لم تعالج أية مسألة من المسائل الكبيرة . والأهم من ذلك ، ان منظمة الغات لم تعالج مسألة الوصول الى مجموعة جديدة من القواعد التي تحكم التجارة العالمية في عالم اليوم ذي الأقطاب المتعددة للكتل التجارية الاقليمية .

ومراعاة لذات الحقائق التي يراد معالجتها ، فان أي نظام جديد للتجارة سيقلل ولا شك من دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، لأن كثيراً من المواقع السائدة التي تتمتع بها أمريكا ، كالحصة الكبيرة من الأصوات التي تتمتع بها في المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، قد أعطيت اليها بعد الحرب العالمية الثانية ، يوم كانت تملك من الناتج المحلي الاجمالي العالمي أكثر بكثير مما تملكه الآن . في نظام جديد سيكون لأمريكا حقوق تصويتية أقل ونفوذ أقل . ويوم تبدأ مفاوضات حول نظام تجاري جديد سيبدو واضحاً للرأي العام الأمريكي كما هي قد خسرت من قوتها السابقة ، وانها لابد أن تخسر موقعها القيادي الراهن ، وهو أمر لا يحتمل جداً أن يحظى بمساندة الرأي العام مهما كانت الترتيبات الجديدة التي يجري الاتفاق عليها . ان الانحدار في القوة النسبية الذي يُنتظر أن تعكسه الاتفاقات الجديدة هو حاصل منذ الآن ، ولكن كل ما ستفعله هذه الاتفاقات انها ستضع هذا الانحدار النسبي في الموقع الأمريكي تحت الأضواء الساطعة .

ان عالم القطب الواحد الذي يكمن في صلب النظام القديم قد ولّى وظهر الآن عالم متعدد الأقطاب . لقد وُضعت صيغة منظمة على الورق باسم : منظمة التجارة العالمية « WTO » تتولى تحديد القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد ذو الأقطاب المتعددة ، الا أن منظمة التجارة العالمية هذه هي بطبيعتها بالذات (منظمة لكل بلد فيها صوت واحد) غير قادرة على رسم الاحكام أو القواعد الضرورية الجديدة لعالم متعدد الأقطاب . في الحقيقة ، ليس هناك نظام تجاري عالمي يمكن أن تديره الولايات المتحدة حتى ولو أرادت هي ذلك . والولايات المتحدة لا تستطيع أن تخلق نظاماً جديداً حتى لو أرادت هي . فعلى خلاف ما جرى في فترة بريتن ــ وودز (١٩٤٤) لا تستطيع أمريكا أن ترغم كل بلد للجلوس الى الطاولة ، وتقيّد أيديهم وتجعلهم يوافقون على نظام تجاري ذي تصميم أمريكي يستجيب الى وقائع اليوم .

لقد أوضحت الأزمة المكسيكية في أواخر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ هذه المشاكل . فلما كانت المكسيك جارة أمريكا شريكاً في النافتا ، لم يكن ثمة خيار للرئيس كلنتون سوى وضع خطة مغامرة من خلال الكونغرس الجمهوري الجديد . وضع يومها خطة تستند بشكل

رئيسي على أموال صندوق النقد الدولي . وقد رفض حلفاء أمريكا الأوربيون القدامى التصويت الى جانب الخطة . وجرّ كل من المقترح الأول والخطة النهائية الى هجمات مضاربة على الدولار . كانت المجموعة المالية الدولية راغبة ، في الأساس ، في المراهنة بما تملك من مال ، على أن الولايات المتحدة عاجزة عن انقاذ المكسيك . مات الملك دون أن يكون هناك ملك جديد .

نهاية الدولية الأمريكية

لما كانت الدولية تُروّج في الولايات المتحدة كمضاد للشيوعية ، فان انهيار الشيوعية سمح بصعود ما يمكن أن يطلق عليه اسم : الانعزالية الأمريكية الجديدة[١٩] . ليست الانعزالية الجديدة انتقالاً مفاجئاً مثيراً من موديلات الثمانينات الى موديلات الثلاثينات ، وانما انسحاباً بطيئاً من المسؤوليات الدولية ، حيث تقترن كل مرحلة من الانسحاب بانكارات نشيطة تنفي حدوث أي منها . ولكن مثلما لا يشاهد على سطح الأرض تأثير الطبقات التكتونية ، فان المرء اذا ما نظر الى بضع سنوات خلت يرى استجابات أمريكية مختلفة اختلافاً مثيراً تجاه أحداث متماثلة .

لا شيء يمكن أن يوضح هذه الحقيقة بشكل أفضل من التناقض ما بين الجواب الأمريكي في الخليج وجوابها على الحرب في البوسنة . فلو أن صدام حسين أجّل فقط غزوه للكويت لبضع سنوات ، الى الوقت الراهن ، فان أحداً لن يفعل شيئاً . فمع انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد نفط الخليج جوهرياً ـ وبالتأكيد بالنسبة الى أمريكا . أما البوسنة فإنها تتطلب انتباهاً ؛ فلا يمكن أن ينجز تدخلان في آن واحد ، وسيسارع المعلقون الى القول بأن صيانة مملكة شرق أوسطية من طراز القرون الوسطى في بلد اقتطعه السادة البريطانيون الاستعماريون من العراق قضية غريبة جداً لا تستدعي المخاطرة بالأرواح الأمريكية .

لوحظ التحول التدريجي في المواقف لأول مرة في الحوار الانتخابي على الرئاسة عام ١٩٩٢ بين الرئيس بيل كلنتون وجورج بوش . وقد أصر الرئيس كلنتون على أنه سيكون رئيساً محلياً ، بينما وعد الرئيس بوش في مواصلة دوره كرئيس دولي . لكن بوش خسر ، ولم ينفعه استعراض انتصاره الدولي في الخليج قبل بضعة أشهر من ذلك حين حلت ساعة التصويت في نوفمبر ١٩٩٢ .

بعد نجاح الجمهوريين في نيل الأغلبية في الكونغرس عام ١٩٩٤ شرعوا يعلنون ان ما

يكمن في قلب النظام العالمي الراهن هو ضد الكثير من المؤسسات الدولية . فالدفعات المالية لعمليات الأمم المتحدة الجديدة لحفظ السلام يجب أن تكف ، وتمويل العمليات القديمة يجب أن يخفض مابين ٣١٪ و٢٠٪[٢٠] . ولا يجب أن توضع أية قوات أمريكية تحت إمرة قيادة «أجنبية»[٢١] . وكان من شأن هذه المقترحات أن تنهي من الأساس مهمّات الأمم المتحدة لحفظ السلام . لا تدفع أية أموال امريكية الى البنوك متعددة الأطراف كالبنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي . وينبغي أن تلغى كذلك وكالة السيطرة على السلاح ونزع السلاح ، ووكالة التنمية الدولية ، وكذلك راديو صوت أمريكا ، وراديو مارتي . والمساعدة الى روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة ، وكذلك تركيا واليونان وقبرص وايرلندا ، تقسم على دفعات خلال مرحلة تمتد الى خمس سنوات .

كذلك يجب أن يرتفع الانفاق العسكري على النظام الدفاعي المضاد للصواريخ المعروف بـ «حرب النجوم» من أجل حماية أمريكا تجاه «الدكتاتوريات الشريرة» مثل كوريا الشمالية (وهو أمر غير محتمل تماماً لأن بناء الصواريخ العابرة للقارات هو أصعب كثيراً من بناء الأسلحة النووية) ، ومع ذلك فان أية قوات أمريكية لن تشترك في القوات المرسلة لحفظ السلام ـ وهو النوع الوحيد من الأنشطة التي يحتمل حدوثها[٢٢] . كذلك تُصفّى كل التقنيات التي استخدمتها أمريكا لممارسة القيادة منذ الحرب العالمية الثانية[٢٣] . فالمساعدة الى تركيا واليونان وقبرص ، على سبيل المثال ـ هي جزء من جهدنا للحفاظ على السلم في النهاية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، ولتحقيق تسوية للنزاع القبرصي ما بين اليونان وتركيا (وكلاهما عضو في الحلف الأطلسي) . وفيما يواصل هذا الكونغرس لفظياً اهتمامه بالقيادة العالمية للولايات المتحدة ، فانه يدعو في وثيقة «التعاقد مع أمريكا» الى صياغة الميزانية العسكرية الأمريكية بما يتلاءم وترجمة القرن الحادي والعشرين للانعزالية الأمريكية . ورغم أن بعض النواب الجمهوريين تمردوا على موقف حزبهم وانضموا الى الديمقراطيين وصوتوا ضد حرب النجوم وأحبطوه ، لكنه ظل كشاهد لما سيحدث حين تخصص الأموال فعلاً . فمن دون استخدام القوات أو المال ، سيكون للولايات دور قيادي في القرن الحادي والعشرين ولكن بعد أن يكون قد تقلّص كثيراً .

بل وتحدث أحد مرشحي الرئاسة الجمهوريين لعام ١٩٩٦ ، بات بوخانان ، عن «نظام عالمي جديد لاستعادة سيادتنا»[٢٤] . فما تراه دول العالم الأخرى كنفوذ شرعي متسع حول القرارات العالمية في العصر المقبل ، يرى فيه هو تخلياً من جانب أمريكا عن قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة الى الآخرين .

وبالطبع ، فان أياً من هذه المواقف لم يحل دون شكوى أولاء الجمهوريين حين أصرّ الحلفاء الأوربيون على أن يأخذوا هم على عاتقهم احدى المهمات التي اعتادت أمريكا أن تتولاها ، وهي رئاسة اليونسكو ، ليتولاها أحد الأوربيين . لفظياً ، عصر القيادة الأمريكية لم ينته بعد . فلكسب ود الثلاثة والعشرين مليون ناخب أمريكي من أصل أوربي شرقي ومتوسط ، يتحدث كل من الجمهوريين والديموقراطيين عن توسيع الناتو ليضم بلداناً مثل بولونيا لكنهم يلجأون من بعد الى قطع الاستثمارات في مجالات البنية التحتية (كالقواعد ونظم الاتصالات) التي هي ضرورية لادامة الحلف الأطلسي . واضح جداً أن ليس هناك من أحد يصوت لصرف ما يتراوح ما بين ٢٠ و٥٠ مليار دولار التي هي كلفة توسيع تغطية الناتو شرقاً[٢٥] . ولا شك أن الكونغرس الجمهوري الجديد يصوت بالتأكيد ضد عسكرة مزيد من القوات الأمريكية في أوربا الشرقية .

ويمكن ملاحظة الخطر الذي يهدد القيادة الأمريكية في عملية السلم في الشرق الأوسط . فقد وعد الرئيس كلنتون أن يحذف ٢٧٥ مليون دولار من القرض الأردني من أجل أن يقنعه بالتوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل ، الا أن الكونغرس الجمهوري هدد في البداية بتقليص المبلغ الى ٥٠ مليون دولار أكثر من خمس التخفيض[٢٦] . كما قيل لكلنتون بوضوح من جانب الكونغرس أن لا يحاول شراء تعاون سوريا في عملية السلم . ابتياع السلم في الشرق الأوسط كان أمراً مقبولاً حين كان يلوح خطر التدخل السوفييتي ، وكانت أمريكا تتبارى مع الاتحاد السوفييتي على الولاء العربي ، الا أن السلم لم يعد ذا قيمة ليشترى حين اختفى التهديد الشيوعي . ولماذا ينبغي لدافعي الضريبة الأمريكان من غير اليهود أن يكونوا كرماء في الدفع من أجل السلم بين اسرائيل والعرب ؟ دعهم يتقاتلون اذا شاؤوا ، فالروس لن يقفزوا للمنطقة ، ومهماحدث فلن يضير الأمريكان شيئاً . ولكن في مجرى العملية فقدت أمريكا قدرتها على أن تكون قائداً للسلم في الشرق الأوسط .

ان القيادة تنطوي على أعباء مثلما تنطوي على قوة . وأحد هذه الأعباء هو أن من ينبري للقيادة أقل من غيره قدرةً في التركيز على المصلحة الذاتية الاقتصادية الضيقة على المدى القصير . فالبلد الضعيف جداً ، أو من يشعر أنه ضعيف جداً ، ويحتاج لهذا السبب أن يركز انتباهه على مصلحته الذاتية الآنية ، لا يستطيع أن يكون قائداً عالمياً . الحقيقة ، ان أمريكا ليست ضعيفة هكذا ؛ بل وباستطاعتها بسهولة أن تعيد بناء نفسها لتصبح مجتمعاً عالي الاستثمار ، لكنها كما يبدو وتشعر سايكولوجياً ، بأنها من الضعف بحيث لا تستطيع التحرك محلياً أو دولياً .

في منتصف التسعينات تقف الولايات المتحدة عند الموقع الذي كانت تقف فيه المملكة المتحدة في نهاية الحرب العالمية الأولى . لم تعد راغبة ، وربما لم تعد قادرة ، أن تفعل ما فعلته مرة من قبل . وخلافاً لذلك الوقت ، ليس هناك اليوم بلد في الجناحين قادراً على أن يضطلع بالأمر حتى ولو أراد ذلك . ان دور الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قد تقرر الى حد ما بفعل حجمها الاقتصادي وقوتها العسكرية ، ولكن جزئياً فقط .لغتها أصبحت هي اللغة الرسمية في ميدان الأعمال العالمية ، ونظامها للتعليم العالي مفتوح للأجانب ، واعلامها يسود العالم ـ هذه كلها كانت في أساس قيادتها[٢٧] . واذا ما نظر المرء الى الأمام ، سيلاحظ أن ليس هناك من بلد آخر أو مجموعية من البلدان ، لديه أو لديها أي شيء قريب من مجموعة المكونات الضرورية لكي يغدو قائداً .

لو أن أوربا كانت حقاً بلداً واحداً ذا سياسة خارجية واحدة ، فربما تكون قادرة على أن تضطلع بالدور الذي لعبته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . ولكانت العملة الأوربية الموحدة ECU والتي تدعى الآن EURO تستطيع ، مثلاً ، أن تحل محل الدولار . لكن أوربا ليست على هذا الغرار ، وحتى النصف الأول من القرن القادم على الأقل ، لن تستطيع أوربا أن تكون قائداً للعالم ، ذلك لأنها مضطرة للتركيز على اكمال وحدتها . ان توحيد أوربا ، بما فيها أوربا الوسطى والشرقية ، في جماعة أوربية يستنفد كل ما لديها من أموال وكل اهتمام الرأي العام لديها وكل وقت قيادتها . والمشكلات العسكرية القائمة في فنائها الخلفي ،مثل البوسنة ، ستحول بينها وبين إبداء أي اهتمام بالمشاكل العسكرية الأبعد ـ مثل الأسلحة الذرية في كوريا الشمالية . ولما كانت اليابان هي الاقتصاد الأكبر الثاني في العالم ، فانها مرشحة لأن تتزعم العالم ، لكن اليابان لا تمتلك القدرة العسكرية العالمية ، وأكثر أهمية ، كونها غير ذات مصلحة سياسية في أكثر أنحاء العالم . فهي لن تقدم على مصارعة مشكلة البوسنة ، أو مشكلة رواندا ، أو حتى القضايا الأقرب إليها كقضية كوريا الشمالية التي تجاورها مباشرة . ولكن حتى لو كانت هذه الوقائع غير موجودة ، فانها لا تستطيع أن تقود العالم دون أن تعيد قولبة اقتصادها ومجتمعها من الأساس .

فلكي تصبح أية عملة عملةً احتياطية ، مثلاً ، ينبغي أن تكون بلدان العالم الأخرى قادرة على تسيير تجاراتها بفائض تجاري مع البلد ذي العملة الاحتياطية ، بحيث تستطيع البلدان هنا أن تراكم ما تحتاجه من احتياطات العملة . في حالة اليَن ، تستطيع اليابان أن

ترغم البلدان الأضعف اقتصادياً التي تتاجر معها على القبول بقروض بشروط اليّن (وقد فعلت ذلك مع عديد من بلدان آسيا) ، ولكن نسبة الديون المقوّمة باليّن لا ينبغي أن تخلط مع تحول اليّن كعملة احتياطية مختارة . ولن تستطيع أن تغدو العملة المختارة حتى يكون بوسع الأقطار الأخرى أن تراكم طواعية احتياطات من اليّن ، وهذا ما لن يحدث اذا لم تكن هذه البلدان قادرة على المتاجرة مع اليابان بفائض .

في ربيع ١٩٩٥ شكت الصين واندونيسيا من اختلال التوازن بين دينها المقوّم باليّن ومبيعاتها المقوّمة بالدولار[٢٨] . في الحالة الأندونيسية كان ٤٠٪ من دينها البالغ ٩٠ مليار مقوّماً باليّن ، وارتفعت التزاماتها باليّن الى ٣٥٠ مليار لكل ارتفاع في قيمة اليّن بمقدار ١٪ ، ولكن أغلب مبيعاتها تتجه الى الولايات المتحدة وتقوّم بالدولار . وكان يلزم أن تهبط مستويات المعيشة في أندونيسيا لتستطيع أن تسدد هذه الديون اليابانية الأكبر . ان بلداناً مثل اندونيسيا يمكن أن ترغم على قبول الديون المقوّمة باليّن ، لكن لن تختار طواعية تقويم تجارتها باليّن الى أن تغدو معظم مبيعاتها بالين .

في السنوات الأخيرة من الامبراطورية الرومانية ، كان الألمان هم في الغالب قادة الجيوش الرومانية . وتماماً مثلما كانت روما الامبراطورية قد تبنت نظاماً يسمح للناس الموهوبين من الأقاليم التي احتلتها أن يتحولوا الى مواطنين رومانيين ، كذلك فان على أي قائد عالمي أن يتبنى نظاماً يسمح للأجانب الموهوبين أن يغدوا مواطنين ذوي حقوق مساوية . ولو نظر المرء الى سياسات الهجرة الأمريكية والى الجامعات الأمريكية ، والى شركات الأعمال الأمريكية سيرى انها امتصت الأجانب الموهوبين بسهولة كبيرة .

أما اليابان فانها على العكس من ذلك تماماً . انها البلد الأصعب في العالم بالنسبة الى الأجنبي ليصبح مواطناً يابانياً ، والأصعب في الدخول الى الجامعة اليابانية الجيدة كطالب اعتيادي ، وأصعب من هذا وذاك ، أن يصبح مديراً تنفيذياً (CEO) . لشركة يابانية . يلزم أن يعاد بناء المجتمع الياباني كله قبل أن تغدو اليابان قائداً للعالم .

في ذات الوقت ، جعلت الممارسات اليابانية من المستحيل لأي بلد آخر أن يغدو زعيماً للعالم . فعجز الأجانب عن التصدير الناجح الى اليابان ، أو امتلاك الشركات الناجحة في اليابان ، يجعل وبشكل فعال ، من المحال لأي بلد آخر أن يقود . واذا كانت الولايات المتحدة ليست من السعة الكافية لتحمل العجز التجاري الذي يتطلبه الفائض الياباني ، فمن يستطيع هذا غيرها ؟ .

تتماسك الأنظمة الاجتماعية بفعل عدد من العوامل . من بينها هذه اللغة المشتركة والدين ، لكن هذه لاتكفي ـ تأمل ما يجري في الشرق الأوسط حيث العرب يتكلمون بلغة واحدة ، ويدينون بدين واحد ، وينتمون الى ذات الجماعة الاثنية الواحدة ، ومع ذلك فانهم ينقسمون الى بلدان متحاربة عديدة . أما في الصين ، فعلى العكس من ذلك ظلت أكبر مجموعة في العالم من أناس متجانسين في مجتمع واحد لأربعة آلاف عام بفضل ايديولوجيا موحدة (النظام الكونفشيوسي) تنادي بالتوحيد وليس بالفردية . ان كلاً من الدين المسيحي والاسلامي ، واللذين يؤكدان على الروابط الشخصية بين الله والانسانية ، هما شديدا الفردية ولا يصلحان لتماسك المجتمع بذاته . ففي كلا المجتمعات المسيحية والاسلامية تفوق النزاعات بين أبناء الدين الواحد كثيراً النزاعات مع أبناء دين آخر .

يمكن لمحتل أجنبي قوي أن يماسك جماعات اثنية مختلفة . فالخطر الخارجي للشيوعية دفع الى وحدة البلدان في الكتلة الأمريكية . بعضها كان ديموقرطياً ، وغيرها لم يكن كذلك ، بعضها يؤمن باقتصاديات السوق ، وأخرى ليست كذلك . بعضها غني ، وبعضها الآخر فقير . ما كان يجمع بينهم جميعاً هو الرغبة في البقاء خارج الفلك الشيوعي . ولكن من دون ايديولوجية موحدة ، فان الوحدة سرعان ما تختفي حالما يختفي الخطر الخارجي .

لكي يدوم أي نظام اجتماعي لفترة طويلة جداً ، يحتاج الى ايديولوجيا موحّدة قوية لتدعم تماسكه . كان الرومان يبنون امبراطورية «عظيمة» ؛ والمصريون القدامى كانوا يبحثون عما يخلّد الحياة . هذه الايديولوجيات تسلّم بهدفٍ ما أكبر من الأفراد والجماعات الاثنية المحلية التي ينتمي اليها الفرد . كانت الشيوعية شيئاً من هذا القبيل لفترة قصيرة من الزمن . دامت لفترة أقصر من الايديولوجيات القديمة ، ربما لأنها نادت بهدف أرضي ـ مستوى أعلى من الحياة المادية ـ يمكن تفحّصه بسهولة .

حين تختفي الاخطار الخارجية والايديولوجيات الموحدة ، تكون الخطوة التالية هي البحث عن وحدة يحفزها توجه الغضب ضد مجموعة مكروهة في الداخل . ويوغوسلافيا تجسد مثل هذه الظاهرة . فمع انتهاء الشيوعية ، وانتهاء خطر التهديد الخارجي من الاتحاد السوفييتي القديم ، صار بوسع الأقوام هناك ، أن يشرعوا بنزاعات فيما بينهم . كذلك تتجسد في التفسير الأمريكي للنزاعات الاثنية . «مقترح ١٨٧» في كاليفورنيا ، يستهدف

المهاجرين ، شرعيين أو لا شرعيين ، الذين تُحجب عنهم الخدمات الحكومية[٢٩] . انها الجماعة المنبوذة . ان وثيقة الجمهوريين المعروفة باسم «التعاقد مع أمريكا» موجهة ضد الفقراء ـ وتفسر فقرهم بكسلهم . ان أكثر من نصف الاستقطاعات في الميزانية البالغة ٩,٤ مليار دولار التي أقرها البرلمان (وبالدقة ٥,٧ مليار دولار) جاءت فقط من برامج الاسكان لذوي الدخول الواطئة[٣٠] . انهم الجماعة المنبوذة .

لا الرأسمالية ولا الديموقراطية ايديولوجيا موحّدة لسوء الحظ . كلاهما ايديولوجيا عملية تؤكد ان المرء اذا سار على السبيل المحمود سيكون في حالٍ أفضل من أولئك الذين لا يفعلون ذلك . كلاهما لا يؤمن بـ«الصالح العام» ، ولا بأهداف مشتركة يتعاون الجميع لتحقيقها ، كلاهما يؤكد على الفرد وليس الجماعة . يُتوقع أن يسعى العمال الى زيادة أجورهم ولهذا يتركون العمل حينما تكون الأجور أعلى في مكان آخر . والشركات تعمل لزيادة أرباحها الى الحد الأقصى ـ تستغني عن العمال حين يكون في هذا ما يزيد في أرباحها . أما الناخبون فهم يصوتون لما يتوقعون فيه مصلحتهم الذاتية ، وكلاهما لا تفرضان أية التزامات تحرص على رفاه الآخرين .

وحين يتحدث كل فرد عن كون المجتمعات كيانات كليّة عضوية ، شيء أكثر من مجرد الجمع الاحصائي لاحتياجات وانجازات الأعضاء الفرادى فيها ، فان كلاً من الرأسمالية والديموقراطية تؤكدان أن لا وجود لشيء من هذا . ففي كليهما الحرية الفردية فوق التزامات الجماعة . وكل الصفقات السياسية والاقتصادية هي اختيارية . فلو رغب أحدٌ في أن لا يصوت أو يشتري شيئاً ما ، فذلك من حقه . ولو أراد المواطنون أن يكونوا طمّاعين ، ويصوتوا لمصلحتهم الضيقة الخاصة على حساب الآخرين فذاك من حقهم . وفي أكثر التعبيرات صرامة للأخلاقيات الرأسمالية ليست الجريمة سوى نشاط اقتصادي آخر يحدث لقاء ثمن باهظ (السجن) اذا ما ألقي القبض على فاعلها . وليس هناك من التزام اجتماعي لإطاعة القانون . وليس هناك من شيء يُلزم الفرد بتحقيقه . لا وجود للواجبات والالتزامات . ولا وجود الا لصفقات السوق .

في النصف الماضي من القرن كان ما يجمع بين أجزاء الاقتصاد العالمي الرأسمالي ليس ايديولوجية الرأسمالية وانما الخوف من الشيوعية ، وقوة وقيادة الولايات المتحدة الناشئة عنها . وما يمكن أن يحدث حين تنهار الايديولوجيات السائدة وتحل بدلاً عنها أخلاقيات القومية الاثنية يستطيع أن يشاهده المرء بوضوح الآن في ما يجري في الاتحاد السوفييتي القديم وأوربا الشرقية .

في الاقتصاد الرأسمالي القديم ، رأينا شيئاً مماثلاً حين انعدمت القيادة ، شيئاً يحل

اللغز ولو على نحو أبطأ . الاقليمية الاثنية (في سكوتلانده ، ويلز ، كيبك ، شمال ايطاليا بالضد من جنوبها ، البريتون ، الكورسيكيون ، كاتالونيا ، الباسك) تتقدم في كل مكان . الفشل يقود الى الفشل . والناتو كمؤسسة أقل شأناً لعجزها في التعامل مع البوسنة ، والجماعات الاثنية الضجرة هي أسرع الآن الى حمل السلاح . وعلى الشاكلة نفسها ، فان العجز عن الاحتواء السريع للأزمة المالية المكسيكية يعني أن الأسواق المالية ستكون أكثر عدوانية في المستقبل في الهجوم على صندوق النقد الدولي أو الجهود الأمريكية لاحتواء الاضطرابات في المستقبل . ويبدو الدولار أضعف لأن بلداناً مثل ألمانيا التي لم تصوت لصالح خطة صندوق النقد الدولي الأمريكية لانقاذ المكسيك كانت تتوقع أن تحصل على شيء ما حتى ولو لم تنفق مالاً لدعم الدولار حين كان يتعرض للهجوم[٣١] . ليس المهم إن وجدت عدم الرغبة هذه أو لا . المهم أن اللاعبين في السوق يعتقدون أن الدولار لن يتلقى أوتوماتيكياً المساندة من البنوك المركزية الأخرى على نحو ما جرى في الماضي .

اليوم لا توجد تهديدات ، ولا ايديولوجيات ، ولا قادة من القوة بحيث يستطيعون أن يمسكوا بالنظام العالمي معاً . والنتيجة الخالصة هي نهاية الشيوعية ، نهاية نظام الغات - بريتن وودز ، عالم التكافؤ الاقتصادي ، عالم لا يسع دولة فيه أن تسمح بموت قواتها اذا لم يهدد وجودها القومي خطر ما ، عالم يفتقر الى الايديولوجيات الموحدة ، عالم الفردية غير المقيدة الديمقراطية والرأسمالية . عالم بلا روابط موحدة وقيادة سياسية عالمية .

كم يتحسّر المرء لأن الرئيس كلنتون لا يتحلّى بما يكفي من الجرأة والصلافة التي كان عليها هاري ترومان ؛ ولأن رئيس الوزراء جون ميجر قد استسلم أمام القضايا الأخلاقية في البوسنة بينما كانت مرجريت تاتشر تقوي من عزيمة الرئيس بوش أيام حرب الخليج ؛ وان رئيس الوزراء هيلموت كول لا يقود الألمان ليلعبوا في شرقي أوربا الدور الذي لعبه صينيو ما وراء البحار في الصين ؛ وان الرئيس شيراك لا يمتلك الرؤية التي يتحلى بها الرئيس ديغول ؛ وان رؤساء الوزراء اليابانيين لا يراهم أحد على المسرح الدولي . وحين يتلفت المرء ليشاهد القادة الضعفاء في كل مكان خليق به أن يلوم الأزمنة التي جاءت بهم بدلاً من لوم الأفراد[٣٢] .

ان افتقارهم الى القيادة القوية لا يعكس شخصياتهم ، ولا مهاراتهم القيادية ، رغم انهم قد يكونوا على حظ وافر من الاثنتين... ومهما كانت نواقصهم الشخصية ، فانها تلعب دوراً هامشياً . ففي فترات التوازن المنقط لا يوجد قادة . لأن ما من أحد يفهم التهديدات بوضوح - أو فرص البيئة المحيطة . كل شيء في حالة ميوعة ودون نقاط ثابتة يمكن أن تكسب منها القوة السياسية .

تظهر المسوحات التي تجري للقادة الأمريكان أن ليس هناك من وعي بالأهداف التي ينبغي أن تتجه اليها السياسة الخارجية الأمريكية حتى بين الكوادر القيادية . فباستثناء وقف انتشار الأسلحة النووية (وحتى هذه القضية لا تنال سوى ٧٠٪ من التأييد) ، فان ما من قضية تنال تأييد الأغلبية(٢٣) . ما من أحد يستطيع أن يقود الرأي العام ما لم يعرف كيف ينبغي أن تُلعب اللعبة وما الذي تحتاج اليه لتكون الفائز - ولا أحدَ بوسعه أن يفعل ذلك .

لقد زادت تكنولوجيات المعلومات الالكترونية كثيراً من صعوبات القيادة . فلكي تحكم من الضروري أن يتوفر لك قدر من المعجزة والغموض والسلطة ، ولكن لكي تُنتخب يلزمك أن تدخل الى غرفة جلوس الناخبين من خلال شاشات تلفزيوناتهم كشخص اعتيادي يبعث على الارتياح . ان إحدى الحقائق القاسية للاعلام الالكتروني أنه يمضغ نجومه بذات السرعة التي يخلقهم فيها ، وليس فيهم من يحتفظ طويلاً بنجوميته كنجوم البرامج . وبالنسبة للقادة فان هذا سيعني سبر غور حياتهم الشخصية للبرهنة على أنهم ليسوا درر الفضيلة كما يودون أن يتظاهروا عند الانتخابات . واضح أن قليلاً من عظماء أمريكا القدامى يمكنه أن يجتاز اختبار العيّنة الأخلاقية التي تطلب اليوم (جفرسون والخليلة السوداء المحتملة ، بنيامين فرانكلين وحبيبته المراهقة المحتملة) . قليلون من يعرف أن فرانكلين روزفلت لا يستطيع المشي الا بصعوبة كبيرة... كل فرد يعرف عن كل ثؤلول في جسم الرئيس كلنتون .

ان النقص في القيادة يقود الى نقص أكبر فيها وهكذا دواليك . اذ كلما بدا العالم أكثر فوضى ، قلّ عدد الذين يرغبون في أي بلد في انصراف قادتهم الى محاولة تنظيف ما يظهر أكثر فأكثر وكأنه خبيصة عالمية لا أمل فيها ، ولكن اذا لم يتدبر أحدٌ ما نظام التجارة العالمي ، ويمارس الضغط على أولئك الذي يسيئون الى النظام ، فمن الواضح أنه يضمر وسينهار في النهاية . وفي فترة توازن منقّط تتطور فيه دون وضوح بعدُ بينة جديدة لا يعرف القادة المحتملون الى أين ينبغي أن يتجهوا ، وليس لدى الاتباع ، ببساطة ، من الأسباب مايدفعهم الى السير وراءهم .

وجد الطبيب النفساني رونالد هيفتز ، الباحث في مسألة القيادة في جامعة هارفارد ، «ان أية مجموعة من الناخبين يتملكها الخوف ستقع ضحية الناس ذوي الأجوبة السهلة... القيادة تعني دفع الناس الى مواجهة القضايا الهامة» . ولكن ما هي هذه القضايا الهامة حين يتغيّر العالم ؟ ان الخبراء يحصلون على جائزة حين تكون لديهم أجوبة ، لكنهم في العادة لا يحصلون على شيء مقابل قولهم «لا أعرف»(٢٤) . ولكن من يعرف حين لا يستطيع أحد أن

يعرف حقاً ؟ «نحن نتطلع الى السلطة لحفظ التوازن في المجموعة الاجتماعية . ولكن ليس لغرض الوصول . فنحن متورطون في عملية متواصلة من التغيير والتكيف»[٣٥] .

في فترة توازن منقّط تغدو الخصائص المتبقية للحيوان اللبون أمراً مطلوباً ، ولكن الى اليوم لا يستطيع علماء الحيوان أن يخبرونا عن الخصائص التي كانت لدى اللبائن وسمحت لها بالبقاء في البيئة الجديدة حين اختفت الداينوصورات . واذا كان الأخصائيون لا يعرفون هذا الذي جرى في الماضي ، فكيف يستطيع الفرد أن ينظر الى أمام ؟ .

من ينظر الى القادة التأريخيين العظام ، يجد إنهم لم يبرزوا الا حين كان هناك اتباع لديهم القابلية للسير وراءهم يفهمون أن شيئاً ما ينبغي أن يفعل ، ويعرفون على وجه التقريب ما هو هذا الشيء . انظر الى ونستن تشرتشل ـ ربما يكون أعظم قائد أنجبته بريطانيا في تأريخها . أصبح تشرتشل قائداً في الحرب العالمية الثانية . قبل ذلك كان سياسياً يمتلك ذات المهارات القيادية ولكن من دون بلد راغب في السير وراءه . كان دائماً في البراري السياسية ، وغالباً ما كان يزاح عن الحكم ، وبعد الحرب رُفضت قيادته بسرعة لأنه أراد أن يسير ببريطانيا الى حيث لا يرغب البريطانيون (الحفاظ على الامبراطورية البريطانية ومقاومة دولة الرفاه الاجتماعي) . وسرعان ما تحول الى قائد دون أتباع ودُحر رغم اعتراف الجميع بقيادته العظيمة خلال الحرب . والقادة دون أتباع ليسوا بقادة . نظرياً يستطيع القادة أن يخلقوا الأتباع ، ولكن حتى في الأيام الاعتيادية يغدو هذا الأمر عسيراً وفي فترات التوازن المنقّط يصبح أمراً مستحيلاً . ان الأتباع هم الذين يخلقون القيادة ، نادراً ما يخلق القادة الاتباع .

وقد زادت التكنولوجيا الحديثة في مصاعب القيادة .في الماضي ، كان الجهل يفرض درجة من القيادة ، لأن ما من أحد يعرف على وجه الدقة ما اذا كان هناك موكب سياسي والى أين يتجه . وامتلاك أي احساس بالاتجاه الذي يسير فيه الموكب يفرض على المرء تنظيمه وقيادته قبل أن يتكون الاستعراض .

لا يحتاج القادة اليوم ليتعرفوا على اتجاهات الموكب أن يكونوا منظمي الموكب . فمع الاستفتاءات الاحصائية الحديثة والتحليل الاحصائي الشامل في الكومبيوتر ، يمكن للمرء أن يستخدم استطلاعات الرأي العام ومجموعات التركيز ليبدو قائداً دون أن يُلزم بالقيادة . ان المستطلع (أكثر مستشاري السياسي أهمية) يدل السياسي على الاتجاه الذي يسلكه الموكب العام ليغدو بوسعه أن يقفز الى مقدمة الموكب والظهور بمظهر القائد فيما هو في الواقع تابع ليس غير .

لقد صيغ «التعاقد الجمهوري مع أمريكا» لدى مجموعة تركيز ولم تترك فيه أية مادة دون أن تحظى بموافقة ما لا يقل عن ٦٠٪ من الأصوات[٣٦] . وقفز نيوت گنگريتش الى مقدمة الموكب وظهر بمظهر القائد فيما كان هو في الحقيقة تابعاً . فاذا أخذت في الاعتبار سهولة أن يغدو المرء قائداً فعلياً دون أن يكون قائداً حقاً ، يبرز لدينا هنا تساؤل معين : لماذا يرغب أي امرئ في أن يكون قائداً حقاً ؟ ان القلة هم الذين يحاولون ذلك . وبعد كل هذا ، فرجل الدولة الذي لا يعاد انتخابهُ ليس برجل دولة .

تبقى هناك مسألة أن تصبح قائداً عالمياً . فطبقاً لما يقوله نيوت گنگريتش «أمريكا وحدها تستطيع قيادة العالم ، تظل أمريكا الحضارة العالمية الشاملة الوحيدة في تأريخ البشرية... ومن دون حضارة أمريكية نابضة بالحياة ، تزداد البربرية والعنف والدكتاتورية في كوكب الأرض»[٣٧] . لكن الحقيقة ذهبت هباءً .

ان تجربتنا الحديثة الوحيدة لعالم متعدد الأقطاب دون قائد سائد قد حدثت ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية . فروسيا الشيوعية ؛ والمانيا واليابان وايطاليا الفاشية ؛ وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الرأسمالية الديمقراطية تصادمت في عالم دون مركز جذب واحد . وكانت النتائج غير سعيدة . ان الكثيرين يعزون ما حدث من فوضى ما بين الحربين الأولى والثانية الى كون بريطانيا قد كفت أن تكون قائداً للنظام العالمي والولايات المتحدة لم تكن ترغب حتى ذلك الحين في تحمل المسؤوليات التي تمليها القيادة العالمية . وحين شرع النظام في الانقسام في أوائل العشرينات ما كان أحد ليشعر بمسؤولية في تجنب كوارث أواخر العشرينات والثلاثينات .

الفصل الثامن

القوى التي تعيد تشكيل السطح الاقتصادي للأرض

بعد أن قمنا بمسح اللوحات الاقتصادية الخمس صار بوسعنا الآن أن نفهم القوى التكتونية التي تغيّر بشكل مثير توزيع الدخل والثروة . ولا بد للتحليل أن يبدأ بالحرب ضد التضخم . فقد أُعلنت في منتصف السبعينات ؛ واستمرت ربع قرن من بعد .

كانت السبعينات والثمانينات عقدي تضخم . بدأ التضخم باساءة تمويل الحرب الفييتنامية ، وتسارع مع صدمة نفط الأوبك وصدمات الغذاء في منتصف السبعينات ، وقد تسارع واتسع بفعل استخدام مؤشرات تكاليف المعيشة بتعديل عقود أجور العمل ، والأسعار في عقود المجهزين ، ومن ثم اندفع الى أمام بفعل صدمة نفط الأوبك الثانية في نهاية السبعينات . ومع أن محاولات جرت في البداية لمعالجة التضخم كالسيطرة على الأجور والأسعار ، فانها فشلت جميعاً . وتوصلت كل البلدان الصناعية في العالم في النهاية الى الاستنتاج القائل بأن الشفاء الوحيد من التضخم يكمن في استخدام معدلات فائدة أعلى وسياسات مالية أشد صرامة (ضرائب أعلى وانفاق أقل) لتعمّد تخفيض النمو الاقتصادي ، ودفع نسب البطالة الى الارتفاع وارغام الأجور على الهبوط وابقاء الأسعار تحت السيطرة .

ومع أن تنفيذ هذه الستراتيجية قد جرى بتشنج أحياناً ، فان الستراتيجية مازالت قائمة منذ أكثر من عقدين . فلمحاربة التضخم جرى عن قصد خفض النمو العالمي من معدل ٥٪ في الستينات الى ٢٪ في النصف الأول من التسعينات[١] . واليوم يرسم مكتب الاحتياط الفيدرالي سياسات لتحديد النمو الاقتصادي الأمريكي بما لا يتجاوز ٢,٥٪ وأي شيء يفوق ذلك يُعتقد أنه سيدفع الى التضخم .

وكما هو الشأن مع حرب حقيقة حدثت وانتهت منذ زمن طويل جداً ، فان جميع

الأسباب الاصلية للحرب ـ اساءة تمويل الحرب الفيتنامية ، صدمات نفط الأوبك ، صدمات الغذاء ، عقود مؤشرات الأجور والتجهيز ، التوقعات التضخمية ـ قد ذهبت هي الأخرى منذ زمن بعيد . ومع مواصلة الحرب عاماً بعد آخر ، بدأت تأثيرات الجانب السلبي ـ هبوط الأجور الحقيقية وارتفاع التفاوت ـ تفعل فعلها أكثر من الأسباب الأصلية . لقد أمكن التغلب على التضخم كما سنرى في الفصل التاسع ، الاأن المولعين بالحرب ضد التضخم قد غدوا مأخوذين بالتركيز على «الحرب» ضده بحيث لم يعودوا يدركون أنهم انتصروا في الحرب وانتهى الأمر .

وفعل النمو البطيء ما كان يفترض أن يفعل . فقد زاد من البطالة الى معدلات لم تكن معروفة منذ الكساد العظيم . وفي أوربا الغربية أصبحت نسبة البطالة تتألف من رقمين (أي ١٠٪ فأكثر) ، وفي بعض البلدان زادت هذه النسبة عن ٢٠٪ واعترفت اليابان أن مالا يقل عن ١٠٪ من قواها العاملة هم عاطلون فعلاً رغم انهم لايزالون يتلقون الأجور من الشركات التي تستخدمهم ، ولهذا السبب فانهم لا يُدرجون ضمن ٣٪ الى ٤٪ الذين هم عاطلون رسمياً .

في خريف ١٩٩٥ كان المعدل الرسمي للبطالة في أمريكا قد بلغ ٥,٧٪ . ولكن كما هو الشأن مع كتل الثلج الطافية على المياه والتي يغوص معظمها تحته ، فان هؤلاء العاطلين الذين يجري الاقرار بهم رسمياً هم ليسوا سوى جزء صغير تماماً من المجموع الكلي للعمال يبحث عن العمل . فاذا أضفنا الى هؤلاء الذين تعترف الحكومة ببطالتهم(حوالي ٧,٥ مليون) وأولئك الذين يقولون انهم يرغبون في العمل الا أنهم لا يجتازون اختبارات القبول ليصبحوا فعلاً ضمن القوة العاملة ، ولذلك فانهم لا يُدرجون رسمياً ضمن العاطلين (٥-٦ مليون عامل آخر) ، وكذلك أولاء الذين يجبرون على القبول بالعمل لجزء من يوم العمل (Partime) ويبحثون عن فرص تشغيلهم وقتاً كاملاً (وهؤلاء يقاربون ٤,٥ مليون) لظهر لدينا أن نسبة البطالة تقارب ١٤٪ .

هناك أيضاً ٥,٨ مليون من الذكور (ما يزيد عن ٤٪ من قوة العمل) هم في السن المناسبة ليغدوا ضمن القوة العاملة (ما بين ٢٥ و٦٠ سنة) ، ذكورٌ اعتادوا أن يكونوا في الماضي ضمن القوة العاملة ، ذكور هم ليسوا في المدارس ؛ وليسوا في سن تؤهلهم لسن التقاعد ؛ ليسوا مستخدمين وفي الوقت ذاته ليسوا عاطلين ، ذكور في قيد الحياة ولكن دون أن تكون لديهم موارد اقتصادية تكفي لاعالتهم ، أناس اما أنهم سقطوا من اقتصاد العمل الاعتيادي في الولايات المتحدة أو أبعدوا عنه[٢] .

وفي أمريكا تنشأ قوة عاملة هائلة تتعرض للبطالة الطارئة . هناك ٨,١ مليون عامل أمريكي يؤدون عملاً موقتاً ، ومليونان يعملون حين الطلب ، و٨,٣ مليون «مقاولون مستقلون» يعملون بشكل مستقل (كثير منهم حرفيون جرى الاستغناء عنهم ويدعون انفسهم مستشارين لأنهم يخجلون من الاقرار بأنهم عاطلون ولكن لديهم زبائن قليلين جداً)[٣]... وهؤلاء جميعاً يؤلفون ١٤٪ من القوة العاملة[٤] .

أغلب هؤلاء العمال يودون لو يحصلون على عمل اعتيادي . وانهم ، كما وضعت الأمر مجلة فورتشيون بشكل مناسب ،يخلقون وضعاً «يكون فيه الضغط لرفع الأجور معادلاً للصفر» ، لأن كثيراً من المستخدمين هم من هؤلاء العمال الطارئين الذين لا يتمتعون بقوة تساومية مع أصحاب الأعمال ، والعمال المدرجون في جدول الرواتب يدركون أنه ينبغي لهم أن يسبحوا في المحيط الدارويني ذاته[٥] . أضف الى ذلك ، دخل الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٣ أحد عشر مليون مهاجر ومهاجرة ، قانونياً وغير قانوني . وكانوا يبحثون عن أجور أعلى في أمريكا ووجدوها[٦] . كان لا بد لنشاطاتهم أن تؤثر على فرص العمالة والأجور للأمريكان المولودين في أمريكا .

ان هؤلاء الملايين من صيادي فرص العمل يدفعون بالأمور الى نتيجة بشرية يدركها كل إنسان . في الساعة الخامسة بعد الظهر تضع شركة للسيراميك متوسطة الحجم على لوحة اعلاناتها اعلاناً يطلب عشرة عمال يدخلون العمل لأول مرة (entry-level) . وفي الساعة الخامسة بعد منتصف الليل يقف أمامها صف يتألف من ألفي طالب عمل في انتظار تقديم الطلب على الفرص العشر المعلنة .

ان هذا البحر من العمل الفائض يضغط على الأجور ويدفع بها الى الهبوط ويخلق بصورة غير مباشرة بيئة اقتصادية تتأكد فيها الضغوط الدافعة نحو الأسفل من القوى الأخرى (التكنولوجيا ، التجارة الدولية) والتي سنتناولها من بعد . وهذا ما لا يبعث على الدهشة . فالمرء اذا ما آمن ، ولو بصورة هامشية ، في قوة العرض والطلب ، فان العمل الفائض بهذا الحجم يؤدي الى هبوط الأجور . والأجور لا ترتفع الا اذا كانت هناك شحة في عرض العمل . ولما كان النمو البطيء يُعرّض للبطالة الـ ٦٠٪ من قاعدة القوى العاملة أكثر مما يفعل مع العشرين بالمئة في القمة ، فمن المتوقع ، ولا شك ، أن تهبط بحدة أجور الـ ٦٠٪ في القاعدة بالمقارنة مع العشرين بالمئة في القمة في فترة البطالة العالية .

عامل تساوي الأسعار في اقتصاد عالمي
مع تحول كثيف المهارة في التكنولوجيا

الاقتصاد العالمي هو اقتصاد واحد بالتحديد تتحرك فيه عوامل الانتاج ـ الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التكنولوجيا ، العمل ـ وكذلك السلع والخدمات في أنحاء العالم . ان الرأسماليين يحققون الأرباح بنقل الخدمات والسلع والموارد الطبيعية من الأماكن الرخيصة الى الأماكن التي تغلو فيها أثمانها ، ونقل انتاج السلع من الأماكن التي يكون فيها باهظاً الى المواقع التي يرخص فيها . وتستخدم التكنولوجيا حيثما تعود بالأرباح الأكثر . كذلك ينتقل العمل الى الأماكن التي تعلو فيها الأجور . في عملية البحث عن الفوائد الأعلى في أنحاء العالم المختلفة تميل الأسعار والايجارات والأجور والفوائد والأرباح الى التساوي حيثما وُجدت . فالأجور تأخذ بالارتفاع في الأقطار التي تكون فيها متدنية ، وتهبط في البلدان التي تكون فيها مرتفعة ـ وهي عملية تعرف لدى الاقتصاديين باسم «عامل تساوي الأسعار» .

اذا لم يحدث عامل تساوي الأسعار فلابد أن يكون هناك سر اقتصادي كبير . وكيف يمكن لاقتصاد عالمي أن يتطور ، وهو يتطور بالتأكيد ، دون عامل تساوي الأسعار ؟[٨] . ان عامل تساوي السعر يكاد يكون حداً للاقتصاد العالمي . فلو لم يوجد لأهمل الرأسماليون فرص رفع الأرباح . ولكن ليس هنالك من سرٍ في حاجة الى التوضيح . فالرأسماليون لا يفوتون أية فرصة لتحقيق مزيد من الربح .

مهما اعتقد المرء بالدور الذي لعبه عامل تساوي الأسعار في توضيح الانتقالات الحادة في توزيع الدخل التي تمت في العقدين الأخيرين ، فان ضغوط عامل تساوي الأسعار سترتفع في المستقبل . فبينما كان جزء صغير مما ينتجه العالم الثالث يتجه نحو التصدير في الثمانينات ، فان أغلب بلدان العالم الثالث اليوم ترغب في الانضمام الى لعبة الانتاج المكرّس للتصدير . ومؤخراً فقط ، دخل عمال البلدان الشيوعية السابقة حلبة المنافسة مع عمال العالم الأول في البحث عن العمل والأجور .

في العهد الذي كانت فيه الاقتصادات الوطنية منعزلة عن بعضها كان العمال الوسطيون من العالم الأول يحصلون على مكافآت عمل أعلى مما يحصل عليه من يماثلونهم في المهارة في العالم الثالث ، لأن الأخيرين يعملونٍ مع مواد خام غير مصنعة الى حد ما ، وكان عمال العالم الأول يعملون مع رأس مال أكبر ويستخدمون تكنولوجيا أرقى ومع

عرض كبير من العمل الماهر جداً . لكن كل المزايا التقليدية التي كان يتمتع بها العمال غير الماهرين في العالم الأول قد ولّت أو أنها تتآكل بسرعة كبيرة . فلقد سمحت أجهزة النقل والاتصالات الأفضل بتطور اقتصاد عالمي ، حيث يمكن لأي فرد أن يشتري المواد الخام بأسعار عالمية وينقلها بكلفة رخيصة الى حيث يحتاجها . وكل واحد يستطيع أن يقترض رأس المال على أسس متساوية من أسواق رأس المال في نيويورك أو لندن أو طوكيو .وعند الاستثمار ليس هنالك اليوم بلدان ثرية أو فقيرة . ان فن الهندسة العكسية ونشاطات الشركات متعددة الجنسية أدّت الى أن تتحرك التكنولوجيات ، لاسيما تكنولوجيا الانتاج ، حول العالم بسرعة كبيرة . ورغم ان حالة التكامل بين الماهرين وغير الماهرين لاتزال قائمة ، فان تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات الحديثة سمحت بتحقيق الأجزاء التي تتطلب المهارة من عمليات الانتاج في العالم الأول فيما تُنفّذ الأجزاء التي لا تتطلب العمل الماهر في العالم الثالث . ولم تعد البلدان الغنية تولّد أجوراً أعلى آلياً لعمالها ذوي المهارات الواطئة بمجرد استخدام رأس مال أكبر ومواد خام أرخص وتكنولوجيا أفضل مما لدى جيرانهم الأفقر .

تأمل شرق أوربا . سقْ سيارتك ساعة الى الشرق من ألمانيا وستجد أن الأجور حيث وصلت تبلغ ٥٪ أو ١٠٪ مما هي عليه في ألمانيا . في بولونيا تدفع شركة Asia Brown Boveri الى العاملين لديها ٢,٥٨ دولار في الساعة ، بينما تدفع هي ذاتها ٣٠,٣٣ دولار للساعة الواحدة . والعمال البولونيون يعملون ٤٠٠ ساعة اضافية في العام قياساً الى أضرابهم في ألمانيا ـ هذا بالاضافة الى توفير في كلف التدريب والادارة وما يُنفق على الفرد الواحد من شؤون أخرى (كحفظ السجلات والرعاية الصحية... الخ) ، لذلك ليس مما يبعث على الدهشة أن تلجأ الشركة المشار اليها (ABB) الى حذف ٤٠ ألف فرصة عمل من الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ في شمال امريكا وغرب أوربا ، بينما أضافت ٢١١٥٠ فرصة عمل في البلدان الشيوعية السابقة في الشرق[٩] . وكانت ABB تعمل ببساطة ، ما يفترض أن يعمله الرأسماليون ـ تقليل الكلف وتضخيم الأرباح . وسترتفع الأجور تدريجياً في البلدان واطئة الأجور كبولونيا . ولكن ستنخفض هذه كذلك في البلدان عالية الأجور كألمانيا .

وفي المناطق الاقتصادية الخاصة عبر الحدود مع هونغ كونغ ، بلغ أجر العامل الذي يدخل العمل لأول مرة (entry-level) في تجارة المعدات المعدنية ٣٥ دولاراً في الشهر في الوقت الذي يبلغ فيه شهر العمل ٢٩ يوماً ، ويمتد يوم العمل الى احدى عشرة ساعة ـ أي

بمعدل ١١ سنتاً في الساعة . والصين ليست حالة خاصة الا في كونها ستحتاج الى مدة طويلة ، بل وطويلة جداً ، لكي تبلغ أجور ١,٢ مليار نسمة ما هي عليه أجور العالم الأول . ان ضغوط عامل تساوي الأسعار لن تتبدد بسرعة .

حين يتعلق الأمر بعامل تساوي الأسعار فان المنطق الاقتصادي يتدعّم بالتوقيت . فاللامساواة تأخذ بالاتساع والأجور الحقيقية تهبط تماماً مع ارتفاع الاستيرادات (كجزء من النواتج المحلية الاجمالية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات) . هناك قانون حديدي للأجور في اقتصاد عالمي حديث : الفوارق الوحيدة في الأجور التي يمكن أن تظل سارية حتى النهاية هي تلك التي تبررها المهارات التي تعطي أعلى انتاجية .

في الوقت ذاته ، تتحرك التكنولوجيا في اتجاه تكثيف المهارة . ان الاختراعات التي تأتي في وقتها ، والسيطرة النوعية الاحصائية ، ودفع القرارات الى أسفل التسلسل الهرمي ، وتكنولوجيات الكومبيوتر ، والعمل الجماعي ، وإزاحة الحدود الوظيفية الداخلية ، تتطلب جميعها قوة عاملة ذات مهارة أكبر بكثير . ففي غضون فترة لم تتجاوز ثمانية أعوام تضاعف مُعامل العلاقة بين القابليات الرياضية والأجور الى ثلاث مرات بالنسبة الى الرجال ومرتين بالنسبة الى النساء[١٠] . وفي الوقت الذي يستحيل فيه التنبؤ بمجرى مستقبل التكنولوجيا ، فان كل ما على لوحات الرسم يدلنا على أن التحول في استخدام المهارة في التكنولوجيا آخذ بالاتساع والتسارع .

فشركات السيارات التي اعتادت أن تختار عمالها من الذين تسرّبوا من المدارس الثانوية أو من خريجيها تحبذ الآن أن يتمتع عمال الانتاج فيها بمهارات ، لاسيما في الرياضيات ، تماثل ما لدى أولئك الذين يذهبون الى الكليات الأولية في الولايات المتحدة . لقد حولت التكنولوجيات الجديدة الأعمال في خطوط التجميع التي لا تتطلب المهارة الى أعمال تتطلب قدراً أكبر من التعليم والمهارة . وحل الروبوت محل اللّحام وأصبحت فرص العمل هنا من نصيب أولئك الذين يمتلكون مهارات ضرورية لتصليح الروبوت . ان صناعة السيارات تستخدم الآن من يمتلك بعضاً من تعليم الكليات أو حتى خريجي الكليات (٢٦٪ من القوة العاملة في مشروع التجميع كرايسلر وندزور) للعمل كعمال في خطوط التجميع[١١] .

في العقدين الأخيرين اختفت فرص العمل ذات الأجر العالي لأن الشركات الأمريكية فقدت جزءاً من أسواقها أمام مزاحمة السيارات والفولاذ والمكائن والأدوات المستوردة ، لكنها اختفت كذلك بسبب ان الانتاجية قد نمت بأسرع من الطلب على العمالة في هذه

الشركات[١٢] . لقد نما المجموع الكلي للعمالة ، لكن هذا النمو قد حدث جميعه في قطاع الخدمات حيث معدل الأجر هنا في الولايات المتحدة يقل عن معدل الأجر في قطاع التصنيع بمقدار الثلث ـ وأقل بكثير من معدلات الأجر في بعض الصناعات كصناعة السيارات والفولاذ وأدوات المكائن .

يدور نقاش بين الاقتصاديين حول : كم من الهبوط الملحوظ في الأجور يمكن إرجاعه الى عامل تساوي الأسعار وكم منه يمكن ارجاعه الى التحول نحو كثافة المهارة في الانتاج وتكنولوجيات التوزيع . من المؤسف أن النسب المضبوطة غير معروفة ، لأن التكنولوجيا وعامل تساوي الأسعار يؤثر أحدهما في الآخر ، وتأثيرهما يعتمد كثيراً على صرامة أو رخاوة سوق العمل الذي يحدث فيها .

ربما يكون من الأفضل ، للأغراض الثقافية ، ان تعرف النسب الدقيقة للانحدار الملحوظ في الأجور الفعلية والناجمة عن هذين العاملين . لكن هذه المعرفة في النهاية لا تؤثر في ما ينبغي عمله اذا أريد للعمال غير الماهرين في العالم الأول أن يحصلوا على مداخيل العالم الأول . في كلتا الحالتين يتعيّن عليهم أن يحصلوا على مهارات العالم الأول . فمن المستحيل أن توقف كلاً من نمو الاقتصاد العالمي أو تقدم التكنولوجيا ـ وما من أحد يود ذلك حتى لو استطاع . ان التطور التكنولوجي هو ما جعل التقدم البشري ممكناً ، والاقتصاد العالمي فتح الفرص أمام التطور البشري في العالمين الثاني والثالث الذي لا يرغب أي امرئ في العالم الأول من اعاقته .

في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي ، اذا لم تقدم الدول على الاستثمار الصحيح في مجالات المهارات ، والبحوث والتطوير ، والبُنى التحتية ، والمشروع والمعدات ، واذا لم تكن راغبة في اتباع سياسات الاقتصاد الكلي التي تخلق سوقاً صارمة للعمل ، فسيكون لديها ، ببساطة ، جماهير من الناس في قاعدة القوة العاملة لا تنال سوى أجور واطئة جداً ومتناقصة كذلك . ان العمال غير الماهرين في البلدان الغنية لم يعودوا يحصلون آلياً على أجور عالية . ولما كانت الأسباب العريضة للأجور الهابطة واضحة للعيان والعلاجات لا تقوم على اللوم الدقيق ، فان أي امرئ لا يعير الاهتمام الى الأزقّة الخلفية للتحليل الاقتصادي يمكنه أن يقفز الى الفصل التالي . أما بالنسبة الى الذين يستهويهم حل الألغاز الغامضة ، فان هذه واحدة من القضايا التي تتحدى القدرات في التحري . هناك حقائق لا تتنبأ بها كل النظريات وأخرى تتعارض مباشرة مع كل نظرية . لكن حل المعضلة الغامضة يعطي درساً مهماً حول العصر القادم .

مَنْ غيَّر بنية الأجور؟

في ظل عامل تساوي الأسعار الكلاسيكي ، يؤدي تطور الاقتصاد العالمي الى تنامي تصدير المنتجات كثيفة العمل التي لا تتطلب مهارات عالية من بلدان العالم الثالث . ولأن انتاج السلع كثيفة العمل هي أرخص في العالم الثالث ، فان أسعار هذه المنتجات تهبط مزيحة من ميدان العمل ما يقابل هذه الصناعات ذات الأجور الأعلى في العالم الأول . وحين تتوقف هذه الصناعات عن الانتاج تعمد الى تسريح العمال غير الماهرين في المقام الأول . ثم يتولى العرض والطلب دفع أجور العمال غير الماهرين الى الهبوط قياساً الى أجور العمال الماهرين .

طالما كان انضمام العالم الثالث اقتصادياً الى العالم الأول يخلق اقتصاداً عالمياً تزداد فيه نسبة العمل (الماهر وغير الماهر) الى رأس المال أكثر مما وجد حتى الآن في بلدان العالم الأول وحدها ، فان كل عامل (ماهر وغير ماهر) يعمل الآن مع رأس مال أقل ، والأجور الحقيقية للعمل (الماهر وغير الماهر) لابد وأن تتدنّى . وعلى العكس من ذلك كل وحدة من رأس المال أصبحت الآن تعمل بعمل أكثر ، والعوائد الفعلية للرأسمال لابد أن ترتفع . ولكن هنا ثمة لغز : عوائد رأس المال لم ترتفع بعد .

على الضد مما يتوقعه المرء من عامل تساوي السعر الكلاسيكي ، فان مصدر الواردات التي ظلت ترتفع بسرعة طوال السنوات العشرين الماضية لم يكن بلدان العالم الثالث ذات الأجور المنخفضة ، وانما بلدان العالم الأول الأخرى . فالتجارة ما بين بلدان منظمة التعاون والتقدم الاقتصادي ـ الأويسد (العالم الأول) قد ارتفعت من ٣٨٪ من مجموع تجارتها في عام ١٩٥٣ الى ٧٦٪ في التسعينات[١٣] . أما الاستيرادات من بلدان العالم الثالث فهي لم تبدُ من السعة الكافية والسرعة الكافية بحيث يمكنها أن توضح ما لوحظ من تغيرات جسيمة في الأجور .

ومثلما رأينا في الفصل الثاني ، هناك مشكلة أخرى ، وهي أن جزءاً صغيراً فقط من الزيادة في اللامساواة يمكن أن يُعزى الى الفوارق الآخذة بالاتساع فيما بين المهارات المختلفة[١٤] . وليس لدى عامل تساوي السعر الكلاسيكي تفسير لزيادة التفاوت في الأجر في المجموعة الواحدة .

ولكن مع هبوط الأجور النسبية لغير الماهرين ، فان الشركات لابد أن تشغّل عدداً أقل

من العمال الماهرين مستبدلة إياهم بعمال غير ماهرين أقل أجوراً . ومع ذلك ، اذا اعتمدنا التعليم كمقياس للمهارات ، فان نسبة العمال الماهرين قد ارتفعت بوجه عام في صناعات الولايات المتحدة . وهذا ما دفع بالكثيرين ، بمن فيهم التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ١٩٩٤ الى القول بأنه اذا كان العمال الماهرون يصبحون باهظين نسبياً ، وان الشركات لاتزال تستخدم كثيرين منهم ، فان عامل تساوي السعر لا يمكن أن يكون هو السبب في هبوط الأجور[١٥] . ان هؤلاء المراقبين يسلمون جدلاً بأن الأمر اذا كان على هذا النحو ، فالتفاوت المتسع في الأجر اذن ناشئ عن التحول في استخدام المهارة في التكنولوجيا والذي أدى الى تزايد الطلب على القوة العاملة الماهرة[١٦] .

لا شك في وجود مثل هذا التحول في المهارة . لكن التحول التكنولوجي كثيف المهارة يترك هو الآخر عديداً من الحقائق دون توضيح ، ويواجه بعض الحقائق التي تتعارض وما يتوقع منه . فلو أن التحول الى المهارة الكثيفة في التكنولوجيا كان هو سبب المسألة ، لكانت الأجور الفعلية للعمال المهرة قد ارتفعت بالضرورة . ان التحول في المهارة يوضح ولا ريب لماذا شرعت تهبط أجور من هم أفضل تعليماً (بين الرجال هبطت الأجور بوجه عام حتى بالنسبة الى أولئك الذين يحملون شهادات جامعية) ، ولماذا تأثر بها الكثيرون (ينبغي تركيز الانتباه على الذين تأثروا بشكل مباشر بالتكنولوجيات الجديدة) ، أو لماذا ينبغي أن تزداد الفوارق في الأجور بين مَنْ هم على درجة متماثلة في المهارة . واذا ما استخدمنا المنطق ذاته الذي يحاجج به من يعارض فرضية عامل تساوي السعر فان التحول التكنولوجي المُستخدِم للمهارة لا يمكن أن يكون مصدر المشكلة لأن هناك حقائق أخرى لا يتنبأ بها هذا العامل ، ولذلك فالجواب لابد وأن يكمن في عامل تساوي السعر .

ليس هناك من سبب ، بالطبع ، يحول دون أن يعمل كل من عامل تساوي السعر والانتقال كثيف المهارة في التكنولوجيا جنباً الى جنب . ولكن حتى لو عملا معاً ، فان عامل تساوي السعر الكلاسيكي والتحول التكنولوجي ذا المهارة الكثيفة يمكنهما أن يؤشرا الى حقيقة تعفيهما من أن يكونا المتهمين الرئيسيين . كلاهما لا يستطيع أن يفسر لماذا يصبح على الأجور أن تتفاوت تفاوتاً أكثر بين من هم على مستوىً واحد من المهارة ـ بغض النظر عمّا اذا كانوا ماهرين أو غير ماهرين .

في البحث عن أساس المشكلة ، من المهم أن نتذكر أن استيرادات السنوات الأولى من السبعينات كانت ترتفع بشكل سريع من دول الأويسد الأخرى . وان الاستيرادات من

بلدان الأويسد كانت من السعة بحيث كان لابد أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الأجور المدروسة في الولايات المتحدة ، وكانت الأجور في دول المنظمة (الأويسد) الأخرى أوطأ مما كانت في الولايات المتحدة . في نهاية هذه الفترة باتت الأجور في بعض بلدان المنظمة أعلى من الأجور التي تدفع في الولايات المتحدة ، لاسيما اذا أدخلنا في حسابنا المنافع الاضافية ، في حين كانت في بدايتها أوطأ كثيراً من مثيلاتها في الولايات المتحدة .

بدأ هبوط الأجور الفعلية في الولايات المتحدة قبل غيرها من بلدان العالم الأول تماماً ، وذلك لأن عامل تساوي السعر كان يفعل فعله في السبعينات وأوائل الثمانينات[١٧] . فبينما كان العجز التجاري الاجمالي صغيراً بالقياس الى الناتج المحلي الاجمالي (٣٪ في أوائل ١٩٩٤) ، الا أنه كان كبيراً جداً في صناعات المهارة المتوسطة كصناعة السيارات وأدوات المكائن والفولاذ والالكترونيات الاستهلاكية . ومع المنحنيات Curves الحادة جداً في عرض العمل (غير المرن) كان يمكن أن يكون للهبوط المعتدل في منحنى الطلب على العمل متوسط المهارة تأثير كبير على الأجور . وما بدا كذيل صغير لدى كلب كبير جداً صار بوسعه أن يهز وسط الكلب في الحقيقة .

في نهاية تلك الفترة تماماً بدأت المنافسة من جانب العالم الثالث تفعل فعلها في أجور العالم الأول ، وفي ذلك الوقت فقط شرعت دول الأويسد تعاني من اتساع التفاوت وهبوط الأجور الحقيقية التي كانت قد بدأت في فترة أسبق في الولايات المتحدة[١٨] . ربما يكون من غير العادل لوم العالم الثالث على ما حدث خارج الولايات المتحدة حتى في نهاية تلك الفترة . فبعض الضغوط على الأجور التي ظهرت في دول الأويسد الأخرى قد تكون اصابة خاطئة سهلة من جانب سوق العملة في العالم الأول حيث ذهبت الأجور الى ما فوق قيم التوازن طويلة الأمد . ويصح هذا ، بوجه خاص ، في بلدان كألمانيا واليابان حيث الأجور والمنافع الاضافية فاقت مستويات الأجور في الولايات المتحدة . فحين تُقيم الشركات الألمانية أو اليابانية تسهيلات انتاجية لها في أمريكا وتدفع أجوراً أدنى فيها تقل عما تدفعه في بلديهما ، كما فعلت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، فانها تقلب بشكل فعّال الضغوط التي تدفع بالأجور نحو الهبوط في أسواق بلدانها

فبينما كانت الأجور الوسطية في بلدان الأويسد الأخرى دون مثيلاتها في الولايات المتحدة في السبعينات ، فان هناك فارقاً أكثر أهمية . في دول الأويسد الأخرى مهارة مختلفة

جداً ، وهي تدفع مزيجاً يختلف عما يوجد في الولايات المتحدة . في أمريكا تجمع قمة القوة العاملة ما بين الأكثر مهارة ، والى حد بعيد ، الأعلى أجراً ، ومنافسو الولايات المتحدة الأكثر تقدماً في العالم الأول يستخدمون ، نموذجياً ، خريجي جامعات أقل ويدفعون للذين يمتلكون مهارات جامعية بالمقارنة مع أولئك الذين يمتلكون مهارات مدارس ثانوية أقل بكثير مما عليه الحال في الولايات المتحدة .

لو نظر المرء الى مجموعة مهارات خريجي المدارس الثانوية الذين لم يكملوا أية برامج جامعية سيجد أن لدى هؤلاء العمال في بلد كألمانيا واليابان مهارات تفوق بكثير ما لدى أضرابهم في الولايات المتحدة . ان مستويات انجازهم في نهاية المدرسة الثانوية أعلى ويتلقون تدريباً أفضل على مهارات ما بعد الثانوية ـ مدة تدريب طويلة وفق شروط معينة في ألمانيا ، وتدريب متقن تتولاه الشركة في اليابان . وقبل التغيرات التي حدثت في الأجر في العقدين الأخيرين كان هؤلاء العمال الذين هم متوسطو المهارة في بلدان العالم الأول يجمعون بين المهارة الأكثر والأجر الأقل .

في الولايات المتحدة تتصف قاعدة القوة العاملة بالأجر الأقل وبالكثرة الكاثرة من العمال غير الماهرين الذين لا يرتقي انجازهم الى مستويات خريج المدرسة الثانوية في أوربا أو اليابان . في أمريكا ، في الواقع ، قوة عاملة هي على غرار مثيلتها في العالم الثالث والتي لا يوجد نظير لها في أغلب بلدان الأويسد . ان أمريكا هي اقتصاد عالم أول بشكل فريد مع اقتصاد عالم ثالث في داخلها . في السبعينات كان لدى الولايات المتحدة أناسٌ أكثر مهارة في القمة ويدفع لهم أكثر ، وأقل مهارة تعمل ببنية مهارة تختلف جداً عما يوجد في اليابان أو في القارة الأوربية . وهي تستخدم ، أساساً ، مديرين ومهنيين أكثر (١١,٥ من القوة العاملة في الولايات المتحدة مقابل ٥,٧٪ في المانيا الغربية) لادارة العملية الانتاجية[١٩] . وقد سمح هذا للشركات الأمريكية أن تستخدم عدداً أقل من ذوي المهارات المتوسطة وعمالاً غير ماهرين أكثر من الحالة التي عليها الشركات في ألمانيا واليابان[٢٠] . الشركات الأمريكية «تخرس» العملية الانتاجية . اما الشركات الألمانية فانها تعمل باداريين أقل وتزيد من الاحتراف من خلال تطوير مهارات قاعدة القوة العاملة « dumb down » . كلا النظامين يعمل كما لو أن قاعدة «البقاء للأصلح » لا تعني أن من يبقى على الأرض نوع واحد من الأجناس .

لا عجب أن يؤدي توزيع أكثر تبايناً في المهارات الى توزيع أكثر تفاوتاً في المكاسب في الولايات المتحدة . فلو نظر المرء الى الذكور الذين تتفاوت أعمارهم ما

بين الخامسة والعشرين والرابعة والخمسين ، ويعيلون عوائل ، ويعملون طوال العام في يوم عمل كامل (أنظر الجدول ٨-١) سيرى أن الفوارق حادة ما بين الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى . في أمريكا تحصل العشرة بالمئة في القمة بالقياس الى العشرة بالمئة في القاعدة ، وكذلك العشرات الوسطى قياساً الى القاعدة ، أكثر مما يقابلها في أوربا - في ألمانيا تبلغ هذه النسبة الضعف .

جدول ٨-١

تناسبات الأجور بين الذكور الذين يعيلون عائلة وتتراوح أعمارهم ما بين ٢٤-٢٥ سنة من العمال الذين يعملون طوال العام وبيوم عامل كامل (في منتصف الثمانينات).

البلاد	الـ ١٠٪ في القمة قياساً الى الـ ١٠٪ في القاعدة	الـ ١٠٪ الخامسة قياساً الى الـ ١٠٪ في القاعدة	الـ ١٠٪ في القمة قياساً الى الـ ١٠٪ الخامسة
الولايات المتحدة	٧,٨	٢,٨	٢,٨
كندا	١,٦	٢,٦	٢,٤
استراليا	٤,٣	٢، -	٢,١
المانيا	٣,٥	١,٦	٢,٢
السويد	٣,٣	١,٥	٢,٢

المصدر : لورنس ميتشيل وجيرد برنشتاين ، حالة الشغيلة في أوربا ، (واشنطن D.C معهد السياسة الاقتصادية M.E.Sharpe ، ١٩٩٣ ، ص٤٢٩ .

استناداً الى هذه الحقيقة ، لا عجب أن الصناعات التي يعمل فيها أكبر عدد من ذوي المهارات المتوسطة والذين يتلقون أجوراً فعلية تفوق مهاراتهم الحقيقية (السيارات وأدوات المكائن والفولاذ) هي التي تعرضت أكثر من غيرها الى خسارة في نصيبها من السوق الأمريكية بفعل مزاحمة الواردات . وهذه المجموعة بالذات هي التي تعرّضت الى أكبر التخفيضات في الأجور في السبعينات وبداية الثمانينات . في أوائل التسعينات حصلت هذه الجماعة ذات المهارة المتوسطة على أجور أوطأ مما يحصل عليه اقرانها في البلدان المتقدمة الأخرى ، لكن هذه الأجور الواطئة كانت تتفق الى حد بعيد مع مهاراتهم النسبية[٢١] . وكان ينبغي أن يُدفع لهم أقل لأنهم فعلاً أقل مهارة من أولئك الذين يؤدون الاعمال نفسها في بلدان العالم الأول الأخرى .

بعد الحرب العالمية الثانية تمتعت الولايات المتحدة فعلاً بريوع اقتصادية هامة في الصناعات التي تعتمد على المهارة المتوسطة دون أن تبررها المهارات الفعلية لدى هذه الصناعات أو تكنولوجيات فريدة . ولكن بعد أن أفاقت الدول الصناعية الأخرى من آثار الحرب في أوائل السبعينات عملت المنافسة مع البلدان الصناعية الأخرى على تصفية هذه الريوع الاقتصادية التي كانت تتمتع بها تلك الفئات التي تقع وسط توزيع الأجور .

ان التغيّرات في الأسعار النسبية تؤيد هذا الاستنتاج . فأسعار الواردات والصادرات والانتاج المحلي تغيرت بطرق مختلفة جداً عما كان يُتوقع وفقاً لعامل تساوي السعر الكلاسيكي . في العقدين الأخيرين ارتفعت أسعار الواردات أسرع قليلاً (٤٪) من أسعار الصادرات ـ بدلاً من هبوطها كما كان يتوقع[٢٢] . مع ارتفاع أسعار الواردات قياساً الى كل من الأسعار المحلية وأسعار الصادرات ، فان زيادة كبيرة في الواردات ما كانت لتحدث اذا لم تكن خسارة كبيرة في المنافسة في اطار الصناعات ذات المهارة المتوسطة وذات الأجور العالية نسبياً في الولايات المتحدة ، لأن المنتجين الأمريكان كانوا يخسرون بعضاً من نصيبهم في الأسواق رغم أن أسعار منتجاتهم كانت تنخفض .

وعلى الضد من افتراضات عامل تساوي الأسعار الكلاسيكي ، كانت الصناعة المنافسة للواردات تدفع لعمالها ما يزيد عن الأجور الوسطية في الولايات المتحدة . وباستخدام تحليل المدخلات والمخرجات من الممكن حساب التوزيع الكلي (مباشراً وغير مباشر) للأجور في القطاع التصديري والقطاع المنافس للواردات . حينئذ يمكن مقارنة توزيع هذه الأجور بتوزيعات الأجور للاقتصاد بكامله . وكما يلاحظ من الجدول (٨-٢) فان أجور القطاع المنافس للواردات في عام ١٩٨٣ كانت أعلى بنسبة ٢١٪ من أجور الاقتصاد ككل . في الوقت ذاته كانت أكثر تساوياً من أجور الاقتصاد ككل (بينما حصلت ٢٠,٤٪ من القوة العاملة ككل على أقل من ٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٣ فان ١٢,٤٪ فقط من القوة العاملة في الصناعات المنافسة للواردات حصلت على المبلغ نفسه) . لكن الصناعات التي تنافس الواردات تدفع كذلك أجوراً أعلى بقليلٍ من تلك التي يدفعها القطاع التصديري (٥٪ أعلى في عام ١٩٨٣)[٢٣] . ولكن اذا ما فكر المرء في صناعات القطاع المنافس للواردات (السيارات ، أدوات المكائن ، الفولاذ ، الصناعات الالكترونية الاستهلاكية) وفي صناعات القطاع التصديري (الزراعة ، الخدمات السياحية ، تجارة الجملة) فان هذه النتيجة لا تبعث على الدهشة كما تبدو للوهلة الأولى[٢٤] .

جدول ٨-٢

توزيع الأجور في قطاعي الصناعات التصديرية والصناعات المنافسة للواردات ١٩٨٣

الأجور السنوية (بالدولارات)	مجموع القوة العاملة	الصناعات التصديرية	الصناعات المنافسة للواردات
أقل من ٥٠٠٠	٪٢٠,٤	٪١٣,١	٪١٢,٤
٥٠٠٠-١٠٠٠٠	٪١٢,٧	٪١٠,٥	٪١٠,٤
١٠٠٠٠-١٥٠٠٠	٪١٣,٦	٪١٣,٥	٪١٣,٤
١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠	٪١٣,٢	٪١٤,٨	٪١٤,٩
٢٠٠٠٠-٢٥٠٠٠	٪١١,٦	٪١٤,١	٪١٤,٢
٢٥٠٠٠-٣٠٠٠٠	٪٩,١	٪١١,٢	٪١١,٣
٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠	٪١٠,٦	٪١٣، -	٪١٣,٢
٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠	٪٤، -	٪٢,٢	٪٢,٢
٦٠٠٠٠-٧٥٠٠٠	٪١,٢	٪١,٢	٪١,٣
٧٥٠٠٠ فما فوق	٪١,٥	٪١,٤	٪١,٤
المتوسط	١٦١٧٨ دولاراً	١٨٦٣٧ دولاراً	١٩٥٨٣ دولاراً

المصدر : ليستر ثورو ، اتجاه عام نحو اللامساواة ، American Economie Review ، ايار ١٩٨٦ .

لا يأتي ، لسوء الحظ ، مُعامِل المدخلات ــ المخرجات الا في النادر ، ومتأخراً ، ولكننا اذا أخذنا في الاعتبار تلك الصناعات التي واجهت نمو الواردات في الثمانينات وأوائل التسعينات (السيارات ، أدوات المكائن ، الالكترونيات الاستهلاكية) ، فمن المحتمل أن يظهر لنا جدول المدخلات ــ المخرجات لعام ١٩٩٥ ــ إن وُجد مثل هذا الجدول ـ تعادلاً أكبر في مكافآت الأجر في القطاع المنافس للواردات مما كان يوجد في عام ١٩٨٣ .

والاستنتاجات بسيطة . فاذا ما نظرنا الى الأمر من زاوية الأجور فان قطاع منافسة الواردات هو أكثر مهارة بقليل من القطاع التصديري ، ونتيجة لذلك ، حين تتعاقد صناعات منافسة الواردات فهي لا تستغني ، في الحقيقة ، عن عمال غير ماهرين أكثر نسبياً من عمال ماهرين . مَنْ تسرّحهم في الواقع تحت تأثير المنافسة الدولية من العمال متوسطي المهارة في الغالب .

هذه الحقيقة يمكن مشاهدتها اذا ما نظر المرء الى بنية الأجور من زاوية خريجي المدارس الثانوية من الذكور . فقياساً الى أجور خريجي المدارس الثانوية من الذكور ، تضخمت مكافآت الأجر لخريجي الكليات من ٣٥٪ الى ٩٣٪ في ما بين ١٩٧٣ و١٩٩٢ . لكننا اذا نظرنا الى الأسفل لرأينا أن مكافآت خريجي المدارس الثانوية الذين اعتادوا أن يُميّزوا عن الذين تسربوا من المدارس الثانوية قد تقلصت في الواقع . فأجور المتسربين من المدارس الثانوية قد ارتفعت من ٧٤٪ الى ٨١٪ من أجور خريجي المدارس الثانوية ، وأجور الذين هم دون الصف الثامن(الدراسة المتوسطة) قد ارتفعت من ٥٨٪ الى ٦٠٪ من أجور خريجي المدارس الثانوية[٢٥] .

ان عامل تساوي السعر بين بلدان الأويسد يوضح كيف أن أكبر التخفيضات في الأجر لا يُعثر عليه بين الماهرين وانما بين متوسطي المهارة الأمريكيين من الذكور الذين كانوا في السبعينات يجمعون بين المهارة الأقل والأجر الأفضل من منافسيهم الآخرين في العالم الأول . شيء كان يجب أن يحدث وقد حدث بالفعل .

كذلك يوضح عامل تساوي السعر لدى بلدان الأويسد وليس عامل تساوي السعر في بلدان العالم الثالث ، ان الأجور يمكن أن تهبط بالنسبة الى كل واحد دون ارتفاع حاد في عوائد رأس المال . ولما كانت دول العالم الصناعي الأخرى تدّخر وتستثمر جزءاً من نواتجها المحلية الاجمالية يزيد عما تفعله الولايات المتحدة ، فان عامل تساوي الأسعار لدى دول الأويسد يزيد من عرض رأس المال ، وكذلك من العمال متوسطي المهارة ـ وبالتالي فان عوائد الاثنين لابد وان تهبط في الولايات المتحدة .

ان أحد عشر مليون مهاجر شرعي ولا شرعي (شكل آخر من أشكال عامل تساوي الأسعار) في فترة لا تزيد الا قليلاً عن عقد واحد كان لابد أن يكون لهم أثر في أجور الذين هم في قاعدة توزيع المهارة . ومصداق ذلك يجده المرء في حقيقة أن أكبر الزيادات في تباينات الأجر حدثت في تلك الاقاليم التي تبلغ فيها الهجرة ذروتها[٢٦] .

تظل هناك حاجة الى القاء بعض الضوء على التباينات المتنامية بين الجماعات . لتوضيح التوزيع الآخذ بالاتساع للأجور في الولايات المتحدة ، ينبغي أن يفهم المرء ما الذي حدث ضمن أولئك الذين هم في المجموعة الواحدة ذاتها من المهارة . ويتطلب هذا تذكر خصيصتين لسوق العمل : الأولى ان امكانية الاحلال بين العمل الماهر وغير الماهر ليست متناظرة . فالعمال غير الماهرين لا يمكن أن يكونوا بديلاً كاملاً للعمال الماهرين ، لأن غير الماهرين لا يستطيعون أن يؤدوا كثيراً من الأعمال التي يؤديها الماهرون ، ولكن

العمال الماهرين يمكنهم أن يكونوا بديلاً كاملاً للعمال غير الماهرين . وهذا صحيح ما لم يكن هناك شيء في العملية التعليمية للماهر تجعله غير قادر سايكولوجياً على أداء عمل غير الماهر .

الثانية ، اذا ما نظر المرء الى العمال الذين يبدون متكافئين عند الملاحظة (أولئك الذين يعملون لساعات عمل متساو ، وذوو تعليم ومهارات ووظيفة وصناعة وسنوات ممارسة متساوية) فلن يجد أجراً متساوياً يسري على الجميع ، وانما هناك دائماً تفاوت واسع في الأجور . ان التفاوت في الأجور بين العمال المتماثلين هو واسع دائماً سعة التفاوت الموجود بين السكان بوجه عام . ان التعادل في الأجور الذي تفترضه النظرية الاقتصادية (أجر متساوٍ لمهارات متساوية وعمل متساوٍ) غير موجود ببساطة . ان ١٠٪ من التباين في الأجور الفردية يمكن توضيحها بالتفاوت في الدراسة ، على سبيل المثال[٢٧] .

ليس هناك توزيع معروف للمواهب بين البشر غير متساوٍ كما هو الشأن مع توزيع الأجور . فلكي يتوصل المرء الى فهم التوزيع كما هو في الواقع ، عليه أن يفترض توزيعاً غير طبيعي جداً للحظوظ الاقتصادية أو بعض التفاعلات المعقدة جداً بين الموهبة والأرزاق[٢٨] . ومع ذلك ، ففي العالم الواقعي ترتبط الأجور بفرص العمل ، وليس بالعمال ، والعمال ذوو مستويات متكافئة من المهارة ينتشرون على قدر كبير منوع من فرص العمل في شركات مختلفة تدفع أجوراً مختلفة . ان الأجور الفردية لا تعكس المهارات الفردية ، اذ يدخل فيها مكوّن يعود للفريق الذي يعمل العامل ضمنه . فالمحظوظون الذين يعملون في اطار فريق عالي الانتاجية (شركة جيدة) يحصلون على أجور تزيد عن الأجور التي يتلقاها مَنْ يماثلونهم في المهارة ويعملون لدى شركة واطئة الانتاجية (شركة فقيرة) والمحظوظ هو مَنْ يحصل على الريوع .

المهم ، على حد التعبير اللاذع لمايكل ستانكر ، استاذ الاقتصاد في جامعة ولاية نيويورك في ألبني : «هو توزيع العظام» وليس توزيع مهارات اختطاف العظام عند الكلاب[٢٩] . فلو رمى أحد عظاماً الى مجموعة من الكلاب لهم مهارات متساوية في اختطاف العظام ، فان الكلاب لن تُنهي الأمر بتوزيع متساوٍ للعظام بينها . اذ برغم تكافؤ مهاراتهم ، سيحصل بعضهم على عظام كبيرة فيما لن يصيب الآخرين سوى عظام صغيرة .

في العالم الواقعي ، تتكيف الأجور ببطء فقط ،بينما يتكيف استخدام المهارات التي تدخل عالم العمل لأول مرة بسرعة صعوداً أو نزولاً اعتماداً على صرامة سوق العمل . فاذا كان لدى فورد ١١٠ آلاف طلب عمل تتنافس على ١٣٠٠ فرصة عمل في المشروع الجديد

في كنتكي فلماذا لا يجري استخدام خريجي الكليات فقط[٢٠] ؟ . في المعدل ، يحصل المرء على قوة عاملة أفضل بالأجر نفسه . وهذا يناقض ما تقوله الكتب المدرسية ، حيث الأجور تتكيف بسرعة لتنظيف أسواق العمل في المدى القصير ، والتغيرات التي تغري بها الأجور في عرض العمل تنظف أسواق العمل ببطء في المدى البعيد .

في ما كنت قد دعوته في كتاب سابق بـ«نموذج منافسة العمل» تُشاهد عملية التكيف قصيرة المدى على أفضل حال كنظام لترشيح العمل Job-filtering[٢١] . فحين توجد بطالة ، أو حين يدخل النظام اعداد جديدة من العمال ، فان من هم أكثر مهارة من بين العمال العاطلين يستحوذون أساساً على أفضل الأعمال المعهودة ممن هم دونهم مباشرة في توزيع المهارات . وهكذا ، فلو انضم الى النظام مزيد من خريجي الكليات ، كما هو حاصل الآن ، سيعمد خريجو الكليات هؤلاء الى أخذ أفضل ما هو معروف من فرص الأعمال من ذات الأجر الأعلى التي يشغلها خريجو المدارس الثانوية . والملاحظ أن توزيع الأجور لخريجي الكليات آخذ بالتزايد (يغدو أكثر تبايناً) ، ويرتفع مستوى المهارة ، إذ يحل خريجو الكليات محل خريجو الثانويات في المواقع التي يشغلها الأخيرون الآن ، ويهبط معدل أجور خريجي المدارس الثانوية مع ازاحتهم عن خير فرص الأعمال ودفعهم الى الأدنى في سُلَم توزيع العمل .

في السبعينات والثمانينات كانت الضغوط التي تدفع بالأجور نحو الهبوط والناجمة عن البطالة العالية ، والهجرة الواسعة ، والخسارة في المنافسة بين الصناعات ذات المهارة المتوسطة ، والتحول الى العمل ذي المهارة الكثيفة في التكنولوجيا ، تتفاقم بسبب الزيادات الكبيرة في عرض العمل من خريجي الكليات . وكانت فرص العمل التي تتطلب المهارة المتوسطة تغدو أندر ويذهب كثير منها الى العمال خريجي الكليات . فصناعة السيارات التي اعتادت تشغيل خريجي المدارس الثانوية في أعمال الانتاج أصبحت تستخدم الآن عمالاً من خريجي الكليات . لم تتغير الأجور لكن أولئك الذين يتلقون الأجور الأعلى في صناعة السيارات هم الذين تغيروا .

وحين يجري التخلّي عن العمل الماهر بفعل ارتفاع الواردات ، فان العمال الماهرين يزيحون نحو الأسفل توزيع فرص العمل ، دافعين مَنْ هم أقل مهارة منهم من فرص عملهم الأفضل . ومن يتلقى الأجر الأقل في كل مستوىً للمهارة ينتقل الى أسفل ليشغل فرصة العمل الأفضل أجراً في مستوى المهارة الذي يقل عن مستوى مهارته . ويتزايد تشعب توزيع الأجور في كل مستوى مهارة مع كل خسارة تلحق بالمستوى المعين لأفضل ما اعتاد أن

يحصل عليها من فرص العمل والقبول بفرص عمل أدنى . ويهبط معدل الأجور والمنافع الأخرى بالنسبة لكل فرد . وتعتمد التغيرات في الأجور النسبية بين أية مجموعتين على مصائر التوزيعات التي تحدث على ما فوقها .

في السبعينات ، هبطت أجور خريجي الكليات قياساً الى أجور خريجي المدارس الثانوية لأن خريجي الكليات كانوا ينحدرون على الذيل الأعلى لفرص العمل الأفضل التي كان يشغلها خريجو المدارس الثانوية وازداد التشعب في الأجور بين خريجي الكليات . كان خريجو المدارس الثانوية يتراجعون اقتصادياً الى الجزء الأكثف من توزيع أجورهم ، وعلى هذا النحو كان الانحدار في معدل أجورهم أقل من انحدار خريجي الكليات . كانت أجور خريجي الكليات قد ارتفعت نسبياً رغم أن الأجور الفعلية كانت تهبط سواء بالنسبة لخريجي الكليات أو المدارس الثانوية .

في الثمانينات تضخمت الهجرة وفقدت الصناعات ذات الأجور العالية والمهارة المتوسطة بعضاً من أسواقها بفعل الواردات . وقد خفضت الضغوط الاقتصادية الكثافة المركزية لتوزيع أجور خريجي المدارس الثانوية من الذكور بسرعة حتى أن أجور بعض خريجي الكليات من الذكور ارتفعت رغم أن الأجور الفعلية لخريجي الكليات كانت تهبط بأسرع من هبوطها في السبعينات .

أسباب محتملة أخرى

بالاضافة الى الحرب على التضخم ، وعامل تساوي الاسعار ، والانتقال الى المهارة الكثيفة في التكنولوجيا ، طُرحت عوامل أخرى اضافية للاجهاز على بُنية الأجور .

١ ـ لقد تآمر بعض الرأسماليين بالتأكيد للقضاء على اتحادات العمال الأمريكية . فالرئيس ريغان ، بطرده العاملين في السيطرة على الحركة الجوية المنتمين الى النقابات الأمريكية ، قد أعطى تبريراً قانونياً للستراتيجية الموضوعة عن عمد للقضاء على الحركة النقابية . ففي القطاع الخاص ، كان يجري تشغيل الخبراء المتخصصين بالقضاء على الاتحادات النقابية ، وفرض الانتخابات غير القانونية وتعديل قوانين العمل بحيث يغدو من الصعب تأسيس النقابات ومن السهل إلغاؤها ـ وتجاهل المستلزمات القانونية لاحترام حقوق الاتحادات ـ كانت الشركات تدفع مجرد غرامات بسيطة لمخالفاتها قانون العمل وتواصل خرق القانون . وقد نجحت الستراتيجية في تقليص عضوية الاتحادات الى ما يزيد قليلاً عن

١٠٪ من القوة العاملة في القطاع الخاص (١٥٪ من مجموع القوة العاملة) ، وحتى في المواقع التي لاتزال الاتحادات فيها قائمة ، فانها فقدت كثيراً من سلطتها للاشراف على الأجور أو التفاوض بشأن شروط العمل .

الى جانب لجان التعويض المشتركة التي عملت على زيادة رواتب المدراء التنفيذيين للشركات (CEO) من ٣٥ الى ١٥٧ مرة من أجر العامل الذي يدخل العمل لأول مرة ، يستطيع المرء أن يقول أن الرأسماليين قد شنّوا حرباً طبقية ضد العمال ـ وكانوا يكسبونها[٣٤] .

لم تشهد البلدان الأخرى مثل هذه الجهود المتعمدة للاجهاز على النقابات . فاتجاهات عضوية النقابات مختلطة . في بعض البلدان كألمانيا واليابان ، حدث القليل بالنسبة الى عضوية النقابات العمالية ، ولكن في بلدان أخرى كالمملكة المتحدة جرى اقتحامها ـ فقد هبطت نسبة العمال المنخرطين في النقابات الى ما دون النصف منذ ١٩٧٩ والى الثلث الآن . لكنها لاتزال أعلى بكثير من نسبتها في الولايات المتحدة .

في الوقت الذي لا يقطع الأدب الاقتصادي بشأن ما اذا كانت النقابات تؤثر في الأجور الوسطية (الشركات الانتاجية تدفع ذات الأجور سواء كان فيها اتحاد نقابي أم لا) فان الاتحاد يؤثر ، ولا ريب ، في توزيع الأجور .فتوزيع الأجور يميل الى التعادل حيثما توجد الاتحادات[٣٥] . فالفوارق في أجور خريجي المدارس الثانوية ـ الكليات ، على سبيل المثال ، كانت دائماً ، ولاتزال ، أقل في القطاع النقابي مما هي عليه لدى القطاع غير النقابي . ونتيجة لذلك ، ومع توقف نشاط الاتحادات كقوة في الاقتصاد الأمريكي ، من المتوقع أن ترتفع الفوارق في الأجور ، لأن هذه الاختلافات كانت دائماً ولاتزال أعلى بين العمال غير المنتمين الى الاتحادات . زد على ذلك ، فمع تضاؤل الخوف من الاتحادات تضاعفت الفجوة بين أجور النقابيين وغير النقابيين[٣٦] . اذ لم تعد هناك حاجة الى دفع أجور أعلى في الشركات التي لا توجد فيها اتحادات لابعاد العمل النقابي عنها .

والتهديد بنقل المصانع الى الخارج للتقليل من كلف الانتاج يلعب ، بالتأكيد ، دوراً في خفض الأجور في الداخل . هناك من يعتقد في ألمانيا أن قرارات شركتي أم بي أيْ ومرسيدس بنز لبناء مصانع لها في الولايات المتحدة يلزمها ان تراعي ما تسفر عنه المفاوضات مع الاتحادات العمالية الألمانية بدلاً من اهتمامها بمراعاة سوق السيارات في الولايات المتحدة[٣٧] . غير أن الضغوط الاقتصادية ذاتها تظل قائمة حتى حين لا توجد للشركات مواقع انتاجية في الخارج أو لديها خطط لاقامتها هناك . فكل واحد يتعيّن أن

يواجه منافسة عالمية من العاملين في الخارج الذين يتلقون أجوراً أوطأ . ولو أن الأجور الأعلى لا تدعم بانتاجية أعلى لكان من غير الممكن الدفاع عنها في ظل اقتصاد عالمي مهما كان الرأسمالي راغباً في ذلك .

ان نماذج الأجور الأمريكية تظهر الآن في بلدان لاتزال النقابات العمالية فيها ذات أهمية ، وحيث لم تُبذل الجهود بعد لالحاق الهزيمة بها . ربما تكون الأعمال المشتركة الهادفة الى تصفية النقابات قد سرّعت العملية ، ولكن ليس هنالك من سبب يدعو الى الاعتقاد بأنها أدت الى نتائج بعيدة المدى تختلف أساساً عن تلك التي وُجدت في أماكن أخرى .

٢ـ ربما تبدو التخفيضات المراقبة في الأجور أسوأ مما هي عليه في الواقع لو أن التضخم في المهارات أدى بالعمال الى أن يسجلوا أنفسهم كأصحاب مهارات هم لا يملكونها فعلاً . غير أن الذين يستخدمون العمال يعرفون بالخبرة المستويات الفعلية لمهارات العمال ويدفعون لهم أجوراً تناسب تلك المهارات الفعلية بدلاً من مستويات المهارة الأعلى الواردة في التقارير المقدمة رسمياً . فأحد مصانع النسيج الرئيسية ، على سبيل المثال ، أجرى مؤخراً اختباراً للقوة العاملة لديه من ذوي التحصيل الدراسي الثانوي واكتشف أن قوة العمل هذه تعمل في الحقيقة بمستوى الصف التاسع (الاعدادي) . وما يبدو كتخفيض في أجور متخرجي الدراسة الثانوية ربما يعكس كم هم فعالون أولئك الذين تسرّبوا من المدارس الثانوية وأدرجوا في تصنيفات الاحصاءات الحكومية كمتخرجين من المدارس الثانوية .

٣ـ لقد أدى الخروج على القواعد بوضوح الى شيء من التخفيضات في الأجور . ففي الصناعات المنظمة كالخطوط الجوية وشركات الشحن حصل العمال على شيء من الريع الذي يتولد عن التنظيم . لكن أجور سواق الشاحنات ومستخدمي بعض الخطوط الجوية هبطت بشكل مثير مع اعادة النظر في قواعد العمل . ففي حالة سواق الشاحنات ، هبطت الأجور بأسرع مما هبطت في حالات أخرى بثلاث مرات[٢٨] . ان الريوع التي كانت تعزز أجورهم انتقلت الى زبائن هذه الشركات[٢٩] .

٤ـ حين دخل جيل الانفجار السكاني ميدان العمل في السبعينات ، لم ترتفع نسب رأس المال ـ العمل الا ببطء ، بل وحتى قد هبطت . فعرض العمل ارتفع ببساطة بأسرع من عرض رأس المال . فكان لابد للأجور أن تهبط لأن كل عامل بات يعمل مع رأس مال أقل . في الثمانينات كان لابد لهذه العملية أن تعكس نفسها آلياً ، لأن دراسة السكان الأمريكية تشير الى أن قوة العمل تنمو بأبطأ كثيراً من نموها في السبعينات . الا أن

الثمانينات كانت سنوات هجرة انفجارية لذلك لم يحدث التباطؤ المتوقع في نمو القوة العاملة . ومع تناقص ما يقابل العامل الواحد من رأس المال فمن المتوقع أن يحدث بعض الانخفاض في الأجور .

٥ـ لو نظر المرء الى نصيب العمال من الناتج المحلي الاجمالي في العقدين الأخيرين ، لوجد أن النصيب الذي يحصل عليه العمال ظل ثابتاً تقريباً . الا أن حصة الأجور قد هبطت بصورة ملحوظة (٥٪) ، بينما ارتفعت حصة المعاشات التقاعدية بشكل واضح . وبينما ترتبط برامج المعاشات التقاعدية الممولة تمويلاً كاملاً بالأجور لكونها ، أي الأجور ، تنقل من الحاضر الى المستقبل ، الا أن جزءاً من برامج المعاشات التقاعدية الممولة بالكامل أو برامج الرعاية الصحية التي تذهب منافعها الى المتقاعدين في الوقت الراهن (الحالة الاعتيادية) يمثل ، في الحقيقة ، تحويلات يدفعها المستخدمون في الوقت الراهن الى الذين تقاعدوا بالفعل . وما يبدو في الاحصاءات كمنافع اضافية ليس سوى دفعات رعاية اجتماعية خاصة من الشباب الى الشيوخ .

نظرة الى الأمام

لما كانت أجور ذوي المهارات المتوسطة في بلدان صناعية متقدمة عديدة هي أعلى ، في الوقت الراهن ، من مثيلاتها في الولايات المتحدة ، فان معظم عامل تساوي الأسعار الآتي من بلدان العالم الأول بات الآن خلف الولايات المتحدة . أما في الأمام فيكمن الاندماج أو التكامل ما بين العالم الثاني والعالم الأول ، وهناك أيضاً عالم ثالث مختلف جداً . ان البلدان الشيوعية لم تسيّر اقتصادات متمدنة فعالة لكنها أقامت أنظمة تعليم ممتازة . فقد كان الاتحاد السوفييتي مجتمع علم عالٍ فيه من المهندسين والعلماء ما يزيد عما كان في الولايات المتحدة وغيرها . والصين قادرة على أن تولّد وبسرعة مئات الملايين من العمال متوسطي المهارة . ان نهاية الشيوعية ونجاح النمور الصغيرة عند حافة المحيط الهادئ أدّى بالعالم الثالث الى التخلي عن سياسة إحلال الوارد كسبيل للتطور الاقتصادي وتحول الى التوجه نحو التصدير . ومقابل عشرات الملايين الذين تبنوا سياسة التوجه نحو التصدير وساروا فيها (سنغافورة ، هونغ كونغ ، تايوان ، كوريا الجنوبية) ترغب اليوم بلدان من العالم الثالث تضم بلايين السكان (أندونيسيا ، الهند ، الباكستان ، المكسيك) في التحول الى هذه السياسة . ونتيجة لهذا ، فان الصادرات من

بلدان العالم الثالث ذات الأجور الواطئة قابلة لأن تغدو أكبر بكثير في السنوات القادمة . ومهما اعتقد المرء بشأن نسبة الانخفاضات والارتفاعات في قوس قزح الأجور التي يمكن إلقاء اللوم بشأنها على عامل تساوي السعر في الماضي ، فان هذه النسبة ستأخذ بالتنامي في المستقبل .

خلال السبعينات والثمانينات كانت انتاجية العمال ذوي الياقات الزرقاء (عمال الانتاج) المتصاعدة تقوم في العادة على أساس تكنولوجيات المعلومات كالروبوتات ، وقد قللت الواردات المتنامية بسرعة في مجال الصناعات ذات المهارة المتوسطة من الحاجة الى عمال المصنع . بالمقابل فإن عمالة ذوي الياقات البيض تضخمت على الرغم من الاستخدام الواسع لتكنولوجيات المعلومات في مجالات معينة كالمحاسبة والمالية . ولكن مما يبعث على الغموض ان انتاجية ذوي الياقات البيض قد نمت ببطء فقط ، بل وانحدرت . أما في منتصف التسعينات فقد بدا واضحاً أن الشركات قد تعلمت كيف تستخدم تكنولوجيات المعلومات لتخفيض عدد فرص عمل ذوي الياقات البيض والادارة المتوسطة . وهذا ما تنشده عمليات تنحيف الشركات . ولما كانت أغلب الشركات الآن تشغل عمالاً من ذوي الياقات البيض أكثر من عمال الانتاج (بالنسبة الى الاقتصاد الوطني ككل هناك ثلاثة من الصنف الأول مقابل كل عامل من الصنف الثاني) بات على الشركات أن تعمل على رفع انتاجية العمال ذوي الياقات البيض اذا شاءت أن تكون أكثر كفاءة .

ان الضغوط التي تدفع الى تقليص العمالة تعمل بوضوح على زيادة توزيع الأجور وتبتلي المجموعات ذات الأجر الأعلى . الى أي حد يمكن تخفيض أجور هذه الجماعات ذات المستوى الأعلى يظل في حاجة الى النظر . ان الحدود هي سوسيولوجية . متى ترفع التكاليف فئة عنيدة غير متعاونة من القوة العاملة ، لاسيما من كوادر الادارة ، أكثر مما يمكن الانتفاع من تخفيضات الأجور ؟ .

لو أن أوربا تتحرك باتجاه مرونة الأجر كما تتحدث ، فلربما توجد بعض فرص العمل في ميدان الخدمات في نهاية التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين ، وهو ما خلقته الولايات المتحدة في السبعينات والثمانيات . لكن مرونة الأجر نفسها ستسمح لقوى عامل تساوي الأسعار والانتقال الى التكنولوجيات التي تتطلب المهارات الكثيفة بتخفيض الأجور الحقيقية ، واذّاك ستقترب نماذج الأجور والعمالة في أوربا وأمريكا من بعضها .

استنتاجات

ما كان بوسع الذين نظروا الى السطح الاقتصادي للأرض في السبعينات أن يميزوا طوبوغرافية عام ١٩٩٥ . لكن التغيرات في توزيع القدرة الشرائية في ربع القرن القادم سيكون أكثر إثارة . ان نهاية الشيوعية (اللوحة الاقتصادية الأولى) تدفع في داخل العالم الرأسمالي القديم بتقديم عرض واسع من العمل الرخيص المتعلم جيداً من العالم الثاني الى العالم الرأسمالي القديم ، وبصورة غير مباشرة بتدمير الايمان بسياسة احلال الوارد والاشتراكية المظهرية ، خالقة عرضاً هائلاً من عمالة العالم الثالث غير الماهرة وواطئة الأجر جداً . أما الهجرة (اللوحة الاقتصادية الثالثة) فانها تدفع مباشرة بعدد غفير من العمال غير المهرة ولكن ممن يتصفون بالفطنة والحيوية الى العالم الأول . أما التكنولوجيات الجديدة (اللوحة الاقتصادية الثانية) فانها تخلق انتقالاً في استخدام المهارة في تقنيات الانتاج في كل من المعمل والمكتب . وما هو ضروري لموازنة هذه العوامل (استثمارات جسيمة للمهارة) يواجه مقاومة من جانب المسنين (اللوحة الاقتصادية الثالثة) . ان الاقتصاد العالمي (اللوحة الاقتصادية الرابعة) يقحم عامل تساوي السعر في معادلة الأجر الرأسمالي ويضغط على الأجور باتجاه تخفيضها . ومن دون قوة سائدة (اللوحة الاقتصادية الخامسة) لا توجد قاطرة اقتصادية للقطار الاقتصادي العالمي ، ويتباطأ النمو وتُخلق ذريعة لخفض الأجور وتشعب مستوياتها .



الفصل التاسع

التضخم: بركان هامد

في السبعينات والثمانيات غدت الحرب ضد التضخم الشغل الشاغل للعالم الصناعي . وقد جُربت السيطرة على الأجور والأسعار في عدد من البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة . ولكن بدا من خلال التجربة أن من المستحيل السيطرة على التضخم دون سياسة تعمد الى خلق بيئة لإبطاء النمو ورفع البطالة . لكن هذه الحرب فشلت في السيطرة على هذا التضخم والذي حدث أن العوامل التي أوجدت التضخم في السبعينات والثمانينات قد اختفت ليس غير ، وان تغيرات بنيوية قد حدثت جعلت اقتصادات التسعينات أكثر مقاومة للتضخم من تلك التي حدثت في السبعينات والثمانيات ـ تماماً مثلما كانت اقتصادات الستينات أكثر مقاومة للتضخم من اقتصادات العقدين التاليين .

ولكن ، كما هو الشأن غالباً ، تتغير المعتقدات بأبطأ مما يجري في الواقع . لقد ذهب التضخم لكن الحرب عليه لاتزال تهيمن على سياسات البنك المركزي[1] . فمازالوا يعتقدون هناك أن المعدل الطبيعي للبطالة والذي يشرع فيه التضخم بالتسارع ـ عالٍ جداً بحيث يتوجب عليهم وعلى السلطات المالية والنقدية أن تضغط على الفرامل قبل أن تستطيع سوق العمل الملتزّة ، المضغوطة تماماً ، أن تدفع الأجور الى الارتفاع بفترة طويلة .

هذه المشكلة بدت واضحة تماماً في نشاطات مكتب الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (AFRB) ـ أي البنك المركزي ـ في عام ١٩٩٤ و١٩٩٥ . ففي مطلع عام ١٩٩٤ رأى المكتب الفيدرالي ان الاقتصاد مُعرّض للتضخم حتى ان انتعاشاً بطيئاً بالمقاييس التأريخية بعد ركود ١٩٩١-١٩٩٢ (٢,٤٪ نمو في عام ١٩٩٣ و٣,٥٪ في عام ١٩٩٤) طُرح وكأنه اقتصاد ساخن ، وبسبب هذا الاعتقاد رفع المكتب الفيدرالي نسبة الفوائد قصيرة الأجل سبع مرات خلال اثني عشر شهراً من أوائل ١٩٩٤ حتى أوائل ١٩٩٥[٢] .

ومع ذلك ، يعترف رئيس المكتب ، ألان گرينسيان ، في كل مرة أن المكتب لا يستطيع أن يشير حتى الى ذرة من التضخم في الأرقام الراهنة . ان المكتب لا يستطيع أن يشير الى تضخم ما لانعدام وجود مثل هذا التضخم . فلقد هبط المقياس الأوسع للتضخم ، الانكماش السعري الضمني (implicit price defltor) للناتج المحلي الاجمالي من ٢,٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٢,١٪ عام ١٩٩٤ . وفي الربع الثالث من عام ١٩٩٥ كان يجري بمعدل ٠,٦٪[٣] .

مع الهبوط الذي جرى في الركود السابق ، كان مؤشر سعر المنتج Producer`s price index للسلع الاستهلاكية النهائية في كانون الأول ١٩٩٤ دون ما كان عليه في نيسان ١٩٩٣ ، وتباطأت المعدلات السنوية للزيادة من ١,٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٠,٦٪ عام ١٩٩٤ . وفي عام ١٩٩٤ ارتفعت تكاليف العمل بأبطأ معدل لها منذ أن سُرع بتسجيل هذه المعدلات ، والمعدل النواة للتضخم Core rate inflation (معدل التضخم مطروحاً منه أسعار الطاقة المتطايرة والمواد الغذائية) كان في أوطأ معدلاته منذ عام ١٩٦٥ .

ولم يلاحظ تقرير الأويسد في نهاية ١٩٩٤ ان الولايات المتحدة ستواجه تضخماً عام ١٩٩٥[٤] . وفي الخارج ، بلغت أسعار الجملة في اليابان ، ثاني أكبر اقتصاد في العالم ،٨,٥٪ دون ما كانت عليه في عام ١٩٩٠ ، وكانت لاتزال تواصل هبوطها في منتصف ١٩٩٥[٥] .

رسمياً ، انخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (م أ م) من ٣٪ في عام ١٩٩٣ الى ٢,٦٪ عام ١٩٩٤ . لكن الرئيس گرينسبان ، في شهادته أمام الكونغرس قال ان م أ م بالغ في أرقام التضخم بـ ١,٥ نقطة بسبب أن هذا المؤشر يقلل من أهمية التحسينات النوعية في السلع (في الكومبيوتر على سبيل المثال ، ارتفع الانجاز بنسبة ٧٪ سنوياً فقط) ولأن المؤشر يعاني من ضعف التغطية ، ولا يعير اهتماماً للتحسينات النوعية في الخدمات[٦] . وواضح أن التضخم في ميدان الخدمات هو أقل بكثير مما هو مشار اليه في التقارير[٧] .

وقد قدرت لجنة حكومية رسمية هي لجنة بوسكين ، أن مؤشر أسعار المستهلك ينحرف الى الأعلى بنسبة ١٪ و٢,٤٪ ، وهذا يتألف من ٠,٢ الى ٠,٤ نقاط انحراف لأن المؤشرات الرسمية عجزت عن مجاراة المستهلكين في التحول الى المنتجات الأرخص ؛ ٠,٢ الى ٠,٦ نقاط انحراف لأن المؤشر يقلل من أهمية التحسينات النوعية ؛ ٠,٢ الى ٠,٧ من نقاط انحراف لأن المؤشر يتخلف عن ادخال المنتجات الجديدة ، وصيغة انحراف من ٠,٣ الى

٤,٠ نظراً الى سوء استخدام المنتجات التي تدخل المؤشر بأسعار منخفضة مؤقتاً[٨] .

واذا ما شاء المرء أن يزعم بأن القطاعات التي يصعب فيها قياس التحسينات النوعية ، تتحسن في الواقع بالوتيرة نفسها التي تتحسن فيها نوعيات القطاعات التي يسهل قياسها (ومن الصعب أن يعتقد المرء لماذا ينبغي أن تكون قطاعات أسوأ تنفيذاً من الأساس) حينئذ سيكون التضخم برغم ما يشوب حسابه من إفراط ، قريباً من ٣٪[٩] .

زد على هذا ، فان التضخم في الرعاية الصحية لا يمكن السيطرة عليه بمعدلات فائدة أعلى وبالنمو البطيء . فلمعرفة ما يجري في ذلك القسم الذي هو قابل للسيطرة ضمناً بمعدلات فائدة عالية ، فان نسب التضخم في الرعاية الصحية ينبغي أن تُطرح من المجاميع . ولأن الرعاية الصحية تؤلف ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وان أسعار الرعاية الصحية ترتفع بنسبة ٥٪ سنوياً ، حينئذ يمكن رياضياً ، ارجاع نسبة ٧٥, ٠٪ اضافية من التضخم (ما يقارب ثلث مجموع التضخم لعام ١٩٩٤) الى الرعاية الصحية[١٠] . وفي الحقيقة يمكن تلمس أكثر من هذا في الرعاية الصحية ، لأن بعض التضخم في مجال الرعاية الصحية قد دخل في بنية مؤشرات السعر لأكثر من مرة . فعلى سبيل المثال ، لو عمدت بعض الولايات الى رفع ضريبة المبيعات لتغطية نفقات برامج الرعاية الصحية ، فان التضخم في مجال الصحة يظهر مرة كزيادة في تكاليف الرعاية الصحية ، ومرة أخرى كزيادة في ضريبة المبيعات في مؤشرات سعر المستهلك .

ولو وضعت جميع هذه العوامل معاً ، فان النسبة الفعلية للتضخم خارج قطاع الرعاية الصحية كان منخفضاً جداً ولا شك ، بل وربما كان سلبياً طوال الفترة التي كان آلان گرينسبان قلقاً فيها من التضخم . ان گرينسبان لا يستطيع أن يرى أي تضخم في المؤشرات لانعدام وجود التضخم من الأساس .

كذلك لم تكن هنالك توقعات تضخمية خاصة (Private) في بداية عام ١٩٩٤ . فلم تتحدث أية مصلحة خاصة للتنبؤ الاقتصادي القياسي عن تسارع في التضخم . ان الزيادة غير المتوقعة في نسب الفائدة لعام ١٩٩٤ قد فرضت خسارة مئات الملايين من الدولارات على أكثر المستثمرين تطوراً (جورج سوروس وستي بانك) الذين كانوا يراهنون على أن معدلات الفائدة تلك إما أن تهبط أو ستظل ثابتة . فلو أنهم كانوا يعتقدون بأن تضخماً ما يلوح في الأفق لما راهنوا على الأمر بهذا الشكل .

نظرياً ، ليس هناك أي سبب لأن يؤثر التضخم تأثيراً عكسياً على النمو الرأسمالي . فالرأسماليون من الحصافة بما يقيهم من معاناة الوهم المالي . ان النتائج السلبية لا تظهر الا

عندما يرتفع التضخم ارتفاعاً كبيراً بحيث تغدو المضاربة وتجنب التضخم أكثر ربحية من الأنشطة الاعتيادية في الأعمال ، وتتطلب تضخماً مفرطاً Hyper Inflation قبل وقوعها . تشير التجربة ، ان ما من دليل على أن نسب التضخم المعتدلة تلحق الضرر بالنمو[١١] . فقد أشارت دراسة أجراها بنك انكلترا تناولت خبرة أكثر من مئة بلد طوال ثلاثين عاماً الى أنها لم تجد أية تأثيرات سلبية على نمو البلدان التي عانت من تضخم قلت نسبته عن ١٠٪ سنوياً ، وان تأثيرات بسيطة جداً فقط حدثت في تلك البلدان التي زادت فيها نسب التضخم عن ١٠٪ سنوياً[١٢] .

يمكن هنا أن تُثار مسألة أخرى وهي أن الرأسمالية تعمل بشكل أفضل في وضع يبلغ التضخم فيه نسبة ٢٪ سنوياً . وكل شيء دون ذلك يبدأ في خلق المتاعب . فلو واصلت الأسعار هبوطها فخير للمرء أن يدس نقوده في حشية فراشة كما تقول الأمثال . ولكي تحفز الناس على مخاطرة الاقراض يتطلب وضع نسبة فائدة موجبة للنقد بمقدار ٢٪ أو ٣٪ . وفي النتيجة ستكون نسب الفائدة الحقيقية عالية اذا كان التضخم سلبياً . في عام ١٩٣٣ بلغت نسبة الفائدة الحقيقية ١٣٪ لأن الأسعار كانت لاتزال تواصل الهبوط . ولا يمكن لنسبة الفائدة الحقيقية أن تكون منخفضة جداً اذا لم تكن هنالك نسبة متواضعة من التضخم ، ومن دون نسب فائدة حقيقية منخفضة لا يمكن للاستثمار أن يرتفع .

في اقتصاد فعال ثمة حاجة الى شيء من الانخفاض في الأجور الحقيقية لإغراء العمال على الانتقال من الصناعات الآفلة الى الصناعات المشرقة . إن التخفيضات في الأجور الحقيقية صعبة جداً ومثيرة للاضطراب اذا ما اتخذت شكل أجور نقدية أوطأ . فالعمال يتمردون . لكن تخفيضات الأجور الحقيقية تغدو أسهل بكثير اذا ما كان صاحب العمل يدفع مجرد زيادات في الأجر تقل عن معدلات التضخم[١٣] . وحينئذ تثير التخفيضات الفعلية اللوم ضد شيء غير محدد بدلاً من أن يتوجه اللوم لصاحب العمل .

والشيء ذاته يصح على الأسعار . في أي اقتصاد ، من الضروري دائماً تغيير الأسعار النسبية . ان التضخم لن يكون منخفضاً جداً الا اذا عانى كثير من القطاعات هبوطاً في الأسعار النقدية . لكن الرأسمالية لا تعمل جيداً مع الهبوط في الأسعار النقدية . ففي انخفاض الأسعار هناك ما يحفز على التلكؤ . لماذا تشتري أو تستثمر حين يكون كل شيء أرخص غداً ؟ في عالم الركود يهبط الضغط للتحرك بحدة . لكن الحركة هي التي تخلق النمو الاقتصادي . لذلك فالصفر ليس هو الهدف التضخمي السليم في المجتمعات الرأسمالية المعنية بالنمو .

حين شرع المكتب الفيدرالي برفع نسب الفائدة في أوائل ١٩٩٤ قيل يومها أن الغرض من رفعها الآن هو ايقاف التضخم بعد سنة أو سنة ونصف لأن الزمن يتخلف في النظام الاقتصادي . لقد تسارع النمو في الواقع من ٣,١٪ في عام ١٩٩٣ الى ٤,١٪ في عام ١٩٩٤ وكان قريباً جداً مما كان يُتوقع في بداية العام . وفي نهاية العام لم يتباطأ الاقتصاد كما لم تكن علائم التضخم أكثر وضوحاً مما كانت عليه قبل اثني عشر شهراً . وفي أيلول بدا جلياً أن تضخم عام ١٩٩٤ سيكون أقل من المعدلات الواطئة التي جرى التنبؤ بها في بداية العام[١٤] . وكانت صحافة الأعمال تعلن أن «عربدة» التضخم قد «جرى التخلص منها ـ وربما الى الأبد ، ولكن من المؤكد للمستقبل المنظور»[١٥] . كذلك لم يتسارع التضخم في عام ١٩٩٥ رغم أن السياسات النقدية لم تحقق التباطؤ المتوقع في نمو الاقتصاد حتى النصف الثاني من ذلك العام .

كان مكتب الاحتياط الفيدرالي يطارد أشباحاً . كان التضخم جثة هامدة لكن المكتب الفيدرالي لم يكن راغباً في الاقرار بذلك .

بينما كانت السبعينات والثمانينات عقدي تضخم ، فان التسعينات وما يتلوها من عقود ستكون مغايرة جداً . لقد مات التضخم مع تحطم قيَم الموجودات الذي بدأ في منتصف الثمانينات والذي اقترن بانهيار صناعة الادخار والتسليف الأمريكية . وتلا هذا انهيار قيم الاملاك الذي شمل العالم . بعد عقد من هذا كانت أسعار الشراء والريوع دون قممها السابقة بكثير . وأعقب تحطم سوق الأسهم في تايوان انهيار مماثل في سوق الأسهم اليابانية .

بينما كانت معدلات الانتفاع من طاقة الانتاج ترتفع في الولايات المتحدة خلال ١٩٩٤ كانت البطالة العالمية ومعدلات الانتفاع من طاقة الانتاج في الاقتصاد العالمي هي موضع الاهتمام والحساب وليست المعدلات الأمريكية . في عام ١٩٩٤ كان العالم تتقاذفه أمواج طاقة الانتاج المفرطة . كانت بلدان العالم الأخرى تدخل انتعاشاً بطيئاً بعد أن عانت من الركود السابق ـ في نهاية ١٩٩٤ كان النمو الياباني سلبياً بشكل حاد والنمو الأوربي قد حقق نمواً هامشياً وحسب .

ومثلما رأينا بالتفصيل في الفصل السابق ان معدلات البطالة ارتفعت الى مستويات لم تُشاهد من قبل منذ الكساد العظيم في الثلاثينات ، وما كان النقص في الأيدي العاملة ليدفع بالأجور الى الارتفاع لسنين طويلة قادمة .

إن مقاييس الطاقة الانتاجية وبالتالي الانتفاع الأقصى منها كانت عتيقة هي الأخرى .

فهي لا تعكس الفيض في خلق الموارد Outsourcing . ويعني هذا المصطلح أن الشركات تزيد بصورة فعّالة طاقاتها الانتاجية دون أن توظف أموالاً لزيادة طاقتها . لكن الزيادات في طاقة مجهزيها تظل دون قياس لأن مؤشرات الطاقة الانتاجية تفترض أن شيئاً لم يتغير في نسب القيمة المضافة التي أسهم بها المجهزون المتمّمون وصانعو المعدات الأصليين (OEMs) Original equipment manufacturers(١٦١) .

كذلك جعلت الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والكومبيوتر في الامكان الحصول على مزيد المخرجات من الرأسمال ذاته وبأناس أقل . وهذا بعض ما ينشده تنحيف الشركات ، ومع ذلك فالتنحيف لا ينعكس في المؤشرات الرسمية للطاقة الانتاجية .

كذلك لا يبدو أن المكتب الفيدرالي قد فهم أن بعض التغيرات البنيوية المهمة قد حدثت وجعلت من المحال أن ينهض التضخم من قبره . ان اضافة العالم الشيوعي الى العالم الرأسمالي والانهيار الفعلي للاحتكار النفطي (الأوبك) في أعقاب حرب الخليج يعنيان أن تكرار صدمات الطاقة والغذاء والمواد الخام لأيام السبعينات بات مستحيلاً في التسعينات . ان أسعار النفط هي في واقع الحال أدنى مما كانت عليه حين حدثت صدمة نفط الأوبك الأولى في أوائل السبعينات ، مع أن استكشاف وتصدير النفط من الاتحاد السوفييتي القديم لمّا يبدأ بعد ، والعراق لم يسمح له بالعودة الى أسواق النفط العالمية .

ان الانخفاضات في الأجور الحقيقية التي بدأت في الولايات المتحدة تنتشر الآن في بلدان العالم الصناعي الأخرى . ويتواصل تنحيف الشركات الكبيرة ذات الأجور العالية والمنافع الاضافية الجيدة بوتيرة غير معهودة من قبل . ومهما سيحدث ، فالتخفيضات في الأجور ستتسارع ، وسينضم العالم الثاني وبقية العالم الثالث الى تلك الأجزاء الصغيرة من العالم الثالث التي تحولت الى سياسة التوجه نحو التصدير في الثمانينات . ولا ينتظر من هؤلاء المنتجين ذوي الكلف الواطئة سوى التسريع بخفض الأسعار والضغط على الأجور . في عام ١٩٩٤ هبطت كلفة وحدة العمل بنسبة ٢,٩٪ في ميدان التصنيع ، ولم ترتفع الا بمقدار ٠,٩٪ في الأعمال غير الزراعية(١٧) .

في الوقت ذاته تنمو الانتاجية بأعلى معدلاتها منذ السبعينات . في أغلب أعوام السبعينات والثمانينات كانت انتاجية الخدمات آخذة بالهبوط ، لكنها ترتفع الآن(١٨) . بيد أن الخدمات ليست مقبلة على تزويد ضغط تضخمي ضمني كما فعلت من قبل . الأجور تهبط والانتاجية تعلو ، تلكم ببساطة ليست هي وصفة التضخم .

في جميع أنحاء أمريكا تصوغ الشركات الكبيرة اتفاقات تجهيز جديدة مثل تلك التي طُبّقت لدى شركة كرايسلر . فلقد خُفّضَ عدد المجهزين بشكل مثير ، وضُمن لهم مبيعات أكبر بكثير ، ويشارك صانعو المعدات الأصليين OEMs المجهزين في معلوماتهم وخبراتهم بشأن التصميم والأخيرون يتعهدون بدورهم باجراء تخفيضات سنوية في أسعار الأدوات المكوّنة components التي يجهزون صانعي المعدات الأصليين بها ، وهؤلاء بدورهم يحوّلون بعضاً من هذه التخفيضات الى زبائنهم من أجل أن يوسعوا حصتهم في السوق .

ان العالم يعود أساساً الى الأوضاع التي كانت قائمة في الستينات مع اقتصادات أقل تعرضاً للتضخم[١٩] . كانت المرونة في العرض عالية آنذاك بفضل الانتعاش من أوضاع الحرب العالمية الثانية ، والتكامل الاقتصادي الذي فرضته الحرب الباردة ، أما الآن فان المرونة في العرض عالية أيضاً ولكن بسبب تكامل العالم الثاني مع العالم الأول ، وقرار أغلب بلدان العالم الثالث باستبدال سياسة احلال الوارد بسياسة النمو الذي يتجه الى التصدير .

ومنذ الحرب الثانية أبقت الشركات الأمريكية ثبات الأسعار بصورة نموذجية ، بل حتى رفعتها فيما كانت توزع ثمار الانتاجية الأعلى في صورة أجور أعلى أو أرباح أعلى . ولكن مع ضغط المنافسة الدولية كان هذا النظام يتآكل بسرعة . في التسعينات يبدو كثير من مكاسب الانتاجية هذه في صورة هبوط في الأسعار والقليل منها يتخذ شكل ارتفاع في الأجور .

واذ بات معروفاً أن الحكومات قد فقدت قدرتها على تقصير فترات الركود تغيرت التوقعات كذلك تغيراً جذرياً . أصبح المنتجون يعرفون أنهم لا يستطيعون الابقاءعلى الأسعار ثابتة في وقت ينتظرون فيه انتعاشاً سريعاً من دورات الركود . لقد ظهر في أوائل التسعينات أن ما من حكومة ستسارع الى المغامرة بمجموعة كبيرة من الاجراءات المالية والنقدية من أجل تحفيز الطلب خلال فترات الركود . وبدلاً من ذلك سيُسمح للركود بمواصلة مسيرته وتظل الحكومات في انتظار الانتعاش . أما اذا كانت دورات الركود أطول وأكثر حدة فان شركات الأعمال ستلجأ الى تخفيض الأسعار اذا ما رغبت في تخطي هذه الدورات .

لا وجود للأشباح في العليّة (السقيفة) . فالتضخم ليس موشكاً على النهوض من قبره .

ان المكتب الفيدرالي برفعه نسب الفائدة في عام ١٩٩٤ قد أجهز على الانتعاش الأمريكي الضعيف والذي كان على وشك أن يشمل كثيراً من الأمريكيين ، وأبطأ انتعاشاً لا يشاهد الا بصعوبة في أنحاء العالم الصناعي الأخرى . فبعد شهرين ونصف فقط من شروع المكتب الفيدرالي في تحقيق سياسته هذه ، ارتفعت نسب الفائدة على أذونات الخزينة لثلاثين عاماً بـ ١,١٪ والفائدة على الرهنيات الثابتة لثلاثين عاماً بـ ١,٣٪ . لم تتضخم هذه

النسب لأنه كانت هناك تعديلات مفاجئة نحو الأعلى في توقعات تضخمية لثلاثين عاماً . لقد عكست هذه الأرقام عدم الاستقرار وبالتالي المخاطرة بالمكافآت التي لابد وأن يطالب بها المستثمرون لحماية أنفسهم من مكتب فيدرالي للاحتياطات ميال الى رؤية أشباح التضخم حيث لا توجد .

في المعركة ضد التضخم يوصف رجال البنوك المركزية عادة بأنهم اللاعبون الاقتصاديون الأكثر أهمية في اللعبة . وبدون هذه اللعبة فانهم يديرون مؤسسات لا أهمية لها حقاً . من الخير أن يتذكر المرء أنه حين كانت الولايات المتحدة تغوص في عامي ١٩٣١ و١٩٣٢ في الكساد العظيم ، كان المستشارون الاقتصاديون أمثال وزير المالية اندرو ميلون يجادلون بأن لا شيء يمكن فعله دون المخاطرة بنشوب تضخم - رغم أن الأسعار كانت قد هبطت بمقدار ٢٣٪ فيما بين ١٩٢٩ و١٩٣٢ وانها كانت لتنخفض بنسبة ٤٪ أخرى في عام ١٩٣٣[٢٠] . كان الخوف من التضخم يستخدم كهراوة لايقاف الأنشطة التي كان يتوقع أن تُتخذ . ان البنوك المركزية ميّالة الى رؤية الأشباح التضخمية لأنها تُحب أن توصف بمروضة أشباح ، بينما لا يوجد مَنْ لحقه الأذى من الأشباح في حياته الواقعية ، وغالباً ما يتسبب مروضو الأشباح بخراب البشر .

ولأن النمو لم يتباطأ في الواقع في السنة التي كان يرفع فيها آلان گرينسبان نسب الفائدة ، كان يثار تساؤل : لماذا القلق ؟ إذن يمكن رفعها . كان الجواب بالطبع ، ان نسب الفائدة الأعلى غالباً ما تعمل مثل فرامل السيارة المبللة . السائق يضغط على الفرامل دون أن يحدث شيء في البداية ، ولهذا يعود ليضغط ثانية وبقوة ، وفجأة تمسك الفرامل وتقذف بالسيارة الى جانب الطريق . وهذا ما حدث بالضبط في الربع الثاني من عام ١٩٩٥ ، اذ توقف النمو بشكل جدي .

واذا كان النمو غير التضخمي الأقصى للاقتصاد يجري بنسبة ٢,٥٪ (الهدف المعلن للمكتب الفيدرالي) ، فان اليد العاملة الفائضة ستضغط باتجاه خفض الأجور ، بل حتى اذا كان أصحاب الصناعات الذين يتعيّن عليهم أن يدفعوا هذه الأجور يعتقدون بأن نمواً بنسبة ٣,٥٪ يمكن أن يتحقق دون تضخم[٢١] .

ان مجتمعاتنا تتحمّل بطالة عالية طالما كانت أقليّة فقط هي التي تعاني من هذه البطالة . ان أغلب الذين يثيرون القلاقل يعرفون أنهم لن يتأثروا . سياسياً ، التضخم العالي هو أكثر إقلاقاً للموظفين في الدوائر أو الذين يبحثون عن وظيفة ، لأنه يخفض من دخل كل واحد . بوسع الاقتصاديين أن يوضحوا أن كل زيادة في السعر ترفع من دخل أحد ما ، وأن

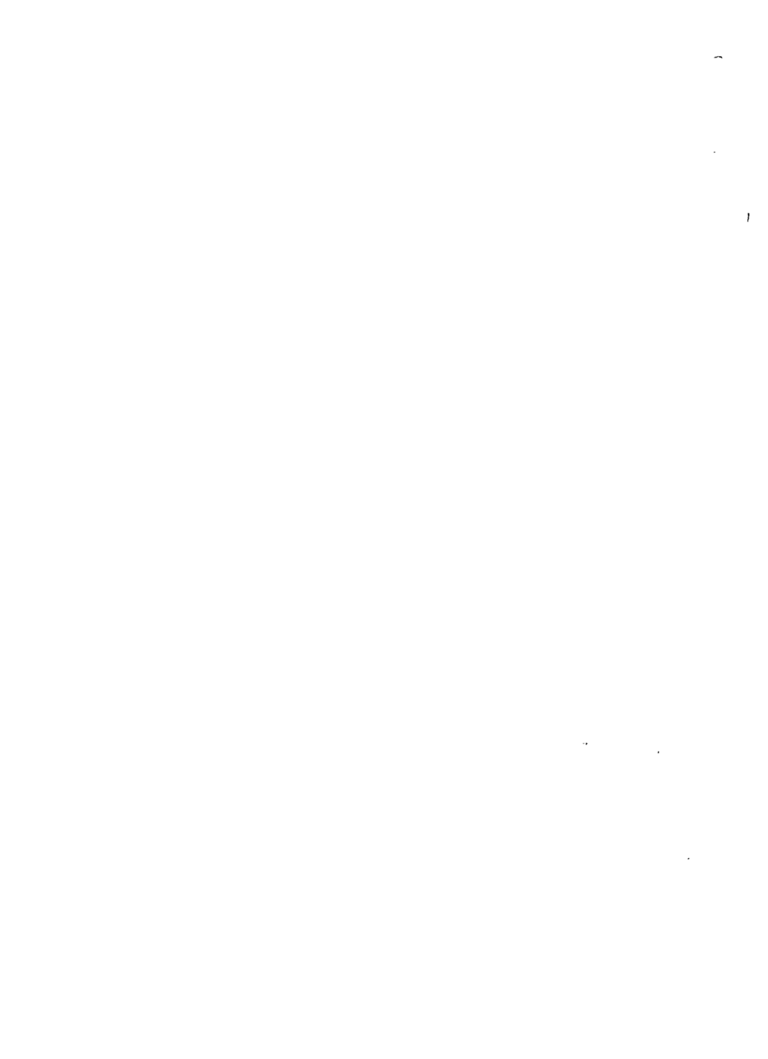
الموازنة بين المكاسب والخسائر تشير الى أن قلائل جداً هم الذين يخسرون شيئاً من دخولهم الحقيقية طالما كان التضخم لا يزيد عن ١٠٪ سنوياً . لكن هذا التحليل غير ذي صلة بالموضوع ، وللناخب لا يبدو أنه صحيح . انه جدير بأن يحصل على زيادة في الأجر ، لكنه خُدع بزيادات في الأسعار .

ان البطالة العالية الضرورية لمحاربة التضخم أحد العوامل التي تدفع بالأجور الحقيقية للأغلبية الساحقة من الأمريكيين الى الهبوط . غير أن عوامل أخرى تعتّم على هذه الحقيقة حتى ليبدو أن لا علاقة مباشرة بينهما وانها ، أي البطالة ، ليست هي السبب . ان القوة السياسية تميل الى جانب مَنْ يعلن الحرب المقدسة على التضخم . ومع ذلك ، فان الذين يفعلون هذا انما يدافعون بصورة غير مباشرة عن هبوط الأجور لأغلب الأمريكيين .

لقد أمسى البركان التضخمي للسبعينات والثمانينات هامداً . لكن الذكريات التي تولّدت عن انفجاراته لاتزال حية في الأذهان . وبالتالي ، فالشركات اذ تضع خططها للعمل يلزمها أن تخطط في الوقت ذاته لعالم يخلو من التضخم ، ومع ذلك ستكون هناك فترات من الركود المتعمّد مصمّمة لمكافحة تضخمات متخيلة .

وسيواصل العمال العيش في عالم تتحدث فيه الحكومات عن الحاجة الى استعادة نمو الأجور الحقيقية بينما هي تعمد الى خلق فائض من العمال يضغط باتجاه خفض الأجور[٢٢] . وفي النتيجة ، ما من أحد سيعير الانتباه الى ما تتحدث عنه هذه الحكومات حول استعادة اقتصاد ذي أجور عالية مع تنامي الدخول الحقيقية . الأجور ترتفع حين يكون هناك عجز في اليد العاملة ، وليس العكس .

رسمياً ، تتمسك البنوك المركزية دائماً بنظرتها القائلة بأنها اذا استطاعت أن تحول دون نشوب التضخم لفترة طويلة فانها تكسب «مصداقية» مضادة للتضخم في الأسواق المالية ويستأنف النمو السريع غير التضخمي مسيرته . لكن شيئاً من هذا لا يحدث ، فاذا كان البنك المركزي الألماني (بندسبانك) لم يحصل الى الآن على هذه «المصداقية» كمكافح ضد التضخم ، فان أي بنك مركزي آخر لن يحصل على هذا المركز الخرافي . فألمانيا الغربية رغم ما توصف به كدولة معادية للتضخم لم تحقق سوى معدل نمو بطيء جداً ، ٢,٣٪ سنوياً من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٤ ، ولم تستعد النمو السريع اطلاقاً[٢٣] .



الفصل العاشر

اليابان: خط الصدع الرئيسي عبر التجارة العالمية وحافة المحيط الهادئ

يسود التجارة العالمية خط صدع (شق ، فلق...) يتمثل بالفائض التجاري الياباني من جانب والعجز التجاري الأمريكي من الجانب الآخر . وكما هو شأن خطوط الصدع فان هذا الخط معروف منذ زمن بعيد ـ وُجد منذ أكثر من عقدين . فالعجز الأمريكي في الحسابات الجارية (١٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٤) يعكسان أساساً أحدهما الآخر . ولا وجود لأحدهما دون الآخر . والحديث عن احدهما يعني الحديث عن الآخر .

والفائض أو العجز الثنائي المباشر بين اليابان والولايات المتحدة (٦٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤) هو رمز لهذه المشكلة وليس المشكلة ذاتها . فالولايات المتحدة تستطيع أن تمول عجزاً تجارياً كبيراً مع اليابان وذلك بايجاد فوائض تجارية كبيرة مساوية مع بلدان العالم الأخرى اذا كانت هذه البلدان تستطيع أن تحقق بدورها فوائض تجارية مع اليابان بحيث تستطيع أن تسدد عجوزها التجارية مع أمريكا مما توفره من فوائض تجارية مع اليابان . المشكلة هي أن ما من أحد عدا بعض منتجي المواد الخام (أو أولئك الذين يقيّدون الاستيرادات من اليابان) والفائض الياباني في الحسابات الجارية و١٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٤) ، يحقق فوائض تجارية مع اليابان . وما عدا هذه البلدان التي نشير اليها فان الجميع يتاجر مع اليابان بعجز كبير يسدده مما يجمعه من فوائض مالية كبيرة من الولايات المتحدة .

ويصح هذا بوجه خاص على بلدان حافة المحيط الهادئ . في عام ١٩٩٣ بلغ العجز التجاري لهذه البلدان مع اليابان ٥٧ مليار دولار ، وكان هذا أكبر حتى من العجز التجاري الأمريكي مع اليابان والذي بلغ في ذلك العام ٥٠ مليار دولار[1] . ولو لم يكن لحافة المحيط الهادئ فائض تجاري مع أمريكا ، لسارعت في الحال الى وقف استيراداتها من اليابان . والنموذج في هذا الشأن هو الصين (بما فيها هونغ كونغ) . في عام ١٩٩٣ بلغ العجز التجاري

الصيني مع اليابان ١٧ مليار دولار سددته من فائضها التجاري مع الولايات المتحدة البالغ ٢٠ مليار دولار(٢) .

تصوّر لو أن الولايات المتحدة قد أخذت بنصيحة بلدان العالم الأخرى ، ووازنت حساباتها التجارية . ومهما كان الأسلوب الذي تتبعه لهذا الغرض (دولار منخفض القيمة ، تجارة مدارة جيداً ، حوافز لرفع الادخارات) . لا يختفي العجز الأمريكي التجاري الا اذا قللت استيراداتها أو زادت صادراتها ، وليس هناك من سبيل آخر . فلو قللت استيراداتها فان صناعات بلدان العالم الأخرى التي تبيع لأمريكا هذه السلع لابد وأن تتقلص ، واذا ما صدّرت أمريكا أكثر ، فصناعات بقية بلدان العالم التي تنافس الصادرات الأمريكية ستتقلص ولا شك .

إفرض أن نوعاً من الجمع بين صادرات أمريكية أكبر وواردات أمريكية أقل أدى الى توازن تجارة الولايات المتحدة . عند هذه النقطة ، وبمجرد عملية طرح رياضية ، لا بد أن تواجه بلدان العالم الأخرى عجزاً تجارياً اجمالياً يبلغ ١٣٠ مليار دولار مع اليابان اذا ما ظلت اليابان تحتفظ بفائضها التجاري البالغ ١٣٠ مليار دولار . حينئذ لابد لبلد ما أو لمجموعة بلدان أن تتحمل هذه الفائض الياباني في صورة عجز من جانبها . أي بلد ، أو أية مجموعة من بلدان العالم الأخرى قادراً أو قادرة على أن تموّل عجزاً كبيراً كهذا لأكثر من فترة قصيرة ؟ فاذا كان الجواب بالنفي ، وهو الواقع ، فان دول العالم هذه ستكف بسرعة عن شراء الصادرات اليابانية مثلما فعلت المكسيك حين توقفت عن شراء المنتجات الأمريكية في أعقاب أزمة الصرف الأجنبي التي تعرضت لها . اذ أنها لا تملك الأموال التي تمكنها من شراء البضائع اليابانية ، وتكون أيضاً قد خسرت سوق تصديرها الرئيسي ، أي الولايات المتحدة ، وحينئذ لا تعود تستحق الثقة . اما الحسابات التجارية اليابانية فستصل بسرعة الى التوازن بعد أن تختفي أسواقها التصديرية .

هناك خط بسيط في القعر . فمن دون عجز تجاري أمريكي لن يكون هناك فائض تجاري ياباني - ومهما كانت المنتجات اليابانية تنافسية ، فليس المهم الثمن الذي تشتريها به بلدان العالم الأخرى . لكن أي نمط للتجارة العالمية يقوم على العجز الأمريكي الدائم أو توقع فوائض يابانية ثابتة لن تكتب له الحياة حتى النهاية .

ما من بلد في العالم ، حتى لو كان كبيراً كالولايات المتحدة ، يمكنه أن يواصل عجزاً تجارياً الى الأبد . اذ لابد أن تُستدان الأموال لتسديد العجز . لكن الأموال التي يتعين اقتراضها تتطلب فوائد يجب دفعها أيضاً . فحتى لو كفّ العجز السنوي عن النمو ، فان ما

يدفع للفوائد ينمو حتى يغدو من السعة بحيث يتعذر تمويله . أما البديل عن الاقتراض فهو بيع الموجودات الأمريكية (أرض ، شركات ، عقارات...) الى الأجانب . لكن هذه محدودة أيضاً . في النهاية لا يعود ثمة ما يباع . عند نقطة ما ستكف أسواق المال العالمية عن إقراض الأمريكان (خطر التخلف عن دفع الديون وخطر التسديد بعملات ذات قيمة أقل هما ببساطة خطران عظيمان) . وستنفد الموجودات الأمريكية التي يرغب الأجانب في ابتياعها (فما تدرّه الموجودات المتبقية التي يمكن أن تُشترى قد لا يغطي تكاليف الفائدة المطلوبة وتعويض المشترين عن الخسارات المحتملة في الصرف الأجنبي التي تتعرض لها ممتلكاتهم) .

لتوضيح المسألة أكثر ، لنفترض أن صندوق معاشات ياباني يشتري ما قيمته ١٠٠ دولار من أذونات الحكومة الأمريكية حين يكون سعر الصرف ١٢٠ يناً للدولار الواحد . بعد عام وبسعر صرف لا يزيد عن ٨٠ يناً للدولار الواحد ، فان ما كلف صندوق المعاشات الياباني شراؤه ١٢ ألف ين سيعود عليه بثمانية آلاف ين فقط . وبهذا تكون الشركة قد خسرت ثلث استثماراتها .

في مرات عديدة أقرض اليابانيون الأموال (اشتروا سندات حكومية أمريكية وسندات خاصة) الضرورية لتمويل فائضهم التجاري (العجز التجاري الأمريكي) ، وفي مرات عديدة أيضاً اشتروا موجودات (أملاك هائلة في الثمانينات) ضرورية لتمويل العجز للولايات المتحدة (الفائض التجاري الياباني) ، ولكن يترتب عليهم أن يواصلوا باستمرار نقل الأموال الى داخل الولايات المتحدة اذا أريد للنموذج الراهن من التجارة الدولية البقاء . وفي اللحظة التي يتوقف اليابانيون عن استثمارات كهذه ، تتضخم قيمة الين وتهبط قيمة الدولار . وحتى الرأسماليون اليابانيون لا يستطيعون التورط الى الأبد في استثمارات كهذه يخسرون فيها أموالهم .

في الوقت الذي يحتل فيه الدولار موقعاً فريداً بصفته العملة الاحتياطية الفعالة في العالم ، وما تمتلكه أمريكا في الخارج من موجودات هائلة ، وثروتها العظيمة في الداخل (هناك موجودات أمريكية وفيرة تود البلدان الأخرى لو تشتريها) فان ذلك يعني أن أمريكا تستطيع أن تتاجر بعجز لفترة طويلة من الزمن ، حتى ولو كانت لا تستطيع أن تبطل القواعد الأساسية للجذب الاقتصادي . ما من أحد يستطيع الاستمرار بعجز تجاري الى الأبد . الولايات المتحدة واسعة جداً ، وهي تستطيع أن تقترض الكثير وتبيع الكثير قبل أن تفلس . ولكن في لحظة معينة ستكون الأسواق المالية أكثر صرامة معها تماماً مثلما كانت صارمة إزاء المكسيك .

ليست المسألة ما اذا كانت ستحدث هزة أرضية أم لا ، فهذه ستحدث... لكن المسألة المهمة هي متى تحدث ، وما اذا كانت ستُحدث صدمة قوية واحدة أو سلسلة من الصدمات الأصغر التي تحدث أضراراً أقل!

ولكن حين تتواصل الظروف لفترة طويلة من الزمن دون أن يحدث شيء ما ، يشرع الناس كبشر للاعتقاد أن بالمستطاع تحدي الجاذبية الاقتصادية الى الأبد . ويتصرف الناس حينئذ وكأن بوسع الولايات المتحدة أن تواصل عجزاً تجارياً الى الأبد ، وان النماذج التجارية التي نراها اليوم ستظل قائمة الى الأبد .

الرغبة ذاتها في تعطيل الذكاء ، والانكار ، أمكن مشاهدتها في السبعينات والثمانينات حين أوصلت سوق الأسهم اليابانية نسب سعر الأرباح الى أكثر من ١٠٠ . فمع ارتفاع كهذا أمكن الشركات اليابانية أن تصدر أسهماً ، وتقترض فعلاً بفائدة تقل عن ١٪ واستثمار ما اقترضته في سندات حكومية تدر ٣٪ . كل فرد يستطيع في عالم كهذا أن يحصل على مقادير غير محدودة من المال . مبدأياً ، هذه النسب من أسعار الأرباح اليابانية ما كان لها أن تستمر طويلاً طالما أن المال يُقترض ويعاد تسليفه بربح حتى تزيد نسب الاقتراض الخاصة نسب الاقتراض الحكومية (التسليف الخاص هو دائماً أكثر مخاطرة من التسليف العام لأن الشركات الخاصة لا يمكن أن تصدر المال الضروري لتسديد ديونها فيما تستطيع الحكومات ذلك) . غير أن سوق الأسهم ظل عالياً لمدة طويلة بحيث دفع الكثيرين الى الاعتقاد بأن اليابان مختلفة بلون من الألوان ، وأن القواعد التي تطبق في أي بلد آخر لا تنطبق عليها .

في البدء قال كثير من المراقبين أن القيم في السوق اليابانية قد داخلها الجنون ، الا أن هذه القيم استمرت طويلاً رغم أن أغلب هؤلاء المراقبين لم يغيروا أفكارهم الأساسية وشرعوا يبدون اشارات حمقاء حتى سكتوا في النهاية . فانبرى محللون آخرون ليقترحوا نظريات حول أسباب اختلاف اليابان وأن الارتفاع الكبير في سوق الأسهم هناك يمكن أن يستمر الى الأبد . كانوا يتذرعون بأن الأراضي لم تحسب بشكل سليم في بيان الميزانية اليابانية ، وان الأعراف اليابانية في المحاسبة مختلفة ، وان اليابانيين لم يرغبوا في جني الأموال من استثماراتهم... لكن كل هذا كان هراءً بالطبع . إذ ما كان لسوق الأسهم اليابانية أن تتحدى الجاذبية الاقتصادية الى الأبد ، وانتهت الى الدمار .

فلقد هبطت سوق الأسهم اليابانية من ٣٨٩١٦ في مؤشر نيكي Nikkei في كانون الأول ١٩٨٩ الى ١٤٣٠٩ في ٨ آب ١٩٩٢ ـ في الأوضاع الفعلية ، يزيد هذا الهبوط عن الهبوط في سوق الأسهم الأمريكي ما بين ١٩٢٩ و١٩٣٢[٢] . فحتى في بداية الكساد العظيم ، لم

يشاهد العالم مطلقاً خسائر بالجسامة التي حدثت في اليابان . فلو جمع المرء ما أصاب سوق الأسهم من دمار (فحتى بعد شيء من الانتعاش كانت الأسهم قد هبطت بنسبة ٦٣٪ في عام ١٩٩٥) مع الهبوط في أسعار الأراضي (هبطت أسعار الأراضي السكنية بنسبة ٣٣٪ والأراضي التجارية بنسبة ٨٥٪) والمساكن والعقارات التجارية والخسائر التي تلحق الموجودات الأجنبية حين تُقوّم بالين (الذي هبط الى ما دون ٥٠٪) فان الثروة الصافية للأسر اليابانية قد انخفضت لما يقارب ١٤ ألف مليار دولار[٤] . ان ٣٦٪ من الثروة الصافية للأسر اليابانية قد مُسحت بالفعل ، ولاتزال أسعار الممتلكات آخذة بالهبوط . ـ كانت أسعار الملكيات المحاذية للطرق تنخفض بنسبة ١٣٪ في السنة في منتصف عام ١٩٩٥ والأراضي التجارية في طوكيو بنسبة ٢٠٪[٥] . وهكذا ، وبعد كل شيء ، فرضت القواعد الطبيعية نفسها على اليابان .

ان المناقشات التي تدور حول العجز التجاري الأمريكي هي جواب على ما كان قد قيل من قبل حول سوق الأسهم اليابانية . في البدء كانت هناك تحذيرات من أن الأمر لا يمكن أن يستمر الى الأبد . لكننا بلغنا الآن نقطة كانت الولايات المتحدة قد عانت منذ عشرين عاماً ونيف من عجز تجاري كبير بات يرغب كل امرئ حياله في الايمان بالمستحيل . لقد صمت أولئك الذين قالوا بأن في وسع أمريكا أن تستمر على هذه الحال الى الأخير . وكما تنمو الأعشاب الضارة ، راحت النظريات تنبثق لتدلل أن الولايات المتحدة فريدة في بابها ـ لما كانت العملة الاحتياطية في العالم لا تُستلف الا بالدولار فليس هناك من خطر على أمريكا في المباراة ، كل فرد في العالم يرغب في عدد غير محدد من الموجودات الأمريكية ليضعها في حقيبته طالما كان الجميع يخطط للبقاء الى الأبد في اطار الدولار ولا يهمهم ماذا يحدث لثرواتهم المقوّمة بعملاتهم المحلية ، ولا أحد يعنيه ما اذا كان يخسر مالاً في الاستثمارات الأمريكية... الخ . ولكن ما من حجة من هذه تعكس الحقيقة الأساسية... جميعها هراء . اذ في نقطة معينة ستفقد الولايات المتحدة قدرتها على تمويل عجزها التجاري .

بيد أن ما من أحد يعلم ، أو يمكنه أن يعلم ، متى سيكون ذلك . ان الاقتصاديات جيدة تماماً حين يتعلق الأمر بتحديد أهمية القوى والضغوط الأساسية . لكنها رهيبة عند التوقيت . فالنظريات الاقتصادية لا تنطق بشيء حول التوقيت... النهاية ستحل ، وسيكون الوقت ساعتها قد فات كثيراً اذا ما نظرت الى ما كان يقوله أغلب الاقتصاديين في أوائل الثمانينات . لكن القول بأن الوقت قد فات أوانه لا يعني أن هذه النهاية ستحدث غداً ، المهم أن ما من شيء يمكنه أن يلغي حقيقة ان النهاية ستحل .

وحين تحل النهاية ، سيكون الألم الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان وبلدان العالم الأخرى ممضاً للغاية . ستكون بؤرة الزلزال الاقتصادي في الولايات المتحدة ، لكن موجات الصدمة ستكون على أشدها عند حافة المحيط الهادئ . ستسقط المستويات الأمريكية للمعيشة ، لأنها ستُحرم من استهلاك سلع تُصدر الى الولايات المتحدة الآن ، ويتعيّن عليها أن تشرع ادارة ميزان للمدفوعات يوفر فائضاً لدفع الفوائد وبعضاً من الديون التي راكمتها على نفسها (والبالغة الآن ترليون دولار) . وسيعمل الأمريكان أكثر (كل خفض في الاستيرادات بمقدار ٦٠ مليار دولار يؤدي الى ظهور مليون فرصة عمل في أمريكا)... مع كل هذا سيكونون في مستوىً معاشي أوطأ[٦] . ستسارع الشركات الأمريكية الى زيادة انتاجها من السلع التي يريدها الأمريكان (كالسيارات) ، لكنها ستحتاج الى مدخلات in-puts أكثر لانجاز ذات المخرجات outputs القديمة . وسيعتمد حجم التخفيضات في مستوى المعيشة على أنشطة مكتب الاحتياط الفيدرالي . فاذا ظل يواصل خطه في مكافحة التضخم ولا يسعى الى تخفيض البطالة ستزداد التخفيضات في مستويات المعيشة الأمريكية وستكون أكبر مما لو سمح للأمريكان العاطلين أو الذين يعملون عملاً جزئياً في الوقت الراهن ، في العودة الى عمل كامل .

أما في اليابان فستتقلص صناعات التصدير بشكل مثير ما لم تكن الحكومة اليابانية راغبة في دعم الصناعات التصديرية ، وسيُرمى بملايين العمال اليابانيين الى أحضان البطالة في الوقت الذي تُفلِس فيه الشركات . أما اذا دفع للشركات التصديرية ما يدعمها ، فانه يتعين على الذين يعملون في الصناعات المحلية أن يدفعوا مزيداً من الضرائب (وهذا ما سيخفض من مستوى معاشهم) من أجل أن يساعدوا في رفع مستوى معيشة العاملين في الصناعات التصديرية .

وستعجز بلدان العالم الأخرى عن دفع أثمان الواردات اليابانية ، ويتعين حينذاك خفض هذه الواردات بشكل حاد . وبمقدار ما يكون المنتجون المحليون في حاجة الى المكوّنات اليابانية في انتاجهم لأسواقهم المحلية ، فسيكونون عاجزين في حالة خفض الواردات اليابانية عن انتاج حتى ما يستطيعون بيعه في أسواقهم الداخلية... ولأنهم سيعجزون أيضاً عن البيع للولايات المتحدة ما يصدرونه للسوق الأمريكية الآن ، فسيتعين عليهم أن يقلصوا الانتاج بشكلٍ حاد .

وهبوط المبيعات لن يكون قاصراً على السوق الأمريكية ، وانما ستهبط في الأسواق الأخرى أيضاً ، لأن البلدان الأخرى تموّل ما تستورده من سلع بما تحصل عليه من أموال من

بيع سلعها للولايات المتحدة . ان كثيراً من الأقطار التي تعتقد أنها قد نوّعت قواعدها التصديرية لم تفعل ذلك أصلاً . لقد زادت كوريا الجنوبية من صادراتها الى الصين مقابل خفضها الصادرات الى الولايات المتحدة كجزء من سعيها لتنويع أسواقها . لكن الصين اذا فقدت فائضها التجاري مع الولايات المتحدة لا تعود قادرة على تسديد قيمة استيراداتها من كوريا الجنوبية ، وستكف عن هذه الاستيرادات... وهكذا فان قاعدة كوريا الجنوبية التصديرية لم تتنوع في الواقع .

وكلما استمر الوضع الراهن ، اتسعت في النهاية التعديلات البنيوية التي يتعيّن اتخاذها . فمع عجز تجاري بحدود ١٦٦ مليار دولار ، ودين دولي بمقدار ترليون دولار ، ومع افتراض نسبة فائدة بمقدار ١٠٪ يصبح ما ينبغي أن تقتطعه الولايات المتحدة من وارداتها حين تحل النهاية ما قيمته ٢٦٦ مليار دولار . حينئذ يصبح لزاماً على الأمريكان أن يحصلوا على ١٠٠ مليار دولار سنوياً بدلاً من استدانتها لتسديد الفوائد على ديونهم الدولية ، ولا يعودون قادرين على تمويل ما قيمته ١٦٦ مليار دولار من الواردات .

وفي اليابان ، كل خسارة ٦٠ مليار دولار من الصادرات تعني خسارة مليون فرصة عمل فيها . واذا ما اختفى فائضها التجاري الراهن البالغ ١٣٠ مليار دولار فذاك يعني فقدان مليوني فرصة عمل في الوقت الذي تعادل البلدان الأخرى ميزانها التجاري مع اليابان . اذاك يتعيّن على اليابان أن تزيد من عملها لموازنة حسابها التجاري . فلكي تدفع البلدان الأخرى الديون والاستثمارات التي وظفتها اليابان فيها يتعيّن عليها أن تحقق فوائض تجارية مع اليابان بعد أن لا تستطيع تسديد هذه الديون مما تحصل عليه من التصدير الى أمريكا . فاذا كان لليابان ٥٠٠ مليار دولار من الأصول الصافية في البلدان الأخرى (خارج الولايات المتحدة) فان هذه البلدان تحتاج الى ٥٠ مليار دولار فائض تجاري مع اليابان (مفترضاً نسبة فائدة بمقدار ١٠٪) من أجل أن تموّل دفعات الفائدة على ديونها ـ وهذا يعادل فقدان مليون فرصة عمل يابانية أخرى . وكلما كان وضع الموجودات ، الأصول ، اليابانية الصافية أكبر كانت خسائر فرص العمل اليابانية أكبر .

كلا البلدين ، أمريكا واليابان ، لديه محفزات قوية لوضع سياسات تكييفية قبل أن تُفرض عليه هذه التعديلات من جانب أسواق الأموال الدولية . ولا شك أن التغييرات التدريجية هي أقل ايلاماً من التغييرات المفاجئة . فبالنسبة الى الأمريكان ، اقتراض مقادير هائلة من المال التي يمكن أن تسدد بتخفيضات في مستويات معيشتهم مستقبلاً ، وبيع تراثهم الرأسمالي الى الأجانب ليس أقل ايلاماً ، بأية حال من الأحوال ،

للبلد مما هو للفرد . يتعين على الأمريكان أن ينفطموا من نمط حياة قائم على استدانة الأموال . أما بالنسبة الى اليابانيين ، فان التكيف التدريجي للحقائق بعيدة المدى للجذب الاقتصادي هو أسهل من الصدمة المفاجئة حين تضرب الجاذبية ضربتها في النهاية ، اذ ستجد الصناعات أن أسواقها الخارجية تتقلص ببطء بدلاً من أن تجد نفسها في يوم ما وهي تهوي من على جرفٍ عالٍ .

اقتصادياً ، طالما كانت اليابان راغبة في امتصاص الخسارات في موجوداتها التي تملكها في الخارج ، وطالما كانت راغبة في بيع الصادرات في الخارج بأقل من الأسعار التي تباع بها ذات المنتجات في داخل البلاد (لايزال المستهلك الياباني راغباً في دعم المستهلك الأجنبي) فليس هناك من ضغط اقتصادي يدفعها الى التحرك . والحق أن اليابان لن تتحرك .

كثيراً ما كيلت الوعود اليابانية بفتح الأسواق أمام المصدرين الأجانب ، والوعود باختفاء الفائض التجاري قريباً حتى لم تعد هذه الوعود تحظى بالتصديق . والنقاشات بشأن ما كانت الأسواق اليابانية مفتوحة أو مغلقة حقاً ، يمكن حسمها بسهولة . فهل ان المنتجات ذاتها تعرض للبيع في كلا السوقين بسعر واحد (يضاف اليه أو ينقص من تكاليف النقل) ؟ فاذا كان الجواب نفياً فمعناه ان السوق مغلقة لأن بعض الرأسماليين سيعمدون الى نقل بضائعهم من السوق الأرخص الى السوق الأغلى ثمناً حتى تصل الأسعار الى التوازن لضمان الأرباح المضمونة التي تتحقق اذا ما كانت الأسواق مفتوحة .

ولأن الأسعار الأمريكية هي (حتى بالنسبة للبضائع اليابانية) أوطأ بكثير من أسعار السلع ذاتها في اليابان ، فان السوق اليابانية مغلقة . ان سيارة تويوتا MR2 تباع في اليابان بسعر ٣٠٤٣٥ دولاراً ، بينما هي تباع في الولايات المتحدة بسعر ٢٤٠٠٠ دولاراً[٧] . وقد وجدت وزارة التجارة الأمريكية أن الأسعار اليابانية في أوائل التسعينات أعلى بالنسبة الى ثلثي البضائع الممسوحة . ووجدت وكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية أن فجوة الأسعار بين طوكيو ونيويورك كانت تواصل الاتساع في التسعينات[٨] . على العموم ، تشير مقارنة التكافؤ في القدرة الشرائية وأسعار الصرف التي يحددها السوق أن أسعار البضائع التي يمكن المتاجرة بها هي أغلى في اليابان بـ ٢,٣ الى ٢,٨ مرة عما هي في الولايات المتحدة .

ان أسواق اليابان غير مفتوحة ، ولكن ما من سبب ، في الوقت ذاته ، يدعو اليابان الى تغيير عاداتها وثقافتها وأساليبها التقليدية في الأعمال لارضاء المطالب الأمريكية . فالطريقة اليابانية في ادارة الأعمال تتلاءم ومجتمع مساواتي مغلق . أما الطريقة الأمريكية فتقود الى درجة كبيرة من اللامساواة . ولليابانيين كل الحق في رفضها ، كما لديهم الحق في الدفاع

عن طريقتهم . في الوقت ذاته ، ليست الولايات المتحدة ملزمة بالقبول بعجز تجاري كبير لمجرد أن الثقافة اليابانية تختلف .

اذا أخذنا بالاعتبار الأفق الزمني السياسي للمفاوضين التجاريين الأمريكيين (أربع سنوات في الغالب) قياساً الى الأفق الزمني المهني للمفاوضين التجاريين اليابانيين ، فان اليابانيين يمكنهم أن يكسبوا المفاوضات الثنائية دائماً بمجرد التماهل . وفي الختام ، فان الأمريكيين اذ يرغبون في ادعاء نصرٍ ما قبل الانتخابات التالية ، يقبلون بصيغة تسمح لهم بادعاء النصر في الوقت الذي يُترك فيه الفائض التجاري الياباني دون أن يمس بشيء[٩] . أما المفاوضون اليابانيون فيعودون الى طوكيو ليتبادلوا انخاب النصر بهدوء بعد ثلاثة أشهر وحين لا يعود أغلب الأمريكان يعير انتباهاً للتأكد من أن الرأي العام الياباني يعرف من هو «المنتصر» حقاً[١٠] .

هكذا كانت الحال بشأن النزاع حول السيارات عام ١٩٩٥ . اذ بادر الأمريكان الى شن حملة لفتح سوق السيارات الياباني مهددين بفرض تعريفة مقدارها ١٠٠٪ على سيارات الترف اليابانية المصدرة الى الولايات المتحدة اذا لم يشتر اليابانيون مزيداً من الأدوات الاحتياطية الأمريكية لبناء أو تصليح سياراتهم ، واذا لم تسمح اليابان للأمريكان بدخول أفضل في وكالات بيع السيارات (في اليابان وكالات بيع السيارات تمتلكها شركات صنع السيارات ذاتها ، وتقليدياً لا تبيع سوى السيارات التي تصنعها الشركة المالكة للوكالة) يمكّنهم من بيع سياراتهم دون حاجة الى انشاء شبكة وكالات منفصلة (على نحو ما يفعل اليابانيون حين يتاجرون في الولايات المتحدة) . وبعد شهور من المفاوضات توصل الطرفان الى نهاية «ناجحة» وعدوا فيها اليابانيون بأن لا يفعلوا شيئاً مما لم يكونوا ينوون فعله . وقد أعطيت عربونات لكنها لم تكن «ملزمة» و«غير محددة» وخاضعة للتغيير . وحين أعلن عن الاتفاقية صاح رئيس الوزراء الياباني ، توميشي مورايامـا أن الأمريكان قد «فقدوا» الحجة[١١] .

كل رئيس أمريكي يأتي الى السلطة يعد بفعل شيء حول الفائض الياباني والعجز الأمريكي ، وتنتهي ولايته دون أن يفعل شيئاً بعد أن يصبح الفائض التجاري الياباني ونظيره العجز الأمريكي أكبر مما كانا عليه حين دخل البيت الأبيض . والرئيس كلنتون مثال جيد لهذه الظاهرة ـ مسيرة قوية ، مفاوضات ضعيفة ، وعود يابانية تشريعية ، ولا شيء ينجز ، ولايزال الفائض التجاري الياباني يتعاظم ، وعود بشأن ايجاد مجتمع عالي الاستثمار في أمريكا ، لكن أمريكا تمر بأوطأ معدل للادخار وأكبر عجز تجاري تشهده في تأريخها .

وتصريحات رئيس الوزراء الياباني هي من السوء بقدر ما هي فارغة ، جوفاء ، الوعود اليابانية بشراءٍ أكثر من دول العالم الأخرى ، وبقدر ما هي فارغة أيضاً الوعود الأمريكية بادخار أكبر . لقد فاوضت أمريكا من أجل معاهدات مرات ومرات لكنها كانت تفشل في الوصول الى هذه المعاهدات في كل مرة . ومصداقية أمريكا بالتهديد بمعاقبة اليابان اذا ما فشلت في فتح أسواقها هي صفر على الشمال ـ وقدرة بلدان العالم الأخرى ورغبتها في فعل الشيء ذاته هي أدنى حتى من أمريكا .

ان المفاوضين التجاريين الأمريكان لا يعرفون ما فيه الكفاية عن اليابان بغية ارغامها على فتح أسواقها . وحتى لو توفرت لديهم مثل هذه المعرفة ، فانهم يفتقرون الى القوة على ارغام اليابان على ذلك . واليابان اذا لم ترغب حقاً في فتح أسواقها فهناك دائماً أساليب قانونية متقنة أخرى يمكن اللجوء اليها للحيلولة دون ترويج المبيعات الأجنبية . فاذا ما بيعت سيارات أكثر مما هو مرغوب فيه يلجأون ببساطة الى نفس ما فعلته كوريا الجنوبية ـ اعطاء كل من يشتري سيارة أجنبية بيان ضريبي Tax audit[١٢] . كل امرئ يمكنه أن يروي كيف استطاعت اليابان أن تبعد عنها هذا المنتوج أو ذاك ، من شركات بناء ساحات التزلج الى شركات بيع الأفلام . ففي مثال ساحات التزلج ، يمكن قانونياً فتح أسواق الانشاءات لكنها تغلق عملياً باشتراط مواصفات لا تستطيع أن توفيها سوى الشركات اليابانية[١٣] . وكل شركة ذات حصة سائدة في السوق العالمية تتحدث عن المشكلة نفسها . فمهما كانت سعة نصيبها في السوق العالمية ، فانها في اليابان لا تشغل في سوقها سوى حيّز ضئيل يقل عن أي نصيب لها في أسواق البلدان الأخرى[١٤] .

باستثناء مصدري المواد الخام الى اليابان ، لا تتاجر هذه الا بفائض تجاري مع كل بلد آخر . المشكلة ليست في ما تبيعه اليابان (تبيع بالضبط ما يتوقعه الفرد من نماذج عامة للسلوك الاقتصادي) وانما في كونها لا تشتري من البلدان الأخرى ما يمكن أن يتوقعه المرء رغم أن السلع التي يراد تصديرها لها هي أرخص من مثيلاتها في اليابان . من السهل أن تتبيَن طبيعة المشكلة في مجموعة واحدة من الاحصاءات . فالشركات التي يمتلكها الأجانب في الولايات المتحدة تنتج ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي ألمانيا تنتج هذه ٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي الألماني . ولكن كم تنتج هذه في اليابان ؟ ٢ ,٠٪ فقط ونصف هذه هي من انتاج شركة واحدة هي IBM في اليابان[١٥] . ان ما يبدو في الغالب وكأنه شركة أمريكية في اليابان مثل ماكدونالد أو دزني ، انما هي شركات لا يملك الأمريكان فيها أغلب الأسهم . والشركات التي لا تستطيع أن تملك ، يصعب عليها البيع كثيراً . ما من أحد (لا

أمريكي ولا أوربي ولا من شرق آسيا) قد تغلغل بشكل مهم في السوق اليابانية سواء بالصادرات أو بما ينتجه هناك .

لكي تخفض اليابان فائضها التجاري يلزمها أن تغير نظامها الاجتماعي ، وهي لا ترغب في ذلك . ان الأسواق المقفلة هي طريقة للحياة ولا يستطيع أحد أن يرغم اليابانيين على فتح أسواقهم اذا لم يرغبوا هم في فتحها . أما أن يفتح اليابانيون أسواقهم عن طواعية أو انها لا تفتح . ولديهم كثير من الحوافز الداخلية التي تدفعهم الى اقفالها . فهم يعرفون أن النموذج الراهن للتجارة العالمية غير قابل للحياة على المدى البعيد ، ويعرفون أيضاً أن اقتصادهم كبير جداً لكنه لا يستطيع أن يظل موجهاً الى التصدير الى الأبد . ومع ذلك ليس بوسع أحد أن يدفعهم الى التغيّر .

وبسبب ما لحق بسوق الأسهم والملكية في اليابان من دمار ، لم تعد قادرة على انهاء ما صار يعرف في أنحاء العالم بركود ١٩٩٠-١٩٩١ . ان الركود الياباني يبدو وكأنه يتواصل دون نهاية . فمعدلات النمو الفصلية تباطأت باستمرار من منتصف ١٩٩٠ حتى نهاية ١٩٩٢ عندما تحولت الى نمو سالب . وفي الفترة ما بين نهاية ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤ ، تأرجحت معدلات النمو الفصلية صعوداً وهبوطاً ثلاث مرات فوق الصفر وثلاث مرات تحت الصفر ـ لكنها مازالت سالبة بشكل حاد في الربع الأخير من عام ١٩٩٤ (ناقص ٣,٤٪ في السنة) ، وكانت في حدها الأدنى في الربعين الأولين من عام ١٩٩٤[١٦] . أما متى سينتهي أطول ركود تشهده اليابان منذ «الكساد العظيم» فذلك ما لايستطيع أحد التنبؤ به . ففي عام ١٩٩٥ كان الانتاج الصناعي الياباني أدنى بنسبة ٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٢[١٧] .

ان الركود الياباني الذي لم ينته قطُّ هو بالضبط ثمرة العوامل ذاتها التي ولدت «الكساد العظيم» في الولايات المتحدة في الثلاثينات . فيومذاك أدّى انهيار مالي الى انهيار اقتصادي . وفي اليابان كذلك أدّى انهيار مالي في التسعينات الى ركود اقتصادي . ولم تنفعه بشيء العلاجات التقليدية . فقد خفضت نسبة الفائدة الى ما يقرب من الصفر (٣٥ ,٠٪ على حسابات التوفير في البنك) دون أن تؤدي الى نهوض[١٨] . في الكساد العظيم عرف الاقتصاديون هذه الظاهرة باسم «الفخ السائل» مجموعة من السياسات المالية العقيمة تتلو مجموعة ، ولكن ليس فيها ما هو كبير أو جريء بما يكفي لأبطال العوامل السلبية للانهيار المالي . ان دين القطاع الخاص هو من السعة بالنسبة الى القطاع العام بحيث يعجز ببساطة عن اعادة تشغيل محركاته الاقتصادية[١٩] .

والأساليب اليابانية التقليدية لاستعادة النمو الاقتصادي ـ تصدير أكبر على سبيل المثال

ـ لم تعد تفعل فعلها . والاقتصاد الياباني بات الآن من السعة بحيث حتى الـ ١٠٠ مليار دولار الاضافية من الصادرات التي أمكن تحقيقها في منتصف التسعينات لم تعد كافية لاعادة الشروع بالنمو الاقتصادي في أعقاب ركود وانهيار مالي . فمع ارتفاع قيمة اليَن بقوة في أوائل ١٩٩٥ لم يعد يتوقع أحد في ارتفاع جديد في الصادرات . وفي منتصف العام لم يعد بوسع أحد أن يتبيّن متى سيستعيد الاقتصاد عافيته ونموه النشيط . ومع ينّ بقيمة ١٠٨ للدولار الواحد ، فان الرأسمالية اليابانية تبيع منتجاتها في الخارج بأقل من تكاليفها الوسطية . ومع ينّ بقيمة ٨٠ للدولار فانها تبيع المنتجات بأقل من التكاليف الهامشية[٢٠] . ان الرأسمالية لا يمكنها أن تواصل العمل بخسارات مستديمة . ثمة شيء لا بد من تغييره .

ما تحتاجه اليابان لتستعيد نموها هو أن تبني اقتصاداً داخلياً جاذباً بدلاً من اقتصاد تصديري طارد . لقد أصبحت ببساطة أكبر جداً من الاعتماد على النمو لغرض التصدير . ما تحتاجه واضح .

في اليابان ، المساحة السكنية للفرد الواحد أقل بكثير مما هي عليه في البلدان الآسيوية الأخرى التي هي أفقر منها بكثير (كوريا الجنوبية على سبيل المثال) . اليابانيون في حاجة الى أن يزيدوا من مساحاتهم السكنية ، وهو أول ما يقدمون عليه حين يستقرون في الخارج . فلو أمكن التخلص من جميع الأحكام والنظم التي لا حصر لها والتي تجعل من بناء السكن في اليابان شيئاً باهظاً (قوانين الظل ، قوانين الهزات الأرضية ، قوانين أراضي الرز ، قوانين ضريبة التركات) لأصبح بمقدورها أن تمتطي صهوة انفجار إسكاني يقودها الى الازدهار . ولكن اذا ما تم هذا فان أولئك الذين اشتروا بثمن باهظ جداً بيوتاً صغيرة جداً في الماضي سيجدون أن قيمة هذه البيوت قد هبطت . وبالنسبة لهؤلاء الخسارات الجديدة ستتراكم فوق الخسائر القديمة . هذا ما ينبغي فعله اذا ما أريد لليابان أن تزدهر في التسعينات ، لكن الحكومة اليابانية لا تريد أن تورط نفسها بفعل ما ينبغي فعله بعد أن انهار النظام السياسي لليابان بفعل فضائح سياسية سابقة ، وهي الآن من الضعف بحيث لا تستطيع أن تتخذ القرارات الضرورية . ان اليابان تجلس في ركود انتظاراً لقاطرة الاقتصاد الأمريكي التقليدية لما بعد الحرب العالمية الثانية . لكن القاطرة تلك لم تعد صالحة للعمل (أنظر الفصل الحادي عشر) .

حين تتحدّث أمريكا واليابان إحداهما مع الأخرى حول حل مشاكل العجز والفائض التجاري اللتين تعانيان منهما قبل أن تنفجر أزمة ما ، فان حديثهما يجري كحوار الطرشان .

أو كما يضع الأمر سيمور مارتن ليبست هناك تصادم بين المعتقدات الأمريكية في الاستثناء الأمريكي وما يعتقده اليابانيون في الفرادة اليابانية[٢١] . كلاهما ينصح الآخر بتغيير وضعه ليكون أقرب اليه ، لكن كليهما يظل ينفر من نمط الحياة التي يحياها الآخر .

هكذا لا تقدم اليابان ، ولا الولايات المتحدة ، على اتخاذ الخطوات التي ينبغي أن تُتخذ . كلاهما لا يجد في نفسه الرغبة ، أو ربما القدرة ، على فرض قدر من الألم الاقتصادي الضروري عن طواعية في الوقت الراهن للحيلولة دون قدر أكبر من المعاناة المفاجئة في المستقبل . كلاهما ينتظر الأزمة ، يوم لا تعود الولايات المتحدة قادرة على تمويل عجزها التجاري ، يوم تبلغ خسائرها من الجسامة بحيث لا تعود اليابان راغبة في تمويل ما سيوصف بالعجز الأمريكي التجاري لكنه أيضاً الفائض التجاري الياباني .

ولأن العجز التجاري يمكن أن يستمر طالما يوجد من يُقرض البلد الذي يعاني من العجز ما يحتاجه من مال لتسديد عجزه التجاري ، فان النموذج الراهن سيستمر أساساً طالما ظلت اليابان ترغب في تسليف الولايات المتحدة الأموال التي تحتاجها لتسديد كامل عجزها التجاري ـ وهو حوالي ضعف العجز الثنائي ما بين اليابان والولايات المتحدة ، لأن البلدان الأخرى تدفع ما عليها من عجز تجاري مع اليابان من الفوائض المالية التي تحصل عليها من تجارتها مع الولايات المتحدة . من الناحية التقنية ، تستطيع اليابان أن تفعل هذا لفترة طويلة من الزمن.. لكن المشكلة التي لا يمكن التغلب عليها هي ليست في العجز التجاري بحد ذاته ، وانما في تلك المجاميع من أرصدة الدولار الخارجية التي تحتفظ بها الدول والشركات الأخرى كاحتياطي لها .

ففي نقطة معينة ، ومهما فعل اليابانيون ، سيغدو الأجانب خارج اليابان قلقين على قيمة الدولارات التي يحتفظون بها ويودون في مبادلتها بموجودات قوّمت باليَن أو المارك . عند تلك النقطة يتعين على اليابان أساساً أن تكون راغبة في امتصاص مقادير هائلة من الدولارات في فترة قصيرة من الزمن ـ مبلغ يزيد عن عدة أضعاف العجز التجاري السنوي للولايات المتحدة ، واذا ما شرعت في امتصاص هذه الدولارات ستأخذ قيمة الدولار بالهبوط ، وسيعمد أحدهم في اليابان (الحكومة ؟) الى ابتلاع خسارات مالية جسيمة .

ومع فقدان الدولار بعضاً من قيمته (ان القيمة الحقيقية التي تحددها التجارة للدولار وهي مقياس يصحح الفوارق في التضخم المحلي بين الأقطار قد هبطت بنسبة ٣٣٪ من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٤ ، ٤٣٪ في التبادل مع المارك الألماني و٥٨٪ في التبادل مع الينّ

الياباني) . ويبدو من غير المعقول أكثر فأكثر استخدام الدولارات كمخزن للقيمة (في أوائل ١٩٩٥ كانت ٦٠٪ من احتياطيات المصرف الأجنبي الرسمي و٥٠٪ من الموجودات المالية الخاصة لايزالان يقوّمان بالدولار)[٢٢] . ان أي امرئ يقوّم موجوداته باليّن أو بالمارك بدلاً من الدولار ، أو أي امرئ يوقع عقداً بالين أو بالمارك بدلاً من الدولار سيكون أكثر ثراءً من أولئك الذين استخدموا الدولار لهذا الغرض . والرأسماليون لا يفوتون فرص الاثراء الى الأبد . ومهما فعل الأمريكان واليابانيون ، فان بلدان العالم الأخرى ستهرب من الدولار عند منعطف ما .

حين كانت أمريكا هي القوة العالمية السائدة في الرأسمالية ، كان بوسعها على الأقل ، أن تحلم من حيث المبدأ بجعل النظام يواصل عمله من خلال ارغام الآخرين على أن يصبحوا أكثر أمريكية من الأمريكان . مثل هذا الموقف ، بالطبع ، يكمن وراء مفاوضاتها التجارية مع اليابان حول السيارات ومع الصين حول القرصنة في ميدان الكاسيتات السينمائية والسوفت وير وأشرطة السي دي . فالأمريكان يريدون منهم أن يغيروا ادارة اقتصادهم الى الطريقة التي يديرون هم اقتصادهم بها . لكن الأمريكان لم يعودوا قادرين على فعل هذا بعد الآن . ففي كلتا الحالتين كان المفاوضون الأمريكان فاشلين تماماً . فلا شيء قد تغير في سوق السيارات اليابانية . اما الصينيون فقد وافقوا علناً على غلق مشروعاتهم التي كانت تسطو على برامج الكومبيوتر ولكن اعادوا فتحها بعد فترة قصيرة دون ضجيج[٢٣] . أما في أمريكا فوسيلتها الوحيدة للسيطرة على اقتصادها هي القوة . تملك هي ما تحتاجه دول العالم الأخرى حاجة ماسة ـ الدخول الى السوق الأمريكية ـ وهي تستخدم هذا الدخول كجزء من قوتها التساومية . ان الأمريكان يديرون اقتصاداً واحداً ، وهم من الفطنة ماتمكّنهم من تغيير اقتصاد واحد ، هو اقتصادهم . ان الجواب الأمريكي الوحيد والسليم لمشكلة غلق الأسواق في الخارج هو وضع ما أدعوه أنا بـ «مبدأ المقابلة» . يجب أن تكون هنالك علاقة ما بين ما تبيعه أية دولة في أمريكا مع ما تشتريه هذه الدولة من أمريكا .

بالنسبة الى تلك البلدان التي لها فائض تجاري كبير ومتواصل كاليابان ، ربما يعني هذا المزايدة على بطاقات الاستيراد المباعة ، على سبيل المثال ، عشرة مليارات دولار أكثر من المقدار الذي اشترته اليابان من الولايات المتحدة في السنة السابقة . فلو اشترت اليابان ما قيمته ١٠٠ مليار دولار من السلع الأمريكية عام ١٩٩٥ اذاك يمكن أن تبيعها ما قيمته ١١٠ مليارات دولار من صادرات عام ١٩٩٦ . واذا اشترت ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار يمكنها أن

تبيع ما قيمته ٢١٠ مليارات دولار . ان الكرة في الملعب الياباني . ليس المطلوب من الأمريكان أن يقولوا لليابانيين كيف ينبغي أن يديروا شؤون بلادهم (اليابانيون هم الذين يقررون ما اذا كانوا سيشترون أو لا يشترون رزاً رخيصاً أكثر من بلدان العالم الأخرى) ، لكننا ، نحن الأمريكيين سنخبرهم كيف نخطط نحن لادارة الولايات المتحدة . غير أن سياسة كهذه تعني أيضاً تنظيف نشاطنا الاقتصادي بالتحول من مجتمع الاستثمار الواطئ والاستهلاك العالي الى مجتمع الاستهلاك الأوطأ والاستثمار الأعلى .

في نقطة ما سيختنق نظام التجارة الراهن الى الحد الأقصى بفوائضه التجارية اليابانية والعجوزات الأمريكية ، وفشل كل واحد في النفاد الى ثاني أكبر وأوسع سوق في العالم . ففي الوقت الذي لا نعرف متى وكيف سينتهي العجز التجاري الأمريكي ، الا أن هذا العجز سينتهي . سيدرك كل امرئ أن النهاية قريبة حين ترفض البلدان الأخرى اقراض الولايات المتحدة بشروط الدولار وتطالب بتقويم ديونها بعملات أجنبية أخرى . واذا ما استجابت الولايات المتحدة يومذاك الى هذه المطالب فسيكون من الغباء فوق ما يمكن تصوره أن ترهق نفسها بديون تزداد باطراد مع توالي الانخفاض في قيمة الدولار .

وحين ينتهي النموذج الراهن من حالات العجز و الفائض البنيوية ، ستحدث صدمة ضخمة بالنسبة الى التنمية في العالم الثالث . في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة هي السوق الكبير والغني المفتوح الذي يحدد الموقع الذي يمكن أن يشرع في النمو لغرض التصدير . وكان هذا النموذج مفهوماً . فقد كانت الولايات المتحدة وكندا المنطقتين الغنيتين اللتين لم تحتاجا الى فترة نقاهة من خراب الحرب العالمية الثانية . لكن أوربا واليابان لم ترغبا في أن تؤديا هذا الدور حتى بعد أن أصبحتا ثريتين . فاليابان تكاد لا تستورد عملياً أية منتجات مصنعة من العالم الثالث اذا لم يكن بوسعها أن تعيد تصديرها . أما أوربا فانها تقيّد استيراداتها كثيراً من سلع العالم الثالث المصنعة .

لقد استخدمت أوربا واليابان ورباعي التنين الآسيوي ، والصين الآن ، بدورها السوق الأمريكية كنقطة انطلاق في تطورها الاقتصادي . فمن دون النفاذ السهل الى أسواق العالم الأول الغنية ستكون التنمية الاقتصادية صعبة ، إن لم تكن مستحيلة ، في العالم الثاني والثالث . وكل بلد اغتنى بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية كان قد حظي بالنفاذ الى سوق الولايات المتحدة . وهذا النفاذ مركزي أيضاً بالنسبة الى نماذج من التجارة لا تشمل الولايات المتحدة مباشرة . على حافة المحيط الهادئ تتاجر البلدان هناك بعجز تجاري كبير

مع اليابان تموّله من فوائضها التجارية مع الولايات المتحدة . فمن دون الولايات المتحدة بصفتها سوقاً مفتوحة راغبة في تلقي السلع الآسيوية ستنهار التجارة ما بين الدول الآسيوية منذ الغد . اذ لا يستطيع أي بلد أن يدفع قوائم استيرادية من اليابان وسرعان ما يصبح غير أهل للاقراض . ان بلدان آسيا الشرقية تتحدث عن تنامي التجارة فيما بينها . الا أن الاحصاءات التي تنشرها في هذا الشأن مضلّلة . فما يبدو وكأنه مبيعات من كوريا الجنوبية الى الصين انما تعتمد على مبيعات الصين الى الولايات المتحدة . وكان الفائض التجاري الصيني مع اليابان عام ١٩٩٥ مضللاً هو الآخر ، لأن ما باعته الصين الى اليابان كان مكوّنات أدخلتها اليابان في منتجات أعادت تصديرها الى أوربا وأمريكا . لا شيء تقريباً بيع الى المستهلك الياباني . وهكذا ، فمن دون التجارة مع أمريكا تتوقف التجارة ما بين دول هذا الاقليم الآسيوي .

وحين يغدو لزاماً على الولايات المتحدة التحول من العجز التجاري الواسع الى فائض تجاري ذي أهمية ، لكي تدفع الفائدة على دينها العالمي البارز ، ستنهار التجارة في شرق آسيا ما لم تسارع اليابان الى التحول نحو الاستيراد الصافي الكبير وتشتري ما تشتريه الولايات المتحدة الآن . وهذا أمر ممكن الا أنه بعيد الاحتمال . وحين تحل النهاية فان جميع النماذج التجارية (ما يُصدر وما يُستورد) عند حافة المحيط الهادئ ، وفي العالم الثالث بصورة أعم ، تتطلب إعادة بناء من الأساس .

رغم كل هذا ، فما من أحد في حافة المحيط الهادئ أو في أي مكان آخر يبدي الاهتمام في مساعدة الولايات المتحدة في حل هذه المعضلة الأساسية . فطالما كانت الولايات المتحدة تتاجر بعجز تجاري كبير مقابل متاجرة اليابان بفائض تجاري كبير ، فليس لدى الآخرين أية مشكلة اقتصادية . ان الحسابات الدولية متوازنة ، وبوسع هذه الدول أن تدفع قوائمها لقاء الاستيراد من اليابان (عجزها التجاري مع اليابان) بما تحصل عليه من تصديرها لأمريكا (فائضها التجاري مع أمريكا) . هذا الأمر الى جانب تقليد أمريكي في التعامل مع اليابان على أساس ثنائي ، حوّلا القضية التي ينبغي أن تكون متعددة الأطراف الى قضية ثنائية تعني كلاً من الولايات المتحدة واليابان وحدهما .

ولكن لا ينبغي أن يشك أحد أن هزة أرضية ستقع وستحدث شقاً عميقاً ، ولكن ما من أحد يعرف أين ستحدث هذه الهزة... كل ما يعرف أن القوى على جانبي الشق الذي سيحدث جسيمة .

ملحق أ

توفير أكثر لتصحيح العجوزات التجارية

نظراً الى أنه قد قيل كثيراً أن الولايات المتحدة في حاجة الى أن توفر أكثر لتصحيح عجزها التجاري ، وان اليابان ستواصل الحصول على فائض تجاري ما لم تقلل من توفيرها ، فمن المهم أن توضح جوانب الحقيقة والزيف في أقوال كهذه . لا ريب أن أمريكا تحتاج الى توفير أكثر ولكن الدليل على هذا التوفير ليس موازنة العجز التجاري . انها تحتاج الى توفير أكثر لأنها لا توظف ما يكفي من الاستثمارات لضمان نمو ملائم في المستقبل . فقد يكون العجز التجاري جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة في معالجة العجز الاستثماري اذا كان هذا العجز ناجماً عن استيراد السلع الاستثمارية .

ان أولئك الذين يلمّحون بأن مجرد التوفير سيحل بسهولة أو بسرعة عجز الحسابات الأمريكية الراهن يسيئون من الأساس استعمال بعض معادلات التطابق الحسابي البسيطة . ان هذه التماثلات تنبع من الطريقة التي يجري فيها ترتيب حسابات الدخل الوطني وحسابات الناتج . في هذه الحسابات ، كما يدل الاسم ضمناً ، هناك سبيلان لقياس المخرج الكلي للاقتصاد . وبالضرورة ، فالسبيلان المختلفان لقياس الشيء ذاته ينبغي أن ينتهيا الى نتيجة واحدة . ففي جانب الناتج يقيس الدخل الوطني وحسابات الناتج انتاج بضائع الاستهلاك (س) ، وبضائع الاستثمار (إ) ، والبضائع الحكومية (ح) والصادرات ناقصاً الواردات (ص–و) . أما في جانب الدخل فانها تقيس الدخل الشخصي الذي يمكن أن يقسم الى استهلاك (س) وتوفير (ت) وضرائب(ض) .

ولأنها جميعاً تقيس الناتج المحلي الاجمالي ذاته (ن م ج) فان :

س + إ + ح + (ص–و) يجب أن تعادل س + ت + ض

فاذا حذفنا س من طرفي المعادلة طبقاً لقواعد الجبر حينئذ يمكن وضع المعادلة الناتجة على النحو التالي :

ص–و = ت–إ + (ض–ح)

فلو كانت ميزانيات الحكومة متوازنة لأصبح (ص–ح) صفراً و(ص–و) يجب أن تعادل (ت–إ) . فاذا عانى بلد كأمريكا من عجز في ميزان مدفوعاته لكان من المؤكد ان ادخاراته ليست بالسعة التي تكفي استثماراته . وبالعكس ، اذا كان البلد يملك فائضاً في ميزان

مدفوعاته (اليابان) لكان صحيحاً ان ادخاراته زائداً عوائد الضريبة تفوق استثماراته ومصروفاته الحكومية .

من المهم أن نفهم ان مثل هذه المعادلات لا تنطوي على العلاقة بين السبب والمسبب . مثلما يصح القول ان توفيراً أكثر قياساً الى الاستثمار سيؤدي الى عجز تجاري أصغر . فلو فرضنا أن الولايات المتحدة قد كُتب لها أن توفر أكثر ، فان التوفير الأكثر (أو الاستهلاك الأقل طالما كانا بالضبط سبيلين مختلفين لقول الشيء ذاته) يؤدي الى طلب أقل على البضائع والخدمات ، وبالتالي الى هبوط في الانتاج ، والى تسريح العمال والى استثمار أقل وهبوط في الناتج المحلي الاجمالي . ان ميزان المدفوعات يتحسن بدقة لأن المداخيل قد هبطت والناس لا يستطيعون شراء المنتجات المستوردة .

ولأن المستهلكين سيكفون كذلك عن شراء السلع المنتجة في بلادهم مع هبوط مداخيلهم ، فان التخفيض المطلوب في الدخول لتقليل الواردات الى مستوى الصادرات يمكن أن يكون كبيراً . ومع هبوط الدخول تنخفض التوفيرات كذلك لقلة هذه المداخيل أساساً ، ولكن طالما كان الاستثمار ينخفض بشكل أسرع نظراً الى هبوط الناتج ، فان المدّخرات والاستثمار سيصلان الى التوازن أخيراً ، ومع توازنهما لا بد للصادرات أن تساوي الواردات ، ولكنَ كليهما سيتحققان عند مستويات أدنى من الناتج .

على العكس من هذا لو فرضنا أن تعمد الولايات المتحدة الى فرض كوتا على الواردات من أجل أن تحل مشكلة الميزان التجاري في تجارتها . مع هبوط الصادرات الى أمريكا يهبط الانتاج والدخول في أنحاء العالم الأخرى . ومع انخفاض الدخول ، فان بلاداً كاليابان ستقل ادخاراتها ، وبذا تعيد كلاً من الاستثمار والادخار الى التوازن . أما في الولايات المتحدة فان أولئك الذين ينفقون أموالهم في شراء الواردات لابد وأن يوفروا أكثر أو يتحولون الى شراء منتجات محلية أعلى سعراً . ومع التوجه لشراء المنتجات المحلية ، يُشغل العمال العاطلون ، وترتفع الدخول ، وترتفع التوفيرات لدى ذوي الدخول الأعلى . زد على ذلك ، فمع ارتفاع الانتاج المحلي وارتفاع الاسعار ترتفع ادخارات الشركات . ولو حددت الواردات في مستوى الصادرات ، فان نوعاً من الجمع ما بين الاثنين ينبغي أن يحدث الى أن يعود التوازن ما بين الادخار والاستثمار من أجل أن يساير التوازن الذي فُرض باستخدام الكوتا بين الصادرات والواردات .

التحليل ذاته ينطبق على اليابان . فهي تستطيع تعديل الفائض في ميزان مدفوعاتها بتقليل الادخار (زيادة الاستهلاك) أو خفض التصدير . ان خفض التصدير سيؤدي في الواقع

الى خفض الادخار ، لأن التقليل من الصادرات يقود الى انخفاض الانتاج والدخول ومن ثم الى هبوط المدخرات . واذا ما جرى تسهيل الاستيراد يصح ذات التحليل أيضاً . الفارق الوحيد هنا هو المكان الذي ستحصل فيه الخسارة في فرص العمل : هل هي الصناعات المنافسة للواردات أم الصناعات التصديرية ؟ .

ولو نشأ لدى اليابان فيض في طاقة الانتاج ، فان هناك طريقة لمعالجة المشكلة دون أن تسبب كثيراً من المعاناة . تعمد اليابان الى تحفيز اقتصادها (ضرائب أقل ، انفاق أكثر) وتوجه جزءاً من الزيادات في الأجور التي يحصل عليها العمال الذين يستخدمون حديثاً نحو شراء السلع المستوردة ، وفي الوقت ذاته تمنح الشركات الأجنبية تسهيلات تساعدها في التصدير الى اليابان لامتصاص الزيادات التي تحصل على الدخول الراهنة ، بهذا الشكل تختفي فوائضها . قد يُسرّح العمال الذين يعملون في الصناعات التي تنافس الواردات ، لكن هؤلاء سيجدون فرصاً للعمل في الاقتصاد المحلي الذي سيتسع بسرعة . ولكن الفوائض اليابانية من السعة ونزوعها للاستيراد من الضعف بحيث يغدو من المحال ، لسوء الحظ ، اجراء تعديل بنيوي لا ينطوي على معاناة حتى مع الفائض في الطاقة الانتاجية الذي توفر لها عام ١٩٩٥ .

رغم أن التطابقات الحسابية تظل صحيحة الا أنها تتحدث بشيء عن العجز أو الفائض التجاري الثنائي . فاليابان تتاجر بفائض تجاري مع بلدان تدخر أكثر مما تفعل هي (كوريا الجنوبية وتايوان) ، ومع بلدان يقل ادخارها عما تدخر هي (الولايات المتحدة وبريطانيا) . وأمريكا لديها عجز عام ولكنها تتاجر بفائض تجاري مع أوربا رغم أن أوربا توفر أكثر مما تفعل أمريكا . يمكن لأمريكا أن تحصل على استثمارات تفوق مدخراتها . كما يمكن أن تحصل اليابان على ادخارات تفوق استثماراتها ومع ذلك فان أمريكا يمكنها أن تحقق فائضاً تجارياً ثنائياً مع اليابان .



الفصل الحادي عشر

إضطراب إقتصادي

دورات الأعمال *Business cycles*

دورات الأعمال مسألة حيوية بالنسبة إلى الرأسمالية ، شأنها شأن الهزات الأرضية بالنسبة الى جيولوجيا الأرض . كانت الرأسمالية قد مرت بها دائماً وستظل تمر بها . ففي الخمسين سنة الماضية ، من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٥ شهدت الولايات المتحدة عشر سنوات انخفض فيها الانتاج (١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٩١) ، وفي ١٩٦٠/ ١٩٦١ كانت هناك فترة اثني عشر شهراً كان النمو فيها سالباً ، رغم أنه لم يكن من العمق بحيث يجعل من هذين العامين من عداد السنوات التي تدخل في الصنف السالب .

يحدث الركود الرأسمالي بفعل عدد من الأسباب . في بعض الأحيان ، ولأسباب مهمة ، أو حتى لأسباب تافهة أحياناً ، يشرع الطلب بالارتفاع أو الانخفاض بسرعة في بعض قطاعات الاقتصاد . فالنمو السالب في عامي ١٩٤٦ و١٩٥٤ نشأ بفعل تخفيض المشتريات العسكرية الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية . وجاء ركود ١٩٥٨ في أعقاب ازدهار غير مستقر في بيع السيارات حيث كان الناس في السنوات السابقة قد اندفعوا الى شراء السيارات التي كانوا عاجزين عن شرائها في الثلاثينات أو لم يكن يسمح لهم بشرائها أثناء الحرب العالمية الثانية أو الحرب الكورية . ولكن ما أن أشبع هذا الطلب المكبوت حتى هبطت المبيعات بصورة مثيرة في عام ١٩٥٨ . أما حالات الركود التي شهدتها أعوام السبعينات فانها جميعاً ترتبط بصدمات النفط والغذاء المختلفة . بينما دُبّر

ركود ١٩٨٢ وصُمّم عن عمد من جانب الحكومة (نسب الفائدة العالية جداً التي قررها مكتب الاحتياط الفيدرالي) لترويض التضخم ، واذا ما أردنا تحديد أسباب ركود ١٩٩٠-١٩٩١ ، فسيتركز تحليلنا على الانهيار الذي سبقه في أسعار العقارات وما نجم عنه من انخفاض في الثروة (وبالتالي في القدرة الشرائية) .

اضافة الى صدمات الصعود والهبوط الخارجية ، فان الديناميات الداخلية للقرارات الاقتصادية (ما يعرف في العلوم الاقتصادية بأسم نموذج المُسرّع ـ المضاعف _ Multiplier accelerator model) تؤدي الى دورات الأعمال . يرتفع الطلب فتَسرّع المصانع من انتاجها . ولأن المبيعات تأخذ بالارتفاع تقرر كل شبكات التوزيع انها في حاجة الى أن تزيد من مخزونها من السلع الجاهزة أو السلع في عملية الانتاج . كل شركة تقدم طلبات بمزيد من السلع أو المكوّنات التي نحن بصددها . ولمواجهة الطلب المتنامي تبادر المصانع الى تسريع انتاجها . ومع ارتفاع الطلبات المتوسطة والنهائية الى ما يقرب من طاقة المصنع على الانتاج يلجأ أصحاب المصنع الى طلب معدات جديدة لزيادة طاقة المصنع . وتطول فترات تسليم المعدات . واذ يصل الى أسماع المستهلكين ما يدور حول النقص في مخزون السلع يسارعون الى شراء احتياجاتهم في الحال . وقد يشيع الهلع بين المستهلكين والمنتجين الذين يخشون أن لا يحصلوا على ما يحتاجونه كلما طالت مدة التسليم . ولفترة من الزمن قد تقتات هذه الدورة من نفسها... الطلب يرتفع ، المصانع تسرّع الانتاج ، الطلبات ترتفع على المكوّنات ، مزيد من المصانع والمعدات تُشترى . يرتفع الطلب! .

ولكن لابد للدورة أن تستدير في النهاية . يقرر المستهلكون أنهم باتوا يمتلكون أكثر مما يحتاجون من السلع . فتستقر المبيعات وتتوقف عن الارتفاع ، وتهبط طلبات التخزين ، وتقلل المصانع انتاجها . مع هبوط الانتاج ، تتوقف المصانع عن تقديم طلباتها على المكوّنات الجديدة وفي انتاجها . ومع الهبوط في كل من قطاعي استهلاك السلع وانتاجها ، يجري تسريح العمال وتنخفض الدخول والقدرات الشرائية... ومع انخفاض مداخيل المستهلكين تهبط المبيعات ، ويتكدس الخزين غير المرغوب فيه ، وتتوقف الشركات عن تقديم طلبات أخرى ، ويلتف الاقتصاد كالحلزون نحو الأسفل .

بات معروفاً الآن أن النقص في الوقود (البنزين) والصفوف الطويلة التي كانت تمتد عند محطات تعبئة الوقود بعد صدمة نفط الأوبك في مطلع السبعينات لم ينشأ عن نقص البنزين المتيسر قدر ما نشأ عن ذعر المستهلكين من نقص الوقود ولجوئهم باستمرار الى تعبئة أحواض سياراتهم بالكامل دائماً وسياقة سياراتهم على هذا النحو بدلاً من سياقة

سياراتهم وأحواضها مملوءة الى النصف أو ما دون ذلك كما هو شأنهم دائماً[١] . هذه الرغبة في ملء ما يُعرف في الصناعة باسم «تسهيلات الخزن الاضافية» أوجدت نقصاً حقيقياً في الوقود ، وأدّت الى ارتفاع الأسعار والى وقوف الصفوف الطويلة أمام مضخات التعبئة . الأوبك رفعت الأسعار لكن النقص خُلق في الداخل ـ وليس لأن الأوبك باعت نفطاً أقل الى العالم الصناعي الغني .

في الرأسمالية تؤدي الازدهارات الى ازدهارات أخرى ، والانخفاضات تغذّي احداها الأخرى . نظرياً ، يتوجب على الذين يشرفون على المخزونات أن يلطّفوا الدورات ، فبإدراكهم أين يتجه الاقتصاد على المدى البعيد ، عليهم أن يستخدموا مخزونهم من السلع عند النشاط المؤكد وينصرفوا الى دعم خزينهم في الأوقات التي يميل الاقتصاد فيها الى الانحدار . ومهما كانت قابليتهم على فعل هذا في الماضي ، فان هذه القابلية لابد وأن تكون أعظم الآن مع توفر التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة والرياضيات المتطورة للخزن في الوقت المناسب تماماً . ولابد لدورات الخزن أن تصبح أضعف . ولكن أحد ألغاز الاقتصاديات أن مع جميع تحسيناتنا في السيطرة على الخزين لم يتحقق هذا الأمر بعد . بل وأن دورات الخزن أمست أسوأ . ان الذين يشرفون على استثمارات الخزن يراكمون خزينهم في فترات الصعود القوي أو الهبوط القوي ـ جاعلين من هذين الاتجاهين أسوأ بدلاً من أن يكونا أحسن . يزداد تطاير المخزونات في الوقت الذي ينخفض فيه المستوى المطلق للمخزونات نسبة الى الانتاج ـ تماماً مثلما يتصاعد خطر السقوط من حافة جرف كلما اقترب المرء وزاد من سرعته نحو حافة الجرف .

نظرياً ، لا ينبغي أن تشهد الرأسمالية دورات كهذه إطلاقاً . فمع انخفاض الطلب أو ارتفاعه ، ينبغي أن تهبط أو ترتفع الأسعار والأجور وليس الناتج . يجب أن يضمن العرض والطلب استخدام جميع العوامل الانتاجية التي يراد استخدامها . فالعمال الذين يُسرّحون يتعيّن أن يجدوا بسرعة فرص عمل بديلة باستعدادهم للعمل بأجور أوطأ ، ولأصحاب العمل ، عند الضرورة أن يفصلوا العمال الذين يرفضون العمل بأجور أدنى ليفسحوا المجال أمام العمال الذين يقبلون بذلك . لكن الأسواق ، ولاسيما سوق العمل ، لا يبدو أنها تتخلص من العُقد والمشاكل بسرعة وسهولة بتخفيض الأجور والأسعار . ان الناتج يتكيّف بأسرع مما تفعل الأجور أو الأسعار ـ على عكس ما ينبغي أن يحدث .

في النتيجة تصل الرأسمالية الى حالة الركود . انها جزء من النظام الرأسمالي ولا يمكن التخلص منها . لكن القول بوجودها لا يعني القول كم مرة ستحدث أو كم سيكون عمقها أو

بأية سرعة سيعود الانتعاش . حتى التسعينات كانت فترات الركود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قصيرة وغير عميقة وليست منتظمة لأن الحكومات ، لاسيما حكومة الولايات المتحدة ، هرعت لتدارك الأمر بسياسات نقدية ومالية أسهل حيثما حدثت حالة ركود أو آذنت بالوقوع .

وركود ١٩٨٠-١٩٨١ خير مثال على هذا . في عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ اندفعت حكومة الولايات المتحدة لتدارك الوضع باقدامها على تخفيضات كبيرة في نسب الفائدة (هبطت الفائدة على الكمبيالات الحكومية لثلاثة أشهر بنسبة ٣٩٪ في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣) ومجموعة من الحوافز المالية الضخمة (التخفيضات الضريبية الكبيرة التي أجراها الرئيس ريغان ، والزيادات الكبيرة في الانفاق العسكري ، ارتفع العجز الحكومي بنسبة ٢٦٣٪ في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣)[٢] . ان السياسات الكنيزية في ادارة الطلب المفرط كانت حية حتى مع وجود حكومة ريغان المحافظة . ومثلما تنطلق سيارة فِراري ، انطلق النمو الاقتصادي دون ابطاء بمعدل ١٠٪ في الأشهر الاثني عشر الأولى من إعلان بول فولكر تغييراته المثيرة في السياسات المالية . ونتيجة لهذه المحفزات العنيفة للطلب ، تجنبت بلدان العالم الأخرى الركود عن طريق التصدير الأكثر لسوقٍ أمريكية تتنامى بسرعة .

للتحول في الموقع العالمي لأمريكا بعض النتائج الخطيرة بشأن قسوة دورات الأعمال في العهد المقبل . قارن بين نشاطات أوائل الثمانينات بما حدث بعد عقد من ذلك في أعقاب ركود ١٩٩٠-١٩٩١ . فلأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية لم تعد هناك قاطرة أمريكية . فلم تندفع الولايات المتحدة للانقاذ بتخفيضات كبيرة في معدلات الفائدة أو بزيادات ضخمة في المحفزات المالية . بدلاً من ذلك اعتمدت تخفيضات متواضعة في نسب الفائدة من أجل أن يُعدّ لانتعاش معتدل في أمريكا . لكن انتعاشاً معتدلاً في أمريكا لم يعد يكفي لجر بلدان العالم الأخرى من حالة الركود التي تعاني منها .

فلكي تسير الأمور بشكل جيد ، احتاج النظام الرأسمالي العالمي الذي تشكّل على النحو الذي وجد عليه منذ الحرب العالمية الثانية الى قاطرة اقتصادية سائدة ـ بلاد قادرة على أن تتحرك بسرعة لمساعدة الآخرين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية طالما هي غير قلقة على أوضاعها الاقتصادية الخاصة[٣] . لكن الولايات المتحدة في النصف الأول من التسعينات لم تعد مثل هذه البلاد . ان صانعي السياسة في الولايات المتحدة غير معنيين بشكل ظاهر بمساعدة بلدان العالم الأخرى بقوة للتخلص مما تعانيه من ركود . فخلال ١٩٩٠-١٩٩١ وما بعدها كانت التخفيضات المضادة للركود التي أجرتها الولايات المتحدة

على نسب الفائدة متواضعة ، ولم تطبّق محفزات مالية ، ودفعت نسب الفائدة الى الأعلى قبل أن تغدو ، وبوقت طويل ، مناسبة من وجهة نظر دول العالم الأخرى اذا أخذنا في الاعتبار ضعفها إزاء انتعاشات لم توجد بعد . ان التغير في رغبة أمريكا في تبني سياسات تساعد دول العالم الأخرى كان مثيراً ، اذ لا توجد أسباب لعزوفها عن العمل بقوة أكبر . كان التضخم الأمريكي واطئاً وآخذاً بالهبوط أكثر . قبلاً كانت أمريكا ترغب في تقديم العون لانهاء حالات الركود العالمية حتى وان كان ذلك على حسابها هي . أما الآن فهي غير راغبة في المساعدة حتى لو لم تتحمل هي أية تكاليف .

من دون قاطرة أمريكية تسحب الاقتصاد العالمي كانت الانتعاشات من حالات الركود بطيئة جداً في أوربا واليابان . كان الانتعاش الذي يعقب الركود في أوربا أفضل مما يقابله في اليابان لكنه لم يبلغ من القوة بحيث يقضي على معدلات البطالة العالية (أكثر من ١٠٪) المستمرة والتي تبدو وكأنها ستصبح مستديمة . فمع النمو الضعيف (٢,١٪) في عام ١٩٩٤ لاتزال نسب البطالة ترتفع في معظم بلدان أوربا[٤] .

من الناحية التقنية تعتبر حالات الركود منتهية رسمياً اذا شهدت البلاد نصف عام من النمو الايجابي ، ولكن لا يلوح في الأفق ما يمكن أن يوصف بانتعاش حقيقي (بطالة تنخفض) . وبعض أقطار أوربا كفنلندا والسويد لا تتوقع أن تعود الى مستويات ١٩٩٠ للناتج المحلي الاجمالي حتى عام ١٩٩٦ .

وجدت أوربا انها لا تستطيع أن تستخدم نسب فائدة أوطأ لتحفيز النمو ، لأن معدل الفائدة العالي في المانيا سياسة (صممت لمكافحة التضخم نابعة عن اندماج المانيا الشرقية ولجذب الاستثمارات الى المانيا الشرقية) قيدت سياسات البلدان الأوربية الأخرى . لقد تحولت المانيا الى مرساة بحرية تحول دون الانتعاش السريع . وفي النهاية لم تستطع ايطاليا وبريطانيا الصمود ، وفي صيف ١٩٩٢ أُرغما على تحرير نفسيهما من منطقة المارك الالماني وأقدما على تخفيض عملاتهما تخفيضاً أساسياً ، وهذا ما سمح لهما أن يخفضا معدلات الفائدة ، وبفضل هذا التخفيض في معدلات الفائدة والتكاليف الأقل نظراً الى التخفيض في قيمة عملاتهما ، تسارع نموهما ، الا أن معظم البلدان الأوربية الأخرى تمسكت بربط عملتها بالمارك الالماني وبنسب الفائدة العالية والنمو البطيء . وما حصلت عليه المملكة المتحدة وايطاليا ، خسرته على الأرجح بقية الدول الأوربية .

لم يكن الالمان ، ببساطة ، راغبين في أن يحلوا محل الولايات المتحدة كقاطرة عالمية الى جانب قاطرة اقتصادية أوربية اقليمية . ان أوربا من دون قاطرة اقتصادية عالمية أو قاطرة

أوربية اقليمية أصبحت تعاني من بطالة عالية (تزيد النسبة فيها على عدد ذي رقمين ، أي أكثر من ١٠٪) تتواصل فيها منذ ما يقرب من عقد ولا يتوقع أحد أن تتحسن الأوضاع في المستقبل القريب .

لقد اختفت سياسات التحفيز الكنيزية المضادة للركود ، ففي أعقاب الركود الذي حل في ١٩٩٠-١٩٩١ كانت اليابان والولايات المتحدة البلدين اللذين خفّضا نسب الفائدة لتحفيز الطلب ، ولم تقدم أية دولة حتى على محاولة اتخاذ سياسات مالية مضادة للركود ـ تخفيضات في الضريبة أو زيادات في الانفاق . في صيف ١٩٩٢ كانت ايطاليا وفرنسا وبريطانيا ترفع جميعها نسب الفائدة دفاعاً عن عملاتها في الوقت الذي كان عليها تماماً أن تبحث عما يحفز اقتصاداتها .

يمكن أن يُفسر التراخي بمجموعة عوامل ـ الخوف من التضخم ، العجز عن السيطرة على العجز الهيكلي في الميزانية ، نمو اقتصاد عالمي تغدو فيه السياسات الكنيزية لبلد واحد أمراً مستحيلاً .

في السبعينات والثمانينات بدا أن التضخم لن يختفي على الرغم من ارتفاع البطالة ـ في اسبانيا بلغت البطالة ٢٢٪ ، ومع ذلك فالتضخم كان ولايزال قريباً من ٥٪ وكان يتوقع أن يرتفع(٥) . وللحيلولة دون تسارع التضخم ، بدا دائماً أن الحكومات الوطنية تُقدم على كبح اقتصاداتها وان اللحظة المناسبة لتسريع الاقتصاد لن تحل أبداً .

لو كانت الحكومات عازمة على اتباع سياسات مالية مضادة للركود ، لوجب أن تكون قادرة وراغبة في رفع الضرائب وخفض الانفاق أيام الازدهار من أجل أن تتوفر لها الفرصة الاقتصادية لخفض الضرائب ورفع الانفاق عند الركود . ان السياسات الكنيزية لا تتطلب عجزاً حكومياً واسعاً ومستديماً . فمن لا يستطيع أن يرفع الضرائب أو يخفض الانفاق خلال فترات الازدهار ، لا يمكنه أن يخفض الضرائب ويزيد الانفاق لفترة طويلة أيام الركود . في عام ١٩٨١-١٩٨٢ خفض الرئيس ريغان الضرائب وزاد من الانفاق لكنه فشل فشلاً كاملاً حين حان الوقت لرفع الضرائب وخفض الانفاق في منتصف الثمانينات . لكنه بدلاً من ذلك توقع عودة غير مؤلمة الى الميزانية المتوازنة (في ظل مذهب اقتصاديات جانب العرض ، النمو يكون نشيطاً جداً اذا ما كانت ميزانيات الحكومة متوازنة دون أن يكون هناك حاجة الى رفع الضرائب وخفض الانفاق) ، لكن الواقع أن ذلك لم يكن صحيحاً . ان الأرباح المالية لسنوات الستينات لم يعد لها أثر . وحتى في فترة نمو سريع ، كان الانفاق الحكومي ، ويرتبط في الغالب بالمسنين ، يرتفع بسرعة أكبر من عوائد الضرائب الحكومية .

ومع العجوزات الهيكلية في الميزانية التي لا يمكن أن تنمو أكثر فأكثر مع الأيام ، ما من حكومة تشعر أنها قادرة على خفض الضرائب أو رفع الانفاق خلال فترات الركود لمكافحته . فلو أبدت أية رغبة في رفع الانفاق خلال الركود ، فان هذه الرغبة تؤدي الى أن يطالب الناخب بزيادات مستمرة وليست مؤقتة في الانفاق . ان هذا الانفاق يجب أن يُوازَن في المحصلة بضرائب أعلى ، وكلاهما غير مرغوب فيه اقتصادياً ، وليس عملياً من الناحية السياسية . ولما كان رفع الضرائب بعد تجاوز فترات الركود مستحيلاً سياسياً ، أصبحت الحكومات الآن تعيش في سجن مالي لا تستطيع منه فكاكاً .

كذلك تُعاق السياسات الكنيزية المضادة للدورات الحلزونية لظهور اقتصاد عالمي جعل من المستحيل على بلد واحد أن يطبق الاجراءات الاقتصادية الكنيزية في حدوده ، ما عدا البلدان الكبرى في العالم . ان أسواق العالم المالية تستطيع الآن أن تنقل أموالاً كبيرة حول العالم وبسرعة بحيث باتت السياسات المالية ملزمة بالتكيّف لما تمليه هذه الأسواق ـ وليس للاحتجاجات المحلية للاقتصاد . ولتجنب الضربات من تدفق الأموال تلجأ الحكومات عادة الى رفع نسب الفائدة حين يتطلب الطلب المحلي المرتخي والمصادر الانتاجية العاطلة (البشرية والمادية) ، على عكس ذلك بالضبط ـ معدلات فائدة أوطأ . ان محاولة زيادة العملة المتداولة بغية رفع الأسعار الى المستوى المرغوب فيه (reflation) حين لا يفعل الآخرون ذلك ، تولد ببساطة مشاكل في ميزان المدفوعات (ترتفع الاستيرادات بأسرع من الصادرات) ، وهبوطاً في قيمة العملة الذي يسرع التضخم بسبب أسعار الواردات الأعلى ، وزيادة طفيفة في العمالة المحلية لأن كثيراً من الانفاق الفائض يذهب الى الواردات وتراجع سريع نحو التقشف تحت ضغط هروب الرساميل .

وبالتالي ، فان كل ما يحدث هو أن فترات الركود يجري تحمّلها فقط ـ انها عصيّة على المكافحة . ان الحكومات الجديدة التي تواجه البطالة العالية تتحدث في العادة عن الحافز لكنها تنتهي الى تبنّي اجراءات التقشف (*ضرائب أعلى وتخفيضات في الانفاق*) *التي* هي معاكسة تماماً لما ينصح به اللورد كينز والذين هم ذاتهم وعدوا به لينالوا أصوات الناخبين . فالاشتراكيون الفرنسيون الذين شنوا حملتهم الانتخابية على أساس برنامج للتشغيل الكامل حين جاؤوا الى السلطة أوائل الثمانينات حاولوا أن يسترجعوا مستوى الأسعار مستخدمين السياسات النقدية والمالية الكنيزية الكلاسيكية من أجل العودة باتجاه العمالة الكاملة ، لكنهم فشلوا فشلاً تاماً وأنجرّوا الى اتخاذ سياسات تقشفية حتى قبل أن يبدأوا . وبعد عقد من ذلك وعدت حكومة فرنسية محافظة ، بالعمل لمكافحة البطالة ، لكنها في أواخر ١٩٩٥

كانت تحاول فرض سياسات تقشفية . وفرنسا هي رابع أوسع اقتصاد في العالم . فاذا كانت لا تستطيع أن تعمل باستقلال ، فمعنى ذلك أن السياسات النقدية والمالية الوطنية لبلد واحد لم تعد ممكنة إطلاقاً الآن بالنسبة الى أية بلاد مع استثناء محتمل للبلدان الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة واليابان والمانيا) . في ظل اقتصاد عالمي ، لا يعود فيه ممكناً تطبيق الحافز الكنيزي في بلد واحد ، لا توجد آليات محلية لمكافحة حالات الركود .

ويزداد تعقيد الوقائع في الولايات المتحدة ، ففيما أوقفت عجوزات الميزانية الهيكلية ادارة كلنتون عن استخدام سياسات مالية مضادة للدورات الحلزونية بهدف التعجيل بالانعاش من حالة ركود عام ١٩٩٠-١٩٩١ (اقترحت في البداية ثم حذفت من بعد) تشير التجربة أن الولايات المتحدة لاتزال تستطيع ، اذا ما شاءت ، العمل وحدها . ففي ركود التسعينات استخدمت الولايات المتحدة بنجاح معدلات فائدة أوطأ من أجل انعاش الاقتصاد مما هو فيه من ركود . لكن الولايات المتحدة تنفرد في كونها لا تعير اهتماماً الى قيمة عملتها . فالاستيرادات هي جزء صغير من الناتج المحلي الاجمالي ، وأمريكا لا تقترض نقوداً أجنبية ، وقليلون هم الذين يمضون عطلاتهم في الخارج من الأمريكان ، والسوق الأمريكية من السعة والقدرة على التنافس من الأهمية بحيث يميل المصدرون الى أمريكا الى تحديد أسعار صادراتهم بشروط الدولار متمسكين بأسعار ثابتة للدولار رغم أن قيمة الدولار قد هبطت (الأسعار الأمريكية منخفضة أساساً اذا ما قوّمت بأسعار بلدانهم هم) ولهذا ، فان قيمة الدولار لا تؤثر الا قليلاً على كل من التكاليف المحلية للمعيشة أو معدل التضخم . زد على هذا ، ان بلدان العالم الأخرى ترغب في اقراض أمريكا بعملاتها وهكذا تستطيع أمريكا أن تموّل العجز في ميزان مدفوعاتها مدة أطول من أولئك الذين يتعين عليهم أن يقترضوا الأموال بعملات الغير . وكما هي الحال مع أي بلد آخر ، فان معدلات الفائدة الواطئة تؤدي الى انخفاض قيمة الدولار ، ولكن على خلاف الآخرين جميعاً لا يعير الأمريكيون أي اهتمام للأمر . لكن ما يصح على أمريكا هنا لا يصح على أي أحد آخر .

في المانيا واليابان لا يعلم أحد ما الذي سيحدث لو حاولتا أن تعيدا الأسعار المرتفعة الى المستوى الأدنى المرغوب فيه . هل هما بالسعة الكافية بحيث لايزال لديهما بعض الاستقلال الوطني ، أو انهما ، كالآخرين ، فقدا استقلالهما الاقتصادي ؟ لا أحد يعرف ما هي الحال في المانيا ، لأن الالمان لم يحاولوا ذلك الا مؤخراً .

أما اليابان ، فهي شأن الولايات المتحدة ، انتقلت الى نسب فائدة أوطأ من أجل أن تقاوم تضخمها . ونسب الفائدة الأوطأ لم تكن ضربة البداية في الاقتصاد الياباني كما كانت

في الاقتصاد الأمريكي . ان الفارق الكبير بين البلدين هو ما حدث للثروة ، في الولايات المتحدة ازدهرت سوق الأسهم ، خالقة ثروة شخصية أكبر واستهلاكاً أكثر ، بينما انهارت في اليابان سوق الأسهم مدمرة ، كما رأينا ، مقادير هائلة من الثروات الشخصية . فستٌ وثلاثون بالمئة من الهبوط في الثروة الصافية كانت لها نتائج سلبية جسيمة سواء على الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري . وفي جميع الاحتمالات ، كان بوسع اليابان أن تتخذ اجراءات مضادة للتضخم ولكن ، فقط ، اذا كانت راغبة في اعادة بناء نفسها هيكلياً بحيث يغدو لديها اقتصاد جاذب بدلاً من اقتصاد تصديري . ان اليابان كاقتصاد موجه للتصدير يعتمد اعتماداً كبيراً على النمو في بلدان العالم الأخرى من أجل اعادة تشغيل اقتصادها هي .

ان الولايات المتحدة واليابان والمانيا (تؤلف معاً ٥٠٪ من اقتصاد العالم) تستطيع أن توصل فيما بينها الى سياسات مالية ونقدية مشتركة لكي تصبح قاطرة عالمية مشتركة . فالنمو استجاب بسرعة الى السياسات النقدية والمالية التي وضعت موضع التطبيق في أعقاب انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول ١٩٩٦ . في منتصف عام ١٩٨٧ و١٩٨٨ كان يتوقع المراقبون الاقتصاديون أن تكون سنة معتدلة أو عادية[٦] . وفي تشرين الثاني ١٩٨٧ كان يُتوقع أن يكون عاماً سيئاً للغاية . الا أن عام ١٩٨٨ كان في الواقع خير السنوات في العقد كله . ان تطبيق السياسات النقدية والمالية التي اتُفق عليها لتجنب تأثيرات انهيار سوق الأسهم بسرعة عَجّل بتكوين الاقتصاد العالمي . لكن التعاون الثلاثي ليس محتملاً سياسياً من دون أزمة واضحة . فالبلدان الثلاثة ليست ، في الغالب ، في المرحلة ذاتها بالضبط من دورة الأعمال في الوقت الواحد ، وفي النتيجة لم تكن البلدان في حاجة الى الدواء ذاته وفي الوقت ذاته بالضبط . ويتطلب التنسيق كذلك من البلدان الثلاثة أن يفعل كل منها بين الحين والآخر أشياء هي جيدة للاقتصاد العالمي ، ولكنها مؤلمة داخلياً . بيد أن قادة أي بلد من هذه البلدان الثلاثة لم يُنتخب ليساعد العالم بالحاق الأذى الاقتصادي بالناخبين في داخل بلاده . فاليابان لا ترغب في تقليص فائضها التجاري (موسعة الطلب على صادراتها في بقية دول العالم) ، والولايات المتحدة لا ترغب في الانتقال من مجتمع عالي الاستهلاك الى مجتمع عالي التوفير وعالي الاستثمار (سامحة بذلك بهبوط معدلات الفائدة الحقيقية في العالم) ، والمانيا لا ترغب في أن يكون لديها معدلات فائدة واطئة وازدياد مخاطر التضخم .

ان الفارق بين الولايات المتحدة التي تشعر بمسؤوليتها القيادية العالمية وبلد لا يشعر بهذه المسؤوليات ، وتأثيرات اللاتعاون يمكن أن تُشاهد بشكل مثير في قرار رئيس مكتب الاحتياطي الفدرالي لرفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة سبع مرات في اثني عشر شهراً

من أوائل ١٩٩٤ حتى أوائل ١٩٩٥ على العكس مما فعله الرئيس بول فولكر للمكتب الفدرالي في ركود ١٩٨٢ . ان سياسات ١٩٨٢ و١٩٨٣ جعلت الركود العالمي يختفي في الحال تقريباً . وعلى العكس ، فان معدلات الفائدة في الولايات المتحدة في سياسات ١٩٩٤ و١٩٩٥ جعلت الركود العالمي أطول وأعمق مما كان يمكن أن يكون عليه في حال أخرى . من وجهة نظر الانتعاشات الدورية الحلزونية الأوربية واليابانية ، جاءت الزيادات في معدلات الفائدة التي أعلنها (آلان گرينسبان) في الوقت الخاطئ بالضبط . أوربا كانت تبدأ تواً خطواتها الأولى للخروج من فترة الركود الطويلة جداً التي كانت تعاني منها ، بينما كانت اليابان لاتزال تغوص في ركودها . من الجانب الآخر ، لم تكن الولايات المتحدة التي تقود العالم في حاجة الى معدلات الفائدة الأعلى . ومهما كان عليه انتعاش الولايات المتحدة من ضعف ، فان معدلات الفائدة الأمريكية الأعلى جعلت هذا الانتعاش أكثر ضعفاً .

قبل عقد أو عقدين من السنين كان المكتب الفدرالي يفكر ملياً بالتأثيرات المحتملة لنشاطه على «العالم الحر» قبل أن يشرع بالتحرك . ولكن بزوال الخطر الشيوعي لم يعد المكتب الفدرالي يقلق على الصحة الاقتصادية للعالم الحر . يستطيع المستر گرينسبان ويمكنه أيضاً أن يدافع عن نفسه بالقول أن العالم قد تغيّر تغيراً مثيراً طوال العقد . الولايات المتحدة قد تحولت من الدائن الخالص الأكبر في العالم ذي الفوائض التجارية والميزانية الفدرالية المتوازنة والعمالة الكاملة الى أكبر مَدين صافٍ في العالم ، ويعاني من عجوز بنيوية مستمرة في حساباته المالية والدولية . ولم يعد بوسع الولايات المتحدة بعدُ أن تعمل ما كانت تعمله من قبل . وهو بالطبع محق في ما يقوله عن الظروف ـ فظروف أمريكا مختلفة جداً .

النتيجة ، كما سبق أن رأينا ، هي نمو عالمي أبطأ بمقدار ٦٠٪ . والحكومات الراغبة بحزم في مكافحة الركود وتحفيز النمو استُبدلت بحكومات أمضت كل وقتها في مكافحة التضخم في بلادها وحماية قيم العملة .

ومع ذلك فلايزال المواطنون يتوقعون أن تخفف حكوماتهم حالات الركود ، إن لم تقضِ عليها . ان الذين يشغلون مناصب الحكم يخسرون الانتخابات في أيام الركود . فالمواطنون لا يحبون أن يروا الى حكوماتهم وهي تُهان من جانب الاسواق المالية العالمية . وهم يصبّون غضبهم لا على الماليين الذين لا شكل لهم وانما على سياسييهم المنتخبين . فازاء لامبالاة الحكومات وتحاشيها الوقوف بوجه انحدارات الرأسمالية المحتمة تزداد الحكومات ذاتها ضعفاً ويُقذف بقادتها خارج السلطة . لأنهم لم يفعلوا ما يريده المواطنون . يمكن للقادة السياسيين أن يناقشوا بشيء من الصحة أن الأوضاع العالمية لا تسمح لهم أن يفعلوا ما فعل

القادة السابقون (التحرك بنشاط لانهاء الركود وادارة اقتصادهم بأدنى معدلات البطالة) ، ولا ينبغي أن يُعاقبوا لأنهم لم يفعلوا المستحيل ، لكن هذه رسالة من الشدة بحيث لا توجه الى الناخبين . فاذا كان القادة لا يستطيعون تحقيق ما يبغي المواطنون تحقيقه فلماذا يحتفظ بهم في كراسي الحكم ؟ .

والنتائج واضحة . من دون قاطرة اقتصادية أمريكية عالمية ، ومن دون تعاون على مستوى الاقتصاد الكلي Macroeconomic بين الثلاثة الكبار ، ومن دون أقطار راغبة في قاطرات اقتصادية اقليمية ، وفي تحفيز وطني لا يستطيع تحقيقه سوى الكبار جداً (وربما الولايات المتحدة وحدها) ، فان العالم سيواجه ركودات متكررة وعميقة وطويلة مع انتعاشات أبطأ . ان هذه الحقيقة الجديدة بدت واضحة في أوربا واليابان ، ويمكن رؤيتها في الولايات المتحدة . ركود غير منتظم وضحل في ١٩٩٠ و١٩٩١ ، أعقبه انتعاش ضعيف في البداية ولكن تسارع تدريجياً أجهضته في عام ١٩٩٥ الزيادات في نسب الفائدة لعام ١٩٩٤ . هذا النموذج سينظر اليه ولا شك كنموذج قياسي جديد . ان الركودات المتكررة غير المنتظمة والضحلة لعهد ما بعد الحرب العالمية الثانية قد ولّت .

صدمات مالية أقوى

الصدمات المالية ، شأن الركودات ، قديمة قدم الرأسمالية ذاتها . هَوَس التيولب في هولندا عام ١٦٢٤ . القرن الثامن عشر شهد المسألة الخادعة للبحر الجنوبي في بريطانيا (مضاربة تركزت على أسهم شركة البحر الجنوبي التي مُنحت البراءة لصيد العبيد والسمك في البحار الجنوبية) والمشروع الوهمي لأراضي المسيسبي (بؤرة الاهتمام كانت تدور على قيمة الأراضي في المناطق الفرنسية في لويزيانا) . والقرن التاسع عشر مليء بمناسبات الذعر المالي التي تبدو صغيرة بالقياس الى «الكبيرة» في القرن العشرين ـ انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٢٩ والانهيار المصرفي لعام ١٩٣٠ الذي قاد الى الكساد العظيم . وكادت هذه الهزّة أن تدمر الرأسمالية ـ بلغت البطالة ٢٧٪ .

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نصيبه من حالات الذعر المالي الكبير ، كالانهيار الذي حدث في صناعة الادخار والتسليف الأمريكية ، والانهيار الذي شمل العالم في قيم الاملاك . وتحطم سوق الأسهم في ١٩٨٧ ، وتحطم سوق الأسهم الرئيسي في بلد صغير (تايوان) ، وانهيار كبير في سوق الأسهم في ثاني أكبر اقتصاد في العالم (اليابان) . ان عدم

الاستقرار المالي هو بالنسبة الى الرأسمالية شبيه بمشكلات التوارث في ملكيات القرون الوسطى أو الدكتاتوريات[٧] . كلاهما يضع أفق النظام في خطر .

ان الأزمات المالية ، كالبطالة ، لا ينبغي أن تحدث في الرأسمالية نظرياً . فالمستثمر الصبور والذي يعمل للمدى الطويل ويعرف القيم الحقيقية الكامنة تحت تلك الموجودات المالية يلزمه أن يشتري ويبيع في الأسواق المالية لكي يتجنب عدم الاستقرار الذي يولّده حشد من العقليات التي يتميز بها المضاربون على المدى القصير والذين يتقافزون على الاتجاهات الصاعدة والنازلة . ولكن لسوء الحظ لم يعد يوجد كما يبدو ، أي عدد من هؤلاء المستثمرين الماليين الصبورين ذوي النظر الذي يتطلع الى المستقبل البعيد والمعنيين بقيم التوازن على المدى الطويل .

لو تمعّن المرء في الأزمات المالية ، سيجد أن المسألة ليست «لماذا انهار السوق» وانما «كيف أمكن لأسعار السوق أن تصل الى المستويات غير المستقرة في المقام الأول ؟» . تمعّن في أسعار التيولب في عام ١٦٢٠ في هولندا (بثمن بصلة واحدة من التيولب كان يُشترى ثلاثة بيوت في امستردام) وقيمة أسهم شركة البحار الجنوبية في مطلع القرن الثامن عشر ، وقيمة الأراضي على ضفاف المسيسيبي في ولاية لويزيانا الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر خلال خديعة الأرض المسيسيبية ، أو قيمة سوق الأسهم الأمريكية في عام ١٩٢٩ (تضاعفت في عام ١٩٢٩/٢٨ رغم ان الناتج المحلي الاجمالي كان يهبط في تلك السنوات) ، وسوق الأسهم في تايوان ١٩٨٨ ، وأسعار الأملاك في منتصف ونهاية الثمانينات ، وسوق الأسهم اليابانية في سنة ١٩٩٠ (١٠٠-١ نسبة السعر الى الأرباح) وفي كل حالة تجد أن قيمة الموجودات قد ضُخّمت بافراط واضح من جانب الأسواق المالية . فمع المغالاة في رفع القيمة على النحو السخيف هذا ، تصبح المسألة : متى تسقط السوق وما اذا كان هذا السقوط بطيئاً أو سريعاً ليس غير .

كيف لا يستطيع الناس الأذكياء أن يدركوا أن قيمة هذه الموجودات قد بولغ فيها كثيراً ؟ الجواب يكمن في الجشع . البشر يدركون بالضبط ما الذي سيقع لكنهم لا يستطيعون المقاومة . فبما أن الأسعار ترتفع في الفقاعات المالية ، ثمة فرصة لجمع قدر كبير من المال في وقت قصير ، على الماشي ، حتى ولو عرف كل امرئ أن الأسعار عالية جداً وانها لابد وأن تسقط في النهاية . كل واحد يقفز الى داخل السوق معتقداً أنه على قدر من الذكاء يكفيه للخروج منه قبل أن تحل النهاية . واذا ما خرج الانسان في وقت مبكر فانه سيخسر كثيراً من الأرباح المحتملة .

ولكن من المستحيل أن يتنبأ المرء متى تبلغ المسألة قمتها ، طالما أن عاملاً تافهاً لم يُكتشف اطلاقاً قد يقرر الوقت الدقيق لنهاية الفقاعة . فعلى سبيل المثال ما من أحد يستطيع حتى الآن القول بدقة لماذا بدأت سوق الأسهم الأمريكية سقوطها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٩ ـ على الضد من بضعة أشهر قبلاً أو بضعة أشهر من بعد . بعضهم خرج في الوقت المناسب قبل أن تشرع الأسعار بالسقوط لكن الأغلبية لم تفعل مثلهم . وحين بدت النهاية واضحة اندفع كل واحد ليبيع والأسعار تسقط قبل أن يستطيع أي واحد الوقوف على قدميه . في نهاية كل فقاعة كهذه يعلن كل واحد انها لن تحدث ثانية ، ومع ذلك فانها تحدث دائماً : لقد تلاشت الذكريات وتلك الأرباح الضخمة التي تأخذ سبيلها صعوداً الى قمة الفقاعة لا يمكن مقاومتها .

بعد العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية حالت المؤسسات التي وُضعت موضع التطبيق رداً على كارثة الثلاثينات دون استعادة تلك الأحداث . وأصبح ممكناً الاعتقاد بأن عدم الاستقرار المالي ليس جزءاً مكوناً في الرأسمالية . استناداً الى هذا الاعتقاد ، بدأت الحركة الداعية الى التخفيف من الاجراءات في الأسواق المالية في عام ١٩٧١ حين انتقل العالم من أسعار صرف ثابتة الى أسعار صرف مرنة . وفي أواخر السبعينات أزالت جميع البلدان الرئيسية في العالم باستثناء اليابان السيطرات على رأس المال التي اتخذت في نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلال عقدي السبعينات والثمانينات ألغيت جميع الاجراءات التي اتخذت للحيلولة دون حدوث كساد عظيم .

فلو لم تحدث اعادة الهيكلة القانونية لتولت التكنولوجيا اعادة الهيكلة هذه . ان التكنولوجيات الجديدة جعلت كثيراً من النظم والاجراءات عتيقة مثل السيطرات على رأس المال التي كانت موجودة في السابق . فلو لم تُلغَ النظم القديمة لكانت قد توقفت ببساطة ولم يعد يتقيد بها . فحين يعمد أحدهم الى حشر ماله في حقيبة ظهر والعبور عبر الألب من ايطاليا الى سويسرا كان يمكن للحكومة الايطالية أن تفرض سيطرتها على المال . ولكن حين أصبح من الممكن أن يُنقل المال في لحظة واحدة من خلال كومبيوتر شخصي . ذابت تماماً كل سيطرة على رأس المال . ان القوانين الضرورية يمكن اصدارها ولكن لا يمكن فرضها . وما يصح بشأن السيطرة على رأس المال يصح كذلك على معظم النظم القانونية المالية . في أعقاب الانهيارات الراهنة اقترح بعضهم اتخاذ مزيد من الأنظمة لوقف الانهيارات في المستقبل ، لكن النظم في عالم اليوم لا يمكن فرضها . فاذا ما فرضت نظم من جانب حكومة ما ، فان النشاطات المالية تسارع الى الانتقال الكترونيا الى مكان آخر في العالم

حيث لا تقيدها نظم أو قيود . حين عمدت الحكومة اليابانية الى تحريم المتاجرة ببعض المشتقات المعقدة التي كانت تعتمد على قيمة سوق الأسهم اليابانية ، انتقلت تجارتها ببساطة الى سوق الأسهم في سنغافورة .

ان أسواق الرساميل العالمية ووجود أنظمة التجارة الالكترونية جعلت من الممكن نقل مقادير هائلة من الأموال الى أنحاء العالم الأخرى بسرعة كبيرة جداً . في الأيام الاعتيادية تنقل أسواق رأس المال العالمية ١,٣ ترليون دولار في اليوم الواحد ، ولكن مجموع الصادرات العالمية في السنة الواحدة تبلغ ثلاثة ترليونات دولار فقط[٨] . اذن ، ففي ما يزيد قليلاً عن يومين تنقل أسواق رأس المال العالمية من الأموال ما يعادل ما ينقل من اقتصاد في العالم كله في غضون سنة واحدة . ان تاجراً بريطانياً لا يزيد تحصيله العلمي عن مدرسة ثانوية يعمل في بنك الاستثمار البريطاني (بارنج) يستقر في سنغافورة راهن بـ ٢٩ مليار دولار (٧ مليارات دولار توقع أن ترتفع قيمتها و٢٢ مليار دولار توقع لها أن تهبط) في سوق الأسهم اليابانية[٩] . ما فعله لم يكن أمراً غير مألوف . كل ما عُرف عنه أنه يدعى (نيقولاس ليسون) وأنه خسر ١,٤ مليار دولار وأرغم شركته على إعلان إفلاسها .

ان الأسواق العالمية الواسعة جداً والمرتبطة الكترونيا لم تغير من احتمالات تطاير الفقاعات المالية ، وانما جعلت من الممكن أن تكبر كثيراً ، وقد ربطت الأسواق الوطنية ببعضها بحيث غدت هذه الأسواق عرضة للانهيار معاً .

في عام ١٩٧١ ، كان من الممكن الاعتقاد (وأغلب الاقتصاديين اعتقد بمن فيهم المؤلف) أن حركة نمو معدلات صرف مرنة ستقود الى استقرار مالي واقتصادي عظيم[١١] . (كان جاريس كندلبرجر ، المتقاعد من MIT ، هو الاقتصادي الوحيد الذي قال بأمانة « أنا قلت لك هكذا ») . لا يمكن الابقاء على قيم العملة ثابتة ما لم تكن الأصول (أساساً الفرق ما بين نسبة التضخم ونسبة نمو الانتاجية) متعادلة بين أي بلدين . ولما كانت الأصول لا تتعادل مطلقاً ، فان عالماً ذا سعر صرف ثابت يتطلب تعديلات بين فترة وأخرى في أسعار الصرف . وفي ظل نظام ذي أسعار صرف ثابتة ، فان هذا الميل لابد وأن يكون كبيراً لأن البلدان تقاوم التغيير في قيم عملاتها حتى تخرج الأصول عن وضعها المألوف وحتى تستنفد كل جهد لوقف تدفقات رأس المال . حين يُصار الى هذا الحد يصبح لزاماً أن تتغير قيم العملة بصورة يمكن التنبؤ بها تماماً . ووسط اهتياج الحكومات تترك الأموال هذه البلدان بعملات ضعيفة وتتجه نحو تلك البلدان ذات العملات القوية . هذه العمليات هي في جوهرها أنشطة انتهازية لا تميل الى المخاطرة تعمل على جني الأموال طالما يعرف كل امرئ أية عملات سترتفع وأيتها ستهبط .

نظرياً ، ينبغي لأسعار الصرف المرنة أن تؤدي الى تغيرات أصغر وأكثر تكراراً في أسعار الصرف ـ تغيرات هي أقل ارباكاً لكل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من التغيرات غير المتوقعة والمتكررة بكثرة في أسعار الصرف التي تكافحها الحكومة . كذلك ينبغي أن تكون حركات المضاربة في رأس المال محدودة هي الأخرى ، لأن العملات لا يمكنها ، نظرياً ، أن تنحرف بعيداً جداً عن قيمها المعادلة الحقيقية . ومع كثرة التغيرات الطفيفة ، صعوداً ونزولاً ، تزداد صعوبة التنبؤ بالاتجاه الذي ستسلكه أسعار العملة على المدى القصير ، وبذلك تزداد احتمالات الخسارة الكبيرة على المدى القصير في رأس المال اذا ما عمد المرء الى المراهنة في السوق ، ومن ثم تقل رغبته في المراهنة . لم تعد المراهنة في العملة أمراً لا خطر من ورائه ـ أو هكذا تقول النظرية .

في الواقع ، لم يعمل التحول الى أسعار الصرف المرنة على النحو الذي كان ينتظر منه . لقد أصبحت حركات العملة أعظم ، واتسعت الفوارق بين ما تتنبأ به نظريات التكافؤ في القوة الشرائية حول قيمة العملة وأسعارها الفعلية في أسواق الصرف الأجنبية . ان المضاربين الذين يفترض فيهم بعد النظر الى القيم الحقيقية وتجنب التأثيرات قصيرة المدى وعقلية القطيع في المضاربة لم يعد لهم وجود . فما أن يبدأ الاندفاع نحو الباب حتى يقفز كل واحد نحو التيار دون أدنى اعتبار للأصول والعملات تهدر صاخبة ، صاعدة نازلة .

فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الدولار الموزونة تجارياً حقاً real _ trade _ weighted value _ من ٥٢٪ ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ ثم هبطت فوراً الى ٢٩٪ في عام ١٩٨٧[١٢] . واحدة من هاتين الحركتين على الأقل ، ما كانت لتحدث في عالم تسوده قواعد حقيقية بعيدة المدى . وما كان يفترض فيه الاستحالة ، أي التأرجح الواسع والسريع في أسعار العملة ، بات حدثاً يومياً في الغالب . وباتت معرفة الاتجاه الذي ستسلكه أسعار العملة في المستقبل ـ أين يجب أو لا يجب توظيف استثمارات بعيدة المدى ، ومَنْ سيصدّر هذه أو تلك ، عسيرة على التنبؤ .

وتعطينا الأزمة المالية في المكسيك في نهاية ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ توضيحات جيدة لمشاكل عدم الاستقرار المالي . في كل لحظة هناك دائماً ما سيغدو حلقة ضعيفة في النظام المالي العالمي ـ حتى وإنْ لا توجد واحدة ، فمن الممكن تخيّل واحدة . في أواخر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة[١٣] . لكنها كانت تماماً واحدة من أخريات . فقد نشرت مجلة فورتشيون Fortune قائمة بسبعة بلدان أخرى (الفيليبين ، أندونيسيا ، البرازيل ، ماليزيا ، تايلاند ، الأرجنتين ، شيلي) كان يعتقد أنها معرّضة للضرب

كالمكسيك . لم تكن القروض المكسيكية تفوق قروض عديد من البلدان المتخلفة ، وهي أقل بكثير من قروض بلدان متقدمة عديدة . فاذا أخذنا بالاعتبار حجم الناتج المحلي الاجمالي ، فان ايطاليا وبلجيكا واليونان مدينة بديون دولية أعلى بثلاث مرات على الأقل[١٥] .

كان الاقتصاد المكسيكي يسير سيراً حسناً . ميزانيتها متوازنة ، لكن البيزو كان مقوّما بأعلى كثيراً ، والعجز في ميزان المدفوعات الذي يسوده الاستهلاك كان يراد تمويله بدفقات من الرساميل قصيرة الأجل بدلاً من الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل[١٦] . في كانون ١٩٩٤ هبطت احتياطات القطع الأجنبي الى مستويات واطئة بحيث بات على الحكومة المكسيكية أن تعيد النظر في قيمة البيزو باتجاه تصحيح المغالاة فيها[١٧] . لذلك سارعت الرساميل الأجنبية الى التدفق الى خارج المكسيك خوفاً من تخفيضات أخرى أكبر في المستقبل .

وسرعان ما امتدت المخاوف الى بلدان أخرى في العالم الثالث ، ولفترة قصيرة سارعت الرساميل الى الهروب من بلدان كثيرة في العالم الثالث بما فيها بلدان غير متوقعة مثل هونغ كونغ . في النهاية قدمت للمكسيك حزمة هائلة من الأموال (أكثر من ٥٢ مليار دولار) لانقاذها من المأزق الذي انتهت اليه . لكن المكسيك فقدت أساساً سيطرتها على اقتصادها الخاص في مجرى هذه العملية[١٨] .

وشرعت المجموعة الدولية ممثلة بصندوق النقد الدولي (IMF) والولايات المتحدة في إملاء ما ينبغي للمكسيك أن ترسم من سياسات مالية[١٩] . وفرضت على الحكومة المكسيكية فائدة بمقدار ٦٠٪ على قروض بالبيزو أمدها ٢٨ يوماً ، وفائدة بمقدار ١٠٠٪ على ائتمان استهلاكي Consumer credit في شتاء ١٩٩٥ . وقد تكفلت هذه القروض والائتمان باحداث ركود في المكسيك في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ لأن المصروفات التي تموّل بهذا النوع من القروض والائتمان كان لابد أن تندفع بتهوّر[٢٠] . وقد طالبت الجماعة الدولية الحكومة المكسيكية باتباع سياسة تقشفية ـ تخفيضات حادة في الصرف في ميزانية كانت هي أساساً متوازنة . وفرضت عليها ايداع عوائد النفط مباشرة في حساب لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لتطمين حملة السندات من غير المكسيكيين بأنهم سيتلقون ما كانوا قد سلّفوه للمكسيك من قروض[٢١] .

وفي شهر واحد قفز العجز التجاري الشهري الأمريكي ـ المكسيكي من مليار دولار الى فائض طفيف[٢٢] . وفي خارج المكسيك ، وجد أولئك الذين كانوا يضمنون عيشهم ببيع المنتجات والخدمات الى المكسيكيين أن أسواقهم قد اختفت فجأة .

لو تأمل المرء وضع المكسيك في عام ١٩٩٥ ، لوجد أن خطاياها الاقتصادية كانت بسيطة جداً بالقياس الى العقاب الذي تعيّن عليها أن تتلقاه لاستعادة «ثقة المستثمر» فقبل ستة أشهر فقط ، أي في صيف ١٩٩٤ ، كانت المكسيك توصف بالبلد الذي يفعل كل شيء على النحو السليم . فلقد صفّت العجز الكبير في ميزانيتها الذي نشأ منذ أوائل الثمانينات ، وتعيش حالة من التوازن المالي ، وتعيد الهيكلة وتثابر على الخصخصة ـ باعت أكثر من ألف مشروع تملكه الدولة . وكانت اعادة الهيكلة تمتد الى كل جانب ، وانضمت الى النافتا وخفضت تخفيضاً حاداً التعريفات الكمركية ونظم الكوتا ، متخليةً عن الحوافز القديمة التي اتخذتها قبلاً لحماية نفسها . وكان التضخم يسير بنسبة ٧٪ في السنة فقط عام ١٩٩٤[٢٣] . وكانت صور الرئيس ساليناس تغطي أغلفة المجلات كبطل . بعد سنة دفع به الى المنفى واتهم بكل ما يعرف من التهم[٢٤] . ولما كان يتعذر توجيه اللوم الى الأسواق من جانب الذين يديرونها ذاتهم ، كان لابد من البحث عن الفساد في أمور أخرى (المخدرات ، الاغتيالات) والأشرار (شقيق الرئيس)[٢٥] . كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري سببته لها قرارات القطاع الخاص ـ لم يكن القطاع العام مقترضاً صافياً من الداخل والخارج . وحين لجأت المكسيك الى الاقتراض لم يجد المراقبون غظاظة في العجز في حساباتها التجارية التي تسدد بدفقات مالية قصيرة الأجل ، لأنها تعكس قرارات خاصة للتسليف أو الاقتراض في كلا جانبي السوق . زد على ذلك ، فان العجز التجاري المكسيكي ليس هو الأسوأ في العالم . صحيح أن مشاكل المكسيك كان يمكن أن تكون أقل شأناً لو كانت معدلات التوفير فيها أعلى ولو أن شركاتها وبنوكها كانت مدينة بقروض أقل مقوّمة بالدولار . لكن نسبة التوفير المكسيكي (١٦٪) فاقت مثيلتها في الولايات المتحدة على كل حال[٢٦] .

ان العقوبات التي تلقاها البلد الذي كان الى ستة أشهر خلت فقط يفعل كل شيء على النحو السليم كانت قاسية جداً . فبسبب الهبوط الذي لحق بقيمة البيزو تسارع التضخم حتى بلغ ٦٠٪ تقريباً في السنة[٢٧] . لثلاثين عاماً كان مستوى معيشة المكسيكي الوسطي تخفّض لتحقيق اصلاحات سوق حرة وفي نهاية الفترة اتضح للمكسيكي الوسطي أن مَنْ بدوا سادة أجانب أثرياء يرغبون في نقل أموالهم الى أوطانهم قد شرعوا يفرضون على المكسيك سياسات يتوقع أن تخفّض القوة الشرائية الحقيقية للعائلة بمقدار ثلث آخر[٢٨] . وبين أوساط الطبقة المتوسطة التي كان يُتوقع أن تهبط دخولها بحوالي ٥٠٪ برزت حركة (إلبارزون) وشعارها «لا نستطيع أن ندفع ، اننا لن ندفع» . وما وصف في الصحافة المالية العالمية بتعفف بأنه برنامج للتقشف قد أصبح هبوطاً حاداً في مستويات المعيشة في واقع الأحياء المكسيكية[٢٩] .

لقد فعلت الوصفة المكسيكية فعلها بالنسبة الى العالم الخارجي . اذ سرعان ما أعيد إرساء استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomic في نهاية ١٩٩٥ . لكن المكسيكيين الفرادى لم يصيبوا نجاحاً . اذ بلغت البطالة الضعف وفق الاحصاءات الرسمية . وكما يرى وزير العمل المكسيكي أن الأرقام الحقيقية ربما تفوق هذا بكثير . وانخفض البيع بالمفرد بنسبة ٤٠٪ ولا تبدو في الأفق عودة للنمو في خريف ١٩٩٥[٣٠] .

لو أراد المرء أن يعرف الأسباب الحقيقية للأزمة المكسيكية لكان خيراً له أن يوجه نظره نحو الولايات المتحدة . فبسبب انخفاض معدلات الفائدة في البنوك الذي تقرر في الولايات المتحدة لمكافحة ركود ١٩٩٠-١٩٩١ ، تدفقت مئات المليارات من الدولارات من حسابات الادخار الأمريكية الى صناديق التعاون ذات العائد الأعلى . ولكي تدفع صناديق التعاون هذه العوائد الأعلى توجب على مدرائها أن يبحثوا عن مصادر للربح الأعلى ، لذلك أرسلوا بعض أموال الصناديق الى المكسيك لهذا الغرض . وحين عادت معدلات الفائدة الأمريكية الى الارتفاع رغب مدراء الصندوق أنفسهم في اعادة موازنة حافظات نقودهم وشرعوا يعيدون أموالهم الى الولايات المتحدة . ومع تدفق الأموال الى خارج المكسيك وظهور عجز في الحساب الجاري المكسيكي ، أصبح نضوب احتياطيات الصرف الأجنبي فيها مسألة وقت لا غير . في شباط ١٩٩٤ كان لدى المكسيك ٣٠ مليار دولار من احتياطيات الصرف الأجنبي . ولكن في كانون الأول من العالم نفسه لم يبق من هذه سوى ٦ مليارات دولار . ولما علم المواطنون المكسيكيون بترنح احتياطيات العملات الأجنبية شرعوا يهربون جماعياً لانقاذ أموالهم[٣٢] . وحالما تشمم الأجانب رائحة ما يجري هرعوا هم أيضاً الى الفرار بأموالهم .

لو قارنا الخسارات المالية للمستثمرين الأجانب في المكسيك بالخسارات التي لحقت بالدخول الحقيقية للمواطنين المكسيكيين لبدا واضحاً أن المكسيكيين هم الأكثر خسارة . ولو أنهم رفضوا أن يستجيبوا الى جمة إجراءات التقشف التي فرضها عليهم صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة لاتضح أنهم سيعانون انخفاضاً في دخولهم الحقيقية ـ لأصبحوا عاجزين عن تمويل عجز الواردات ، وفي هذه الحالة تتوقف الواردات ، وتنخفض دخولهم الحقيقية . لكن الشيء ذاته حدث كذلك مع خطة الصندوق الدولي والولايات المتحدة .

ولو أنهم لم يذعنوا لشروط صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة لما أرغموا على تحمل ركود داخلي قاسٍ إضافة الى تخفيض ضروري في الواردات . لقد كلّف الركود الذي فرض على المكسيك ضياع نصف مليون فرصة عمل حتى نيسان ١٩٩٥ وانخفض أسبوع

العمل لأربعة ملايين عامل آخر الى أقل من ١٥ ساعة[٣٢] . لقد ظهر جيداً أن التكاليف قصيرة الأجل لحزمة الارتهان التي فرضها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة على المكسيك قد فاقت المنافع قصيرة الأجل التي نالها . حقاً لو أن المكسيك قد رفضت الاذعان لبات من الصعب عليها أن تحصل على القروض في المستقبل ، لكن كثيراً من هذه القروض كان لابد أن يتم على أية حال .

بالنسبة الى المكسيك ربما ستزيد الكلف بعيدة الأجل على المنافع البعيدة . ان المنافع البعيدة هي عائد أكبر لأسواق التسليف الدولية . لكن للمقرضين الدوليين ذاكرة قصيرة سيئة الصيت ، وهم يشرعون بالاقراض ثانية وبسرعة ملحوظة . ويظل موضع التساؤل فقط ما اذا كان تسليف المكسيك سيعاود شأنه بأسرع مما اذا كانت قد امتنعت عن الاذعان! .

ان تحليل الكلف والمنافع القريبة والبعيدة يقودنا الى نتيجة بسيطة جداً . فعاجلاً أو آجلاً سترفض البلدان تطبيق التقشف المحلي الموصى به لارضاء الدائنين الدوليين كمحاولة أخيرة . هذه البلدان ستسمح للمستثمرين الدوليين أن يأخذوا خساراتهم (كلما أصروا على البقاء أطول زادت خسائرهم) وتكون راغبة في دفع ثمن العودة الى أسواق المال الدولية في تأريخ لاحق . ببساطة ، انها تضع رفاه مواطنيها قبل استقرار النظام المالي العالمي .

ما الذي يحدث اذن ؟ الحقيقة لا أحد يعرف . ان الغرض من مساعدة المكسيك ليس جعل المكسيكيين في وضع أفضل (وكما رأينا ، فانّ وضعهم قد ساء) ، وانما سيتسبب رفض مساعدة المكسيك في فقدان الثقة والذعر في الأسواق المالية العالمية ، وبالتالي ستنهار هذه الأسواق ذاتها . ما من أحد يعرف أو يمكنه أن يعرف ، ما اذا كانت هذه الحجة صحيحة أو باطلة حتى تمر التجربة . فلو أن الأسواق المالية العالمية قد انهارت حقاً فان الخاسرين ، بالطبع ، لن يكون المكسيكيون وانما اللاعبون الكبار في الأسواق المالية العالمية ـ البريطانيون والألمان واليابانيون والأمريكان .

ان رهن المكسيك تطلّب أموالاً تفوق ما يسمح لصندوق النقد الدولي أن يقرضه وفقاً للوائحه . فكان لابد للولايات المتحدة أن تتقدم لانقاذ الوضع ـ ليس لأنها ملزمة لفعل ذلك طبقاً لأحكام اتفاقية النافتا وانما لأن صناديق المعاشات الأمريكية كانت قد غامرت من قبل بمئات المليارات من الدولارات وباتت في خطر . ولو لم يُقدم الرهن لتطلب أن تعيد صناديق التعاون أموالها الى أمريكا ولكن بسعر صرف أسوأ بين البيزو والدولار . والحقيقة ، ان إقراض ٥٢ مليار دولار قد صان أموال التعاون الأمريكية أكثر مما صان المكسيك ، فالمكسيكيون على كل حال مطالبون بتسديد القروض . فاذا كان الأمر هكذا ، فلماذا

يترتب على المواطنين المكسيكيين ان يدفعوا تكاليف ما هو ضروري كبوليصة تأمين لاستقرار النظام المالي العالمي ؟ دعوا أولئك الذين يستخدمون النظام يدفعون أقساط التأمين الضرورية . وحريّ بشعار الجماعة الاحتجاجية من الطبقة الوسطى : لا نستطيع أن ندفع ، أن يغدو الشعار الوطني المكسيكي في المرة التالية .

ربما يكون الحدث الأكثر متعة في سلسلة الأحداث هذه هو ذلك الاندفاع الذي جرى بسرعة البرق نحو الدولار يوم أعلنت الولايات المتحدة من جانبها فقط مجموعة اجراءاتها الواسعة جداً للانقاذ . وحتى حين أعلنت الولايات المتحدة مجموعة اجراءات دولية أخرى لا تشارك الولايات المتحدة فيها كثيراً ، باعت الأسواق الدولار بشكل متشنج اعتقاداً بأن حتى الولايات المتحدة ليست من القوة بما يكفي لانقاذ المكسيك ، وهي لا تملك المصادر الكافية لانقاذ جارٍ صغير جداً من الناحية الاقتصادية . في الأشهر القليلة التي أعقبت كارثة المكسيك هبطت قيمة الدولار بمقدار ٢٥٪ . وكانت أسواق المال راغبة في أن تعبث بتحدٍ في الدولار الأمريكي[٢٤] .

ليست الأزمة المالية وما ينجم عنها من فقدان الاستقلال الاقتصادي الوطني قاصرة على بلدان العالم الثالث . ففي صيف ١٩٩٢ استهدف المضاربون الماليون ليس بلدان العالم الثالث وانما ايطاليا وفرنسا وبريطانيا . جميعها كانت تحاول الابقاء على قيمة عملاتها مقابل المارك الألماني ، كما كانت قد تعهدت في نظام أسعار الصرف الأوربي (ERS) . لم تكن ايطاليا والمملكة المتحدة تملكان الأصول الصحيحة . اذ الهوّة ما بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الانتاجية أعلى بكثير مما في ألمانيا ، والمراهنة ضد عملاتها كانت مراهنة من جانب واحد ولا خطر فيها . ويُزعم أن جورج سورو قد راهن بمليار دولار على هذا النمو .

الا أن فرنسا ، وهي رابع أوسع اقتصاد في العالم ، كانت تملك الأصول الصحيحة . عجز الميزانية ، والعجز التجاري ، ومعدلات التضخم ، ومعدلات نمو الانتاجية ـ جميعها كانت تفوق مثيلاتها في ألمانيا في صيف ١٩٩٢[٢٥] . لكن المضاربين ظلوا يهاجمون الفرنك الفرنسي وربحوا الهجوم . ولكي تظل فرنسا في اطار نظام أسعار الصرف الأوربي ، فانها أرغمت على تبني حزمة من الاجراءات التقشفية (معدلات فائدة أعلى... الخ) تماماً كما لو كانت المكسيك . فاذا كان بالوسع مهاجمة رابع أكبر اقتصاد في العالم برغم أن أصوله صحيحة . فان أي بلد آخر ، باستثناء المانيا واليابان والولايات المتحدة ، يمكن أن يُهاجم في أية لحظة ، بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب اخطاءً اقتصادية أو لم يرتكب .

لما كانت معدلات الفائدة الأعلى هي الأدوات الحكومية الوحيدة على المدى القصير التي تحول دون هروب رأس المال ، فان معدلات الفائدة الأعلى هي واحدة من نتائج عالم تستطيع فيه مقادير كبيرة جداً من رأس المال التحرك من بلد إلى آخر . فبدلاً من التركيز على توليد معدلات فائدة واطئة من أجل توفير عمالة كاملة ونمو سريع فان سياسات معدل الفائدة الآن ينبغي أن تُركز على السيطرة على تدفقات رأس مال عالي التطاير . لقد أصبحت السياسات المالية رهينة تدفقات رأس المال الدولي ولا يمكن استخدامها لتطور الرفاه الداخلي[٣٦] .

اذا كان التأريخ دليلاً ، فان النظام المالي العالمي سيواجه عاجلاً أو آجلاً مثيله في انهيار سوق الأسهم اليابانية في التسعينات ، وانهيار سوق الأسهم الأمريكية في الثلاثينات . وربما سيكتشف العالم أن النظام المالي العالمي يحتاج الى نوع من الادارة ، مثلما اكتشفت الحكومات الوطنية أن أسواقها المالية الوطنية قد احتاجت الى الادارة في الثلاثينات ، ولكن ليس هناك ما يعادل عالمياً الحكومات الوطنية يمكنه أن يخطو بأية قدرة على ادارة أو تنظيم أو حتى أن يكون المقرض كمحاولة أخيرة ، ولو جرّب أي بلد بمفرده ، حتى لو كان الولايات المتحدة ، أن يصبح منظماً عالمياً أو مديراً بعد أن انشبت الأزمة أظفارها ، فان النشاط المالي سيتحرك ببساطة وفي الحال الى مكان آخر في العالم حيث لا يتحكم أحد بالأسواق المالية . سيتقدم صندوق النقد الدولي ولا شك للانقاذ ، لكنه سيكون مجرد مقرض كمحاولة أخيرة ودون أية سلطة تنظيمية . متى وأين ستحل الأزمة المالية ، وكم سيكون حجمها ، لا أحد يعلم ذلك . ان الشيء المؤكد التام هو أن مثل هذه الأزمة ستحلّ في المستقبل في لحظة غير معلومة .

وفي أغلب الظن أن هذه الأزمة ستتجه بالضد من الدولار . ان الذين يحتفظون بموجوداتهم بالدولار قد تلقوا ضربات مالية جسيمة ـ فلقد خسروا ما يتراوح بين ٤٣٪ و٥٨٪ من ثرواتهم قياساً الى ما يمكن أن تكون عليه لو احتفظوا بها بالمارك أو الين خلال السنوات العشر الأخيرة . كان عليهم في لحظات معينة أن يتخلصوا من الورطة . حين يتجه السير على الضد من الدولار هناك مبالغ هائلة من المال يمكن أن تنتقل وسوف تنتقل الى عملات ذات قيمة أكبر . ان ٦٠٪ من الاحتياطيات الرسمية و٥٠٪ من الاحتياطيات الخاصة يُحتفظ بها الآن كودائع بالدولار . هذه الأموال تتحرك بالتأكيد ، الا أنها ستؤلف جزءاً صغيراً من مجموع الأموال التي تتدحرج الى الأسفل . ان المضاربين بالمال سيكدسون الأموال من وراء الاتجاهات الهابطة في قيمة الدولار ، والأموال التي تنتقل ستكون أضعاف ما يحوزه

العالم من الدولارات . والأمريكيون المتخمون مالياً وأمثالهم من الأجانب سينقلون أموالهم الى الخارج ليحصلوا على المنافع المالية الضخمة التي حصل عليها من سبقهم في الأمر .

ومن حدد قروضه بالعملات ذات القيمة الأعلى (في الغالب بالمارك أو الين) سيجد أن القيمة الحقيقية لقروضه قد تفجّرت ـ مقومة بعملته الخاصة أو بالدولار . كثيرون هم الذين سيعجزون عن تسديد قروضهم المقوّمة بالمارك أو الين . وستتعرض المؤسسات المالية في ألمانيا واليابان الى خسائر كبيرة لأن الأجانب سيعجزون عن تسديد ديونهم . في تلك اللحظة سيتطلب الاستقرار العالمي من الولايات المتحدة أن تبادر الى اتخاذ خطوات بعيدة المدى (موازنة حساباتها المالية وحساباتها الدولية) وخطوات قصيرة الأجل (رفع سعر فائدتها) للحفاظ على قيمة الدولار بحيث يمكن الاستمرار في استخدامه كمستودع للقيمة وكوسيط في الصفقات . لكن الدولار الهابط كما رأينا لا يسبب في الولايات المتحدة سوى قليل من المعاناة ، ولا وجود للدعم السياسي الداخلي من أجل اتخاذ خطوات ضرورية لمعالجة وضعه ، كذلك من غير المحتمل أن تستطيع الحكومة الأمريكية فرض المعاناة الاقتصادية على الشعب الأمريكي على غرار ما فعلت الحكومة المكسيكية . فالأمريكان لا يجدون سبباً لأن يضحوا هم من أجل أن يتواصل استقرار النظام المالي العالمي .

ان القوة التساومية ستكون لصالح الأمريكان . فالأمريكان يستطيعون ، اذا شاؤوا ، ان يصدروا ، ببساطة ، ما يحتاجون من الدولارات لتسديد الديون الأجنبية المسمّاة بالدولار . ولا يتطلب الأمر لتحقيق هذا سوى تخفيض طفيف في المستوى المعاشي للفرد الأمريكي بدلاً من تسديد الديون بالطريقة القديمة أي بتوليد فائض تجاري . لكن الخوف من هذه النتيجة سيكون بالضبط أحد الأسباب التي تدفع الى الحديث عن الدولار في المقام الأول .

ان الاعتماد على أمريكا لايقاف سريان المرض في الدولار معناه الاعتماد على رجحان المصالح السياسية الداخلية ، وهو ببساطة غير موجود . ان أي ايمان بالأعمال الأمريكية لوقف هبوط قيمة الدولار الذي سينطوي على معاناة اقتصادية انما هو كالسراب الذي يتراءى في الصحراء . ان خطوط التصدع لعدم الاستقرار المالي هي حقيقة واقعة .

الفصل الثاني عشر

براكين إجتماعية
الأصوليّة الدينية والانفصالية الأثنية

الأصولية الدينية

نهوض الأصولية الدينية هو بركان اجتماعي في حالة الثوران . والربط بينه وبين الشؤون الاقتصادية أمر بسيط . ان الذين خسروا اقتصادياً أو الذين لا يستطيعون الصمود أيام الاضطراب الاقتصادي ولا يعرفون ما الذي يتطلب للنجاح في عصر جديد ينكفئون الى الأصولية الدينية . في فترات التوازن المنقط لا تعود النماذج القديمة من السلوك البشري صالحة . والنماذج الجديدة اللازمة للسلوك ، والتي ستظهر في النهاية ، تهدّد القيم القديمة التي لاتزال عالقة في الاذهان . ان فترات التوازن المنقط هي فترات عدم استقرار ممتدة . لا أحد يعرف بالضبط ما الذي ينبغي للفرد أن يعمله لكي ينجح ، كيف سيعاملهم النظام اذا ما انشغلوا بنماذج مختلفة من السلوك ، وبشيء من المعنى الأصولي لا أحد يعرف التعريف الجديد للنجاة ، أو ما هو أخلاقي وما هو لا أخلاقي .

ورغم أن البشر ، لاسيما الأمريكيين ، غالباً ما يقولون : «نحن نرغب في التغيير» الا ان معظم الناس يكرهون التغيير . وليس من باب السخرية أن يلاحظ المرء ان ما يقصده الأمريكان من قولهم هذا هو أن يصيبوا متعة في ألتفرج على الآخرين وهم يتغيرون فيما هم لا يخطر ببالهم أن يغيروا ما بأنفسهم اطلاقاً . ان اللعنة الصينية التي تقول : «عسى أن تعيش في أزمان ممتعة (وهي تعادل عامة اللعنة الغربية التي تقول : «عسى أن تحترق بنار جهنم») تقترب كثيراً من التعبير عن النظرة البشرية الحقيقية . ان الأزمنة الممتعة هي أزمنة التغيير ، وينطوي هذا على ضرورة تغير سلوك الانسان . والقول بأن

الفرد ينبغي أن يتغير ليبقى ، يعادل بشكل من الأشكال القول بأنه سيحترق بنار جهنم .

تاريخياً ، شهدت فترات عدم الاستقرار نهوض الأصولية الدينية . ان الناس ينفرون من عدم الاستقرار ، وكثيرون هم الذين ينكفئون الى الأوصولية الدينية متى ما بلغت الشكوك بشأن العالم المادي حداً عظيماً . لقد ظهرت في القرون الوسطى وهي تظهر الآن[١] . ان الأفراد يهربون من التقلبات الاقتصادية للعالم الواقعي الى يقينية العالم الديني حيث يُقال لهم أنهم اذا ساروا على نهج القواعد والأحكام التي نصت عليها الكتب المقدسة فانهم سيجدون الخلاص دون ريب .

شهدت العصور المظلمة كثيراً من الأصوليين الدينيين المسيحيين الذين انشغل البابوات بقمعهم ، وربما خير ما يذكرنا هنا الجلد الذي كان يمارسه الأصوليون في القرون الوسطى (كان الانسان يجلد نفسه بالسياط ليدخل الجنة) . كان هذا واحداً من ممارسات ومعتقدات عديدة مثل عبادة العذراء واستحضار الأرواح وغيرها . وفي عصرنا يمكن الاشارة الى مسلمي البوسنة الذين كانوا يرجعون بنسبهم يوماً ما الى واحدة من الطوائف الأصولية (طائفة من المانويين الجدد كانت تدعى باتباع بوغومل ، وهم يتوقون الى توحيد أكثر نقاوة وبساطة ويعارضون الطقوس الدينية المعقدة والأردية الدينية الفخمة والانغماس في الملذات) التي كانت شائعة في القرون الوسطى . وقد اعتنقوا الدين الاسلامي خلال حكم الامبراطورية العثمانية في البلقان لكي يتجنبوا اضطهاد جيرانهم من الرومان الكاثوليك أو الأرثذوكس اليونانيين الذين كانوا ينتمون الى مؤسسات دينية[٢] .

الأصولية الدينية (الهندوس والمسلمين واليهود والمسيحيين والبوذيين) هي في نهوض في كل مكان . وتعظ الأصولية بأن المرء اذا ما سار على النهج السلف الصارم فانه سينال الخلاص . لا يوجد في عالمها أية شكوك . اما من لا يسير على هذا النهج فانه يستحق العقاب .

في الجزائر تعني الأصولية الاسلامية قتل ما بين ٣٠ ألفاً الى ٤٠ ألفاً مدنياً ، وحرباً على الأجانب (بمن فيهم فرنسيون يرجعون في نسبهم الى أسلاف ولدوا في الجزائر)[٣] . وفي اسرائيل يتمنطق شباب مسلمؤن ذكور بالقنابل ويفجرونها في مواقف الباصات أو في وسط المدينة ، ومن يقدم على ذلك يرتقي الى الجنة وينعم بالحور العين . وهو ثواب غير بعيد عما كان يعد به السفاكون في القرون الوسطى في فارس . وقد رشّ يهودي أمريكي أصولي طلقاته في جامع في الخليل ليقتل تسعة وعشرين مسلماً وهم يؤدون الصلوات . وغدا المكان الذي دفن فيه مزاراً لمن يماثلونه في المعتقد من اليهود . وأصدر رابي يهودي انذاراً

بالموت لزعيم بلاده باسم «مرسوم للنضال»[٤] . وفي الهند هدم الأصوليون الهندوس مسجداً اسلامياً قائماً منذ أربعة قرون ونهبوا من في جوارهم من المسلمين في بومبي . وفي كشمير والبنجاب لا تلوح في الأفق نهاية للحروب الدينية . وفي اليابان يمزج الأصوليون البوذيون ما بين الهندوكية والبوذية على شرف الاله شيفا ، إله التدمير لدى الهندوس ، من أجل أن يبرروا اطلاق غاز الأعصاب في مترو في طوكيو مسببين جرح ما يقرب من ٥٥٠٠ انسان وقتل ١٢ شخصاً[٥] . القيامة باتت قريبة ولن تنصف أحداً . ومع ذلك فالارهاب البوذي يجمع بين النقيضين .

في الولايات المتحدة أطلق الأصوليون المسيحيون النار على طبيب للاجهاض ، وأخرجوا قطارات عن السكة ، وطالبوا بفرض الصلوات في المدارس على كل الأطفال في المحلة بغض النظر عما اذا كان الجيران يشاركونهم في المعتقدات الدينية أم لا (باسم الفضيلة تنبغي السيطرة على سلوك الجار) ، ونسفوا عمارة حكومية في مدينة أوكلاهوما وقتل ١٦٧ شخصاً من بينهم ١٩ طفلاً . ويقول القس المشيخي الذي قتل طبيب الاجهاض ان ما فعله هو الحق وان «الرب أمره بالقتل وأنه شهيد»[٦] .

لقد سارع الأمريكان اثر نسف عمارة أوكلاهوما الى اتهام «الأصوليين المسلمين» بالحادث حين لم يكونوا يعرفون الفاعل . لكنهم حين عرفوه رفضوا أن يستخدموا مصطلح «الأصوليين المسيحيين» في وصفه . والذين اعتقلوا كانوا على علاقة بمليشيا من ولاية مشيغان ينظمها اثنان من القساوسة المسيحيين (احدهما يملك حانوتاً لبيع البنادق) ، ويطلقون على أنفسهم اسم «جُند الله» وأعلنوا الحرب على الحكومة الفدرالية لأنها طاردت طائفة أصولية مسيحية أخرى في ويكو من ولاية تكساس[٧] ، وتتحالف مع (جند الله) هؤلاء جماعة أخرى تطلق على نفسها اسم : الميثاق ، سيف وسلاح المسيح[٨] . ويثير الانتباه هنا تماثل التسمية بين «جند الله» المسيحي و«جند الله» ، و«حزب الله» عند الشيعة الايرانيين الذين يعادون العدو نفسه ـ الشيطان الأكبر ، حكومة الولايات المتحدة .

وتمارس هذه الجماعات التدريب على اطلاق الرصاص ومهارات البراري وتتنبأ بالحروب الأهلية وبالتمردات العنصرية ، وترى أن الأمريكان يتعرضون الى خطر التدخل الأجنبي على يد قوات من الأمم المتحدة ، ولكنها تبشر بأن «الله سيضمن بقاء البعض (أعضاءهم) ليروا عالماً أفضل»[٩] ، بل ويصر أحد كراريسهم على أن «المسيح لا يعترض على استخدام القوة القاتلة»[١٠] . ها هنا ما يوازي الأصوليين الاسلاميين والهندوس والبوذيين حتى وان شاء الأمريكان التغاضي عن ذلك[١١] .

ان ما يدفع الى تجنب وصفهم بـ «الأصوليين المسيحيين» هو كون «المسيحيين الحقيقيين» لا يمكن أن يفعلوا ما فعل هؤلاء . وبدلاً من هذا ينعتهم المسيحيون بالمتعصبين المنعزلين ، ولا يرغبون في النظر اليهم كحركة مسيحية أصولية منظمة . لكن المسلمين واليهود والهندوس والبوذيين الطيبين يتحدثون بالشيء ذاته عن أصولييهم . و«الحقيقيون» من اتباع هذه الأديان لا يفعلون ما يفعل هؤلاء أيضاً .

جميع الأصوليين في العصر الراهن ، شأن الأصوليين الكاثوليك الذين أشرفوا على محاكم التفتيش في القرون الوسطى ، يتوقون الى دكتاتورية اجتماعية يكونون هم الدكتاتوريين فيها . فواعظ الأصوليين الأمريكان بات روبرتسون في كتابه (النظام العالمي الجديد) الذي صدر في عام ١٩٩١ يرى أن شكوك الأحداث الدنيوية الراهنة «ليست سوى نظام عالمي جديد للجنس البشري في ظل سيادة لوسيفورس» (لقب ملك بابل الوارد في سفر أشعيا ، وهو في العرف المسيحي رئيس الشياطين ـ المترجم) واتباعه[١٢] . وفي العهد الذي قطعه مع العائلة الأمريكية يدعو الأربعين مليون ناخب أصولي الى «أن يركزوا على قلب الانحلال الأخلاقي الهدام والتدهور الاجتماعي عن الثلاثين عاماً من الحرب التي شنها اليسار الراديكالي ضد العائلة التقليدية والتراث الديني الأمريكي»[١٣] . ليست هذه وجهات نظر أخذ وعطاء ديمقراطي ، وانما هي وجهة نظر أولئك الذين يعتقدون أنهم يشنون حرباً لا هوادة فيها ضد الشيطان . والمرء اذا ما ربح الصراع ضد الشيطان يجب أن يغرس خازوقاً في قلبه .

وكما هي الحال مع وثيقة «التعاقد مع أمريكا» التي أصدرها النواب الجمهوريون ، فان وثيقة «التعاقد مع العائلة الأمريكية» تنطوي على أفكار يراد فرضها على سكان الولايات المتحدة وجرى اختبارها في استطلاعات الرأي العام وصيغت بطريقة يتفق معها ما بين ٦٠ و٩٠٪ من الأمريكان اذا ما استمعوا اليها[١٤] . أما هل يرغب ما بين ٦٠ الى ٩٠٪ من السكان على العيش معها اذا ما فُرضت عليهم ؟ فتلك مسألة أخرى . ان اتخاذ اجراءات صارمة ضد البورنوغرافيا (الأدب والتصوير الاباحي... الخ) شيء يمكن أن يتفق وإياه كل فرد حتى يسمع ما يعنيه بالتحديد تعريفات البورنوغرافيا هذه .

في ايران وأفغانستان اسقطت الحكومتان هناك على أيدي حكومات أصولية جديدة . وفي الشرق الأوسط تتباطأ عملية السلام الموعودة . وفي الهند تسهم حروب دينية مع اتجاهات مركزية طاردة ربما ينجم عنها تمزيق ثاني أكبر بلد من حيث السكان . وفي تركيا تواجه دولة مدنية تهديدات مواطنيها وهم يرقبون المذابح التي يواجهها المسلمون

في البوسنة والشيشان بينما يقف العالم المسيحي موقف المتفرج ، وفي مجرى العملية يزداد كثيراً عدد الذين يتحوّلون الى الأصولية .

ان الألواح الاقتصادية تخلق هوة اجتماعية جسيمة في النظام بين أولئك الذين يريدون العودة الى الفضائل القديمة ، لكنهم يرغبون في التمتع بحريات جديدة ، وبين من يدرك أن الفضائل القديمة لن تكون حقائق المستقبل . في فترات التوازن المنقط لا أحد يعرف ما هي نماذج السلوك الاجتماعي الجديدة التي ستسمح للبشر بالازدهار والبقاء . ولكن طالما لا تبدو النماذج القديمة قادرة على البقاء ، فلابد من اجراء تجارب على نماذج جديدة مختلفة .

واذا قدر لها أن تستمر مع الزمن ، فان القيم الأخلاقية ينبغي أن تُسهم في بقاء انسان ناجح . ان القيم الأخلاقية السليمة (والتي أسهمت على مدى طويل في بقاء البشر) حول العفة الجنسية للشباب غير المتزوجين ، مثلاً ، تختلف ببساطة قبل وبعد اختراع حبوب منع الحمل . ولكن تجارب تكوين أشكال جديدة من العائلة ، وكثير منها لا يثبت أنها ناجحة ، تخيف الأصوليين ، الذين يريدون الايمان في الحقيقة الراسخة والأبدية . ولكن كيف يستطيع المرء أن يعثر على القيم الأخلاقية الجديدة التي تسهم في بقاء الجنس البشري دون فترة من الاختبارات التي ستثير الكثيرين ؟ .

كل هذه الضغوط يُبالغ كثيراً بها في أساليب الحياة الجديدة التي يجري عرضها في الاعلام الالكتروني . ان هذه العروض ممتعة بالتأكيد لأنها تعطي الفرصة للمشاهد أن يفكر بشأنها ويجرب ذهنياً أساليب الحياة الجديدة دون المغامرة بأن يكون هو البادئ الفعلي وربما تتعرض حياته للتدمير . ان الاعلام الالكتروني في واقعه لا يسار ولا يمين وانما هو مؤيد لحرية الادارة ليس غير . انه يُبشر بمذهب دع الفرد يعمل أي شيء يرغب فيه دون أن تقيده التقاليد الاجتماعية .

أما من وجهة نظر الأصولي ، فان هذه النماذج من الحياة الجديدة التي تُعرض بالفيديو ينبغي أن تُقمع ، لأنها تعرض ما هو اللاأخلاقي وفقاً للقيم القديمة . ينبغي أن تدان كشرور . الأصولي الديني دكتاتور اجتماعي في أعماقه ، لأنه يعرف السبيل القويم الى الجنة ، ويجبر الآخرين على اتباع السبيل الذي يتعيّن على كل امرئ أن يسلكه . لأن ما هو « حق » ليس دكتاتورياً . ان أجهزة الاعلام التي تؤيد حرية الارادة تناشد جيرانها أن يتركوا الفرد وحده ؛ فيما يرى الأصوليون الدينيون أن من واجبهم الديني أن يرغموا جيرانهم على « التصرف » .

في الولايات المتحدة ، كان الأصوليون المسيحيون احدى مجموعتين (الأخرى هم خريجو المدارس الثانوية من الذكور البيض) صوتتا في عام ١٩٩٤ لصالح الجمهوريين ، وتحول الكونغرس لهؤلاء . تتوافق المجموعتان الى حد بعيد ، ولا يبعث على الدهشة كون خريجي المدارس الثانوية من البيض الذكور قد تعرضوا الى أكبر التخفيضات في معدلات أجورهم الراهنة وفي مطامحهم للمستقبل . لقد صوت ثلاثة أرباع الأصوليين المسيحيين لصالح الجمهوريين في انتخابات ١٩٩٤ وزودوا بشكل عام ٢٩٪ من الأصوات التي حصل عليها الجمهوريون[١٥] . لا يشك أحد أن الأصوليين المسيحيين سيهيمنون على تسمية المرشح الجمهوري المقبل للرئاسة ويروق لهم روبرت دول .

في أمريكا ، تشاهد التظاهرات السياسية لهذا التوتر الأصولي بوضوح تام في اطار الحزب الجمهوري ـ الحزب المفضل لدى أغلب دعاة حرية الارادة وأغلب الأصوليين المسيحيين . وهم حلفاء حين يتعلق الأمر بالنفور من الديموقراطيين ، ولكن حين يجري الحديث عن ضبط السلوك الاجتماعي ليس هناك من جماعة تخالف أخرى كالذي يحصل بين هاتين المجموعتين .

في النهاية لن يتبنّى البشر مذهب حرية الارادة ، قيم كل شيء يمر ، هذه لن تنجح . لكنهم أيضاً لن ينتهوا الى تبنّي المجموعة الراهنة من القيم الدينية أيضاً . فهي الأخرى لن تنجح . الخبرة الاجتماعية هي وحدها ما يمكن أن يقرر ما الذي يسود ، وهذه الخبرة هي بالذات ما يكرهه الأصوليون أشد الكره . وفي النتيجة ، فان أغلب الارهاب الأصولي الديني لايزال يترصدنا وليس ما مرّ منه حتى الآن .

الانفصالية الأثنية

الانفصالية الأثنية ، شأن الأصولية الدينية ، ظاهرة عامة في أيام الشك الاقتصادي . إحصائياً ، طالما ظل معدل الفرد الواحد من النواتج المحلية الاجمالية آخذاً بالتصاعد ، فان كل واحد يظل يلعب اللعبة الرابحة ، ولكن حين يعاني ٨٠٪ من جميع العاملين تخفيضات في أجورهم الحقيقية كما هي في الولايات المتحدة ، فان العامل الوسطي لن يرى اللعبة الرابحة . انه سيواجه لعبة خاسرة حيث يزيد الخاسرون على الرابحين . ليس هناك من فرص عمل كافية يتجه اليها . أغلب منافسيه قد تعرضوا الى تخفيض في الأجر الحقيقي وسيدخل معهم في تنافس من أجل البقاء الاقتصادي . لا عجب في أن العامل الوسطي الذي هو في حاجة الى

من يساعده في كسب هذه المعارك من جهة ، والى الأعداء الذين يمكن تجريدهم من فرص عملهم الطيبة ، لا عجب اذن في أن يتعاطف مع الانفصالية الاثنية في عصر التوازن المنقط . ان الذين بلغوا سن الرشد منا خلال الحرب الباردة يميلون الى نسيان الفترات التي كانت فيها الحدود الوطنية المتحركة أكثر شيوعاً من الفترات التي تتجمد فيها في موضع واحد[١٦] . مع انتهاء الحرب الباردة أستعيد نموذج واحد أكثر طبيعية . فمن انهيار جدار برلين انبثق عشرون قطراً جديداً ، وغدت المانيا الشرقية والغربية بلداً واحداً . ان ما شاهدناه من تعديلات في الحدود حتى الآن ليس نهاية عملية التعديل منذ اختفاء الدول الشيوعية ، وانما هي فقط بداية نماذج جديدة في الجغرافية الوطنية . وحالما تشرع الحدود في التحرك في أي مكان في العالم تغدو مشروعة فكرة امكانية تحركها في أماكن أخرى من العالم[١٧] .

ان الأمم تتماسك بفعل التحديات الخارجية أو بفعل الايديولوجيات الداخلية القوية .

كانت الشيوعية ايديولوجيا داخلية قوية كهذه . وقد اقنعت الجماعات الاثنية بأن تعيش معاً (اذا كانت لا تحب احداها الأخرى ، فعلى الأقل تتحمّل احداها الأخرى) وهي التي لم تعش في الماضي معاً بسلام . ربما يذكر جيداً ان ستالين بدأ حياته في روسيا ما بعد الثورة كقوميسار للقوميات . وقد قمع الجماعات الاثنية في روسيا بجمعه ما بين الايديولوجيا والقوة . ان البيان الشيوعي يستبعد بوضوح الدولة القومية الاثنية[١٨] . أما اليوم ، فان حكام روسيا وأغلب البلدان الأخرى لا يملكون القوة ولا الايديولوجية .

كانت الشيوعية هي المتحدي الخارجي الجبّار الذي يبقي على القوى الاثنية متماسكةً . فلو أن الجماعات الاثنية أو الاقليمية حاربت بعضها بعضاً ستنتهي الى أن تكون فريسة للشيوعية . خلال الحرب الباردة كانت عصبة الشماليين الايطاليين ، وهي حزب يدعو الى انقسام ايطاليا الى دولتين (من وجهة نظر هذه الحزب فصل القسم الشمالي الغني والكفؤ والشريف من ايطاليا عن القسم الجنوبي الفقير وغير الكفؤ وغير النزيه) ، لا يحظى بالوجود في ايطاليا ، لأن من يصوت الى هذا الحزب معناه فوز الشيوعيين في الانتخابات . أما اليوم فالايطاليون الشماليون أحرار في مخاطبة الايطاليين الجنوبيين بما يعتقدونه عنهم . ان ايطاليا لم تعد تلتصق ببعضها بلاصق الحرب الباردة .

أحياناً ، كما هي الحال في يوغوسلافيا ، كانت الشيوعية هي الايديولوجية الداخلية والخطر الخارجي في الوقت ذاته . لقد استخدم تيتو الايديولوجيا الشيوعية وخطر الابتلاع في امبراطورية الاتحاد السوفييتي في أوربا الشرقية لاقناع جماعته الاثنية التي تتحارب فيما

بينها الآن بالتمسك ببعضها ـ أو الموت منفصلة عن بعضها . ولكن حالما انتهت الوعود الشيوعية في الداخل وانتهى خطر الاتحاد السوفييتي الخارجي ، أصبحت الجماعات الاثنية حرة في ذبح احداها الأخرى ـ وهي تفعل ذلك حتى وان بدت بالنسبة الى الناظر الخارجي شعوباً متماثلة جداً .

ولكن من المهم أيضاً أن نفهم أن الانقسامات الاثنية هي ليست الحروب الدينية للقرن الحادي والعشرين كما يفترض ذلك صامونيل هنتغتن . ان الدولة ـ الأمة هي ظاهرة القرن التاسع عشر والعشرين وفي أغلب الحالات من الصعب ابتداع مبادئ مشتركة توضح لماذا توجد أمم ـ اليوم وليس نوعاً آخر من تجمع الأمم . وأي مبدأ يفترض للانفصال فمن السهل العثور على أمثلة مضادة له . العالم العربي على سبيل المثال ينقسم الى عديد من البلدان برغم اللغة الواحدة والتراث الاثني المشترك والدين المشترك .

ما يجري ليس حروباً دينية وانما ظاهرة تشظي اثني أو تشظي ديني حيثما وجدت خطوط للتصدع وان بدت ضئيلة حتى لا يكاد يراها الناظر الخارجي وان قيل له أنها موجودة . ان الدم والنسب هما في الدماغ وليسا على الأرض[٢٠] . المسألة ليست «من نحن» وانما هي كلمة «نحن» التي هي غالباً موجودة حين لا يستطيع أحد آخر أن يرى سبباً لوجودها .

كاتالونيا وبلاد الباسك لا يريدان أن يحكما من جانب مدريد ، والباسك يزرعون القنابل . جميع الباسك هم من الرومان الكاثوليك . في كندا المسألة هي مسألة لغة وليست مسألة دين ، لكن الكويبكيين يعلمون أنهم يعيشون في الشمال الأمريكي الذي يتحدث بالانجليزية ، وحيث لا يستطيعون تجنب تعلم الانجليزية اذا أرادوا أن يضمنوا مستقبلاً من الدرجة الأولى حتى وإن لم يكونوا جزءاً من كندا . في فرنسا يتحدث البريتون عن سلطة محلية أكبر ، والكورسيكيون أكثر عنفاً ، وقد فجروا أربعمئة قنبلة قاتلين أربعين شخصاً عام ١٩٩٤[٢١] . حزب العمال البريطاني يقترح منح ويلز ،وسكوتلندا حكماً ذاتياً اذا ما فاز في الانتخابات... ليس في كل هذه مشاكل دينية .

وحيثما توجد جماعات اثنية متجانسة في أجزاء من ذات القطر ، فان المناطق الكبيرة تنفصل أو تهدد بالانفصال ـ كما هي الحال في كندا والهند . وفي الدول المتجانسة اثنياً كألمانيا ، فان الهجرة المفتوحة تستبدل بهجرة اثنية ، اذ يتعيّن على الفرد الذي يهاجر الى ألمانيا أن يثبت أن جدته كانت المانية ـ باستثناء اللاجئين قانونياً[٢٢] . ان الدول الاثنية (سلوفينيا ، اسرائيل ، ايران ، أرمينيا ، سلوفاكيا ، جمهورية الجيك ، أفغانستان ،

ماسادونيا) تظهر كما تنبثق الاعشاب في الربيع . وحيثما لا تستطيع الظهور تنشأ الحروب (البوسنة ، كرواتيا ، جورجيا ، ناجورنو ـ كرباخ ، رواندا) والجار المكروه غالباً ما يكون من الدين نفسه . وحيثما لا يوجد تجانس اثني جغرافياً تبرز المطالب من أجل تطهير اثني حتى وإن لم يستخدم هذا المصطلح (دول البلطيق ، يوغوسلافيا القديمة ، الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفييتي السابق ، والجمهوريات المسيحية في الاتحاد السوفييتي السابق أيضاً ـ جورجيا وأرمينيا) .

في الولايات المتحدة تبدو المطالب ذاتها ليس كانفصالية جغرافية ، وانما ككوتا وامتيازات اثنية خاصة . يستطيع كل امرئ الآن أن يدعي انتماءه الى جماعة أقلية معينة تطالب بمعاملة خاصة . والجماعات من هذا النوع (حماة البيئة ، المعوقين... الخ) يهيمنون على العملية السياسية الآن . ملكة جمال أمريكية خرساء تلقت نقداً من الأمريكان الخرسان الآخرين لأنها تكلمت بدلاً من أن تستخدم لغة الاشارات لتظهر عاهتها . الكل يرغب في التمايز عن الأغلبية البيضاء من الذكور ويضمن لنفسه وضع «أقلية» قانونية . بالمقابل ، ترغب «الأغلبية» البيضاء من الذكور (وهي أقلية في الواقع) لو أن الأرض قد تطهّرت من جميع هذه الامتيازات الخاصة .

ليس واضحاً في الولايات المتحدة ما اذا كانت قِدر الصهر لاتزال تواصل صهرها ـ أو حتى أن الناس مازالوا يرغبون في مواصلة الصهر . لقد صوت المواطنون البيض في كاليفورنيا لصالح استفتاء لمعاقبة المهاجرين السُمر بغض النظر عما اذا كانوا مهاجرين قانونيين أو غير قانونيين . وهوية المجموعة باتت تتحدد الآن بمن ترغب أنت في اعادته الى موطنه السابق أو تطهير البلاد منه[٢٣] .

كل هذا يحدث في عالم قد يعتقد المرء فيه أن الاتصالات العالمية ستدمج الشعوب ببعضها طالما كان الجميع يمتص ثقافة الكترونية مشتركة ، وحيث يرغب الجميع في التخلّي عن بعض السيادة الوطنية والانضمام الى جماعة تجارية اقتصادية اقليمية أكبر كالجماعة الأوربية[٢٤] . ولكن من دون ايديولوجيا تمدّ بأسباب الحياة أو تهديد خارجي ، أصبح العيش معاً وبسلام أمراً أكثر صعوبة .

من دون مُتحدٍ ، من دون ايديولوجيا مهيمنة يراد التبشير بها أو الدفاع عنها ، ومن دون سلطة سائدة ، فان الدول ـ الأمم تنجرُ الى مواجهات مع جيرانها . ان التحديّات ضد الحدود القائمة قد نجحت وتنجح الآن وستنجح في المستقبل أيضاً ، والبوسنة ويوغوسلافيا القديمة هما موجة المستقبل ، وأصداؤهما تُسمع الآن في جيكوسلوفاكيا ، وشيشانيا ،

وأرمينيا وأذربيجان ، وجورجيا . وربما تكون قد أحدثت أصداء في أماكن أخرى عديدة (ويلز ، كوبيك ، كاتالونيا ، كورسيكا...) وستكون لها في المستقبل أيضاً أصداء أخرى كثيرة (أفريقيا ، الهند)...

ان العالم لن يتدخل لوقف هذه النزاعات . فالمشاهدون من الخارج قد يلذّ لهم مشاهدة أحداث كهذه على شاشات تلفزيونهم ، لكنهم لا يرغبون في رؤية جنودهم وهم يقتلون حتى ولو بأقل الأعداد . وقد تعلم ساسة العالم أيضاً أن باع الاهتمام العام جدّ قصير . ان الناس قد يرغبون في فعل شيء لحسم كل قضية جديدة ، ولكن لفترة قصيرة من الوقت فقط .

فاذا كانت لا توجد ايديولوجيا داخلية فعّالة ولا تهديد خارجي قوي ، فان الشعوب ستتجزأ الى جماعات اثنية أو عنصرية أو طبقية متناحرة . يتحدث الناس عن انبعاث الفاشية ، ليس لأن الفاشية هي على وشك أن تعود في أي مكان ، وانما لأن الفاشية هي التعبير النهائي للسيادة الاثنية ، والحاجة الى «التطهير» الاثني هي التي جعلت هتلر يكره أمريكا لأنها كانت قِدْرَ الصهر الاثني وبدون خصائص عنصرية خالصة . ان دود التجانس الاثني منهمك في قرض النسيج الاجتماعي في كل مكان تقريباً .

لماذا لا نحسم الأمر مع المجموعات الاثنية القبلية وننهيها ؟ هذه المشاعر يعطيها الاقتصاد العالمي مشروعية اليوم . فكل امرئٍ يفهم الآن أن البلدان ليست في حاجة الى اقتصاد كبير وسوق داخلية واسعة لكي تنجح . فدولة ـ مدنية على غرار هونغ كونغ أو سنغافورة يمكنها أن تنجح . لقد اعتاد الناس الاعتقاد بأن تجزؤ البلد الى مناطق صغيرة يعني خفض مستوى العيش ؛ أما اليوم ، فكل فرد يعرف أن هذا الأمر ليس صحيحاً . وفي النهاية يستطيع كل جزء أن يسير بمفرده ولا يحتاج الى التعاون مع الجماعات الاثنية الأخرى للحصول على مستوى معيشة عالٍ . ومع هذه المعرفة صار الواحد ينطلق من العوائق الموجودة سابقاً الى الحزازات الاثنية .

الفصل الثالث عشر

الديموقراطية مقابل السوق

للديموقراطية والرأسمالية معتقدات مختلفة جداً بشأن التوزيع السليم للسلطة . الأولى تؤمن بتوزيع متساوٍ تماماً للسلطة السياسية ، « شخص واحد ، صوت واحد » ، بينما تؤمن الثانية بأن من واجب مَنْ هو أصلح اقتصادياً أن يطرد من لا يصلح عن العمل ، والى الانقراض الاقتصادي . « البقاء للأصلح » والتفاوت في القوة الشرائية هما كل ما تعنيه الكفاية الرأسمالية . الأفراد والشركات يصبحون كفوءاً اذا ما أصبحوا أغنياءً . واذا وضعنا الأمر بأجلى أشكاله ، الرأسمالية تنسجم تماماً مع العبودية . وقد ظل الجنوب الأمريكي على مثل هذا النظام لأكثر من قرنين . بينما لا تنسجم الديموقراطية مع العبودية .

في اقتصاد يتزايد فيه التفاوت ، فان هذا الاختلاف في المعتقد حول التوزيع السليم للسلطة هو خط الصدع حيث تقف أعداد هائلة انتظاراً للسقوط . في المجتمعات الرأسمالية ـ الديموقراطية السلطة تأتي من منبعين ـ الثروة والموقع السياسي . وخلال القرنين الماضيين سمح عاملان اثنان الى هذين النظامين من السلطة القائمين على مبدأين متناقضين بشأن التوزيع الصحيح للسلطة بالتعايش . العامل الأول ، كان من الممكن دائماً تحويل السلطة الاقتصادية الى سلطة سياسية أو العكس ، السلطة السياسية الى سلطة اقتصادية . وقليل هم الذين أمسكوا بواحدة ولم يمتلكوا الثانية بسرعة . أما العامل الثاني فان الحكومة قد اعتادت بنشاط تعديل الدخول التي تحققها السوق وتوليد توزيع أكثر تساوياً في الدخل مما يمكن أن تحققه السوق اذا ما تركت وشأنها . ان أولئك الذين يرون أنفسهم خاسرين في اقتصاد السوق ينظرون الى الحكومة كقوة عمل ايجابية تبقيهم ضمن من تشملهم الثمار الاقتصادية للرأسمالية . وبدون هاتين الحقيقتين ربما كانت قد حدثت هزة أرضية رئيسية عند خط الصدع ما بين المبادئ الديموقراطية والرأسمالية بشأن توزيع السلطة منذ زمن بعيد .

في جانب التوزيع من المعادلة يمكن للرأسمالية أن تتكيف على حد سواء الى التوزيع المساواتي تماماً للقوة الشرائية (كل واحد بالدخل نفسه) أو التوزيع غير المتساوي تماماً (شخص واحد يملك من الدخل ما يزيد عما هو ضروري لحياة باقي السكان) . فالرأسمالية تنتج ببساطة مجموعة مختلفة من البضائع لارضاء مختلف الأذواق .

ولكن في الجانب الانتاجي ، تولد الرأسمالية تفاوتاً عظيماً في الدخل والثروة . إن العثور على تلك الفرص في الاقتصاد حيث يستطيع الفرد أن يجمع كثيراً من المال هو ما يحرك أو يوجه الكفاءة الرأسمالية . البعض يعثر عليها والبعض الآخر يفشل . ان كل ما تنشده المنافسة هو إزاحة الآخرين عن السوق وإرغام دخولهم على التناقص الى الصفر - احتلال فرصهم للربح لمضاعفة أموالهم هم . لأن الثروة المتراكمة تؤدي الى فرص لنيل الأرباح لا تتيسر الى أولئك الذين لا يملكون الثروة .

اذا نظرنا الى التوزيع الذي يمكن قياسه للمواهب البشرية فمن الممكن أن نعتقد أن اقتصاديات السوق من جانبها يمكن أن تخلق توزيعاً للدخل والثروة على تساوٍ كافٍ بحيث تدخل في منافسة مع الديموقراطية . ان واحداً من ألغاز التحليل الاقتصادي هو لماذا تخلق اقتصادات السوق توزيعات للدخل هي أوسع بكثير من توزيعات أي من الخصائص أو المواهب البشرية التي يمكن قياسها . توزيع اختبارات الذكاء ، على سبيل المثال ، مكثفة جداً بالمقارنة مع توزيعات الدخل والثروة . فواحد بالمئة من قمة السكان يملكون ٤٠٪ من مجموع الثروة الصافية ، لكنهم لا يملكون أي شيء مثل الأربعين بالمئة من مجموع اختبارات الذكاء . فليس بينهم ببساطة أفراد يمتلكون من شروط الذكاء آلاف المرات أكثر من الناس الآخرين (الفرد الذي لديه ٣٦٪ فقط فوق المعدل يحسب في اختبارات الذكاء ضمن الـ ١٪ في القمة)[1] .

وحتى لو بدأنا بالتوزيعات المتساوية للقوة الشرائية ، فان اقتصادات السوق تحوّل المساواة بسرعة الى لامساواة . فمهما كان توزيع البضائع والخدمات التي تشترى في البداية ، العمال لا يُدفع لهم الشيء ذاته . ما يدفع للناس مبالغ غير متساوية لأنهم لا يمتلكون مواهب متساوية ، لأنهم وظّفوا مهاراتهم بشكل غير متساوٍ ، ولأنهم ليسوا مهتمين بشكل متساوٍ في تكريس أوقاتهم وانتباههم لتحصيل المال ، لأنهم يبدأون من مواقع مختلفة (أغنياء وفقراء) ، لأنهم يواجهون فرصاً غير متساوية (سود مقابل بيض ، ذوو العلاقات الجيدة مقابل من لا علاقات لهم) ولأنهم ، وربما هذا هو الأكثر أهمية ، ليسوا على حظوظ متساوية .

أما عملية توليد الدخل ليست عملية جمعية حيث ٥٪ من المزايا أو الأفضليات في جانبين من جوانب امكانيات توليد دخل شخص ما تقود الى ١٠٪ فارقاً في الأرباح . إنها أكثر تعقيداً . ان فرداً أعلى من المعدل بـ ١٠٪ في كلا الخصيصتين المولدتين للدخل يربح أربعة أضعاف الدخل (عشرة أضعاف العشرة والمجموع في الدخل ١٠٠) الذي يحصل عليه شخص آخر ذو مزايا بمقدار ٥٪ في كلا الخصيصتين (خمسة أضعاف الخمسة والمجموع الكلي ٢٥) .

هناك أيضاً علاقة غير خطيّة جدا بين الموهبة والدفع يمكن أن يشاهدها المرء بأجلى مظاهرها في رواتب الرياضة ، فتحت مستوى الموهبة التي تسمح لصاحبها بأن يصبح لاعباً محترفاً لكرة السلة في اطار الـ NBA ، لا يحصل اللاعب على شيء . على يمين مستوى الموهبة المطلوبة ، الحد الأدنى من المكاسب تصل الى ١٥٠ ألف دولار[٢] . أما إذا قيست فوارق الموهبة (كم هي سرعة اللاعب ، الارتفاع الذي يقفز اليه ، النسبة الناجحة للتهديف) بين اللاعبين الهامشيين والنجوم فان الفوارق قد تكون صغيرة جداً لكن الفوارق في الرواتب هائلة . فوارق موهبة صغيرة تسمح للنجوم أن يهيمنوا على اللعبة .

بينما تكون الفوارق في المكاسب ضخمة فانها محدودة بالفطرة ، لأن لدى كل واحد العدد المحدود الفطري ذاته من الساعات التي يستطيع العمل خلالها . لكن الثروة لا تواجه التقييد ذاته . ليست لها حدود عليا . الثروة يمكن أن تولّد الثروة وهذه العملية غير محدودة بوقت الفرد الشخصي . فآخرون يمكن استئجارهم لنشر ثروة مَنْ استخدمهم . والمزايا مركبة . ومع الزمن ، وفي سوق غير مقيدة تتسع اللامساواة في الدخل . فمَنْ كوّن ثروة يملك المال والصلات التي تسمح له باستثمار فرص جديدة لتكوين مزيد من المال .

والثروة العظيمة لا تتولد كذلك بعملية صبورة من الادخار ومن ثمّ اعادة الاستثمار بفوائد السوق من العائد التي توصف في الكتب الاقتصادية المدرسية . ان فرداً يبدأ بمئة ألف دولار وكان راغباً بتوفير واعادة استثمار كل ما يحصل عليه من دفعات فوائد سيملك بعد أربعين عاماً ٢٣٨٨٠١ دولاراً فقط آخذين بالاعتبار أن الفائدة طوال العشرة سنوات الأخيرة كانت ٢,٢٪[٣] .

ان بيل غيتز Bill Gates أغنى رجل في أمريكا ، وهو يملك ١٥ مليار دولار ، لم يصبح ثرياً من خلال توفير المال . لقد غدا ثرياً بجمعه ما بين الحظ والموهبة . وكما هو شأن كل الأثرياء جداً في تأريخ أمريكا ، أصبح غنياً بإيجاده وضعاً ، أو كان محظوظاً بما فيه الكفاية لكي يتمتع بوضع كانت الأسواق فيه راغبة في رسملة أرباحه الراهنة بمضاعفٍ ما عالٍ جداً بسبب احتمالات مستقبلها . مايكروسوفت Microsoft ، شركته ، كانت قد أسعدها الحظ

جداً لتشتري نظام تشغيل للكومبيوترات الشخصية من شركة أخرى أفلست تماماً في الوقت الذي احتاجت فيه IBM مثل هذا النظام للكومبيوترات الشخصية الجديدة التي بدأت بانتاجها . تُرى في أي شيء يمكن تسجيل واحدة من أكبر الأخطاء الاقتصادية في تأريخ الكومبيوتر ، فبدلاً من أن تعمد IBM الى وضع نظام تشغيلها الخاص ، والذي قد يترتب عليه تأخير انتاج الكومبيوتر الشخصي لـ IBM لبضعة أشهر ولكن مع احتمال الاحتفاظ بالسوق لها لمدة طويلة ، أقدمت على شراء ما يُعرف الآن باسم MS-DOS من مايكروسوفت على قاعدة غير احتكارية (Nonexclusive basis) . كان بل غيتز محظوظاً في أن يكون في المكان المناسب ومع المنتج المناسب ، ولكن دعنا نقول أيضاً أنه موهوب وانه استفاد من الفرص التي سنحت له . والثروة العظيمة تحتاج الاثنتين .

ان الاقتصادات الرأسمالية تشبه ، من حيث الجوهر ، (أليس في بلاد العجائب) ، حيث ينبغي أن يركض الفرد سريعاً جداً ليقف ساكناً ــ ان مجرد الحيلولة دون تنامي اللامساواة يتطلب جهداً متواصلاً . تأريخياً طالما لم تخلق اقتصادات السوق مساواة اقتصادية كافية لتنسجم مع الديمقراطية ، فان جميع الديموقراطيات وجدت من الضروري «التدخّل» في السوق ببدائل واسعة من البرامج لتشجيع المساواة والحيلولة دون تعاظم اللامساواة .

في القرن التاسع عشر شُرع بالتعليم الابتدائي والثانوي الالزامي والممول من جانب الدولة ثم تلاه منح الأرض للجامعات مجاناً أو بثمن زهيد ، وأعطت لائحة هومستيد الأرض مجاناً الى الأمريكيين الذين يرغبون في التوجه نحو الغرب ، ونظمت سكك الحديد لمنع المالكين من استخدام قوتهم الاحتكارية لتخفيض دخول زبائنهم من الطبقة الوسطى . وأُدخلت من بعد قوانين مضادة للترستات بغية ايقاف الأشكال الأخرى من الاحتكار عن ممارسة استخدام قوتها الاحتكارية في السوق . وكلاهما من رأسماليي «البقاء للأصلح» الذين كانت الحكومة تضيّق عليهم عامدة . وفي القرن العشرين صدرت ضريبة دخل تقدمية ــ الأثرياء يدفعون ما يزيد عن الحصة المتساوية من تكاليف الحكومة ؛ وتزويد الذين يُسرّحون من العمل ضماناً ضد البطالة ، وتؤمّن الرعاية الاجتماعية للمسنين العاجزين عن العمل ، كذلك تمنح المساعدات المالية للأرامل واليتامى (AFDC) وبعد الحرب العالمية شُرّعت لائحة الحقوق المعروفة باسم G1 لتزويد جيل كامل من الذكور الأمريكان الذين خدموا في الحرب بالتعليم المجاني . وفي الستينات كانت الحقوق المدنية ، والحرب ضد الفاقة ، والعمل الايجابي لصالح الأقليات . وفي السبعينات كان هناك الضمان الصحي الوطني للمسنين medicare وللفقراء medicaid . وفي خاتمة كل تلك الجهود لايزال في الولايات

المتحدة توزيع متفاوت جداً للدخل والثروة ، وان توفر توزيع أكثر تعادلاً للقوة الشرائية ما كان ليحصل لو لم تتخذ هذه الأنشطة .

تأريخياً ، الحكومات الديموقراطية ، وليس السوق ، هي التي أوجدت الطبقة المتوسطة . وكانت برامج مثل لائحة G1 و medicare طرقاً واضحة جداً للديموقراطيات للتعبير عن مساندتها لأولئك الذين يخسرون المنافسة في السوق في أي وقت من الأوقات . ومهما كانت المعاملة السيئة التي تعاملك الرأسمالية بها ، فان هذه البرامج تشير الى أن الديموقراطية هي الى جانبك . ان الديموقراطية معنية باللامساواة الاقتصادية وهي تسعى الى تقليصها... على هذا النحو فعل الجمع بين الاثنتين فعله ، وأمكن بذلك الحيلولة دون انفجار التصادم الكامن بين القوة الرأسمالية والقوة الديموقراطية .

من المحتمل أن تكون قد مرت فترات من الزمن شهدت ارتفاعات في التفاوت الاقتصادي منذ أن انبثقت الرأسمالية ، الا أن هذه الفترات لم تعرف ولم تخضع للقياس ـ أو على الأقل بقيت موضع جدل . ولكن منذ أن شُرع بحفظ البيانات والاحصاءات لم تشهد البلاد فترات ارتفعت فيها اللامساواة ارتفاعاً حاداً . والنتيجة ان وجود النظامين احدهما الى جانب الآخر لم يمتحن اطلاقاً خلال وقت شاع فيه التباين الاقتصادي المتنامي بسرعة والحكومة لا تفعل شيئاً حياله مثلما يجري اليوم .

ان استخدام السلطة السياسية لتقليص اللامساواة في السوق يتطلب جهداً كبيراً للتوازن على نحو ما يفعل البهلوان الذي يمشي على الحبال العالية . ففرض الضرائب الثقيلة على الدخول العالية جداً التي أمكن الحصول عليها في ظل الرأسمالية ، وتسليمها الى آخرين ينالون دخولهم لا على أساس الجهد الانتاجي ، يؤدي الى توقف الحوافز الرأسمالية عن العمل . وحين تتسع الفجوة ما بين ما تدفعه مؤسسات الأعمال وما تحصل عليه اتساعاً كبيراً ، تنتقل ببساطة الى بلدان أخرى لا تدفع فيها غرامات اجتماعية عالية . وبالمثل يختفي العمال الفرادى وسط الاقتصاد السرّي حيث لا غرامات اجتماعية ولا ضرائب تدفع . كلا النشاطين يتسبب في ضياع عوائد ضريبية ضرورية لدفع ما تستلزمه نشاطات اعادة التوزيع . ان المحافظين محقون في قولهم ان نشاطات الرعاية الاجتماعية الحكومية تبتز الأموال على خلاف ما تقوم عليه جذور الرأسمالية . لا غرابة أن تقبل أحزاب اليمين السياسية على مضض مشاريع الرعاية الاجتماعية الحكومية على أساس أنها ليست من السوء الذي ينشأ عن الانفجار الاشتراكي الكامل .

ان المسألة الرئيسية ، بالطبع ، هي كم هو حجم اللامساواة الذي يمكن للحكومة أن تحول دونه قبل أن يبلغ الحد غير المرغوب فيه . يعتمد ذلك الى حد ما على نوع الضرائب

والمصروفات التي تُستخدم لتحديد الاختلافات في الدخل . من الممكن جمع الضرائب وفقاً لنظام ضريبي يقوم على الاستهلاك بدلاً من أن يقوم على الدخل ، لأن الاستثناءات الأولى هي الأنشطة الاستثمارية التي هي مركزية بالنسبة الى إنجاز الرأسمالية . وبالمثل ، يمكن جمع ضرائب أكبر لتمويل برامج التدريب على المهارات دون أن تكون هناك نتائج معاكسة مثيرة بدلاً من جمعها لتدفع الى برامج تحويل دخل مباشرة ، لأن الفرد الذي يتلقى تدريباً حصل على منحة من الحكومة ولكن يتعيّن عليه أن يعمل لكي ينتفع من هذه المنحة . على العكس من ذلك فان تحويلات الدخل تجعله يؤثر بشكل جدي الخروج من العملية الرأسمالية . انهم يحصلون لكنهم لا يساهمون .

تشير التجربة الى أن قدراً من الدخل كان يعاد توزيعه كما هي الحال في السويد قبل أن تثار قضايا الحوافز . ربما كان بوسع دولة الرفاه الاجتماعي أن تواصل نموها لفترة طويلة من الزمن في أغلب البلدان لو لم تنشأ مشكلة المسنّين وقضية «الجيل الثاني» التي أشير اليها في الفصل الخامس . الا أن هذه القضايا هي حقيقية ودولة الرفاه الاجتماعي في تراجع . في المستقبل لن تعود هناك قوة لتسوية الخلاف ما بين الرأسمالية والديموقراطية . فمع اتساع الهوة ما بين القمة والقاعدة وتقلص الوسط ، ستواجه الحكومات الديموقراطية مشاكل عويصه تتعلق بالبنية الاجتما ـ اقتصادية غير المتكافئة التي تركت في الخلف[٦] .

الديموقراطية اذا ما قصد المرء تصويت كل فرد ، نظام اجتماعي حديث جداً ، ولم يثبت بعد أنه الشكل السياسي «الأنسب» المتيسّر . لقد وُلد مفهوم الديموقراطية منذ زمن بعيد في أثينا ، ولكن حتى ظهور أمريكا كان قد طبق بتقييد شديد . في أثينا القديمة لم تطبق الديموقراطية بحق النساء وبالنسبة الى عدد كبير من الذكور ـ ربما الاكثرية ، الذين كانوا من العبيد . كان الاثنيون القدماء ما يمكن أن ندعوهم اليوم بالارستقراطية المساواتية ، وما كانت لتعني ما نقصده اليوم بالديموقراطية .

حتى في أمريكا ، واضح أن الآباء المؤسسين لم يكونوا يقصدون أن يعطوا حق التصويت لكل شخص . فالعبيد والنساء ما كان يسمح لهما بالتصويت ، وتوقع الآباء المؤسسون أن الولايات المتحدة ستضع متطلبات الثروة شرطاً للتصويت وهو ما لم تضعه في الواقع . واحتاجت الديموقراطية الشاملة حرباً أهلية لانهاء العبودية وتعديلات دستورية لكي يُسمح للمرأة بالتصويت . وقد حدثت الثورة الفرنسية في وقت الثورة الأمريكية تقريباً ، ولكن في معظم بلدان أوربا حيث كانت للأرض قيمة عظيمة وتولد القوة السياسية ، بدأت الديموقراطية متأخرة بكثير ـ في الغالب حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ وحقوق الانتخاب العام ظاهرة حديثة جداً .

تأريخياً ، وجدت بعض المجتمعات الناجحة جداً ولقرون طويلة في أوضاع تسودها لا مساواة كبيرة في توزيع الموارد الاقتصادية ـ مصر القديمة ، الامبراطورية الرومانية ، الصين القديمة ، الازتيكس (المكسيك قبل الاحتلال الاسباني ـ المترجم) . الا أن جميع هذه المجتمعات كانت لديها ايديولوجيات سياسية واجتماعية تتلاءم وواقعها الاقتصادي . ليس بينها من كان يؤمن بالمساواة بأي معنىً من المعاني ـ لا نظرياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً . في مصر القديمة وروما كانت الايديولوجيات الرسمية تدعو الى مشاركة غير متساوية بالمرة في السلطة وفي المنافع الاقتصادية . جزء كبير من السكان كان من العبيد في روما القديمة ، وكانت الايديولوجيات الرسمية تعتبر العبودية أمراً صالحاً لأولئك الذين يتحلون بعقلية العبد[٧] . ولأن العدالة حُسمت في عملية اجتماعية حيث مجموعات المؤشرات المقارنة والمعيارية تسبق من حيث الأهمية مشاعر اللامساواة . فان البينات القديمة أضفت على العبودية مظهر العدالة سواء في نظر مفكرين عظام مثل أرسطو ، وفي نظر العبيد الذي كان يؤتى بهم الى هذه المجتمعات[٨] . كانت دنيا السياسة ودنيا الاقتصاد تؤمنان كلاهما بالتباينات المتلائمة .

على العكس من ذلك ، الرأسمالية والديموقراطية لا تنسجمان جداً حين يدور الحديث عن مزاعم كل منهما حول التوزيع الصحيح للقوة . فالديموقراطيون يواجهون مشكلة اللامساواة الاقتصادية المتنامية بالضبط لكونهم يؤمنون بالمساواة السياسية ـ «شخص واحد صوت واحد» . ان الديموقراطية تؤمن بمجموعة من المعتقدات والمؤشرات لا يجمعها جامع مع التباينات العظيمة . والرأسمالية كذلك تمر بأيام عصيبة وهي تدافع عن اللامساواة التي تولّدها على الضد من مجموعة المعتقدات التي تشكك في أحقية وعدالة مظاهر اللامساواة هذه .

يمكن للرأسمالية أن تناقش بأن العملية الاقتصادية عادلة ، ولكن يلزمها أن تكون لاأدرية حيال «أحقية» و«عدالة» أية حصيلة خاصة . ولكن اذا ما اعتقد امرؤ بأن حصيلة العملية غير عادلة وينصرف الى البحث عن تبرير لرفض حصيلة العملية ، فمن الممكن أن يجد دائماً مكاناً ما لا تتطابق فيه العملية مع نظريات الأسواق المتنافسة . وفي النتيجة ، فان أولئك الذين يدافعون عن الرأسمالية يؤكدون في العادة أن الرأسمالية ستوفر دخولاً حقيقية متنامية لكل واحد في الغالب ، ويقرون في بعض الأحيان فقط بأن من الجائز اتساع

اللامساواة . لسوء الحظ ، وكما رأينا في الفصل الثاني ، ان هذا التأكيد لم تثبت صحته طوال عشرين عاماً .

التعاسة بالنسبة للبشر تنشأ حين لا يرتقي الواقع الى مستوى التوقعات (هبوط الأجور الفعلية في بلاد تتوقع تنامي الأجور الفعلية) . وحين تكون قواعد النجاح مجهولة ومتغيرة (ما الذي يتوجب أن يفعله المرء لرفع دخله حين تأخذ الأجور الفعلية للذكور في جميع مستويات الدخل بالهبوط ؟)[٩] . ان عالمنا ، لسوء الحظ ، يعج بمثل هذه الشكوك والفجوات التوقعية .

وبدلاً من أن ترمي الحكومة بنفسها في السوق الى جانب أولئك الذين يخسرون ، يراد إزاحة الضعفاء اقتصادياً من المجتمع . في القرن التاسع عشر ، صاغ الاقتصادي هربرت سبنسر مفهوماً يدعو الى رأسمالية البقاء للأصلح (وهي عبارة استعارها داروين في النهاية لاستخدامها في توضيحاته بشأن التطور)[١٠] . اعتقد سبنسر أن من واجب القوي اقتصادياً دفع الضعيف نحو الانقراض . هذه الازاحة كانت في الحقيقة هي السر في قوة الرأسمالية . انها تقضي على الضعيف . وقد أوجد سبنسر حركة تحسين النسل لوقف غير الصالحين عن الانجاب ، اذ كانت هذه ، في رأيه ، أسلوباً أكثر انسانية مما يفعله الاقتصاد بأسلوب أكثر وحشية (المجاعة) اذا ما ترك الأمر ليأخذ مجراه بنفسه . وفي رأي سبنسر أن جميع اجراءات الرعاية الاجتماعية للمعالجة لا تفعل سوى اطالة وتوزيع عذابات البشر من خلال زيادة السكان الذين سيموتون جوعاً في النهاية .

إن وثيقة (التعاقد مع أمريكا) سبنسرية جداً في نظرتها وتدعو الى العودة لرأسمالية البقاء للأصلح . وبالطبع ، فانها أقل أمانة وصدقاً من سبنسر ، وهي تنكر أن سينتهي أحد الى الموت جوعاً . في رأيها أنْ لا ضرورة الى شبكة أمان اجتماعية لأن نظام الرعاية الاجتماعية اذا ما ألغي فلن يسقط أحد من أرجوحة البهلوان الاقتصادية . واذا ما اضطر أفراد الى مواجهة واقع المجاعة ، فان الجميع سيندفعون الى العمل . فالخوف سيدفع بهم الى العمل بهمة (قل بأقصى الطاقة) من أجل أن لا يسقطوا . ان أفكار سبنسر بشأن العيوب الفردية التي تؤدي الى عدم التكافؤ الاقتصادي والتي لا يمكن تصحيحها بأعمال اجتماعية تنعكس اليوم في بعض المؤلفات أمثال (The Bell Curve) . ان أولئك الذين يقبعون في قعر النظام الاقتصادي يستحقون أن يكونوا هناك ، ولا يمكن مساعدتهم لعدم كفاءتهم الشخصية[١١] .

لم يجرب أحد اطلاقاً رأسمالية البقاء للأصلح لأية فترة طويلة من الزمن في العصر الحديث يشار عادة الى هونغ كونغ كمثال ، ولكنها لا تقرب من هذه . في هونغ كونغ تملك الحكومة جميع الأراضي في المدينة وأكثر من ثلث السكان يعيشون في مساكن عامة[١٢] .

وحين تباع هذه الشقق كملكيات مشتركة (condominiums) (ومئتا ألف من هذه قد بيعت خلال الستة عشر عاماً الماضية) ، فانه لا يسمح ببيعها الا للعوائل التي يقل دخلها عن ٤١٠٠ دولار في السنة ، ويمكن لهؤلاء أن يشتروها بفائدة تقارب نصف فائدة السوق على شقق خاصة مماثلة[١٣] . أعمال اشتراكية عالية ، لكنها أعمال حكومية لحل مشكلة قد تتفجر اذا ما تركت وشأنها الى السوق ، آخذين بالاعتبار سكان هونغ كونغ والنقص في المساحة .

يعلمنا التأريخ أيضاً أن تفسيرات البقاء للأصلح للرأسمالية لا تنفع . ان اقتصادات السوق الحرة التي كانت قائمة في العشرينات قد انهارت في الكساد العظيم وتطلب اعادة بنائها من جانب الحكومة . ربما يمكن تفعيل رأسمالية البقاء للأصلح ، الا أن أحداً لم يفعل ذلك حتى الآن . من المفيد أن نتذكر أن دولة الرفاه الاجتماعي لم تتحقق على أيدي اليساريين المتطرفين ، وانما الذين احتضنوها كانوا في الغالب محافظين ارستقراطيين منورين (بسمارك ، تشرتشل ، روزفلت) تبنوا سياسات الرفاه الاجتماعي لانقاذ الرأسمالية وليس لتدميرها بصيانتهم للطبقة الوسطى[١٤] .

في نظامنا الاجتماعي الراهن لا تكفل انجازات السلطة السياسية الثروة ، وانجازات الثروة لا تضمن السلطة السياسية . في جميع المجتمعات الطويلة الأمد ، كانت السلطة السياسية والاقتصادية تسيران جنباً الى جنب . واذا ما حدث انفصام بينهما ، فان أولئك الذين يقبضون على السلطة الاقتصادية لديهم الفرصة لارشاء من يقبض على السلطة السياسية ليعطوهم القواعد والقوانين التي يحتاجونها لكي يغدو أكثر ثراءً ، ولدى الذين يقبضون على السلطة السياسية الحافز لاجبار من يملك السلطة الاقتصادية على جعلهم أغنياءَ لكي يتمتعوا بذات المستويات المادية من العيش ذاتها التي يتمتع بها أصدقاؤهم الذين يتحكمون في الميدان الاقتصادي .

لقد عاشت الرأسمالية والديموقراطية مع بعضهما بسلام في القرن العشرين لأن ما هو غير مسموح به نظرياً حدث بوسائل أكثر اتقاناً في الحياة العملية . غالباً ما يناقش المحافظون الساذجون ان التصويت ينبغي أن يستند الى الثروة من أجل منع الفقراء من استخدام العملية السياسية لمصادرة ما يملكه الأثرياء من مقتنيات مادية . المشكلة حقيقية ، لكنها لا تحتاج الى مثل هذا الحل «الفظ» . فالحقوق الانتخابية غير المتساوية ليست ضرورية في البلدان الديموقراطية للحفاظ على اللامساواة الرأسمالية ، لأن الصوت الواحد للشخص الواحد لا يعني ان كل فرد سيستخدم هذا الحق ، والنفوذ السياسي يعتمد على مساهمات الحملة الانتخابية مثلما يعتمد على الأصوات .

ليس من باب المصادفة أن المجتمعات الرأسمالية قد شيّدت أنظمة سياسية يمكن من خلالها ترجمة الثروة الاقتصادية الى قوة سياسية . هذه الحقيقة تظهر اليوم في مساهمات الحملة الانتخابية التي تشتري الجماعات ذات المصالح الخاصة (أولئك الذين يملكون القوة الاقتصادية) من خلالها النفوذ السياسي ، ومجلس للشيوخ أغلب السناتورات المئة فيه هم من أصحاب الملايين . ليس من قبيل المصادفة أن تبني أمريكا نظاماً سياسياً يستطيع فيه من يملك السلطة السياسية دون أن يكون ثرياً أن يحصل على «الفرص» التي تمكّنه من تحويل نفوذهِ السياسي الى ثروة . تأمل الرئيس لندن جونسن ـ لقد أصبح ثرياً رغم أنه كان في وظيفة عمومية واطئة الأجر طوال حياته العاملة . أو خذ حديثاً جهود نيوت غنغريتش التي يسعى فيها الى تحويل قوته السياسية الى قوة اقتصادية من خلال الكتب والمحاضرات والأنشطة «الثقافية» في وقت يرغب فيه كثير من الناس دفع مبالغ بالملايين الضخمة لمنتجات لم تختبر نوعيتها . ان شركات نشر الكتب لا تدفع أربعة ملايين ونصف المليون دولار مقدماً الى مؤلف لا يملك رصيداً ناجحاً في ميدان الكتابة . ان أنشطة غنغريتش لجمع المال كانت قبل أن يصبح رئيساً لمجلس النواب على قدر من النجاح بحيث أن الاسم الأول الذي عرف به في الكونغرس كان نيوت انكربوريشن (Newt, inc)(١٥) . كانت غلطته الوحيدة ان يصبح سياسياً ذا نفوذ أكبر من اللازم وبسرعة تزيد عن المطلوب ، وبهذا جذب نحوه الأضواء والتدقيق قبل أن يتم مهمته في التحول الى ثري اقتصادي .

من منظور النظرية الاقتصادية لا تختلف المساهمة في أموال الحملة الانتخابية في شيء عن المنحة النقدية للسياسي . كلاهما مبلغ من المال يحتاجه الشخص ليحقق أهدافه . النظرية الاقتصادية لا تعترف بالفارق ولا ينبغي لها أن تعترف بهذا الفارق . والنظام القانوني هو وحده الذي يميّز بين اعطاء السياسي مالاً ليواصل حملته الانتخابية (قانوني) ، واعطانه مالاً ليشتري فيه سياجاً لبيته (غير قانوني) .

ان الانفصام بين الأمرين هو أقل حدة مما يبدو عليه . فبعد مستوى معين من الامتلاك المادي يصبح الغرض من جني مال أكثر ليس المزيد من الاستهلاك المادي (كثيرون هم الذين لا يسعهم أن يستهلكوا ثرواتهم في حياتهم ، ومع ذلك فهم يواصلون تكريس حياتهم كلها لتكديس المال) ، وانما سلطة اتخاذ القرارات ـ الاقتصادية أو السياسية . السلطة هي سلعة الاستهلاك النهائية ، وفي الغالب هي وحدها ما يراد ، ويمكن استخدامها بقدر غير محدود . ان سلطة السياسي يمكنها أن تعوّض ، الى حد ما ، عن العوز للمال ، وسلطة رجل الأعمال الاقتصادية تعوضه عن عوزه للسلطة السياسية .

كذلك يقلل الميل نحو تناقص نسبة التصويت من حالة الانفصام بين النظامين . ان الفقراء الذين لا تتوفر لديهم فرصة تنظيم أنفسهم في الانتخابات لا يستطيعون ، كما هو واضح ، من تنظيم أنفسهم للاستحواذ على ثروة الأغنياء . من الناحية العملية ، مَنْ لا يصوت لا يمتلك قوة تصويتية مساوية حتى ولو قال الدستور بذلك . لا غرابة بعد هذا أن الحكومات في البلدان التي انتظم فيها الفقراء للتصويت بأعداد كبيرة ، أصبحت أكثر سعياً واصراراً لدفع الأجور في قاعدة المجتمع الى الارتفاع والضغط على الثروات في الأعلى للهبوط . وأنظمة الرعاية الاجتماعية الأوربية تختلف تماماً بسبب الخوف من أن تمنح العوائل ذات الدخل الواطئ أصواتها الى أمر آخر .

زد على هذا ، لا يلزم في الأنظمة البرلمانية الأوربية أن يكون المرشح ثرياً لكي يخوض المعركة الانتخابية (المرشحون هناك لا يرشحون بشكل فردي) ، ونادراً ما يكون أعضاء البرلمان أثرياء ، لاسيما نواب الأحزاب اليسارية . انهم يصوتون الى جانب الضرائب وأنظمة التوزيع الأكثر مساواةً . فالضرائب تؤثر على الآخرين ، وهم شخصياً ينتمون الى طبقات ذات دخول مختلفة جداً (كثرة النواب من المدرسين السابقين في الأحزاب الاشتراكية تقابل كثرة المحامين في الكونغرس الأمريكي) . على خلاف ما عليه الأمر بالنسبة الى أقرانهم الأمريكان . ولو أراد المرء أن يعثر على نقطة الدخل في أغلب في لائحة الضريبة في أمريكا ، فلن يكون خاطئاً لو شرع في النظر أولاً الى تلك الفقرات التي تؤثر على الذين يحصلون على دخول تماثل بشكل نموذجي ما يحصل عليه مجلس الشيوخ والكونغرس .

المسألة المركزية بالنسبة الى الأمريكان المعنيين بالحفاظ على برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء ، هي كيف يمكن للمرء أن يقنع الفقراء بالتصويت الفعلي للسياسيين الذين يساندون هذه البرامج . فليس غريباً أن تجد من ينتفع مباشرة من برامج من لا يصوت الى السياسيين الذين يؤيدون البرامج التي ينتفعون منها ، وهذه البرامج هي أول ما سيخفض حين لا يعود المحافظون يخشون الاشتراكية أو الشيوعية .

والنظام الأمريكي آخذ بالتغير كذلك بفعل التطور التكنولوجي ، فأجهزة الاعلام الالكترونية جعلت من السهل للسلطة الاقتصادية أن تشتري السلطة السياسية . فكلما زادت الأموال التي يحتاجها شراء الاعلانات التلفزيونية الضرورية للحصول على المناصب العامة زادت الأفضليات التي يحصل عليها الأثرياء في خوضهم المعركة . فما من أحد غير روس بيرت بملياراته الأربعة من الدولار يمكنه مجرد التفكير بأن يكون مرشحاً للرئاسة عن حزب

ثالث . ولكن على العكس من ذلك ، فان تدقيق أجهزة الاعلام في الحياة الخاصة للسياسيين القائمين يجعل من الصعب أكثر فأكثر للفرد أن يجمع الثروة وهو في المنصب . ان الرشاوي المتقنة والشرعية تماماً (المبلغ الذي دفع مقدماً لكتاب غنغريتش) أصبحت مستحيلة سياسياً . ومع ذلك ، اذا ما نظرنا الى القوة الاقتصادية كشراء صريح للقوة السياسية لفترة طويلة من الزمن فمن السخرية أن مصداقية الديموقراطية بصفتها «صوت واحد لشخص واحد» لا وجود لها في الواقع ، وان هذه الحقيقة ستؤدي الى تآكل النظام .

في الختام ، الديموقراطية تستند الى الموافقة الا أنها لا تخلقها ، انها تفترض درجة من الانسجام بين مواطنيها الا أنها لا تعمل على جعل هذا الانسجام مثالياً ، وتعمل على النحو الأفضل حيثما لا تضطر الى صنع خيارات سلبية أو تنعدم فيها الخيارات لأنها تملك كعكة كبيرة من الموارد للتوزيع[١٦] . لكن الديموقراطيات اليوم لا تملك مثل هذه المزايا . ان استقرار الدخل يتعرض الى الاختلال تحت ضغط القوى التكتونية للاقتصاد . وفي قرية تترابط فيما بينها الكترونياً فان تصاعد اللامساواة سيغدو واضحاً للعين ، بل وحتى يُبالغ فيه ، مادام أولئك الذين تنخفض دخولهم الحقيقية يقارنون أنفسهم بجيرانهم الذين يبدون في شاشات التلفزيون وهم يتمتعون دائماً بدخول مرتفعة .

لأكثر من عشرين عاماً ظلت الهوة في الأرزاق تتسع أكثر فأكثر ، ولعشر سنين أو يزيد باتت هذه الحقيقة أمراً مؤكداً . ومع ذلك فالعملية السياسية لايزال عليها أن تتبنى برنامجها الأول لتغيير هذه الحقيقة . المشكلة هي ، بالطبع ، أن أي برنامج يصلح للعمل لابد وأن ينطوي على إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد الأمريكي وللمجتمع الأمريكي . سيتطلب الأمر مزيداً من المال ، لكن برنامجاً فعالاً وجريئاً لاعادة تعليم واعادة تطوير المهارات للستين بالمئة من القوى العاملة التي تؤلف القاعدة سيتطلب إعادة هيكلة أساسية ومؤلمة للتعليم العام والتدريب في موقع العمل . ومن دون وجود منافس اجتماعي فان الخوف لن يقود الرأسمالية الى شمول مَنْ لم يُشمِل . ان المصلحة الذاتية المنورة وبعيدة المدى يمكن أن تؤدي الى النتيجة ذاتها الا أنها لن تفعل ذلك .

لقد بات الانزلاق على طول خط الصدع واضحاً الى حد ما . في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٤ تحوّل الذكور البيض ذوي التعليم الثانوي ، وهم بالضبط المجموعة التي عانت أكثر من التخفيضات في دخولها الحقيقية ، الى التصويت بأعداد كبيرة من صفوف الديموقراطيين الى صفوف الجمهوريين . ولكن مهما كانت فكرة المرء عن ، وثيقة (التعاقد مع أمريكا) الجمهورية ، الا أنها لا تتحدث بشيء اطلاقاً حول انخفاض الأجور

الحقيقية ، وكيف يسع المرء أن يتعامل مع هذه المشكلة المركزية[١٧] . يمكن أن يركز المرء انتباهه للحظة على اكباش فداء ـ الأم غير المتزوجة التي تحصل على الرعاية الاجتماعية التي لا يرغب فيها أحد ، اذ لا يرغب أحد بفكرة أن يصبح «مصّاصة» لأطفال شخص آخر . ولكن ما الذي سيحدث حين يغدو واضحاً أن إلغاء البرامج الموجهة لصالح الأمهات اللواتي يتلقين المساعدة من الرعاية الاجتماعية وبرامج العمل الايجابي للأقليات لن تحول دون انخفاض أجور الذكور البيض خريجي المدارس الثانوية ؟ ترى الى أين سيتجه التصويت في المرة القادمة .

ان وثيقة «التعاقد مع أمريكا» تحوّل قضية المساواة بالضد من اللامساواة الى الولايات ، وبموجبها يتعين على الولايات أن تدير هي نظام الرعاية الاجتماعية والتعليم ، لكن الولايات هي بالضبط ، مستوى الحكم الذي لا يستطيع أن يعالج هذه القضية . فالأفراد والشركات التي تخلق فرص العمل الجيدة ذات الأجر الأعلى ولكنها لا ترغب في دفع الضرائب العالية ستنتقل ببساطة الى تلك الولايات التي لا تجبي مثل هذه الضرائب . ان ضرائب التركات في الولايات أدت الى وضع يقيم فيه كل شخص ثري سكناه في ولاية لا توجد فيها ضريبة تركات قبل أن يموت . والولايات تعرف أن كثيراً من شبابها سينتهي الى العمل في ولايات أخرى . لذلك تعتبر توفير التعليم العالي لهم تبديداً لأموالها . والتخفيضات في ميزانية التعليم هي أسهل من التخفيضات في أغلب الميزانيات الأخرى . فإيداع مهمة خلق نوعيات أعلى الى الولايات معناه أن هذا الأمر لن يتحقق .

ما الذي يحدث حين لا تستطيع الحكومات الديموقراطية أن توفر الى غالبية ناخبيها ما يريده أو يطالب به هؤلاء الناخبون ، والذي اعتادوا الحصول عليه ـ وهو مستوى عالٍ حقيقي من الحياة ؟ في الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٢ وعد المرشح كلنتون أن يركز الاهتمام على القضايا الداخلية الأمريكية ـ وهو وعد ضمني لعمل شيء ما تجاه تنامي اللامساواة وهبوط الأجور الحقيقية . والآن ، وبعد ما يقرب من أربع سنوات ، لايزال الاقتصاد يولد تنامياً في اللامساواة وانخفاضاً في الأجور الفعلية . في عام ١٩٩٤ ، وعدت بالمثل الأغلبية الجمهورية الجديدة في الكونغرس بالتخلّي عن القيادة الأمريكية للعالم والتركيز على القضايا الداخلية . لكنها هي أيضاً لا تملك شيئاً تقدمه للعمال إزاء هبوط أجورهم .

اذا كان مستوى حياة العامل الأمريكي آخذاً بالانخفاض ، والحكومة الأمريكية لا تفعل شيئاً حيال الأمر ، بل ولا يعدُ أيُ حزبٍ سياسي في بذل شيء لمعالجة قضيته ، فماذا بعد كل هذا ؟ .

اذا كان لا يراد خلق أعداء داخليين جدد ليحلّوا محل الأعداء الخارجيين القدامى كقوة موحّدة للتغلب على الاحباط الداخلي ، فان المجتمعات في حاجة الى نوع من الهدف الشامل يعمل نحوه كل من هو قادر على العمل لخلق عالم أفضل . في الماضي ، جاءت مثل هذه الرؤية لمن اعتقد بالاشتراكية أو بدولة الرفاه الاجتماعي . هذه الأنظمة وعدت بحياة أفضل لأولئك الذين شعروا وكأنهم منبوذون . وكانت هذه الأنظمة ، وليست الثورة أو الارهاب ، هي السبيل الى الجمع أو التكافل inclusion في أمريكا . لكن أعضاء المليشيات يخرجون قطارات الركاب عن السكة اليوم لأنهم يعلمون بالضبط أن لا سبيل لهم للتوجه نحو هذا الجمع أو التكافل . فلقد ولّى السبيل القديم المؤدي اليه . فلا الاشتراكية ولا الرفاه الاجتماعي يدل على طريق يمكن أن يؤدي الى بناء مستقبل جمعي ، تضامني أفضل يمكن أن يشتمل على كل من نُبذ . الخلاصة حين يكون للنظام الاجتماعي حاجة ملحة الى أحزاب سياسية ذات أفكار حادة جديدة يمكن أن يدور الحوار عليها لمعالجة شكوك فترة التوازن المنقط ، حينئذ تنبثق الحوارات بين أحزاب على اليمين يودون الانكفاء الى ماضٍ أسطوري (شيء غير ممكن مهما كان مرغوباً فيه) وأحزاب على اليسار بدون جداول عمل .

ماذا تعني الديموقراطية حين لا يكون للأحزاب السياسية معتقدات ايديولوجية مختلفة ـ رؤى مختلفة عن طبيعة النظام وأين تقع الأرض الموعودة ـ بحيث يمكن أن نتحاور حول الطرق البديلة نحو المستقبل ؟ الانتخابات أصبحت استفتاءات شعبية تدور حول القضايا التافهة ومعتمدة على من يبدو بصورة أفضل في التلفزيون ، وغدت الانتخابات وكأنها استبدال مجموعة محتالين بمجموعة أخرى . كل واحد يصوت ليضمن أن مجموعته «الاثنية» هي التي تحصل على غنائم الحكم بدلاً من المجموعة «الاثنية» للآخرين . أدلي بصوتي الى مصلحتي الاقتصادية الضيقة الخاصة دون اعتبار لمقدار ما ستلحقه بك هذه المصلحة الخاصة من أذى .

اذا أريد للديموقراطية أن تعمل ، فلن تكون عملية انتخاب أصدقائي وأقاربي بالضبط من أصدقائك وأقاربك ، كما لن تكون مجرد عملية يَعدُ فيها كل مرشح بإدارة النظام القائم بشكل أفضل مما يفعل خصومه . لا يمكن أن تغدو الانتخابات مجرد اختيار بين مجموعة (خارج الحكم) تخدم ذاتها ، ترغب في أن تصبح (داخل الحكم) لتخدم ذاتها . ان

الديموقراطية الحقيقية تتطلب بدائل ايديولوجية حقيقية في وقت الانتخاب ، أو أن تصبح تمريناً في القبائلية حيث تُختار قبيلة ما (قبيلة ضنيلة في نظام للتذمر) ليُصب عليها اللوم في قضايا الوطن ـ ومن ثمّ تُعاقب .

ولكي تعمل الديموقراطية تحتاج الى رؤية ، الى يوتوبيا ـ طريق الى مجتمع أفضل ، رؤيا تتسامى بالمصلحة الفنوية الضيقة . تأريخياً كانت الأحزاب السياسية على اليمين مرساة المجتمع في البحر . انها تبيع ماضياً مجيداً ، لم يعد له وجود في الغالب ، وانما ماضياً أسطورياً لايزال يحظى بالأهمية . انها تساند الحفاظ على القيم القديمة والأساليب القديمة في العملية .

يحب نيوت غينغرتش أن يركز على ما كان في العهد الذي يسبق ١٩٥٥ من «النماذج القديمة القائمة على الايمان العميق بالثقافة المضادة لثقافة الحزب الديموقراطي القائمة على التقليل من قيم العائلة والتي تحبذ باصرار أساليب الحياة البديلة»[١٨] . في الحقيقة ، ان الأرقام القياسية المثالية في عهد صباه السابق لعام ١٩٥٥ لم يجر تجاوزها منذ ذلك العهد ، فثلث الزيجات قد انتهت بالطلاق ، والعزل العنصري كان شاملاً ، والمتمرد بلا قضية ، والغابة السوداء من بين ما يشاهد . لكن كل هذه الحقائق غير المرضية يمكن تجاهلها . لقد تماسكت أحزاب اليمين لأنها تحب ماضياً لا يهدد أحداً في الوقت الحاضر ، وهي لا تنفق كثيراً من الوقت للحديث عن المستقبل لأن أي تخطيط للمستقبل سرعان ما يثير الشقاق . المستقبل متروك للسوق . وما سيحدث يحدث .

أما أحزاب اليسار فأمامها عمل أكثر صعوبة . فمن مهمتها أن تكون ذات نظرة يوتوبية عن المستقبل توفر قاطرة التغيير . نظراتها غالباً ما لا تتحقق ولا تعمل ، لكن هناك عناصر في رؤياها يمكن أن تستخدم لبناء مجتمع أفضل . لا تنجح الهندسة الاجتماعية في العادة ، ولكن ثمة حاجة دائماً الى نظرة اجتماعية نحو مستقبل أفضل[١٩] . تأريخياً ، استخدمت بعض أجزاء هذه النظرة اليسارية من جانب المحافظين اليمينيين مثل بسمارك في مجال المعاشات العامة والرعاية الصحية ، أو تشرتشل في ميدان الضمان ضد البطالة من أجل إبقاء النظام القديم في موضعه وابقاء الثوريين اليساريين بعيداً عن السلطة .

في المئة والخمسين عاماً الماضية باع اليسار اثنتين من نظراته اليوتوبية ـ الاشتراكية ، ودولة الرفاه الاجتماعي . كان هدف الاشتراكية (الملكية العامة لوسائل الانتاج) تأمين إدخال امرئ (وليس الرأسماليين وحدهم) ضمن من تشملهم ثمار التقدم الاقتصادي . وكان الرفاه الاجتماعي يهدف الى توفير أرضية من الدخل الى أولئك الذين لا

تريدهم الرأسمالية (المسنّين ، المرضى ، العاطلين) . لم تصبح الاشتراكية في مركز اهتمام أي برنامج لحزب سياسي في الولايات المتحدة ، ولكن شمول الجميع inclusion كان قد غدا في مركز الاهتمام هذا . البديل الأمريكي لشمول الجميع قد اعتمد على أوسع وأعمق دخول للتعليم العام الرخيص ، والنظم والقوانين الحكومية المضادة للاحتكار بغية تحديد القوة الاقتصادية للرأسمالية ، والعمل الايجابي لفرض شمول مَنْ هو مستبعد ، ومنافع الرفاه الاجتماعي للطبقة الوسطى .

لو نظر المرء الى الذين يجري الآن استبعادهم ببطء (أولئك الذين تهبط أجورهم ببطء) لوجد أن أي واحد من الأساليب الأمريكية التقليدية للشمول لا تفعل فعلها . ان تدريب المهارة لأولئك الذين لم يحصلوا على تعليم في الكليات هو جزء من الجواب ، ولكن ينبغي وضعه الى جانب سياسات نمو توفر فرص العمل وأسواق عمل صارمة من أجل أن تشرع الأجور الحقيقية بالارتفاع ثانية . ان اليسار السياسي بجهله كيف يضع مثل هذه السياسات معاً ، وربما لعدم رغبته في فعل ذلك إن كان يعرف ، بات لا يملك شيئاً يبيعه .

لاتزال أمام أحزاب اليسار الفرصة لكي تنتخب اذا أساءت أحزاب اليمين ادارة العملية السياسية لأنها لا تملك شيئاً ايجابياً تقدمه . يستطيع اليسار أن يدافع عن دولة الرفاه الاجتماعي سياسياً ، الا أن دولة الرفاه الاجتماعي هذه لا يمكنها أن تستمر اقتصادياً دون عملية جراحية كبيرة . فاليسار لم يحسن الانتفاع من تنحيف الشركات downsizing . فكلنتن لم يفعل شيئاً وهو يقود النظام في ولايته الأولى . ان أحداً لا يكسب ، على أية حال ، اذا ظل يتخذ موقف الدفاع طوال الوقت .

في جميع أنحاء العالم تحللت أحزاب اليسار السياسي أو أبعدت عن السلطة . ففي ألمانيا هبط التأييد الذي يحظى به الحزب الاشتراكي الديموقراطي الى أوطأ نقطة يبلغها طوال ستة وثلاثين عاماً .وهو يدمّر ذاته في معارك داخلية ، وقد وُصف بـ «الأطفال الصغار الذين يلعبون بدلانهم في أحواض الرمل»[٢٠] . وفي الولايات المتحدة ، ينتقل الموظفون الحكوميون من الديموقراطيين الى الجمهوريين بأرقام قياسية في جميع مستويات الحكومة . وقد تلقى الديموقراطيون هزيمة ماحقة في خريف ١٩٩٤ . كان للهزيمة ولا شك أسباب عديدة ، كان أحدها الافتقار الى رؤية نحو المستقبل . فهم لا يملكون خارطة للطرق التي توصلهم الى أرض الميعاد ولا حتى وصفاً للشكل الذي ستبدو فيه اذا ما عثروا على السبيل الذي يوصلهم اليها .

المجتمعات الناجحة تتوحد حول حكاية جبّارة ذات ايديولوجيا تدعمها . فاذا انعدمت

الحكاية التي تقال ، فلن يبقى للقادة برنامج ـ ولا ثقة في ما هم فاعلون . ينبغي أن تكون هناك نظرة يوتوبية تكمن في أساس بعض الأهداف المشتركة يمكن لأعضاء المجتمع أن يتضافروا لتحقيقها . جميع الأديان ، وكذلك الشيوعية ، لديها مثل هذه الحكاية التي تدعو لها . وأهم في ما تقوم عليه الأصولية الدينية هي كونها تملك مثل هذه الحكاية وتريد أن تحكيها .

ولكن ما الذي تملكه الرأسمالية من قصة تحكيها الى الجماعة من أجل أن تضمن تماسكها حين تنكر بشكل صريح الحاجة الى الجماعة ؟ ان الرأسمالية لا تطرح سوى هدف واحد ـ المصلحة الفردية في تنامي الاستهلاك الفردي أكثر فأكثر . ان الجشع الفردي لا يمكن أن يكون راية يتجمع حولها المجتمع الى أمد طويل . في مثل هذه الظروف قد توجد أشياء اذا ما أدّاها الناس معاً يغدو من السهل الارتفاع بالمستوى المعاشي لكل فرد . ولكن ليس هناك من سبيل الى تمييز وتنظيم هذه الأهداف الاجتماعية الخارجية في نظام لا يعترف الا بالحقوق الفردية ولا يقر بمسؤوليات اجتماعية .

ثمة وسائل تدفع المجتمعات الى التماسك دون رؤية . فقد تتوحد المجتمعات لمواجهة خطر خارجي . فلستين عاماً ظلت الديموقراطيات الغربية تمسك احداها بيد الأخرى في وجه الأخطار العسكرية للنازية الأولى ، ومن بعد بوجه الشيوعية . وقد تؤجل القضايا الداخلية وتترك دون حل . لكن مثل هذه الأخطار لا وجود لها الآن .

وقد يوحّد المجتمع الرغبة في الاحتلال ـ بناء امبراطورية . الاحتلال جزء من الطبيعة البشرية ، والبرامج التي تتحدث عن مشروع الانسان على القمر هي شكل غير مباشر للرغبة في الاحتلال . لكن الاحتلال الجغرافي لا يساوي التكاليف الباهظة التي يتعين أن تدفع في عصر الأسلحة النووية . وما من أحد ، كما يبدو ، يمتلك الخيال والقدرة على الترويج لتوليد ما يمكن أن يكون معادلاً اليوم لبرنامج الانسان على القمر . ولا يغربنّ عن البال هنا أنه حتى برنامج الانسان على القمر كان يراد ترويجه كجزء من سباق الحرب الباردة مع السوفييت .

وبدون رؤية ما ، سيتراجع أي مجتمع في النهاية الى الاثنية . ويتماسك النظام الاجتماعي بتركيز الحقد ضد أقلية تختلف بعض الشيء ومنبوذة ويراد «تطهير» الأرض منها . إقض على أولئك الذين يختلفون من حيث الدين ، أو يتكلمون بلغة مختلفة ، أو ذوي تراث اثني مختلف ، وسيغدو العالم ، بطريقة ما ، أفضل بقدرة قادر . في أمريكا بدت هذه القوى واضحة في مقترح الـ ١٨٧ في كاليفورنيا والذي يدعو الى الغاء الميزانية المكرسة

للامهات اللواتي يتلقين مساعدات الرعاية الاجتماعية ، والى وقف «العمل الايجابي» في واشنطن ، وفي مطاردة المتشردين homeless من شوارع نيويورك .

ومن دون رؤية إلزامية لمستقبل أفضل ، يبدأ الشلل الاقتصادي والاجتماعي ، وفي غياب برنامج عظيم يشرع كل انسان في السعي لفرض برنامجه الجزئي الشخصي بهدف زيادة دخله وثروته الشخصية . والأحزاب السياسية تتشظّى في غياب البرنامج العام وتتحول السلطة السياسية من أولئك الذين يرغبون في إنجاز شيء جديد الى أولئك الذين يعملون على وقف عمل أي شيء . وتفقد الحكومات قدرتها على فرض التبعات على مواطنين معيّنين وانجاز المهمات التي تجعل الشخص الوسطي في وضع أفضل ، ويغدو من الصعب أو المستحيل بناء السجون والطرق العامة الرئيسية وسكك الحديد عالية السرعة ومشروعات الطاقة الكهربائية وكثير من التسهيلات العامة . فليست هناك نظرة جمعية للتغلب على المقاومة المحلية ، وليست هناك عملية جمعية للمشاركة في التأثيرات السلبية للتسهيلات الضرورية العامة . في الديموقراطية تملك أية مجموعة ذات قضية أو مصلحة خاصة وغير ملزمة برابطة ما تجاه المجتمع ، من القوة ما تفوق نسبتها العددية . والمثال الجيد هنا **جمعية البندقية الوطنية** . أعضاؤها أقلية صغيرة من السكان ؛ الاستفتاءات العامة تظهر أن ٩٠٪ من السكان يؤيدون السيطرة على البنادق . ومع ذلك ، فان السيطرة على البندقية مستحيلة في أمريكا . ان مجموعة من الناخبين في حدود ١٠٪ من الأصوات راغبة في التصويت لصالح سياسي ما أو ضده ، حول أية قضية ، كافية لأن يربح أو يخسر أغلب الانتخابات .

لقد نمت مثل هذه المجموعات من حيث العدد الى حد ما استجابة الى روح العصر (لا شيء هناك أكثر أهمية يجعلني أنسى مصلحتي الخاصة الضيقة) ، كما نمت جزئياً باستخدامها الرسائل الموجهة في أجهزة الاعلام التي وفرها النشر الالكتروني الحديث . في الماضي كان الفرد يوجه حديثه الى كل الناس ، اذ لم يكن من الممكن تقنياً توجيه الحديث الى جزء صغير معيّن من الرأي العام . أما الآن فقد بات من السهل أن تخاطب الذين يتعاطفون مع رسالتك فقط . وقريباً سيكون من الممكن أن تخصص أنت صحيفتك الخاصة Daily me عن طريق اشعار الكومبيوتر بنوع الأنباء التي ترغب في رؤيتها على شاشته ليعد هو صحيفة خاصة تلائم ذوقك أنت بالضبط[٢١] . ان صورة أولية لصحيفة كهذه شرعت تطرحها صحيفة الوول ستريت جورنال باسم «الصحيفة الشخصية»[٢٢] . وفي الاتجاه المعاكس سيسمح هذا للمعلنين أن يوجهوا رسائلهم الى الذين يُشار اليهم كمتعاطفين مع

هذه الرسائل ، وفي الوقت ذاته ستسمح هذه «الصحف الخاصة» أن يتجمع الناس في مجموعات ذات قضايا سياسية واحدة ومصلحة خاصة واحدة بسرعة أكبر وبكلفة أقل بكثير . ما من أحد سيوجه حديثه الى كل البشر أو جمهور الناخبين الا إذا كان هو يرغب في ذلك - وببساطة قليلون هم الذين يشاؤون ذلك . سيكون باهظ الكلفة ومبدداً للوقت أن يتحدث المرء الى الذين لا يتعاطفون مع موقفه السياسي . وبدلاً من أن يسعى المرء الى كسب الأغلبية خير له أن يعمل على كسب مجموعة مصلحة خاصة قوية . غير أن ارغام الأقليات على أن تتحدث مع الأخرى هو السبيل الى تعليمها المساومة والسبيل الى أن تتحول هذه الأقليات الى أغلبيات . ان عصر الحوار السياسي في نهايته ، ويوشك أن يحل عصر يتميز بأولئك الذين يستطيعون أن يعبئوا بفاعلية كبيرة قوى تشاركهم المصلحة الخاصة . ان ڤيتو الأقلية تحل محلها ڤيتو الأكثرية .

ثمة شيء وان كان لا يعالج المشكلة كليّة الا أن من المفترض اقتصادياً أن يطبق رغم أن ذلك لم يحدث في مجتمعنا إطلاقاً أو يكاد . حين يطالب المجتمع أفراده أن يتحملوا تكاليف الأنشطة التي يعود نفعها على الجميع (القبول مثلاً بالعيش الى جوار سجن) يتوجب حينئذ على أفراد المجتمع الآخرين أن يعوّضوا هؤلاء الأفراد لقاء ما تحمّلوه حتى ولو كان سايكولوجياً فقط . في الممارسة ، المعروف أن أغلب المجتمعات تميل الى تعويض مصادرة الملكيات المادية وفقاً لأحكام قضائية كالعقارات والأراضي ، ولكن ليس لشيء آخر . ان مفهوم التعويض في حاجة الى توسيع كبير .

حين يطالب المحافظون باصدار تشريع ينص على تعويضات يتعيّن دفعها اذا ما شُرّعت قوانين للبيئة قد تخفض من قيمة بعض ملكيات الأفراد ، فانهم بذلك يشيرون الى نصف الحقيقة . فلو أن فرداً أقدم على تلويث البيئة (دفن نفايات في ملك الغير) ، فللمجتمع كل الحق في أن يمنعه من فعل ذلك دون تعويض . واذا ما حدث ذلك بالفعل ، فانه يلزمه بدفع تعويض لمن وقع عليه الضرر . ولكن لو شاء المجتمع أن يقيم شيئاً ايجابياً ، شيئاً يضيف الى الرفاه العام ، إيجاد ساحة مفتوحة مثلاً ، حينئذ يتوجب على المجتمع أن يدفع لقاء هذا المتنزه بدلاً من ايقاف أحد عن تطوير قطعة أرضه ، أو ارغامه على ايجاد هذا المتنزه العام على حسابه الخاص .

غير أن مبدأ التعويض يجب أن يطبق على كل شيء وليس على نظم البيئة وحدها . فالذين يعيشون الى جوار مشروع ذري للطاقة أو الى جوار سجن ينبغي أن يحصلوا على تعويضات تزيد أو تنقص بحسب بعد السكن أو قربه من المبنى العام غير المرغوب فيه .

فبينما يوجد من لا يرغب في العيش بالقرب من مبانٍ كهذه مهما دفع لهم من تعويض ، فان هناك من يود ذلك لقاء مبلغ ما حتى ولو كان زهيداً . ويكفي المرء أن يتطلع الى المناطق المحيطة بمحطة الكهرباء الندية في بلغرم ليجد كم من المساكن قد أقيمت حولها بعد أن كانت هذه المنطقة معزولة في السابق ، لمجرد أن ضريبة الممتلكات قد خفضت هناك على قاطنيها .

ربما يمكن معالجة كثير من هذه الأمور التي تلتقي ببعضها مصادفة ودونما رغبة بتعويضات متواضعة . وبالطبع فان التعويض سيعني زيادة في كلفة المشروع . ولكن ، أن تكون قادراً على اقامة مشروعات ترفع من الرفاه الاجتماعي بدلاً من أن تغوص في نزاعات عامة طويلة هو أكثر أهمية بكثير من تقليل الكلفة المالية بالسعي الى إرغام الأفراد على ابتلاع التأثيرات الجانبية السلبية . ليس من العدل أن تُجبى الضرائب من الأفراد بهذا الشكل ، كما تعلمنا بأن ذلك غير ممكن ، اذ سيقاوم الأفراد وبنجاح الى الحد الذي سيتوقف فيه النمو الاقتصادي .

غير أن الحلول التقنية لا تحل المشكلة المركزية الناجمة عن تنامي الانفصال ما بين الايمان بالديموقراطية بمساواة القوة والأشكال المتزايدة من اللامساواة الهائلة في القوة الاقتصادية التي تولدها السوق . ينبغي البحث عن هذا الحل في مجموعة الأهداف المشتركة التي تحفز الشعب الى الحد الذي تجعله يرغب في التضحية ونسيان المصلحة الفردية الضيقة للأفراد من أجل اعادة بناء الاقتصاد لتوليد نتائج مختلفة . ولكن ما هي هذه الرؤية والبرامج التي تشمل كل شيء ؟

الانحدار الحلزوني

ما الذي يحدث في غياب أية نظرة يمكن أن تنجم عنها جهود جبارة لاعادة البناء التي هي ضرورية لتقليل اللامساواة ، والتي تدفع الأجور الحقيقية الى الارتفاع ؟ الى أي حد يمكن للامساواة أن تتسع والأجور الفعلية أن تنخفض قبل أن ينهار شيء ما في ديموقراطية ما ؟ ما من أحد يعرف ، لأن شيئاً من ذلك لم يحدث من قبل... لم تجر أية تجربة من هذا اطلاقاً .

ان الأنظمة يمكن أن تنهار بالتأكيد . والانفجار الحديث والمفاجئ وغير المتوقع للاتحاد السوفييتي مثال جيد . ولكن لكي ينفجر المجتمع لابد أن تكون هنالك راية بديلة

يمكن للسكان أن يلتفوا حولها بسرعة . في الاتحاد السوفييتي كانت هذه الراية البديلة «السوق» ـ الرأسمالية . ولكن اذا عجزت الرأسمالية عن انتاج ثمار مقبولة ، فليس هناك ، ببساطة ، نظام بديل يمكن أن يتجمع الناس في ظله بسرعة . في النهاية ، يبدو حدوث انهيار اجتماعي مفاجئ بعيد الاحتمال . لكن ما هو أكثر احتمالاً أن تحدث دورة شرّيرة من السخط الفردي والتحلل الاجتماعي ، وبالتالي انحدار حلزوني بطيء . تأمل انحدار الامبراطورية حتى قعر العهود المظلمة . فمع بداية العهود المظلمة (٤٧٦-١٤٥٣م) هبط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الدخل هبوطاً مثيراً عما كان عليه في عز الامبراطورية الرومانية . لم تختف التقنيات التي سمحت للامبراطورية الرومانية بتوفير مستويات عالية كثيراً من الانتاجية . ولم يرغم إله شرير الانسان على النسيان طوال القرون الثمانية التالية من الانحطاط المستمر(٢٣) . ان معدل الاختراع كان أعلى في الواقع مما كان عليه في عصر الرومان . ومع ذلك فالناتج كان يهبط على الرغم من الاختراعات الجديدة والقديمة(٢٤) . وقد بان الشرّ في صورة التشرذم والتحلل الاجتماعي . وكانت الايديولوجيا ، وليس التكنولوجيا ، هي التي بدأت الانحدار الطويل . كان الناس قد تخلوا عمّا كانوا يعرفون في فترة قصيرة نسبياً من الزمن . وما أن تخلوا عنها حتى عجزوا عن استعادة المستوى القديم للحياة لأكثر من ألف ومئتي عام ، وان كان ينبغي التذكير بأن جزءاً من الامبراطورية الرومانية قد انزوى في استنبول وما حواليها وعاش هناك لألف عام أخرى .

في العهود المظلمة كان هناك من يعرف كل ما كان الرومان يعرفونه من تقنيات كالتسميد(٢٥) . لكن ما فقده الأوربيون من بعد هو القدرة التنظيمية لانتاج وتوزيع الأسمدة ، ومن دون التسميد هبطت المحاصيل الى حد أن الأراضي التي كانت تنتج وفرة من خيرات الامبراطورية أصبحت تغلّ ثلاثة لواحد من الحب المبذور(٢٦) . فاذا وضعت جانباً ثلث الحاصل لبذار الموسم القادم ، وطرحت من الثلثين المتبقيين ما تأكله أو تفسده الهوام فلن يتبقى سوى القليل جداً لاطعام السكان طوال الشتاء(٢٧) . وفي النتيجة لم يكن في الوسع توفير السعرات الحرارية الكافية للاحتفاظ بالنشاط الفعّال ، وهبطت نوعية الحياة(٢٨) .

حتى مستويات معيشة أقوى البارونات الاقطاعيين كانت أوطأ بكثير مما كان يتمتع به المواطنون الرومان الاعتياديون . فمن دون الأمان من النهب والسلب الذي كان يمارسه اللصوص ، والافتقار الى أنظمة المواصلات ، جعل من المتعذر حتى للأغنياء أن يحصلوا على البضائع التي كانت تتوفر في روما . وبات توفير الأغذية لمدينة كبيرة مثل روما أمراً مستحيلاً(٢٩) . ولم يعد بالامكان أن تظهر مدينة أوربية أخرى بسعة روما الامبراطورية

وبمستوى الحياة فيها حتى ظهور لندن في حوالي ١٧٥٠م . في نهاية العهود المظلمة (١٤٥٣) كانت لاتزال الطرق الرومانية أفضل الطرق في القارة برغم أنها ظلت تفتقر الى الادامة طوال ألف عام[٣٠] .

كان هناك في العهود المظلمة من يعرف أن مستويات الحياة في روما القديمة هي أعلى كثيراً وأن شيئاً كان أمراً ممكناً . كانوا يمتلكون ، أو يستطيعون أن يمتلكوا ، كل التقنيات التي حصلت عليها روما ، لكنهم كانوا يفتقرون الى القيم لتوليد القابليات التنظيمية الضرورية لاعادة ما كان موجوداً من قبل . كان الاستثمار من أجل المستقبل شيئاً غريباً ـ « كانت المدخرات التي تتكدس في غرف نوم ومخازن وأقبية الشراب مجرد تجهيزات تُعَد لولائم المستقبل التي تُبدد فيها ثروات البيت باسراف »[٣١] . القيم ، وليس التقنيات ، هي ما كان يملي قعودهم في القرون الوسطى المظلمة قرناً بعد قرن .

لو تأمل المرء كيف انحدرت أوربا في العهود المظلمة وكيف نمت الاقطاعية ، سيلاحظ نوعاً من المتوازيات المربكة التي تستحق امعان النظر[٣٢] . ان انحدار روما الحلزوني لم يبدأ بصدمة خارجية ، وانما بدأ بفترة من الشكوك وعدم الاستقرار . ومن بعد بات التوسع العسكري لا معنى له اذ كانت روما عند حدودها الجغرافية الطبيعية ـ براري ، صحارى ، غابات كثيفة خالية من السكان ، كانت تلك ما يحيط بالامبراطورية من كل الجهات . ومع أنظمة الاتصالات والقيادة والسيطرة التي كانت تسمح بها حدودهم التكنولوجية لم يعد التوسع يؤدي الى ثروة فردية أو جماعية . ما الذي كان يحل محل الفتوحات كقوة اجتماعية مُوحّدة اذا لم يعد هناك ما يمكن احتلاله ؟ واذا لم يعد ممكناً الحصول على ثروات فردية أو جماعية عن طريق الفتوحات ، فلماذا اذن يدفع مواطنو روما الضرائب لدعم جهاز سياسي واسع وجيش كبير ضروريين لادامة الامبراطورية ؟ ماذا كان ينبغي أن يُفعل إزاء الأعداد الهائلة من المهاجرين الذين كانوا يرغبون في أن يصبحوا رومانيين ؟ وكانت الوباءات تتفشى لتقضي على الناس في عهد كان يعتقد فيه أن الأمراض لا تنشأ عن الجراثيم والفيروسات وانما من غضب الآلهة . ان يقينيات الأديان الوثنية القديمة كانت في سبيلها الى الاندثار ؛ أما يقينيات الدين المسيحي الجديد فلم تأخذ مكانها بعدُ .

لقد أدّى التخبط والتلبّط السياسي والاجتماعي الى تدهور البنية التحتية الاقتصادية والبشرية والمادية والضبط الاجتماعي (تأمل ما يتطلبه إطعام مدينة يزيد سكانها عن مليون نسمة يستخدمون الخيل والعربات كشكل أولي للنقل) التي تسمح لروما بمواصلة مستوى حياتها وإدامة جيوشها . ومع تنامي الاستهلاك العام وهبوط الرغبة في دفع الضرائب ، توقفت

الاستثمارات التي كانت توظف من قبل . وفي النهاية شرع الاقتصاد بالانحدار وسط الضجر الذي كان يسود المجتمع . وقاد الانخفاض في الانتاج الى مزيد من عدم الرغبة في الاستثمارات الاجتماعية التي كانت ضرورية لدعم النظام القديم ، وقادت هذه بدورها الى مزيد من الانخفاض في الناتج والى جولة أخرى في النكوص عن الاستثمارات الاجتماعية الضرورية .

انظر في هذا التوازي بين ما جرى من قبل وما يجري الآن . المهاجرون يتدفقون الى العالم الصناعي لكن ما من أحد يرغب في أن يأخذ على عاتقه التكاليف التي تجعلهم مواطنين من العالم الأول . لقد تحطم كل من الامبراطورية السوفييتية وحلفاء أمريكا . الأمم الضعيفة تخضع الى اللوردات الاقطاعيين (الصومال ، أفغانستان ، يوغوسلافيا ، الشيشان) . لو أمعن المرء النظر في وثيقة (التعاقد مع أمريكا) سيجد أن الحكومة الأمريكية الفدرالية تتخلّى عن كل سلطاتها ما عدا الدفاع العسكري الى القادة المحليين ومع الأيام سيعزز القادة المحليون هذه السلطات ويجعلونها من مقوّمات مناصبهم ، وستفقد الحكومة الوطنية من الأساس قدرتها على التحرك تماماً كما كان يحدث لحكومات العهود المظلمة .

لقد انحدرت القراءة والكتابة التي كانت شائعة أيام الامبراطورية الرومانية الى مستوى بات فيه بضعة رهبان وحدهم قادرين على القراءة في ذروة العهود المظلمة(٢٣) . اليوم أيضاً ، تتفشى الأمية الوظيفية في الولايات المتحدة وكثير من بلدان العالم الصناعي برغم أن مقاييس التعليم للانسان المنتج الفعّال من التعليم تتعالى بسرعة .

في العهود المظلمة ، هبطت مستويات المعيشة كثيراً دون ما كانت عليه في العهد الروماني(٢٤) ، وانخفضت الانتاجية ، وبات العمل أكثر فظاظة قياساً الى العمل الذي كان ينوء به الفلاحون في الامبراطورية الرومانية . وكانت الأكواخ تزدحم بأعداد أكبر(٢٥) . بدأت العملية بانخفاض ما يحصل عليه من كان في قاعدة السلّم الاجتماعي ، وانتشرت تدريجياً لتشمل الدرجات الأعلى في السلّم الاجتماعي . اليوم لاتزال الانتاجية الكليّة تتنامى ، لكن الأجور الفعلية بدأت بالهبوط بالنسبة الى ٨٠٪ من السكان . وفي النهاية ، لا بد للارتباكات الاجتماعية والانحدار في الانتاجية لمن هم في القاعدة أن يؤثر في مستويات معيشة مَنْ في القمة .

في العهود المظلمة كان ما هو خاص يعتصر ما هو عام . وقد انتشر النهب والسلب ، وكان يُنظر اليه كانتقام من المدافعين عن النظام السياسي والاجتماعي (من هنا جاءت أسطورة روبن هود)(٢٦) . وقد استبدلت المدن غير المسوّرة والمواطنون الأحرار بالقصور

المسوّرة والأقنان[٣٧] . ولكي يعيش الناس في بيوتهم آمنين ، كان عليهم أن لا يناموا في الطابق الأرضي ، وانما يتسلقون الى الطابق الثاني للنوم مستخدمين لهذا الغرض سُلّماً متحركاً[٣٨] . وكانت عصابات الشباب وعنف الشوارع من الأسباب الرئيسية لهذا التراجع[٣٩] . والكتابات والرسوم تغطي جدران القرون الوسطى ـ تماماً كما هي اليوم تغطي جدران المدن الحديثة .

في مجتمعاتنا ، كما هو الشأن في القرون الوسطى ، الخاص يعتصر العام تدريجياً . في عام ١٩٧٠ أنفق على البوليس العام ضعف ما انفق على البوليس الخاص . في عام ١٩٩٠ العكس هو الصحيح . فما ينفق على البوليس الخاص صار ضعف ما ينفق على نظيره العام . والنتيجة ، بات لدينا في واقع الأمر نظام ذو نطاقين لضمان السلامة العامة . ومن يستطيع أن يشتري خدمات قوة بوليس خاصة هو أكثر أماناً ممّن لا يستطيع ذلك . ربما يقول أحدهم أن هذا يترك البوليس العام أحراراً للتركيز على المناطق التي ترتفع فيها الجرائم وتخلو من البوليس الخاص . لكن هذا يجعل الناس الذين يحتمون بالبوليس الخاص يفقدون الاهتمام بدفع الضرائب لدعم الحماية العامة للآخرين . ولكن اذا كانت الجماعة السياسية لا تستطيع تأمين العنصر الجوهري للحماية الأساسية لمواطنيها الذين يذرعون الشوارع ، فانها لا تعود والحال هذه جماعة community تستحق التأييد .

واليوم تبرز ثانية الجماعات المحروسة والمسوّرة ، والتي تُشيّد الأبواب لدخولها . ان ثمانية وعشرين مليون أمريكي يعيش الآن في كوميونات كهذه اذا أدخلنا في الحساب من يعيش في العمارات الخاصة المحروسة ، ويُتوقع أن يتضاعف العدد في العقد القادم[٤٠] ، وتبني شركة والت دزني الآن كوميونة كهذه تتسع لعشرين ألف ساكن في جنوب أورلاند (ولاية فلوريدا) أطلقت عليها اسم celebration city[٤١] . وفي كاليفورنيا شُيدت كوميونتي مع أسوار وخندق مائي يحيط بها وجسر متحرك وجهاز يدعى بولارد bollard يطلق حلقة معدنية بسعة ثلاثة أقدام على السيارات غير المخوّلة بالدخول[٤٢] . وكلمة بولارد هذه جاءت من العهود المظلمة . واذا كانت هذه حالة متطرفة فان هناك ثلاثين ألف كوميونتي يعزل فيها أفرادها أنفسهم عن الآخرين ، على غرار سكان القرون الوسطى ، بأسوار وحرس عند الأبواب داخل المدن أو في ضواحيها[٤٣] .

كثيرة هي الأسباب التي تدفع الى الانزواء في مجاميع مسوّرة أو محاطة بالحواجز القضبانية ـ الأمان ، طراز الحياة ، نبذ الآخرين ، تجانس المجموعة ـ لكنها جميعاً تخلق مجموعة من الناس ذات اهتمام ضئيل بالقطاع العام[٤٤] . غالباً ما يدفع من يعيش ضمن

المجموعة المسوّرة أجوراً عالية جداً للخدمات (يمكن أن تدعى ضرائب لو جمعت من جانب الدولة) ويخضعون الى نظم (لون الدور ، مرتفعات مزروعة ، لا سواري للاعلام ، لا حبال منظورة لنشر الملابس ، لا وقوف للسيارات بمحاذاة الشارع ، لا غرباء في شوارع الكوميونتي أو في متنزهها) تعتبر غير دستورية اذا ما اتخذت في المدن العامة[٤٥] . لقد تحولت المساحة العامة ، بالفعل ، الى مساحة خاصة على غرار ما كان في القرون الوسطى .

غالباً ما تجد المجموعة المسيّجة الترحاب في البداية من جانب دافعي الضرائب المحليين طالما تبدو أنها تعفي الكوميونتي المحليّة من عبء تجهيز الخدمات العامة الى جانب دفع الضرائب . ولكن سرعان ما تأخذ هذه المجاميع المسوّرة والمسيجة بالمطالبة بحسومات على الضرائب طالما انها لا تتلقى خدمات محلية ، وتنظم المتمردين على الضريبة من أجل خفض أو الغاء ضرائبهم المحلية ـ نشاط يقلل من الخدمات العامة لأشخاص آخرين ، ولكن تتركهم بخدمات خاصة مزوّدة تزويداً حسناً[٤٦] .

ومثلما انحدرت الامبراطورية الرومانية الى أعماق العهود المظلمة ، يعتصر الخاص تدريجياً العام حتى يبتلع عملياً كل شيء ويختفي القطاع العام . ان التكريس المكثف الذي كان يعيره الرومان لكل ما هو عام res publica قد ولّى[٤٧] . وبدلاً من أن يكون الواحد مواطناً من روما أضحى يلتحق كل امرئ بسيد اقطاعي يهيمن على كل أوجه حياته ـ العمل ، السكن ، حقوق الانجاب ، العدالة . وتعريف الاقطاعية يكاد يكون السلطة العامة في أيدٍ خاصة[٤٨] . ان من كانوا مواطنين أحراراً باعوا أنفسهم تدريجياً كأقنان ليضمنوا لأنفسهم السلامة من عصابات النهب والسلب ، وخدمات أساسية لا يقدمها سوى سيد اقطاعي .

وكانت أكبر المدن في حجمها أقل من واحد الى عشرين من الحجم الذي كانت عليه المدن الكبيرة في العهد الامبراطوري الروماني ، كما كانت قليلة جداً[٤٩] . ٣٪ فقط من سكان فرنسا كانوا يعيشون في المدن في عام ٦٠٠م[٥٠] ، ومع ذلك ، ووفقاً للمؤرخ الفرنسي فيرنار برودل فان «الفارق بين (الحضارة) و(المدنية) هو بلا شك وجود المدن أو غيابها»[٥١] ، وعلى المنوال نفسه تنحطّ مدننا .

تخلّى الناس عن البناء والادامة . وباستثناء الكاتدرائيات ، لم تُبن أبنية حجرية لأكثر من عشرة قرون[٥٢] . وأصبح الاستثمار غريباً والثروة «تُكنز بشراهة» بدلاً من استخدمها لتطوير مستقبل أفضل[٥٣] . وهُجرت أنظمة الارواء والمجاري الرومانية ، وتطلب اختراعها من جديد بعد ألف عام[٥٤] . وفي مجتمعنا هبط الانفاق العام على البنية التحتية خلال عقدين .

لقد شهدت القرون الوسطى أعداداً غفيرة من الناس بلا مأوى ، يجولون الأرياف بحثاً

عن لقمة لعيش ، واليوم فان المشردين الذين لا مأوى لهم يُعَدون بالملايين ، والتخفيضات في مصروفات السكن العام تَعِدُ بزيادة أساسية في أعداد هؤلاء . ان مشاعر الذين يسكنون البيوت ازاء هؤلاء قد تحولت من التعاطف الى اللامبالاة ثم الى الكراهية والنفور . وبدلاً من حل مشكلة المشردين يرغب المواطن الوسطي اليوم أن يزيحهم من جواره الى جوار شخص آخر . في العصور الوسطى كان المشردون يطردون بالقوة من جيرة الى أخرى .

في القرون الوسطى كانت العقوبة القصوى هي الرد على أي مشكلة ولكل مشكلة أيضاً . مئات الجرائم في بريطانيا كانت تُعاقب بالاعدام ، لكن واحدة بالمئة فقط من جرائم القتل كانت تجد ما يناسبها في الواقع . اليوم كذلك ، يُطالب بتطبيق العقوبة القصوى ـ ولكن نادراً ما تنفذ .

برزت الأصولية الدينية في كل من العهود المظلمة واليوم[٥٦] . وجسدت الحروب الصليبية ، الحروب الدينية ، روح العصر . انكفأ الناس الى مجموعاتهم الدينية وشرعوا يبحثون عن القوة لارغام الآخرين على الاعتقاد بما يعتقدون . كان الجَلْد والأديرة ومحاكم التفتيش هي سمات العهود المظلمة . وكما يقول المفتش العام في رواية دستويفسكي : « المعجزة والغموض والسلطة » كانت هي المطلوبة في المجتمعات البشرية والهدف الشرعي الوحيد هو الدخول الى الجنة . أما أولئك الذين يأسفون لأن أجسامهم قد تحطمت أيام التفتيش فعزاؤهم أنهم عثروا على سبيلهم الى الحياة الخالدة . ووُصف الذين كانوا يهيمنون على الكنيسة في تلك الأزمان بأنهم « أقل الرجال مسيحيةً ، وأقلّهم ورعاً ، وأقلهم نزاهة ـ فاسقون ، يكاد جميعهم أن يكونوا هكذا »[٥٧] . وكانوا يعيشون في قمة المجتمع ، ولهم أنظمتهم القانونية ومحاكمهم الخاصة[٥٨] . « يعتقدون بأنهم يستمعون الى صوت الله ، وانهم يكلمّون الحق ، وان من لا يتفق معهم فانه على ضلال مُبين . ما كانوا ليحتملوا رأياً معاكساً ، يلعنونه »[٥٩] .

واليوم ، فان الأصوليين الهندوس والمسلمين والبوذيين والمسيحيين يرون أن من المناسب قتل من يخالفهم في المعتقد . لقد نسفت عمارة حكومية في مدينة أوكلاهوما جماعة ميليشيا مسيحية أصولية أسسها اثنان من القساوسة المسيحيين (احدهما يملك أيضاً متجراً للسلاح) ، وهما يطلقان على المليشيا التي أسّساها جند الله . بعد أشهر من ذلك دمرت جماعة تطلق على نفسها اسم أبناء الفستابو قطاراً للركاب .

وكما هو الشأن اليوم ، لم تكن هناك في العهود المظلمة رؤية لجعل الحياة أفضل[٦١] . كانوا يعرفون أن مستوى الحياة في الماضي أعلى من مستوى الحياة في زمانهم ، لكنهم

كانوا يفتقرون الى التنظيم الذي يعينهم على العودة الى هذا الماضي أو لتوجيه المسيرة نحو المستقبل . اليوم أيضاً ، هناك افتقار مماثل لهذه الرؤية . ان شيئاً ما يسير على نحو خاطئ . لكن ما من أحد يعرف كيف يقلب الحال .

كانت العهود المظلمة فترة تراجع سياسي واجتماعي واقتصادي أبعد كثيراً مما كانت عليه الحال يومذاك . وكما يقول المؤرخ وليم مانشستر : «بعد جمع الأجزاء المتبقية على الحياة الى بعضها ، ظهر أن الصورة التي برزت مزيج من الحروب المتصلة ، والفساد . واللاقانون ، والانشغال بأساطير غريبة ، وأدمغة متحجرة لا عقل فيها »[٦٢] .

لم يعد المؤرخون يميلون الى اطلاق مصطلح العهود المظلمة على العصور المتوسطة ، لأنهم تعلموا الكثير عن تلك القرون (ولم تعد لهذا «مظلمة») ، وفي تلك الفترة طور الناس قيمتين أساسيتين تكمنان في أساس حضارتنا الراهنة ـ اهتمام بتطوير منتظم لتقنيات جديدة وايمان بالحقوق الفردية للانسان . كلاهما لم يوجدا في العالم القديم ـ ولكن من دون هاتين القيمتين الأساسيتين لا يمكن أن يوجد عالمنا الحديث . في النهاية ، تحققت في فترة من الاضطراب والانحدار أسرع تقدم تكنولوجي واقتصادي لم تشهده البشرية من قبل . وأخيراً خُلقت مجموعة من القيم والنظرات لمستقبل مختلف . وقد عملت هذه الايديولوجيات الجديدة ـ ايديولوجية العقلية ، والرومانسية ، والانعتاق ، والنفعية ، والوضعية والمادية الجماعية ـ على خلق مجتمعاتنا الحديثة اكثر مما فعلت التكنولوجيات التي استخدمت .

ان العهود المظلمة ، وليس الرومان أو الاغريق الكلاسيكيين ، هي التي أدت الى الثورة الصناعية والعهد الحديث . فقد أُسّست الجامعات وشُرع بالبحث عن المعرفة وظهر الايمان بالتكنولوجيا وابتدعت الفردية[٦٣] . ربما بتأثير فكرة الاله الخالق الذي صنع الانسان على صورته ، أراد الناس أن يصبحوا خالقين وطوروا الايمان بامكانيات التقدم التقني . من الصعب أن يعرف المرء ما اذا كان الدين البروتستانتي وايمانه بالروابط الفردية ما بين الانسان وربه قد دفع الى ظهور الايمان بالفردية أم ان الايمان بالفردية هو الذي دفع الى تطوير الدين البروتستانتي لكن الفردية قد ظهرت على كل حال . وكانت الجماعات ، الكوميونات ، قد تطورت بشكل هزيل وسيء في القرون الوسطى الى الحد الذي ما كان يتوقع أحد أن تتوصل هذه الجماعات الى خلاصها . واذا كان يراد للأفراد أن يتطوروا ، فان هذا التطور ما كان ليحصل الا على أساس مبادراتهم الفردية . وأخيراً أدى التراجع الكبير الى تقدم كبير ولكن لا ينبغي أن يغرب عن البال ان ألف عام قد انصرم ما بين الأمرين .

وكما يوضح كل من العجز الصيني عن استخدام التقدم التكنولوجي البارز لخلق الثورة الصناعية وعجز العهود المظلمة عن العودة الى مستويات الانتاجية التي كانت قد وجدت من قبل ، لا تظهر أفضل النظم الاجتماعية بشكل آلي رغم توفر التكنولوجيا الضرورية لها . رسالة التاريخ واضحة . المؤسسات الاجتماعية لا ترعى نفسها بنفسها ، وخير المؤسسات والمعتقدات لا تنطلق الى الأعلى فجأة .

لا أحد يمكنه أن يعرف بالضبط ما الذي سيحدث في مجتمعنا اذا ما استمرت اللامساواة في التنامي والغالبية العظمى من عوائلنا تظل تواجه هبوط الأجور الفعلية . من العدل أن نقول باختصار ان الرأسمالية لا توفر أجوراً فعلية متنامية للأغلبية التي تعيش في ظلها في وقت تكبر فيه الكعكة الاقتصادية الكلية ، وهي لا تضمن طويلاً الولاء السياسي من أغلبية السكان . وبالمثل ، اذا كانت الديموقراطية لا تجد شفاءها في اطار الرأسمالية مهما كان سبب ذلك ، فانها ، أي الديموقراطية ستخزي نفسها كذلك : ان مجموعة كبيرة من الناخبين الذين يحرصون على اخفاء حقدهم ، والذين لا ينتفعون من النظام الاقتصادي ولا يؤمنون بأن الحكومة حريصة على رعايتهم... هذه المجموعة من الناس ليست هي الوصفة المرجوة لنجاح اقتصادي أو سياسي .

وفي عالم لا يستطيع فيه قادة البلاد أن يوفروا زيادات في الأجور الفعلية ولا يستطيعون الحيلولة دون هبوط هذه الأجور الفعلية ، فانهم هم أو من ينتخب بدلاً منهم سيعمدون ، إن عاجلاً أو آجلاً ، الى توجيه اللوم الى أشخاص آخرين آملين أن يرى مؤيدوهم في هؤلاء علة المشاكل . في الولايات المتحدة اقتنع خريجو المدارس الثانوية من الذكور البيض بأن ما يعانون من تخفيضات في أجورهم الفعلية انما يرجع الى النشاط الايجابي لدعم النساء والأمهات والسود . ولهذا ينبغي إلغاء هذا العمل الايجابي . في كاليفورنيا يوجهون اللوم في ما يعانون من مشاكل الى المهاجرين . وكعقاب على هذا ينبغي أن تُقلّص الخدمات العامة لكل المهاجرين ، قانونيين أو غير قانونيين . في الكونغرس الأعداء هم الفقراء لهذا يتعيّن أن تخفض برامج ما يحصلون عليه من مساعدات من أجل صيانة برامج الدعم التي يحظى بها مَنْ هم أغنى بكثير[٦٤] .

بيد أن أي نشاط من هذه لا يحل المشاكل الأساسية . وكل ما تهدف اليه محاولات صرف الأنظار هذه هو توجيه الغضب العام المباشر نحو أقليات لا حول لها ولا قوة . لقد جرى الحديث كثيراً حول النشاط الايجابي ، على سبيل المثال ، وظهر أن ما دار حوله من حديث يفوق كثيراً ما تم منه فعلاً ، ولم يتوصل أي باحث ممن انبروا لدراسة الهبوط في

الأجور الفعلية للذكور البيض الى أي أثر ، ولو كان بسيطاً ، يدلل على أن النشاط الايجابي وراء ما يلاحظ من انخفاض في أجور الذكور البيض . كذلك فان المهاجرين المرضى غير المتعلمين لن يجعلوا الحياة أفضل في كاليفورنيا كما لن يدفعوا الى عودة أي امرئ للعودة الى البلاد التي هاجر منها . ان معاملة المهاجرين بفظاظة ما أن يصلوا الى هنا هي كمن يطلق النار على نفسه .

ان الجواب السليم هو جعلهم مواطنين منتجين يستطيعون أن يعيلوا أنفسهم بدلاً من ارغامهم على البقاء فقراء وعالة على الآخرين . يستطيع الكونغرس أن يخفض البرامج المخصصة للفقراء الى الصفر ، ومع هذا ، فان أي تقدم جدي لتصفية العجز السنوي الكبير والمتنامي لن يحصل .

ورغم هذا ، سيكون لهذه «التزييفات» ، تأثير عميق على السياسات الأمريكية . قد يجادل المرء أن برامج العمل الايجابي لم تصمم في بدايتها لتغدو دائمية ، ولتتسع لتشمل كثيراً جداً من المجموعات «المحتالة» ولم تفرض في السنوات الأخيرة بطريقة معينة بحيث تؤدي الى أحداث شيء مختلف ـ لكن الجهود التي بذلت للرد على جميع برامج النشاط الايجابي كأنما أطلقت العفريت البغيض من القمقم . فأجور العاملين السود هي أوطأ بكثير من أجور البيض ، والحكومة لا تنوي حتى التظاهر بكونها تسعى الى حل هذه المشكلة المتقيحة . لا غرابة في أن ينظر السود الى هذه الأنشطة كاعلان حرب اقتصادية على فرصهم المستقبلية . وتتحشد الميليشيات البيضاء ضد مسيرة المليون السود .

في الوقت الذي نأمل أن لا تنطلق المشاعر على النحو الذي جرت فيه في يوغوسلافيا السابقة ، الا أن الاتهامات المتبادلة مؤخراً تردد أصداء ما جرى هناك . فلكي يكون الصرب صرباً أقحاحاً لزمهم أن يطهروا أرضهم من الكرواتيين والبوسنيين المسلمين والألبان والماسادونيين . انهم يحمون العالم المسيحي من العالم الاسلامي ، ومع ذلك فهم يقاتلون أقرانهم المسيحيين الكرواتيين بضراوة لا تقل عن ضراوة حربهم مع المسلمين . وبالشاكلة نفسها ينبغي أن تطهر أمريكا من الفقراء ، والأم المنفردة والمهاجر وأولئك الذين لا يستطيعون النجاح دون دعم من النشاط الايجابي كل ذلك من أجل أمريكا حقة كما تتحدث عنها الأساطير عادة .

ان الرأسمالية من دون منافس اجتماعي يغريها أن تتجاهل نواقصها الداخلية الفعلية . ويمكن مشاهدة هذه الاغراءات منذ الآن في العالم الصناعي ممثلة في معدلات البطالة العالية . ولا يبعث على الدهشة ان مع انهيار الاشتراكية ارتفع مستوى البطالة المحتمل

لمكافحة التضخم وتعاظمت اللامساواة في الثروة بسرعة وتتنامى البروليتاريا الرثة التي ينبذها النظام الاقتصادي . ان مشاكل الرأسمالية هذه قد وجدت منذ ولادتها ، انها جزء من النظام . وقد أدت الى ولادة الاشتراكية والشيوعية ودولة الرفاه الاجتماعي . فاذا كانت هذه الحلول لا تفعل فعلها ، وهي لن تفعل ذلك ، فان شيئاً آخر لابد من تطعيمه في النظام ، ولكن ما هو هذا الشيء ؟ .

ان الاصلاح الداخلي في الرأسمالية صعب جداً مادامت تنطوي على مجموعة من المعتقدات التي تنكر الحاجة الى الاصلاحات المؤسساتية الواعية والمقصودة . فالمؤسسات الاجتماعية ، طبقاً لنظرية الرأسمالية تتكفل هي بشؤونها الخاصة[٦٥] . فالمجتمعات ذات المؤسسات الكفوءة تزيح تلك المجتمعات ذات المؤسسات غير الكفوءة عن الأعمال busi-ness لأنها ذات انتاجية أعلى . ولذلك فالاصلاح الاجتماعي الهادف لا جدوى منه . ان يد السوق غير المنظورة تولّد المؤسسات الكفوءة تماماً مثلما تولّد البضائع التي يطلبها الناس أكثر من غيرها .

ولعل في انهيار الشيوعية تصديق لهذا المبدأ . النظرية تعمل . ان المغالطة في هذا المنظور تبرز في الزمن الضروري لكي تزيح المؤسسات الكفوءة تلك التي تتصف بعدم الكفاءة من الأعمال ، في حالة الشيوعية تطلب الأمر خمسة وسبعين عاماً . وتطلبت الرأسمالية ما يقرب من ألف عام للتخلص من العهود المظلمة . ومن دون المؤسسات السليمة ، فإن خير التكنولوجيات لا قيمة لها اطلاقاً بالنسة للصين وما كانت لتظهر منافع المخترعات الصينية الرائعة اطلاقاً . ان المؤسسات غير الكفوءة ستندحر في النهاية ـ لكنها تبقى غير كفوءة لقرون عديدة ، وسيبرز الكفوء في أجزاء أخرى من العالم .

دور الحكومة

تأريخياً لعبت الحكومة دوراً هاماً في ادخال من لم يدخل في الرأسمالية . وكما سننظر في الفصل التالي ، سيغدو دور الحكومة مركزياً ـ رغم أنه يختلف جداً عن ذلك الدور الذي اقترحته الاشتراكية أو دولة الرفاه الاجتماعي ـ في استعادة ظهور اقتصاد بوسعه أن يولد أجوراً حقيقية متنامية لأغلبية المواطنين في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي . ومع ذلك فالرأسمالية يصعب عليها تحديد الدور المناسب للحكومة . ان النقاشات التي تدور حول الدور الصحيح للحكومة وماذا كان يتوجب الامتناع عن فعل شيء ما لتعديل ما يتوصل اليه

السوق هي ، في الحقيقة ، من الأمور التي تميز بها عصر الرأسمالية ، لأن جميع الأنظمة الناجحة السابقة لم يكن هناك تمييز بين ما هو عام أو خاص . في مصر القديمة أو روما ما كان أحد يفهم ما الذي يقصده من يجادل في حدود الحكومة . ما نفهمه نحن كعام أو خاص ، كان متشابكاً بحيث يغدو هذا التمييز عبثاً لا طائل من ورائه . كذلك كانت الحال في الاقطاعية . ففي الاقطاعية كان البارون الاقطاعي يوفر كل ما نطلق عليه اسم خدمات الدول (الدفاع ، القانون ، النظام) وما يمكن أن نطلق عليه اسم التشغيل الخاص . أوامره تطبق في كل شيء يجري العمل فيه في حدود مقاطعته . في الرأسمالية ثمة قطاع اقتصادي خاص تحكم الرأسمالية فيه الى جانب قطاع عام للدولة ينصرف الى القضايا غير الاقتصادية حيث تحكم القوى الأخرى[٦٦] . لا عجب أن ترغب الرأسمالية ، في هذا السياق ، في تحديد دور القطاع العام الى أدنى مستوى ممكن يتطلبه بقاؤها .

واذا كان لا يراد أن تكون الحكومة مالكاً اشتراكياً لوسائل الانتاج أو مزوداً لمنافع الرعاية الاجتماعية ، فما الذي يراد أن تكون ؟ الجواب الرأسمالي النظري هو في الغالب أن لا حاجة الى الحكومة أو أي شكل آخر من النشاطات الجمعية . فالأسواق الرأسمالية يمكنها أن تزود بكفاءة جميع السلع والخدمات التي يحتاجها الناس باستثناء قليل من البنود التي تعرف بأنها أشياء عامة خالصة .

للأمور العامة الخالصة سمات فريدة ثلاث تلغي كفاءة الأسواق الخاصة ، لكن هذه السمات الثلاث ذاتها فريدة بحيث يمكن القول بوجود حاجة عامة خالصة واحدة ، وهي الدفاع الوطني ـ وحتى هذه يمكن أن يدور النقاش بشأنها . السمة الأولى لهذه الأمور العامة هي أن استهلاك كل فرد لهذه البضاعة ، لا يمكنه ، مهما كانت سعته ، تقليص كمية هذه السلعة المتوفرة الى مستوى يستطيع معه أي امرئ آخر أن يستهلكها . ان البشر لا يتبارون فيما يستهلكون . فاذا وجد من يتمتع في استهلاك الدفاع الوطني ، فان ذلك لا يؤثر في تمتع واستخدام الدفاع الوطني من جانب أي شخص آخر . بالنسبة للسلع الاقتصادية الاعتيادية ، لو أن شخصاً يأكل جزرة ، فان أي شخص آخر لا يمكنه أن يأكل ذات الجزرة . ولكن لما كانت البضائع العامة الخالصة لا تستخدم من جانب أي فرد للاستهلاك الشخصي فكيف ، والحال هذه ، بيعها في اقتصاد السوق ؟ السلع الاعتيادية تُشترى لتعطي من اتباعها حصراً مركزاً احتكارياً في استهلاك ما اشتراه .

والسمة الثانية للبضاعة العامة الخالصة هي استحالة منع الآخرين من استخدامها . فلو أن نظام الصواريخ الدفاعية في حرب النجوم الذي كان الرئيس ريغان يدعو له قد جرى بناؤه ،

لصان هذا النظام كل شخص أو لا أحد أيضاً . لا يمكنك أن تبيع بضائع في الأسواق الخاصة حين يرفض المشتري المحتمل أن يدفع ثمنها وفي الوقت ذاته يواصل تمتعه باستخدامها المجاني ، هذا إن وُجدت أصلاً .

الميزة الثالثة تنبع من الاثنتين السابقتين . لمّا كان كل واحد يمكنه أن يتمتع باستخدام هذه البضائع في الوقت ذاته الذي يستخدمها الآخرون ، ولأن ما من أحد يمكن أن يُحرم من استخدامها ، فان لكل شخص حافزاً لاخفاء مطالبته الاقتصادية الحقيقية بهذه البضائع العامة الخالصة ليتجنب الالتزام بدفع نصيبه العادل من كلفتها . ان الأفراد لن يكشفوا عمّا يفضلون ، لأنهم اذا ما تظاهروا بعدم الاهتمام (في المطالبة) بالدفاع الوطني ، حينئذ يصبح من واجب شخص آخر أن يدفع لبرامج حرب النجوم وأمثالها ، حتى وإن كانت هذه ثمينة بالنسبة إليهم . مع السلع الاعتيادية يكشف الأفراد ما يفضلون حين يقدمون على شرائها ، وبهذا يكونون قد أعطوا اشارة عامة يفهم منها ان هذه البضائع ذات قيمة لهم ، تعادل على الأقل الثمن الذي يحدده السوق لها . اما اذا أخفوا تفضيلاتهم ، فانهم لن يحصلوا على ما يريدون .

نتيجة لهذه السمات الثلاث ، يصبح من الضروري استخدام الحكومات وما تملكه من قدرات لجمع الضرائب الطوعية لزيادة الأموال التي يتطلبها توفير البضائع العامة الخالصة التي يريدها الناس فعلاً . وارتباطاً بالرغبات والمطالب الحقيقية ، فان الأسواق الحرة قد توفر قليلاً جداً من البضائع العامة الخالصة . ولكن اذا ما تأمل المرء أغلب أنشطة الحكومات الحديثة ، فان قليلاً جداً منها يصح تسميته بالبضائع العامة الخالصة . حتى الدفاع الوطني قد لا يكون مؤهلاً تماماً للتسمية (فقد ينظم أحدهم نظاماً دفاعياً قائماً على حرب النجوم لجزء من البلاد وليس لكل البلاد) .

ليس التعليم والصحة مؤهلين بالتأكيد . فالأفراد لا يشاركون الآخرين تعليمهم ورعايتهم الصحية ، وقد يُحجب استخدامها عمّن لا يدفع لقاء ذلك . والأسواق الخاصة يمكنها ، بل وهي تنظم فعلاً ، مؤسسات ناجحة للتعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة . فرجل بوليس أو رجل اطفاء يمكن أن يحرس شخصاً معيناً فقط ، ويحل البوليس الخاص محل البوليس العام في الواقع . كذلك الشأن مع العدالة ، والتي يجري تحويلها فعلاً الى القطاع الخاص .

بالاضافة الى البضائع العامة الخالصة هناك نشاطات أخرى يطلق عليها الاقتصاديون مصطلح المظاهر «الخارجانية» externalities الايجابية والسلبية . التعليم قد يوفر مظهراً

خارجانياً يتمثل في كون عملي مع أناس متعلمين آخرين يرفع من انتاجيتي . ولهذا فلدي مصلحة في تقديم المعونة لتعليمهم . على العكس من ذلك ، قد يولّد المطار خارجانية سلبية لأن الذين يعيشون بالقرب منه مضطرون الى سماع ضجيجه . والموقف الصحيح من هذه هو ليس تدبيرات عامة وليس اطلاقاً معونة كبيرة بحيث تغطي كامل كلفة بعض الأنشطة . ان أغلب منافعها يذهب الى المتعلمين ـ وان كان بعض فتاتها ينفع الآخرين .

تأمل مصلحة البريد . يمكن للمرء أن يقول ان في أمريكا أيام كانت مستعمرة ، حين ابتدع بنيامين فرانكلين مصلحة البريد الأمريكية ، كانت هذه جزءاً أساسياً في الاتصال ما بين ثلاث عشرة مستعمرة مختلفة تماماً . واذ أريد أن تصبح هذه المستعمرات المتفرقة هي أمريكا ولمواطني المستعمرات الثلاث عشرة أن يصبحوا أمريكيين . نشأت الحاجة الى تنظيم الاتصال فيما بينهم والى دور حكومي لجعل هذا الاتصال أرخص وأكثر تساوياً في السعر بدلاً من ظهور مصلحة بريد خاصة تتولى الأمر هي وتفرض أسعارها الخاصة . غير أن مثل هذه الحجج لم تعد تصح اليوم . فثمة الآن مصالح بريدية خاصة تنجز المهمة بكفاءة أكبر من مصالح البريد العامة ، وما يدفع الى تماسك ثقافتنا أجهزة الاعلام الالكترونية ، أجهزة اعلام خاصة ، وليست القدرة على تبادل رسائل مباشرة بين أحدنا والآخر . ان شركتي يونايتد بارسل united parcel أو فيدرال ايكسبرس Federal Express يسرهما أن يأخذا على عاتقهما مهمة مصلحة البريد . وبالشاكلة نفسها ستُسرّ الشركات الخاصة أن تبني وتشغل الطرق السريعة ذات الرسوم Toll reads وبوضع شفرة حواجز وأجهزة تحسس على الطرق ، يمكن جعل كل طريق بما فيها شوارع المدنية ، طرقاً ذات رسوم . كذلك يمكن احلال مشاريع المعاشات الخاصة محل الضمان الاجتماعي .

في نموذج الرأسمالية القائمة على البقاء للأصلح ليس للحكومة سوى دور ضئيل جداً . في حين تتحدث وثيقة الجمهوريين (التعاقد مع أمريكا) حول الخوصصة الشاملة ، فانما تتحدث حول التراجع عن المجال العام . ان الحكومة بتراجعها عن الميدان العام وتقليصها شيئاً فشيئاً الجهد المكرس لتشغيل الأنشطة العامة تخسر احترام الناس ، وتجعل التراجع أكثر احتمالاً . وعملياً ، يغدو ما هو عام في النقاشات السياسية خصماً لما هو خاص ـ بدلاً من أن يكون متمماً ضرورياً لوجود قطاع خاص ناجح .

في هذه الحالة يتكفّل الاستقرار والنمو الاقتصادي بنفسيهما ، ولا يُعترف بهدف العدالة الاقتصادية أو الاجتماعية . وتغدو أية محاولة لجباية الضريبة ، لاسيما الضرائب التقدمية ، أو توزيع الدخل على أسس مغايرة لما تمليه السوق تدخلاً في الحوافز وفي العمل الكفؤ

للأسواق ، ويُعلن عن عدم شرعية اعادة توزيع الدخل وهو النشاط الرئيس لجميع الحكومات الحديثة . ينبغي أن يسمح للناس بالاحتفاظ بما حصلوا عليه . والاقدام على أي شيء آخر معناه جعل السوق أقل كفاءة مما يمكن أن تكون عليه . لقد وجدت الحكومات لصيانة الملكية الخاصة وليس لانتزاعها .

لأداء اللعبة الرأسمالية ، يلزم أن يبدأ الاقتصاد بشيء من التوزيع الأولي للقوة الشرائية ، أمّا ما هو هذا الشيء ؟ هنا ، وهنا فقط ، يمكن أن يكون للحكومة دور ما . بعد أن تتحدد نقطة الانطلاق الأولية ، تتولى السوق نفسها توليد التوزيع الأفضل للقدرة الشرائية للجولة الثانية من النشاط الاقتصادي . ان اللعبة التي تُمارس في السوق والفروق التي تنشأ عنها عادلة لأنها «طبيعية» وهي نتاج لعبة «عادلة»[٦٨] . هذه المشكلة التي حدثت في الماضي تبرز اليوم في البلدان الشيوعية سابقاً . فللانتقال من اقتصاد شيوعي الى اقتصاد رأسمالي يجب أن تتأسس حقوق ملكية خاصة على ما هو الآن موجودات ، «أصول» ، خاصة بالدولة . فبينما لا توجد في الرأسمالية نظرية تقول ان توزيعاً ما أفضل أو أسوأ من آخر ، فان نوعاً من توزيع حقوق الملكية ينبغي أن يؤسس . لكن نقطة البداية هذه كانت قد أُرسيت من زمن بعيد في العالم الرأسمالي «القديم» .

الى جانب البضاعة العامة الخالصة ، وتقديم المعونة للمظاهر الخارجانية الايجابية وجباية الضريبة عن المظاهر الخارجانية السلبية ، هناك دور آخر للحكومات . الرأسمالية لا يمكن أن تعمل في مجتمع تسوده اللصوصية . انها تحتاج الى نظام قانوني يضمن وجود الملكية الخاصة وفرض التعاقدات . ولكن كما يحاجج الاقتصاديون المحافظون أمثال كاري بيكر ، في الوقت الذي تحتاج الرأسمالية حقاً ال أن تؤدي حقوق الملكية وظيفتها ، فانها لا تحتاج الى مدّعين عامين أو رجال بوليس[٦٩] . يمكن فرض حقوق الملكية الخاصة والتعاقدات بالسماح لكل انسان أن يقاضي الآخر من أجل هذه الحقوق . وحين يصل الأمر الى النظام القانوني ، تحتاج الرأسمالية الى شيء ما . لكن هذا الشيء يمكن أن يكون بدائياً جداً وأقل كثيراً من حيث الحجم والدور الذي يلعبه في اطار القطاع العام الراهن .

هناك بالطبع نقطة ضعف في هذه الحجة . انظر مسألة اللصوصية . من الممكن صيانة حقوق الملكية الخاصة بالاقفال ، جهاز الانذار ضد اللصوص ، استئجار حراس خاصين . لكن هذه الاجراءات باهظة التكاليف . ان ما هو أكثر كفاءة ، أن تغرس القيم الاجتماعية في أذهان الناس لجعلهم يتعففون عن السرقة . وبمثل هذه القيم تصان الملكية الخاصة دون كلفة تماماً . ان الفرد العدواني يُرفض اجتماعياً بدلاً من تقييده جسدياً[٧٠] . لا تؤدي المجتمعات

وظيفتها بشكل جيد تماماً اذا لم يسلك أغلب أعضاء هذه المجتمعات عن طواعية سلوكاً حميداً[٧١] . ولكن من يُحدّد القيم الاجتماعية التي يراد غرسها في أذهان الشبيبة ؟ لا تملك الرأسمالية جواباً على هذا السؤال . القيم هي بالضبط تفضيلات فردية . وليس لها موقع متسامٍ . هدف النظام في الرأسمالية هو زيادة الرضا الشخصي بالسماح للأفراد أن يقرروا هم اختياراتهم الشخصية . الفرد هو خير من يحكم على نتائج عمله ، وبوسعه أن يقرر على نحو أفضل ما يرفع من رفاهه الشخصي . الفرد هو الذي يجعل الأمر أقرب الى الكمال ، والتبادل الحر يأخذ مجراه والسوق تصفو وهناك القليل من الخيارات التي يجري الانتقاء فيما بينها[٧٢] . أما المثل الاجتماعية كالشرف والمساواة لا تظهر للعيان[٧٣] .

في النهاية ، هناك القليل من الايجابيات ، من وجهة النظر الرأسمالية ، يمكن للحكومة أن تسهم بها في الاقتصاد وعديد من الأماكن التي يقترن تدخلها فيها بالأذى للأفراد . وهذا ما يدفع الى النظر للحكومة كشيء ضار بالاقتصاد بدلاً من أن يكون أمراً ضرورياً لسيره الناجح[٧٤] . النظرة المحافظة تجاه الحكومة ترى أن الناس في حالة عنف ويخضعون الى السلطة المركزية لضمان تبادل السلامة والاستقرار . والفوضى ، والنقص في حقوق الملكية الخاصة تؤديان ، أساساً ، الى نشوء حاجة الى الحكومة[٧٥] . لكن الأمر لم يكن هكذا تأريخياً . ان نظرة الرأسمالية عن الحكومة متخلفة جداً . فالمجموعات قد وجدت قبل الأفراد بكثير . ان التكافل الاجتماعي والضغط الاجتماعي هما اللذان جعلا البشر بشراً .

لم تعش أية جماعة مهمة من الناس كأفراد منعزلين عن بعضهم . ولم تجتمع مجموعة من الأفراد المتوحشين لتقرر تشكيل حكومة ما تحمي مصالحهم الشخصية . لقد وجدت الحكومة أو التنظيم الاجتماعي منذ أن وجدت البشرية . والشخصية الفردية بدلاً من أن توجد أولاً ثم تُخضع لايجاد نظام اجتماعي ، كانت نتاجاً مباشراً للنظام الاجتماعي . ومع الزمن حصل الأفراد تدريجياً على حقوق لهم مقابل الجماعة بدلاً من التنازل عن بعض حقوقهم الفردية من أجل الحصول على منافع الجماعة . القيم الاجتماعية هي التي أعطت القيم الفردية شكلها وجوهرها وليس العكس[٧٦] . الشخصية الفردية هي نتاج الجماعة ،وليس شيئاً يُضحى به لصالح جماعة .

ان ما تفتقر اليه هذه لنظرة السلبية عن الحكومة هو ادراك أن الأسواق الحرة تحتاج الى بنية تحتية تنظيمية ومادية واجتماعية وذهنية وتعليمية . وأهم من ذلك كله ، انها تحتاج الى نوع من غراء اجتماعي يلصق الأفراد ببعضهم ويحول دون أن يحارب بعضهم بعضاً باستمرار .

بيولوجياً ، بعض الاجناس هي حيوانات وحدانية ، تعيش وحدها باستثناء فترة التزواج . أجناس أخرى تعيش في قطعان . واضح أن الانسان هو من النوع الثاني . وعلى كل مجتمع بشري ناجح أن يعترف بهذه الحقيقة . لكن الرأسمالية لا تريد أن تعترف بذلك . والمجتمعات الناجحة تحتاج أن تحتفظ بجانبي البشرية في حالة توازن . حقاً ان الأفراد يهتمون بذواتهم ، ولكنهم ليسوا مهتمين بذواتهم فقط . حقاً ، الموظفون الحكوميون يخدمون أغراضاً شخصية أحياناً وليس الصالح العام . لكنهم ليسوا كذلك دائماً . المسألة ليست مسألة اختيار فردي مقابل التزامات اجتماعية ، وانما كتشاف المزيج الأفضل من النشاط الفردي والعام الذي يسمح للمجتمع بالبقاء والازدهار .

نظرياً ، لا تدعي الرأسمالية انها ستصل الى نوع من هدف مجيد ـ ذلك الذي يصل بمعدلات النمو الى أقصاها أو خلق الدخول الأعلى . انها ببساطة تزعم بأن ليس هناك نظام يستطيع أن يفعل بشكل أفضل حين يطرح موضوع تعظيم الأفضليات الشخصية الفردية ، لكنها لا تملك نظرية حول كيفية تكون هذه التفضيلات في الماضي والحاضر . انها تعزو قيمة قصوى للتفضيلات الفاسدة المدمرة ذاتياً بالسرعة ذاتها التي تعطيها للتفضيلات الانسانية البعيدة عن الأنانية . والرأسمالية قائمة لترضي التفضيلات من أي مصدر جاءت وبأية هيئة تشكلت . وبالتالي ، فان الرأسمالية غير معنية بالكفاءة المجردة ـ بما في ذلك قيم الشرف ، بحيث يسير النظام بأقل الكلف . انها معنية باعطاء الفرصة لكل واحد من أجل أن يزيد منافعه الى الحد الأقصى من خلال ممارسة تفضيلاته الفردية الشخصية . فسيّان أن يكون مجرماً أو أن يكون قسيساً . كلاهما أمر مشروع .

يمكن للمرء أن يناقش ، مثلما يفعل دعاة الاشتراكوية أو الجماعوية communitarian ان مجتمعاتنا كانت أكثر كفاءة وانسانية في الماضي وانها يمكن أن تكون أكثر كفاءة وانسانية في المستقبل اذا ما جرى غرس القيم الاجتماعية الرشيدة في أذهان الشبيبة . ربما تكون هذه الحجج صحيحة ، لكن لا أحد يعرف كيف يمكن الانتقال من هنا الى هناك . وبالضبط ، ما هي هذه القيم الرشيدة ، وكيف يمكن أن يُتفق عليها ؟ فلدى الأصوليين المسيحيين مجموعة من القيم (لا اجهاض ، صلوات مدرسية ، الخلقوية creationism)* لا يريد كثير آخرون أن تُدرّس لأطفالهم . وحتى لو تم تحديد هذه القيم ، فما هي التقنيات

* الخلقوية حركة ذات جذور قديمة لكنها استعادت نشاطها في أمريكا في الستينات والسبعينات من هذا القرن رداً على ترسخ الفكر الدارويني بشأن النشوء والتطور في المدارس والجامعات داعية الى تضمين برامج التعليم ما يشير الى التفسير الذي جاءت به الأديان لخلق الانسان ـ المترجم .

الشرعية واللاشرعية التي تستخدم لغرس هذه القيم المتفق عليها ؟ وحتى لو تم تحديد هذه التقنيات وتم الاتفاق عليها ، كيف يمكن للفرد أن يقاوم القوى الأصولية التي تفرزها الطبقات التكتونية الاقتصادية ؟ لا تُغرس القيم ولن تغرس من جانب العائلة أو الكنيسة أو أية مؤسسات اجتماعية أخرى لا في الحاضر ولا في المستقبل . انها تغرس وستغرس من حانب أجهزة الاعلام الالكترونية والمرئية .

تجني وسائل الاعلام الأموال الطائلة من بيع الاثارة . انها تثير لتكسر المعايير الاجتماعية القائمة . بل ويستطيع المرء أن يقول بأن أجهزة الاعلام تحتاج الى تحطيم المزيد والمزيد من المعايير الأساسية من أجل توليد الاثارة ، لأن خرق أية مجموعة من قواعد السلوك سيغدو مضجراً اذا ما رأيناه يتكرر لما فيه الكفاية . ان سرقة السيارات ومطاردة البوليس للسارقين مثيرة للمرة الأولى ، وربما للمرة المئة ، ولكن في النهاية لا تعود مطاردة السيارات مثيرة للمشاهد ، ولا بد من اقتراف مزيد من الخرق للقيم الاجتماعية لتوليد اثارة جديدة . الاثارة تُباع . ان إطاعة المعايير الاجتماعية الراهنة أو الجديدة ليست مثيرة ، ولذلك لا تباع . إن مقاومة نزوة لسرقة سيارة لا تثير اطلاقاً ، فالأمر هيّن تماماً .

أفضليات

القيم أو الأفضليات هي الثقب الأسود black hole في الرأسمالية . وقد وجد النظام لخدمتها . ولكن ليست هناك نظريات رأسمالية حول الأفضليات الصالحة أو الطالحة ، وليست هناك نظريات رأسمالية حول كيفية ظهور القيم ولا نظريات رأسمالية حول كيفية تعديل القيم أو الاشراف عليها . ان التأريخ لا يعيد نفسه اطلاقاً ، لأن ما جاء سابقاً سيعدّل دائماً ما سيأتي لاحقاً . لكن التأريخ مثل الحوادث التي تتعرض لها خطوط الطيران ، يمكنها أن تعطينا درساً حول كيفية بناء مجتمعات انسانية أكثر نجاحاً اذا ما حُلّل التأريخ بعناية كما تحلل حوادث الطيران ، واكتشاف أوجه الخطأ فيه ، وتجاهل الأوجه الاجتماعية للبشرية هو من قبيل تصميم عالم الأجناس بشرية لا وجود لها . ان الانقراض القريب للسوق الحرة للرأسمالية خلال الكساد العظيم ، والألف سنة من الانحطاط البشري خلال العهود المظلمة حدثان اجتماعيان ينبغي أن يُفهما . ان النجاحات الطويلة ، مع الفشل النهائي ، في كل من مصر وروما والصين القديمة انما هي نُصُب لكلٍ من انجازات البشرية وغبائها .

الفصل الرابع عشر

فترة التوازن المُنَقَّط

Punctuated Equilibrium

رأسمالية دون رأسمال قابل للتملك الشخصي

لكي تصبح الرأسمالية قابلة للحياة احتاجت الى ايديولوجيا تبشر بتبجيل الدخل الشخصي ، لكنها احتاجت أيضاً الى المحرك البخاري (اخترع في ١٧٩٥)[١] . ولكن في القرن الحادي والعشرين ستكون طاقة الذكاء الصناعي وتخيّل واختراع وتنظيم تكنولوجيات جديدة هي المكوّنات الستراتيجية الرئيسية . لايزال الرأسمال المادي ضرورياً لكنه أصبح بضاعة يمكن استدانتها في الأسواق المالية العالمية لنيويورك ولندن وطوكيو . يقودنا هذا الى سؤال مركزي : ماذا ستصبح الرأسمالية حين لا تعود قادرة على امتلاك مصادر ستراتيجية لمصلحتها التنافسية الخاصة ؟[٢] .

اذا تفحصنا الشركات التي تؤلف المهارات والتعليم والمعرفة المصدر السائد فيها للأفضلية والستراتيجية (شركات الاستشارة ، الشركات القانونية ، بنوك الاستثمار ، شركات المحاسبة) فسنجد أنها تُمتلك وتُشغل في العادة بصورة مغايرة تماماً للمشاريع الرأسمالية التقليدية[٣] . وقليل منها يندرج في بورصة الأسهم ، ويملكها عادة الشركاء في العمل بدلاً من الرأسماليين من خارجها ، وهي تُدار بطرق مختلفة جداً ، وفي العادة يحصل المستخدمون على جزء كبير من دخلهم في صورة علاوات تُقدر وفقاً للانجاز (شكل من أشكال الملكية) ، وعادةً ما يتركون كثيراً من هذه العلاوات لدى الشركة حتى يتقاعدوا (يُرغمون عملياً على التحول الى رأسماليين) . ويلعب المدراء التنفيذيون CEO دوراً مختلفاً جداً وأقل أهمية مما هو مألوف . والشركاء هم الذين يختارون المدير التنفيذي للشركة . ولـ

«المستخدمين» قدر كبير من الحرية في اتخاذ قرارات العمل على خلاف ما يجري في الشركات الصناعية التقليدية كجنرال موترز وجنرال الكتريك .

وعندما تجرب هذه الشركات أن تعمل كشركات رأسمالية اعتيادية ، فانها تدخل في متاعب عاجلاً أو آجلاً . وخير مثال على ذلك ما حصل لبنك الاستثمار سالمون أخوان . الجيل الأول من الشركاء أثرى من الدخول في جدول بورصة أسهم نيويورك والتعامل مع متعاطي بيع وشراء الأسهم من ذوي المال . ولكن لماذا يتعيّن على الجيل الثاني من الشركاء أن يتقاسموا مع رأسماليين غائبين ما يربحونه حين يكون بوسعهم أن يعملوا لشركات أخرى دون أن يشركوا الغائبين بأرباحهم ؟ وحين أصر الرأسماليون في بنك سلمون اخوان على أن يحصلوا على نصيبهم من الربح ، ترك معظم الشركاء الموهوبين الذين يولّدون الأرباح ، العمل في الشركة . في هذه الحالة قد لا يحصل الرأسماليون الذين قادهم وارن بوفيت الذي يوصف بكونه أدهى المستثمرين الأمريكان ، الا على أصداف فارغة .

لما كان كل امرئ يشتري المعدات ذاتها من المجهزين العالميين أنفسهم ، فان التكنولوجيات التي تعطي شركة ما أفضلية تنافسية لا تتوفر في معدات فريدة لا يستطيعون الحصول عليها ، وانما في عقول العاملين في الشركة الذين يعرفون كيف يستخدمون هذه المعدات بطرق فريدة ومثمرة . ان الموجود الثمين الوحيد لدى الشركة والذي يعود الى بيته كل ليلة ، هو الذي يقرر بمحض ارادته أين يمكن أن تُستخدم مهاراته ، وهو الذي يسيطر على الجهد الذي يبذله في نشاطات الشركة ، ولا يمكن أن يصبح ملكاً لأحد في عالم يخلو من العبودية . وحين يترك العاملون الشركة فان أفكار الشركة الفريدة وتقنياتها تذهب معهم الى صاحب عمل جديد . وما لم تستطع الشركة الابقاء على العاملين فيها ، فان المعرفة المناسبة لها ستكف عن الوجود فعلاً .

ان منظم الانتاج entrepreneur كما عرّفه شومبيتر يصبح مختلفاً جداً . فلم تعد هناك حاجة لأن يكون هو مالك رأس المال أو آخر همّه أن يوفر للشركة ما تحتاجه من رأس المال . لقد بات همّه ينصبّ في الأساس على الأدمغة البشرية الصحيحة ولديه المعرفة الضرورية للجمع فيما بينها . ومع تقنيات الاتصالات الحديثة لم تعد هنا ، كما هو واضح تماماً ، حاجة الى تركيز كل طاقة الذكاء الصناعي . كانت اقتصاديات الحجم مسألة مركزية بالنسبة الى كفاءة الرأسمالية الصناعية . لكن مثل هذه الضرورة لم تعد واردة بالنسبة الى صناعات طاقة الذكاء الصناعي . اذ يكفي أن تربط خلايا صغيرة الحجم من الذكاء الصناعي

ببعضها الكترونياً دون أن تكون هناك حاجة الى امتلاكها جميعاً من جانب أي شخص . فالاتصالات ما بين الموجودات أضحى أكثر أهمية من تركيز الموجودات .

ان التحول الجاري يمكن اختزاله حرفياً بتسمية المهارات والتعليم والمعرفة «الرأسمال البشري» . ولكن قد يبدو هذا وكأنّ استبدال الرأسمال المادي بالرأسمال البشري انما هو تغيّر بسيط في الغالب . الأمر ليس على هذا النحو . فبرغم وجود التشابهات الا أن الفوارق أكثر أهمية حين تُطرح مسألة تعريف طبيعة الرأسمالية عندما يكون الرأسمال البشري هو العامل الحاسم في الانتاج ـ وليس مجرد ملحق مهم بالرأسمال المادي[٤] .

يختلف الرأسمال البشري عن الرأسمال المادي بثلاثة أوجه مهمة . (١) لا يمكن امتلاك الرأسمال البشري . والرأسماليون لا يوظفون أموالهم في أشياء لا يستطيعون امتلاكها . (٢) تحتاج الرأسمالية البشرية في الغالب إلى أفقٍ زمني أبعد بكثير مما تسمح به الرأسمالية . (٣) ان استثمارات المعرفة التي يراد منها توليد صناعات طاقة الذكاء الصناعي من جانب الانسان يجب أن تجري في بيئة اجتماعية غريبة تماماً عن التوجه الفرداني في الرأسمالية .

ان الرأسمالية كفوءة لكونها تسخّر ، بالضبط ، قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة من أجل الثراء وايصال الأرباح الى أقصى الحدود . ان الرأسمالي يبحث بنشاط عن الناس الذي يمكن تسريحهم وعن المكائن التي لا تحتاج الى استبدال . انه يتبنى بسرعة تقنيات انتاجية جديدة وأكثر كفاءة حين تعود عليه هذه بعائد يزيد عن معدلات السوق . وهو لا يحبس نفسه في حدود الطرق القديمة لتحقيق هذا الغرض ، تدخل الشركات الأسواق حين يعود النشاط الصناعي بأرباح تفوق المعدل وتخرج منها حين تنخفض الأرباح الى ما دون المعدل . وبهذه العملية تعمل على موازنة العوائد وتضمن استثمار الأموال في الأماكن التي تعطي أعلى العوائد . ان الرأسمالي الذي ينشد تحقيق أعلى الأرباح يوظف أمواله الى الحد الذي تكون فيه معدلات العائد على استثماراته مساوية لمعدل الفائدة عند حافة الخطر ، فالمنافع المالية يجب أن تزيد عن كلف العملة .

يسعى الرأسماليون الى تعظيم الأشياء الوحيدة التي توفر لهم المنفعة ـ الاستهلاك والترف . ان الجانب الانتاجي من الاقتصاد (التخلي عن الاستهلاك لصالح الاستثمار ، والتخلي عن الراحة والترف لصالح العمل) هو ثمن ما يدفعه الرأسماليون لنيل بضائع الاستهلاك المرغوبة والضرورية للتمتع بالحياة وترفها . ولكي يضمنوا زيادة منفعة أعمارهم يستثمر الرأسماليون أموالهم (يتخلون عن الاستهلاك الراهن) مستخدمين الحسابات

الرياضية للقيم الراهنة الصافية بعد الخصم . وسيراً على هذا المنوال فان القيمة الراهنة الصافية لبضائع استهلاك المستقبل التي يمكن نيلها بالاستثمار ينبغي أن تكون أعلى دائماً من قيمة بضائع الاستهلاك الراهن التي ينبغي التخلي عنها من أجل توظيف تلك الاستثمارات .

ويجري خصم منافع استهلاك المستقبل باستخدام نسبة فائدة تعكس المعدل الفردي للوقت الذي يفضله الفرد . فنسب الفائدة لأفضليات الوقت تقيس كم يتعيّن أن يدفع للناس لقاء استهلاك الغد مقابل تخليهم عن استهلاك اليوم . لو أن فرداً استبدل أفضليات استهلاكية بقيمة مئة دولار بأفضليات استهلاكية بعد عام من الآن تستحق ١٠٥ دولارات ، حينئذ سيكون لدى الفرد ٥٪ نسبة فائدة للوقت المفضّل . فاذا كانت نسبة عائد الاستثمارات تزيد عن نسبة فائدة الوقت المفضل فان المستهلكين سيتخلون عن استهلاكهم الراهن باختيارهم ويقرضون أموال استهلاكهم الى أولئك الراغبين في الاستثمار . وبعملهم هذا يكونون قد زادوا من مجموع القيمة الراهنة الصافية لاستهلاكهم على طول العمر . فما سيحصلون عليه من أموال في المستقبل ستولّد استهلاكاً أثمن لهم كما ينظر اليه الآن ، من الاستهلاك الذي فقدوه في الوقت الراهن .

ان الأسواق المالية تعادل ما بين نسب فائدة الوقت المفضل من خلال استدانة الأموال من المستهلكين بنسب فائدة واطئة للوقت المفضل واقراضها للمستهلكين بنسب فائدة عالية ولمستثمرين ذوي فرص استثمار ذات معدلات عالية للعوائد . ولما كان الاستهلاك الراهن للدائنين يميل الى الهبوط ، فان نسب فائدة وقتهم المفضل ترتفع (وبأقل منها ترتفع قيمة الاستهلاك الراهن) ، ومع ارتفاع الاستهلاك الراهن للمقترضين ، تهبط نسب فائدة وقتهم المفضل (ومع الزيادة فيها تميل قيمة الاستهلاك الراهن الى الهبوط) . وبالمثل مع زيادة الاستثمارات الموظفة تهبط نسب العائد على الاستثمارات الجديدة . وفي نهاية الأمر تتولد نسبة فائدة متوازنة في السوق حيث لا يرغب أحد ، مستهلكاً كان أو مستثمراً ، في زيادة أو نقصان إقراضهم أو استدانتهم[٦] .

تأمل التعليم في كلية على النحو الذي قد ينظر اليه رأسمالي حصيف . ستة عشر عاماً من الاستثمارات الباهظة يلزم توظيفها قبل أن تبدأ العوائد[٧] . أي أن الحصول على تعليم من درجة الصف الثاني عشر (تعليم ثانوي) يتطلب ما يقرب من ٦٥ ألف دولار من الاستثمارات ؛ واعتماداً على نوعية التعليم التي يرغب فيها المرء ، سيكون من الضروري دفع ما بين ٨٠ ألف الى ١٢٠ ألف دولار للحصول على تعليم كلية ، والستة عشر عاماً المكرسة للدراسة ستعني ضياع فرصة الحصول على ما يقرب من ٦٨ ألف دولار كأجر . اذن فستة

عشر عاماً من تعليم ذي نوعية عالية يتطلب استثماراً مجموعه ٢٥٠ ألف دولار لكل طفل .

ثمة خطر كبير أن هذا الاستثمار لن يعود بفائدة . خلال فترة ذروة الأجور التي هي ما بين الخامسة والأربعين والرابعة والخمسين من العمر يحصل ٢٦٪ من جميع الذكور البيض الحائزين على درجات البكالوريوس على أقل من الذكور البيض الوسطيين ذوي التعليم الثانوي ، و٢١٪ من جميع الذكور البيض خريجي المدارس الثانوية يحصلون على أكثر من الذكور البيض للوسطيين ذوي درجات البكالوريوس(٨) . وطالما كان لدى الأفراد فكرة انهم سيصبحون في الصف الأعلى في سلم توزيع أجور خريجي المدارس الثانوية والصف الأدنى من توزيع أجور خريجي الكليات فان مخاطر الفشل هي ليست ٤٧٪ دائماً في احتمال أن من يشتري تعليم كلية لن ينتهي الى الحصول على أجر أعلى مما يمكن أن يحصل عليه خريج مدرسة ثانوية ، وهو احتمال لايزال عالياً جداً .

هناك مخاطر أخرى ، ان ما يدفع للحصول على درجة كلية يعتمد على الفوارق في أجور خريجي الجامعة والمدارس الثانوية طوال المسار المقبل لأعمارهم ، ولكن ما هي تلك الفوارق التي ستنشأ في المستقبل ؟ اذا كانت أجور الذكور تهبط في جميع مستويات التعليم ، كما هو حاصل الآن ، فمهما كانت القيمة المالية لتعليم ما اليوم ، فان قيمتها في المستقبل ستكون أقل .

التعليم هو استثمار متضخم جداً ، حيث لا يوجد من ورائه سوى الربح القليل ، أو لا يوجد أصلاً من وراء الحصول على شيء من تعليم أكثر . فاذا لم يكمل المستثمر (الطالب) برنامج درجة من درجات التعليم الجامعي ، فان سنة تعليم اضافية ليس لها سوى القليل جداً من التأثير على أجوره . ويزيد من تعقيد هذه المشكلة كون العوائد تأخذ شكل حرف U . فثمة عوائد كبيرة للسنوات الأولى من التعليم (التعليم في مستويات معرفة القراءة والكتابة) والرواتب الكبيرة للسنوات الأخيرة من التعليم (خريج كلية أو جامعة حيث يميّز الواحد نفسه عن المجموعة) ولكن أجوره صغيرة فقط لسنوات التعليم التي تنقل مَنْ أتمّها من المعدل الأوطأ بعض الشيء الى المعدل الأعلى بعض الشيء(٩) . فأولئك الذين هم على تعليم أدنى من الأمريكي الوسطي يخسر كثيراً من المنافع المحتملة وأولئك الذين هم على تعليم عالٍ يزيد على مستوى الأمريكي الوسطي يحصل على حصة ولكن مكاسب الأجر قليلة جداً في السنوات التي يتحرك فيها المستثمر عبر الأقسام المركزية المزدحمة من مستويات التعليم ويظل فوق أو دون المعدل لفترة طويلة من الزمن . أما اذا نُظر الى التعليم بشكل هامشي ، كل سنة على حدة ، فلا أحد يبرر الاستثمار في تلك السنوات المتوسطة . فالحد الأدنى المحلي يحول دون تحقيق تفاؤل عالمي .

فمع ٢ , ٧٪ التي هي نسبة الخصم (نسبة الاقتراض الحكومي الخالي من المخاطرة لسندات الحكومة المالية لمدة ١٦ عاماً المعلنة في عام ١٩٩٤) ، فان دولاراً في المستقبل من سندات الستة عشر عاماً يعادل الآن ٣٣ , ٠ دولاراً فقط . وباستخدام نسبة المخاطرة التي يجري تعاطيها في الاقتصاد الخاص (٢ , ١٢٪) فان هذا الدولار (من فئة الستة عشر عاماً) يساوي ١٦ , ٠ دولاراً[١١] . فحتى في الظروف الخالية من الخطر ، اذا ما أضاف أحد المبلغ الذي يراد توظيفه وطول المدة حتى ينال ثماره ، فمن غير المحتمل الى حد بعيد أن يعود الاستثمار التعليمي على الفرد بالمنافع . فاذا ما أضفنا علاوة مخاطرة لتبلغ نسبة الخصم الى ٣٠٪ (وهي نسبة تستخدمها شركات رأسمالية كثيرة حين تتخذ قرارات استثمارية خطرة) فان الدولار الواحد من سندات الستة عشر عاماً القادمة لا تساوي سوى ٠٢ , ٠٪ من الدولار .

على العموم ، آفاق الزمن الرأسمالي الخاص هي ببساطة قصيرة جداً لملائمة الثوابت الزمنية للتعليم[١٢] . ان الرأسماليين ببساطة لا يوظفون أموالهم في قطاعات تورطهم في سلسلة استثمارات تالية لا تعود الا بعوائد قليلة ويزداد فيها الخطر وتنخفض قيم الموجودات .

ان خرق العقد الاجتماعي لما بعد الحرب العالمية الثانية والانتقال من البيئة الميّالة الى التضخم الى البيئة الميّالة الى الانكماش قد أوجد أيضاً ، كما رأينا ، عالماً تظهر فيه مكاسب الانتاجية في المستقبل في صورة أسعار هابطة في الاحتمال الأكبر ، ولكن قد تظهر في صورة أجور مرتفعة في احتمال أدنى . في عالم الأجور المرتفعة ينال الذين يستثمرون في المهارات معظم المكافآت من الانتاجية الأعلى التي تتولد عن استثماراتهم التعليمية . وفي اسعار هابطة تذهب المكاسب ليس لمن يوظف في مجال استثمارات المهارات ، وانما الى أولئك الذين يشترون المنتجات الأرخص التي تصنع بهذه المهارات الأفضل . ولما كان العمال يدفعون أسعاراً أقل دون أن يستثمروا في مهاراتهم (معظم الانخفاضات في السعر ناجمة عن شخص آخر وليس عن استثمارات المهارة الخاصة بهم) لذلك لا يوجد حافز هنا للاستثمار . على هذا النحو فان حلقة مكافأة المخاطرة الضرورية لتحريك الرأسمالية تنكسر ، وكل واحد يرغب في «ركوب مجاني» على استثمارات مهارة الغير .

ولتعقيد المشكلة ، فان من يملك رأس المال فعلاً ، أي الطفل ، لا يملك المعرفة والقدرة على اتخاذ القرار بشأن الاستثمار (أي اتجاه التعليم الذي يريد اكتسابه) ولا الميزانية التي يحتاجها الاستثمار الضروري . والذين يتخذون قرارات الاستثمار لا يستطيعون قانونياً أن يمتلكوا استثماراتهم .

لو كان الأب أو الأم من طراز الرأسمالي الحصيف لما استثمر أو رغب في استثمار تعليم طفله أو طفلته لمدة ستة عشر عاماً . وخير استثمار هو القيد الحكومي الجيد . وهذا بالطبع أحد المبادئ الرئيسية التي تفسر المطالبة بابتداع التعليم العام . انه لشيء جميل الاعتقاد بأن الوالدين لا يراعون المصلحة الذاتية الرأسمالوية ويتخذون القرارات السليمة لاستثمار أطفالهم . لكنهم لا يفعلون ذلك مطلقاً[١٣] . أضف الى ذلك أن كثيراً من الوالدين لا يرغبون في التضحية برفاههم الاقتصادي المباشر على مذبح تعليم أطفالهم . ان الاهتمام الغامض للمرء في رفاه أطفاله لا يلوي ذراع الوقائع القاسية لحوافز السوق التي تستدعي نماذج انفاق مختلفة تركز على المدى القصير .

انه لأمر مفهوم أن الفقراء لن يعلموا أطفالهم ، فلديهم أشياء ذات أهمية أكبر ينفقون عليها ما يحصلون عليه من مال شحيح . والطبقة الوسطى ، اذا ما أعطيت لها الفرصة ، فلن تختار في الغالب تعليم أطفالها . مقابل ذلك ، يلجأ الأغنياء في معظم الحالات الى تعليم أطفالهم لكن هذه الحال ستولد مجتمعاً ذا قطبين منقسماً بين متعلمين وأميين . وهناك حقيقة قاسية ينبغي أن لا تغرب عن البال ، وهي أن ما من بلد أصبح ولو نصف أميّ من دون نظام للتعليم الالزامي تموّله الدولة .

ومع ذلك ، فالفارق ، في الوقت ذاته ، في الأجور الوسطية بين مَنْ هو متعلم وغير متعلم (٢٨٧٤٧ دولاراً للذكور البيض من خريجي المدارس الثانوية و٤٢٢٥٩ دولاراً للذكور البيض من خريجي الكليات) يشير الى فوارق كبيرة في معدل الانتاجية والى مكافأة اجتماعية مباشرة هائلة حين ينظر الى معدل الاستثمارات التعليمية بين ملايين العمال .

هناك أيضاً أصداء غير مباشرة (تشظيات وخارجانيات) طالما أن العامل المتعلم يعمل في مجتمع متعلم وانتاجيته هي أعلى من انتاجية عامل متعلم في مجتمع غير متعلم . أضرب مثلاً على ذلك وان كان طفيفاً الا أنه لا يخلو من أهمية : كنت أقف في صف للتدقيق في فندق في نيويورك ، وكان يقف أمامي في الصف عامل توزيع بريد لا يستطيع القراءة ، لذلك تعيّن عليه أن يقف في الصف لتتاح له فرصة أن يقرأ له الموظف الموكل اليه الفحص اسم المرسل اليه المدوّن على الطرد ورقم غرفته ليسلمه الطرد . الأمي يأخذ وقتاً أطول ليؤدي العمل ذاته الذي يؤديه المتعلم ، لكن جهله تسبب كذلك في إضاعة بعضاً من وقت موظف الفحص ووقت الذين يقفون خلفه في الصف انتظاراً لدورهم .

ما هو غير عقلاني من استثمارات لأغراض التعليم بالنسبة الى الأفراد يمكن أن يصبح استثماراً اجتماعياً عقلانياً جداً . لا أحد يستطيع أن يتنبأ من سيحصل على أكبر المنافع من

التعليم ـ لكن بعضهم سيحصل ولا شك . ان العمل مع أناس متعلمين آخرين سيعود بنفع أكبر لقاء تعليم كل واحد . واذا كانت الأسعار ستهبط لأن المهارات الأعلى تؤدي الى انتاجية أعلى ، فان هناك مكافآت كبيرة لكل فرد حتى ولو كانت هناك مكافأة خاصة صغيرة جداً للفرد الذي يوظف استثمارات المهارة .

ان تعليماً الزامياً لاثنتي عشرة سنة يخرق كل مبدأ في الرأسمالية . ان شيئاً يمكن بيعه يوهب . ان الناس قد يُرغمون على ابتياع أشياء لا يرغبون فيها . غالباً ما يوصي المحافظون بتزويد ايصالات vouchers للتعليم . لكنهم اذا ما دفعوا كلفة التعليم كاملة لا يجارون المبادئ الرأسمالية أكثر مما لو كان هناك تعليم عام الزامي . ان المسألة ليست في مَنْ سيوقع الصك الشهري الذي يُدفع الى المدرّس (المدرسة العامة للمحلة أو شركة خاصة تُستأجر بصورة غير مباشرة بالايصالات الحكومية) وانما في كون المجتمع يدعم نفسه . يمكن أن تكون الايصالات مبررة اذا ما دُفعت ، فقط ، كجزء من كلفة التعليم لكي يُضمن أخذ المظاهر الخارجانية للتعليم بنظر الاعتبار ، ولكن يُترك للفرد دائماً حرية اتخاذ قرار أن يشتري أو لا يشتري . أما التعليم الالزامي الذي يُموّل كلية من جانب الدولة فهو مبرر فقط اذا اعترف الفرد أن هناك أهدافاً اجتماعية الى جانب الأهداف الفردية ، وان هناك منافع اجتماعية لا تؤلف بالضرورة حقاً للمستثمرين الفرادى ، واستثمارات تحتاجها الرأسمالية لبقائها لكنها لا تستطيع أو لا ترغب في أن تحققها لنفسها .

لكل نظام اجتماعي نقاط قوته ونقاط ضعفه . ان قوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على تأمين الأفضليات الفردية المختلفة . أما نقطة ضعفها الكبرى فهي قصر النظر الذي تعانيه . انها في الجوهر ذات أفق قصير . فالشركات الخاصة تستخدم في العادة آفاقاً تخطيطية تتفاوت ما بين ثلاث وخمس سنين . في الماضي كانت الاستثمارات الحكومية طويلة الأمد توظف لانقاذ الرأسمالية . أما الآن فقد قُلصت هذه الاستثمارات ـ الى حد ما بفعل روح العصر ، وكذلك بفعل التخفيضات التي أجريت على ميزانيات الدفاع ، وبفعل الضغوط التي سببها المسنون للميزانية . فقد أُلغيت مذكرة التجهيزات العسكرية التي صدرت في الخمسينات ولائحة التعليم للدفاع الوطني التي صدرت في الستينات (G1) ـ انخفض عدد الأمريكيين من حملة الدكتوراه في العلوم والهندسة الذين يتدربون بموجب اللائحة بنسبة ٥٪ عما كانوا عليه قبل عقدين . ووفقاً لروح العصر ، أصبحت الجامعات في مستوى دون التخرج تقلل اعتمادها تدريجياً على أموال الدولة وتزيد من اعتمادها تدريجياً على أجور الدراسة التي يقدمها الطلبة . وفي الجامعات الخاصة يجري احلال القروض الى حد بعيد محل الزمالات . ولو نظر المرء الى

التخفيضات التي أدخلت على انفاق الدولة والانفاق المحلي في ركود ١٩٩١-١٩٩٢ سيجد انها تركزت بشكل غير متناسب على التعليم الابتدائي والثانوي .

ومع أنني انحدرت من عائلة لا تتيسر لها الاستثمارات التعليمية الكبيرة ، وجدتني بعد ثماني سنوات من التعليم الجامعي في وليامز wiliams وأكسفورد وهارفارد حيث نلت الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٦٤ غير مدين بشيء لتعليمي . فقد دُفعت قوائم تعليمي من الأموال التي حصلت عليها شخصياً والزمالات الخاصة التي مُنحت لي ومن المبالغ التي حصلت عليها من صناديق الدولة . فللحصول على التعليم الذي نلته ، كان يتعيّن عليّ أن أثقل نفسي بديون تعليمية مرهقة ـ قروض قد تخيف كثيراً من الأفراد (بمن فيهم أنا) ، قروض كان يفترض بما يشبه التأكيد أن أحصل على عمل أولي يدفع أكثر بكثير من منصب مساعد أستاذ في الاقتصاد الذي حصلت عليه في هارفارد .

ان الاستثمارات الخاصة في ميدان التعليم هي بطبيعتها بالذات ، لامساواتية ، وستظل دائماً تتركز بشكل ضيق جداً بين ذوي الدخول الكبيرة . فذوو المال الوفير يجدون من السهل عليهم الاستثمار هنا ، وهم أكثر رغبة في الاستثمار طالما يرون ما تعود به هذه الاستثمارات من أرباح يكسبها أصدقاؤهم ، وبوسعهم أن يقدموا على المغامرة العالية هنا . أما الذين يفتقرون الى المال فانهم لا يستطيعون المراهنة على امكانية وجود مكافآت اقتصادية كبيرة لقاء التعليم الأكثر ـ وتخيفهم دائماً أخطار الفشل .

وتؤكد أسواق التسليف الخاصة هذه الفوارق . فقبل أن تؤمن الحكومة القروض للطلبة كان من يفتقر الى المال أن من الصعب ، بل ومن المستحيل في الغالب ، ان يقترض الأموال ليستثمرها في تعلمه ، وكانت الأسواق الخاصة من الفطنة الكافية لتعلم أن كثيرين جداً سيتهربون عن ايفاء ما عليهم من ديون تعليمية ويتهربون عن المرافعة أمام القضاء لهذا الغرض . وحتى لو حقق الاستثمار مردوداً بالفعل فستظل مشكلات تسديد الديون قائمة . من الممكن دائماً وضع اليد على الرأسمال المادي وبيعه اذا ما رفض المدين تسديد ما عليهِ من ديون . أما الرأسمال البشري المدين فلا يمكن استملاكه وبيعه إذا ما رفض المدين التسديد .

وتزداد اللامساواة في توزيع فرص التدريب في موقع العمل . فالشركات الخاصة التي يهمها أن تحصل على أقصى الأرباح تعطي فرص التدريب الى من هم أرخص تدريباً . وفي أغلب الحالات يكون هؤلاء من الذين كانوا قد نالوا حظاً من التعليم والتدريب أكثر ، لأن التعليم عملية تصبح أسهل وأرخص كلما كان من يختار للمهمة أكثر حظاً من التعليم سابقاً ، أي شخص يعرف كيف يتعلم . في النهاية تذهب المهارات المكتسبة في موقع العمل الى

أولئك الذين حصلوا على المهارات من قبل في موقع العمل كذلك . وهكذا ، حين يدور الحديث عن الاستثمار في مهارات موقع العمل ، فان شركات الأعمال أقصر أفقاً من الوالدين . فهي لا تملك الدوافع الأبوية وهي تخشى أن يترك العمال الذين تدربوا على العمل فيها بحثاً عن عمل ذي أجر أكبر في شركة أخرى .

طالما كانت المهارات تؤدي الى المكاسب والمكاسب تؤدي الى المهارات ، فان النتيجة الصافية هي عملية استثمار خاصة تكون المهارات المحصلة فيها أو التي تُعطى فيها من نصيب أولئك الذين يمتلكون أكثر المهارات في الواقع . وكل بلد يعتمد على الاستثمار الخاص في المهارات البشرية سيجد نفسه بسرعة وقد حصل ليس فقط على مهارات قليلة جداً وانما توزيع غير متكافئ جداً للمهارات .

تملك أغلب بلدان العالم الصناعي الأخرى نوعاً من التعليم الذي تموّله الدولة لا يوجد ما يماثله في الولايات المتحدة ـ برامج تعليم لما بعد الثانوية لمن لم يحصل على تعليم في كلية (نظام تدريب المبتدئين في المانيا ، ضريبة تدريب جدول الرواتب الفرنسي) ، أو نظام اجتماعي مصمم للتقليل من حرية الأفراد في ترك العمل في مؤسسة معينة بعد التدريب للعمل في مؤسسة أخرى (النظام الياباني للاستخدام مدى الحياة) . اذا ما أراد المرء أن يرى فشل السوق الرأسمالية وعجزها عن تجهيز المهارات التي تحتاجها فلينظر الى تزويد المهارات المطلوبة في الولايات المتحدة . ففي الولايات المتحدة يتضح جلياً غياب المهارات المتوسطة التي تتوفر بصورة نموذجية في تدريب المبتدئين في كل من المانيا واليابان .

في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين أراد الشيوعيون والاشتراكيون أن يرفعوا الكائن البشري الى موقع مركزي أكثر من ذلك الذي يشغله في الرأسمالية . كان ذلك هو النداء الذي توجهوا به الى الناس . ومن المفارقة أن في انتهاء الاشتراكية والشيوعية تماماً شرعت التكنولوجيا في رفع الناس الى موقع أكثر مركزية . وهذا ما سيرغم الرأسمالية على ابتداع أشكال جديدة يغدو فيها الانسان ، وليس الماكنة ، في المركز ـ تماماً مثلما أرادت الشيوعية وفشلت في تحقيقه .

لكن المفارقة هنا ، أنه في الوقت الذي يفكر فيه المرء أن الشركات ستبني علاقات أوثق مع العمال الذين يمتلكون المعرفة الرئيسية لربطهم بعلاقات وثيقة مع الشركة ، فانها تسحق التعاقد الاجتماعي الضمني لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتحطم الروابط التي أوجدتها . عمال المعرفة ، شأن العمال الآخرين ، يُسرّحون الآن حين لا تعود هناك حاجة لهم ، وأجورهم تُقلّص حين يعثر على بديل أرخص . والشركات تقلل من انفاقها على تدريب

مستخدميها في موقع العمل لأنها تعرف أن قليلين منهم سيتوفرون حولها في المستقبل . ومع التنحيف الذي تمارسه الشركات تنتقل مسؤولية الاستثمار في مجال التدريب على المهارات في موقع العمل من صاحب العمل الى العاملين ذاتهم . ولكن طالما لا يعرف العمال أين سيمارسون العمل في المستقبل فانهم لن يخطوا خطوة لسد هذه الفجوة لأنهم لا يريدون أن يبددوا أموالهم الاستثمارية على مهارات لن يستعملوها[١٤] . والنتيجة النهائية أن الاستثمار في ميدان المهارات ينخفض تماماً في الوقت الذي تزداد الحاجة فيه الى استثمار المهارة . ان النظام يتطور نحو التزام أقل واستثمار أدنى تماماً ما لو أنه يتطور في الاتجاه المعاكس .

شرع البنك الدولي مؤخراً في تقدير نسبة الثروة الانتاجية للفرد الواحد في بلدان العالم . وطبقاً لهذه التقديرات ، فان استراليا وكندا تشغلان الموقعين الأول والثاني ، وكلاهما واسع المساحة وقليل السكان ولكنهما متعلّمان بشكل جيد (استراليا ٨٣٥٠٠٠ دولار للفرد الواحد) و(كندا ٧٠٤٠٠٠ دولار للفرد الواحد) لأنهما يملكان أراضي واسعة وموارد طبيعية كبيرة قياساً الى عدد سكانهما . في هذين البلدين تشغل الأرض والموارد الطبيعية ٨٠٪ من مجموع الثروة الانتاجية ، بينما لا تشغل المهارات البشرية سوى ٢٠٪ من مجموع الثروة . بالضد منهما تأتي اليابان التي تشغل الموقع الخامس في قائمة البنك الدولي بمعدل ٥٦٥٠٠٠ دولار للفرد الواحد ، فان ٨٠٪ من الثروة تأخذ شكل مهارات ومعرفة بشرية . أما الولايات المتحدة (التي تشغل الموقع الثاني عشر في قائمة البنك الدولي وبمعدل ٤٢١٠٠٠ دولار للفرد من السكان) فتقع بين الاثنين ، ٦٠٪ من ثروتها تأخذ شكل رأسمال بشري[١٥] . ولكن اذا كانت هذه الأرقام دقيقة بمقدار ما يمكن لأرقام كهذه ، فان ما لم يقله البنك الدولي ، وكان ينبغي أن يقوله ، هو أن قيمة الثروة في المستقبل التي تأخذ صورة موارد طبيعية ستأخذ بالهبوط وان قيمة الثورة التي تأخذ شكل موارد بشرية آخذة بالارتفاع . الثروة هي اسم اللعبة ، لكن اللعبة تختلف .

البنية التحتية والمعرفة

يمكن أن تُباع البنية التحتية أو تُشترى في الأسواق الخاصة . فبوجود أجهزة رقابة الكترونية حديثة غدا في الامكان جمع الرسوم على المستعملين لكل شيء تقريباً . فبوضع شفرة عند حواجز طرق السيارات ونشر أجهزة الرقابة حول المدينة ، أضحى في الامكان

إرسال قوائم حسابات شهرية للسائقين اعتماداً على الأمكنة التي يسوقون سياراتهم فيها وأطوال الطرق التي قطعوها . ولكن لايزال ثمة سبب للمشاركة العامة . في حالات كثيرة وبغية نشر وتسريع التطور الاقتصادي يلزم بناء البنية التحتية (النقل ، الاتصالات ، الكهربة... الخ) قبل السوق ـ لكن هذا يعني أن مدة طويلة ستمضي قبل جني الأرباح الرأسمالية . والرأسماليون لا يريدون ، ولا ينبغي أن ينتظروا حتى تظهر هذه الأرباح . وفي هذه الحالة ، فان البنية التحتية الرأسمالية لا يمكن أن تبنى الا متأخرة عن السوق أو معها أو قبلها بقليل .تأريخياً ، بنت الأموال الخاصة سكك الحديد الأمريكية شرقي المسيسيبي حيث كانت الأسواق قائمة بالفعل ؛ وكانت الأموال العامة ضرورية لبناء سكك الحديد غربي المسيسيبي حيث كان يراد بناء الأسواق .

هناك الآن أنظمة سكك حديد لنقل الركاب عالية السرعة تموّلها الدولة في أغلب البلدان الصناعية الرئيسية باستثناء الولايات المتحدة وكندا . وكثير من الطرق كخط سكك حديد الطلقة بين طوكيو وأوساكا مريحة جداً . ولكن لم تُبْن مثل هذه السكك ، ولن تُبنى اطلاقاً بأموال خاصة في الولايات المتحدة . فالزمن الذي سيمضي حتى تُجنى الأرباح سيكون طويلاً جداً ، والمخاطرة الاقتصادية عالية جداً ، ومن دون حق السيادة العامة ، لا يمكن الحصول على الأرض الضرورية لمد الطرق . واذا وجد من ينسى هذه الحقائق من الرأسماليين الحصيفين ، فان المشاكل الراهنة للنفق الذي يربط ما بين انكلترا وفرنسا ستذكره ولا شك (على الأقل المشاكل في الجانب البريطاني) .

كانت ادارة الكهربة الريفية العامة REA ضرورية لايصال الكهرباء الى ريف أمريكا . المنافع الخاصة لا تجعل الاستثمار هنا ضرورياً ، اذ ليس هنا من الزبائن ما يكفي . لكن مع الكهربة الريفية جاءت الثورة في الزراعة التي جعلت الزراعة الأمريكية الأكثر انتاجية في العالم ـ أقل من ٢٪ من ساعات العمل الأمريكية يمكنها أن تغذي أمريكا وعديداً من بلدان العالم الأخرى . كانت هناك العوائد طويلة الأمد . ومع الزمن تنامى استعمال الكهرباء تدريجياً . واليوم يتوق المنتفعون الخاصون الى أن يضطلعوا بكثير من تعاونيات الـ REA هذه .

لقد لعبت الاستثمارات الحكومية دوراً رئيسياً طوال تأريخ النمو الاقتصادي الأمريكي . وكان من بين ما اشتملت عليه تمويل اختراع Eli Whitney للأجزاء القابلة للتغيير (بحث البندقية الذي مولته وزارة الحرب وعرض على الرئيس جفرسن في عام ١٨٠١) ، والطريق الوطني في عام ١٨١٥ وقناة إيري Erie عام ١٨٥٢ وسكك حديد عبر القارة في غربي

المسيسيبي ، والأراضي المجانية بموجب لائحة هومستيد ، ومنح الأرض للكليات ، والطرق العامة ما بين الولايات ، واستخدام البريد العام لدعم خطوط الطيران الأولى ، والمطارات العامة ، والطاقة الذرية ، واستكشافات الفضاء[١٦] .

وأحدث الأمثلة وأكثرها اثارة الانترنت ـ الأمريكية والآن العالمية ، والطريق العامة الالكترونية ـ طريق تتضاعف سعتها كل عام[١٧] . في البدء (١٩٦٩) كانت وزارة الدفاع قد موّلت الانترنت لربط القواعد العسكرية والباحثين العسكريين في حالة هجوم ذري . وظلت لأكثر من عشرين عاماً تُموّل من جانب وزارة الدفاع . في عام ١٩٨٦ دفعت مؤسسة العلم الوطنية الى إدخال توسيع جوهري[١٨] . والآن فقط بات الناس يقلقون من اقامة نظامٍ ما لجباية رسوم تسمح لها بأن تموّل من جانب الرأسمال الخاص[١٩] . في البداية ما كان بالوسع أن تموّل من جانب الرأسمال الخاص ـ اذ أن استعمالها لم يكن مما يُعنى به القطاع الخاص ، وتطلّب تطويرها عشرين عاماً ، وهو ما كان ليتوقعه أحد ، اذ ما من أحد تنبأ بالاستخدام الواسع للكومبيوتر الشخصي الرخيص . ان الاستثمار الاجتماعي في ميدان البنية التحتية وفّر تطور الاطار للنمو الخاص ـ وسائل التوزيع والبيع للخدمات القديمة والجديدة .

تأريخياً ، كان نمو الانتاجية الخاصة وتطور البنية التحتية العامة يترابطان فيما بينهما ، لكن الدراسات الاقتصادية تختلط بشأن تأثير استثمارات البنية التحتية العامة على انتاجية القطاع الخاص[٢٠] . ففي بعض البلدان (المانيا والولايات المتحدة) كانت المردودات كبيرة ، بينما هي صغيرة جداً في بلدان أخرى (المملكة المتحدة)[٢١] . وهذا ما ينبغي توقعه ، اذ ليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بأن جميع البلدان متساوية من حيث الضعف في ميدان استثمارات البنية التحتية ، لكن دراسات كهذه تركز كذلك على المسألة الخاطئة . فالمسألة هي ليست في العوائد الجارية من استثمارات البنية التحتية السابقة .

لا تتحدث الدراسات الاحصائية في الماضي بأي شيء حول ما اذا كانت البنية التحتية الجديدة يجب أو لا يجب أن تقام . ولا بد أن تكون الانترنت قد فشلت في هذا الاختيار لعشرين سنة خلت ، وكان يتعيّن أن تُعطى الاحكام على قاعدة مشروع فمشروع للتأكد مما اذا كان المشروع المعين سيتلاءم والانترنت أم لا .

لقد جرى تخفيض الاستثمار العام في البنية التحتية الى النصف خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية ، وقد هبط الى النقطة التي بات فيها الرأسمال العام ينحدر قياساً الى

الناتج المحلي الاجمالي ـ من ٥٥٪ الى ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في العقد الأخير[٢٢] . ان ما يستثمر في الولايات المتحدة في قطاع البنية التحتية العامة هو أقل من أي بلد من البلدان الصناعية السبعة الكبار ـ ثلث ما يستثمر في اليابان . ومهما كان الذي يعتقده المرء بشأن دور البنية التحتية العامة في النمو الاقتصادي الخاص ، فان من الصعب إدخال أرقام كهذه في سيناريوهات ايجابية للمستقبل .

على أية حال ، البنية التحتية التي ستدخل في حسابات المستقبل حقاً هي ليست البنية التحتية المادية ، وانما البنية التحتية المعرفية . ان صناعات الذكاء الصناعي تحتاج الى استثمارات للبحث والتطوير لن تعطي مردودها الا بعد مدة طويلة من الزمن . ان البايوتكنولوجيا مقبلة على تغيير العالم ، ومن المحتمل أنها ستغيّر من طبيعة الانسانية ذاتها ـ تغيير الجينات لمنع الأمراض ، وتغيير الخصائص لتوليد نباتات وحيوانات أفضل ، اذا لم تكن الكائنات البشرية ذاتها[٢٣] . وبعد ألف عام من الآن ستكون هي الشيء الوحيد الذي ستذكره البشرية عن عصرنا . ومع ذلك فان أموال البحث والتطوير التي تنتج البايوتكنولوجيا لن تقدمها الرأسمالية اطلاقاً . ففي حالة البايوتكنولوجيا تطلب البحث والتطوير فيها ثلاثين عاماً من الاستثمارات الحكومية الجسيمة (مليارات الدولارات كل عام بسعر دولار اليوم) قبل أن يبدو ممكناً أن ترى الأسواق أولى انتاجاتها ـ ناهيك عن ظهورها أصلاً .

ان المختبرات الصناعية الخاصة تركز على مشاريع يُتوقع أن تعطي مردودها في ست أو سبع سنوات أو أقل . والمختبرات الخاصة الوحيدة التي ركزت على أي شيء لا يعطي ثماره في مدىً قصير هي مختبرات ما يشبه الاحتكارات مثل مختبرات Bell ومختبرات IBM ، وفي اللحظة التي انضمت فيها AT&T (اجبرتها الحكومة) و IBM (أُرغمت من جانب السوق) الى العالم الرأسمالي التنافسي الاعتيادي بادرتا الى حذف البحث لطويل الأمد من ميزانيات مختبراتها[٢٤] . في البدء أقامت شركات التلفون الاقليمية السبع مختبراتها الخاصة للبحث ، بيلكور Belcore ، لمنافسة مختبرات بيل Bell labs ، لكن بيلكور معروضة للبيع الآن وتخلت الشركات العامة عن البحث لتركز على التطوير الاقتصادي قصير المدى[٢٥] .

أظهرت الدراسات حول البحث الخاص أن المعدلات الاجتماعية للعوائد كانت ما بين ٣٥٪ الى ٦٠٪ أعلى من تلك التي تحققها الاستثمارات الرأسمالية المادية العادية[٢٦] . لكن التوصل الى أن ما استثمر قليل جداً لا يعني القول بأن التقليل من الاستثمار سيختفي مع

الزمن أو أن السوق ستقضي عليه . قد تكون المردودات الاجتماعية عالية ، ولكن العوائد التي تحصل عليها الشركات فرادى لقاء ما تدفعه للبحث قد لا تكون عالية . وغالباً ما تكتشف الشركات أن ما تتوصل اليه هي من أبحاث تنتفع منه شركات أخرى تجمع بين ما تتوصل اليه هي مع أشياء لم تتوصل اليها ذاتها . وخير مثال على هذا مركز أبحاث PARK التابع لشركة Xerox في كاليفورنيا ـ إذ أقدمت شركات أخرى مثل أبل Apple وأدوب Adobe على اضافة ما توصلتا اليه هي الى نتائج أبحاث بارك ، لكنها ، كما هو المعروف ، لم تشرك زيروكس بأرباحها[٢٧] .

لما كانت استثمارات الأبحاث المتواصلة بعيدة المدى ، والاستثمارات في البنية التحتية لا تجد ما يبررها في حسابات الاستثمار لدى الرأسمالية ، لذلك أخفتها أمريكا في وزارة الدفاع ، و«بررتها» بضرورة دحر الشيوعية . فالطرق العامة ما بين الولايات (لائحة الطرق العامة للدفاع الوطني) قيل إنها ضرورية لنقل الصواريخ المتحركة بسرعة في أنحاء البلاد تجنباً لتهديف السوفييت في الخمسينات . وبُرر الانترنت بكونه نظاماً للاتصالات مضاد للقصف أثناء الحرب . وكانت الذروة في تخريج حَمَلة الدكتوراه من الأمريكان في أواخر الستينات وأوائل السبعينات بكثافة وفقاً للائحة تعليم الدفاع الوطني ـ بمن فيهم حامل الدكتوراه في الاقتصاد المرشح الجمهوري للرئاسة فل گرام عن تكساس ـ كرد على التحدي السوفييتي في مجال العلم . حتى برنامج انزال رجل القمر في الستينات قد جرى تبريره كجزء من سباق التسلح مع الروس .

ان كثيراً من هذه الأنشطة قد جرى ربطه بضرورات الدفاع الوطني فقط بالمعنى الذي عبّرت عنه ترنيمة الأطفال البروسية القديمة :

بسبب الحاجة الى مسمار ضاع الحذاء
بسبب الحاجة الى حذاء ضاع الحصان
بسبب الحاجة الى حصان ضاع الراكب
بسبب الحاجة الى راكب ضاعت المعركة
بسبب الحاجة الى معركة ضاعت المملكة
كل ذلك بسبب الحاجة الى مسمار نعل الحصان[٢٨] .

في مستوى معين كان بالوسع تبرير أي شيء ، وكل شيء ، بضرورات الدفاع الوطني . وعلى الاجمال ، فان نصف الأموال التي تكرس للبحث والتطوير في أمريكا تأتي من

الحكومة الفدرالية . وبالنسبة للأبحاث التي لا ينتظر أن تحقق مردودها في السنوات الخمس التالية ترتفع نسبة مساهمة الحكومة الفدرالية الى ١٠٠٪ . ولكن تحت ضغط توليد المزيد من المنافسة في الاقتصاد الخاص والتكيف مع نهاية الحرب الباردة في وزارة الدفاع ، هبط الانفاق الأمريكي على البحث والتطوير كجزء من الناتج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٨٩ ، ويكاد معظم هذا الهبوط قد جرى في قسم المعرفة الممتدة على المدى الطويل[٢٩] . واستناداً الى قرارات الميزانية لعام ١٩٩٥ ، وقوائم التخصيصات ، فان التمويل الفدرالي على الأبحاث العلمية غير العسكرية ستهبط بمقدار الثلث في عام ٢٠٠٢[٣٠] .

من المعقول أن يقول المرء بأن البحث الدفاعي ينبغي أن يكون آخر ما يخفض في ميزانية الدفاع . فاذا اعتقد المرء أن عدواً ما قد يظهر في المستقبل (وهو الأساس المنطقي الوحيد للانفاق العسكري الأمريكي طالما لا يوجد عدو في الوقت الراهن) فان التخطيط العقلاني يستدعي إدامة ، وربما حتى تسريع الانفاق على البحث والتطوير في الوقت الذي يجري فيه بناء أسلحة ، إن وُجدت ، طوّرها ذلك البحث . فلتُجاري التكنولوجيات ما قد يستغله العدو المفترض من تكنولوجيات ، ولكن لا ينبغي بناء أسلحة لا حاجة لها اليوم . فاذا ما صُنِعت فانها ببساطة ستغدو عتيقة قبل أن تظهر الحاجة لها ، وستبدد البلاد أموالها دون طائل[٣١] ، المحاججة سليمة ، لكن حقائق السياسات الانتخابية تدعو الى العكس تماماً . انها تدعو الى بناء أشياء لا حاجة لها (فالعاملون في مشاريع الدفاع يصوتون) والى خفض تمويل البحث والتطوير (ليس هناك الكثيرون من الناخبين) ، وهذا هو ما يحدث بالضبط في ميزانية الدفاع للولايات المتحدة .

والصحة هي غطاء كبير آخر للانفاق العام في مجال البحث والتطوير . فحين يمرض الفرد ، لا يريد حتى الرأسماليون الأقحاح (ما لم يكونوا من الأثرياء جداً) أن يكون مقدار أو نوعية العناية الصحية التي يحتاجونها قد تُقرر وفقاً لدخلهم ، انهم يصبحون شيوعيين في واقع الحال . الصحة ، لاسيما بالنسبة الى الساسة المُنتخبين الذين يؤلفون المجموعة الأولى من الأمريكان الذين يحصلون على التأمين الصحي الوطني في المستشفيات العسكرية الحكومية ، من الأمور المهمة جداً التي لا تترك الى السوق .ان هذه المصلحة العامة في البحث عن العلاجات للأمراض التي تهدد حياة كل واحد أدت الى تمويل سخي للمعاهد الوطنية للصحة والتي ولّدت بدورها الخيال والمال لخلق صناعة البيوتكنولوجيا . ورغم أن الشركات الخاصة كان بوسعها أن توظف استثمارات مماثلة في هذا المجال ، الا أنها لم

تفعل . وفي أي مكان لا تتمتع فيه الحكومات ببعد النظر هذا نفسه ، وهو ما يوجد أساساً في كل مكان خارج الولايات المتحدة ،فان الشركات الخاصة في هذه الأقطار هي التي تتخاطف البيوتكنولوجيا .

تدعو العقلانية الرأسمالية دائماً الى امتطاء النظام حيثما كان ذلك ممكناً سواء على مستوى الفرد أو الشركة أو على المستوى الوطني ، وليدفع أي واحد آخر تكاليف الاستثمارات الجماعية التي ترفع من الدخل الفردي ومن أرباح الشركة أو الناتج الوطني . تظهر الدراسات ، مثلاً ، ان مابين ربع الى ثلث المنافع التي يعود بها الانفاق الأمريكي على البحث والتطوير تحصل عليها البلدان الأخرى في OECD[٢٢] . فاذا كانت هذه هي الحقيقة ، فلماذا الاستثمار اذن ؟ عالمياً ، ينبغي لكل بلد أن يدع بلداً آخر يدفع لأغراض البحث الأساسي (العلوم الأساسية تنتقل في أنحاء العالم سريعاً جداً ، وكل واحد يحصل عليها قبل أن يُستطاع تجسيدها في عمليات أو منتجات فعلية) ويركز أمواله في أنشطة تطويرية قصيرة الأجل حيث يستطيع كل واحد أن يحصل ضمناً على تقدم تكنولوجي قصير الأجل يجعل له أفضلية في الحصول على دخول وطنية أعلى .

واليابان خير مثال على عقلانية المراهنة المجانية على نظام البحث والتطوير . في العهد الذي تلا الحرب العالمية الثانية ركزت اليابان انفاقها لأغراض البحث على الميادين التطبيقية وتركت لأمريكا أن تنهض بالبحث الأساسي . وقد عاد عليها هذا بالربح . مثل هذه الاعادة العقلانية في تخصيص أموال البحث والتطوير من الأهداف ذات المدى البعيد الى الأهداف قصيرة المدى تُمارس الآن داخل الولايات المتحدة . ولكن لو سعى كل بلد الى محاولات عقلانية للركوب المجاني فلن يتبقى هناك إنفاق على البحث الأساسي ، وفي النهاية سيكف التطور التكنولوجي عن التقدم .

حين كان الأمر يتعلق بالأمن العسكري وليس بالتنافس الاقتصادي ، ما كان ليفكر أي أمريكي في السعي للامتطاء المجاني على نظام البحث والتطوير العسكري خوفاً من أن يستمر السوفييت في الانفاق على العلوم العسكرية الأساسية ، وفي النهاية سيتجاوزون أمريكا بأسلحة عسكرية جديدة تعادل في تأثيرها القنبلة النووية . عسكرياً ، كان الامتطاء المجاني يمكن أن يوقع المرء في عدد من المتاعب المحتملة ، وفي النهاية واصلت الولايات المتحدة انفاقها على البحث الأساسي رغم علمها أن الآخرين سيمتطون النظام مجاناً . بيد أن دوافع الركوب المجاني الاقتصادي مختلفة جداً . ان مثل هذا الركوب يُغري كثيراً لأنه يفعل فعله بالضبط .

من المسلّم به جدلاً أن على الحكومات في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي أن تلعب دوراً مركزياً في تزويد المدخلات الثلاثة ـ المهارات البشرية ، والتكنولوجيا ، والبنية التحتية ـ التي تقرر نجاح أو فشل رأسمالية القرن الحادي والعشرين . ثمة حاجة الى كل واحد من هذه الثلاثة ، لكن الانفاق على كل واحدة منها آخذ بالتناقص . ان الرأسمالية لا تحصل على ما تحتاجه من أجل نجاحها على المدى البعيد .

ان هدف الحكومة واضح في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي . ينبغي أن تمثل مصالح المستقبل في الوقت الحاضر .يجب أن توظف الاستثمارات الضرورية التي لا تستطيع الرأسمالية أن تنهض بها بنفسها . لكنها ، أي الحكومة لا تفعل ذلك . وبدلاً من ذلك تفعل العكس تماماً . انها تقترض من الأموال التي يمكن أن توظف في استثمارات لتحسين المستقبل ورفع الاستهلاك الراهن لمواطني اليوم .

عصر ذو آفاق أقصر

في اللحظة التي يتطلب النجاح الاقتصادي آفاقاً طويلة الأمد تماماً ، فان عديداً من العوامل المختلفة تقود الى آفاق قصيرة الأمد . يعتقد ادورد و . ولسن ، الاختصاصي في علوم الأحياء الاجتماعية Sociobiologist في جامعة هارفارد ، ان الآفاق قصيرة المدى قد أُرسلت في مجموعة الجينات السلوكية للانسان ـ «التعاون في ما وراء مستويات العائلة والقبيلة يسير نحو الأصعب» ؛ و«الجينات تجعل الناس ميّالين الى التخطيط للمستقبل لجيل أو جيلين في الأعم» ، «وكانت الحياة غير مستقرة وقصيرة . وتدفع العلاوات لتشجيع الانتباه الوثيق على المستقبل القريب ولاعادة الانتاج المبكر وشيء قليل آخر»[٣٤] . ولكن مهما خطر في بال المرء عن الجينات ، فمن الواضح تماماً تأريخياً (والشاهد على ذلك مصر وروما) ان الناس ظلوا لآلاف السنين يحتفظون بمصلحة مشتركة على المدى الطويل هي أقوى من مصلحة الفرد على المدى القصير .

لقد هبطت الادخارات في بلدان الأويسد الى ما دون النصف ، من أكثر من ١٥٪ في منتصف السبعينات الى حوالي ٧٪ في أوائل التسعينات[٣٥] . وبالنسبة الى أوربا وأمريكا يمكن أن يُرجع أكثر من نصف هذا الهبوط الى الانخفاض في مُدّخرات الحكومة[٣٦] . وخارج القطاع العام يبدو أن المسنين والبيع بالدين هما المسؤولان عن معظم هذا الهبوط[٣٧] .

جدول ١٤-١

المدخرات الوطنية

		٦٠-١٩٦٩	٩٠-١٩٩٢
الولايات المتحدة:			
	المدخرات الوطنية	٪١١	٪٣
	الحكومة	٪٠,٧	- ٪٤,٧
	القطاع الخاص	٪١٠,٣	٪٧,٦
أوربا:			
	المدخرات الوطنية	٪١٧,٣	٪٨,٣
	الحكومة	٪٣,٧	- ٪٢,١
	القطاع الخاص	٪١٣,٥	٪١٠,٤
اليابان:			
	المدخرات الوطنية	٪٢٢	٪١٨,٥
	الحكومة	٪٥,٦	٪٨,٢
	القطاع الخاص	٪١٦,٤	٪١٠,٣

المصدر : Bary Bosworth, Brospects for Saving and Investment in Industrial Countries, Brookings Discussion paper No. 113, May 1995, Appendix, Table1.

لو حللنا البلدان ذات المعدلات العالية والمتنامية للتوفيرات فسنجد أنها إما أن تكون ذات توفيرات الزامية (سنغافورة ذات معدل توفير ٥٠٪) ، أو هي مما يدعوها الاخصائيون الماليون بأسواق رأس المال «المتخلف» التي لا تقرض لأغراض الاستهلاك (الصين ذات معدل توفير يصل الى ٤٠٪) . وليس من بينها ما يسمح بسوق حرة في سلوك توفيري .

في الولايات المتحدة يُظهر كل من الميزانيات الخاصة والعامة تحولاً حاداً نحو الاستهلاك وابتعاداً عن الاستثمار . ففي القطاع الخاص هبطت المصروفات على البحث والتطوير ، والتعليم ، والاستثمارات المادية غير السكنية من ١٤٪ الى ١٢٪ من الناتج

المحلي الاجمالي ما بين ١٩٧٣ و١٩٩٣ . وخلال العشرين عاماً هذه انخفض الانفاق العام على البحث والتطوير والبنية التحتية والتعليم من ١١٪ الى ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٣٨] .

وتصبح الآفاق الزمنية الحكومية أقرب بكثير مع نهاية الحرب الباردة والضغوط التي يمارسها المسنون على الميزانية ، وتأثير وسائل الاعلام وحالات الغضب السياسي التي لا تتوقف نتيجة لانخفاض الدخول الحقيقية . تقنياً ، كثير من الحكومات ذات آفاق زمنية سلبية . فلو أن عجز ميزانيات الحكومات أكبر من الأنشطة الاستثمارية التي تتضمنها هذه الميزانيات ، كما هي الحال مع الحكومة الفدرالية الأمريكية ، فانها ، أي الحكومات ، لا تتردد عن التصرف بمجموعة الأموال القابلة للاستثمار . وعملياً ، فانها تلجأ الى تقليص نمو المستقبل لدعم الاستهلاك الراهن .

في القطاع الخاص ، تغدو الآفاق الزمنية أقصر مع تنامي السكان المسنين الذين لا يعنيهم أمر المستقبل ؛ ووسائل الاعلام التي ينصب تركيزها على الاستهلاك الجاري ، وأسواق تسليف المستهلكين التي تُقرض مبالغ ضخمة للأغراض الاستهلاكية ، ومنافع الرعاية الاجتماعية الخاصة والعامة التي لا تشجع التوفير لليوم الأسود كما يقول المثل ، وشركات الأعمال الخاصة التي تسيىء استخدام نسب الخصم . (بغية موازنة المنافع المبالغ فيها أو مخاطر المستقبل المُستهان بها بدلاً من العمل وفق تقديرات جيدة للعوائد وتحليل أفضل للمخاطر تلجأ الشركات في العادة الى رفع معدلات الفائدة عند تقويم الاستثمارات المحتملة ، لكن هذا يؤدي الى تحيّز نظامي لا مبرر له ضد العمل للمدى البعيد) .

لا تتضمن الرأسمالية لسوء الحظ ، مجموعة من المقاييس الاجتماعية توازن ميل الانسان الفرد الطبيعي نحو التأكيد على المدى القصير . ففي الرأسمالية ليس بوسع أحد أن يحدد ما اذا كان يجب ان يستهلك الفرد أقل أو يستثمر أكثر . فللأفراد كل الحق في استهلاك كل دخلهم أو أن يستهلكوا ما يزيد عن مجموع دخلهم مستخدمين الرهون أو قروض الائتمان للمستهلك . فاذا فضّل كل فرد أن لا يدخر ، حينئذ لن يستطيع المجتمع النمو ، ولكن ذلك يظل من حق الفرد على أية حال . الرأسمالية ليست مذهباً يَعدُ بالنمو الى الحد الأقصى . انها تعد بتوفير الأفضلية الفردية . ولكن اذا كانت هذه الأفضليات تتعارض والنمو الاقتصادي ـ فليكن الأمر كذلك .

ما الذي يتبقى خارج إطار هذا التحليل هو حقيقة أن الأفراد وما يفضلون كلها من نتاج مجتمع ، وتأثيرات اجتماعية[٣٩] . ربما يكون الفرد نتاج مجموعة عرضية للقوى الاجتماعية

أو مجموعة مخططة لهذه القوى . لكنه في الحالتين يظل نتاجها ، وليست هناك مجموعة أساسية من التفضيلات . لكن الرأسمالية ، لكونها لا ترغب في الاعتراف بهذه الحقيقة الاجتماعية ، لا تستطيع أن تبرر الأنشطة الضرورية لانتاج الأفراد الذين يوفرون ويستثمرون على المدى الطويل رغم أن هذا هو ما تحتاجه الرأسمالية للبقاء .

ان الاقتصاديين المحافظين الذين يطالبون بحوافز ضريبية أكثر للادخار والاستثمار مرغمون على هذا على أساس أن أي شيء آخر في الضريبة أو نظام الضبط لا يشجع الاستثمار ، وهم يدعون الى سياسة مضادة تماماً(٤٠) . وبغير هذا تغدو وصاياهم خرقاً لبديهية الرأسمالية التي ترى أن الحكومة يجب أن تكون حيادية في أنشطتها ، بحيث تكون مجموعة الأنشطة الخاصة التالية للضريبة هي الأقرب قدر الامكان من مجموعة الأنشطة الخاصة التي قد تحدث لو أن الضريبة لم تؤخذ .

مع تزايد عدد المسنين في السكان يتوقع المرء أن يغدو مركز الجذب في تفضيلات الزمن أقصر ، لأن معظم السكان من المسنين الذي لا يعيشون في المستقبل . تظهر الدراسات أن حوالي ثلث الهبوط الملحوظ في معدلات التوفير الشخصي في الولايات المتحدة (من ٨٪ في الستينات الى ٤٪ في أوائل التسعينات) يعود الى حد كبير الى الادخار الواطئ أو السلبي للمسنين(٤١) . فالمتقاعدون أكثر ، ويوفرون أقل ، ويستهلكون أكثر بكثير مما كان يفعله أبواهم حين بلغا السن ذاته .

تعكس معدلات الادخار الأوطأ لدى المسنين جزئياً الاهتمام الأقل بالجيل الذي يليهم . لقد أوهنت ترتيبات الحياة الحديثة التفضيلات التي كانت تحفز الأفراد في الماضي على الادخار وتوفير شيء ما يورثونه الى أقربائهم . ومع انحلال العائلة الممتدة في عصرنا الراهن الذي يتسم بترتيبات الحياة المتناثرة بشكل واسع ، هناك القليل من الاهتمام برفاه الأقارب الذين لا يعرف المسنون عنهم سوى أشياء غامضة أو انقطع اتصالهم بهم(٤٢) . يمكن لكبار السن أن يتذرعوا بأن مع ارتفاع مستويات التكنولوجيا سيصبح من يعيش في المستقبل أغنى ممّن يعيش اليوم ، وهذا بمثابة منحة يقدمها الحاضر للمستقبل ، وهي تحويلات عكسية من الفقراء نسبياً (الذين يعيشون اليوم) الى الأثرياء نسبياً (مَنْ سيعيش غداً) .

كان الأمريكان يوفرون أكثر في الماضي ليس لأنهم اعتادوا على معدلات أوطأ في تفضيلات الزمن ، وانما لكونهم يعيشون في اقتصاد لا خيار لهم فيه سوى الادخار أكثر . ان كثيراً من الادخارات التي انتهت كميراث الى الجيل التالي ، مثلاً ، لم تُدّخر لهذا الغرض أصلاً . واذ كان الأفراد لا يعرفون كم سيعيشون ويعتمدون على ما ادخروه لشيخوختهم

كانوا يعيشون ويعتمدون على مدخراتهم في أعمارهم الطويلة ، وكان على كل فرد أن يتهيأ لاحتمال أن يكون من بين المحظوظين الذين يعمّرون طويلاً . في عالم كهذا كان الفرد في حاجة الى أن يوفّر الكثير قبل أن يتقاعد ، ويدقق جيداً في انفاقه حين يتقاعد . ومن دون معاشات تقاعدية عامة أو خاصة ، كان يتعيّن على المرء أن يوفر مالاً لأيام شيخوخته حتى لو كانت نسبة العائد على هذه المدخرات سلبية (وفي الواقع كانت هذه النسبة ضئيلة جداً ـ في الخمسين سنة ما بين ١٩٢٠ و١٩٧٠ كانت نسبة الفائدة على أذونات الخزينة بعد تعديل السعر لمراعاة التضخم تعادل ١٪ في الولايات المتحدة)[٤٢] . واذا كفّ المرء عن التوفير مات جوعاً في شيخوخته . أما اذا كان المرء سيىء الحظ ومات في السن المتوقعة الاعتيادية ، فان الموارد التي خلّفها تؤول الى أقربه الأدنين . وكان ما هو معقول بالنسبة الى كل فرد (أن يعمل كما لو كان سيعيش مئة عام) ، وقد قاد هذا الأمر الى أن يُفرط الأفراد في ادخارهم .

ولكن ، مع المعاشات التقاعدية الشهرية ، الخاصة والعامة ، فان الأفراد لم يعودوا في حاجة الى الادخار لمواجهة الامكانية غير المحتملة وهي العيش حتى المئة . يمكن للمعاشات التقاعدية الخاصة والعامة أن تنتفع من قانون الأعداد الكبيرة وجداول خبراء التأمين لتقرّر كم ستراكم من المال لمواجهة التزاماتها تجاه أولئك الذين يعيشون فعلاً حتى المئة عام . ونتيجة ذلك ، فما تحتاج صناديق المعاشات التقاعدية أن تراكمه ستكون مبالغ أصغر . زد على هذا ، فان مشاريع المعاشات الخاصة غالباً ما تموّل بالأقل (ويعتمد المقدار على ما يفترضه المرء بشأن معدلات الفائدة في المستقبل) ، والمشاريع العامة للمعاشات لا تموّل في العادة اطلاقاً . ان الضمان الاجتماعي هو نظام للتحويلات ما بين الأجيال Inter-generational من الشباب الى الشيوخ دون مدخرات صافية ـ مبلغ الأموال الداخلة مساوٍ تقريباً لمبلغ المال الخارج ، وبالتالي فما يحسبه الأفراد ادخاراً (مساهماتهم الشهرية) لا تنتهي في المحصلة كادخارات يمكن أن تستخدم كاستثمارات ، انها مجرد تمويل للصك الشهري لمعاش شخص آخر .

وللتأمين الصحي العام والخاص التأثيرات ذاتها . فمن دون التأمين الصحي يغدو ضرورياً ادخار المال لتغطية كلف المعالجة في حالة المرض . وكرهاً للمخاطرة ، لا يرغب الناس في التملّص من دفع المال الضروري لانقاذ حياتهم . ويتصرف كل واحد منهم وكأنه سيصل الى وضع يدفع فيه قوائم معالجة طبية كبيرة . ولأنهم عاجزون عن التوصل الى معدل من خلال أعداد كبيرة من الأفراد فانهم لا يستطيعون استخدام جداول خبراء التأمين لتقرير ما سيحتاجونه

لتغطية الأمراض الخطيرة . على العموم ، لما كانوا يتصرفون كأفراد ، فانهم يدخرون من دون التأمين الصحي أكثر مما يدخرون مع برامج التأمين الصحي حتى ولو أن مشاريع التأمين الصحي هذه تموّل بشكل كامل . الا أن المشاريع العامة لا تمول اطلاقاً والمشاريع الخاصة تُموّل بالحد الأدنى فقط لأن ما من أحد توقع مستويات الانفاق الصحي الراهن .

ان النظام العام الأمريكي للتأمين الصحي الوطني للمسنين (Medicare) هو نظام تحويلات ما بين الأجيال . فالشباب يدفعون مصروفات الرعاية الصحية للمسنين ، تاركين المسنين ينفقون دخلهم على هواهم على أشكال أخرى من الاستهلاك لأنهم يعرفون انهم لا يحتاجون الى دخولهم للابقاء على أنفسهم كأحياء . والنتيجة الصافية هي توفير يقل كثيراً . الشباب يدفعون ضرائب أكثر ، ولا يتبقى لهم سوى دخل أقل جاهز يمكن أن يوفروا منه ، والمسنون لا حاجة لهم أو تكاد للتوفير .

ان جميع برامج الرعاية الاجتماعية ، الخاصة أو العامة ، التي تؤمن على مخاطر الحياة ، تقلل من الاهتمام العقلاني بالادخار للمستقبل . والمحافظون محقون في قولهم : تخلصوا من برامج الرفاه الاجتماعي وسترجعون الحافز للادخار . لكن تحقيق ذلك يتطلب تخفيضاً هائلاً في الاستهلاك الجاري ورغبة قوية في مجابهة مخاطر لا يرغب أغلب الناس في مواجهتها . فالسير الى الأمام دون برامج للرفاه الاجتماعي حين لم تكن في البلاد مثل هذه البرامج إطلاقاً يختلف اختلافاً كبيراً عن التخلص من برامج للرفاه الاجتماعي حين تكون قائمة . ومن لا يرى هذا الرأي دعه يسأل وزير المالية الفرنسي المحافظ الذي أرغم على الاستقالة بُعيد أن دخل الحكم لتجرؤه على اقتراح تخفيض المعاشات التقاعدية .

ومع ذلك فالمحافظون يخطئون عندما يعتقدون أن معدلات الادخار الخاص هي عالية من الأساس اذا ما تنحت الحكومة عن الطريق تماماً . ان النسب الهامشية لتفضيل الزمن (أتعتقد أنها تبلغ ٦٠٪ ؟) هي دائماً أعلى بكثير من نسب الفائدة في السوق . لأن الناس كانوا مجبرين مؤسساتياً على الادخار في الماضي[٤٥] . انظر بطاقات الائتمان Credit cards . من وجهة النظر الرأسمالية ، يشبه تسليف المستهلك Consumer credit ممارسة الجنس بين الراشدين المدركين . فليس هو من شأن أحد سوى الدائن والمدين . ولكن اذا كان بوسع كل امرئ أن يحصل على ما يريد في الحال ودون أن يضطر الى التوفير ، وان الأرصدة غير المستخدمة في بطاقة الائتمان يمكنها أن تعوّض عن الادخار لليوم الأسود... فلماذا ، اذن ، يلجأ الفرد الى التوفير ؟ ان الهدف الفردي هو دفع الاستهلاك الى حده الأقصى – وليس الادخار والاستثمار .

في الماضي ، حين لم تكن قد وُجدت بَعدُ بطاقة الائتمان أو قروض السيارة أو رهينات البيوت (ثلاثتها لم تكن قد وجدت بالفعل حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٥٠ كانت لاتزال سوى ٥٢٪ من الدخل الشخصي) كان على الشخص الذي يرغب في شراء ماكنة غسيل أو سيارة أو بيتٍ أن يدخر المال الضروري لشرائها والا فانه لا يستطيع أن يتمتع بهذه الثلاثة[٤٦] . ولكن مع تطور وانتشار امكانية الحصول على ائتمان المستهلك أو قرض الرهون (في عام ١٩٩٤ بلغت الديون الأساسية ١٠٧٪ من الدخل القابل للتصرف) أصبح بوسع كل واحد أن يحصل على أي شيء يرغب فيه ودفع ثمنه بعد الحصول عليه بدلاً من دفعه قبل الحصول عليه[٤٧] .

وسواء دفع المستهلك قبل أو بعد ما يحصل على الشيء الذي يرغب فيه فان الأمر يظل محرجاً . فلو أن المستهلكين جمعوا أموالهم قبل الشراء فان هذا الذي ادخر يمكن أن يُستخدم في استثمارات انتاجية حتى يكونوا قد وفروا ما يكفي لشراء الحاجيات التي يرغبون فيها . ولكن حين يسدد المستهلكون القروض بعد الشراء حينئذ تتقدم لتسليفهم مُدخرات أناس آخرين ، وهم ينقصون في الواقع مجموع الأموال المُعدّة للتسليف والتي يمكن أن توضع تحت تصرف الاستثمار... لا غرابة بعد هذا ، أن تكون معدلات الادخار الشخصية في البلدان المختلفة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفر قروض الرهون والاستهلاك[٤٨] . ان التحول من بطاقات الائتمان حيث يدفع المرء بعد الشراء (النظام الأمريكي) الى بطاقات المدين Debit cards حيث يدفع المرء قبل الشراء (النظام الياباني) يحدث فرقاً كبيراً في معدلات الادخار .

من منظور الادخار ، قد تبرهن قوانين الضريبة التي تسمح بقروض أسهم الدار على أنها واحدة من أكبر الأخطاء الاقتصادية في أمريكا . في الماضي كان أفراد الطبقة الوسطى عندما يدخلون شيخوختهم يعتمدون على الادخارات الأساسية التي وفرها لأنهم كانوا يضطرون الى دفع أقساط شهرية على بيوتهم (نوع من الادخار الالزامي) ولأن قيمة بيوتهم قد ارتفعت . ولكن مع قروض أسهم الدار لم يعد الأفراد يجبرون على التوفير للعيش في دورهم . يمكنهم أن يواصلوا فقط أخذ أسهمهم الصافية . واذا ارتفعت قيمة الدار ، فان قروض أسهم الدار تكون قد ولدت فعلاً ادخارات سلبية ، لأن قيمة البيت المرتفعة تبدو كذلك ، وهي موارد مالية اضافية لكل فرد في العائلة لكنها ليست مدخرات فعلية اذا ما نظرنا للأمر من زاوية المجتمع ، لأن ثمن البيع العالي الذي يتلقاه أمريكي ما هو ما ينبغي لمشترٍ أمريكي آخر أن يدفعه .

ما من شك في أن أنظمة الضريبة والانفاق في أمريكا متحيزة لصالح الاستهلاك . فالضريبة تُجبى من المدخرات مثلما تُجبى من الدخل ، وكثير من أشكال الاستهلاك كالرعاية الصحية لا تؤخذ عليها ضريبة ، بينما هناك أشكال أخرى من الاستهلاك كالسكن تمنح تخفيضات ضريبية كبيرة[٤٩] . يتشدّق المشرّعون في الحديث عن تغيير النظام لتشجيع الادخار والاستثمار . وتُبرّر التخفيضات في الضريبة عادة بكونها حوافز للادخار لـ لكنها نادراً ما تكون كذلك . فتخفيض الضرائب في ظل ادارة الرئيس ريغان ـ ترك بين أيدي الناس دخلاً أكبر بعد الضريبة ليصرف في شؤون الاستهلاك ـ وهذا ما تم وهبطت معدلات الادخار في الواقع . فاذا كان يُرغب في تحقيق ادخارات أكبر ، فان الوصول الى ذلك لا يتم من خلال الاعفاءات أو التخفيضات الضريبية على الدخل وانما في صورة جزاءات ضريبية على الاستهلاك ترتفع بمقدار ما يرتفع فيه الاستهلاك . ومع ذلك فان تشريعاً جدّياً للتحول من نظام الضرائب على الدخل الى نظام ضرائب تقدمية على الاستهلاك لم يحصل كما هو جلي .

تُمجد وسائل الاعلام الآفاق قصيرة المدى التي هي جوهرية في الرأسمالية . يكاد يكون من المستحيل أن تعثر ، أو حتى تتخيل ، فيلماً سينمائياً أو برنامجاً تلفزيونياً يظهر الناس وهم يمتنعون عن الاستهلاك ويضحّون من أجل المستقبل . انها متعة أن تنظر الى اعلانات البضاعة الاستهلاكية الجديدة ؛ ومن الطرافة أن تشاهد تلك البضائع الاستهلاكية الجديدة وهي تستخدم في الأفلام والبرامج التلفزيونية . ان هدف هذه الاعلانات هو اقناع الناس بشراء البضائع الجديدة . وهي تفعل ذلك .

أمريكا ، هي الى حد ما ، مجتمع الادخارات المنخفضة ، لذلك هي مجتمع واطئ الاستثمار ـ وليس العكس . الأفراد والشركات يوفرون حين يرغبون في الاستثمار . لو قارنا الشركات اليابانية الـ ١٤٩ التي تضمنتها قائمة مجلة فورتشن Fortune للخمسمئة شركة الكبرى في العالم بالشركات الـ ١٥١ الأمريكية التي تضمنتها القائمة ذاتها لوجدنا أن الشركات الأمريكية قد حصلت على سبعة أضعاف قياساً الى المبيعات واثنتي عشرة مرة قياساً الى الموجودات[٥٠] . واذا طالبنا بنسب للعائد على الاستثمارات أعلى بعدة مرات مقارنة بما تطلبه الشركات اليابانية ، فان هناك ببساطة مشاريع استثمارية أقل يمكنها أن تتخطى العينة الرأسمالية في الولايات المتحدة ـ لذلك فان هناك حاجة أقل للادخار لتحقيق هذه المشاريع .

ويفسر هذا الترابط المتبادل ما بين الاستثمار الوطني والادخار الوطني على الرغم من وجود سوق عالمية للرأسمال . بعض الاستثمارات تموّل دولياً ولا تعتمد على الادخارات

الوطنية ، الا أن الاستثمار الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالادخارات الوطنية طالما أن كثيراً من المدخرات لا تودع في أسواق رأس المال الدولية لكي توظف حيثما تكون العوائد في أعلى مستوياتها ، وانما تُدّخر لأن من يدخرها يرغب في توظيفها في استثمارات معينة يديرها . ان اتجاه التسبيب لا يسير من الادخار الأكثر نحو الاستثمار الأكبر وانما من الرغبة في انشاء استثمارات خاصة نحو الادخار نحو الادخار الأكثر . ان الادخارات الأمريكية واطئة لأن الأمريكان لا يملكون استثمارات يودون استثمارها(٥١) . ولأنهم لا يرغبون في الاستثمار لذلك هم لا يدخرون . ان البلدان تحقق استثمارات أكبر بتحفيز الاستثمار وليس بمحاولة رفع معدلات الادخار .

لم يحدث أن كانت مشكلة قصر أفق الرأسمالية بالحدة التي بلغتها في عهد البيئوية العالمية global environmentalism (مشكلة كنت قد كتبت عنها في موضع آخر ولا أنوي العمل في ما كتبت أو أعيده هنا)(٥٢) . ما الذي يلزم للمجتمع الرأسمالي أن يفعله في المدى البعيد حول مشاكل البئية كارتفاع الحرارة عالمياً أو ثقب الأوزون ؟ في كلا الحالتين ، ما يحدث الآن سيؤثر على البيئة بعد خمسين أو مئة عام من الآن ، ولكن ليس له من أثر ملحوظ في ما يجري الآن . في الحالتين هنا قدر من الشك والمخاطرة في ما سيحدث اذا لم يُبذل شيء ما .

واذا استندنا الى قواعد القرار الرأسمالي ، فان الجواب على ما ينبغي فعله اليوم للحيلولة دون مشاكل كهذه واضح جداً ـ لا تفعل شيئاً . ومهما كانت سعة التأثيرات في الخمسين الى المئة سنة القادمة ، فان القيمة الراهنة الخالصة والمخصومة discounted هي صفر . فاذا كانت القيمة الجارية للعواقب السلبية المقبلة هي صفر ، اذن لا شيء يتعين صرفه اليوم للحيلولة دون ظهور تلك المشاكل البعيدة . ولكن اذا كانت التأثيرات السلبية واسعة جداً بعد خمسين الى مئة عام من الآن آنذاك سيكون من المتأخر جداً فعل شيء لتحسين الوضع لأن كل ما يتحقق في ذلك الوقت لا يستطيع سوى تحسين الوضع لخمسين أو مئة سنة قادمة أخرى في المستقبل . ومهما كانت طيبة الرأسماليين الذين سيعيشون في المستقبل ، ولن يهم الى أي حد تكون قد ساءت أحوالهم ، سيقررون هم كذلك أن لا يفعلوا شيئاً . وفي النهاية سيأتي جيل لا يستطيع البقاء في البيئة التي تغيرت على الأرض ، بعد أن يكون الوقت قد فات كثيراً لفعل أي شيء يحول دون انقراضهم . كل جيل يتخذ قرارات رأسمالية جيدة ، ومع ذلك فان الأثر الخالص انتحار اجتماعي جماعي .

لا يوجد في الرأسمالية تحليل للمستقبل البعيد . ليس هناك مفهوم يقول بأن كل شخص يجب أن يستثمر في مشروع أو معدات أو مهارات أو بنية تحتية ، أو بحث وتطوير ، أو حماية البيئة التي هي ضرورية للنمو الوطني ولارتفاع مستويات المعيشة بالنسبة للفرد الواحد . باختصار ليس هناك «وجوب» اجتماعي في الرأسمالية . فاذا ما اختار الأفراد أن لا يدخروا ولا يستثمروا لن يحدث النمو ، لكن هذا شأنهم... وما شأننا نحن . ان القرارات الفردية تزيد الرفاه الكلي حتى ولو أدت الى ركود المجتمع .

في نظرية الرأسمالية ، ما أن تظهر التكنولوجيا حتى يسارع الرأسمالي الى توظيف المال للانتفاع من مزاياها . ان هذا الاعتقاد لا يبعث على الدهشة اذا ما نظرنا الى تأريخ الثورة الصناعية المبكرة . التكنولوجيا بدأت تظهر تواً كما يبدو . لم يكن التنظيم والمؤسسات والاستثمارات في البحث والتطوير ضرورية لتطوير الجنّي الدوّار . نول أركرايت للنسيج ، المحرك البخاري ، الفرن العالي لبسمار . لكن هذه جميعها قد تغيرت مع اختراع الألمان للهندسة الكيمياوية في مطلع القرن العشرين . اذ غدا التنظيم والمؤسسات والاستثمارات في البحث والتطوير ضرورية تماماً لتوليد تقدم تقني سريع . ان الاندفاع التقني هو من صنع الانسان وليس هبة من الله .

يختفي في الرأسمالية تماماً المحتوى الاجتماعي لتكوين الأفضلية الفردية . ولا يُعترف بأهمية التنظيم الاجتماعي في تقرير الطبيعة المعقدة للعقلانية والمصلحة الخاصة ، والدوافع ، وتكوين الأفضلية[٥٣] . وتُعرّف قولبة الأفضلية بأنها هدف أولى أو ثانوي لتربية الطفل والتعليم والدين والاعلان وبلاغات الخدمة العامة ، والتشريع ، والعقاب على الجريمة... لكن الرأسمالية لا تقرّ بها[٥٤] . تحتاج جميع المجتمعات الى مزيج من الضبط الذاتي والضبط الاجتماعي ، ولكن حتى الضبط الذاتي يُغرس اجتماعياً[٥٥] . التعليم هو نشاط اجتماعي وليس نشاطاً فردياً . ان الجماعة ، الكوميونتي ، ليست مجرد مجموعة من الأفراد ، وانما هي تفاعلات بينهم ـ والمحادثات ورواية الحكايات أمور مركزية[٥٦] .

ومع ذلك ، فالرأسمالية لا تملك أساساً للمطالبة حتى بالتقيد الذاتي ما لم تكن أعمال الفرد تلحق الأذى مباشرة بشخص آخر[٥٧] . لقد رأى حتى آدم سميث قبل منتي عام ان شيئاً أكثر لا بد منه . «يمكن أن يوثق ، وبأمان ، في كون الناس يسيرون وراء مصلحتهم

الذاتية دون أن يلحقوا بالجماعة أذىً ليس فقط بسبب القيود التي يفرضها القانون ، وانما كذلك لأنهم مضطرون الى إقامة كابح داخلي مشتق من الاخلاق والدين والعادات والتعليم »[٥٨] .

يتبقّى بعد هذا سؤال بسيط : من الذي يقود النظام الاجتماعي ؟ لما كانت الرأسمالية لا تعتقد بوجود نظام اجتماعي... فجوابها إذن : لا أحد . لكن هذا جواب غير مقبول في القرن الحادي والعشرين .

لقد سقطت الشيوعية لأنها لم تستطع أن تحل تناقضاتها الداخلية . ان ايديولوجية الشيوعية بشأن المساواة الجذرية وايمانها بأن لا حاجة الى الحوافز الفردية برهنت انها لا تصمد ازاء الحقائق الانتاجية للكائن البشري الحديث في عصر صناعي . كذلك لم تستطع دولة الرفاه الاجتماعي أن تعالج تناقضاتها الداخلية . فاذا كانت الضرائب عالية جداً ، وان كثيراً جداً من الدخل يمنح كحسنة ، على أساس مغاير للمدخلات الانتاجية ، حينئذ تنحرف استثمارات الناس أو جهودهم أو تسقط ـ جاعلة من الضروري رفع نسب الضريبة مرة أخرى ومعمقة المشكلة الأولى .

بمعنى ما عميق ، تدخل القيم الرأسمالية ذاتها في حرب مع الرأسمالية . الرأسمالية تخطئ أو تصيب على أساس الاستثمارات التي توظفها . ومع ذلك فهي تعظ بلاهوت الاستهلاك . ان البنية التحتية المادية الجيدة (طرق ، مطارات ، ماء ، مجاري ، كهرباء ... الخ) والبنية التحتية الاجتماعية الجيدة (سلامة عامة ، فرص تعليمية ، بحث وتطوير) ضرورية اذا ما أُريد أن يحدث تقدم اقتصادي ، لكن أياً من هذه لا يستلزمه لاهوت الرأسمالية .

تأريخياً ، حلت الرأسمالية تناقضاتها الداخلية بدفع القطاع العام الى توظيف كثير من استثماراته في البنية التحتية ، والبحث والتطوير ، والتعليم ، التي تنهض هي بها . ان الرأسمالية الخاصة تنظر بثقة الى « المنتجات العرضية » Spinoffs للدولة . ولكن بدلاً من أن تعترف بأنها تحتاج الى المعونة لتعمل بكفاءة ، فان المبرر المألوف لنشاط الحكومة هو نوع من النشاط العسكري . بيد أن شيئاً من هذا لم يعد قائماً الآن .

يكمن جزء من المعضلة في أن أي إقرار كهذا يكاد يؤدي آلياً الى شيء يمكن اعتباره سياسة صناعية . ان أي نظام للبحث والتطوير لكي يغدو فعّالاً ، يلزمه أن يعرف ما الذي يريد . أين يتعيّن على أولئك الذين يوجهون الانفاق الحكومي على البحث والتطوير أن يراهنوا على الأموال العامة ؟ العسكريون يعرفون ما يراد ـ صاروخاً يسقط في اطار دائرة قطرها خمسة عشر قدماً ، غواصة تستقر تحت الماء الى الأبد ، طيارة مقاتلة بسرعة ثلاثة

آلاف ميل في الساعة . لقد طُورت التكنولوجيات لتحقق أهدافاً جليّة . أن تعطي الباحثين المال وتطلب منهم أن يعملوا خيراً معناه أن الأمور لن تنجح . على المموّل أن يعرف ماذا يريد ، وأن يكون قادراً على تحديد أهداف لكي يمكن تمييز الفشل عن النجاح .

لا تحتاج رأسمالية المزايا التنافسية الكلاسيكية الى التمويل الحكومي للبحث والتطوير . اذ كان النشاط الاقتصادي يتحدد بموقع الموارد الطبيعية وتناسبات رأس المالي ـ العمل . أما في رأسمالية صناعات طاقة الذكاء الصناعي ، فان استراتيجيات التكنولوجيا العامة مركزية . اذ تقام صناعات طاقة الذكاء الصناعي حيث ينظم شخصٌ ما هذه الطاقة ليفوز بها . ليس لهذه الصناعات بيت طبيعي . ان تنظيم طاقة الذكاء لا يعني فقط انشاء نظام للبحث والتطوير لجعل أمةٍ ما في الموقع الريادي للتكنولوجيا ، وانما أيضاً تُنظيم قوة العمل ذات المهارات الضرورية الكاملة للسيطرة على الناتج الجديد ، وانتاج وتوزيع التكنولوجيات . ما من أحد سيفوز من دون بنية تحتية للنقل والاتصالات العالمية . كل هذه الاستثمارات تحتاج وقتاً أطول ولديها مكوّن أكثر جماعية في العصر القادم .

حين يُطلب من الحكومات أن تحقق للرأسمالية هذه الاستثمارات الاجتماعية بعيدة المدى ، فان هذه الطلبات هي نصف القنطرة التي تدعم المنشأة الخاصة ـ والضرورية لاسناد كاتدرائية الرأسمالية ، ولكن لا يعترف بها رسمياً . ولأنها تظل بلا اعتراف ، فهي لن تحظى بالادامة والاسناد من جانب الرأسمالية . ولكن حين يضمر أو يضعف القطاع الخاص الى ما وراء حدود معيّنة ، تنهار نصف القنطرة وتنهار الكاتدرائية الخاصة معها .

من اليسير دائماً تقديم النصائح الى الآخرين . لو نظر الأمريكان الى الماضي سيلاحظون بسرعة أن المجتمعات التي ازدهرت في فترة ما كالأنكاس في بيرو أو عرب الأندلس في جنوب اسبانيا سرعان ما تدهورت حين أوقف الاسبان أنظمة الارواء التي كانت سمحت لهم بالبقاء . وأعظم البناة في هذا الشأن امبراطورية الخمير في آنككور التي تعرف الآن باسم كمبوديا ، لكنها انتهت لفشلها في إدامة نظامها المعقد جداً للارواء(٥٩) .

من دون تنظيم اجتماعي كل امرئ لديه حافز لأن يصبح راكباً مجانياً ـ يتمتع بأية منافع قائمة دون أن يسهم بأي جهد لصيانة النظام الذي يسمح ببقاء هذه المنافع . من دون تنظيم يستخدم كل فرد أكبر قدر من الماء دون أن يشارك بأي جهد لاصلاح القنوات . وخلال فترة قصيرة من الزمن لن يبقى نظام للري يمكن للفرد أن يستقي منه الماء ، وبذلك يهبط مستوى حياة كل فرد الى ما دون ما كان عليه من قبل . كل فرد عقلاني فردياً لكن النتيجة المحصلة لا عقلانية جماعية .

ان امتحاناً مماثلاً ينتظرنا في المستقبل . هل بوسع الرأسمالية أن تستثمر في

الرأسمال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير التي ستسمح لها بالازدهار أو أنها ، شأن الاسبان المسيحيين ، أثروا على المدى القصير... لكنهم رفضوا أن ينهضوا بالاستثمارات الاجتماعية التي يعتمد عليها نجاحهم في المدى البعيد ؟ .

لا يبدو التناقض الداخلي واضحاً بين ما يُحتاج اليه وما يجري تحقيقه في أي نظام بقدر ما يبدو في تعامل الرأسمالية مع قوتها العاملة . تؤكد الشركات بشكل عدائي أنها غير ملتزمة تجاه قوتها العاملة في المدى البعيد . ويضطر العمال الى التعلم بأنهم يجب أن يعملوا لكي ينالوا أكبر المنافع على المدى القصير منتقلين الى أي صاحب عمل جديد حيثما تكون الأجور أعلى حتى ولو كان الفارق هامشياً . ان البقاء في انتظار النجاح في المستقبل وفي انتظار الزيادات في الأجر في المستقبل لهو الغباء بعينه ، لأن الشركة مستعدة الى تسريحك في المستقبل مهما كان المقدار الذي عُدتَ به عليهم في الماضي . لكن هذه الميزة الستراتيجية بعيدة المدى والتي هي أساسية للشركات لا يدركها سوى عمال طاقة الذكاء الصناعي بالذات الذين تعلموا أن تكون لديهم قيم الغربي القديم Old western في المسلسل التلفزيوني Will travel و Have gun . ان الولاء المتبادل ضروري فقط حين يحل التراجع .

رغم أن المرء يستطيع أن يجادل في مقدار ما جاء به التعاقد الاجتماعي لما بعد الحرب العالمية الثانية فعلاً ، فان هذا التعاقد هو بحد ذاته قد انهار . لم تتغير المعطيات كثيراً حول طول معدل عمل العامل لأي صاحب عمل ، طالما كانت تسود الفترة صناعات ذات معدلات عالية جداً في عدد العمال المتناوبين كخدمات الغذاء السريع ، ولكنّ تحولاً نفسياً زلزالياً يجري بالنسبة الى العمال الماهرين ذوي الياقات البيض من أصناف الرواتب المتوسطة وفوق المتوسطة . وليس هناك من منفذ أمام هذا الضغط سوى التزايد ، لأن الشركات الباحثة عن نمو أسرع في الانتاجية يلزمها أن تركز على تقليل القوة العاملة من ذوي الياقات البيض ، اذ أن هؤلاء العمال هم أكثر بكثير من عمال الانتاج (ذوي الياقات الزرق) . ولدى الشركات الوسائل للاقدام على ذلك . ان تكنولوجيات الكومبيوتر هي من وجوه عديدة ذات قدرة على تأدية أعمال ذوي الياقات البيض التقليديين أفضل من لياقتها في تحقيق الأعمال التقليدية لعمال الانتاج .

ان خرق التعاقد الاجتماعي القديم هو حصيلة تصادم لوحين اقتصاديين . فالاقتصاد الدولي يسمح ويشجع ويرغم الشركات في آن واحد على نقل أنشطتها الى المواقع التي تقل فيها التكاليف الى الحد الأدنى . ولما كانت تكاليف الانتقال الى المواقع الجديدة كبيرة ، فانها تدفع الشركات ، في العادة الى محاولة خفض تكاليف الانتقال الى مواقعها الراهنة لجني المنافع من خفض الأجور دون دفع تكاليف الانتقال . في الوقت ذاته ، تسمح التكنولوجيات

الجديدة للشركات بالعمل ببنية عمالة مختلفة جداً . ومن دون الحاجة الى تقديم تقارير أكثر ، وجهاً لوجه ، جعلت الاتصالات الالكترونية عن بعد العمل بمستويات أقل من الادارة وبعمال أقل في مقرات الشركات أمراً ممكناً .

ان عمق وسعة المعرفة الضرورية للانتاج الاقتصادي الناجح تتطلب وضع الناس للعمل معاً في فرق ماهرة . لقد أثبتت شركات مثل كرايسلر ان مكاسب هائلة يمكن الحصول عليها اذا ما استطاعت الشركة أن تجعل مستخدميها يعملون معاً ويفكرون بمصالح الفريق الذاتية ككل بدلاً من المصلحة الفردية الخاصة . ومع ذلك ، فالرأسمالية التي هي انتصار الفردية ، لا تستطيع الاعتراف بالحاجة الى تنظيم العمل في شكل فرق . وحتى لو نظمت الرأسمالية نفسها في شكل فرق وبات ولاء المرء للفريق والرغبة في العمل كجزء من فريق أكثر أهمية ، فان المكوّنات التي تدفع الى التماسك الاقتصادي للفريق معاً (العمل مدى الحياة ، زيادات في الأجور الفعلية) تختفي . وتماماً ، حين تدعو حاجة استخدام المهارات البشرية في فرق يسودها نكران الذات الى التصاق قوة العمل الماهرة بشكل أوثق بالشركة وجعلها جزءاً من فريق الشركة ، فان الشركات الفعلية تتحرك بالاتجاه المعاكس بالضبط .

ليس واضحاً تماماً كيف يمكن وضع هذين الهدفين المتضاربين جنباً الى جنب . في الثمانينات وأوائل التسعينات جربت بعض الشركات عقداً اجتماعياً تتمتع بموجبه مجموعة نواة من العمال الدائمين بالاتفاق القديم ، ومجموعة محيطة من العمال الموقتين الذين لا يتمتعون بعقد اجتماعي . (نموذج جنرال موتورز في ساتورن) . لكن هذا النموذج لا يفلح الا اذا كانت المجموعة خارج العقد الاجتماعي صغيرة . كذلك يفترض هذا النموذج أن بوسع الشركة أن تحدد من هم العمال النواة . فلو نظر مراقب الى حركة التنحيف (تقليص العمال) وتخفيض الأجور الفعلية التي جرت سيتوصل الى استنتاج مفاده ليست هناك نواتات من العمال ما عدا المدراء الكبار جداً . ان تنامي اللامساواة وانخفاض الأجور الفعلية اليوم يمس أغلبية القوة العاملة الأمريكية وليس الأقلية منها . لابد اذن من تطوير شيء آخر .

ربما يمكن ارساء عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس أن ليس هناك من شركة تضمن عمالة مدى الحياة مع أجور متنامية ، وانما تضمن الآتي : بينما يعمل العامل في اطار فريق الشركة فان صاحب الشركة سيعمل مع الفرد لتوظيف الاستثمار في مهاراته الأساسية ـ مهارات يمكنها أن ترفع الأجور أو مهارات يمكن أن تستخدم في شركة أخرى . العمالة مدى الحياة حلت محلها قابلية العمالة مدى الحياة lifetime employablity . مثل هذا الاتفاق سيتطلب ، كما هو واضح ، تغيرات هائلة في سياسات الموارد البشرية العادية . ينبغي

التشاور مع المستخدمين عن المهارات التي سيحصلون عليها ، وأن يسمح لهم برفض الاستثمارات التي يعتقدون انها غير حكيمة ، وسيكونون في حاجة الى أن يُعطوا امكانيات لاكتساب مهارات قد لا يحتاجها مستخدموهم الحاليون . ولكن من سيدفع لقاء اكتساب هذه المهارات بالذات ، هذا غير واضح تماماً . ربما تفلح قابلية العمالة طول العمر لكن ما من شركة قد توصلت الى ما يعنيه مثل هذا الاتفاق وكيف سيوضع موضع التطبيق .

اذا ما أريد للرأسمالية أن تعمل على المدى البعيد ، ينبغي لها أن توظف استثمارات لا تصب في أية مصلحة شخصية مباشرة لفرد معيّن ، وانما في مصلحة الجماعة البشرية على المدى البعيد . كيف سيشدد مذهب قائم على الفردانية الجذرية ذات المدى القصير على المصالح المشتركة في المدى البعيد ؟ كيف يغدو بوسع الرأسمالية أن تطور قيماً ضرورية لبقائها هي في الوقت الذي تنكر فيه الحاجة الى تطوير أية مجموعة من القيم إطلاقاً ؟ ولنضع الأمر ببساطة : من سيُمثل مصالح المستقبل في الوقت الراهن ؟ .

في النهاية ستواجه الرأسمالية المطالبة بفعل شيء لم تفعله الا في الحدود القليلة ـ الاستثمار للمستقبل وادخال تعديلات مقصودة في بنيتها المؤسساتية لتشجيع الأفراد والشركات والحكومات على اتخاذ القرارات بعيدة المدى . لو أن أحداً تساءل عما ينبغي للحكومات أن تفعله في المجتمعات الرأسمالية لتحسين الأوضاع ، لكان الجواب الاشتراكي أن تتملك وتدير الشركات . هذا الجواب برهن على خطله . أما الجواب الصحيح هو في فرض مستوى أعلى من الاستثمار الخاص والعام .

يرينا التأريخ أن من الممكن قيام توازنات مختلفة جداً بين العام والخاص وبين الاستهلاك والاستثمار ، لكنه يظهر لنا أنه من غير الممكن سير مجتمع جيد دون توازن في كلا الجانبين . كل الموديلات العامة ، موديل الشيوعية ، لا يفلح ، كذلك كل الموديلات الخاصة ، الاقطاعية وموديل الرأسمالية المطلقة لا يفلح هو الآخر . وليس بوسع الاستهلاك الكامل ولا الاستثمار الكامل أن ينجحا . في العهد المقبل يتعيّن على الرأسمالية أن توجد قيماً جديدة ومؤسسات تسمح بتوازن ستراتيجي جديد في كل هذه الميادين .

الضغوط تتنامى داخل البركان . كيف ستعمل الرأسمالية حين لا يعود في الامكان امتلاك الطرازات المهمة من رأس المال ؟ من الذي سيتولى الاستثمارات طويلة الأمد الضرورية في ميادين المهارات والبنية التحتية والبحث والتطوير ؟ كيف سيجري تكوين الفرق الماهرة الضرورية للنجاح ؟ في عهود التوازن المنقط ثمة أسئلة لا تجد لها أجوبة واضحة والتي ينبغي أن يجابَ عليها .

الفصل الخامس عشر

العمل في عهد التوازن المنقّط

Punctuated Equilibrium

العملية السياسية

لدى الرأسمالية ميزة راهنة بعد موت الشيوعية والاشتراكية تتمثل في كونها لا تواجه نظاماً اجتماعياً منافساً فعالاً وجديراً . من المستحيل أن تشعل ثورة ضد أي شيء ما لم تكن هناك ايديولوجيا بديلة . بيد أن السخط والكراهية الطافية تنموان في كل مكان ـ وليس فقط في الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٩٤ . في الجولة الأولى من الانتخابات الفرنسية لعام ١٩٩٤ حصل جان ماري لوبان ، اليمين المتطرف ، ١٥٪ من أصوات ذات الذكور البيض الذين صوتوا للأغلبية الجمهورية الجديدة في الكونغرس الأمريكي ـ أولئك الذين يمكن أن تتركز مخاوفهم مع الآفاق الاقتصادية الهابطة على المهاجرين . ومقترح كاليفورنيا المعروف باسم مقترح ١٨٧ هو حي وجيد في فرنسا . والأصوليون الدينيون يريدون الامساك بالسيطرة على العملية السياسية (في الجزائر واسرائيل ومصر والهند واليابان والولايات المتحدة) وازاحة الحكومات القائمة لكي يفرضوا تفسيرهم لليقين والحقيقة في كل مكان تقريباً .

ان محافظي السوق الحرة يلعبون بالنار حين يتحالفون سياسياً مع الأصوليين الدينيين ، لأن أهدافهم لا تتوافق مع بعضها الا حين يتعلق الأمر بالتخلص من الحكومة القائمة . فالأصوليون الدينيون لا يؤمنون بالأسواق الحرة في البضائع والخدمات تماماً مثلما لا يؤمنون بأسواق حرة في مجال الأفكار . ويدرك الأصوليون ماذا يجب أن يباع وما لا ينبغي بيعه . وايران هي البلد الذي نجح فيه الأصوليون الدينيون في احراز السيطرة على الحكم . كان

تجار البازار نافعين في تمويل الثورة الاسلامية الخمينية لأنهم كانوا يكرهون اصلاحات الشاه الاقتصادية التي هددتهم بمنافس جديد في صورة التجارة الغربية التقليدية للبيع بالمفرد... لكن الأصوليون الدينيين ما أن أمسكوا بالسلطة حتى التفتوا الى التجار ذاتهم لتحديد ما يمكن وما لا يمكن بيعه . وطالب المحتشمون أن تشتري النساء الملابس «الصحيحة» . وتوسع تعريف الفحش فجأة ليشمل كل شيء تقريباً لا يرغبون فيه . ويجد تجار البازار اليوم أن أعمالهم باتت أسوأ بكثير مما كانت عليه في عهد الشاه .

تواجه الحكومات المتاعب في كل مكان في العالم ، لأنها تملك الأجوبة على المشاكل الحقيقية وهي تخشى من مواجهة مواطنيها . ان السياسات التي سُنّت بسبب الانتصار الكبير للجمهوريين في انتخابات ١٩٩٤ في الولايات المتحدة لم تشر بأي شيء لقضايا هبوط الأجور الفعلية وتنامي اللامساواة . وفي النهاية سيصبح أولئك الناخبون ذاتهم ناخبين غير سعداء ثانية ويركضون وراء ديماغوغية تظهر ساعتها . ان الغضب الذي وُجّه نحو الديموقراطيين في أواخر ١٩٩٤ يمكن أن ينقلب بسهولة نحو جماعة أصحاب الأعمال في السنوات القادمة اذا ما برز القادة «الصحيحون» (الخطأ ؟) .

ان جماعة كبيرة من الناخبين ذات الكراهية الطافية ـ السائبة لا تنتفع من النظام الاقتصادي ليست هي الوصفة الطبية للنجاح الاقتصادي والسياسي .

تتحرك الديموقراطيات جيداً حيال الأزمة طالما كانت هذه الأزمة تركز انتباه كل فرد على القضايا ذاتها وتطالب بالعمل . ومن دون أزمة تثير صدمة لدى الرأي العام ، لا تكاد الديموقراطيات تتحرك إطلاقاً . تحتاج الديموقراطيات بغية التغيير الى اقناع أعداد كبيرة من مواطنيها الاعتياديين (أكثر بكثير من ٥١٪) بضرورة التغيير . الأكثريات محافظة بطبيعتها ، لأن التغيير يعني أن الأغلبية ذاتها يجب أن تتخلى عن الطرائق القديمة ، ومن دون أزمة يصعب اقناع أكثرية كبيرة بضرورة تغيير شيء ما . ومن دون أزمة أيضاً تستطيع الأقلية التي تتضرر بالتغيير أن تصده . اذ الديموقراطيات تعير انتباهاً أكبر الى جماعات الأقليات ذات المشكلة الواحدة ، لأنها كثيراً ما تتأرجح قبيل الانتخابات وتستطيع أن تجمع بسرعة كتلة صلدة من المؤيدين تساندها ببساطة حول مسألتها الساخنة الوحيدة .

غير أن الأحداث الاقتصادية الجارية ليست أزمة . فالدخول الحقيقية لعمال القاعدة تنخفض بنسبة ١٪ في السنة . لكن التغييرات تغدو مثيرة حين تمتد الفترة الى خمسة وعشرين عاماً ، وليست لسنة واحدة فقط . لقد جرى تغير مثير في توزيع الدخل والثروة في

مجرى السنوات الخمس والعشرين الماضية دون أن يحدث شيء اطلاقاً للحيلولة دون هذا التغيير ، ولم تجر حتى مناقشة السياسات التي تقلب الاتجاهات الجارية .

في الوقت ذاته ، تنشأ هذه الاتجاهات عن قوى أساسية الى حد يبدو أن لا يمكن أن تُقلب باصلاحات هامشية في السياسات الاقتصادية . وسيتطلب الأمر تغييرات بنيوية جسيمة . وهذا ما لا تحققه الديموقراطيات بالطبع الا بالحدود الدنيا . وحين تُرغم الديموقراطيات على التحرك ، فانها بدلاً من أن تحدث تغيرات جذرية واقتداء الأمثلة العالمية الأفضل ، تميل الى التحرك ببطء وفي الخط الذي لا يواجه سوى أدنى مقاومة واحتذاء القدوة المحلية . في ظروف التطور الاعتيادي تلك هي الستراتيجية الصحيحة . ولكن في فترات التوازن المنقّط هي ليست كذلك . فالقدوة المحلية وخط المقاومة الأقل يؤدي دائماً الى الابتعاد عن الأمثلة العالمية الأفضل .

للحظة ، من الممكن أن يكون هنالك (واستعير هنا عنواني كتابين حديثين) عصر الرضا Age of Contentment بالنسبة الى الطبقات العليا بينما يكون هنالك في الوقت ذاته عصر تضاؤل التطلعات Age of Diminishing Ecpectations بالنسبة للطبقات المتوسطة والأدنى[1] . لكن ازدواجية كهذه غير ممكنة للأبد . ان الأنظمة الاجتماعية تطفو على الصخور الذائبة للايديولوجيات والتكنولوجيات المتصارعة ، فليس من الممكن أن تكون هناك ايديولوجيا للمساواة (ديموقراطية) واقتصاد يولد لامساواة تتسع أكثر فأكثر باستمرار مع الانخفاضات المطلقة في دخول أغلبية السكان الناخبين .

للرأسمالية الأمريكية نقاط قوة ونقاط ضعف حين يتعلق الأمر بمعالجة هذه الضغوط . فمن حيث القوة لديها سند سياسي أساسي أكبر مما لدى الرأسمالية في أوربا . فكون الأحزاب الاشتراكية لم تصبح قوة في السياسات الأمريكية اطلاقاً ذا دلالة هامة بالنسبة إلى أمريكا . والايمان بقدرة الرأسمالية على النهوض بمستويات المعيشة ربما يتلاشى في الولايات المتحدة بأبطأ مما يجري في أوربا . أما نقطة الضعف الرئيسية في الرأسمالية الأمريكية تتمثل في كونها المتخلي الرئيسي عما يؤلف في البلدان الأخرى منافع الرعاية الاجتماعية (العناية الطبية ، المعاشات التقاعدية) للطبقة العاملة الوسطى . من الناحية الاقتصادية ، فقدان المرء عمله وبالتالي ما يرتبط به من منافع اضافية توفرها الشركة التي يعمل فيها هو أقل خطورة في أوربا مما هي عليه الحال في الولايات المتحدة . هناك ، أي في أوربا ، تأخذ دولة الرفاه الاجتماعي على عاتقها كثيراً مما يفقده الفرد حين يتعرض الى البطالة .

واذ يجري تخفيض المنافع الاضافية للطبقة الوسطى ، فان غضب هذه الفئات يتعالى ، وسيرتفع بسرعة . وفي النهاية ستطالب هذه الطبقة بتحرك العملية السياسية لتدارك الانخفاض في منافعها وفي مستويات معيشتها ، وسيقل اهتمامها أكثر فأكثر بحماية الرأسمالية سياسياً . مثل هذا الغضب بالضبط هو ما دفع الرئيس كلنتن وزوجته الى جعل الرعاية الصحية قضيتهم الأساسية في السنتين الأوليين من ادارة كلنتن . لقد تحسس الزوجان كلنتن عملية اصلاح الرعاية الصحية... لكن غضب الطبقة الوسطى تجاه تجريدها من حقها في الرعاية الصحية سيعود ولاشك .

تقف الرأسمالية سياسياً في الوقت الراهن وحيدة في طريق لم تقف فيه وحدها منذ منتصف القرن التاسع عشر . لقد بقيت الرأسمالية سياسياً ، بالضبط ، لأنها استطاعت أن تبقي مجموعات العمال ـ الاداريين من المرتبة الوسطى والدنيا ، والعمال في غير مجالات الانتاج (ذوي الياقات البيضاء) وعمال الانتاج الماهرين ـ أسرى الاعتقاد بأنهم جزء من الفريق الرأسمالي . لكن الرأسمالية بتوجهها نحو تسريح كثير من العاملين بدعوى تنحيف الشركات تقول عملياً للكثيرين من مؤيديها سياسياً في الماضي انهم لم يعودوا يؤلفون جزءاً من «الفريق» . ان رمي هؤلاء العمال خارج اطار الفريق الاقتصادي للرأسمالية ، سيدفع بهم الى هجر الرأسمالية سياسياً والمسألة ليست سوى مسألة وقت ليس غير .

تستطيع الرأسمالية ، على المدى القصير ، أن تكون من منطلق سياسي أكثر عنفاً اقتصادياً تجاه قوتها العاملة مما اعتادت عليه ، حين تهددها الاشتراكية أو الشيوعية بثورة داخلية أو بتهديد خارجي . ولكن في نقطة معينة سينشأ ما يتحدى الرأسمالية ، واذاك ستحتاج الى التأييد السياسي من أعداد تزيد على تلك الأعداد الصغيرة من الأفراد الذين يملكون في الواقع المقادير الأساسية من الرساميل . فمن أين سيأتي هذا التأييد ؟ .

الحقائق جلية . الدخل واللامساواة يرتفعان في كل مكان... والأجور الفعلية للأغلبية الساحقة من العاملين تواصل الانحدار . وتنمو بروليتاريا رثة لا يرغب فيها الاقتصاد الانتاجي . وقد تهرأ العقد الاجتماعي ما بين الطبقة الوسطى والشركات الرأسمالية الأمريكية . والعلاج الرئيسي للامساواة خلال المئة عام الماضية ، أي دولة الرفاه الاجتماعي ، آخذ بالتراجع . ان الطبقات أو الألواح التكتونية الاقتصادية تغير بسرعة السطح الاقتصادي للأرض .

لا عجب أن إحياء مبدأ السوق الحرة في البقاء للأصلح اقتصادياً يسد حاجة الناس الى نوع من الفهم الاجتماعي في توجيه نشاطهم ـ عودة الى الفضائل القديمة الأسطورية[٢] .

وهو ما يفعله الناس حين تختلط عليهم الأمور . الا أن شيئاً جديداً لابد وأن يفرض الحاجة الى اكتشافه لمواجهة الفترة الراهنة من التوازن المنقّط ، ولابد للمستقبل المختلف جداً أن يكشف عن هذا الشيء .

ان التكنولوجيات الانتاجية الجديدة ترفع من أهمية الاستثمار الاجتماعي في ميادين البنية التحتية ، والتعليم ، والبحث والتطوير ، في الوقت الذي تتحرك فيه القيم نحو مزيد من الفردية ومع تناقص اهتمام المجتمع في الاستثمارات المشتركة . ويجري التبشير بتفسير مهترئ ، مهلهل لرأسمالية البقاء للأصلح في الوقت ذاته الذي يكتشف فيه النظام الاقتصادي أن مكاسب انتاجية يمكن أن تتدفق من العمل الجماعي . ان الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي هو نظام متقن ولا يحتاج الى مساندة اجتماعية قد عاد الى الظهور تماماً حين غدا لزاماً ابتداع رأسمالية من دون رأس مال قابل للتملك .

ايديولوجية البُناة

عند هذا الحد يصبح من المغري أن نوجز قائمة طويلة بالسياسات العامة التي يمكن أن تساعد الرأسمالية في نيل ما تحتاجه . ما هي السياسات الضريبية وسياسات الميزانية التي تؤدي الى استثمارات بعيدة المدى ؟ ما هي الستراتيجيات التي يجب أن توضع لأغراض البحث والتطوير ؟ ما هي مشاريع البنية التحتية ذات المردودات الوفيرة على المدى البعيد ؟ ما هي الاصلاحات السليمة في برامج المعاشات التقاعدية ورعاية الصحة بالنسبة للمسنين ؟ كيف يمكن لبلد ما أن ينشئ أكثر القوى العاملة مهارة في العالم ؟ كيف يمكن تكامل التعليم الرسمي بالتدريب في مواقع العمل ؟ من الذي سيدفع لأيٍ منهما ؟ لقد أجيب على بعض هذه الأسئلة جزئياً في الفصول السابقة ، لكن من الخطأ محاولة الإجابة على جميع هذه الأسئلة بالتحديد الآن .

ليست المسألة الراهنة هي السياسات العامة المناسبة . المسألة الراهنة هي أن نقنع أنفسنا بأن العالم قد تغير ، واننا يجب أن نتغير معه . ان تبنّي السياسات السليمة حالما يتم الاقرار عقلياً بالتغيير ، والأكثر أهمية عاطفياً ، هو الجزء السهل من المهمة . ثمة كثير من الامكانيات السياسية العامة للانتقال من هنا الى هناك . لكن الشيء الأول الذي يتعيّن أن نفعله هو أن نشخّص أين يقع هذا الـ «هناك» ، ثم خلق الاحساس بالحاجة الملحة للانتقال الى هناك .

كطفل ترعرع في مونتانا قبل عهد الطيران النفاث ، كانت تحليقاتي في الخيال تدور حول سكك الحديد . في ذلك الوقت كان قطاراً أمپايربلدر الشمالي العظيم من أسرع قطارات العالم ، كان يندفع هادراً عبر مونتانا وداكوتا الشمالية من منيابولس الى سياتل . كان اسم هذا القطار أمباير بلدر (بنّاء الامبراطورية) يعكس الاتجاهات التي كان يراد أن تتولد لتحقيق النجاح في ذلك العهد . لم تكن هناك امبراطورات في السهول العظيمة الشمالية يراد احتلالها كما يوحي بذلك الاسم . وفي النهاية ظهر أن الأمر كان خاطئاً . اذ لم تُبنَ امبراطورية اطلاقاً . فمناجم الذهب التي بدا في وقت من الأوقات انها تعدُ بالكثير تلاشت تماماً . لكم اسم القطار ظل يجسد ما كان ينبغي أن يتحقق .

أما اليوم فليست هناك امبراطورية مادية تستحق الاحتلال . فالسيطرة على اقاليم مادية أكبر لا تجعل الواحد منافساً اقتصادياً أفضل . الفائزون هم من يبنون صناعة طاقات الذكاء الصناعي للمستقبل . انهم يبنون شيئاً حيث اليوم ساحة اقتصادية وثقافية خالية . ستتلاشى تماماً بعض الامكانيات التي تبدو كمناجم ذهب اقتصادياً مثلما تلاشت بالنسبة الى مستر جيمس هل . لكن تكنولوجيات أخرى تبدو وكأنها أراضٍ غامرة ستثبت انها كنوز اقتصادية عامرة . ولكن للاستيلاء على هذه الكنوز ينبغي للمرء أن يكون هناك مع الالتزام ببناء امبراطورية[٣] .

ليس هناك انسان عاقل وضع لنفسه هدف تقليل استهلاكه الخاص اطلاقاً . الادخار ليس متعة . ولكن المشاركة في عملية استخدام الأموال التي تتوفر بالادخار لبناء شيء ما يمكن أن يكون متعة . فاذا أريد لرأسمالية المستقبل أن تنجح فان عليها أن تنتقل من ايديولوجية الاستهلاك الى ايديولوجية البناء . النمو ليس عملية آليّة ، عملية انتقال هادئة من نقطة توازن الى أخرى . ان طريق النمو عملية لا متوازنة مفعمة بالضجيج حيث تنطوي على كثير من المتعة واللهو . ليست التكنولوجيا مَنّاً يهبط من السماء ، وانما هي عملية اجتماعية من خلق الانسان وابداعه . في هذا الاطار ينبغي أن ينظر الى الاستثمار ليس كثمن يراد تجنبه وانما كمولد مباشر للفائدة التي يراد الحصول عليها . والفرد الذي يوظف المال في ما يحتمل أن يكون أكثر المهارات قيمة يمكن أن يحصل عليها الانسان ، القدرة على تشغيل اقتصاد عالمي ، ليس مرغماً على التضحية بالاستهلاك وانما بناء مجموعة مهارات تعود بمتعة أكبر مما يعود به الاستهلاك .

ان عادات الادخار التي يتحلى بها من يعمل لنفسه تشير الي الاتجاهات التي يجب أن تخلق . في الولايات المتحدة ، وفي مختلف مستويات الدخل ، الذين يعملون لأنفسهم هم

مدخرون ومستثمرون أكبر من أولئك الذين يعملون لأشخاص آخرين ويحصلون على ذات الدخل . من يعمل لنفسه ينظر مباشرة الي ما يبني . وبناء عمل يخلق منفعة أكبر من الحصول على بيت أكبر وسيارة أكبر . وكبناة ، آفاقهم في الزمن أبعد من الرأسماليين الغائبين أو المستهلكين .

في الشركات الكبيرة التي تملكها في الغالب صناديق المعاشات أو صناديق التعاون ، يكون حملة الاسهم متباعدين عن بعضهم ، ومنوعين ، وغير منظمين ، الى درجة أن أي واحد منهم لا يمكن أن يحصل على أية متعة مما يخلق أو يبني . انهم لا يرون سوى الأسهم . ولو نظر المرء الى شركات كبيرة لاتزال توجهها عائلة مهيمنة مثل مارس أو وال مارت أو ميليكن أو مايكروسوفت يجد نوعاً مختلفاً جداً من نماذج السلوك وآفاق الزمن عن تلك تتسم بها الشركات التي توازيها في السعة ولكن تملكها مؤسسات . فالأهداف الشخصية والأهداف العائلية وأهداف العمل من الأولى جميعها منسجمة مع بعضها في عقلية بنائية .

لا يستطيع كل واحد أن يكون عاملاً لنفسه . ولا يحتاجهم الاقتصاد في هذا الدور وكثير من الأشخاص الذين ينبغي أن يكونوا مدخرين صغار لا يتمتعون بالقابلية الشخصية الضرورية . وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه كل فرد أن يكون مشاركاً مباشراً كبناء ، فان في وسعه أن يشارك في عملية البناء بالمعنى الاجتماعي حين تبني الحكومة مشروعات هناك بحاجة الى بنائها . أغلب الأمريكان لم يشاركوا في مشروع انسان على القمر في الستينات ، ومع ذلك فقد أحسسنا كلنا بالفخر العظيم بما أنجز ، ولا أذكر أنني سمعت يومها أن مالاً «أكثر من اللازم» ينفق . وفي أوربا يداخل الفرد نفس الشعور حيال القطار ذي السرعة العالية جداً الذي يربط ما بين المدن . كل فرد يقول لك متباهياً ان قطاراتهم هي الأسرع أو ستكون الأسرع قريباً . كثيرة هي الشكاوي حول الضرائب وميزانيات الحكومات ، لكن ما من أحد خلال سنة عشتها في أوربا وسافرت فيها كثيراً سمعت منه اعتراضاً على ذلك الجزء من ميزانية حكومته .

يداخلني الشك أن الشعور ذاته كان شائعاً لدى الناس في مصر القديمة حين كانوا يشيدون الاهرامات . نحن ندهش اليوم للعمل والأموال التي كانت قد جمعت بالفعل في صورة ضرائب لبناء الاهرامات ، لكن لا يساورنا الشك في أنهم كانوا يحسون بالفخر العظيم ازاء ما كانوا يفعلون . ولو وضعنا الأمر برطانة الاقتصاديين الحديثين فانهم حصلوا على منفعة شخصية للبناء من أجل مستقبل غير محدود . ما كانوا لينظروا لما يؤدونه على أنهم يحرمون أنفسهم من سلع استهلاكية يحتاجونها ليحصلوا على مستوىً عالٍ للمعيشة يومذاك .

اذا ما عزم الأفراد على أن تكون لهم عقلية البنائين ، فلابد للحكومة حينئذ أن تغدو بناءً نشيطاً واضحاً . بعض ما يبنى أن يكون مرئياً بصورة مادية . وربما يكون خير بداية أن يتخذ قرار لتجاوز اليابان وأوربا في بناء أفضل شبكة سكك حديد عالية السرعة ما بين المدن في العالم . ولكن معظم البناء سيكون مع الانسان . على الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها توفير قوة عمل تتصف بأفضل مهارات وخير تعليم في العالم . وهذا يعني أن نكون راغبين في قياس موقع أمريكا اليوم موضوعياً ، باحثين عمن يمتلك أفضل قوة عمل من حيث التعليم في كل المستويات ، وأن نكون راغبين في تحديد تقدمنا أو تخلفنا ، على الخارطة ، عن اللحاق بهذا أو ذاك ، ومن ثم تجاوز من هو الأفضل اطلاقاً ، وأن نتعهد بفعل كل ما هو ضروري لتحقيق هذا الهدف . واذا ما بدا لنا شيء ما لا يفلح فلنرمي به الي النفايات دون رحمة والمسارعة الى بناء شيء جديد ـ ولكن لا يجوز أن نسمح لأي شيء بعرقلة مسيرتنا نحو الهدف .

ان أبطال المستقبل الحقيقيين لن يكونوا آدم سمث ، ولا الساسة أصحاب العمل الصغير المغرمين بالثناء ، وانما أولئك الذين يبنون صناعات جديدة[٤] ، أولئك الذين يرغبون في العيش مع الصعاب خارج اطار الروتين ـ الراغبين في التغلب على المقاومة النفسية البشرية الطبيعية ضد ممارسة الجديد في وجه بيئة اجتماعية مشدودة دائماً الى الماضي[٥] ، لديهم القدرة على الحلم ، وارادة الفاتحين ، ومزح الخلق والابداع ، والاندفاع النفسي لبناء مملكة اقتصادية[٦] .

كان جوزيف شومبيتر يعتقد أن الرأسمالية ستموت لأنها ستقتلع من الأسفل بفعل بقرطة (من بيروقراط) الابتكار والتجديد والمثقفين من أمثال المؤلفين التافهين الذين يشيرون الى الأهداف النبيلة لنظم أخرى كالاشتراكية . لقد تنبأ بتحلل العائلة بالفعل ، لأن الأطفال لم يعودوا موجودات اقتصادية economic assets ، والوالدان يرفضان أن يتعهدا بالتضحيات الضرورية لاسنادهم حين أصبحوا مراكز كلفة[٨] . تأريخياً كان على خطأ بشأن البحث والتطوير ، وبتشخيصه المؤلفين التافهين ، لكن على حق تماماً ، كما يبدو ، في ما جاء به عن العائلة .

ان البحث والتطوير ، لاسيما البحث والتطوير الأساسي ، لابد من تمويله بيروقراطياً من جانب الشركات الكبيرة أو الحكومة الكبيرة . ان المخترعين ـ السمكريين ذوي الشهرة في بريطانيا القرن التاسع عشر لم يعودوا يقفون في قلب التقدم التكنولوجي . لكن هذا لايزال يترك مواقع اقتصادية ملائمة للمخترعين والمجددين الصغار لكي يستخدموا المبادئ العلمية الأساسية التي جرى التوصل لاكتشافها بفضل التمويل الذي يحظى به العلم الكبير ، لبناء مشروعات صغيرة تصبح في النهاية مشروعات كبيرة . كذلك لا يفعل هذا شيئاً لتقليل المتعة في الابداع بالنسبة الى أولئك المستخدمين الذين يمولهم الممولون الكبار . ان معهدي أنا ،

MIT يعيش أو يموت مع الممولين الكبار ، لكن أولئك الذين ينهضون بالبحث لديهم زمن مثير و MIT هو أكبر حاضنة في البلاد للمشروعات الجديدة .

والمعادلون المعاصرون للمؤلفين التافهين الذين يشير اليهم شومبيتر هم طاقم التلفزيون . رسمياً يتغنى هذا الطاقم بمدح الرأسمالية... لكنه يغرس في الأذهان بصورة غير رسمية مجموعة من القيم المضادة للانتاج . والاستهلاك هو اسم اللعبة التي يلعبونها... لا شيء ينبغي أن يعيق البهجة المباشرة . واضح تماماً أن لا وجود للخالقين والبنائين في أرض التلفزيون ، وباتت الآفاق الزمنية فيه قصيرة جداً بتأثير ايديولوجيات البرامج والطرق التي يعرض فيها المضمون ـ الانتقال أسرع فأسرع من مشهد الى آخر . ضع ساعة توقيت على برامج الأخبار المسائية وقس أطول فترة من الوقت يرغبون في تكريسها لأي موضوع مهما كانت أهميته .

من دون خطر خارجي كيف يسع رجل التلفزيون أن يجبر نفسه على الاستثمارات والاصلاحات التي هي ضرورية للمستقبل ؟ لا ايديولوجية الرأسمالية الجلية ولا ايديولوجية التلفزيون الضمنية تعترفان بالتضحية للبناء من أجل المستقبل . انه مستهلك راهن كلية . فاين هي القيم التي تساند الاستثمارات الضرورية في التعليم ، والبحث والتطوير ، والبنية التحتية الخلاقة ؟ واذا لم نحصل على ما يخلق فما الذي سيحدث اذن ؟ .

لقد كان المؤلفون التافهون المعاصرون ، طاقم التلفزيون ، أحد العوامل الرئيسية وراء سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ . كان الألمان الشرقيون يشاهدون في تلفزيون ألمانيا الغربية ما يفتقدونه هم . فايديولوجيا الاشتراكية لا يمكنها أن تحل محل بضائع الرأسمالية . في كوريا الشمالية صنعت أجهزة التلفزيون بحيث لا تلتقط ما يبثه التلفزيون في كوريا الجنوبية ، ولاتزال المنطقة المنزوعة السلاح قائمة بين الدولتين ، ولا يعرف الكوريون الشماليون ما يملكه الآخرون وما يفتقدونه هم .

التكيف الى لعبة جديدة

ليس من الهين التكيف للحقائق الجديدة ، البلدان أساساً هي ما هي عليه ، وغالباً لا تستطيع فعل ما هي في حاجة اليه حتى لو علمت ما ينبغي أن تفعل . كل فرد في أمريكا في حاجة الى أن يوفر أكثر ، ومع ذلك ، فالولايات المتحدة لا تفعل شيئاً لتقليل استهلاكها . أوربا تعرف انها لا تستطيع أن تعيش الى الأبد دون نمو في العمالة ، لكنها لا تستطيع أن تتخلى عن

حربها ضد أشباح التضخم وغير راغبة في اعادة ترتيب أسواق العمل فيها لتنفض وتحرك محركها الاقتصادي . واليابان تعرف أن اقتصادها الراهن لا يفلح ، وتعرف انها ، وعلى نحو فريد ، تملك من رقعة الأرض السكينة بالنسبة للفرد الواحد من السكان أقل مما هي الحال في أي مجتمع غني آخر ، لكنها لا تستطيع اعادة البناء بحيث يتجه اقتصادها نحو التركيز على تحسين رصيدها من الأبنية السكنية . كل لاعب من اللاعبين الرئيسين في العالم يعرف على نحو عقلاني ما هو في حاجة الى فعله ، لكنه لا يستطيع أن ينشط على نحو عقلاني .

أمريكا

الاقدام على تحقيق التغيرات الضرورية صعب على كل واحد ، لكنه صعب بوجه خاص على الأمريكين . ليسوا وحدهم من يعتقد أن نظامه الاجتماعي هو خير الانظمة في العالم . كثيرون في البلدان الأخرى يخالطهم الشعور نفسه ، ولكن لا يضاهي أحد الأمريكي في اعتقاده بان نظامه الاجتماعي تام تماماً ـ وهبه له الآباء والمؤسسون الذين هم أنصاف آلهة على الأقل . بات النظام السياسي الأمريكي الآن أقدم الأنظمة . كلا هذين العاملين قادا الأمريكيين الى الاعتقاد بانه اذا ما وجد شيء لا يسير على النهج القويم فان الخطأ لا يكمن في نظامهم الذي يحتاج الى اصلاحات دستورية وانما في « الأفراد » الشريرين . في اللاهوت السياسي الأمريكي لا يربح الأشخاص السيئون في النهاية اطلاقاً . حتى جاءت ڤيتنام لتصدم أمريكا أكبر من أية صدمة يمكن أن يتعرض لها بلد من البلدان ، اذ الفتية الصالحون ، الأمريكان ، لم يربحوا الحرب في النهاية . في اللاهوت الأمريكي لا توجد trade-offs بين الحرية والمساواة . يمكن للأمريكان أن يحصلوا على كليهما . القواعد الصحيحة (النظام) تنتج القرار . وهي ، كالوصايا العشرة لموسى قد خطت على لوح من حجر ، شغلت مكانها ولا تحتاج اطلاقاً الى أي تعديل . أمريكا ليست في حاجة الى التخطيط الاجتماعي أو الى معرفة النخبة . الرجل يعرف في الشارع على نحو أفضل . وليس على الأمريكي أن يقبل نصيبه من الخسارة . ان الأسواق الحرة لا تثمر فقط أفضل ما يمكن الحصول عليه ، وانما تخلق الكمال دون مقابل[٩] .

ويتعين على الأمريكيين أن يصارعوا أيضاً خسارة موقعهم كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية سائدة في العالم . من المنطقي أن يلعب الأمريكيون دوراً فعالاً من المسرح العالمي ، ولكن دوراً أقل من السابق ومختلفاً . لدى أمريكا قوى هائلة على الاقتناع والتمثل . انها البلد الوحيد في العالم الذي يملك مصلحة عالمية ووصول عالمي . لكن خسارة القيادة ، عاطفياً ،

ستؤدي في أكثر الاحتمالات الى الانعزالية[١٠] . سينكر كل امرئ انه انعزالي («الانعزالية» كلمة بغيضة تماثل «ميونيخ») لكن الأمريكيين يقولون في تشريعاتهم التي يتخذها الكونغرس انهم لا يريدون أن يدفعوا شيئاً لنشاطات كتلك التي تقررها الأمم المتحدة ، وأنهم لا يريدون أن يدفعوا لبنوك التنمية الاقليمية ، ويرفضون ارسال قواتهم العسكرية الى الخارج تحت قيادة دولية - وهي ذات النشاطات التي تسمح لأمريكا أن تكون قوة عسكرية عالمية وتمارس القيادة . ومهما زعم الأمريكيون ، فان «الانعزالية» الأمريكية في طور الولادة .

أوربا

يواجه النموذج الأوربي للرأسمالية ، وأحياناً يدعونه بنموذج الراين تمييزاً له عن النموذج الانكلو - سكسوني ، مشاكل مختلفة تماماً[١٠] . معدلات الادخار والاستثمار هنا هي أعلى من مثيلاتها من أمريكا ، وهي ذات طابع تشاركي Communitarian أكثر ، وترغب في توظيف استثمارات اجتماعية أكبر . لكنها تؤمن بأن الأمن الاجتماعي هو الحصيلة «العادلة» للتقدم الاقتصادي ، وان هذا الالتزام تجاه المتطلبات الاجتماعية التي لا تقبل التساوم ودولة الرفاه الاجتماعي لا يمكن أن تعمل في اقتصاد عالمي[١٢] . ولعل أفضل مثال على هذا ما اتخذته الحكومة الفرنسية المحافظة الجديدة[١٣] . فلقد أقيل وزير المالية لمجرد اقتراحه تخفيض المعاشات التقاعدية ، ولا شيء يمكن أن يتخذ لخفض المصروفات ، واختفت اعادة هيكلة أسواق العمل ما ان اندلعت الاضرابات .

واذا كان نظام الرعاية الاجتماعية في أمريكا يُموّل من جانب القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ٥٥٪ و٤٥٪ على التوالي ، ففي أوربا يأخذ القطاع العام على عاتقه ٨٠٪ من العبء وينهض القطاع الخاص بـ ٢٠٪ فقط[١٤] . وفي النتيجة فان انهيار دولة الرفاه الاجتماعي يضرب أوربا بشكل أسرع وأعنف . وكما يضع أحد الألمان الأمر بدقة : «نحن أمة موجهة اجتماعياً حيث التزام القوي تجاه الضعيف عقيدة لم يعد بالوسع تحمّلها»[١٥] .

يبرز جزء من المعضلة الأوربية بالضبط في كون المراقب الألماني يبدو وكأنه مخطئ . في المانيا ، أكبر الاقتصادات الأوربية ، يبدو أن الجمع مابين الرأسمالية ودولة الرفاه الاجتماعي يعمل على نحوٍ أفضل من أي مكان آخر . يتشكى الالمان ، لكنهم يتمتعون بأجور أعلى ويومي عطلة مدفوعي الأجر أسبوعياً ، وبضعف ما يحصل عليه الأمريكان واليابانيون من عطل مدفوعة الأجر (٤٢ يوم عطلة سنوياً بالاضافة الى ١٩ يوماً للمرض) . ان نظامهم الاقتصادي يعمل بنجاح

بمعنى أن المانيا لا تزال تملك اقتصاداً يمكنه أن يوفر زيادات في الأجور الفعلية في الوقت الذي يحقق فائضاً تجارياً(١٦) . ولاتزال ألمانيا نشيطة لأنها منافس قوي تجاه بلدان أوربية أخرى تملك مثلها نظاماً للرعاية الاجتماعية لكنها أقل كفاءة . ومع ذلك ، فألمانيا لا تستطيع العمل اذا كفّ الآخرون عن الوجود . بيد أن التجربة الالمانية تركت بلدان أوربا الأخرى في شك ما اذا كانت تستطيع هي أيضاً أن تجعل النظام يواصل عمله بمجرد اجراء تغيير في شيء ما ليغدو مماثلاً للنظام الالماني . ان النجاح الالماني جعل من الصعب كثيراً بناء شيء جديد .

لكن الشركات الأوربية ستتجنب في المدى البعيد الدفع لنظام الرفاه الاجتماعي بانتقالها الى الخارج ، وسيواصل العمال الأوربيون اختفاءهم في الاقتصاد الأسود . ان النظام الراهن لا يمكن أن يستمر . تشير الاحصاءات الرسمية الى أن جنوب ايطاليا ، واسبانيا ، يشهدان الآن أعلى بطالة وأدنى أجراً من بلدان أوربا الأخرى ، وان البطالة أعلى والأجر أدنى فيهما عما كانت عليه حالهما في الستينات . ومع ذلك ، ففي الستينات انتقل ملايين الاسبان والايطاليين الجنوبيين الى الشمال في بلديهما أو انتقلوا الى العمل في المانيا وسويسرا . أما اليوم فلا أحد ينتقل . فلقد غدا العمل في الاقتصاد الأسود (غير القانوني) وفي الوقت ذاته الحصول على منافع الرعاية الاجتماعية أكثر جاذبية من الانتقال .

خلال عقدين ، ارتفعت نسب البطالة في أوربا من نصف ما كانت عليه في الولايات المتحدة الى أكثر من ضعفها في الولايات المتحدة . واذا لم تجرِ تغيرات خلال العقدين القادمين فان الهوة ستصبح أوسع بكثير . خمس وعشرون سنة مرت دون أن يحصل نمو في العمالة في أوربا ، وسيعاني النظام هناك ربع قرن آخر من التجربة ذاتها .

هناك مكان أساسي آخر لا يستطيع أن يعمل فيه نظام الراين . تذكر قائمة الشركات الاثنتي عشرة الكبرى في أمريكا عام ١٩٠٠ ـ احدى عشرة من هذه ماتت قبل نهاية القرن . فلكي تنجح الاقتصادات تحتاج الى شركات صغيرة تنمو لتصبح شركات كبيرة . ان جزءاً من أوربا (شمال ايطاليا على سبيل المثال) يزدحم بالشركات الصغيرة الممتازة ، لكنها لم تنجح مطلقاً في النمو الى شركات كبيرة . فطالما تظل الشركة صغيرة الى الحد الذي تبدو فيه واضحة على شاشة الرادار الاقتصادي للحكومة ، فان أنظمة العمل (كتلك التي تجعل العمل الاضافي باهظاً جداً) إما انها لا تطبّق أو بالوسع التغاضي عنها(١٧) . منذ زمن بعيد زرتُ واحدة من هذه الشركات الصغيرة الجيدة في شمال ايطاليا . كانت الادارة قد انفقت كثيراً من وقتها في البحث عن كيفية نقل جزء من أنشطتها الى خارج ايطاليا لتحتفظ بحجمها الصغير ولا تزعجها اجراءات الحكومة . لقد كان يمكن توجيه هذه الطاقات بشكل أفضل .

اما اذا كانت الشركة كبيرة جداً فان هذه الأنظمة نفسها يمكن أن تُموّل من أرباح شبه احتكارية أو أن الحكومة تلجأ الى تدابير خاصة لتخليص الشركة من الأنظمة القائمة التي هي مرهقة جداً . اذا لا يجوز القبول بسقوط الشركات الكبيرة . فحين احتاجت شركة فيات الى خفض عدد العاملين فيها سارعت الحكومة الايطالية الى دفع التقاعد المبكر للعمال الفائضين . فمراقبة فيات وهي تنهار لمجرد أنها لا تستطيع تخفيض عبء الأجور فيها تعني ببساطة صدمة اقتصادية عظمى لمن يفكر على هذا النحو . أما الشركات ذات الحجم المتوسط فليس بالوسع انقاذها بذات الطريقة .

تواجه الشركات الفعالة ذات الحجم المتوسط المتاعب في ظل الأنظمة القائمة والانفاق على الرعاية الاجتماعية وفق نموذج الراين . فتلك الشركات من السعة بحيث لا يمكن استثناؤها من تلك الأنظمة ، كذلك هي من السعة بحيث لا يمكن أن تفلت أنشطتها المراوغة للتملص من الأنظمة المتشددة من المراقبة . في الوقت ذاته هي ليست في الحجم الصغير الذي تتولى الدولة رعايتها أو التمتع بدعم الدولة في ما تدفعه للأنظمة السارية . ولكن من دون الشركات الصغيرة التي تتطور الى شركات متوسطة الحجم ومن ثم الى شركات واسعة لا يمكن استخدام التكنولوجيات الجديدة ، ولا تنشأ فرص العمل الجديدة .

لو تفحص المرء أوربا سيجد أنها في وضع جيد فيما حققته تقليدياً (في ميدان الصناعة الكيمياوية وصناعات السيارات ، ومعدات المكائن) ، لكنها ضعيفة جداً في جميع قطاعات التكنولوجيا العالية الجديدة (الالكترونيات الدقيقة ، والبيوتكنولوجيا) ، رغم حقيقة أن ما من أحد أفضل من غيره حين يتعلق الأمر بالعلوم الأساسية والهندسة . ان شيئاً أساسياً ينبغي أن يتغير ، ولكن ليس هناك من يرغب في تحقيق هذه التغيرات[١٨] .

اليابان

مع نسب التوفير الأعلى ، وبالروح الاجتماعوية الأكثر من أوربا ، ستواجه اليابان متاعب أقل من أي بلد آخر في التكيّف الى عصر الاستثمارات الاجتماعية بعيدة المدى المطلوبة . بل ويستطيع المرء أن يقول أن اليابان قد ابتدعت الرأسمالية البشرية قبل أن تطالب التكنولوجيا بها . فمنذ زمن بعيد اعتبرت الموارد البشرية الموجود asset الستراتيجي الأكثر أهمية للشركات اليابانية[١٩] . واعتبر من اللازم تجنب الفردانية المفرطة excessive individualism ، وان التنظيم بكامله لا يمكن أن ينجح اذا لم يفهم كل فرد فيه واجباته والتزاماته[٢٠] . الأفراد

والشركة يعتبران شيئاً واحداً[٢١] . يتعاون الأفراد في صورة فرق ، ويتبارون من خلال مجموعات . وتجري مشاركة في الأرباح في صورة علاوات ، والرأسماليون من الطراز القديم قد اختفوا من الأساس مع بنية الملكية المتشابكة لمجموعات الأعمال اليابانية .

ولكن تكاد الأرباح تختفي[٢٢] . في عام ١٩٩٤ حصلت الشركات اليابانية الكبيرة المدرجة في قائمة مجلة Fortune لأكبر خمسمئة شركة في العالم على ٠,٧٪ كمردودات على الدخل و ٠,٢٪ كمردودات على الموجودات . ليس النظام الياباني اشتراكياً ، لكن الرأسمالية دون ربح ليست رأسمالية يمكنها أن تزدهر أو تنمو .

اليابان من بعض النواحي هو الفائز في اللعبة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تطلب أن تعد اليابان نفسها للعب هذه اللعبة مدة أطول من أي بلد آخر ، لكنها تعلمت ، في النهاية ، أن تلعب اللعبة أفضل من أي بلد آخر . فبمقاييس القدرة الشرائية الدولية ، كان لدى اليابان أعلى معدل لما يحصل عليه الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الاجمالي بين الدول الرئيسية في أوائل ١٩٩٥ (٣٨ ألف دولار للفرد الواحد بسعر ١٠٠ ين للدولار مقابل ٢٥ ألف دولار في الولايات المتحدة) . لكن الذين يلعبون اللعبة جيداً ويربحونها هم في العادة آخر من يرغب في ملاحظة أن اللعبة قد تغيرت وبات عليهم أن يتعلموا كيف يلعبون لعبة مختلفة . واليابان ليست استثناءً في هذه القاعدة الأساسية .

في الماضي كانت لدى اليابان ميزة كبيرة . فبعد أن دُحرت في حرب رئيسية ، واستسلمت دون قيد أو شرط ، ولكونها ظلت محتلة لعقد من السنين ، بدا واضحاً لكل فرد في اليابان ان اليابان القديمة قد طارت وأن شيئاً جديداً لابد أن يحل محلها . في كثير من النواحي ، كانت التغيرات المطلوبة في العقدين التاليين أكبر كثيراً من تلك التي تمت في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية ، أما الآن فعلى اليابان أن تتغير هذه المرة دون أن تتوفر لها الميزة السابقة الناشئة عن الاندحار والضغط الخارجي . عليها أن تتغير رغم كونها هي الفائزة . ولكن ليس هناك من شيء في سلوك اليابان الراهن ، حتى ولو كان تلميحاً ، يدل على أن تغيرات كهذه ممكنة ـ أو محتملة على الأقل .

ظلت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية تعتمد على القاطرة الاقتصادية الأمريكية والصادرات الأكثر للتخلص من نوبات الركود . أما اليوم فان اليابان من السعة ، والقاطرة الأمريكية من الضعف الى درجة أنّ حتى فائضاً تصديرياً أكبر بكثير (تضاعف تقريباً من ١٩٩١ حتى ١٩٩٤) سيعجز عن انهاء حالات الركود فيها . كذلك لن تستطيع نسب الفائدة الأوطأ ، بل والفائدة التي تقارب الصفر (هي الآن ٠,٣٥٪ على حسابات الادخار في البنك)

فشلت هي الأخرى في تحفيز الطلب[٢٤] ان اليابان في حاجة الى اقتصاد جاذب محلياً بدلاً من اقتصاد موجّه للتصدير ، ليس لأن الدول الأخرى تطالب بذلك ، وانما لأن اليابان اليوم كبيرة جداً بحيث لم يعد ممكناً تسييرها بنجاح كاقتصاد موجه للتصدير . ومع ذلك فاليابان لا تستطيع التغيّر[٢٥] . انها تقبع في ركود يتواصل دون انقطاع .

يحدثنا التأريخ أن اليابان كانت تتغير بارتجاج حين تواجه أزمة (إحياء الميجي ، الرد على الاندحار والاحتلال إثر الحرب العالمية الثانية) ، لكن اليوم لا وجود لأزمة . الضغوط تتجمع تماماً على طول خط الصدع . ولكن اذا ما انتظر المرء حتى تحدث الهزة الأرضية ، فان اليابان تكون قد تهيأت بشكل سيء للهزة الأرضية الاجتماعية والاقتصادية القادمة مثلما كانت عليه حين حدثت الهزة الأرضية في كوبي . حتى ذلك الحين كانت تعتقد أن بنيتها أقدر على مواجهة الهزة الأرضية من بلدان العالم الأخرى ـ وظهر من بعد الهزة في كوبي أنها لم تكن على حق .

ومثلما رأينا سابقاً ، يعتمد نموذج التجارة الراهن عند حافة المحيط الهادي على كون كل بلد هناك قادراً على أن يواصل فائضاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة يستخدمه لتسديد عجزه التجاري الكبير مع اليابان . لا يمكن أن يستمر هذا النموذج . ففي نقطة ما ستنهار أكبر سوقين لصادرات اليابان : دول حافة المحيط الهادي ، وأمريكا .

تتحدث اليابان أحياناً عن مجموعة «الوز الطائرة» التجارية عند حافة المحيط الهادي حيث اليابان هي التي تقود الوز[٢٦] . فاذا ما قُدّر لمثل هذه المجموعة أن تظهر ، فان الحكمة تستدعي حلاً تدريجياً لعدم التوازن التجاري عند حافة المحيط الهادي الآن (الاستيراد الأكثر من بلدان الحافة الأخرى) بدلاً من انتظار الأزمة المالية التي ستوقف هذه النماذج التجارية فجأة . ولكن لا أثر لمثل هذه الحكمة في اليابان .

ان قيادة العالم ذي الأجناس والقوميات المتعددة يتطلب دولة متعددة الاثنيات ، أو على الأقل ، مجتمعاً يجد من السهل عليه أن يستوعب الناس الموهوبين من الجماعات الاثنية المختلفة . لكن اليابان دولة في غاية التجانس الاثني ، حيث يصعب للغاية استقدام الموهوبين من غير اليابانيين الى هنا (الى البلاد وشركات الأعمال والجامعات) والتعامل معهم كأنداد وتوفير الفرص المتكافئة لهم للفوز[٢٧] . بل وتجد حتى الجماعات الاثنية اليابانية التي تعيش في خارج اليابان لأي فترة من الزمن كالذين يعيشون في البرازيل ، ان من المستحيل تقريباً استعادة اندماجهم مع المجتمع الياباني . انظر الى المدراء العامين في الشركات المئة الكبرى في اليابان ، وتساءل كم منهم غير ياباني! لكي تغدو اليابان القائد العالمي بدلاً من تابع عالمي يلزمها أن تجري تغييراً هائلاً في ثقافتها .

لكي تقود ، من الضروري أن تنقر على الفردية والابداعية الأساسية . من الممكن أن تلحق بالآخرين ، بل وحتى تصبح أفضل بنسبة ٢٠٪ عن طريق الاستنساخ . فقد أمكن تحقيق الاختراق الأساسي وبعده يمكن لأحد ما أن يتمم التفاصيل بشكل أفضل مما يفعل الذين نجحوا في تحقيق الاختراق الأساسي في البدء . لكن ليس ممكناً أن تقود دون أن تكون قادراً على تحقيق هذا الاختراق الأساسي أولاً والذي يؤدي الى ظهور صناعات جديدة كلية . تستنسخ اليابان صناعة أشباه الموصّلات Semiconductor الأمريكية ، وتتعلم أن تصنع رقاقات الذاكرة RAM أفضل مما يفعل الأمريكان ، وحصلت على حصة سائدة في السوق ، لكن اليابان لم تخترع المعالج Microproccessor الذي أصبح قلب صناعة أشباه الموصلات ، وسرعان ما فقدت ما حصلت عليه يوماً ما من موقع سائد . لقد احتلت اليابان الالكترونيات الاستهلاكية ، لكنها تواجه الآن الهزيمة أمام الالكترونيات الاستهلاكية الكورية الجنوبية ذات الكلفة الأقل ، وأمام الأمريكان الأكثر تجديداً من الناحية التقنية في صناعات الكومبيوتر الشخصي والالكترونيات الاستهلاكية .

ومثلما رأينا في حالة الصين ، يتطلب النجاح ما هو أكثر من القدرة على اختراع تكنولوجيات جديدة . اذ يلزم المرء أن يكون ذا موقف اجتماعي يجعل الأفراد راغبين في استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لبناء مجتمع جديد حتى ولو كان لا يعرف ولا يستطيع أن يعرف الحدود الخارجية لهذه المجتمعات الجديدة بالضبط . لقد تخلفت اليابان اقتصادياً قبل أن يصل الاميرال بيري ، لأن المملكة اليابانية كانت منغلقة عن العالم الخارجي . واليوم فان العقل الياباني هو المنغلق ، والأخير ليس أقل إعاقة عن السابق لا أحد يستطيع أن ينجح بعقلية مملكة من القرون الوسطى ، وليس هناك من دولة اليوم لها عقلية مملكة من القرون الوسطى أكثر من اليابان .

من الطبيعي ، أن الأجناس التي تشغل قمة السلسلة المتصارعة على الغذاء والأصلح على البقاء لديها القليل مما تخشى عليه . فالتطور يجري ببطء ويجعل هذه الأجناس في وضع أفضل وأكثر هيمنة . ولكن في فترات التوازن المنقّط ، الأجناس السائدة هي التي تملك الكثير مما تخشى عليه . وخير المتكيّفين مَنْ يحقق أكبر التغيرات عند تغير البيئة فجأة . اليابانيون هم الجنس الأصلح للبقاء ، لأنهم يملكون أكبر التغيرات التي يتعيّن تحقيقها ، ولديهم الأكثر الذي يخشون عليه .

استنتاج

ليس الخطر في أن تنفجر الرأسمالية كما انفجرت الشيوعية . فمن دون منافس قابل للحياة والنمو يمكن أن يندفع الناس نحوه حين تخيب آمالهم في معاملة الرأسمالية لهم ، فان الرأسمالية لا يمكن أن تدمر نفسها . لم يكن لدى الفراعنة والرومان والاقتصادات في الصين القديمة في القرون الوسطى منافسون أيضاً ، لكنها ركدت وتجمدت لقرون قبل أن تختفي نهائياً[٢٨] . ان الخطر في الركود وليس في الانهيار .

ان فترات التوازن المنقط هي فترات التفاؤل العظيم ، والتشاؤم العظيم أيضاً . فبالنسبة الى أولئك الذين يتقنون اللعبة القديمة جيداً ، الديناصورات ، فان هذه الفترات كارثية . فبعد أن سادت الديناصورات ملايين السنين اختفت في ومضة عين . لقد أضحى التطور وفق الخطوط القديمة مستحيلاً ، أما بالنسبة الى أولئك الذين يحسنون التكيّف مع الأوضاع الجديدة ، وبوسعهم أن يتعلموا اللعبة الجديدة ، الحيوانات اللبونة ، فان فترات التوازن المنقط تنطوي على فرصة عظيمة . ان اختفاء الديناصورات هو الذي جعل البشر ، بالذات ، يهيمنون على النظام ، ولو واصل الديناصورات سيادتهم لكان أسلافنا قد أكلوا ولم يبق لهم أثر على أكثر احتمال . ولكن في فترات التوازن المنقط لا أحد سيعرف من سيكون الديناصورات ومن يكون اللبائن . ان هذا يعتمد على من سيكون هو الأفضل في التأقلم مع العالم الجديد ـ وهو أمر لا يُعرف عن ثقة الا حين يغدو في عداد الماضي .

لاتزال المشاكل الجوهرية للرأسمالية ، البادية للعيان منذ ساعة ولادتها (عدم الاستقرار ، اللامساواة المتفاقمة ، البروليتاريا الرثة) تنتظر الحل ، والى جانبها ظهرت مجموعة جديدة من المشاكل نجمت عن تزايد اعتماد الرأسمالية على الرأسمال البشري وصناعات طاقة الذكاء الصناعي . ففي عصر هذه الصناعات سيفوز الذي يتعلمون كيف تُلعب اللعبة الجديدة بقواعد جديدة تتطلب ستراتيجيات جديدة . وصفات الرابحين في المستقبل تختلف جداً عن صفات رابحي اليوم .

ان التكنولوجيا والايديولوجيا تهزان أسس رأسمالية القرن العشرين . فالتكنولوجيا تصنع المهارات والمعرفة اللتين هما المصدرين الوحيدين للمزايا الستراتيجية الحية . والايديولوجيا التي تحرضها وسائل الاعلام الالكترونية تنتقل نحو شكل راديكالي لتعظيم الاستهلاك الفردي على المدى القصير ، تماماً في الوقت الذي يعتمد النجاح الاقتصادي على الرغبة والقدرة في

توظيف الاستثمارات الاجتماعية طويلة المدى في المهارات والتعليم والمعرفة والبنية التحتية . حين تشرع التكنولوجيا والايديولوجا في التحرك كل على حدة ، تصبح المسألة الوحيدة ، أين ستحدث «الواحدة الكبيرة» (الهزة الأرضية التي ستدك النظام دكا) . انها لمفارقة حقاً ، ان الرأسمالية التي تجد نفسها دون منافسين اجتماعيين تماماً ـ منافسيها القدامى ، الاشتراكية والشيوعية ـ يغدو لزاماً عليها ، في الوقت ذاته ، أن تكابد تغيرات شديدة وعميقة .

يسير أن يشعر المرء بالاحباط ويغدو متشائماً حين ينظر الى ما ينبغي فعله ويقارنه بما يبدو من تغيير اجتماعي يجري بسرعة فاترة... لكن شعوراً كهذا هو الخطأ بعينه . فالتغير الاجتماعي غالباً ما يحدث بالطريقة نفسها التي ترطم فيها الأمواج الجرف الصخري لساحل مَيْن الفرنسي . في كل يوم تخرج الصخور ظافرة... فالأمواج تهدر ضاربة الصخور دون أن يحدث شيء كما يبدو . لكننا نعلم علم اليقين أن كل صخرة من هذه الصخور ستغدو ذرات رمل . الموجات تخسر في كل يوم ، لكنها ستفوز في النهاية .

في ضوء فهمنا الجديد للقوى التكتونية التي تغير السطح الاقتصادي للأرض وفترة التوازن المنقط الذي أوجدته ، دعونا نعود الى مشكلة بناء سفينة رأسمالية تأخذنا بأمان الى عصر جديد . وكما كانت هي الحال مع كولومبس وبحّارته ، جميعنا على سطح السفينة الطيبة «الرأسمالية» نبحر الى عالم جديد غير مؤكد . كان كولومبس قد عرف بذكائه أن العالم مكوّر ، لكنه فهم رياضياته على نحو خاطئ ، واعتقد أن قطر الأرض أقصر مما هو في الواقع (ثلاثة أرباع) ، كذلك بالغ في تقدير المسافة التي تفصله عن آسيا شرقاً . وبطرحه المسافة التي تفصله بحراً عن آسيا (غرباً) بعد أن قللها كثيراً ، توصل الى أن الهند (وكان يراد بها آسيا آنذاك) تبعد بـ ٣٩٠٠ ميل عن جزر الكناري ، وتقع تقريباً في الموضع الذي اكتشف فيه أمريكا . فاذا أخذنا في الاعتبار كميات المياه التي حملها على سفنه ، فانه من دون اكتشاف الجزر الأمريكية ، كان من المحتم أن يهلك هو ورجاله عطشاً ولغدو أناساً مجهولين لا تحدثنا عنهم كتب التاريخ[٢٩] .

لقد دخل كولومبس التأريخ كأعظم مستكشف في العالم ، وربما أشهر رجل في التأريخ لأنه وجد قارة غير متوقعة تماماً ، وحدث أن كانت غنية بالذهب . ان احدى عبر هذه القصة هي أهمية أن تكون ذكياً ، ولكن حتى هذه ما كانت لتفلح لولا الحظ . لقد نجح لأنه بذل مجهوداً كبيراً ليبحر في اتجاه لم يسلكه أحد من قبل رغم المعارضة التي واجهته من الذين أحاطوا به . ومن دون ذلك الجهد الهائل ما كان ليصبح في وضع يمكنه من أن يفوز بالحظ السعيد .

بمثل هذه المثابرة والرغبة دعونا نحاول خوض عباب المجهول ، دعونا نبدأ رحلتنا .

ملاحظات ومصادر*

الفصل الأول

لعبة جديدة، قواعد جديدة، ستراتيجيات جديدة

1. *International Monetary Fund International Financial Statistics*, Washington, D.C., various yearbooks; Stuart Holland, *Tward a New Bretton Woods* (Nottingham, U.K.: Russel Press, 1994), p.10.
2. Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), p.403.
3. Ibid., p.314; Robert Solow, *Is All That European Unemployment Necessary?* The World Economic Laboratory, MIT Working Paper, No. 94-06.
4. "Labour Pains," *The Economist*, February 12, 1994, p.74.
5. Richard Holt, *The Reluctant Superpower* (New York: Kodansha International, 1995), p.246; "Stock Marker Indexes," *Asian Wall Street Journal*, January 1, 1990, p.18, and August 24, 1992, p.22.
6. "Industrial Growth," *The Economist*, September 16, 1995, p.122.
7. *Economic Report of the President 1995*, pp.276, 311, 326; Council of Economic Advisers, *Economic Indicators*, August 1995, pp.2, 15.
8. Daniel R. Feenberg and James M. Poterba, *Income Inequality and the Incomes of Very High Income Taxpayers*, NBER Working Paper No. 4229, December 1992, p. 31.
9. "Mexico," *International Herald Tribune*, May 2, 1995, p.1.
10. Kenneth E. Boulding, *Economics as a Science* (New York: McGraw-Hill, 1970), p.7.
11. John A. Garraty, *Unemployment in History* (New York: Harper and Row, 1978), p.134.
12. Fred Block, *Post-Industrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse* (Berkeley: University of California Press, 1990), p.194.
13. Richard Holt, *The Reluctant Superpower* (New York: Kodansha International, 1995), p.79.
14. Martin Carnoy et al., *The New Global Economy in the Information Age* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1993), p.8.

---

* آثرنا أن نبقي ما ورد بشأن المصادر باللغة الانجليزية تسهيلاً للعودة إليها لمن يود الاستزادة . (المترجم)

15. John King et al., *Pakistan* (London: Lonely Planet Publications, 1993), p.28.

16. John M. Gowdy, "New Controversies in Evolutionary Biology: Lessons for Economics," *Methodus*, June 1991, p.86.

17. Robert T. Bakker, *The Dinosaur Heresies* (New York: Morrow, 1986), p.16.

18. William J Broad, "New Theory Would Reconcile Rival Views on Dinosaurs' Demise" *New York Times*, December 27, 1994, p. B7; John Noble Wilford, "New Dinosaur Theory: Sulfur Was the Villain" *New York Times*, January 3, 1995, p. B6.

19. "Railway," *Encyclopedia Britannica*, Vol. 18, 1972 edition, p. 1126, plate 1.

20. Michael J. Piore and Charles F. Sabel, *The Second Industrial Divide* (New York: Basic Books, 1984).

21. Robert L. Heilbroner, *The Making of Economic Society* (New York: Prentice-Hall, 1962), p.39; *The Nature and Logic of Capitalism* (New York: W. W. Norton, 1985), p.109.

22. Jerome M. Segal, "Alternative Conceptions of the Economic Realm," in *Rationality and Efficiency: New Perspectives on Socio-Economics*, ed. Richard M. Coughlin (London: M. E. Sharpe, 1993), p.288.

23. Patrice Higonnet, David S. Landes, and Henry Rosovsky, eds., *Favorites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development Since the Industrial Revolution* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991), p.2.

24. *Encyclopedia Britannica*, Vol. 8, p.42.

25. Jane Chisholm and Anne Millard, *Early Civilization* (Tulsa, Okla.: Osborne, 1988), p.14.

26. Chisholm and Millard, *Early Civilization*, p.17.

27. John Romer, *Ancient Lives: Daily Life in Egypt of the Pharaohs* (New York: Henry Holt & Co., 1984), p.123.

28. *Encyclopedia Britannica*, Vol. 19, p.204.

29. Gay Robins, *Women in Ancient Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993), p.14.

30. Andrea Giardina, ed., *The Romans* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p.1.

31. James P. Speer, *Conflict and War: History, Causes, Consequences, Cures* (Fort Bragg, Calif.: QED Press, 1986), p.9; Edith Hamilton, *The Roman Way* (New York: W. W. Norton, 1993), p.132.

32. Florence Dupont, *Daily Life in Ancient Rome* (Oxford, U.K.: Blackwell, 1989), p.23.

33. Jean Paul Morel, "The Craftsmen," in Giardina, ed., *The Romans*, p. 228; Braudel, *History of Civilization*, p.19; Frances and Joseph Gies, *Cathedral, Forge, and Waterwheel: Technology and Invention in the Middle Ages* (New York: HarperCollins, 1994), p. 17; M. I. Finley, *Economy and Society in Ancient Greèce* (London: Chatto and Windus, 1981),

p.173.

34. Anthony Marks, Graham Tingay, in Giardina, ed., *The Romans*, p.18.
35. Ibid., p.32.
36. Edith Hamilton, *The Roman Way* (New York: W. W. Norton, 1993), p.178.
37. John Matthews, "Roman Life and Şociety" in *The Oxford History of the Classical World*, ed. John Boardman, Jasper Griffin, and Oswyn Murray (New York: Oxford University Press, 1986), p. 752; J. F. Drinkwater and Andrew Drummond, *The World of the Romans* (New York: Oxford University Press, 1993), p.63.
38. Florence Dupont, *Daily Life in Ancient Rome*, p.7.
39. Ibid., p.27.
40. Robert Parker, 'Greek Religion" in *The Oxford History of the Classical World*, p.261.
41. Jean Paul Morel, "The Craftsmen," in Giardina, ed., *The Romans*, p. 321; Jean Michel Carried, "The Soldier, "in Giardina, ed., *The Romans*, p.228; *Encyclopedia Britannica*, Vol. 19, p.453.
42. *Encyclopedia Britannica*, Vol. 20, p.632.
43. Paul Veyne, "The Roman Empire," in *A History of Private Life from Pagan Rome to Byzantium* (Cambridge, Mass.: Belknap Press, 1987), p.118.
44. Andrea Giardina, "The Merchant," in Giardina, ed., *The Romans*, p.245; Andrea Giardina, ed. *The Romans* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), pp.30, 245.
45. Paul Veyne, *Bread and Circuses* (London: Penguin, 1990), p.251.
46. Dupont, *Daily Life in Ancient Rome*, p.31.
47. Veyne, *Bread and Circuses*, p.xvii.
48. Ibid., p.16.
49. Ibid., pp. 136, 148.
50. *Encyclopedia Britannica*, Vol. 19, p. 454.
51. Leonardo B. Dal Maso, *Rome of the Caesars* (Florence: Bonechi Edizioni, 1990), p. 1.
52. Giardina, ed., *The Romans*, p. 33.
53. Paul Veyne "The Roman Empire," p. 163.
54. Yvon Thbert, "Private Life and Domestic Architecture in Roman Africa," in *A History of Private Life From Pagan Rome to Byzantium*, p. 351.
55. Veyne, *Bread and Circuses*, p. 251.
56. Alain Peyrefitte, *The Immobile Empire* (New York: Knopf, 1992), p. 420; Braudel, *History of Civilization*, p. 168.
57. Robert J. Thomas, *What Machines Can't Do: Politics and Technology in the Industrial Enterprise* (Berkeley: University of California Press, 1994), pp. xiv, 6, 10.

الفصل الثاني

رسم خريطة للسطح الاقتصادي للأرض

1. U.S. Bureau of the Census, *Money Income of Households, Families and Persons in the United States 1992, Current Population Reports, Consumer Income*, Series p-60-184 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1993), p. 176.
2. Claudia Goldin and Robert A. Margo, "The Great Compression: The Wage Structure of the United States at Mid-Century," *The Quarterly Journal of Economics*, February 1994, p. 4.
3. U.S. Bureau of the Census, *Current Population Reports, Consumer Income, 1992*, Series P-60 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1993), pp. xvi, xvii, 14; Sheldon Danziger and Peter Gottschalk, eds., *Uneven Tides* (New York: Russell Sage Foundation, 1993), p. 7.
4. Daniel R. Feenberg and James M. Poterba, *Income Inequality and the Incomes of Very High Income Taxpayers*, NBER Working Paper No. 4229, December 1992, p. 31.
5. Ibid., p. 5.
6. Margaret M. Blair, "CEO Pay: Why Such a Contentious Issue?" *The Brookings Review*, Winter 1994, p. 23; Nancy I. Rose, "Executive Compensation" *NBER Reporter*, Winter 1994-95, p. 11.
7. "Nice Work," *The Economist*, December 10, 1994, p. 67.
8. Robert H. Frank, "Talent and the Winner-Take-All Society," *The American Prospect*, Spring 1994, p. 99.
9. Peter Kilborn, "More Women Take Low Wage Jobs Just So Their Families Can Get By," *New York Times*, March 13, 1994, pp. 16, 24.
10. U.S. Bureau of the Census, *Current Population Reports, Consumer Income*, 1992, p. B-6.
11. Ibid., p. 21.
12. Lynn A. Karoly, "Changes in the Distribution of Individual Earnings in the United States, 1967-1986," *Review of Economics and Statistics*, February 1992, pp. 107, A 78; Danziger and Peter, eds., *Uneven Tides*, pp. 69, 85, 102, 129; Steven J. Davis, *Cross-Country Patterns of Changes in Relative Wages*, Brookings Papers on Economic Activity, p. 273; Karoly, "Changes in the Distribution of Individual Earnings," pp. 107, 113; frank Levy and Richard J. Murnane, "U.S. Earnings Levels and Earnings Inequality," *Journal of Economic Literature*, September 1992, p. 1333.
13. "Wealth: The Divided States of America," *New York Times*, April 23, 1995, p. F2; Steven

Sass, "Passing the Buck," *Regional Review*, Boston Federal Reserve Bank, Summer 1995, p. 16.

14. Barry Bluestone, *Economic Inequality and the Macro-Structuralist Debate*, Eastern Economics Association Meetings, February 1994, p. 8; Lynn A. Karoly, "The Trend in Inequality Among Families, Individuals, and Workers in the United States," Rand Corporation, 1992, pp. 44, 66, A16, 221; Lawrence Mishel and Jared Bernstein, *The State of Working America 1992-1993* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute/M. E. Sharpe, 1993), p. 14.; "Male Educated in a Pay Bind," *New York Times*, February 11, 1994, p. D1; Richard D. Reeves, "Cheer Up, Downsizing Is Good for Some," *International Herald Tribune*, December 29, 1994, p. 4.
15. U.S. Bureau of the Census, *Income, Poverty, and Valuation of Noncash Benefits: 1993. Current Population Reports, Consumer Income*, Series P-60-188 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1995), p. x; Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1995), pp. 276, 311.
16. *Economic Report of the President 1995*, p.310.
17. Kevin Phillips, *Boiling Point: The Decline of Middle Class Prosperity* (New York: Random House, 1993), p. xvii.
18. Keith Bradsher, "American Real Wages Fell 2.3 Percent in 12-Month Period," *New York Times*, June 23, 1995, p. D4.
19. Mishel and Bernstein, *The State of Working America 1992-1993*, p. 36.
20. Jason DeParle, "Sharp Increase Along the Borders of Poverty," *New York Times*, March 31, 1994, p. A18.
21. Center for National Policy, *Job Quality Index*, November 15, 1993.
22. David E. Bloom and Richard B. Freeman, "The Fall of Private Pension Coverage in the United States," *American Economic Review*, May 1992, p. 539; Virgina L. DuRivage, ed., *New Policies for the Parttime and Contingent Work Force* (New York: Economic Policy Institute/M. E. Sharpe, 1992), p. 22.
23. The Urban Institute, *Inequality of Earnings and Benefits*, Winter/ Spring, 1994, p.21.
24. "The Widening Pension Gap," *Fortune*, March 16, 1995, p. 48; Bloom and Freeman, "The Fall of Private Pension Coverage in the United States," p. 540.
25. Karoly, "The Trend in Inequality," pp. 44, 66, A16, 221.
26. Steven Greenhouse, "Clinton Seeks to Narrow a Growing Wage Gap," *New York Times*, December 13, 1993, p. D1.
27 U.S. Bureau of the Census, *Current Population Reports, Consumer Income*, 1993, p. x.

28. Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 276, 311, 326.
29. Ibid., pp. 276, 326.
30. Kilborn, "More Women Take Low Wage Jobs," p. 24; Wallace C. Peterson, *Silent Depression* (New York: W. W. Norton, 1994).
31. Keith Bradsher, "Sluggish Income Figures Show Gains for Some," *New York Times*, October 6, 1995, p. A22.
32. U.S. Bureau of Census, *Current Population Reports, Consumer Income*, 1993, p.x.
33. Mishel and Bernstein, *The State of Working America 1992-1993*, p 72.
34. Tamar Lewin, "Mom Is Providing More Income," *International Herald Tribune*, May 12, 1995, p. 14.
35. Danziger and Gottschalk, eds., *Uneven Tides*, p. 195.
36. "Getting Their Dues," *The Economist*, March 25 1995, p. 86.
37. Stephen S. Roach, "Announced Staff Cuts of U.S. Corporations," in Morgan Stanley Special Economic Study, *The Perils of America's Productivity-Led Recovery*, 1994.
38. George Church, "The White Collar Layoffs That We're Seeing Are Permanent and Structural," *Time*, November 22, 1993, p. 35.
39. U.S. Department of Labor, *Employment and Earnings*, January 1981 and January 1982, pp. 36, 20.
40. Ibid., pp. 28, 29.
41. Richard E. Caves and Matthew B. Krepps, *Fat: The Displacement of Nonproduction Workers from U.S. Manufacturing Industries*, The Brookings Papers on Economic Activity, No. 2, 1993, p. 231.
42. John A. Byrne, "The Pain of Downsizing," *Business Week*, May 9, 1994, p. 61; Matt Murry, "Amid Record Profits Companies Continue to Lay Off Employees," *Wall Street Journal*, Europe, May 8, 1995, p. 1.
43. Farrell Kramer, "AT&T and Sprint Plan Big Job Cuts," *Boston Globe*, November 16, 1995, p. 46.
44. Dean Baker and Lawrence Mishel, *Profits Up, Wages Down*, Economic Policy Institute Briefing Paper. Washington, D.C.: 1995, p. 1.
45. Caves and Krepps, "Fat," p. 227.
46. Martin Neil Baily, Eric J. Bartelsman, and John Haltiwanger, *Downsizing and Productivity Growth: Myth or Reality*. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 4741, May 1994.
47. Martin Orth and Rudiger Edelmann, "Flexible Working Times: Only a Trendy Concept?"

Deutscheland No. 1, February 1994.

48. "Deutsche Bank Plan to Cut 10,000 Jobs," *New York Times*, September 18, 1995, p. C2.
49. German Information Center, *Unemployment in Germany*, March 1994.
50. Marlise Simons, "In French Factory Town, Culprit Is Automation," *New York Times*, May 12, 1994, p. A3.
51. Mishel and Bernstein, *The State of Working America*, p. 174; Robert E. Scott and Thea M. Lee, *Reconsidering the Benefits and Costs of Trade Protection*, Economic Policy Institute Working Paper No. 105, April 1991, p. 41.
52. William J. Carrington, "Wage Losses for Displaced Workers: Is It Really the Firm That Matters?" *Journal of Human Resources*, Summer 1993, p. 454.
53. Church, "White Collar Layoffs," p. 35.
54. Bruce Butterfield, "Working but Worried," *Boston Globe*, October 10, 1993, p. 1.
55. "Companies Rewrite the Rules on Jobs," *Financial Times*, January 7, 1995, p. 12.
56. Bennett Harrison, *Lean and Mean* (New York: Basic Books, 1994), p. 201; Polly Callaghan and Heidi Hartmann, *Contingent Work* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, 1994).
57. DuRivage, ed., *New Policies*, p. 56.
58. DuRivage, ed., *New Policies*, pp. 3, 21, 22.
59. Jason DeParle, "Report to Clinton Sees Vast Extent of Homelessness," *New York Times*, February 17, 1994, p. 1; Christopher Jencks, "The Homeless," *New York Review of Books*, April 21, 1994, p. 20.
60. "Europe and the Underclass," *The Economist*, July 30, 1994, p. 19.
61. "Homeless in France," *International Herald Tribune*, December 20, 1994, p. 1.
62. Sylvia Nasar, "More Men in Prime of Life Spend Less Time Working," *New York Times*, December 1, 1994, p. 1.
63. Alan Cowell, "Where Juliet Pined Youths Now Kill," *New York Times*, March 22, 1994, p. A4.
64. Nasar, "More Men in Prime of Life," p. 1.
65. Jencks, "The Homeless," p. 23; Robert N. Bellah et al., *The Good Society* (New York: Knopf, 1991), p. 4.
66. A. M. Rosenthal, "Just Walking Past the Broken People," *New York Times*, January 18, 1995, p. 4.
67. Quoted in Peter S. Canellos, "The Outer Class," *Boston Globe*, February 6, 1994.
68. Tamar Lewin, "Families in Upheaval Worldwide," *International Herald Tribune*, May 31, 1995, p. 1.

69. Tamar Lewin, "Family Decay Global, Study Says," *New York Times*, May 30, 1995, p. A5.

70. Urban Institute, *Welfare Reform Brief No. 13*, p. 3 as corrected.

71. "The Family: Home Sweet Home," *The Economist*, September 9, 1995, p. 26.

72. Seth Faison, "In China, Rapid Social Changes Bring a Surge in Divorce Rate," *New York Times*, August 22, 1995, p. 1.

73. Steven A. Holmes, "Low-Wage Fathers and the Welfare Debate," *New York Times*, April 25, 1995, p. A12.

74. Duncan Lindsey, *The Welfare of Children* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 69.

75. Robert N. Bellah et al., *The Good Society* (New York: Knopf, 1991), p. 46.

76. Bob Tyrrell and Charlotte Cornish, "Beggar Your Neighbor," *Financial Times*, November 17, 1993, p. 14.

77. David Popenoe, "The Family Condition of America," in *Values and Public Policy*, ed. Henry J. Aaron, Thomas E. Mann, Timothy Taylor (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1994), p. 104.

78. Ibid.

79. Ibid., p. 46.

80. Ibid., p. 73.

81. "The Family: Home Sweet Home," p. 26.

82. Faison, "In China, Rapid Social Changes," p. 1.

83. James Q. Wilson, "Culture, Incentives, and the Underclass" in *Values and Public Policy*, p. 46.

84. Fred Block, *Post-Industrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 27.

85. "Upon the States' Shoulders Be It," *The Economist*, March 25, 1995, p. 67.

86. "The Future Surveyed," *The Economist*, September 11, 1993, special section.

87. James Q. Wilson, "The 1994 Wriston Lecture," *The Manhattan Institute*, November 1994.

88. Gunnar Myrdal, *Against the Stream* (New York: Pantheon Books, 1972), p. 175.

89. Peter Drier and John Atlas, "Housing Policies Moment of Truth," *Challenge*, Summer 1995, pp. 8, 70.

90. Jack Beatty, "Who Speaks for the Middle Class?" *The Atlantic*, May 1994, p. 73; Wallace C. Peterson, *Silent Depression* (New York: W. W. Norton, 1994), p. 53.

91. Bellah et al., *The Good Society*, pp. 141, 175.

92. Phillips, *Boiling Point*, p. 175.

93. Ibid.

94. David Fletcher, "Worst-Off Fall Further Behind," *Daily Telegraph*, June 3, 1995, p. 5.

95. Steven Davis, *Cross-Country Patterns of Change in Relative Wages*, NBER Working Paper, 1994.

96. "Inequality," *The Economist*, November 4, 1994, p. 19; "Rich Man, Poor Man," *The Economist*, July 24, 1994, p. 71.

97. "Real Earnings Down for West German Workers, up in East," *The Week in Germany*, March 11, 1994, p. 4.

98. Ibid.

99. *International Herald Tribune*, "French Staff Takes IBM Wage Cut," December 27, 1994, p. 10.

100. Susan N. Houseman and Katharine G. Abraham, *Labor Adjustment Under Different Institutional Structures: A Case Study of Germany and the United States*, Upjohn Institute Staff Working Papers, April 1994, p. 6; R. Dore, *Incurable Unemployment: A Progressive Disease of Modern Societies?* Center for Economic Performance Paper No. 6, August 1994.

101. "Marketing Labour," *The Economist*, April 1, 1995, p. 44.

102. David Marsh, "German Exporters Feeling the Squeeze," *Financial Times*, March 24, 1995, p. 2.

103. Robert Solow, *Is All That European Unemployment Necessary? The World Economic Laboratory*, MIT Working Paper No. 94-06, 1993.

104. "Labour Pains," *The Economist*, February 12, 1994, p. 74.

105. Heino Fassbender and Susan Cooper Hedegaard, "The Ticking Bomb at the Core of Europe," *McKinsey Quarterly*, No. 3, 1993, p. 132.

106. Ibid.

107. "Doleful," *The Economist*, October 9, 1994, p. 17.

108. Richard Donkin, "World Outlook for Jobs Gloomy," *Financial Times*, April 27, 1994, p. 4.

109. Ibid.

110. Frank Riboud, "Army of Invalids," *Worldlink*, May/June 1994, p. 5.

111. Ibid.

112. Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995*, p. 314.

113. Oliver J. Blanchard, "European Unemployment," *NBER Reporter*, Winter 1993-94, p. 7.

114. James M. Poterba and Lawrence H. Summers, *Unemployment Benefits, Labor Market Transitions, and Spurious Flows*, NBER Working Paper No. 4434, August 1993.

115. "The 12% Shame," *The Economist*, April 1, 1995, p. 42.

116. Richard Freeman, "The Trouble with Success," *The Economist*, March 12, 1994, p. 51.
117. "How Regulations Kill New Jobs," *The Economist*, November 19, 1994, p. 82.
118. "European Bosses Ask for Cuts in Employee Benefits," *Straits Times*, August 20, 1994, p. 13.
119. Robert J. Gordon, *Back to the Future: European Unemployment Today Viewed from America in 1939*, Brookings Papers on Economic Activity, No. 1, 1998, p. 271.
120. Audren Choi, "Daimler Benz Looks to Flee German Woes," *Asian Wall Street Journal*, March 13, 1995, pp. 1, 2.
121. "Dark Days," *The Economist*, October 9, 1993, p. 59.
122. "Nothing Could Be Finer," *The Economist*, November 19, 1994, p. 77.
123. "Herr Lazarus," *The Economist*, March 18, 1995, p. 68.
124. "Labour Costs," *The Economist*, May 27, 1995, p. 110.
125. Ariane Benillard, "Cost Savings of Relocation Lure German Companies," *Financial Times*, November 9, 1993, p. 1.
126. "New Law Allows Private Employment Agencies," *This Week in Germany*, April 22, 1994, p. 4.
127. "Low Pay Forces Desperate 1 Million to Take Second Jobs," *Guardian*, October 24, 1994, p. 4.
128. Takeuchi Hiroshi, "Reforming Management," *Journal of Japanese Trade and Industry*, No. 2, 1994, p. 12; "Japan: One in Ten?" *The Economist*, July 1, 1995, p.52.
129. "Inequality," *The Economist*, November 4, 1994, p. 19.
130. "Shoot Out at the Check Out," *The Economist*, June 5, 1993, p. 81.
131. Ed Bark, "CBS Is Joining the TV Youth Movement," *Dallas Morning News*, p.C1.

الفصل الثالث

اللوحة الأولى: نهاية الشيوعية

1. "Oil," *The Economist*, July 15, 1995, p. 88.
2. Clyde Prestowitz, "Good but Not Good Enough," *World Link*, March/ April 1994, p. 31.
3. Kenneth Gooding, "Metals Analysts Expect Fall in Russian Nickel Exports," *Financial Times*, May 2, 1995, p. 23.
4. Adi Ignatius, "Former U.S. Executives Advise Russians How to Convert Military Factories," *Wall Street Journal*, June 26, 1992, p. D7.
5. Jenny Luesby, Mikki L. Tait, and Chrystia Freeland, "Australia 'Furious' at Soaring CIS

Wool Exports," *Financial Times*, August 24, 1995, p. 5.

6. Craig R. Whitney, "West European Companies Head East for Cheap Labor," *New York Times*, February 9, 1995, p. D1.
7. "Making Shoes in Brazil," *The Economist*, June 24, 1995, p. 61.
8. Richard Eckaus, *The Metamorphosis of Giants: China and India in Transition*, MIT Working Paper, March 1994.
9. "Statistics Cheats Disrupt China's Economic Plans," *South China Morning Business Post*, August 18, 1994, p. 1.
10. "China: Not So Miraculous?" *The Economist* May 27, 1995, p. 63.
11. "Survey: China," *The Economist*, March 18, 1995, p. 9.
12. Paul R. Gregory and Robert C. Stuart, *Soviet Economic Structure and Performance* (New York: Harper and Row, 1990), p. 356.
13. "Survey: Russia's Emerging Market," *The Economist*, April 8, 1995, p. 4.
14. "Rural Discontent Sparks Alarm," *South China Morning Post*, February 13, 1995, p. 1; "Survey: China," *The Economist*, March 18, 1995, p. 23.
15. United Nations, *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific* (New York, 1993), pp. 86, 150.
16. "Fund Reviews China's Economy, It's Big," *New York Times*, May 10, 1993, p. 1.
17. John Gittings, "Chinese Whispers in a Vacuum," *Guardian*, February 3, 1995, p.26.
18. John D. Friske, *Chinese Facts and Figures Annual Handbook*, vol. 18, (Beijing: Academic International Press, 1994), p. 114.
19. Alice H. Amsden, Jacek Kochanowicz, and Lance Taylor, *The Market Meets Its Match: Restructuring the Economies of Eastern Europe* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1994).
20. Michael W. Bell, Hoe E. E. Khor, and Kalpana Kochhar, *China at the Threshold of a Market Economy*,, International Monetary Fund Report No. 107, September 1993, p. 16.
21. Ibid., p. 58.
22. Michael Specter, "Russia's Fall Grain Harvest Seen as the Worst in 30 Years," *New York Times*, October 10, 1995, p. A10.
23. Wanda Tseng et al., *Economic Reform in China*, International Monetary Fund Report No. 114, November 1994.
24. *Dun's Asia/Pacific Key Business Enterprises, 1993/94*, (Sydney, Australia: Dun and Bradstreet Information Series, 1994), p. 223.
25. Jeffrey D. Sachs, *Reforms in Eastern Europe and the Former Soviet Union in Light of East Asian Experience* (Cambridge, Mass.: Harvard Institute for Economic Development,

1995), p. 44.

26. Payroll data from Ford Motor Company archives.

27. "USSR," *The Economist*, July 13, 1991, p. 110.

28. John Maynard Keynes, *The General Theory* (London: Macmillan & Co., 1936), p.383.

29. "A Survey of Vietnam," *The Economist*, July 8, 1995, p. 4.

30. Keith Bradsher, "Skilled Workers Watch Their Jobs Migrate Overseas," *New York Times*, August 28, 1995, p. 1.

31. Andrew Stark, "Adieu, Liberal Nationalism," *New York Times*, November 2, 1995, p. A27.

الفصل الرابع

اللوحة الثانية: عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي
اختفاء المزايا التفاضلية الكلاسيكية

1. Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, *Economics* (New York: McGraw-Hill, 1989), pp. 901-910.

2. This list was sent to me by a reader of my *Head to Head* (New York: Morrow, 1992) and supposedly appeared in the *Wall Street Journal* at the turn of the century, but I have been unable to locate the exact citation.

3. B. R. Mitchell, *British Historical Statistics* (New York: Cambridge University Press, 1993), pp. 104, 253.

4. Alfred D. Chandler, Jr., *Scale and Scope: The Dynamics of Industrial Capitalism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), pp. 638-43.

5. Lester C. Thurow, *Head to Head* (New York: Morrow, 1992), p. 204.

6. Ibid., p. 45.

7. Eduardo Borenstein et al., *The Behavior of Non-Oil Commodity Prices*, International Moetary Fund, August 1994, p. 1; International Moetary Fund, *Primary Commodities: Market Development and Outlook*, July 1990, p. 26.

8. Professor Boskin denies that he ever made any such remark but it will go down in history as his most famous remark regardless of whether he did or did not actually make it.

9. U.S. Department of Labor, *Employment and earnings*, March 1993, pp. 93, 99.

10. Lawrence F. Katz and Lawrence H. Summers, *Rents: Evidence and Implications*, Brookings Economic Papers, Microeconomics 1989, pp. 209, 220.

11. Fortune, *The Fortune 500*, April 19, 1993, p. 254.

12. "Put Away Childish Things," *The Economist*, July 8, 1995, p. 14; "Survey: The European

Union," *The Economist*, October 22, 1994, p. 1.

13. Brent Schlender, "Why Andy Grove Can't Stop," *Fortune*, July 10, 1995, pp. 90, 94.
14. Lawrence M. Fisher, "Microsoft Net Is Stronger Than Expected," *New York Times*, July 18, 1995, p. D4; Michael A. Cusumano and Richard W. Selby, *Microsoft Secrets* (New York: Free Press, 1995).
15. "Oh What a Difference a Day Makes," *Fortune*, September 4, 1995, p. 21.
16. Office of Technological Assessment of U.S. Congress *Multinationals and the National Interest*, 103d Congress, Washington, D.C., p. 2.
17. John Holusha, "First to College, Then the Mill," *New York Times*, August 22, 1995, p. D1.
18. William L. O'Neill, *American High: The Years of Confidence, 1945-1960* (New York: Free Press, 1986), pp. 9-10.
19. Peter Applebome, "study Ties Educational Gains to More Productivity Growth," *New York Times*, May 14, 1995, p. Y13.
20. JoAnne Yates, *Control Through Communications* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989).
21. John Koomey, *Report for the Department of Energy on Usage of Comoputers* (draft).
22. Daniel Yankelovich, "How Changes in the Economy Are Reshaping American Values," *Values and Public Policy*, ed. Henry J. Aaron, Thomas E. Mann, and Timothy Taylor, (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1994), p. 46.
23. National Issues Forum, *Kids Who Commit Crimes* (New York: McGraw-Hill, 1994), p. 24.
24. Ibid., p. 26.
25. Suzanne Hamlin, "Time Flies, but Where Does It Go?" *New York Times*, September 6, 1995, p. C1.
26. Elizabeth Kolbert, "Television Gets Closer Look as a Factor in Real Violence," *New York Times*, December 14, 1994, p. 1, D20.
27. Ruben Cataneda, "Homicides in D.C. Fall," *Washington Post*, March 30, 1995, p. B1.
28. Fox Butterfield, "Many Cities in U.S. Show Sharp Drop in Homicide Rate," *New York Times*, August 13, 1995, p. 1.
29. Martin F. Nolan, "California Sees Prisons Filling As Colleges Decline," *Boston Globe*, August 28, 1995, p. 3.
30. "Republic of the Image," *New Perspectives Quarterly*, Summer 1994, p. 25.
31. Richard Bernstein, "'Jefferson' Turning Rumor into Movie Fact," *International Herald Tribune*, April 13, 1995, p. 20.
32. Bernard Weinraub, "Dole Sharpens Assault on Hollywood," *International Herald Tribune*, June 2, 1995, p. 3.

33. Robert H. Bellah et al., *Habits of the Heart* (New York: Harper and Row, 1985), p. 279.
34. Shlomo Maital, *Minds, Markets, and Money*, (New York: Basic Books, 1982), p. 39.
35. Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994), p. 3.
36. Robert L. Heilbroner, *The Nature and Logic of Capitalism* (New York: W. W. Norton, 1985), p. 109.
37. "The Future of Democracy," and "Democracy and Technology," *The Economist*, June 17, 1995, pp. 13, 21.

الفصل الخامس

اللوحة الثالثة: الديموغرافيا ـ نمو، انتقال ، تزايد في العمر

1. Paul Kennedy, *Preparing For The Twenty-First Century* (New York: Random House, 1992), P. 23.
2. "India`s Long Multiplication," *The Economist*, February 18, 1995, P.73.
3. "Two Billion More Third World People Predicted by 2030," *Boston Globe*, August 4, 1994, P.4.
4. Paul Taylor, "AIDS Epidemic Casts Pall over Zimbabwe," *International Herald Tribune*, March 13, 1995, p. 2.
5. Lester R. Brown, Hal Kane, and Ed Ayres, *Vital Signs 1993* (New York: W. W. Norton/ World Watch Institute, 1993), p. 106.
6. Barbara Crossette, "Severe Water Crisis Ahead for Poorest Nations in Next 2 Decades," *New York Times*, August 10, 1995, p. A13.
7. Leslie Spencer, "Water: The West's Most Misallocated Resource," *Forbes*, April 27, 1992, pp. 68-74.
8. "India's Long Multiplication," *The Economist*, February 18, 1995, p. 73.
9. "Growing Population," *The Economist*, May 20, 1995, p. 116.
10. Charles A. S. Hall et al., "The Environmental Consequences of Having a Baby in the United States," *Population and Environment*, July 1994, p. 509.
11. Virginia D. Abernethy, *Population Politics: The Choices That Shape Our Future* (New York: Insight Books/Plenum Press, 1993), p. 37.
12. George J. Borjas, "The Economics of Immigration," *Journal of Economic Literature*, December 1994, pp. 1668, 1670.
13. *The New Republic*, January 20, 1995, p. 24.

14. Steven A. Holmes, "A Surge in Immigration Surprises Experts and Intensifies a Debate," *New York Times*, August 30, 1995, p. 1.

15. Paul J. Smith, "East Asia's Immigration Crisis Demands Careful Choices," *International Herald Tribune*, May 22, 1995, p. 8.

16. Hal Kane, "What's Driving Migration?" *World Watch*, January/February 1995, pp. 25, 26.

17. U.S. Bureau of the Census, *Statistical History of the U.S.* (Washington, D.C.: U.S. Governmant Printing Office, 1970), p. 105.

18. Vernon M. Briggs, Jr. "Immigration and the U.S. Labor Market: Public Policy Gone Awry," Public Policy Brief, Jerome Levy Economics Institute of Bard College, 1994, p. 9.

19. Ben J. Wattenberg and Karl Zinsmeister, "The Case for More Immigration," *Commentary*, April 1990, p. 19.

20. "Immigration: Tuscon or Bust," *The Economist*, May 20, 1995, p. 59.

21. Scott Derk, ed., *The Value of a Dollar* (Detroit: Gale Research, 1994), pp. 52, 53.

22. Suzuki Hiromasa, "Problems with Foreign Workers," *Journal of Japanese Trade and Industry*, November 2, 1994, p. 44.

23. Youssef M. Ibrahim, "Muslim Immigrants in Europe: A Polulation Apart," *International Herald Tribune*, May 6, 1995, p. 1.

24. National Issues Forum, *Admissions Decisions* (New York: McGraw-Hill, 1995), p. 27; Borjas, "The Economics of Immigration," pp. 1670, 1701.

25. Homes, "A Surge in Immigration," p. A15.

26. Harriet Orcutt Duleep, *Social Security and the Emigration of Immigrants*, ORS Working Paper No. 60, p. 10.

27. George J. Borjas, *Immigration and Welfare 1970-1990*, NBER Working Paper No. 4872, September 1994.

28. Frederick Rose, "The Growing Backlash Against Immigration Includes Many Myths," *Wall Street Journal*, April 16, 1995, p. 1.

29. Holmes, "A Surge in Immigration," p. A15.

30. Borjas, *Immigration and Welfare 1970-1990.*

31. Ibid., p. 22.

32. John Ridding, "Disaffected Find a Home in the Front," *Financial Times*, May 2, 1995, p. 2; William Drozdiak, "French Gear Up for 2nd Vote on Presidency," *Washington Post*, April 25, 1995, p. A12.

33. Arsen J. Darney, ed., *Statistical Record of Older Americans* (Detroit: Gale Research, 1994), pp. 47, 48, 49, 64.

34. "Ageing Population Puts the Strain on Pensions," *European*, October 28, 1994, p. 20.

35. Aline Sullivan, "Retiring Baby Boomers Dread the End of the Boom Times," *International Herald Tribune*, March 11, 1995, p. 16.

36. U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract 1994* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), p. 16; Keizi Koho Center, *Japan 1995: An International Comparison*, p.9.

37. Advisory Council on Social Security, *Future Financial Resources of the Elderly: A View of Pensions, Savings, Social Security, and Earnings in the 21st Century*, December 1991, pp. 12, 13.

38. Ibid., p. 39.

39. Elizabeth Kolbert, "Who Will Face the Music?" *New York Times Magazine*, August 27, 1995, p. 57.

40. *Financial Times*, Editorial, December 19, 1994, p. 13.

41. "A Powerful Political Lobby," *Financial Times*, March 28, 1995, p. viii.

42. Ibid.

43. Barry Bosworth, *Prospects for Savings and Investment in Industrial Countries*, Brookings Discussion Paper No. 113, May 1995, pp. 12, 14.

44. Office of Management and Budget, *Budget of the United States Government, Fiscal Year 1996*, Historical Tables (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Offic, 1995), p. 122.

45. Erik Ipsen, "Europe's Ailing Pensions," *International Herald Tribune*, December 4, 1993, p. 1.

46. U.S. Bureau of the Census, *Income, Poverty and Valuation of Noncash Benefits: 1993, Current Population Reports, Consumer Income*, Series p60-188 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 41, 45.

47. Jean Michel Paul, "Belgium's Debt Crisis Is Europe's Too," *Wall Street Journal Europe*, May 22, 1995, p. C9.

48. Bosworth, "Prospects for Savings and Investment," P. 13.

49. Ibid.

50. Daniel B. Radner, *The Wealth of the Aged and the Nonaged 1984*, Social Security Adminstration, ORS Working Paper No. 36, 1988.

51. Edward N. Wolff, "Changing Inequality of Wealth," *American Economics Review*, May 1992, p. 554.

52. Ann Reilly Dowd, "Needed: A New War on the Deficit," *Fortune*, November 14, 1994, p. 191.

53. "The Budget Pain Will Come and the Young Will Suffer," *International Herald Tribune*,

February 18, 1995, p. 6.

54. "Health Spending," *The Economist*, June 24, 1995, p. 98.

55. Richard W. Stevenson, "A Deficit Reigns in Sweden's Welfare State," *New York Times*, February 2, 1995, p. 1.

56. "Stripping Sown the Cycle," *The Economist*, July 3, 1993, p. 61.

57. "House of Debt," *The Economist*, April 1, 1995, p. 14.

58. "Public Sector Finances," *The Economist*, July 8, 1995, p. 115.

59. Paul, "Belgium's Debt Crisis," p. 8.

60. Newt Gingrich, *Contract with America* (New York: Times Books, 1994), p. 115.

61. "French Finance Minister Resigns," *Boston Globe*, August 26, 1995, p. 2.

62. Robert Pear, "Panel on a U.S. Benefits Overhaul Fails to Agree on Proposals," *New York Times*, December 15, 1994, p. A24.

63. "Taking Care of Granny," *The Economist*, June 3, 1995, p. 25.

64. *Health and Wealth, special issue of Daedalus*, Journal of the American Academy of Arts and Sciences, Fall 1994.

65. John Pender, "Not Such a Safe Haven," *Financial Times*, December 23, 1994, p. 15.

66. Sylvia Nasar, "Older Americans Cited in Studies of National Savings Rate Slump," *New York Times*, February 21, 1995, p. 1.

67. Wallace C. Peterson, *Silent Depression* (New York: W. W. Norton, 1994), p. 149; David Popenoe, "The Family Condition of America," in *Values and public Policy*, ed. Henry J. Aaron, Thomas E. Mann and Timothy Taylor (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1994), p. 104.

68. Quoted in Alan Riding, "Passions Ignited, French Students Protest Wage Policy Again," *New York Times*, March 26, 1994, p. 3.

69. Dennis Kelly, "Seniors Much Less Likely to Back Local Education Bonds," *USA Today*, June 30, 1993, p. 1.

70. William Celis, "Schools Reopen in Town That Made Them Close," *New York Times*, September 2, 1993, p. A14; Isabel Wilkerson, "Tiring of Cuts, District Plans to Close Schools," *New York Times*, March 21, 1993, p. 20.

71. Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (New Haven: Yale University Press, 1982), p. 8; Stephan P. Magee, William A. Brock, and Leslie Young, *Black Hole Tariffs and Endogenous Policy Theory* (New York: Cambridge University Press, 1989), p. xv.

72. U.S. Bureau of the Census, *Money Income of Households, Families, and Persons in the United States, 1992, Current Population Reports*, Series p60-184, pp. 148, 150.

73. John Eatwell, Murray Milgate, and Peter Newman, eds., *The New Palgrave: Social Ec-*

onomics (New York: W. W. Norton, 1987), p. 10; "Statistisches Budesamt," *Statistisches Jahrbuch* 1994, Federal Republic of Germany, p. 82.

74. Michael V. Leonesio, *The Economics of Retirement: A Nontechnical Guide*, ORS Working Paper No. 66, Social Security Administration, April 1995, pp. 65, 66.
75. Leslie Wayne, "Pension Changes Raising Concerns," *New York Times*, August 29, 1994, p. 1.
76. "Skimpy Savings," *Fortune*, February 20, 1995, p. 38.
77. Ibid.
78. "Why Baby-Boomers Won't Be Able to Retire," *Fortune*, September 4, 1995, p. 48.
79. Ibid.
80. Ibid.
81. "The Economics of Aging," *Business Week*, September 12, 1994, p. 60.
82. Louis Uchitelle, "Retirement? Most Americans Have Grown to Fear It," *International Herald Tribune*, March 27, 1995, p. 3.
83. Scott Lehigh, "Social Security," *Boston Globe*, August 20, 1995, pp. 81, 82.
84. Dean R. Leimer, *A Guide to Social Security Money's Worth Issues*, ORS Working Paper No. 67, Social Security Administration, April 1995, p. 28.
85. Assar Lindbeck, *Uncertainty Under the Welfare State*, Seminar Paper No. 576, Institute for International economic Studies at University of Stockholm, July 1994, p. 6.
86. Leimer, *A Guide to Social Security Money's Worth Issues*, p. 26.
87. Dowd, "Needed: A New War on the Deficit," p. 191; *Internal Revenue Service*, "Form 1040A, 1994) (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1993).
88. "Sweden: Judgement Day," *The Economist*, February 18, 1995, p. 37.
89. "The Enlightened Welfare Seeker's Guide to Europe," *The Economist*, March 12, 1994, p. 57.
90. Assar Lindbeck, *Overshooting, Reform, and Retreat of the Welfare State*, Institute for International Economic Studies at University of Stockholm, No. 499, 1994.
91. Barry p. Bosworth and Alice M. Rivlin, eds., *The Swedish Economy* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987), pp. 199, 207.
92. "Sweden Shows Effects of Painful Cure," *Financial Times*, November 8, 1993, p. 3.
93. Damon Darlin, "A New Flavor of Pork," *Forbes*, June 5, 1995, p. 146.
94. "Expanded Medicaid Crowded Out Private Insurance," *The NBER Digest*, 1994, p. 1.
95. Yair Aharone, *The No Risk Society* (new Jersy: Chatham House, 1981), pp. 48, 62.

الفصل السادس

اللوحة الرابعة ـ اقتصاد عالمي

1. Richard N. Cooper, *Environmental and Resource Policies for the World Economy* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1994), p. xi.
2. Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994), p. 56.
3. Ibid., p. 72.
4. International Monetary Fund *International Financial Statistics*, 1980 yearbook, Washington D.C., pp. 62, 63; *Financial Statistics*, 1986 yearbook, pp. 70, 72; U.S. Department of Commerce, *Survey of Current Business*, Washington, D.C., 1989, 1992, p. 61.
5. J. Bradford De Long and Barry Eichengreen, *The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program*, NBER Working Paper No. 3899, November 1991.
6. Tom Buerkle, "EU Heads Boldly into a High-Stakes Debate on Expanding Eastward," *International Herald Tribune*, June 2, 1995, p. 1.
7. DRI/McGraw-Hill, *Impact of the Peso Crisis*, February 1995, p. 1.
8. Ibid., p. 6.
9. "Canada's Endangered Bacon," *Fortune*, March 10, 1995, p. 75.
10. "Financial Indicators," *The Economist*, February 25, 1995, p. 109.
11. "The Americas Drift Toward Free Trade," *The Economist*, July 8, 1995, p. 45.
12. Noel Malcolm, "The Case Against 'Europe,'" *Foreign Affairs* March/April 1995, p. 68.
13. "No Cannes Do," *The Economist*, July 1, 1995, p. 23.
14. Tom Buerkle, "Seven European Nations Drop Border Controls," *International Herald Tribune*, March 25, 1995, p. 1.
15. Malcolm, "The Case Against 'Europe,'" pp. 54, 59.
16. World Bank, *World Tables for 1994* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), p. 27, 29.
17. Michael Richardson, "APEC's Crisis of (No) Consensus," *International Herald Tribune*, March 17, 1995, p. 17.
18. Steven Brull, "Waves in Pacific Trade: APEC Struggles to Tie Down Specifics," *International Herald Tribune*, July 6, 1995, p. 11.
19. Kevin Murphy, "Building Blocs: A Rising Yen Challenges the Dollar," *International Herald Tribune*, March 27, 1995, p. 11.
20. Commission of the European Communities, *Towards a New Bretton Woods: Alternatives*

for the Global Economy, European University Institute, May 1993.

21. International Labor Organization, *World Employment Report*, Geneva, 1995, p. 35; Warwick J. McKibbin and Dominick Salvatore, *The Global Economic Consequences of the Uruguay Round*, Brookings Discussion Papers No. 110, February 1995, p. 3.
22. David Buchan, "GATT Deal My Enrich World by $270 Billion," *Financial Times*, November 10, 1993, p. 7; McKibbin and Salvatore, *The Global Economic Consequences of the Uruguay Round*, p. 5.
23. Elmer Hankiss, "European Paradigms: East and West 1945-1994," *After Communism, What?* special issue of Daedalus, Summer 1994, p. 115.
24. Philip R. Schlesinger, "Europe's Contradictory Communicative Space," *Europe Through a Glass Darkly*, special issue of *Daedalus*, Spring 1994, p. 27.
25. "You're Not in Kansas Anymore," *The Economist*, February 4, 1995, p. 57; Schlesinger, "Europe's Contradictory Communicative Space," p. 33.
26. "La Regle du Jeu," *The Economist*, March 18, 1995, p. 18.
27. Office of Technology Assessment, *Multinationals and the U.S. Technology Base* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1994), p. 7.
28. David Shribman, "GATT: Vilifying the Inscrutable," *Boston Globe*, July 22, 1994, p. 3.
29. Zanny Minton-Beddoes, "Why the IMF Needs Reform," *Foreign Affairs*, May/June 1995, p. 123.

الفصل السابع

اللوحة الخامسة: عالم متعدد الأقطاب

1. Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994), pp. 258, 275.
2. J. Bradford De Long and Barry Eichengreen, *The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program*, NBER Working Paper No. 3899, November 1991.
3. Richard Holt, *The Reluctant Superpower* (Toyko: Kodansha International, 1995), p. 117.
4. De Long and Eichengreen, *The Marshall Plan*, p. 14; U.S. Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States, Colonial Times to 1970*, Vol. 1 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975), p. 228.
5. *Budget of the United States Government, Fiscal Year 1996* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1995), p. 115.
6. Newt Gingrich, *Contract with America* (New York: Times Books, 1994); *New Republic*,

March 25, 1995, p. 21.

7. Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose* (New Yrok: Council on Foreign Relations), 1992.
8. Samuel Brittan, "Time to Bury Those League Tables," *Financial Times*, May 25, 1995, p. 10.
9. Steven Brull, *International Herald Tribune*, March 8, 1995, p. 1.
10. "Japan's GDP Rivals That of the U.S.," *International Herald Tribune*, May 10, 1995, p. 19.
11. Charles Wolf, Jr., "The Fine Art of the False Alarm," *Wall Street Journal*, November 1, 1994, p. A20; World Bank, *World Tables 1994* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).
12. "Russians Don't Like Dead in Chechen on TV," *International Herald Tribune*, December 22, 1994, p. 6.
13. Russell Watson, "Russia's TV War," *Newsweek*, February 6, 1995, p. 8.
14. DRI/McGraw-Hill, *Review of the U.S. Economy*, p. 87.
15. "OECD Chides the U.S. Over Foreign Aid Cuts," *International Herald Tribune*, March 8, 1995, p. 2.
16. Johsen Takanashi, "Dollar Being Eclipsed as Global Standard," *Nikkei Weekly*, June 5, 1995, p. 6.
17. *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 278, 279.
18. International Monetary Fund, *International Trade Policies: The Uruguay Round and Beyond*, Vols. I, II, Washington 1994.
19. David Halberstam, *The Next Century* (New York: Morrow, 1991), p. 52.
20. "U.S. House Votes to Cut UN Peacekeeping Funds," *The Japan Times*, February 18, 1995, p. 2.
21. "House Votes to Curb Role in UN," *International Herald Tribune*, February 17, 1995, p. 1.
22. Gingrich, *Contract with America*, p. 17.
23. Ibid.
24. Quoted in Richard L. Berke, "Pat Buchanan Is Driving the '96 Race Rightward," *International Herald Tribune*, May 31, 1995, p. 1.
25. Michael Dobbs, "NATO Expansion Popular But Don't Look at the Price," *International Herald Tribune*, July 8, 1995, p. 1.
26. Clyde Haberman, "Israel Warns U.S. Not to Cut Aid to Nations in Peace Talks," *New York Times*, March 4, 1995, p. 4.
27. Michel Albert, *Capitalism Against Capitalism* (London: Whurr Publishers, 1993), p. 35.

28. Tan Kim Song, "Money Market Chaos a Threat to APEC's Aims," *The Sunday Straits Times*, April 16, 1995, p. 1.

29. Laura Keeton, "Legal Beat: More Legal Aliens Seeking Citizenship to Keep Benefits," *Wall Street Journal*, March 6, 1995, p. B1.

30. Jerry Gray, "Budget Axes Land on Items Big and Small," *New York Times*, February 28, 1995, p. A14.

31. "Mexico Crisis and Stable Rates Cause Dollar Malaise," *International Herald Tribune*, February 17, 1995, p. 11.

32. Anthony Robinson, "Warning on 'Malady' of Weak Leadership," *Financial Times*, May 4, 1995, p. 4.

33. Steve Farka, Mixed Messages: *A Survey of Foreign Policy Views of American Leaders* (Washington, D.C.: Public Agenda Foundation, 1995), p. 28.

34. Quoted in Craig Lambert, "Leadership in a New Key," *Harvard Magazine*, March/April 1995, p. 31.

35. Ibid.

36. Major Garrett, "Beyond the Contract," *Mother Jones*, March/April 1995, p. 54.

37. Newt Gingrich, "Only America Can Lead," *New Perspectives Quarterly*, Spring 1995, p. 4.

الفصل الثامن

القوى التي تعيد تشكيل السطح الاقتصادي للأرض

1. International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, Washington, D.C., various yearbooks; Stuart Holland, *Toward a New Bretton Woods* (Nottingham, U.K.: Russel Press, 1994), p. 10; Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), p. 403.

2. Sylvia Nasar, "More Men in Prime of Life Spend Less Time Working," *New York Times*, December 1, 1994, p. 1.

3. Robert D. Hershey, Jr., "Survey Finds 6 Million, Fewer Than Thought, in Impermanent Jobs," *New York Times*, August 19, 1995, p. 31.

4. Polly Callaghan and Heidi Hartmann, *Contingent Work* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, 1991), p. 2.

5. Lenore Schiff, "Why Inflation Will Keep Falling," *Fortune*, October 2, 1995, p. 60.

6. George J. Borjas, "The Economics of Migration," *Journal of Economic Literature*, December 1994, p. 1668.

7. Reported by Nicholas Fiore, *Capenter Technology, at Conference on Leveraging Taiwanese Resources, MIT-EPOCH Foundation,* October 12-14, 1995, Taipei.
8. Economic Policy Institute, *Declining American Incomes and Living Standards*, 1994.
9. Craig R. Whitney, "West European Companies Head East for Cheap Labor," *New York Times*, February 9, 1995, p. D1.
10. Richard J. Murnane, John B. Willet, and Frank Levy, "The Growing Importance of Cognitive Skills in Wage Determination," *Review of Economics and Statistics*, May 1995, p. 258.
11. Neal Templin, "Dr. Goodwrench, Auto Plants Are Demanding Higher Skilled Labor," *Wall Street Journal*, March 11. 1994, p. 1.
12. U.S. Department of Commerce, *Survey of Current Business* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1994), pp. 82, 84.
13. Paul Krugman, *Peddling Prosperity* (New York: W. W. Norton, 1994), p. 231.
14. Eli Berman, John Bound, and Svi Griliches, "Changes in the Demand for Skilled Labor in U.S. Manufacturing," *Quarterly Journal of Economics*, May 1994, p. 367.
15. Robert Z. Lawrence and Matthew J. Slaughter, "Trade and U.S. Wages: Great Sucking Sound or Small Hiccup?" *Micro-BPEA Meetings*, Washington, D.C., June 1993; Paul Krugman and Robert Lawrence, *Trade, Jobs, and Wages*, MIT Working Paper, 1994.
16. George J. Borjas and Valerie A. Ramey, "Time Series Evidence on the Sources of Trends in Wage Inequality," *AEA Papers and Proceedings*, May 1994, p. 10.
17. Farhad Rassekh, "The Role of International Trade in the Convergence of Per Capita GDP in the OECD, 1950-1980," *International Economics Journal*, Vol. 6, No. 4 (Winter 1992), p. 1; Manouchehr Mokhtari and Farhad Rassekh, "The Tendency Toward Factor Price Equalization Among OECD Countries," *Review of Economics and Statistics*, November 1989, p. 636; Dan Ben-David, "Equalizing Exchange, Trade, Liberalization and Convergence," *Quarterly Journal of Economics*, August 1993, p. 653; Ana L. Revenga, "Exporting Jobs," *Quarterly Journal of Economics*, February 1992, p. 255; David L. Dollar and Edward N. Wolff, "Convergence of Industrial Labor Productivity Among Advance Economies, 1963-1982," *Review of Economics and Statistics*, November 1988, p. 549.
18. Jeffrey D. Sachs and Howard J. Shatz, *Trade and Jobs in U.S. Manufacturing*, Brookings Papers on Economic Activity, No. 1, 1994, p. 1.
19. Derek Bok, *The Cost of Talent* (New York: Free Press, 1993), p. 223.
20. Ibid.
21. Rassekh, "The Role of International Trade," p. 1.
22. *Economic Report of the President*, 1995, p. 279.
23. Economic Policy Institute, *Declining American Incomes and Living Standards* (Washing-

ton, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1994), p. 12.

24. Laura D'Andrea Tyson, William T. Dickens, and John Zysman, *The Dynamics of Trade and Empolyment* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1988), p. 102.
25. U.S. Bureau of the Census, *Current Population Reports, Consumer Income*, Series P-60 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973, 1993), pp. 119, 144.
26. Robert H. Topel, "Regional Labor Markets and the Determination of Wage Inequality," *American Economic Review*, May 1994, p. 17.
27. Harold Lydall, *A Theory of Income Distribution* (Oxford, U.K.: Clarendon Press, 1979).
28. Lester C. Thurow, *Generating Inequality* (New York: Basic Books, 1974).
29. Michael Sattinger, "Assignment Models of the Distribution of Earnings," *Journal of Economic Literature*, June 1993, p. 833.
30. Thurow, *Generating Inequality*.
31. Ibid.
32. Robert H. Frank, "Talent and the Winner-Take-All Society," *American Prospect*, Spring 1994, p. 99.
33. Robert Taylor, "Decline in Worker Organization," *Financial Times*, June 2, 1995, p. 8.
34. "Trade Unions: Adapt or Die," *The Economist*, July 1. 1995, p. 60.
35. George J. Borjas and Valerie A Ramey, *Foreign Competition, Market Power and Wage Inequality: Theory and Evidence*, Working Paper No. 4556 NBER, December 1993; Lawrence M. Kahn and Michael Curme, "Unions and Nonunion Wage Dispersion," *Review of Economics and Statistics*, November 1987, p. 600.
36. Economic Policy Institute, *Paying the Toll* (Washington, D.C., 1994), p.1.
37. "Nothing Could Be Finer," *The Economist*, November 19, 1994, p. 77.
38. Ibid.
39. Economic Policy Institute, *Paying the Toll*, p. 1.

الفصل التاسع

التضخم: بركان هامد

1. Jeffrey C. Fuhrer, ed., *Goals, Guidelines, and Constraints Facing Monetary Policymakers* (Boston: Federal Reserve Bank of Boston, June 1994).
2. Robert Hershey, Jr., "Federal Reserve Raises Its Rates 7th Time in Year," *New York Times*, February 2, 1995, p. 1.
3. "Economy Expanded As Inflation Fell," *New York Times*, October 23, 1995, p. 34.

4. Louis Uchitelle, "Labor Costs Show Small Increase," *New York Times*, January 2, 1995, p. D1; "Core U.S. Inflation Lowest Since 1965," *International Herald Tribune*, January 12, 1995, p. 5; "OECD: No Inflation Problem Seen in 1995," *International Herald Tribune*, December 21, 1994, p. 1.
5. Joshua Ogawa, "Wholesale Prices Estimated to Have Kept Falling," *Nikkei Weekly*, June 12, 1995, p. 3.
6. Robert D. Herse, Jr., "Statistics Never Lie, but They Increasingly Mislead in America," *International Herald Tribune*, January 17, 1995, p. 17.
7. Mark K. Sherwood, "Difficulties in the Measurement of Service Outputs," *Monthly Labor Review*, March 1994, p. 1.
8. "Who's Afraid of the Big Bad Deficit?" *The Economist*, September 30, 1995, p. 39.
9. Zvi Griliches, "Productivity R&D, and the Data Constraint," *American Economic Review*, March 1994, p. 1.
10. James Aley, "Medical Inflation Lives," *Fortune*, March 20, 1995, p. 24.
11. Robert Barro, in the Bank of England's Quarterly Bulletin as reported in "The Costs of Inflation," *The Economist*, May 13, 1995, p. 90.
12. Samuel Brittan, "Elusive Case for Stable Prices," *Financial Times*, May 18, 1995, p. 9.
13. Samuel Brittan, *The Role and Limits of Government* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), p. 113.
14. "What's Happening to Inflation?" *The Economist*, September 16, 1995, p. 85.
15. Lenore Schiff, "Why Inflation Will Keep Falling," *Fortune*, October 2, 1995, p. 59.
16. Jeff Faux, "A National Embarrassment," *Challenge*, January-February 1995, p. 6.
17. Ibid., p. 11.
18. Stephen S. Roach, *The Next Leg of Disinflation*, Morgan Stanley Special Economic Study, June 1994.
19. Anne Romanis Braun, *Wage Determination and Income Policy in Open Economies* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1986), p. 100.
20. John Kenneth Galbraith, *The Great Crash of 1929* (New York: Houghton Mifflin, 1954; reprint, 1988), p. 184; U.S. Department of Commerce, *Long Term Economic Growth 1860-1970* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973), p. 222.
21. Louis Uchitelle, "Manufacturers Challenge Economic Policy," *New York Times*, September 24, 1995, p. 38.
22. Robert Heilbroner and William Milberg, *The Crisis of Vision in Modern Economic Thought* (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 120.
23. OECD, *Quarterly NationAl Accounts*, No. 2, Paris, 1995, p. 145.

الفصل العاشر

اليابان: خط الصدع الرئيسي عبر التجارة العالمية وحافة المحيط الهادئ

1. Deizai Koho Center, *Japan 1995: An International Comparison* (Toyko: 1995), pp. 34, 35; U.S. Department of Commerce, *Survey of Current Business*, December 1993, pp. 71, 72.
2. U.S. Department of Commerce, *Survey of Current Business*, pp. 38, 42.
3. Richard Holt, *The Reluctant Superpower* (New York: Kodansha International, 1995), p. 246; "Stock Market Indexes," *Asian Wall Street Journal*, January 1, 1990, p. 18; August 24, 1992, p. 22.
4. Nikko Research Center, *The Nikko Chartroom* (Tokyo: July 1995), p. 8; "Japanese Property Crumbling," *The Economist*, July 8, 1995, p. 83; "Slow Crisis in Japan," *Financial Times*, July 1, 1995, p. 8.
5. "Japanese Property Crumbling," p. 83; Akira Ikeya, "Falling Land Prices Spur Call for Tax Reform," *Nikkei Weekly*, August 28, 1995, p. 2; Sheryl WuDunn, "Erosion in Japan's Foundation," *New York Times*, October 4, 1995, p. D1.
6. Robert E. Scott, "A Trade Strategy for the 21st Century," in T. Shafer, ed., *Foundations for a New Century* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, M. E. Sharpe, forthcoming), p. 2.
7. *Car and Driver: The Catalog*, Japan ed., Buyers Guide (Tokyo: Diamond, 1995), p. 17.
8. "OK Mickey, Let's Say You Won," *The Economist*, July 1, 1995, pp. 65-66.
9. Ibid., p. 75.
10. Guy de Jonquieres, "Japanese Quietly Celebrate World Trade Victory," *Financial times*, March 20, 1995, p. 4.
11. Gerard Barker, "Driven Off the Oriental Highway: Japan Is Crowing over Its Victory in the U.S. Car Clash," *Financial Times*, July 2, 1995, p. 9.
12. Steven Brull, "Another Seoul Pothole for Automakers," *International Herald Tribune*, August 20, 1994, p. 7.
13. Sheryl WuDunn, "Protectionism Without Quotas," *International Herald Tribune*, March 21, 1995, p. 17.
14. Clay Chandler, "Kodak Strives for Japan Exposure," *International Herald Tribune*, June 27, 1995, p. 17.
15. "Top 300 Foreign Owned Companies in Japan, 1990," *Toyko Business Today*, August 1991, p. 54.
16. William Dawkins, "Pressure on Japanese Rates as GDP Falls," *Financial Times*, March 19,

1995, p. 3.

17. "Industrial Growth," *The Economist*, September 16, 1995, p. 122.

18. Mihoki Ida, "For Savers, Lower Interest Rates Not Enriching," *Nikkei Weekly*, September 18, 1995.

19. "Borrowing," *The Economist*, October 28, 1995, p. 123.

20. The Japan Research Institute Economics Department, "Escaping the Deflationary Spiral," *Japan Research Quarterly*, Autumn 1995, p. 35.

21. Seymour Martin Lipset, "Pacific Divide: American Exceptionalism-Japanese Uniqueness," *International Journal of Public Opinion*, Vol. 5, No. 2 (Spring, 1994), p. 121.

22. *Economic Report of the President* 1995, p. 402.

23. Richard Covington, "Ignoring Copyright Pact, China Reopens Factories That Pirated U.S. CDs," *International Herald Tribune*, June 2, 1995, p. 1; "That Damned Dollar," *The Economist*, February 25, 1995, p. 17.

الفصل الحادي عشر

اضطراب اقتصادي

1. Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 615-17.

2. Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 358, 366.

3. Benjamin C. Schwarz, "Is Capitalism Doomed?" *New York Times*, May 23, 1994, pp. 1. 15.

4. *Economic Report of the President 1995*, pp. 401, 403.

5. "Economic and Financial Indicators," *The Economist*, June 5, 1993, p. 131.

6. "Slow Growth Seen for '88," *Pensions and Investment Age*, Vol. 15, (December 28, 1987), pp. 3, 46.

7. Robert L. Heilbroner, *Behind the Veil of Economics* (New York: W. W. Norton, 1988), p.29.

8. Morris Goldstein et al., *International Capital Markets*, International Monetary Fund, Washington D.C., April 1993, p. 4; "A Survey of The World Economy," *The Economist*, October 7, 1995, p. 10.

9. Saul Hansell, "The Collapse of Barings: For Rougue Traders Yet Another Victim," *New York Times*, February 28, 1995, p. D1.

10. "Gone Dutch," *The Economist*, March 11, 1995, p. 83.

11. Peter Clark et al., *Exchange Rates and Economic Fundamentals*, International Monetary

Fund, December 1994.

12. Ibid., p. 401.

13. DRI/McGraw-Hill, *Impact of the Peso Crisis*, February 1995, p. 1.

14. "After Mexico, Who's Next?" *Fortune*, March 6, 1995, p. 14.

15. "Submerging Europe," *The Economist*, March 18, 1995, p. 78.

16. "Symposium: The Changing Structure of Mexico," *Challenge*, March/April 1995, p. 12-63.

17. R. Dornbusch and A. Werner, "Mexico: Stabilization, Reform, and No Growth," *The World Economic Laboratory* MIT Working Paper No. 94-08, 1994; "Survey Mexico-Another Day, Another Dive," *The Economist*, October 28, 1995, p. 6.

18. Geri Smith and Stephen Baker, "The Fall of Carlos Salinas," *Business Week*, March 27, 1995, p. 52.

19. Anthony DePalma, "Turmoil Grips Mexico over Shock Plan for Economy," *International Herald Tribune*, March 13, 1995, p. 1.

20. "Mexican Package Gets Short Shrift," *Financial Times*, February 23, 1995, p. 6.

21. David E. Sanger, "Mexico Is Facing New Restrictions to Get U.S. Help," *New York Times*, February 20, 1995, p. 1; David E. Sanger, "Peso Rescue Sets New Limits on Mexico," *New York Times*, February 22, 1995, p. 1.

22. Lawrence Malkin, "Trade Deficit Expands as Mexico Crisis Takes Its Toll," *International Herald Tribune*, March 13, 1995, p. 1.

23. Leslie Crawford, "Inflation in Mexico Accelerated in March," *Financial Times*, March 25, 1995, p. 4.

24. Harry Hurt III, "It's Time to Get Real About Mexico," *Fortune*, September 4, 1995, p. 99.

25. A. M. Rosenthal, "Gover-up Chronology," *New York Times*, April 4, 1995, p. A25.

26. "Of Politics, Pensions, and Piggy Banks," *The Economist*, July 1, 1995, p. 82.

27. Ibid.

28. DePalma, "Turmoil Grips Mexico," p. 6; Leslie Crawford, "Anger on the Streets As Mexico Swallows the Economic Medicine," *Financial Times*, March 11, 1995, p. 4.

29. Douglas Farah, "First the Peso, Then the Mexican Dream," *International Herald Tribune*, March 18, 1995, p. 1.

30. Anthony DePalma, "After the Fall: Two Faces of Mexico's Economy," *New York Times*, July 16, 1995, p. F1.

31. "Sorry, Gringos," *The Economist*, August 26, 1995, p. 65.

32. Ibid.

33. Leslie Crawford, "Mexico's Vigil of Woe," *Financial Times*, June 2, 1995, p. 12.

34. "Mexico Crisis and Stable Rates Cause Dollar Malaise," *International Herald Tribune*,

February 17, 1995, p. 11.

35. International Monetary Fund, *International Financial Statistics Yearbook, 1994*, Washington, D.C., 1995, p. 23.

36. Michael Mussa et al., *Imporving the International Monetary System* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1994).

الفصل الثاني عشر

براكين اجتماعية ـ الأصول الدينية والانفصالية الإثنية

1. Adrian H. Bredero, *Christendom and Christianity in the Middle Ages*, trans. by Reinder Bruinsma (Grand Rapids, Mich.: William B. Eerdmans, 1986), pp. 358-369; Jonathan Sumption, *Pilgrimages* (New Jersey: Rowman and Littlefield: 1975), pp. 270-279.

2. Karl E. Meyer, "Editorial Notebook: The Roots of Bosnia's Anguish," *New York Times*, February 28, 1993, sec. 4, p. 14.

3. "Time to Help Algeria," *The Economist*, February 18, 1995, p. 13.

4. Serge Schmemann, "Police Say Rabin Killer Led Sect That Also Targeted Palestinians," *New York Times*, November 11, 1995, p. 1; John Kifner, "Zeal of Rabin's Assassin Springs from Rabbis of Religious Right," *New York Times*, November 12, 1995, p. 1.

5. Nicholas D. Kristof, "New Chemical Cache Spreads Fear," *International Herald Tribune*, March 25-26, 1995, p. 1.

6. Tom Kuntz, "From Thought to Deed: In the Mind of a Killer Who Says He Served God," *New York Times*, September 24, 1995, p. E7.

7. Jack Lessenberry, "Michigan Group United by Guns, Anger," *Boston Globe*, April 22, 1995, p. 1.

8. John Kifner, "Despite Oklahoma Charges, the Case is Far from Closed," *New York Times*, August 12, 1995, pp. 1, 24.

9. Gustave Niebuhr, "A Vision of Apocalyse: The Religion of the Far Right," *New York Times*, May 22, 1995, p. A8.

10. Gustav Niebuhr, "Assault on Waco Sect Fuels Extremists' Rage," *New York Times*, April 26, 1995, p. A12.

11. Bruce Hoffman, "In America, Too, Violence All the Worse for Its Religious Pretenses," *International Herald Tribune*, April 27, 1995, p. 8.

12. William Pfaff, "No Excusing Those Who Brook the Reverend's Nonsense," *International Herald Tribune*, March 11, 1995, p. 6.

13. Frank Rich, "Gingrich Family Values," *New York Times*, May 14, 1995, p. E15.
14. "The Tablets of Ralph," *The Economist*, May 20, 1995, p. 60.
15. "The Counter-attack of God," *The Economist*, July 8, 1995, p. 25.
16. Tom Nairn, "Internationalism and the Second Coming," *Reconstructing Nations and States*, special issue of Daedalus, Summer 1993, p. 168.
17. Charles F. Doran and Ellen Reisman Babby, eds., *Being and Becoming Canada*, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, March 1995.
18. Tony Judt, "1988: The End of Which European Era?" *After Communism, What? Daedalus*, Summer 1994, p. 24.
19. Martin Kramer, "Arab Nationalism: Mistaken Identity," *Reconstructing Nations, and States*, special issue of Daedalus, Summer 1993, p. 171.
20. Francis Fukuyama, "Blood and Belonging," *New York Times Book Review*, April 10, 1994, p. 7.
21. Marlise Simons, "Corsican Separatists Separate," *International Herald Tribune*, June 3, 1995, p. 2.
22. Douglas B. Klusmeyer, "Aliens, Immigrants, and Citizens," *Reconstructing Nations and States*, special issue of Daedalus, Summer, 1993, p. 102.
23. Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994), p. 11.
24. Ralph C. Bryant, "Increasing Economic Intergration and Eroding Political Sovereignty," *The Brookings Review*, Fall 1994, p. 42.

الفصل الثالث عشر

الديمقراطية مقابل السوق

1. Arthur R. Jensen, *Straight Talk About Mental Tests* (New York: Free Press, 1981), p. 6.
2. Richard Sandomir, "Pro Basketball: Players Sue to Raise NBA Salary Cap," *New York Times*, November 10, 1994, p. B4.
3. Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 280, 358.
4. Martin Baily, Gary Burtless, Robert E. Litan, *Growth with Equity* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1993).
5. Jennifer L. Hochschild, *What's Fair? American Beliefs About Distributive Justice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981), p. 9.

6. Francis Fukuyama, *The End of History and the LAst Man* (New York: Avon Books, 1992), pp. 242, 291.
7. *Encyclopedia Britannica*, Vol. 20, 1972 edition, p. 631.
8. J. L. Baxter, *Behavioral Foundations of Economics* (New York: St. Martin's Press, 1993), pp. 28, 35.
9. Ibid., p. 53; *Tibor Scitovsky, The Joyless Economy* (New York: Oxford University Press, 1978), p. 109.
10. Jonathan H. Turner, *Herbert Spencer: A Renewed Appreciation* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publishers, 1985), p. 11; J.D.Y. Peel, *Herbert Spencer, The Evolution of a Sociologist* (New York: basic Books, 1971); Herbert Spencer, *The Principles of Biology*, Vol. 1 (New York: Appleton & Co., 1866), p. 530.
11. Richard J. Herrnstein and Charles Murray, *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life* (New York: Free Press, 1994).
12. Census and Statistics Department, *Hong Kong Annual Digest of Statistics, 1994 Edition* (Hong Kong: Government Printer), p. 198.
13. Ng Kang-Chung, "Resale Reform to Free Flats for Needy," *South China Morning Post*, Sept 16, 1995, p. 1.
14. John A. Garraty, *Unemployment in History* (New York: Harper and Row, 1978), p. 134.
15. Peter Applebome, "In Gingrich's College Couse, Critics Find a Wealth of Ethical Concerns," *New York Times*, February 20, 1995, p. C7.
16. Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994), p. 138.
17. Newt Gingrich, *Contract with America* (New York: Times Books, 1994).
18. Ibid.
19. Nordal Akerman, ed., *The Necessity of Friction* (Heidelberg: Physica-Verlag, 1993), p. 12.
20. Alan Cowell, "Socialists Are Sinking in Germany," *New York Times*, September 24, 1995, p. 4.
21. Michael Thompson-Noel, "A Daily Dose of Pick and Mix News," *Financial Times*, March 13, 1995, p. 10.
22. Richard Tomkins, "Ente the Bespoken Newspaper," *Financial Times*, March 13, 1995, p. 11.
23. Fernand Braudel, *The Identity of France*, vol. II, People and Production (New York: Fontana Press, 1991), p. 102.
24. Frances Gies and Joseph Gies, *Forge and Waterwheel: Technology and Innovation in the Middle Ages* (New York: HarperCollins), 1994, pp. 1, 3.

25. Braudel, *The Identity of France*, p. 102.

26. Georges Duby, ed., *A History of Private Life: Revelations of the Medieval World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press/Belknap Press, 1988), p. 123.

27. Gies and Gies, *Forge and Waterwheel*, pp. 37, 43.

28. Fernand Braudel, *The Structures of Everyday Life: The Limits of the Possible*, Vol. 1, (New York: Harper and Row, 1981), p. 123.

29. William Manchester, *A World Lit Only by Fire: The Medieval Mind and the Renaissance* (Boston: Little, Brown, 1992), p. 47.

30. Ibid.

31. Ibid., p. 69.

32. Braudel, *The Identity of France*, p. 102.

33. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, p. 96.

34. Ibid., p. 51.

35. Ibid.; Georges Duby, Dominique B. Arthelemy, and Charles De LaRonciere, "Portraits," in Georges Duby, ed., *A History of Private Life: Revelations of the Medieval World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press/Belknap Press, 1988), p. 170.

36. Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterrean World in the Age of Phillip II* (New Hork: Harper and Row, 1973), p. 745.

37. Duby, ed., *A History of Private Life*, p. 23.

38. Ibid., p. 397.

39. Duby, Arthelemy, and De LaRonciere, "Portraits," pp. 116, 165; Norman F. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages* (New York: HarperCollins, 1993), p. 197.

40. Timothy Egan, "Many Seek Security in Private Communities," *New York Times*, September 3, 1995, p. 1.

41. Ibid., p. 22.

42. Adam Pertman, "Home Safe Home: Closed Communities Grow," *Boston Globe*, March 14, 1994, p. 1.

43. Dale Mahadridge, "Walled Off," *Mother Jones*, November/December 1994, p.27.

44. Ibid.

45. Egan, "Many Seek Security," P. 22.

46. Edward J. Blakely and Marach Gail Snyder, *Fortress America: Gated and Walled Communities in the United States*, Lincoln Institute of Land Policy, June 19, 1994, p. 11.

47. Ibid., p. 9.

48. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages*, p. 195.

49. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, p. 47.

50. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages*, p. 119.

51. Fernand Braudel, *A History of Civilization* (New York: Penguin Press, 1963), p. 17.

52. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, p. 5.

53. Duby, ed., *A History of Private Life*, p. 69.

54. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages*, p. 187; Gies and Gies, *Forge and Waterwheel*, p. 178.

55. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, pp. 6, 7.

56. Ibid., p. 11.

57. Ibid., p. 37.

58. Malcolm Barber, *The Two Cities: Medieval Europe 1050-1320* (New York: Routledge, 1992), p. 27.

59. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages*, p. 27.

60. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, p. 73.

61. Susan Strange, "The Defective State," *Daedalus*, Spring 1995, p. 56.

62. Manchester, *A World Lit Only by Fire*, p. 3.

63. Ibid., pp. 86, 90, 102, 121.

64. Jerry Gray, "Budget Axes Land on Items Big and Small," *New York Times*, February 24, 1995, p. A14.

65. Gunnar Myrdal, *Against the Stream* (New York: Pantheon, 1972).

66. Robert Heilbroner and William Milberg, *The Crisis of Vision in Modern Economic Thought* (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 108.

67. Richard Holt, *The Reluctant Superpower* (New York: Kodansha International, 1995), p. 1.

68. R. C. Lewontin, Steven Rose and Leon J. Kamin, *Not in Our Genes: Biology, Edeology, and Human Nature* (New York: Pantheon Books, 1984), p. 69.

69. Gary S. Becker and William M. Landes, *Essays in the Economics of Crime and Punishment* (New York: Columbia University Press/National Bureau of Economic Research, 1974), p. 18.

70. Lewontin, Rose, and Kamin, *Not in Our Genes*, p. 5.

71. Amitai Etzioni, *The Spirit of Community: Rights, Responsibility, and the Communitarian Agenda* (New York: Crown Publishers, 1993), p. 30.

72. Daniel Bell and Irving Kristol, eds., *The Crisis in Economic Theory* (New York: Basic Books, 1981); Samuel Brittan, *The Role and Limits of Government* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), p. 26.

73. Myrdal, *Against the Stream.*

74. Fred Block, *Post-Industrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse* (Berkeley:

University of California Press, 1990), p. 39.

75. James M. Buchanan and Robert D. Tollison, *Theory of Public Choice; Political Applications, of Economics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1972).
76. Mark A. Lutz and Kenneth Lux, *Humanistic Economics* (New York: Bootstrap Press, 1988).

الفصل الرابع عشر

فترة التوازن المُنقط

1. Joseph Nathan Kane, *Famous First Facts* (New York: H. W. Wilson, 1981), p.611.
2. Peter F. Drucker, "The Age of Social Transformation," *Atlantic Monthly*, November 1994, p. 53.
3. "It's People, Stupid," *The Economist*, May 27, 1995, p. 67; U.S. Department of Commerce, *1987 Census of Service Industries* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1990); American Bar Foundation, *Lawyers' Statistical Report* (Chicago: 1994), p. 6.
4. Lester C. Thurow, *Investment in Human Capital* (Belmont Calif.: Wadsworth, 1970).
5. $$NPV = \sum_{t=0}^{\infty} \frac{(R - C)_t}{(1 + r)^t}$$

Where NPV = Net Present Value
r = discount rate
t = time
R = returns
C = costs

6. في إطار الرأسمالية تجري مواءمة الاستهلاك والاستثمار من خلال الموازنة بين نسب أفضليات الوقت لكل فرد ونسب الفائدة في السوق. فإذا كانت نسبة الفائدة في السوق ١٠٪ حينئذ يكون بوسع كل فرد ذي نسبة أفضلية وقت تقل عن ١٠٪ أن يرفع القيمة الراهنة الصافية بعد الخصم لاستهلاكهم طوال العمر عن طريق المزيد من الادخار والتوقف عن الاستهلاك في الوقت الراهن والتمتع باستهلاك أكثر بنسبة ١٠٪ بعد سنة من الآن. يواصل كل فرد من هؤلاء الادخار أكثر حتى ينخفض استهلاكهم الراهن بما يكفي قياساً الى استهلاكهم المتوقع في المستقبل لكي يرفعوا نسبة أفضليات وقتهم الى ١٠٪ - وهذا ما يعادل نسبة الفائدة في السوق. عند هذه النقطة يكونون قد زادوا من القيمة الصافية المخصومة لاستهلاكهم طوال العمر ولا تعود لديهم مصلحة أبعد في خفض استهلاكهم الراهن من أجل رفع استهلاكهم المقبل.

على العكس من هذا، إذا كانت عوائد الاستثمار الجديدة أقل من نسب أفضليات الوقت بالنسبة الى بعض المستهلكين، فإنهم سيزيدون من استهلاكهم (يستعينون بمدخراتهم ويستدينون ليزيدوا من استهلاكهم)، الى الحد

الذي يزيدون فيه القيمة الراهنة الصافية لاستهلاكهم طوال الحياة. إن الاستهلاك الذي يحصلون عليه في الوقت الحاضر هو بالنسبة إليهم أثمن من الاستهلاك الذي سيتخلون عنه في المستقبل حين يتعيّن عليهم أن يسددوا ديونهم. فإذا كانت نسبة الفائدة في السوق هي ١٠٪ فمن المعقول أن يعمد أي شخص ذي نسبة أفضلية وقت تزيد عن ١٠٪ الى اقتراض المال ليرفع استهلاكه الراهن. وسيفعل ذلك حتى يغدو استهلاكه الراهن كبيراً قياساً الى استهلاكه المقبل وتنخفض نسبة أفضليات الوقت لديه الى ١٠٪. عند هذه النقطة سيلجأ الى زيادة القيمة الصافية بعد الخصم لاستهلاكه طوال العمر.

وإذا وجد كثير من الناس ذوي نسب أفضلية للوقت دون ١٠٪ حينئذ ستدفع مدخراتهم الإضافية نسب الفائدة في السوق الى الانخفاض. وبالعكس، إذا كان هناك كثير من الناس ذوي نسب أفضلية للوقت تزيد عن ١٠٪، فإن استهلاكهم الإضافي سيدفع بنسب الفائدة في السوق الى الارتفاع. ويصح هذا على المستثمرين. فالمستثمرون الذين يحتاجون الى الأموال لتمويل مشروعات تكسب أكثر من ١٠٪ سيدفعون نسبة الفائدة في السوق الى الارتفاع؛ أما المستثمرون الذين تقل أرباح استثماراتهم عن ١٠٪ سيدفعون نسبة الفائدة في السوق نحو الانخفاض. إن الاستثمارات الرأسمالية تبعث على التفاؤل حين تكون نسب الفائدة في السوق هي على النحو الذي لا يعود فيه حافز لأحد لإجراء مزيد من التعديل في استهلاكه أو إنفاقه الاستثماري.

7. U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Money Income of Households, Families, and Persons in the United States, 1992, Current Population Reports, Consumer Income*, Series p-60 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1993), pp. 144, 146.
8. Ibid., p. 121.
9. George Psacharopoulos, "Returns to Education: A Further International Update and Implications," *Journal of Human Resources*, 1985, p. 583.
10. James M. Poterba, *Government Intervention in the Markets for Education and Health Care: How and Why?* NBER Working Paper No. 4916, 1995.
11. James M. Poterba and Lawrence H. Summers, "A CEO Survey of U.S. Companies' Time Horizons and Hurdle Rates," *Sloan Management Review*, Fall 1995, p. 145.
12. Poterba, *Government Intervention in the Markets for Education and Health Care*.
13. Michael Prowse, "Time to Separate School and State," *Financial Times*, March 13, 1995, p. 15.
14. Michael J. Poire, *Beyond Individualism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995), p. 77.
15. Peter Passel, "The Wealth of Nations: A 'Greener' Approach Turns List Upside Down," *New York Times*, September 19, 1995, p. C12.
16, Richard D. bartel, "Editorial Perspective," *Challenge*, January-February 1995, p .3.
17. "Size of the Internet," *The Economist*, April 15, 1995, p. 102.
18. Computer Science and Telecommuncations Board and National Research Council, *Realizing the Information Future: The Internet and Beyond* (Washington, D.C.: National

Academy Press, 1994), p. 2.

19. "A Survey of the Internet: The Accidental Superhighway," *The Economist*, July 1, 1995, p. 13.
20. M. Ishaq Nadiri and Theofanis P. Mamuneas, *Infrastructure and Public R D Investments and the Growth of Factor Productivity in U.S. Manufacturing Industries*, NBER Working Paper No. 4845, August 1994; Douglas Holtz-Eakin and Amy Ellen Schwartz, *Infrastructure in a Structural Model of Growth*, NBER Working Paper No. 4824, August 1994; Dean Baker and Todd Schafer, *The Case for Public Investment* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, 1995), pp. 4, 6, 9.
21. Robert Ford and Pierre Poret, *Infrastructure and Private Sector Productivity*, OECD Economic Studies No. 17. Autumn 1991, p. 63.
22. Baker and Schafer, *The Case for Public Investment*, pp. 4, 6, 9; Council of Competitiveness, "Charting Competitiveness," *Challenges*. October 1995, p. 3.
23. Natalie Angier, "Science Mimics the Movies: Frankensteinian Fruit Fly Experiments Point to Master Gene for Eye Formation," *International Herald Tribune*, March 25-26, 1995, p. 1.
24. John Holusha, "The Risks for High Tech When Non-Techies Take Over," *New York Times*, September 5, 1993, p. F7; Gautam Naik, "Corporate Research: How Much Is It Worth? Top Labs Shift Research Goals to Fast Payoffs," *Wall Street journal*, May 22, 1995, p. B1.
25. Malcolm W. Browne, "Prized Labs Shift to More Mundane Tasks," *New York Times*, June 20, 1995, p. C1.
26. Laura D'Andrea Tyson, *Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1992), p. 32.
27. Karen Southwick, "How Far Can Serendipity Carry Adobe?" *Upside*, September 1995, p. 48.
28. Marguerite de Angeli, *Book of Nursery and Mother Goose Rhymes* (New York: Doubleday and Co., 1953), p. 137.
29. Ann Markusen and Michael Oden, "Investing in the Peace Dividend," in T. Schafer, ed., *Foundations for a New Century* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute/M. E. Sharpe, forthcoming), p. 17.
30. Malcolm W. Browne, "Budget Cuts Seen by Science Group as Very Harmful for U.S. Research," *New York Times*, August 29, 1995, p. C1.
31. Philip J. Hilts, "U.s. Intends to Raise Science and Technology Spending, Gore Says," *New York Times*, August 4, 1994, p. 19.
32. "Survey Defense Technology," *The Economist*, June 10, 1995, p. 8; Carol Lessure, *Defense*

Budget Project, President Clinton's Defense Transition Program, May 10, 1994, p. 8.

33. "Of Strategies, Subsidies, and Spillovers," *The Economist*, March 18, 1995, p. 84.

34. Edward O. Wilson, "Is Humanity Suicidal?" *New York Times Magazine*, May 30, 1993, p. 25-26.

35. Barry Bosworth, *Prospects for Saving and Investment in Industrial Countries*, Brookings Discussion Papers No. 113, May 1995, p. 2.

36. Ibid., p. 4; Martin Wolf, "The Costs of Low Savings," *Financial Times*, May 2, 1995, p. 20.

37. Bosworth, "Prospects for Saving and Investment," pp. 8-9.

38. Ibid. Appendix, table 1.

39. *Budget of the United States Government, Fiscal Year 1996*, historical Tables (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1995), p. 122; Council of Economic Advisers, *Economic Report of the President 1995* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1995), p. 274; U.S. Department of Commerce, *Statistical Abstract of the United States 1994* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office), pp. 372, 607; *Statistical Abstract 1979*, p. 285; U.S. Department of Commerce, *National Income and Product Accounts of the United States 1959-1988* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992), p. 64; Richard Ruggles, "Accounting for Savings and Capital Formation in the United States, 1947-1991," *Journal of Economic Perspectives*, Spring 1993, p. 11.

40. Robert Heilbroner and William Milberg, *The Crisis of Vision in Modern Economic Thought* (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 86.

41. Federal Reserve Bank of Kansas City, *Policies for Long-Run Growth*, 1992, p. 186.

42. Sylvia Nasar, "Older Americas Cited in Studies of National Savings Rate Slump," *New York Times*, February 21, 1995, p. 1.

43. Edward C. Banfield, *The Unheavenly City Revisited* (Boston: Little, Brown, 1968), p. 53.

44. U.S. Department of Commerce, *Long-Term Economic Growth 1960-1970* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973), pp. 222-25.

45. "French Finance Minister Resigns," *Boston Globe*, August 26, 1995, p. 2.

46. Shlomo Maital and Sharone L. Maital, "Is the Future What It Used to Be? A Behavioral Theory of the Decline of Savings in the West," *Journal of Socio-Economics*, Vol. 23, No. 1/2 1994, p. 10.

47. *Economic Report of the President 1986*, pp. 282, 336, 338.

48. *Economic Report of the President 1995*, pp. 306, 362-363.

49. Council on Competitiveness, "Can Credit-Happy America Be Saved?" *Challenges*, February 1995, p. 1.

50. "How Washington Can Stop Its War on Savings," *Fortune*, March 6, 1995, p. 133.

51. "Global 500," *Fortune*, August 7, 1995, p. F1.
52. Martin Feldstein, "Too Little, Not Too Much," *The Economist*, June 24, 1995, p. 72.
53. Lester C. Thurow, *The Zero-Sum Society*, Chapter 5, "Environmental Problems" (New York: Basic Books, 1980), pp. 103-122; Lester C. Thurow, *Head to Head*, Chapter 7, "Festering Problems: Global Environmentalism" (New York: Morrow, 1992), p. 219.
54. Richard M. Coughlin, ed., *Morality, Rationality, and Efficiency: New Perspectives in Socio-Economics* (London: M. E. Sharpe, 1991), p. 5.
55. Ibid., p. 46.
56. Richard Thaler, *Quasi Rational Economics* (New York: Russel Sage Foundation, 1991), p. 77.
57. Piore, *Beyond Individualism*, pp. 137-138.
58. Fred Hirsh, *Social Limits to Growth* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1976), pp. 143, 156.
59. Ibid., p. 137.
60. Bruno Dagens, *Angkor: Heart of an Asian Empire* (New York: Harry N. Abrams, 1995); Dawn F. Rooney, *Angkor* (Chicago: Passport Books, 1994), p. 32.

الفصل الخامس عشر

العمل في عهد التوازن المنقّط

1. Paul Krugman, *The Age of Diminishing Expectations* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1990).
2. Fred Block, *Post-Industrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse* (Berkeley: University of California Press, 1990), pp. 2-4.
3. J. L. Baxter, *Social and Psychological Foundations of Economic Analysis* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988).
4. Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (New York: Oxford University Press, 1961), p. 92.
5. Ibid., p. 84.
6. Ibid., p. 223.
7. Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (New York: Harper Colophon Books, 1975), pp. 132, 139, 143.
8. Ibid., p. 157.
9. Mona Harrington, *The Dream of Deliverance in American Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1986).

10. Fernand Braudel, *A History of Civilization* (New York: Penguin Press, 1994), p. 475.

11. Michel Albert, *Capitalism Against Capitalism* (London: Whurr Publishers, 1993).

12. Ibid., p. 8.

13. "France Strikes Against Chirac," *The Economist*, October 14, 1995, p. 57.

14. Heino Fassbender and Susan Cooper-Hedegaard, "The Ticking Bomb at the Core of Europe," *The McKinsey Quarterly*, No. 3, 1993, p. 130.

15. Amity Shlaes, "Germany's Chained Economy," *Foreign Affairs*, September/October 1994, p. 109.

16. David Goodhard, "There's Still Life in the Old Model," *Financial Times*, April 12, 1994, p. 17; Fassbender and Cooper-Hedegaard, "The Ticking Bomb at the Core of Europe," p. 135.

17. Alessandra Del Boca and Paola Rota, "How Much Does Hiring and Firing Cost: Survey Evidence from Italy," University College Discussion Paper No. 95-15, 1994.

18. Richard Stevenson, "Swedes Ask Reluctantly Is Welfare Too Generous," *International Herald Tribune*, February 3, 1995, p. 1.

19. John E. Rehfeld, "In Japan Personnel Has the Corner Office," *New York Times*, May 1, 1994, p. F9.

20. James Fallows, *Looking at the Sun* (New York: Pantheon Books, 1994), pp. 85, 113.

21. Robert Ozaki, *Human Capitalism: The Japanese Enterprise System as World Model* (New York: Penguin Books, 1991).

22. "Japan Survey," *The Economist*, July 9, 1994, p. 13.

23. "Global 500," *Fortune*, August 7, 1995, p. F1.

24. Mihoki Ida, "For Savers, Lower Interest Rate Not Enriching," *Nikkei Weekly*, September 18, 1995, p. 17.

25. William Dawkins, "Cloud over Rising Sun," *Financial Times*, May 20, 1995, p. 9.

26. Takishi Inogushi, "Shaping and Sharing Pacific Dynamism," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, September 1989, p. 47.

27. Lauren Fredman, "Foreigners Lament: We're Going Nowhere," *Nikkei Weekly*, April 4, 1994, p. 16.

28. George Brockway, *The End of Economic Man* (New York: W. W. Norton, 1993), p. 253.

29. *Encyclopaedia Britannica*, Vol. 16 (Chicago: 1972), p. 111.

فهرس الكتاب

مقدمة المترجم	....	5
الفصل الأول:	لعبة جديدة، قواعد جديدة، ستراتيجيات جديدة	13
الفصل الثاني:	رسم خريطة للسطح الاقتصادي للأرض	33
الفصل الثالث:	اللوحة الأولى: نهاية الشيوعية	57
الفصل الرابع:	اللوحة الثانية: عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي ...	81
الفصل الخامس:	اللوحة الثالثة: الديموغرافيا ـ نمو، انتقال، تزايد في العمر	105
الفصل السادس:	اللوحة الرابعة: اقتصاد عالمي	135
الفصل السابع:	اللوحة الخامسة: عالم متعدد الأقطاب	161
الفصل الثامن:	القوى التي تعيد تشكيل السطح الاقتصادي للأرض	187
الفصل التاسع:	التضخم: بركان هامد	211
الفصل العاشر:	اليابان: خط الصدع الرئيس عبر التجارة العالمية وحافة المحيط الهادئ	221
الفصل الحادي عشر:	اضطراب اقتصادي	241
الفصل الثاني عشر:	براكين اجتماعية ـ الأصولية الدينية والانفصالية الاثنية	263
الفصل الثالث عشر:	الديمقراطية مقابل السوق	273
الفصل الرابع عشر:	فترة التوازن المُنقّط	311
الفصل الخامس عشر:	العمل في عهد التوازن المُنقّط	343
المصادر	....	363





مستقبل الرأسمالية

ان من يقرأ كتاب لستر ثورو (مستقبل الرأسمالية) ، والمؤلف اقتصادي أمريكي محترف مرموق لا يضمر الود للاشتراكية ، ولا يخفي شماتته لسقوط تجاربها الأولى ، لا يخرج الا بقناعة ، ان الرأسمالية العالمية ، وليست الأمريكية وحدها ، عاجزة عن الصمود ازاء التحديات العديدة التي تواجهها بقوة ، ولا مخرج لها من تناقضاتها المتأصلة والمعقدة ، وهي تجر العالم الى مستقبل مرعب مجهولٍ . ان الرأسمالية في حاجة الى رؤية جديدة تنير لها السبيل نحو المستقبل ، وهي لا تملك مثل هذه الرؤية ولن تستطيع توفيرها طالما ظلت تقوم على قيمها الفردية المطلقة . ان قصر النظر داء متأصل في الرأسمالية يدفع اليه البحث الدائب عن الربح العاجل ، ويحول دون أن تمد نظرها بعيداً في المستقبل ، الا أن حدة التشريك الاجتماعي الموضوعي للعمل الذي يصاحب التقدم التكنولوجي يُصدم مباشرة وبحدة بالأطر الضيقة التي تمليها الملكية الخاصة . ان أزمة علاقات الانتاج الرأسمالية تبدو كأزمة في الشروط الرأسمالية للملكية .